وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر -بسكرة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية-قطب شتمة-
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالةوالتنمية بين 2017/2002

"دراسة للدور التركي في الأزمة السورية"

مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
- حمدان محمد الطيب

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
- بن صغير عبد العظيم

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الجامعة
أ.د عبد العظيم بن صغير	مشرفا و مقررا	بومرداس
أ.د مصطفى بخوش	رئيسا	بسكرة
أ.د زهير بوعمامة	ممتحنا	تيبازة
د. فوزي نور الدين	ممتحنا	بسكرة
د. محمد شاعة	ممتحنا	المسيلة
د. سعيد سعيدي	ممتحنا	بسكرة

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أفأمن الذين مكروا السيئات ان يخسف الله بهم الأرض أو ياتيهم العذاب

من حيث لا يشعرون، أو يأخذهم في تقلبهم هذا فما هم بمعجزين،

أو يأخذهم على تخوف فإن ربكم بكم رؤوف رحيم ﴾ سورة النحل 45-46-47.

شكر وعرفان

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
أحمد الله عزل وجل أن وفقني لإكمال هذا البحث، فله الحمد وله الشكر على جزيل فضله وإنعامه، ثم الشكر موصول لأهل الفضل إعترافا مني بفضلهم بعد الله وتقديرا لجهدهم وسعيهم.

***

بداية يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل بعد الله عز وجل في إخرا ج هذا العمل بصورته الحالية، وأقصد أستاذي، الأستاذ الدكتور بن صغير عبد العظيم والذي وجدت فيه أستاذا فاضلا معطاءً في علمه وخلقه وقد بذل الجهد و قدم التوجيه السليم والرأ ي السديد الذي ساعدني على تجاوز الكثير من العقبات، فجزاه الله عني خير الجزاء وأمده بدوام الصحة والعافية.

***

والشكر موصول كذلك للجنة المناقشة الموقرة والكريمة على صبرها و جميل صنيعها و المكونة من خيرة أستاذة العلوم السياسية أدام الله صحتهم وعافيتهم.
الشكر موصول كذلك إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج شكل ومضمون البحث ولو بكلمة تشجيع أو دعاء.

***

وإذا أردت التخصيص في الشكر، فلا بد أن لا أنسى الأساتذة الأفاضل" كيبش عبد الكريم "الذي لم يبخل علي بالنصائح والتشجيع و الأستاذ بخوش مصطفى الذي لم يبخل علي بالتشجيع و تدعيمي بالمراجع فشكرا وألف شكر.
كما لا أنسى كل من فطيمة جوامع ومجدة خينش على ما قدمتاه لي من يد مساعدة أتمنى لهما كل التوفيق.
وإلى كل من شجعني ووقف إلى جانبي سندا
والله من و ا رء القصد.

***

إهداء

أشكر لله العلي القدير الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي كان نجاحنا بيديه وأهدي ثمرة

هذا العمل إلى:

- إلى روح أخي **رضوان** الذي رحل عنا و بقيت ذكراه منقوشة في قلوبنا وعقولنا.
- إلى من خلد لله ذكرها في القرآن يتلى إلى يوم الدين، وجعل الجنة تحت قدميها حملتني وهنا على وهن إلى **والدتي** أطال الله عمرها.
- إلى طيب القلب الذي علمني بمثاليته وتواضع صفاته إلى **والدي** العزيز أطال لله في عمره.
- إلى شموع البيت المنيرة **إخوتي الأعزاء.**
- إلى كل الأهل الى كل **الأصدقاء.**
- إلى كل من ساعدني وشجعني أن أكمل هذه المسيرة إلى أن إكتمل نصابها.
- إلى الذين قاسموني مقاعد الدراسة .
- إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب.

مقـــدمـــة

مـقدمـــة

تمهيد: دفعت التغييرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة إلى بروز تغيرات هيكلية وبنيوية في طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته، حيث برزت قضايا جديدة وأفرزت معها تحديات فرضت نفسها على أجندة السياسات الخارجية للدول، وتركت هذه المستجدات فراغا جيوسياسيا أمام الفاعلين الدوليين والإقليميين مما دفعهم للبحث عن صيغ جديدة لتعريف المصلحة الوطنية ووضع إستراتيجيات تتلاءم والوضع الدولي الجديد.

وتعتبر تركيا أحد هذه القوى حيث ومنذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 إمتلكت الأخيرة خصائص الدولة القادرة على ممارسة سياسة خارجية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي وهذا الإدراك نبع من طبيعة الموقع الجغرافي وتأثيراته، فقد أتاح تحكم تركيا في المضايق الدولية السيطرة على خطوط المواصلات الرئيسية، كما أن إطلالتها المائية على البحر الأسود وبحر مرمرة وبحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط، أعطت لتركيا أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية و الإقليمية.

هذا الموقع حتم عليها وبحكم عوامل أخرى أن تكون طرفا في الحرب العالمية الأولى وهو نفسه جعلها في نفس الوقت محط أطماع القوى الكبرى في الحرب العالمية الثانية، إما خلال الحرب الباردة كانت تركيا تدور في فلك المعسكر الغربي، حيث كان هذا الإستقطاب إنعكاسا لما تملكه تركيا من موقع إستراتيجي مهم ساعد المعسكر الغربي على إتمام الطوق على المعسكر الشرقي.

هذه العوامل مجتمعة دفعت تركيا إلى إعلان القطيعة مع كل ماهو شرقي وإندفع التيار العلماني نحو سياسة التغريب وإنعزلت تركيا عن القضايا العربية والشرق الأوسطية كليا، ورسمت سياسات خارجية موالية للغرب من أجل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي غير أنها لم تنجح وصلت تركيا إلى قناعة موضوعية أن هذا الهدف لن يتحقق على الأقل من منظور المستقبل القريب.

ومنذ ذلك الوقت بدأت تركيا تبحث عن دورها الجديد، وترسم سياستها الخارجية إنطلاقا من قناعتها بان لها مكانة أكبر في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، على هذا الأساس سعت تركيا

لكسر المفهوم الغربي للدور والمكانة الإقليمية والدولية التقليدية كتركيا دولة جسر أو حاجز بين الشرق والغرب.

ووجدت بوصلتها أخيرا بعد أن إعتلى حزب العدالة والتنمية السلطة في 2002 وأدار دفت القرار الخارجي التركي نحو العمق الإستراتيجي والحضاري الطبيعي لتركيا متمثلا في نظرية جديدة للسياسة الخارجية التركية أخرجت تركيا من الظل، وحققت نموذجا فريدا يزاوج بين الجغرافيا والدين والإقتصاد والحداثة.

1- التعريف بالموضوع :

يندرج موضوع الدراسة تحت إطار مواضيع تحليل السياسة الخارجية والتي تعد جزءا من حقل العلاقات الدولية، وتشكل مدخلا مهما لفهم تفاعلاتها وإستنباط القواعد التي تحكم السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

تتناول هذه الدراسة طبيعة السياسة الخارجية التركية في عهد حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة بين 2002 الى غاية 2017 وتتناول مرتكزاتها الأساسية منذ إعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة بقيادة " **رجب طيب اردغان** " و " **عبد الله غل** " و " **احمد داود اوغلو** " الذين أعادوا تكييف وإعادة تعريف السياسة الخارجية التركية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي الجديد، فأعاد صانعو القرار في تركيا هندسة وتشكيل سياستها الخارجية فكانت نظرية " **أحمد داود أغلو**" التي أسسها وفق مسارات أساسية، فالمسار الأول كان تصفير المشكلات مع دول الجوار و الثاني نظرية العمق الإستراتيجي لتركيا والثالث نظرية العثمانية الجديدة، هذه المسارات والنظريات الثلاث لم تكن تغييرات تكتيكية أو جزئية بل تحولا جذريا وطالت أصول السياسات والإستراتيجيات المتبعة حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط ضمن أولويات صانع القرار التركي.

بهذا التوجه الجديد نجحت تركيا في إيجاد مكانة لها في الشرق الأوسط وأصبحت طرفا مؤثرا إقليميا ودوليا، حيث تزامن هذا الصعود مع حالة من الضياع وتشتت للدول العربية ولعبت تركيا بعده دورا هاما في القضية الفلسطينية وفي محادثات السلام السورية الإسرائيلية وإقامة علاقات جيدة مع طهران ولعبت دورا هاما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003.

إلا أنه بعد 2011 ومع أحداث الربيع العربي تعرضت السياسة الخارجية التركية لهزات وإشكالات كثيرة نتيجة الدور الذي لعبته هذه الأخيرة ولعل أهم هذه الأحداث هي الأزمة السورية التي كانت بمثابة إختبار حقيقي للسياسة الخارجية التركية ولدورها الإقليمي، وعليه يعتبر دراسة الدور التركي في الأزمة السورية الحالية جزءا هاما من توجهات السياسة الخارجية لتركيا الإقليمية ومسألة محورية تمس مباشرة بمصالحها الحيوية ومكانتها الإقليمية وتفاعلها مع عمقها الإستراتيجي وتمثل تحديا وتهديدا مباشرا للأمن القومي التركي ووحدة أراضيه وإستقراره.

وعليه ستحاول الدراسة الوقوف على فهم وتفسير توجهات تركيا الخارجية بعد إعتلاء حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 إلى غاية 2017 والتطرق لأهم المباديء الأساسية والمحددات التي حكمت توجه تركيا الخارجي ومعرفة الدوافع والعوامل التي جعلت تركيا تتجه نحو إنتهاج سياسة لعب دور إقليمي فعال ومحاولة تفسير السلوك الخارجي التركي نحو سوريا، ومعرفة حقيقة هذا الدور ومإذا كان يعتبر عن عقلانية سياسية وبراغماتية بإعتبار أن تركيا قوة إقليمية لها توجهها الخاص وأن سياساتها تعبير على مصالحها القومية، أم أنه مجرد تحرك ضروري فرضته أوضاع ومستجدات دولية وإقليمية على إعتبار أن تركيا جزء منها وتتأثر بها كأي دولة إقليمية أخرى بالنظر إلى حساسية الموقع الجغرافي فهي تقع في قلب أكثر المناطق توترا وسخونة وتغيرا والمليئة بالصراعات والحروب.

2- أهمية الموضوع :

- تكمن أهمية الدراسة من حيث أهمية الدولة موضوع البحث فتركيا برزت في العقد الأخير كلاعب إقليمي مهم وفعال، لها قوة عسكرية ضخمة تستخدمها ببراعة كبيرة إلى جانب وزنها السياسي الكبير، وقوة إقتصادية ناعمة مؤثرة جدا، وكان هذا واضحا في إنخراطها في قضايا الشرق الأوسط أكثر من أي مكان ووقت أخر.
- كذلك تزايد الإهتمام من الباحثين في دراسة السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة، فلا يمكن تجاهل التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية لتركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم 2002 وما صاحبه من تغيرات جذرية وانجازات على المستوى الداخلي والخارجي.

- أهمية الدور الإقليمي التركي وبالأخص الدور البارز في الأزمة السورية التي شكلت إختبارا حقيقيا لتركيا، وإمتحانا هدد مصالحها القومية على إعتبار أن الأزمة السورية حدث مفصلي يتوقف عليه مستقبل التوازنات القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة، وهي كاشفة لمدى قدرة تركيا على تحدي إيرادات القوى الأخرى في المنطقة وبين الحفاظ على مصالحها و حماية نفوذها، ومحاولات بعض القوى الكبرى الإنفراد بالقرار الإقليمي على حساب المصالح التركية.
- وتعود الأهمية النظرية للدراسة إلى محاولة معرفة وفهم طبيعة السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية التي ميزها الجدل الكبير بين المؤيدين والمعارضين لتوجهات الحزب الخارجية خلال الفترة الزمنية للدراسة وإبراز الغاية والهدف من الدور الذي لعبته تركيا في الأزمة السورية ومستوى ومدى قدرتها على المناورة وتحييد التأثيرات السلبية لهذا التدخل على تركيا داخليا وخارجيا.
- كما تتسجد الأهمية العلمية أيضا من خلال تناولها لموضوع مهم بالنسبة للبلدين وهي الأزمة السورية فبالنسبة لسوريا تعتبر أزمة داخلية خطيرة تهدد الدولة برمتها وبالنسبة لتركيا تعتبر تهديدا لأمن تركيا و تحديا خطيرا لمستقبل وحدتها القومية، والسلوك الخارجي التركي اتجاه الأزمة خلال الفترة الزمنية للدراسة.
- أهمية الدور التركي في الأزمة السورية والذي أثر على زخم السياسة الخارجية التركية و أثر على علاقاتها الثنائية مع دول الجوار ومع القوى الإقليمية والقوى الكبرى كذلك، و التأثيرات التي لحقت بتركيا خارجيا وداخليا جراء هذا الدور، وحتى على الدول الأخرى.

3- أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة إلى محاولة رصد وتحليل طبيعة السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة بين 2002-2017 عن طريق تناول أهم محددات السياسة الخارجية لتركيا وأهم مبادئ هذه السياسة.
- التعرف على واقع السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع بيئتها الخارجية التي تتميز بالحركية والاستقطاب الشديد ومعرفة خصوصية المجال الحيوي الذي تتحرك فيها هده السياسة.

- التعرف على أولويات السياسة الخارجية التركية في عمقها الجيو سياسي، والأسس التي تتحرك من خلالها أدوات السياسة الخارجية لتركيا في ظل المتغيرات الإقليمية التي طرأت على المنطقة بعد 2011.
- إبراز أهمية الدور الإقليمي التركي من خلال الدور الذي لعبته تركيا في إدارة الأزمة السورية وفق تصورات المصلحة التركية الوطنية.
- فهم السلوك الخارجي التركي في تعاطيه مع التحديات الأمنية الجديدة التي فرضتها الأزمة السورية.
- تبيان أهم الإنعكاسات التي أثرت على مكانة تركيا الإقليمية وعلى سياستها الخارجية في تعاملها مع الأزمة السورية، لمعرفة مكامن الخلل في السياسة الخارجية لتركيا.

4- حدود الدراسة الزمنية والمكانية :

- **الحدود الزمانية للدراسة** : تم حصر الموضوع بين سنوات 2002 إلى غاية 2017 حيث يمثل عام 2002 سنة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا إلى غاية اليوم وتنتهي الدراسة إلى سنة 2017 فخلال هده الفترة إتسمت السياسة الخارجية لتركيا بتوجه جديد كليا و نمط مختلف عما كان سائدا قبل هذه الحقبة، بالتوجه نحو العالم الإسلامي والعربي وقضايا الشرق الأوسط حيث مثلت سوريا دولة متميزة في علاقاتها الثنائية مع تركيا في الفترة بين 2002 الى غاية 2011 كان مرحلة صداقة وتعاون، لكن بعد إنفجار الوضع في سوريا في سنة 2011 إتسمت بالقطعية و العداء التام بين البلدين نتيجة خيارات القيادة التركية التي جعلت من سياسة صفر مشكلات إلى صفر علاقات مع سوريا في إطار تعاملها مع أحداث الربيع العربي من إجل مكانتها الإقليمية التي كانت تعتقد أنها ستكون هذا الخيار رائدة في العالم العربي والإسلامي بها.

وعليه تقسم فترة الدراسة إلى قسمين مهمين الأول يمتد من 2002 إلى غاية 2011 وهو سنوات مثلت أوج نشاط ونجاح السياسة الخارجية لتركيا واوج تطور العلاقات الثنائية بين سوريا وتركيا و القسم الثاني هو بين الفترة الممتدة 2011 إلى غاية 2017 سنة إنتهاء الدراسة وهي فترة شهدت تراجعا في مكانة تركيا و تدهورا في العلاقات الثنائية بين والتي كان سببها إنفجار الأزمة السورية منذ مطلع 2011.

- **الحدود المكانية للدراسة** : تشمل الدراسة دولتين مهمتين الأولى هي تركيا والتي تمثل ملتقى القارات الثلاث والتي تمتلك موقعا جيوسياسيا فريدا، و دولة أخرى هي سوريا دولة جار لتركيا و تربطها حدود برية تمتد إلى أكثر من 822 كلم وتتداخل تضاريس البلدين ويربطهما نهران كبيران هما دجلة والفرات مثلا على مدار السنوات محط خلاف بين البلدين الجارين،وجمعتهما خلافات كبيرة حول لواء الإسكندرونة، وعليه فالدراسة في منطقة مهمة وحساسة هي الشرق الأوسط الذي يشهد حركية وإنفجارا في وضعه الأمني بعد 2011 والذي أثر على تركيا.

5- أسباب إختيار الموضوع :

يرجع إختيار الباحث لموضوع السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بين 2002-2017 الدور التركي في الأزمة السورية يرجع إلى إعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية :

- **الأسباب الموضوعية** :

تحاول الدراسة أن تقدم نظرة تحليلية للأسباب والدوافع التي تحرك وتتحكم في سلوك تركيا على المستوى الإقليمي عدم الاكتفاء بالوصف، بل عن طريق ربطها بالمقتربات النظرية والمنهجية التي تساعد على فك العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المتحكمة في السلوك الخارجي التركي لإعطاء صورة تفسيرية لبروز قوى دولية ذات أدوار إقليمية كتركيا على إعتبار أنها دولة محورية في المنطقة.

- **الأسباب الذاتية** :

- أهم الإعتبارات الذاتية التي دفعت إلى إختيار الموضوع تعود لميول الباحث وإهتمامه الشخصي بحقل دراسة السياسية الخارجية والأزمات الدولية، والرغبة في تقديم عمل مرجعي أكاديمي باللغة العربية، وكذلك إهتمام الباحث بالشؤون التركية بشكل خاص كان دافعا نحو إختيار الموضوع للدراسة والتحليل، على إعتبار أن تركيا نموذج ناجح اقتصاديا وسياسيا يمكن أن يستفاد منه.

- كذلك الميول الشخصي لتناول مواضيع جديدة وحديثة نظرا لما تتميز به من حركية وجدل و كثافة في الأحداث والفواعل المتدخلة فيها والحركيات السببية المؤثرة، فالدور التركي في الأزمة السورية نموذج مثالي لهذا التحدي العلمي والذي مازال يتشكل لحد الآن و يثر حوله الكثير من النقد والجدل لدى المتخصصين.

6- إشكالية الدراسة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا كبيرا للدور الإقليمي التركي وإهتمامه بالقضايا المحورية في الشرق الأوسط لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 وإعلانه تدشين سياسة خارجية جديدة تجاه المنطقة قوامها تركيا كدولة مركز وكفاعل قوي وكطرف فعال في المنطقة وقضاياها، فحزب العدالة والتنمية حمل مشروعا سياسيا وإقتصاديا واعدا كان له أثر كبير على دول الجوار، إلا أن هذه السياسة ما لبثت حتى واجهت رياحا قوية وتحديات جمة وإختبارا حقيقيا فمع شرارات الأولى للربيع العربي ركبت تركيا موجه التغيير وساندت قوى الشعبية ضد الأنظمة السائدة في المنطقة وكان من بينها الأزمة السورية حيث مثلت محطة إختبار حقيقي للسياسة الخارجية التركية ولدورها ومكانتها الإقليمية، والدور التركي حيال الأزمة شابه الكثير من الإنتقاد لما افرزه من تحديات وإنعكاسات أثرت على تركيا داخليا وخارجيا والجدل القائم حول توجهات الحزب الخارجية بين مؤيد ومعارض على هذا الأساس نطرح الإشكال التالي :

- **ماهي طبيعة السياسة الخارجية لتركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة بين 2002-2017 وكيف تأثرت بالدور الذي لعبته تركيا في الأزمة السورية ؟**

ويرتبط بهدا السؤال المحوري مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما هي أهم محددات السياسة الخارجية التركية ؟
- ما هي مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية التركية ؟
- ما هي القضايا الخلافية في العلاقات التركية السورية ؟
- ما هو موقف تركيا من الأزمة السورية ؟
- ما هو الدور الذي لعبته تركيا في الأزمة السورية ؟
- ما هي أهم تداعيات الدور التركي في الأزمة السورية على تركيا ؟

6- فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية لا بعد من طرح مجموعة من الفرضيات العلمية والتي سيتم اختبارها من خلال متن الدراسة والإجابة عليها في الخاتمة والاستنتاجات إما بالنفي أو الإثبات.

- تعتبر السياسة الخارجية لتركيا بين 2002-2017 إنعكاس للنسق الفكري لحزب العدالة والتنمية وهو ما أثر على خيارات تركيا الخارجية في التعامل مع عمقها الإستراتيجي والإقليمي.
- تعتبر توجهات السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية نتيجة إفرازات البيئة الدولية والتعارض مع مصالح القوى الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)
- السلوك التركي تجاه الأزمة السورية ينطلق من تهديد الأزمة لمصالح تركيا الوطنية وأمنها القومي ووحدة أراضيها.
- الدور التركي في الأزمة السورية جاء نتيجة متطلبات البيئة الدولية ولعلاقات القوى التي تربط تركيا مع حلفائها الغربيين.
- ساهم الدور التركي في الأزمة السورية من تراجع السياسة الخارجية لتركيا وتعثرها إقليميا وحتى داخليا.

7- منهج الدراسة :

تستوجب طبيعة الدراسة من الباحث توظيف المنهج المناسب و المقتربات النظرية ذات العلاقة والتي بها يمكن فهم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والثابتة في إشكالية الموضوع حيث تم توظيف المناهج التالية:

- **منهج دراسة الحالة :**

لكل منطقة خصوصياتها السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية، والتي تميزها عن غيرها من المناطق والأقاليم، بحيث أصبح من غير الممكن تعميم الفرضيات والنظريات التي يقدمها مختصون العلاقات الدولية بشكل عام على مختلف مناطق العالم.

وبالتالي تظهر أهمية اعتماد الباحث على منهج دراسة الحالة، كونه طريقة منظمة للتحليل الكيفي وحتى الكمي لحالة بعينها والتعمق في وصفها كونها من مكونات إشكالية الدراسة، لذلك يفيدنا هذا المنهج في إستقصاء تفاصيل الدور التركي في الأزمة السورية كحالة قابلة للدراسة

بتجميع البيانات والمعلومات حوله لأجل الكشف عن مجموعة من الإنتظامات والترتيبات التي تحدد الدور التركي في بيئتها الإقليمية و دورها في الأزمة الجارية في سوريا، وكذا معرفة حدود العضوية في النظام الإقليمي والتفاعلات مع أعضائه.

وعلى إعتبار إن السياسة الخارجية التركية تنشط في دوائر إستراتيجية عديدة كالقوقاز وآسيا الوسطى وإفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط لكن هذا التعامل يختلف من منطقة إلى أخرى حسب الخصوصية الجيوسياسية والثقافية والإقتصادية والسياسية، وعليه فان دراسة حالة التعامل التركي مع الأزمة السورية يعتبر حالة خاصة على إعتبار الجوار الإقليمي وحساسية الملفات الخلافية والمشتركة بين البلدين وتأثيرات المحتملة لهذه الأزمة على الأمن التركي يجعل منها حالة فريدة لفهم الدور التركي الخارجي ويعطينا فهما أعمق للسياسة الخارجية التركي خلال فترة الدراسة.

كون هذا الدور يلبي معظم قواعد منهج دراسة الحالة خاصة قاعدة الطابع الكلي للوحدة، كما يعتبر الدور التركي في الأزمة السورية حالة مستقلة تحتاج الدراسة عند محاولة التعمق في تحليلها إلى منهج دراسة الحالة من أجل تسهيل عملية فهم حيثيات هذا الدور ومبرراته المصلحية البراغماتية المقدمة من مهندسي السياسة الخارجية لتركيا.

- **منهج تحليل النظم:**

هذا المنهج لا يهتم فقط بدراسة خصوصية العلاقة التي تربط بين النظم الإقليمية والنظام العالمي من حيث طبيعة العلاقة بينهما هل هي علاقات تبعية كاملة أم هي علاقة تأثير متبادل وبأي درجة بل يتعداها ويركز على خصائص وأنماط التفاعلات التي تحدث داخل كل نظام إقليمي، والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات لمعرفة إلى أي مدى تتشابه العلاقات الدولية بين أقاليم ولمدا تتمايز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى وهذا ما ينطبق على السياسة الخارجية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية خلال فترة الدراسة.

ويقوم هدا المنهج على إفتراضين أساسيين، يرتكز الإفتراض الأول على أن النظام الإقليمي هو نظام فرعي أو تابع للنظام الدولي حيث تتسم تلك الأقاليم بخصوصية تميزها عن غيرها من الأقاليم وأساس ذلك هو تفكيك النظام الدولي إلى أقاليم وفقا لما يتمتع به كل إقليم عن الأخر بخصائص ومميزات، بما يجعله مختلفا ومتمايزا عن باقي الأقاليم، أما الافتراض الثاني فهو يقوم على أساس تجميع الدول القومية في نظم إقليمية مميزة كل منها على الأخرى، وتشكل مرحلة وسط بين الدولة والنظام الدولي الكلي، بما يجعل الدول المنتمية إلى ذلك الإقليم خاضعة إلى عدد

من القواعد والضوابط الحاكمة له بحيث تكون استقلالية كل دولة ضمن النظام الإقليمي استقلالية نسبية و ليست مطلقة.

وبالتالي يمكن القول بان النظام الإقليمي الفرعي يقوم على تقسيم النظام الدولي إلى عدد من الأقاليم الفرعية التي تضمن كل منها مجموعة من الدول مالنتمية الى اقليم معين وتجمعها مجموعة من الخصائص المشتركة ونمط التفاعلات المتشابكة، بقدر يفوق تفاعلتها مع الدول الاخرى خارج الاقليم مما يجعل هناك درجة عالية من التاثر و التاثير و الاعتماد المتبادل بين دول ذلك الاقليم وهذا النظام الإقليمي الفرعي يمكن ان ينقسم بدوره إلى عدد من النظام الإقليمية الفرعية.

و فيما يتعلق بالتطبيق على منطقة الشرق الأوسط فإنه يمكن إعتبار هذه المنطقة نظاما إقليميا فرعيا عن النظام الدولي، حيث أن أعضاء هذا الإقليم توجد بينهم العديد من الروابط المشتركة فضلا عن إنتمائهم إلى إقليم جغرافي واحد، حيث توجد درجات من التقارب الثقافي والإقتصادي والاجتماعي بين دوله ويوجد نمط كثيف من العلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية وغيرها تجعل هذا النظام مميزا وتجعله نظاما إقليميا بحد ذاته.

ويمكن تطبيق هدا المنهج على موضوع الدراسة مكن خلال الإعتماد عليه في فهم وتحليل عمليه التفاعل بين البلدين في مختلف المجالات وبالأخص مع وجود العديد من العوامل والقضايا المشتركة بين البلدين وحتى الإقليمية، والتي تؤثر بشكل كبير على شكل وطبيعة العلاقات بينهما فضلا عن تأثير العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية على هذه العلاقات تبعا لذلك سيتم تناول أهم محددات السياسة الخارجية التركية وتأثيرها على سلوك تركيا تجاه سوريا فيما يخص دورها في الأزمة السورية وكيف أثرت القضايا المشتركة بين البلدين على هذا الدور.

- **مقترب الدور** : تحتاج عملية تحليل السياسة الخارجية إلى منهج دقيق له القدرة على الإلمام بالأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثرا والمتحكمة في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما.

ويظهر مقترب الدور كمنهج تحليلي على مجموعة قواعد منطقية وأدوات تحليلية ومفاهيمية ومنطق توافقي يجمع بين أطروحات أكثر من نظرية، لذا اختار الباحث هذا المقترب لكي يمكن

فهم بواسطة مبادئه النظرية ومجموعة مفاهيمه والأدوات التي تساعد على التحقق من الفرضيات و الإجابة على التساؤلات المطروحة لتحليل سياسة تركيا الخارجية في فترة الدراسة بين 2002-2017 وفهم الدور التركي في الأزمة السورية والمتغيرات المتحكمة فيه.

وعند تطبيق هذا المقترب على الدور التركي الإقليمي وبالخصوص في الأزمة السورية لا بد من فهم نمطين من الدور التركي الأول متعلق بالدور السياسي الخارجي عموما وهي توجهات السياسة الخارجية لتركيا خلال فترة زمنية معينة وهي محددة في الدراسة بين 2002-2017 وتبيان أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة في بيئتها الخارجية فالدور الخارجي حسب دوران يفوق قوة الدولة أو وضعها الإقليمي فهو مرتبط بالشرعية، ومتطلبات المكانة أما الثاني فهو مرتبط بمدى قدرة صناع القرار على توفير الأمن للدولة أو الإعتماد على الآخرين لتأمينه.

كما أن مفهوم الدور الوطني مرتبط بأوضاع صانع السياسة الخارجية فقصور إدراك صانعي السياسة الخارجية التركية مثلا ففي تحديد الدور المطلوب لتركيا في الوضع والمكانة أو الإتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يسمى بالفجوة بين القوة / الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور وهذا يحدث عدم توازن في السياسة الخارجية، هذا ما تحاول الدراسة إختباره لفهم الدور التركي في سوريا ومعرفة مدى إستجابته للمصالح الوطنية لتركيا أم أن هذا الدور إنعكس سلبا على الوضع والمكانة وأحدث خللا بين القوة والدور الخارجي لتركيا.

- **نظرية تحول القوة:**

من أهم المقاربات التحليلية الأكثر تحيينا والتي تعالج بوضوح موضوع هرمية القوة في السياسة الدولية، تبرز" نظرية تحول القوة (Power transition Theory) " التي صاغها في الأصل " أورغنسكي (Organski)" في مواجهة نظريات توازن القوى الواقعية، وقد إفترضت هذه النظرية نظاما دوليا هرميا، بقيادة قوة مسيطرة في قمته، وقوى كبرى ومتوسطة وأخرى صغيرة، كلها تابعة للقوة المسيطرة لذلك فقد إستعمل أورغنسكي كناية الهرم (Piramid) من أجل إيصال صورة حالة النظام الدولي، والذي يتميز حسبه بوجود عدد كبير من الدول الضعيفة، لكن في المقابل عدد قليل فقط من الدول القوي، حيث وصف الدول القوية جدا بالقوى المسيطرة، وتقع في قمة الهرم الإفتراضي، وهي تمتلك الحصة الأكبر من مصادر القوة، أما القوى الكبرى والمتوسطة فهي التي تتوسط الهرم عموديا، وفي قاعدة الهرم تتواجد مجموعة كبيرة من الدول الصغرى.

وما دام الواقع الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة لا ينقاد لهذا التحليل، خاصة بعد التحول في إتجاهات التنظير والواقع الدولي، لذلك تأتي محاولة أخرى من طرف " دوغلاس ليمك " (Douglas Lemke)لتوسيع إطار " نظرية تحول القوة "لتتناسب مع المستوى الإقليمي، حيث قام " ليمك "بتطوير نموذج هرمي متعدد، كبديل لنموذج " أورغنسكي "ذي الهرم الأحادي .

إن هرمية القوة الدولية تقوم حسب هذا النموذج الجديد على وجود مجموعة هرميات للقوة متوازية ومتراكبة (parralel and superposed Hierarchies) بمعنى أن لكل نظام إقليمي أو تحت إقليمي قوة مسيطرة تقع في قمة هرم القوة ذاك.

ومن الأمور المهمة التي تنبه هذه النظرية اليه هي أن القوة المسيطرة على هرم القوة العالمي والقوى الكبرى، بإمكانهم التدخل في النظم الفرعية، خاصة إذا كان الوضع المحلي داخل تلك النظم الفرعية يتعارض مع تفضيلات القوة المسيطرة عالميا، أو يتعارض مع أنماط توزيع الموارد السياسية والاقتصادية.

وبتطبيق هذا النموذج على الدراسة تعتبر تركيا قوة إقليمية مهمة ومؤثرة لكنها في بحثها عن المكانة إرتبطت بالقوى الكبرى لتأمين قدجر كبير من هذه القوة مما يجعلها تابعة إلى حد ما في احتياجاتها الأمنية لهذه القوة، فهي لا تسيطر على الإقليم بكشل حاسم وإنما هناك قوى لإقليمية أخرى منافسة لها.

المنظور البنائي:

أغلب النقد الموجه للمساهمين الأوائل في تطوير مفهوم القوة الإقليمية كان بسبب تركيزهم الزائد على العوامل البنيوية عند محاولة إسقاط المفهوم على حالات إمبريقية وقد أوصى الناقدون بضرورة التركيز كذلك على الجوانب الادراكية والعلائقية وكيفيات تجسيد القوة وهو ما تتيحه النظرية البنائية، حيث توصي بضرورة النظر إلى ما هو أبعد من تأثير القوى المادية في تشكيل السياسة الدولية، وبالتالي تعتبر أول نظرية صاغت تأثيرات القوى غير المادية بطريقة سيستيماتيكية في العلاقات الدولية تتجاوز البنائية المقاربات المادية، وتركز بدلا من ذلك على حركيات التفاعل الإجتماعية، فمن بين الإفتراضات الأساسية للمنظور البنائي هو رؤيتها بضرورة تجاوز البنيوية والإنتقال من البنية إلى الفاعل ضمن البنية أو إستراتيجياته، فحسب " ألكسندر فاندت (Alexander Wendt) "فإنه لا وجود للبنية وليس لها قوة سببية بعيدا عن العملية(Process).

واذا أردنا إعطاء معنى للإستراتيجيات المتبعة من طرف القوى الإقليمية في علاقاتها مع دول الجوار، وللنفوذ الذي تمارسه في ترسيم حدود ووضع أجندة النظام الإقليمي أو إدارة النزاعات فيما بينها (الدور التركي في الازمة السورية)، فإن مقاربة أكثر تركيز على الفاعل هي جد مطلوبة في هذا المجال والمنظور البنائي (Constructivism)هو الذي يلبي مثل هذا الطلب، بتركيزه

على الفاعل والاستراتيجيات بدل البنية لوحد، فتركيا فاعل مؤثر في المحيط الإقليمي وتحاول فرض نفوذها او على الأٌل الحفاظ على نفوذها و تقوم بإدارة النزاعات بما يخدم مصالحها.

8- **الدراسات السابقة:** بالرجوع إلى الأدبيات السابقة التي تناولت السياسة الخارجية التركية اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات المهمة ولعل أهمها:

1- العمق الاستراتيجي " موقع تركيا و دورها في السياسة الدولية" لأحمد داود أوغلو:

أشار أوغلو والذي شغل منصب وزير للخارجية التركية سابقا والذي يعتبر مهندس السياسة الخارجية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، إلى ضرورة توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية التوظيف الأمثل، ووضع له مجموعة من العناصر :

1- الوازن السليم بين الحرية والأمن.
2- سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.
3- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية.
4- مبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد.
5- مبدأ الدبلوماسية المتناغمة.
6- مبدأ إتباع أسلوب دبلوماسي جديد.

حيث أكد اوغلو على تركيا أن تتجاوز كونها قنطرة بين الشرق والغرب لتكون لاعب أساسي و مؤثر ومركزي في المحافل الدولية وعليه يرى بضرورة توظيف العوامل الإجتماعية للدول الإقليمية وكل ما في وسها من أجل تحقيق مصالحها، ويؤكد على ضرورة إيجاد توازن في المثلث الإستراتيجي الحساس الذي يضم (تركيا وإيران ومصر) فضلا عن توازناتها الخارجية التي تشكل شبكة العلاقات المتداخلة مع المثلث (العراق سوريا السعودية)، فضلا عن مثلث أصغر لم يحظ بالإهتمام الكافي وهو (الأردن فلسطين ولبنان ومؤخرا شمال العراق) وهو المثلث الذي له علاقة مباشرة مع إسرائيل والذي تحدد علاقاته داخل المثلثات الخارجية.

يفيد هذا الكتاب الدراسة كونه يمكن الأساس النظري الذي يمكن أي باحث من خلاله تناول وتحليل السياسة الخارجية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة سنة 2002، حيث يمثل

الأساس النظري الذي ترتكز عليه هذه السياسة في تعاملاتها الخارجية وبالأخص في رسم وتحديد العلاقة مع دول الجوار الإقليمي ومع سوريا على الخصوص محل الدراسة.

2- " الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002-2007 " للكاتب علي جلال معوض.

تناول الباحث في هذه الدراسة عدد من المحاور الأساسية:

7- الإطار المفاهيمي وإشكاليات دراسة الأفكار الموجهة للسياسة الخارجية التركية
8- تحليل أبعاد الرؤية التركية وعناصرها و هل هناك رؤية لحزب العدالة والتنمية وحكومته إزاء الشرق الأوسط، من خلال تحديد أهم القضايا والتهديدات الجديدة، ويمكن أن تتجاوز تركيا هدا من خلال مفهوم الأمن المشترك ورفض سياسات التقسيم وسياسة المحاور.
9- وضع إستراتيجية لتحقيق الأمن في المنطقة وتبيان الدور التركي فيها من خلال مدخل الحوار والانخراط والتفاوض كأساس لحل مشكلات المنطقة (سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار) وتنشيط إستراتيجيات المبادرة والوساطة وكذلك الإعتماد على الاقتصاد المتبادل لبناء السلام في المنطقة

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة أبعاد التطور في السياسة الخارجية التركية الإقليمية وأهم محدداتها ولكن من ناحية أخرى لم يتناول الكاتب العلاقات التركية السورية والقضايا المشتركة بين البلدين التي أثرت على تصورات الدور التركي تجاه الأزمة السورية فيما بعد.

3- سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق سوريا لبنان) إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب

تناولت الدراسة عدة محاور أهمها أسباب اهتمام تركيا بمنطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن وهي التغير في بيئة الأمن القومي التركي وتصاعد التحدي الإيراني بعد غزو الأمريكي للعراق والتحدي الكردي والذي يعتبر من أهم القضايا المحددة للسياسة التركية مع دول الجوار الإقليمي سواء سوريا أو العراق أو إيران، والتعثر التركي للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط، كما تناولت الدراسة السياسة التركية اتجاه سوريا والعراق من خلال قضية الكردية، وسعي تركيا للتنسيق مع كل من سوريا وإيران من اجل التأثير في الملفات الإقليمية محل الاهتمام التركي وفي مقدمتها الملف الكردي.

يمكن الإستفادة من هذه الدراسة في تناول القضية الكردية كمتغير مهم في دور تركيا تجاه سوريا بعد أزمة 2011 حيث يعتبر هذا الملف أحد أهم القضايا الخلافية و المؤثرة بين البلدين.

4- كتاب " السياسة الخارجية التركية الإستمرار - التغيير" عقيل سعيد محفوظ :

تناولت هده الدراسة السياسة الخارجية التركية بالتركيز على التحليل الكلي لجوانبها النظرية والمعرفية في الأبعاد العامة أم ما كما حدده الكاتب في الإتجاهات والأهداف والأدوار والإستراتيجيات، وحاول تقصي لديناميات الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية هنا كان الجهد الرئيس للكاتب، كما ركضت الدراسة على مشروع سياسة خارجية تركية تتجاذبها ديناميات عميقة بين الإستمرارية والتغيير آو سياسة خارجية غير متفق عليها لدولة غير متفق عليها أيضا أو غير نهائية ويبدو أن المهمة الأكبر اليوم هي الحفاظ على غلبة نسبية لعوامل وديناميات الدولة واستمرارها مقابل عوامل و ديناميات تغييرها.

تستفيد الدراسة من هذا الكتاب من ناحية معالجة محددات السياسة الخارجية التركية وتفاعلها مع نسقها الإقليمي والدولي وأهم التحديات التي تقف أمامها وتهدد زخمها الإقليمي بعد تولي حزب العادلة والتنمية الحكم.

5- كتاب " الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية " سامي كليب

يتناول هذا الكتاب أبرز الأسباب الداخلية والخارجية للحرب في سوريا وعليها ، منذ وصول بشار الأسد للسلطة مرورا بإجتياح العراق وصولا إلى الحرب السورية، يعتبر هذا الكتاب تشريحا بالوثائق والمحاضر السرية و الامراجع الموثوقة للأسباب الداخلية والإقليمية و الدولية لواحدة من أسوأ حروب القرن، من خلال الكتاب يمكن فهم الأسباب الحقيقية لما أصاب هذا البلد العريق و المحوري من تدمير ممنهج خدم إسرائيل قبل غيرها وأظهر أبشع صور الصراع الدولي والإقليمي لرسم معالم وخرائط للمنطقة .

تستفيد الدراسة من هذا الكتاب من خلال المعلومات والوثائق الموجودة فيه والتي تعتبر دلائل مهمهة على ان الازمة السورية ما هي إلا حرب مفتعلة وأن تكالب الدول في هذه الحرب تعتبر أجندة مخطط لها مسبقا، من ناحية أخرى يفيد الكتاب من خلال فهم دور تركيا الإقليمي وطبيعة ما تفعله في سوريا وعلاقتها بالقوى الإقليمية والدولية .

9- تبرير الخطة:

إقتضت مشكلة البحث في هذا الموضوع أن نكرس له تصميم بحثي منهجي، يتشكل من مقدمة وأربع
فصول رئيسية، وفيما يلي تبرير لما جاء فيها:

الفصل الأول وجاء بعنوان **الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع** وذلك من باب الاهتمام بالجانب التأصيلي والنظري لمفهوم السياسة الخارجية و الدور والمصلحة الوطنية وتفكيكهم، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، إذ تناول المبحث الأول ضبط الاطار المفاهيمي للسياسة الخارجية أما المبحث الثاني فتناول التفسيرات الواقعية للسياسة الخارجية حيث إهتم بتبيان الافتراضات التي تقوم عليها الواقعية التقليدية والمصلحة القومية ثم ركز على تغير المفاهيم في النظرية الواقعية ليحقق الفصل التوازن المنهجي من حيث ملازمة المفاهيم التي تغيرت ليمكن فهم وتفسير توجهات الدول الخارجية، ثم تناول **المبحث الثالث** تفسير **نظرية الدور** للسياسة الخارجية على اعتبار ان دراسة السلوك الخارجي التركي من خلال الدور الذي لعبته في الأزمة السورية لا يمكن فهمه الا بالمرور من تفسيرات نظرية الدور وكل المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بها لكي يعطي لنا في النهاية تحليلا واقعيا للدور التركي في هذه الازمة وبالتالي حاول هذا المبحث تشكيل توليفة من العناصر الاساسية التي تساندت لتفسير تفاعلات الدور في السياسة الخارجية للدور لتفسيره وتحليله فيما بعد.

أما **الفصل الثاني** والذي حمل عنوان محددات السياسة الخارجية التركية والعوامل المؤثرة فيها الهدف منه هو أبراز اهمية محددات السياسة الخارجية لتركيا لمعرفة مدى تاثير كل محدد في توجهات السياسة الخارجية لتركيا في جوارها الإقليمي والحضاري وتم تقسيمه الى خمس مباحث حيث تم تناول المكانة الاستراتيجية التركية كدولة محورية إقليميا وكل ما له علاقة بالمقدرات المادية والحضارية والمعنوية لتركيا ومحددات البيئة الداخلية ثم التطرق للمسألة الكردية والاقليات ثم العمق الجيو سياسي للسياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط واوراسيا.

أما **الفصل الثالث** قسم إلى **ثلاث مباحث** تناول الأول مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية وتصورات الدور التركي ونظرية تصفير المشكلات اما الثاني تطرق لأهم القضايا الخلافية في العلاقات بين تركيا وسوريا والتي تعتبر محددات حاسمة في الدور التركي في الأزمة السورية كمسألة المياه والقضية الكردية وقضية لواء الإسكندرونة أما المبحث الثالث والاخير تناول تطور العلاقات بين البلدين بين 2002 الى 2011 والمواقف التركية من الأزمة السورية لفهم كيف تم إدارة الأزمة منذ بداياتها الى غاية **الفصل الرابع** والأخير الذي يعتبر

دراسة فعلية واختبارا حقيقيا للسياسة التركية تجاه سوريا والمنطقة ككل حيث تم تقسيمه الى **اربعة مباحث** الأول تناول الدور التركي في الأزمة السورية إنسانيا من خلال ملف اللاجئين وكذلك الدور العسكري التركي غير المباشر والمباشر في سوريا أما المبحث الثاني تناول تداعيات هدا التدخل على علاقات تركيا مع القوى الإقليمية العراق وإيران وتم إختيار هذين الدولتين لاعتبارات القرب الجغرافي وطبيعة علاقتهما بتركيا وكذلك دورهما المباشر في الأزمة السورية أما المبحث الثالث فتناول تداعيات التدخل على علاقات تركيا مع القوى الدولية وتم إختيار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كونهما قوتان مؤثرتان في منطقة الشرق الأوسط والأزمة السورية مباشرة أما الأخير تناول تداعيات ها التدخل على تركيا داخليا من خلال المتغير الإقتصادي والأمني ومطلب أخير تناول مستقبل الدور التركي في الأزمة السورية حيث تطرق بالتحديد للملف الكردي كمتغير مؤثر في مستقبل السلوك التركي الخارجي اتجاه الازمة السورية.

10- صعوبات الدراسة:

لكل باحث في طريقه لإستكمال متطلبات بحثه صعوبات ترافقه منذ بداية البحث إلى إخراجه في صورته النهائية وأخرى ظرفية يمكن تخطيها بتوفر عوامل مناسبة وأهم ما واجه الباحث لإستكمال هذا العمل هو:

- قلة المراجع الأكاديمية التي تتكلم على الدور التركي في الأزمة السورية كون الحدث مازال لم يتشكل و مازال يشهد جدلا بين الباحثين والمختصين في الشأن التركي والسوري، وكل ما توفر هو شتات من المقالات المتناثرة في عالم الشبكة العنكبوتية.
- صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية من مراسلات وملفات تعتبر أدلة على التورط التركي في الأزمة السورية وما تم التحصل عليه كان بمثابة تحدي حقيقي واجه الباحث.
- عدم تمكن الباحث من مقابلة سفراء بعض الدول التي لها علاقة بالأزمة السورية (تركيا سوريا روسيا) عدم الرد على الايميلات التي تم إرسالها من الباحث طيلة مدة البحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

مقدمة الفصل

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والعلمية للمواضيع و الإشكاليات وبين الدراسة السطحية الوصفية، حيث أن أي دراسة تهدف للوصول إلى درجة من الدقة العلمية لابد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج، وهذا ما ينطبق على موضوع الدراسة حيث تناول الفصل النظري ثلاث مباحث أساسية تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية مركزا على تعريفها وأهداف السياسة الخارجية وأدواتها إنسجاما مع متطلبات الموضوع لاحقا فيما يتعلق مع محددات السياسة الخارجية لتركيا والأدوات المستخدمة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، أما المبحث الثاني فتناول المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية الجديدة والمبحث الثالث تناول نظرية الدور لما لها من أهمية في فهم الجانب التطبيقي للدراسة من خلال الدور التركي في الأزمة السورية وتداعياته المختلفة على السياسة الخارجية لتركيا داخليا وفي محيطها الإقليمي والدولي.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية حيث تناول مفهوم السياسة الخارجية ومن ثمة تناول أهدافها ثم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، ولقد تم تناول الوسائل الأبرز والتي تنعكس على نمط سلوك تركيا الخارجي وهي الوسيلة العسكرية والدبلماسية والإقتصادية.

حيث تعتبر السياسة الخارجيـة أحد المواضيع التي إهتم بها الكثير من المفكرين والأكاديميين و النخب السياسية والمؤسسات الرسمية للدول، لما لها من علاقة وثيقة بالعديد من قضايا السياسة الدولية وهذه الأهمية التي تتمتع بها السياسة الخارجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها ومن هنا يمكن القول بأن البحث في الممارسات العملية لأية ظاهرة، لابد وأن تسبق بإطار نظري لتلك الظاهرة .

وعلى ضوء ما تقدم لا يمكننا البحث في سياسة تركيا الخارجية حيال عمقها الجغرافي، من دون أن نسبق ذلك بمحاولة تقديم دراسة في الإطار النظري المفاهيمي لظاهرة السياسة الخارجية خلال مدة الدراسة بين 2002-2017 في ظل المعطيات الإجتماعية والإقتصادية والفكرية لتركيا، وبالتالي إسقاط قالب السياسة الخارجية لتركيا في الفصول القادمة ضمن ما يعكسه الإطار النظري و المفاهيمي.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

يتناول هذا المطلب مفهوم السياسة الخارجية عند مختلف المفكرين الذين تناولوا المفهوم بالتحليل

1- تعريف السياسة الخارجية.

لا يمكن تحديد تعريف جامع مانع للسياسة الخارجية يعطي صورة واضحة عن ماهيتها عند المفكرين بشكل عام وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين حيالها فإذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلقة فإن الإنطباع الأول الذي يرد إلى ذهن أي باحث هو أنه لا يوجد إتفاق بين الباحثين حول تعريفات هذه السياسة وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تنضوي في إطارها العلاقة بينهما[1]، لذا نجد أن الكثير من الدراسات خلطت ما بين السياسة الخارجية

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ، (القاهرة : دار الجليل، ط 2 ، 2001) ، ص 7.

والعلاقات الدولية، بأنها المجموع الإجمالي للسياسة الخـارجية لكل الدول[1]، حيث يقول جميس دورتي روبرت : " بأن العـلاقات الدولية ليسـت هي مجـرد السـياسات الخارجية لمجموعة الدول، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشـكيل وتقويم الخيارات السياسة الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الـدولة فقـط، فإن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة، إذ أن السياسة تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما "[2] .

إن السياسة الخارجية موضوع يضعه إلى حد كبير صناع القرار السياسي وتتضمن حصيلة قوى متعددة وشبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من عمليات التفاعل بين الفعـل ورد الفعل[3]، للسياسة الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول الأخرى، وبالتالي يعتبر السلوك الخارجي لأي دولة موجها لتحقيق غايات سياسية أي أهـداف سياسـة معينة للدول مع غيرها من الدول في إطار العلاقات الدولية. [4]

وعلى هذا الأساس تباينت الآراء حول تفسير ظاهرة السياسة الخارجية وبسبب من ذلك جرت العديد من المحاولات لتصنيف التعريفات، لعل من أبرزها ما يـراه سـبورت فيجد أنها خطة أو نموذج للأهداف والوسائل المحددة أو الضمنية التي تتخدها دول إتجاه الدول الأخرى[5].

أما رينولدز فيرى أن السياسة الخارجية " تتضمن نطاق الأفعال التي تتخذ من داخل مؤسسات حكومة وحدة ما إتجاه غيرها "[6]، أما أيرش فـيؤكد أنها تشير إلى أساليب الفعل التي يحددها صناع السياسة للمحافظة على المصالح القومية وتطويرها وزيادة قوة الدول في الشـأن العـالمي، أما كورت

---

[1] أسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية** ،(بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية،، ط 2 1985)، ص 71.

[2] جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر:وليد عبد الحي: (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، و النشر و التوزيع، 1958)، ص 93.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور ، **مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2008) ، ص 307.

[4] كاظم هاشم نعمه ، **في السياسة المقارنة المداخل النظرية** ، (طرابلس لبنان: تاله للطباعة والنشر ، 1998) ، ص 38.

[5] صالح عباس الطائي ،**المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي**، (بغداد : مطـبعة الكتاب ، ط 1،2014) ، ص 43– 44.

[6] **المرجع نفسه**، ص 45.

لندن فيرى أنها تمثل "برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد المواجهة في الحرب" [1].

أما الباحثون والمفكرون العرب كذلك يجمعوا على تعريف جامع للسياسة الخارجية فيعرفها مازن إسماعيل الرمضاني بأنها "السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية أو تطويرها أو الدفاع عنها "[2].

كما يعرفها فاضل زكي بأنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"[3] ،أما محمد طه بدوي فيقول بأنها "لا تعدو أن تكون برنامج العمل للدولة في المجال الخارجي" أما ناصيف يوسف حتي فيعرفها على أنها "سلوكية الدولة إتجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا متنوعة موجهة نحو دولة أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة"[4].

ويعرفها أحمد نوري النعيمي بـ" بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الإعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، والتي تترجم إلى واقع ملموس من خلال الدبلوماسية"[5]، أما سموحي فوق العادة فعرفها بأنها "الخطط السياسية التي تعزز الدول إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى، بالإستناد إلى مصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية"[6] أما محمد السيد سليم عرفها بـ "إن السياسية الخارجية هي العمل على إيجاد القوانين بين الإلتزام الخارجي، لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الإلتزام "[7] .

إذا فالسياسة الخارجية هي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها مناسبة وفعالة، فالسياسة الخارجية تتكون من أمرين هما قرارات حكومية يتخذها صناع القرار وأفعال تعالج

---

[1] صالح عباس الطائي، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] مازن أسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية ، دراسة نظرية** ، (بغداد: مطبعة دار الحكمة ، 1991)، ص 14.

[3] فاضل زكي ، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**،(بغداد:مطبعة شفيق، 1975) ،ص 22.

[4] محمد طه بديوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية ، 1972) ، ص ص 285– 289.

[5] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** ، (بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009)، ص 27.

[6] ناصيف يوسف ، **النظريات في العلاقات الدولية**، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 1958)، ص ص 154 – 158 .

[7] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 9.

مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى، وتصنع السياسة الخارجية الأجهزة الرسمية وغير الرسمية للدولة.[1]

وغالبا ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية بصنع السياسة الخارجية وتحدد طريقة التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى،[2] يمكن القول مما سبق أن ظاهرة السياسة الخارجية مقترنة بالسلوك السياسي وبرنامج العمل الذي تحاول الدولة تنفيذه في المجال الخارجي بقصد إنجاز برنامج أو جزء منه لتحقيق مصلحتها الوطني وفق الأهداف الموضوعة مسبقا.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

على إعتبار أن السياسة الخارجية هـي فعل وسلوك يهدف إلى تحقيق هدف معين في المحيط الدولي، فلابد أن تكون غاية السلوك السياسي للدولة تحقيق عدد من الأهداف، التي تعبر عن المصالح وطموحات وتطلعات الدولة[3]، إذ يجتهد صناع القرار من خلال تفاعلهم في البيئة الدولية لبلوغها ومن هنا يصبح الهدف الخارجي هو تلك الحالة المستقبلية التي يسعى صناع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة، لتحقيق المصلحة الوطنية ويبذلون قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع الحالي،حالة المستقبل والمتوقع الأفضل للدولة، أي الحالة التي يتجسد فيها مصالح وطموحات دولتهم.

إذا تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف، التي تعكس القيم والمصالح المحورية للوحدة الدولية، ويقصد بالأهداف "الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية"، بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة إلى تحقيقها في البيئة الخارجية، من خلال تخصيص الموارد المناسبة لذلك[4].

وحسب المفكر إسماعيل صبري مقلد فإن الهدف الخارجي هو "وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظـــري البحـــت إلى مرحلة التنفيذ والتحقيق المادي"[5] فيما يصنفها روبرت إلى نوعين الأول الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول كالأمن وحماية الذات ودعم التنمية والثاني الأهداف الوطنية ذات النزعة المثالية كالرغبة في دعم السلام العالمي، وتأييد حكم

---

[1] هايل عبد المولي طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، (ط 1 عمان – الأردن ، جامعة اليرموك، 2010)،ص 12.

[2] **المرجع نفسه**،ص،15.

[3] مازن إسماعيل الرمضاني،**مرجع سابق**، ص 25.

[4] **المرجع نفسه**،ص 33.

[5] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، صن15.

القانون والعدالة الدولية ودعم الرفاهية الإنسانية ونشر الحرية، أما المفكر هولستي صنفهاعلى أساس زماني "أهداف القيم والمصالح الأساس، وأهداف متوسطة المدى وأخرى بعيدة المدى"[1]. .

أما ودودة بدران فقد عرفت الأهداف بأنها " تلك التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الخارجية" وروبرت د كانتور يشرحها على أساس أن الوحدة السياسية تتعرض إلى مخاطر السياسة الدولية وعليها أن ترتب مجموعة من الأولويات بصورة دقيقة، وتبدأ بالهدف المزدوج المتمثل في حفظ الذات والأمن القومي[2]، وهي تتمثل في العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وحماية إقليم الدولة، زيادة قوة الدولة من خلال نشاط الاقتصاد والقوة العسكرية أو النفوذ السياسي لتتمكن الدول من السيطرة على مصيرها أكثر من الدول الأخر، تفعيل مستوى التنمية الإقتصادية والحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها من أخطار الغزو الخارجي، الحفاظ على الذات و تحقيق الإكتفاء الإقتصادي والهيبة الدولية إلى حد مقبول[3].

يمكن القول مما سبق أن الهدف منهج تخطيط للعمل يطور صانع القرار في الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى لغرض تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

ليس من السهل بما كان تحديد أهداف الدولة الخارجية، على إعتبار أن ما يعد هدفا لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف العوامل التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف، ومن جهة أخرى فنادرا ما تكون الأهداف الحقيقية للدولة علنية، أما رغبة الدول الفاعلة في المجتمع الدولي في إخفاء نياتها الحقيقية، يكون تحديد الأهداف القومية للدولة مجرد إفتراضات أولية[4] .

والأوضاع الخارجية للدول عادة ما يحددها صناع القرار في الدولة، كرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وزير الخارجية وزير الدفاع وكبار الدبلوماسيين ويأخذون بعين الإعتبار عند تحديدها العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية واتجاه الدولة وفهمها لدورها في المجتمع الدولي[15] .

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] روبرت د كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة** ، تر : أحمد ظاهر ، (الأردن ، عمان : مركز الكتب الأردني ، 1989)،ص 79.

[3] K. J. Holsti , **International politics Aframe work for AninLgis**. (New York. Prentice –Hall , 6th ed, 1972), P 137.

[4] أسماعيل صبري مقلد ،(العلاقات السياسة الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات)، **مرجع سابق** ، ص .19.

[5] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 45.

وعلى ضوء معايير الأهمية والبعد الزمني والطبيعة والعلاقات المتفاعلة فإنه يصبح من الممكن تحديد ثلاث مجموعات من الأهداف، الأهداف الإستراتيجية العليا والأهداف المتوسطة المدى والأهداف الهامشية.

أولا / الأهداف الإسترتيجية العليا: وهي الأهداف التي يساوي تحقيقها وأهميتها وجود وبقاء الدولة بحيث تكون سبب وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود أي البقاء المادي والمعنوي وديمومة وظائفها الداخلية والخارجية، وإستمرار محافظتها على أمنها القومي، كقدرتها على الدفاع عن نفسها[1] ومحافظتها على ثرواتها الوطنية وإستمرار مسيرتها التنموية وتماسك بنائها الإجتماعي وبنائها الحضاري والإيديولوجي وتمتين نظامها ووحدتها الوطنية ومن أجل ذلك لا تمانع الدول من الدخول في حروب من أجل حمايتها أو الدفاع عنها أو تطويرها، وتتضوي مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي.

لا يمكن لصانع القرار المساومة على الأهداف الإستراتيجية العليا وأي تقصير في تنفيذها سيؤدي إلى تهديد وجود الدولة، كذلك عدم إنجازها بشكل كامل سيؤدي إلى تعثر الوظائف الأساسية للدولة ناهيك عن حدوث خلل في أمنها ومسيرتها التنموية وبنائها الحضاري والثقافي وهو ما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على المحافظة على مكتسباتها وكيانها في الحاضر والمستقبل[2].

ثانيا / الأهداف الإستراتيجية متوسطة المدى: تأتي بالدرجة الثانية من ناحية ضرورة تحقيقها و يدخل أحيانا صناع القرار في مساومات لإختيار بدائل عنها، وهي لا تتصف بطابع الإلحاح الذي يميز الأهداف الإستراتيجية العليا، كما أنها تتضمن وضع مطالب محددة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، ويمكن إجمال أهم تلك الأهداف في:

- تحقيق الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية.
- الاتصالات مع العالم الخارجي كالحصول على معونة خارجية وفتح أسواق جديدة.
- المجالات المرتبطة ببناء النفوذ في العلاقات الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة.
- تكريس الهيبة والسمعة الدوليتين.

[1] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الأستراتيجية** (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ،ط 1، 2004)، ص 27.

[2] صالح عباس الطائي، (المدخل الى السياسة الخارجية)، **مرجع سابق**، ص 182.

ثالثا / أهداف هامشية: وهي الأهداف التي لا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لتحقيقها من أجل خدمة هذه الأهداف، وهي تعكس رؤية معينة لبنية النظام الدولي أو للنظام الإقليمي[1].

يمكن القول مما سبق أن تحديد الهدف من بين أولويات أهداف السياسية الخارجية يرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لموقع هذا الهدف، فمحورية أو هامشية الأهداف ليست مطلقة ولكنها تختلف من دولة إلى دولة أخرى، وبإختلاف النمط العام لسياستها الخارجية، ومن ثم فإن الأهداف العليا للسياسة الخارجية لدولة معينة قد تكون هامشية لسياسة دول أخرى[2]، وهامشية الأهداف هو أحد مصادر التناقض في السياسات الخارجية للدولة الواحدة يتغير بتغير عنصر الزمن، وبالتالي نجد أن الهدف هو الحالة المستقبلية التي يرغب صانع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة لتحقيق المصلحة الوطنية.

فهدف تركيا قبل مجيء حزب العدالة والتنمية الأول والأعلى كان تحقيق الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي ورمت تركيا كل ثقلها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري لخدمة هذا الهدف لكنه الان اختلف مع تولي حزب العدالة والتنمية ولم يعد الهدف الاعلى بل تراجع لصالح توجه تركيا الشرق الاوسطي والبحث عن دور محوري في المنطقة العربية.

المطلب الثالث : وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

إن أهمية وسائل السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها من ناحية تنفيذ الأهداف، ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية ومحدد لمسار معالم تلك السياسة، ذلك أن توفر وسيلة معينة للسياسة الخارجية يعزي بإستخدامها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فحين تمتلك الدولة القوة العسكرية المتاحة، فإنها تتجه إلى استخدامها بدرجة أكبر من الوحدات الدولية التي قد لا تكون تملك تلك القوة، كما أن كثرة إستخدام أداة معينة في السياسة الخارجية يجعل السياسة الخارجية لدولة ما تتميز بطابع معين، كأن التتميز السياسة الخارجية للدولة بالطابع الاقتصادي، نتيجة كثرة توظيف الأدوات الإقتصادية[3].

إن الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتنفيذها سياستها الخارجية يتم وفق معيار أهمية كل أداة من بين الأدوات يمكن أن نذكر الوسائل الدبلوماسية و الوسائل الاقتصادية و الوسائل العسكرية والاعلامية و

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ،(العلاقات السياسية الدولي) ، **مرجع سابق**، ص 180.

[2] أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 144.

[3] أحمد نوري النعيمي، (وسائل تنفيذ الدعاية) ، **مرجع سابق**، ص309.

الثقافية، إما أن تستخدم الدولة جميع هذه الوسائل مرة واحدة، أو تفضل إستخدام بعضها تبعا لنوع الهدف المحدد، وشكل العلاقة مع الدول الأخرى، وحسب نوع إمكانيات الدولة وقدراتها وعليه يمكن أ، نذكر أهم هذه الوسائل والتي تتميز بها السياسة الخارجية التركية :

أولا / الوسائل الدبلوماسية :

تعد الدبلوماسية ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية ذاتها لذلك فهي إنعكاس طبيعي لحركة الجماعات البشرية في تفاعلها وحاجاتها لتنظيم وضبط العلاقات فيما بينها،على الرغم من ذلك فإن الإنسان بطبيعته الإجتماعية السياسية، إتجه إلى تقنين وتنظيم كل حاجاته الداخلية والخارجية وتسوية مشاكله مع أخيه الإنسان من خلال مبدأ التفاوض، أوما يطلق عليه الأسلوب الدبلوماسي،أي الوسيلة التي يمكن من خلالها تفادي وإيقاف الحروب والنزاعات، وفي حالة السلم تعمل من أجل بناء علاقات ودية قوية تعود بالنفع العام على الطرفين.

ويرى "بانيكار فن" أنها تقديم مصالح الدولة على مصالح الآخرين فالدبلوماسية لا تصنع السياسة الخارجية بل هي أداة تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية، ومن هنا يتبين أن الدبلوماسية هي أحد الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل عرض وجهات نظر الدولة، وشرح توجهاتها للدول الأخرى والتعارض معها من أجل تحقيق مصالحها، ومن ثم تعد الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تعتمدها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية[1].

فهو يشير إلى أن الدبلوماسية عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق التفاوض وهو طريقة تسوية وتنظيم العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين كما أنها المهمة الملقاة على عاتق الدبلوماسي، بمعنى أن الدبلوماسية تتضمن الموارد والإمكانيات والمهارات البشرية التي تستخدمها الدولة في تمثيل نفسها عند الوحدات الدولية الأخرى[2]، والتفاوض من أجل إيصال وجهة نظرها وسياساتها إتجاه القضايا الدولية، وحماية رعاياها ومواطنيها في الدول المعتمدة في الخارج كذلك تنظيم علاقاتهم مع الأجانب من خلال الأدوات الدبلوماسية الفعالة التي تدعمها كل وسائل السياسية الخارجية، عبر توظيف مجموعة من الموارد عبر السفارات والقنصليات[3] .

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس **وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دليل عمل الدبلوماسي، والبعثات الدبلوماسية**(عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2001)،ص497.

[2] اسماعيل صبري مقلد ،(العلاقات الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات)، **مرجع سابق**، ص 131.

[3] **المرجع نفسه** ، ص ص131-134.

وهو ما يميز الدبلماسية التركية حيث تعتبر ركيزة أساسية في سلم أولويات تنفيذ الأهداف الوطنية مع المحيط الدولي والإقليمي، من خلال ربط تركيا مع الدول بشبكة علاقات قوية مع الدول و حتى المنضمات الدولية للحفاظ على المكانة والدور الفعال لتركيا في هذه المنضمات.

ثانيا / الوسائل الاقتصادية:

إحتلت الوسائل الإقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة بارزة في العلاقات الدولية المعاصرة وهذه الأهمية برزت من خلال عاملين، الأول عندما أخذت الرفاهية الإقتصادية للمواطنين مكانة متميزة في سلم أولويات الأهداف الوطنية للدول، أما العامل الثاني فهو يتضمن في زيادة انتشار ظاهرة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب عنه من أهمية وأولوية الوسائل الاقتصادية كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية[1].

إذ أن الإعتماد الإقتصادي من جانب واحد يجعل من عملية الضغط السياسي على الطـرف الذي هو بحاجة إلى المواد الأولية أو المساعدات المالية عملية متاحة في إستخدام هذه الوسائل خصوصا من قبل الدول التي تملك التأثير المباشر في الحالة الإقتصادية لأحد الدول الأقل تقدما إقتصاديا[2].

ثم التأثير بشكل غير مباشر في حركة السياسة الخارجية لصناع القرار ويتم ذلك إما عبر الترغيب بمنح الإمتيازات والمكافآت، أو عن طريق الترهيب والتهديد بسحب المكافأة أو كلاهما معا، بغية تحقيق مصالحها في السلم والحرب، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، استخدمت هذه الوسائل كورقة ضغط على العديد من الدول لدفعها نحو نهج سياسي محدد، وبما يتلائم مع المصالح والمطامح الأمريكية وأهداف سياستها الخارجية.

وكمثال على ذلك في علاقة الولايات المتحدة الامريكية مع تركيا على سبيل المثال ضغطت الأخيرة على تركيا لتحجيم اندفاعها نحو اقامة علاقات استراتيجية مع روسيا و محاولة التأثير في الإندفاع التركي في المنطقة، وما العقوبات الأمريكية على الإقتصاد التركي خير دليل على هذا، وهذا يفسر تعرض بعض الدول الفقيرة والضعيفة إقتصاديا إلى ضغوط الدول الغنية من ناحية، مما يؤثر بشكل كبير في إقتصادها وسيادتها الوطنية وإستقلالية قرارتها من ناحية أخرى.

ووفقا لهذا التصور تعتبر الإمكانيات الإقتصادية للدولة أحد المرتكزات الأساسية في تكوين قوتها الوطنية، وتبعا لذلك تكون وسيلة مهمة وحساسة من وسائل السياسة الخارجية، لذلك في الكثير من

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] أسماعيل صبري مقلد ،(العلاقات السياسة والدولية) ، **مرجع سابق**، ص ص 274،275.

الأحيان تتوجه الدول إلى إستخدام العديد من الوسائل الإقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ليس بقصد السيطرة على حركة وإنتقال البضائع بل من خلال إقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى.

ما يمكن قوله مما سبق أن صناع القرار في تركيا أدركوا أهمية هدا العامل وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أصبح الإقتصاد المحدد الرئيس لتوجه السياسة الخارجية للبلد حيث تم العمل على تطوير وتحديث الإقتصاد لكي يصبح القرار الخارجي التركي سياديا إلى اقصى حد.

لأن مسألة سيادة القرارات الوطنية مرتبطة أساسا بمدى قدرة تركيا على فك الإرتباط مع العالم الخارجي اقتصاديا، في ظل تحديات الملفات الساخنة التي تهم أمن تركيا، و ما أفرزه من ممانعة من القوى الخارجية والتي لا ترى في استخدام كل وسائل الضغط الاقتصادي و كل الطرق لمحاولة لإرضاخ تركيا ومحاولة تحجيم دورها، وبالتالي أصبح العامل الإقتصادي عامل دفع و محفز رئيس لتحقيق أهداف المصلحة الوطنية لتركيا وسمة مميزة له.

رابعا / الوسائل العسكرية :

تعتبر الوسائل العسكرية أحد الوسائل المهمة والأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وأحد المرتكزات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، على الرغم من أن الوسائل العسكرية تعد باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالوسائل الدبلوماسية، وغير مرغوب في إستخدامها في المجتمع الدولي، على اعتبار أن التفاوض من مركز القوة ملأئلة مهمة للدولة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن لا تقدم تنازلات تضرب مصالحها الوطنية إذا تعرضت لضغط وتهديد ليس بوسعها أن تقاومه وتتفادى آثاره[1].

وتستخدم القوة العسكرية أيضا وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليها من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح الوطنية للدولة، بالإضافة إلى ذلك تعني الوسائل العسكرية توظيف كل الموارد المرتبطة باستعمال أو التهديد بالعنف المسلح المنظم ضد الدول الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها ونشرها، وإستخدامها أو التهديد بها، أو إكراه الأطراف المعادية على تحقيق الهدف الذي ترسمه الدولة[2].

كما أن من أكثر الوسائل إستخداما والمعبرة عن هذه الوسيلة هي الحرب والتي إستخدمتها الدول منذ القدم وحتى وقتنا الحالي، وما الخسائر الكبيرة في الأرواح التي قدمتها الإنسانية إلا دليل واضح

[1] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] أسماعيل صبري مقلد، (العلاقات السياسة الدولية)، **مرجع سابق**، ص 235.

على كثرة إستخدام الدول لهذه الوسيلة[1]، فضلا عن ذلك التدمير الذي تلحقه الحروب في البنية التحتية للدول، والكثير من الدول اليوم تستخدم الأسلحة المحرمة دوليا كالأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية لإيقاع آثار طويلة الأمد في شعوب خصومها[2]، ولعل العراق خير دليل على هذا الإستخدام المفرط للقوة خلال حرب الخليج الثانية وسنة 2003 أثناء الغزو الامريكي له.

وفي مقابل الإستخدام العنيف لهذه الوسائل مع الخصوم تعمل العديد من الدول لاسيما الكبرى،على إستخدام هذه الوسائل لتعزيز الصداقة وذلك عبر توفير المساعدات العسكرية للدول الحليفة والصديقة[3]، كالأسلحة والذخيرة، وإرسال الخبراء والمستشارين العسكريين، أو بيع معدات حديثة من الأسلحة، لتعزيز قدراتهم الفنية والتعبوية[4]، حيث تقدم الولايات المتحدة الامريكية لتركيا مساعدات عسكرية هامة و عملت على تحديث الجيش التركي حتى اصبح من بين اقوى الجيوش في حلف الناتو وتوصف العلاقات بين البلدين بالاستراتيجية بفعل هذا العامل.

على الرغم من إدراك صناع القرار في جميع دول العالم خطورة إستخدام الوسائل العسكرية وما يترتب عنها من أثار مدمرة ماديا وإنسانيا، إلا أن هذه الوسائل ما تزال تؤدي دورا متميزا في السياسة الخارجية للدول، خاصة لدى القوى الكبرى إذ بقيت هي الركيزة الأساسية لتحقيق تطلعاتها وأطماعها والوسيلة الفعالة لتحقيق هيبتها ومكانتها الدولية[5].

خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة ومع إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية موقع الصدارة في النظام الدولي إتخذت من الوسائل العسكرية الأداة الأولى في تجسيد هيبتها من جانب، وفي تنفيذ مشروع الهيمنة على العالم من جانب آخر، لاسيما إبان ولاية الرئيس جورج بوش الأب والإبن[6]، أما فيما يخص تركيا فتعتبر هذه الوسيلة ذات موقع متميز في أولويات سياستها الخارجية وفي جسد نظامها السياسي، فمنذ نشأة تركيا الحديثة والمؤسسة العسكرية التركية عمل صناع القرار فيها على الإهتمام

---

[1] فكرت نامق عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية** (1953– 1958)،(بغداد: دار الحرية للطباعة ، 1971)، ص 16.

[2] صالح عباس الطائي ،(المدخل الى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي) ، **مرجع سابق**،ص 85.

[3] عماد يوسف وآروى الصباغ ، **مستقبل السياسات الدولية اتجاه الشرق الأوسط** (عمان ، الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط1 ،1996 ،) ص201.

[4] توماس شيلينج ، **إستراتيجية الصراع** ، تر: نزهت طيب وأكرم حمدان ، (بيروت : الدائرة العربية للعلوم ناشوون ، ط 1 ، 2010) ،ص 88.

[5] Daniel frel , sichesrheitder**, weltpolitik** , (veriagw. Kohihammet , Stuttgart , 1977) .P 38.

[6] الشيخ نورهان، **المصلحة الوطنية :طغيان الواقعية تراجع المثالية في العلاقات الدولية**"، ع 49 ،(المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008)،ص 45.

بالمؤسسة العسكرية حتى أصبحت تملك قوة قادرة على أن تحمي بها مصالحها الحيوية في الجوار الإقليمي و عمقها الاستراتيجي.

يمكن القول مما سبق أن الدول تختلف في إستخدامها لوسائل تنفيذ السياسية الخارجية من حيث العدد والنوع، فالفرص والقدرات المتاحة للدول القوية والفاعلة في الساحة الدولية لا تتشابه مع ما هو متوفر للدول الفقيرة والضعيفة، ولكن على الرغم من كل ذلك نجد أن أغلب الدول تستخدم وبشكل كبير الوسائل الدبلوماسية في المقام الأول.

لكن وعند فشل مساعيها في إستثمار هذه الوسيلة تلجأ إلى إستخدام الأداة العسكرية كأسلوب أخير لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهذا ماقامت به تركيا من خلال تدخلها العسكري في سوريا لما إستنفذت كل السبل الدبلوماسية ونفذ صبرها وأحست بالخطر المحدق على أمنها القومي وتهديد وحدة أراضيها قامت بعمليات عسكرية وإستخدمت الوسيلة العسكرية لحماية مصالحها الحيوية والحفاظ على أمنها.

المبحث الثاني : تفسيرات النظرية الواقعية للسياسة الخارجية

يتناول هذا المبحث التفسيرات الواقعية للسياسة الخارجية محاولا إعطاء تصور نظري لفهم على السلوك التركي إتجاه سوريا وإعطاء المبررات النظرية التي على اساسها انطلق السلوك صانع القرار في تركيا ليبرر خياراته وأهدافه من وراء إدارة الأزمة.

المطلب الأول : الإفتراضات التي تقوم عليها الواقعية التقليدية

نشأت النظرية الواقعية في أربعينات القرن الماضي على نقيض المدرسة المثالية التي تنطلق من الإعتبارات الأخلاقية والقانونية والدينية لتفسير السلوكيات الدولية، ويعتبر نيكولاس سيبكمان وهانس مورغانتو وريمون آرون، وكينيث طومسون وهنري كيسنجر وغيرهم من أبرز روادها[1] وقد قاموا ببناء هذه النظرية كأساس لتحليل العلاقات الدولية وذلك إنطلاقا من مجموعة من المسلمات المترابطة فيما بينها والتي لا يمكن فصلها بإعتبار أن تفسير أي مسلمة يحتاج إلى المسلمات الأخرى وأهمها :

أولا / الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي :

تعتبر النظرية الواقعية أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وينطلق أصحابها في تفسير السياسة الخارجية للدول من تحديد طبيعة النظام الدولي الذي يعتبرونه بمثابة غابة، نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل، إضافة إلى غياب دور المبادئ والأخلاق والقوانين الدولية[2]، حيث يقدم هذا الإتجاه الواقعي نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر للدول الاخرى على انها تهديد[3].

وفي دراسة قام بها فريديريك شومان عام 1933 توصل إلى أنه من الضروري لكل وحدة في النظام الدولي والذي يفتقد إلى حكومة مشتركة أن تسعى لضمان أمنها إعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها وهو ما يتقاطع مع مسلمة القوة التي تعتبر من المسلمات الأساسية للنظرية الواقعية، وبذلك أعطى فريديريك شومان دورا للبيئة الإقليمية التي تتواجد ضمنها الوحدة الدولية في صناعة سياستها الخارجية ولذلك تعرف السياسة الدولية بإعتبارها حالة صراع دائم على النفوذ

---

[1] K.j.Holti **, the dividing discipline : hegemony and diversity in international Theory** (London 1985),p pp4-6.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي،1985) ،ص 25.

[3] Elke Krahmann , **Security : Collective Good or Commodity ؟ " relation**(2008),p381.

والسلطة والهيمنة وتستند في تفسير ذلك إلى الطبيعة البشرية الشريرة التي لا يمكن تجاوزها في فهم سلوك الدول مثلما ذهب اليه توماس هوبز[1].

ثانيا / المصلحة الوطنية:

إن دراسة السياسة الخارجية حسب الإتجاه الواقعي لا يمكن أن تكون بمعزل عن متغير المصلحة القومية، حيث أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر والمركزي لسياستها الخارجية، فالمصلحة القومية هي محور الارتكاز أو الدافع والقوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول لذلك فان الطرح الواقعي التقليدي يعتبر ان السياسات الخارجية للدول ليست امتدادا للسياسات الداخلية، وان المبادئ الأخلاقية السائدة على الصعيد الداخلي للدول لا تنعكس بالضرورة على سياساتها الخارجية خاصة عندما يكون هناك تضارب بين الأخلاقيات الدولية والمصالح القومية للدول [2].

والإهتمام بالمصلحة القومية واعتبارها مرادفا للقوة ويأتي تحقيق الأمن القومي في مقدمة المصالح التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وذلك بالإعتماد على القدرات الذاتية لمواجهة التهديدات القادمة من الدول الأخرى وحماية السيادة على حدود الدولة ومجالها الجغرافي، ويعتبر الواقعيون أن مبدأ" المصلحة القومية" يمكن أن يفسر جانب من الإستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التغيير الذي يلحق بالقادة السياسيين[3]، أو التحول الذي يحدث في نمط الإيديولوجيات المهيمنة والتشديد على مسألة الأمن القومي في حياة الدولة وهي المنطلق الأساسي لفهم المصالح الدولية.

وتعرف المصلحة الوطنية حسب الواقعيين كالتالي" أنها القيمة المركيز المحددة لمكانة الدولة في البيئة الدولية والتي لا يمكن التنازل عنها "[4] على هذا الأساس تحدد الدول في البيئة الدولية مصالحها الحيوية والأساسية والتي تدافع عندها حسب محدداتها وإمكانياتها.

في ظل انعدام السلطة المركزية الفعالة يكون هدف الدولة الأول هو الحفاظ على مصلحتها الوطنية national interest، ويرى هانز مورغانتو أن الحفاظ على وجود الدولة على قيد الحياة survival

---

[1] جيمس دورتي وبالسغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،تر: وليد عبد الحي، (الكويت :كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص ص 61-79.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** (الكويت: ذات السلاسل،1985)،ص 22.

[3]William Wohlforth, **Realism and Foreign Policy,** in Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunne (eds.), **Foreign Policy -Theories- Actors- Cases**, (Oxford: Oxford University Press, 2008) , pp.31-48

[4] نورهان الشيخ ، **مرجع سابق**، ص 18.

هو أهم عنصر ومن ثم تأتي عناصر أخرى كالأمن الوطني national security والعمل المستمر على زيادة قوة الدولة، إن مفهوم المصلحة الوطنية هو مفهوم هام جدا في العلاقات الدولية وغالبا ما يستخدم لتبرير سياسات الدول اتجاه دول أخرى، هنا تقف المصلحة على نقيض تمام من مفهوم الأخلاق فقد يتحلى صانع قرار بأخلاق عالية ولكن المصلحة الوطنية قد تقتضي تجاوز هذه المعايير الاخلاقية.

كما أن مفهوم المصلحة الوطنية يستخدم لتبرير سياسات الدول إتجاه مكوناتها الداخلية كالأحزاب والفئات المجتمعية المختلفة، حيث يفترض أن الدولة مخولة من مكوناتها المجتمعية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية للدولة ككل وليس فقط مصالح جماعات بعينها، ولذلك فان الدول عند رسمها لسياساتها الخارجية قد تتعارض مع مصالح وتفضيلات عناصر مجتمعية أو مصلحية هامة داخلها إذا فلا قيمة للأفراد والجماعات أمام مبدأ حماية المصلحة الوطنية العليا للدولة.

حيث يبرز مفهوم المصلحة الوطنية إلى جانب مفهومي القوة وميزان القوى في الفكر الواقعي التقليدي وقد تطور مفهوم المصلحة الوطنية من مفاهيم أقدم منه، فمنذ القرن السادس عشر في إيطاليا والقرن السابع في إنجلترا نشأت مفاهيم " إرادة الامير" " مصالح السلالة الحاكمة " " ومنطق الدولة " ثم حل محلها مفهوم المصلحة الوطنية مع قيام الدولة القومية وإنتقال الولاء لها[1].

فبالرجوع الى كتابات ميكيافيلي نجد أن المصلحة تشير إلى ما يطلق عليه بداعي المصلحة العليا أو منطق الدولة Raison d'etat" بحيث تدل على الأمر الذي تجيز بموجبه السلطة لنفسها إنتهاك القانون لاجل المصلحة العامة وثمة شروط ثلاثة تحدد مقياس الظرورة، تبرير الوسائل بهدف أسمى واقتضاء السرية [2]، وعليه يمكن القول أن ميكيافيلي تبنى نظرية سياسية في العلاقات الدولية تقوم على منطق القوة لضمان بقاء الدولة وإعتبر أن السياسة عبارة عن صراع مصالح [3].

ثم أشار إدوارد كار في كتابه " أزمة العشرون عاما " The Twenty years crisise إلى الأسباب التي تجعل الدول تتصرف بشكل دون آخر، ووجد ذلك في المصلحة الذاتية أو الكونية لكل دولة وإستنتج بأنه لا يوجد هناك نوع من التناغم والإنساجم والهرمية في المصالح بين الدول وإنما هناك

---

[1] كارن اي سميث ، مارغوريت لايت، **الأخلاق والسياسة الخارجية** تر فاضل جتكر،(الرياض :مكتبة العبيكان،ط 1، 2005)، ص28.

[2] ميشيل سينيلار، **المكيافلية وداعي المصلحة العليا**، تر: أسامة الحاج(بيروت :مجد المؤسسة الجامعية . للدارسات والنشر والتوزيع، ط2 ،2000)، ص5.

[3] محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة** (بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،عدد 36، ط2 ،2012).

نوع من تضارب المصالح وأن القوة هي المعيار الأساسي الذي يوجه الدول لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية [1].

فيما يعتبر مورغانتو من أبزر رواد النظرية الواقعية الذين تناولوا مفهوم المصلحة الوطنية فقد كرس نفسه لدراسة العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تزامنا مع تزايد دور الإتحاد السوفييتي ودعوته لضرورة حشد الغرب ضد هذا التهديد من خلال إعادة التسليح السريع الذي كان يعتبر هدفا فوريا حسب مورغانتو، فبينما كانت النظرية المثالية غافلة عن هذا التهديد بتركيزها على فكرة الأمن الجماعي من خلال الأمم المتحدة وحسن النوايا إتجاه الإتحاد السوفييتي بدت كأنها أهملت المصلحة الوطنية وعليه فقد طرح مورغانتو في كتابه "السياسة بين الأمم" Politice Among Nation رؤية غيرت طريقة دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، من خلال وضع مبدأ السعي لتحقيق المصالح الأمريكية في مركز تحليل السياسة الخارجية وهو ما تطور فيما بعد في ظل النظرية الواقعية للعلاقات الدولية [2].

يشير العديد من الباحثين إلى ضرورة فهم السياق السياسي لفهم تفكير موغانتو حول المصلحة الوطنية، حيث كانت الحرب الباردة في مراحلها الأولى وكان هناك قلق عام متزايد ليس فقط حول النوايا السوفييتية ولكن أيضا الأميريكية لكن مورغانتو إستخدم المصلحة الوطنية كإطار لفهم المتطلبات الجديدة لسياسة الولايات الأمركية المتحدة من قبل بروز التحدي الروسي[3].

وعليه يعتبر مورغانتو من خلال تحليله للمصلحة الوطنية أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي تعرف بالقوة، بحيث تعطي هاته المصلحة إستمرارية وإنسجاما لما يبدو من سياسات خارجية مختلفة، كما أن مفهوم المصلحة بإعتبارها القوة تكمن من تقويم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ [4].

---

[1] خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية** (سوريا :دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص3.

[2] J.Peter Pham ,**What Is In The National Interest ? Hans Morgenthau's Realist vision and American foreign policy** (USA : NCAFP, 2008), pp. 256-257.

[3] Cornelia Navari , Hans Morgenthau and the National Interest, **Ethics & International Affairs,** vol.30, no. 1, (2016), p. 47.

[4] جيمس دورتي، روبرت بلسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر :وليد عبد الحي ،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط 1، 1985)،ص69.

وعليه فان السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح الوطنية المتختلفة ويوضح مورغانتو فكرته بالقول أن مفهوم المصلحة الوطنية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي الدول لتحقيق مصالحها، بل يفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب، لكن يساهم العمل الدبلماسي في التقليل من إحتمالات الحرب[1].

كما حصل في الأزمة بين روسيا وتركيا حول إسقاط الطائرة الروسية فوق الأراضي السورية خلال سنة2017 فتم تغليب الحوار الدبلماسي رغم تشنج العلاقات بين البلدين والعمل على تسوية الخلافات بينهما دبلماسيا، ويعتبر مورغانتو أن معنى القوة هو المصلحة هو معنى غير ثابت ففي عالم تسعى فيه دول دات سيادة لإمتلاك القوة فإن السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على إعتبار أن بقاءها هو الحد الأدنى لأهدافها وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي السياسي والثقافي ضد إعتداءات الآخرين، وهكذا تصبح المصلحة الوطنية هي البقاء يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية وثقافتها الوطنية[2].

كما يعتبر مورغانتو أن الدولة القومية ظهرت تاريخيا لتشير إلى نوع من التنظيم السياسي وبما أن العالم مقسم سياسيا إلى دول فان المصلحة الوطنية هي العنصر الأهم في عالم السياسة وإذا ما تم إستبدال الدولة القومية من خلال تنظيم آخر فإن السياسة الخارجية يجب أن تحمي مصالح بقاء التنظيم الجديد[3].

في هذا الصدد يشير بيتر فام إلى حكمة مورغانتو في إدارة السياسة الخارجية وبالأخص في صياغة المصالح الوطنية للدولة، بحث إعتمد على ركيزتين أساسيتين للواقعية السياسية المصالح الذاتية الدائمة والصراع من أجل القوة، والعلامة الحتمية بين المباديء الأخلاقية وفن إدارة شؤون الدولة[4]، وعليه يرى الواقعيون بأنه من العقلانية أن تسعى الدول الى تحقيق مصالحها الخاصة[5] فالإعتماد على

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ،ص69.

[2] **المرجع نفسه** ،ص70.

[3] Hans Morgenthau, "Another Great Debate :The National Interest Of The Unite States" ,**The American Political Science Review** ,vol. 46 , No. 4 (December 1952) , p .972.

[4] Pham**, op.cit**., p. 258.

[5] Gregory G .Brunk , Donald Secrest, Loward Tamiashiro**, Understanding attitudes about war :modeling moral judgments** (Pittsburgh: University Of Pittsburgh Press ,1996) , p.200.

المعايير في الشؤون الدولية سيقود إلى حروب خطيرة بإسم المثاليات، فقط الإعتماد على معيار مشترك للمصلحة الوطنية يمكن أن يساعد على ضبط الاستقرار الدولي[1].

وبالتالي تقدم المصلحة الوطنية أداة تحليلية رئيسية وبناءا نظريا لسياسة خارجية عقلانية بالنسبة للواقعيين، فكل سياسة خارجية في نظرهم اساسها البحث عن المصلحة الوطنية، وافظل سياسة خارجية هي التي تحقق أقصى ربح ممكن وأدنى خسارة ممكنة وهو ما يعرف بالنموذج العقلاني لعملية صنع وإتخاد القرار في السياسة الخارجية[2] .

من هذا المنطلق تبنى رجال السياسة في تركيا مفهوم المصلحة الوطنية في إطار سياساتهم الخارجية منذ عهد كمال اتاتورك وحتى اردغان والتي عرفت بوحدة الأمة والتراب الوطني التركي والتي تعتبر القيمة المركزية والمعرفة لمكانة تركيا دوليا وإقليميا والتي لا يمكن التنازل عنها في ظل المتغيرات الدولية الراهنة وبخاصة مع تحولات الأزمة السورية منذ 2011 والتي هددت حسب تصور صانع القرار التركي هذه القيمة المركزية المصالح التركية الحيوية ولذا كان قرار التدخل في الأزمة السورية وتوجيه وإدارة النزاع بما يخدم المصالح التركية ظرورة ملحة جدا من أجل حماية الخطوط الحمراء للمصلحة التركية في ظل تداخل الاجندة والمصالح الدول الكبرى و حتى الدول المجاورة.

لقد كتب احمد داوود اوغلو كتابه الشهير العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية الذي حدد فيه المصالح الإستراتيجية لتركيا رغم أن الكثير من المعطيات تغيرت بعد الأزمة السورية في توجهات السياسة الخارجية التركية إتجاه المنطقة ككل وهو كتاب إستوحى الكثير من الأفكار من المفكر مورغانتو وكتابه "الدفاع عن المصلحة الوطنية" in Defence of National interet وتعتبر الواقعية بأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية تشمل :

1- **مصلحة البقاء:** وهي المصلحة الأساسية للدولة وتعني الحفاظ على الوجود المادي للدولة.

2- **مصلحة تعظيم القوى السياسية:** يتم الإهتمام هنا بالبعد الإقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوى العسكرية وكمثال على ذلك

---

[1] Norman E. Bowie, Robert L.Simon ,**The Individual And The Political Order :An Introduction To Social And Political Philosophy** (USA : Rowman & Littelefield , 1st ed ,2008), p. 232.

[2] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث السعودية دراسة حالة المملكة العربية السعودية(** الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع ،2007)، ص63 .

الدخل القومي لتركيا يبلغ حوالي 2.08 ترليون دولار سنة 2017[1] مما يسمح بأن يكون إنفاقها العسكري أكبر من الدول المجاورة لها كإيران وسوريا والعراق، وبعبارة أخرى هناك علاقة أساسية بين القوى الإقتصادية[2] كمتغير مستقل، والقوة العسكرية كمتغير تابع، وعليه فالبقاء هو الهدف الاول للدول جميعا وهذه هي المصلحة العليا التي يجب على الزعماء السياسيين كلهم أن يلتزموا بالحفاظ عليها والأهداف الأخرى جميعا كالإزدهار الإقتصادي هي أهداف ثانوية أو ما يطلق عليها بالسياسة الدنيا[3].

كما يمكن تقسيم المصالح حسب النظرية الواقعية إلى قسمين :

1- المصالح العليا للدولة[4]: وتتمثل في الوحدة الجغرافية الثقافية واللغوية والمنظومة القيمية والهوية السياسية للدولة، وهي مصالح غير قابلة للمساومة، وهي مصالح ثابتة ودائمة بالنسبة لكل الدول وتأتي في سلم أولويات وإهتمامات السياسية الخارجية للدولة، وعلى الدولة أن تحمي هذا النوع من المصالح وأن تدافع عنها بأي شكل من الأشكال وهي مصالح غير قابلة للمساومة، ولا للتنازل عنها تحت أي ذريعة أو ظرف أو مبرر كان.

لأن بقاء وإستمرار الدولة مرتبط ببقاء وإستمرار هذا النوع من المصالح كما تفقد الدولة جزءا من سيادتها الوطنية متى فقدت واحدة من هذه المصالح، مثل ما تعرضت له سوريا بعد إنفجار الأزمة حيث فقدت الدولة مساحات كثيرة من الجغرافيا وفقدت السيطرة على الكثير من المؤسسات المدنية و الاقتصادية وبالتالي فقدت جزء من هذه المصالح وهي تدافع الآن على إبقاء سوريا موحدة جغرافيا، أما بالنسبة لتركيا فهي تعتبر وحدة التراب التركي خط أحمر وقيمة معرفة لمصلحتها الوطنية لذا لا تسمح بأي تغيير أو بروز أي عامل يمكن أن يشكل خطرا على هذا المحدد الأساسي في العلاقة مع الأكراد سواء في تركيا او العراق او سوريا.

---

[1] "الإقتصاد التركي سنة 2017 بالأرقام"، في: https://www.damasturk.com/blog/turkish-economy (تاريخ الاطلاع 2018/04/03).

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** (القاهرة :دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص21-25.

[3] جون بيليس، ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية** تر: مركز الخليج للأبحاث(أبوظبي: الإمارات مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2004)، ص2 .

[4] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دا رسة نقدية معاصرة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2008) ،ص ص343.344.

2- **المصالح الثانوية** [1]: وهي تلك المصالح التي لا تنتمي الى الفئة الاولى، أي انها غير ثابتة وهي متغيرة حسب الحاجة والظرف الذي تكون فيه الدولة، وهي ايضا قابلة للمساومة وحتى التنازل اذا اقتضت متطلبات المصالح العليا ذلك، فتخلي الدولة عن مثل هذا النوع من المصالح مثلا كدخول او خروج تركيا من معاهدات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي لم يعد مصلحة أولية مركزية الآن بعد مجيء اردغان تغيرت أولويات السياسة الخارجية التركية، كما أن إقامة أو قطع علاقات تجارية أو تجميدها أو قطع علاقات دبلوماسية أو تجميدها مع دولة ما سوف لن يشكل خطرا على الدولة أو يشكل تهديدا لبقاءها وهو نفس الأمر الذي وقع لتركيا مع الطرف الألماني خلال التفاوض حول مسألة اللاجئين السوريين،وقطع العلاقات مع مصر دبلماسيا وتجاريا، كذلك في الأزمة مع الطرف الروسي في حادثة إسقاط الطائرة الحربية الروسية.

1 - تحديد المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية :

يرى بعض الباحثين أن تحديد المصلحة الوطنية يعتبر امرا صعبا لوجود العديد من التحديات التي تواجه المفهوم بالنظر إلى التغير الذي طرأ على الدولة ذاتها بمفهومها التقليدي، فقد أشار روبرت كوبر الدبلماسي البريطاني والمستشار الخاص لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، إلى أن الدولة القومية التي تمخظت عن مؤتمر واستفاليا 1648 حل محلها ثلاث أنماط من الدول أو الكيانات الدولية[2].

النمط الأول: ما قبل الدولة Pre-state ومابعد الحقيقة الإستعمارية ويتضمن ذلك الدول التي تحررت من الأستعمار إلا أنها مازالت تفتقر إلى الخصائص والقدرات الأساسية للدولة وأهمها الإحتكار الشرعي للقوة ولحق إستخدامها، وأعطى مثالا على الصومال وأفغانستان وليبيريا.

النمط الثاني: هو الدولة بمعناها التقليدي التي تحتكر القوة وحق إستخدامها ومثال ذلك البرازيل والهند والصين.

النمط الثالث: هو الدولة النموذج عبر القومى المبني على شفافية القانون والأمن المتبادل ويعتبر الإتحاد الاوروبي من وجهت نظر كوبر أحسن مثال لذلك.

في هذا الاطار تبزر محددات تؤثر في بلورة أولويات المصلحة الوطنية و هي كالتالي :

أ- القيادة السياسية العليا في الدولة :

---

[1] جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] محمد العابد الجابري ،" **الهوية العولمة..المصالح القومية**"(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص ص 30- 31.

للقيادة السياسية العليا للدولة دور محوري في التحديد الدقيق لمصالحها، فالمصلحة الوطنية يتم تحديدها عادة على مستوى قمة السلطة، بحيث تعمل القيادة السياسية في إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفي خياراتها المتاحة، ومن بين أهم العوامل المؤثرة على القيادة السياسية هيكل صنع القرار في الدولة، حجم الموارد المتاحة لها وموقعها في النظام الدولي[1] وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في مباحث الفصل الثاني حول محددات السياسة الخارجية لتركيا والعوامل المؤثرة فيها.

ب- هيكل صنع القرار ومدى تأثير النخبة السياسية :

يختلف هيكل صنع القرار كمحدد للمصلحة الوطنية وفقا لطبيعة النظام السياسي فعادة ما ينفرد صانع القرار بتحديد أولويات المصلحة في النظم التسلطية حيث تتمتع القيادة السياسية بحرية واسعة أما في النظم الديمقراطية حيث القيود على القيادة السياسية التي تخضع للمساءلة والمحاسبة يزداد دور القوى السياسية والمؤسسات في بلورة المصلحة الوطنية، كذلك تتأثر قدرة النخبة على التأثير في أولويات المصلحة الوطنية بطبيعة الأصول الإجتماعية والخلفية المهنية للنخبة والتي تؤثر على تصورهم للعالم الخارجي و نوع وطريقة التعامل ومواجهة القضايا والتحديات الخارجية[2].

قد تكون النخبة مركبة من تشكيل طائفي إثني كلبنان أو تكون ذات طبيعة دينية كإيران أو قد تكون ذات طبيعة عسكرية ككوريا الشمالية، حيث عادة ما تكون النخبة التي تستند إلى تأييد المؤسسة العسكرية أكثر ميلا بالإهتمام بالجانب الأمني وإعطائه الاولوية، أما النخب الدينية تكون أكثر ميلا للحفاظ على المذهب السائد والهوية الدينية والمعتقد الواحد، وإن كان لا ينبغي التعميم نظرا لوجود محددات أخرى تتحكم في توجهات السياسة الخارجية للدولة وأولويات مصلحتها الوطنية.

حيث يرى محمد نصر مهنا أن التغيير في أنماط الزعامات والقيادات الحاكمة ينتج تغيرات هامة في السياسة الخارجية للدولة وتحديد لأهداف السياسة الخارجية مثال دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية ودور ستالين في زعامة روسيا السوفييتية فغالبا ما يكون نفوذ القادة تعبيرا عن مصالح وإرتباطات معينة[3]، وهو ما تكلم عنه بنجامين فرانكل بإعتبار أن المصلحة الوطنية تتغير بتغير القيادات، وعليه

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 33.

[2] جهاد عودة ،**مرجع سابق**، ص 37.

[3] محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير** (الإسكندرية : المكتبة الجامعية ،2000)، ص 178.

يعارض الأخير التعريف الموضوعي للمصلحة الوطنية الذي قدمه مورغانتو، فحسب فرانكل إعتبر أن هناك فرق بين المصلحة الوطنية لفرنسا و المصالح الخاصة لنابوليون [1].

جـ- مكانة الدولة والقدرات المتاحة لها :

تعتبر مكانة الدولة وموقعها على الصعيد الدولي محدد أساسي للمصلحة الوطنية وترتيبها لأولوياتها فالدول الكبرى عادة يكون لديها مدى جغرافي واسع من الإهتمامات والمصالح أما الدول المتوسطة والصغيرة ذات القدرات المحدودة عادة ما تقلص إهتماماتها في عدد محدود من الأولويات يمس على نحو مباشر مجالها الحيوي في محيطها الإقليمي وأمنها القومي بمفهومه الواسع[2].

وتعتبر تركيا دولة محورية في الشرق الأوسط ومن حيث القوة تعتبر دولة متوسطة القوة تنشط سياستها الخارجية في مجال جغرافي محدود في آسيا الوسطى والشرق الأوسط والتماس مع القوى الأخرى يحدث في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فمصالحها الحيوية جغرافيا قريبة جدا وحتى القومية[3] لذا أصبحت إهتمامات مصالحها الوطنية على نحو مباشر ملتصقة بكبح جماح طموح الأكراد الذي يشكل تهديدا للوحدة القومية لتركيا وسلامة أراضيها، حيث تعتبر تركيا أي تغير في جغرافيا الشمال السوري لصالح الأكراد وإحتمال تإسيس كيان منفصل أو حكم ذاتي سوف ينتقل لا محالة إلى الداخل التركي ولهذا تبرر تركيا تدخلها في الأزمة السورية لحماية مصالحها الحيوية كسياسة إستباقية وقائية وتعتبر أن مايحدث في سوريا هو شأن تركي.

2- أنواع المصلحة الوطنية :

يمكن القول أن هناك نوعين من المدارس التي حددت كيفية تحديد المصالح الوطنية الأولى تتمثل في المدرسة الواقعية ومن أبرز روادها بسمارك في القرن التاسع عشر وريتشارد نيكسون في القرن العشرين[4]، بحيث ترى هذه المدرسة أن المصالح الوطنية يجب أن تتحدد من حيث قوة الدولة، أما

---

[1] Benjamin Frankel, **Realism: Restatements and Renewal** (Grand Britain: Frank Cass and Company , 1st ed , 1996) ,p.7

[2] **Ibid** ,p9.

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** (القاهرة :دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)،ص ص21-25.

[4] جون بيليس، **ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للأبحاث (أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2004)،ص250 .

المدرسة الثانية فترى أن المصالح الوطنية ينبغي أن تتحدد على نطاق واسع لتشمل القيم مثل حقوق الإنسان والتحرر والحرمان الإقتصادي وهو ماذهب إليه كل من وودرو ولسن و لينين[1].

فيما يرى هنري كيسنجر وروبرت أرت أن تحديد المصالح الوطنية يعتبر حاسما لوضع السياسة والإستراتيجية، فالمصالح ضرورية لإنشاء الأهداف أو الغايات التي تخدم أهداف السياسة الخارجية والإستراتيجية، كما تعتبر نقطة انطلاق لتصور السياسات تساعد على الإجابة على الأسئلة المتعلقة بلمذا تعتبر السياسة مهمة؟، بإعتبار أن مفهوم المصلحة ليس جديدا على النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين فقد كان دائما المحدد الأساسي لكل فاعل في النظام الدولي[2].

ويمكن تقسيم المصلحة الوطنية وفقا لمعايير مختلفة كالتالي :

أ- **إستنادا الى محتوى المصلحة الوطنية** : تنقسم المصلحة الوطنية إلى[3]:

1- المصالح السياسية : وتشمل الإستقلال السياسي ومسألة السيادة الوطنية.

2- المصالح الأمنية: يمكن تقسيمها إلى الأمن الوطني الأمن الإقليمي التفوق العسكري

3- المصالح الإقتصادية والتجارية: وتشمل التفوق التكنولوجي والتطور الإقتصادي وجذب الإستثمارات.

يمكن القول مما سبق أن المصالح السياسية عبارة عن تجميع لكل المصالح السابقة مع جوهر السيادة الوطنية، أما المصالح الأمنية هي أساس المصلحة الوطنية في حين تعتبر المصالح الإقتصادية من أكثر المصالح الوطنية ثباتا، فعند تأمين بقاء الدولة فإن سياستها الخارجية تسعى إلى تحقيق مصالح إقتصادية كأحد أهم المصالح الوطنية، ويطلق عليها بالمصالح الأساسية أما المصالح الثقافية هي الجانب المعنوي للمصلحة الوطنية[4]، وأحد أصعب المصالح التي يمكن تحقيقها نسبيا نظرا لحساسيتها كذلك زئبقية التحكم فيها وفي متغيراتها وعدم القدرة على قياس نتائجها، ومدى تحقيق أهدافها.

---

[1] James F.Miskel, "National interests Grand Purposes or Catchphrases?", **Naval War College Review ,**Vol.55 , No. 4 (Autumn 2002), p. 95.

[2] Alan G. Stolberg **, Crafting National Interests In The 21st Centry In : The U.S. Army War College Guide to National Security Issues, ed. J. Boone Bartholomees** (USA:Strategic Studies Institute, 2012), p. 13 .

[3] Cornelia Navari Hans , "Hans Morgenthau and the National Interest", **Ethics & International Affairs**, vol.30, no. 1 (2016), p. 47

[4] ميشيل سينيلار، **المكيافلية وداعي المصلحة العليا**، تر أسامة الحاج ،(بيروت :مجد المؤسسة الجامعية . للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، 2000)،ص5 .

ب-إستنادا إلى عامل الزمن: يمكن تقسيم المصالح هنا إلى مصالح ثابتة واخرى متغيرة، المصالح الثابتة دائمة، أما المتغيرة يمكن أن تنقسم إلى مصالح طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى، تشمل المصالح الثابتة الإستقلال الوطني، مسألة السيادة الوطنية[1]، أما المصالح المتغيرة الطويلة المدى فهي مصالح وطنية مستمرة نسبيا تسعى الدولة لتحقيقها على مدى زمني طويل، وتشمل مصالح مثل الحفاظ على التوازن البيئي التحديث الإقتصادي، فيما تشتمل المصالح المتغيرة القصيرة المدى، مصالح وطنية تمتد على فترة زمنية قصيرة تشمل عدة سنوات من أمثلة هذه المصالح إستيراد التكنولوجيا، وتتأثر هذه المصالح بأي تغيير يحدث في البيئة الدولية[2].

جـ- **إستنادا إلى الأهمية**[3]: يمكن تقسيم المصالح الوطنية هنا إلى مصالح حيوية ومصالح في غاية الأهمية، مصالح هامة ومصالح أقل أهمية، المصالح الحيوية تتعلق بحياة الأفراد وأمنهم وإستقرار النطام السياسي على المدى البعيد، سلامة الدولة، الإستقلال السياسي والإقتصادي، مصالح في غاية الأهمية[4] يمكن أن تشمل التوازن الإستراتيجي مع الدول الأخرى إقليميا، الحفاظ على هيبة الدولة و القدرة على إختيار النموذج المناسب للتنمية، إضافة الى ضمان المصالح الاقتصادية المهمة والمصالح المهمة هي المصالح المنشودة عندما لا يكون هناك أي تهديد واضح مثل الحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري وجذب الاستثمارات الدولية الحفاظ على الإستقرار الدولي المصالح الأقل أهمية وهي المصالح التي لا تؤثر على الأمن وعلى المصالح الإقتصادية والإستراتيجية .

د- إستنادا إلى نطاق المصلحة: يمكن تقسيم المصالح الوطنية إلى مصالح عالمية، مصالح جزئية ومصالح فردية، المصالح العملية هي تلك المصالح التي تسعى الدولة ذات السيادة لتحقيقها مثل سيادة الدولة وأمن المواطنين أما المصالح الجزئية هي تلك المصالح التي تسعى فقط بعض الدول لتحقيقها تشمل النظام الدولي، الأدوار المهيمنة على الشؤون الإقليمية، المصالح الفردية تشمل مصالح تختلف من بلد الى آخر[5]، على سبيل المثال بعد 2002 سعت تركيا إلى إسترجاع أمجاد الإمبراطورية التركية وبناء القومية التركية بما يتناسب مع طموحات حزب العدالة والتنمية ووفقا لتوجهاته الإيديولوجية وهي ملتصقة بالمصلحة الوطنية التركية أساسا ولعب دور إقليمي مهيمن على شؤون المنطقة، والحفاظ

---

[1] خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا** (بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1 2011)، ص ص 161-162.

[2] Alan G. Stolberg,**op,cit**.p18.

[3] Alan G. Stolberg,**op,cit.p**22.

[4] Cornelia Navari , Hans Morgenthau,**op,cit**.p.55.

[5] ميشيل سينيلار، **مرجع سابق** ، ص 26.

والدفاع عن الدور والمكانة التي تحتلها تركيا في العالم والدفاع عن القضايا التي تعتبر خطا أحمرا بالنسبة لتركيا.

كما أن معظم باحثي السياسة الخارجية قاموا بوضع قائمة للمصالح الوطنية من بينهم اكسندر جورج وروبرت كيوهان حيث قاموا بتحديد ثلاثة مصالح وطنية لا ينبغي التنازل عنها تشمل البقاء المادي بمعنى ضمان بقاء الأفراد وليس بالضرورة الدولة، الحرية بمعنى قدرة المواطنين على إختيار شكل الحكومة وممارسة مجموعة من الحقوق المحددة من خلال القانون البقاء الإقتصادي بمعنى زيادة الرفاه الإقتصادي، وهو ما يمثل أحد ركائز محددات السياسة الخارجية لتركيا بعد مجيء اردغان 2002 حيث سعت الحكومات المتعاقبة لحزبه إلى تحقيق الرفاه الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لكل فئات المجتمع وهو ما سنتطرق له بالأرقام والإحصائيات في الفصل الثاني من خلال المحدد الإقتصادي للسياسة الخارجية التركية.

يعتبر ترتيب المصالح أمرا صعبا فمعظم الباحثين قاموا بالتفريق بين المصالح الحيوية والغير الحيوية في هذا الصدد يقترح مورغانتو ضرورة تحديد الأولويات والتفريق بين العناصر الضرورية والمتغيرة للمصلحة الوطنية، فمصطلح المصلحة الوطنية يحتوي على عنصرين الأول يوظف بداعي الضرورة والثاني يتجدد ويتغير حسب الظروف[1].

وعليه يفرق مورغانتو بين مستويين من المصلحة الوطنية الحيوية الأولية والثانوية ووفقا لتصوره وللحفاظ على المصلحة الحيوية والتي تهتم بالوجود المادي للدولة فإنه لا يوجد أي حل وسط أو تردد في خوض الحرب[2]، وهو ما فعلته تركيا إزاء الأزمة السورية لما تدخلت في الشمال السوري مبررة ذلك بحماية المصالح الحيوية لتركيا والتي تهدد الوجود المادي لها مستقبلا ويجب على الجميع الدفاع عن عن هذه المصالح.

كما أن المصالح الوطنية الحيوية هي سهلة التعريف نسبيا بحيث تشمل أمن الدولة حرية وإستقلالية أجهزتها وحماية مؤسساتها وأفرادها وقيمها الأساسية من ناحية أخرى المصالح الثانوية يمكن التفاوض

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية معاصرة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2008)،ص ص34 -35

[2] **المرجع نفسه** ، ص 37.

أو المساومة عليها لأنها تقع خارج نطاق الفئة الأولى ولا تمثل أي تهديد لسيادة الدولة غير أن هده المصالح الثانوية يمكن أن تتطور في تفكير رجال الدولة حتى أنها ذات أهمية حيوية[1].

رابعا / متغير القوة :

يعتبر هانس مورغانتو رائدا للواقعية التقليدية وأكثر من دافع عنها حيث قدم في كتابه السياسة بين الأمم (1948) أسس الواقعية وأهمها المصلحة والقوة وإعتبر أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، بحيث أن السياسة الخارجية لاي دولة تهدف إما إلى المحافظة على القوة أو زيادة القوة أو إظهار وإستعراض القوة، لذلك فإن قوة الدولة هي التي تحدد مدى إستقلاليتها الذاتية في صنع سياستها الخارجية أو مدى تأثرها بالعوامل الخارجية[2].

أما ارنولد وولفر فهو يعرف القوة بأنها القدرة على دفع الآخر نحو عمل ما لا يريد، وهو يفرق بين القوة والنفوذ أو التأثير، فالأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين والتأثير في سلوكهم بالوعود والإغراء، وعليه فإن توزيع القوة له دور في معرفة مدى قدرة الدول الكبرى في فرض تأثيرها على دولة أخرى سواء بالتعاون أو الصراع في إطار الفعل ورد الفعل، الذي يكون إما بالإستجابة أو بالرفض حسب قدرات الدول ويرى" ارنولد وولفر " أن السلوك الدولي للدول هو محصلة ضغوطات مختلفة، وأن الأطراف فوق القومية وتحت القومية وعبر القومية تلعب دورا هاما في السياسات الدولية ولابد من اخضاعها للتحليل والدراسة[3] .

كما يعتبر أن الدول في علاقاتها الخارجية تسلك نماذج مختلفة من السلوك تتراوح بين الصداقة والتعاون وبين العداون والتنازع يتوقف ذلك على أهداف الدول في سياساتها الخارجية إما على مستوى الداخلي أو الخارجي وتتمثل الأهداف الداخلية غالبا في الحفاظ على الإستقلال الداخلي والبقاء ووحدة الإقليم، أما الأهداف الخارجية فهي التي تستهدف التأثير على البيئة خارج نطاق الحدود .

وفي إطار التركيز على البعد العسكري للقوة يعرفها " نيكولاس سبيكمان " بأنها القدرة على خوض غمار الحرب مما يستوجب من الدول بناء مؤسساتها العسكرية و ينظر مورغانتو للقوة من ثلاثة طرق لإستخدامها هي الإقناع والإكراه و الإغراء [4].

---

[1] Alfred Marleku, "National Interest and Foreign Policy: The Case of Kosovo", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 4, No. 3 (September 2013), p.416.

[2] Hans Morgenthaw**, politics among nation** (New York: Affred Knopf, 1978),p88.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**،ص69.

[4] -K. J. Holsti,**op.cit**, p7.

لذلك يرى كينان وكيسنجر ومورغانتو أن إنتهاج سياسة خارجية ذات أهداف محددة كالحفاظ على الكيان فقط ستكون له نتائج خطيرة على الدولة، لأنه من الصعب فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية لاسيما في ظل تزايد مستوى الإعتماد المتبادل بين الدول[1]، وهدا ما يفرض على الدول ضرورة مراعاة موازين القوى في النظام الدولي خلال صياغة سياساتها الخارجية، كما يوجب عليها البحث عن مختلف الطرق الكفيلة بزيادة قوتها، حتى يكون لها دورا مؤثرا في النظام الدولي بدل أن تكون عرضة لمختلف الضغوطات الخارجية التي تفقدها مكانتها داخل النظام الدولي.

ويرى ريمون آرون ان السياسة الخارجية للدول هي نتاج تطبيق القوة في العلاقات الدولية، حيث أن قوة كل دولة تبرز جليا في كل معاملاتها وسياساتها الخارجية، وهذا يرجع إلى طبيعة الفرد البشري وميله إلى حب السيطرة من جهة وفوضوية النظام الدولي وعدم إمتثاله للقواعد والمبادئ من جهة ثانية، كما ان الخاصية المميزة للعلاقات الدولية هي مدى قانونية وشرعية استخدام القوة من قبل الفاعلين [2].

ووفقا لمنطق القوة يرى هانس مورغانتو بأن الدول النامية هي الأكثر تأثرا بالعوامل الخارجية وأن سياساتها الخارجية هي عبارة عن ردود أفعال لمبادرات القوى الخارجية ومواقفها، لذلك فإن الدول الضعيفة لا تستحق إهتمام الدارسين، لأنها تفتقر إلى القوة والقدرة على التأثير في النسق الدولي، ويرى سنايدر بأن الدول النامية هي الأكثر تعرضا لتقلبات المنافسة الأمنية الاقتصادية وبدلك فان الإعتبارات الخارجية أكثر المحددات تفسيرا للسلوك الخارجي للدول الصغيرة والنامية[3].

بحيث تفرض طبيعة النسق الدولي على هده الدول إتباع مسلك سياسي معين، وإجبارها على مسايرة التوجهات والمواقف التي تختارها القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي، ويرجع ذلك الى هشاشة مكانة الدول الصغيرة على الساحة الدولية هذا في حين أن العوامل الداخلية هي أكثر تأثيرا في السلوكيات الخارجية للدول الكبرى مقارنة بالعوامل الخارجية [4].

إن السياسة الدولية هي سياسة القوة بإمتياز Power Politics وبكلمات أخرى هي صراع دائم من أجل تعظيم قوة كل دولة، لأن الدولة القوية هي التي تفرض النظام الدولي الذي تريده وتقرر شكل

---

[1] جيمس دورتي، **مرجع سابق**، ص 80.

[2] Raymond Aron, «A propos de la théorie politique», **Revue française de science politique**, Vol 12, N 1, (1962),p10.

[3] Raymond Aron, **Paix et Guerre entre les Nations**, (Paris: Calmann Lévy, 1984),p 18.

[4] محمد شلبي ، **السياسة الخارجية للدول الصغرى_ الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي** (عمان، الاردن :دار كنوز المعرفة العلمية ،2008) ،ص ص65-66.

العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها، وكلما زادت فائض القوة لديها كلما زاد سعيها لفرضها أي القوة خارج حدودها الجغرافية، وتركيا اليوم مثال حي على ذلك فلولا القوة العسكرية التي تملكها لما إستطاعت أن تحمي مصالحها الوطنية وأن تمنع بالقوة الأكراد من إقامة دولة مستقلة خلال سنوات الصراع المرير معهم عسكريا وسياسيا رغم ما يملكونه من دعم سياسي وعسكري من بعض القوى الدولية.

ثالثا / توازن القوى :

يشير مفهوم توازن القوى إلى وضع أو إتجاه أو قانون عام لسلوك دولة معينة أو هو صيغة تمثل إطارا يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية، أما كوضع فإنه يعني ترتيبا أو وضعا تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما [1]، وقد أبرز مورغانتو فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الاقطاب، وأكد على دور نظرية توازن القوى في إحلال السلم والأمن وعدم اللجوء إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية، ويرى أن نظام ثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمركية والإتحاد السوفييتي سابقا حمل الكثير من المخاطر على الأمن الدولي [2].

فآلية توازن القوى هو السبيل الوحيد للحفاظ على السلام الدولي بمعنى أن التساوي النسبي لقوة دولة ما مع أخرى هو السبيل لردع الدول الأخرى من مهاجمة بعضها البعض، وهنا نقف على طرف نقيض من مفهوم الأمن الجماعي collective security الذي ينادي به الليبراليون الذين يؤمنون بفكرة التعاون بين الدول من أجل منع وقوع الحرب من خلال المنظمات الدولية، كما يرى الواقعيون أن التغيير في النظام الدولي وإنتقاله من بنية إلى أخرى هو نتيجة إختلال توازن القوى لصالح دول مقابل دول أخرى .

إن القوة هي الأساس الذي تبني عليه الدول إستراتيجية توازن القوى ويرى مورغانتو أن على كل دولة تبني هذه الإستراتيجية كي تحافظ على إستقلالها الوطني والإستقرار الدولي، فتوازن القوى يفرض قيودا على طموح الدول لتعظيم قوتها، لكنه يعجز عن العمل ذاتيا بالمقابلة بين القوى المتعارضة[3].

بل لا بد للدول المتنافسة من أن تكبح نفسها بنفسها وذلك بقبول نظام توازن القوى كإطار عام لحركتها على الساحة الدولية، وتفرض بنية النظام حسب والتز قيودها على الدول بتوجيهها إلى

---

[1] وليدعبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**،(الجزائر :مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط 1، 1994)، ص 19.

[2] -Hans Morgantown, **op.cit** ,p80.

[3] احمد علي سالم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية** (قطر :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات 2016) ،ص33.

التصرف بطرائق معينة دون غيرها وبذلك يستمر النظام ويرى والتز أن أهم ما يميز النظام الدولي هو شكل توزيع القوة الذي يطلق عليه " القدرات "بين الدول وغياب سلطة حاكمة تخضع لها الدول و غياب الأخيرة يفرض على كل دولة الإعتماد على نفسها فحسب لتحقيق مصالحها[1] .

رابعا / مأزق الأمن:

يرتكز مفهوم الأمن حسب الإتجاه الواقعي على أمن الدولة بإعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وعلى أن مصادر تهديد أمن الدولة هي مصادر خارجية تأتي من خارج حدودها وتتسبب فيها الدول الأخرى بما فيها الدول المجاورة، وهده التهديدات تحمل صبغة عسكرية، ولذلك تعتبر القوة العسكرية أداة فعالة لمواجهة تلك التهديدات.

وحسب التحليل الواقعي للأمن فإن مسار السياسة الأمنية للدولة يكون من أعلى إلى أسفل أي من الدولة إلى الفرد، مما يعني أنه إذا كانت الدولة آمنة فالأفراد بالضرورة يكونون آمنين، وأن مسألة حماية الدولة ينصرف إلى حماية كل ما بداخلها، فقد كان ينظر إلى الأمن من زاوية دولاتي وبمنظار مشروعية العنف السلطوي المنظم[2].

لذلك فإن المثلث الواقعي الأمني يتكون من الدولة بإعتبارها الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية، والدافع والغاية في نفس الوقت، ثم البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى لهذه الدولة بالإضافة إلى الإعتماد الذاتي الذي يعتبر الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف بدل التعاون الدولي.

المطلب الثاني:الواقعية الجديدة وتغير المفاهيم التقليدية.

ظهرت الأفكار الجديدة للواقعية الجديدة على يد كينيث والتز الذي حاول إجراء تغييرات وتعديلات نظرية على الواقعية حتى تكون أكثر شرحا و توضيحا لسياسات الدول الخارجية، وتعرف الواقعية الجديدة أيضا بالواقعية البنيوية وهي إمتداد لأفكار الواقعية التقليدية، لأنها تنطلق من المسلمات نفسها والمفاهيم الأساسية ذاتها كالقوة والمصلحة وإعتبار أن ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي هي محددات رئيسية للسلوك الخارجي للدول، ومن هذا المنطلق فإن جل إهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

وكان أول ظهور لهذه الأفكار الجديدة خلال فترة الثمانينات ومن أهم روادها روبرت كيوهان و أندرو مودافيسكي وجوزيف ناي، الذين إعتبروا أن الدولة وحدة أساسية ومركزية إلى جانب فواعل أخرى غير

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 34.

[2] K,j.Holsti**, op.cit**,p07.

دولاتية، متبنين بذلك مقاربة أكثر غنفتاحا على التحولات الجديدة في النطام الدولي خاصة في ظل تزايد دور الفواعل فوق وتحت قومية لكن مع إعطاء الدور الأكبر للدولة وحسب جوزيف ناي تبقى الدولة تلعب دورا رياديا رغم أن مكانتها أصبحت أقل أهمية لصالح فاعلين جدد كالأفراد والجماعات[1].

وتعيب الواقعية الجديدة على التقليدية إهتمامها فقط بالمجال الأمني في تحليل السياسة الدولية وإهمالها لعوامل أساسية في العلاقات الدولية كإزدياد ظاهرة الإعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية في المجال الإقتصادي، وتداخل المجال الإقتصادي مع المجال الأمني السياسي، حيث ركزت الواقعية الجديدة على دراسة المتغيرات الإقتصادية الدولية التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول، وإعتبرت أن الصراع السياسي الدولي للهيمنة هو الذي يحكم العلاقات الإقتصادية الدولية ويحدد ديناميكيتها بشكل كبير[2].

ولذلك يرى الواقعيون الجدد أن كلا من المدرسة الليبرالية والمدرسة الإقتصادية فشلت في إستيعاب وفهم هذه العلاقات الغقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات السياسية بين الدول وهم يعتبرون أن النظام السياسي الإقتصادي ككل ينتج عن تمركز القوة السياسية الإقتصادية في قطب أو أكثر من قطب دولي اين تستطيع الدولة المهيمنة توجيه جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، والسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي بما يحقق مصالحها ويضمن تبعية الأطراف الضعيفة لها[3].

وقد إعتمد كينيث والتز في تحليله الجديد على النظام الدولي كمستوى للتحليل، فإعتبر أن هيكلة وبنية النظام الدولي هي التي تؤثر في سياسات الدول، بحيث أن الدول وغيرها من الكيانات السياسية الدولية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام، حيث تسعى كل دولة للحفاظ على وجودها، ولا تهتم الا بمصلحتها وقدراتها وفي ظل هذا النظام تسعى كل دولة للحفاظ على وجودها وهو أمر ظروري وحيوي[4] .

ولا تهتم الدول إلا بمصالحها في حين أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الدول أكبر قوة منها، وبما أن النظام الدولي يقوم على وحدات ومؤسسات مستقلة تربط بينها علاقات قوة وتحتكم إلى منظومة واضحة من قوانين تحكمها القوة، فإن كل دولة

[1] -James J. Hentz, -"International Relations Theory -Communitarianism, and U.S. Grand Strategy: Whither Africa?", **American Behavioral Scientist**, (2005), p156.

[2] تيم دان و ميليا كوركي وستيف سميث، **مرجع سابق** ،ص 353.

[3] نا صيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص ص61-64.

[4] تيم دان و ميليا كوركي وستيف سميث، **مرجع سابق** ،ص 353.

تعتمد على نفسها في تحقيق أمنها في ظل النظام الدولي الفوضوي الذي يعرف تحولات هيكلية جديدة كلما حدث تغير على مستوى توزيع القوة، ويتأثر تبعا لذلك سلوك الدول الصغرى الخاضعة لولاءات الدول الكبرى وضغوطاتها ومصالحها[1].

يمكن القول على هذا الأساس أن كينيث والتز حاول تطوير نظرية العلاقات الدولية من خلال الواقعية الجديدة، حيث قدم في كتابه نظرية العلاقات الدولية سنة 1979 مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على أساس فهم النظام الدولي وليس الأشخاص والدول كما هو الحال عند التقليدين في النظرية الواقعية[2].

ويرى والتز بأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية براغماتية، فوجود دولة معتدية يشجع الدول الأخرى على تأسيس رابطة جماعية ضد التهديدات المشتركة، ووفقا لهذا المنحى فان تحليل أي سياسة خارجية لأي وحدة دولية تتوقف على دراسة النظام الدولي في مختلف التفاعلات الدولية أو ما يطلق عليه الواقعيون الجدد بمستوى التحليل النظمي، في حين يحتل الدين وعلم النفس والاقتصاد مرتبة ثانية، لذلك تصنف الواقعية ضمن المقاربات الفوقية top-down approaches في دراستها للسلوك الخارجي للدول لأنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول[3].

وفي إطار البحث عن تحقيق الأمن تنطلق الواقعية الجديدة من القول بان بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدولي سلوك محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي والتي تكون فيها المعظلة الأمنية ملحة، حيث تظل الدول في هذا النظام الفوضوي عاجزة على وضع الثقة في الدول الاخرى، ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على الحفاظ على البقاء او المحافظة على الذات[4] Self-Préservation .

وهذا ما يضيفة والتز في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الإهتمام بحفظ البقاء، وهذا الإهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة عن طريق بناء تحالفات على المستوى الإقليمي كإستراتيجية للحفاظ على حالة الإستقرار لديها، حيث يصبح النظام الفوضوي أكثر سلمية من خلال ضبط المصالح

[1] -Waltz Kenneth , **Theory of International Politics**, (New York: Random House, 1979),p44.
[2] Kenneth,n Waltz, Theory of International Politics,**op.cit**,p23.
[3] جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية**،تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989)، ص 8.
[4] **المرجع نفسه**،ص ص 10-11.

البراغماتية بين الدول، وذلك وفقا لمنطق توازن القوة لأن الدول غالبا ما تكون ذات نزعة دفاعيبة تهدف من خلالها الى احداث التوازن بين القوى[1]، وهو ما يتناقض مع مؤيدي الواقعية الهجومية ومن بينهم " جون مارشمير " الذي يرى بأن الدول ذات النزعة الهجومية تهدف الى التوسع[2].

ووفقا لطرح كينيث والتز تصبح المصالح بين الدول قائمة على اساس التفاهم وليس القوة نتيجة لتكوين النظام الاقليمي وهو ما يعني وجود علاقة بين العمل الإقليمي والأمن وهو الطرح نفسه الدي يتبناه رواد ما يسمى بالواقعية المؤسساتية، التي تؤكد على دور التعاون والعمل الجماعي في التقليل من حالة الشك والخوف والريبة بين الدول في ظل فوظوية النظام الدوي، عن طريق انشاء اطار مؤسساتي ووضع مبادئ نظام وقواعد سلوك مشتركة، فقد اعتبر اصحاب هذا الطرح ان تحقيق مكاسب نسبية للدولة تكون افضل من تحقيق مكاسب مطلقة قد تجلب وراءها النزاعات والحروب وحسب روبرت كيوهان فالمؤسساتية الجديدة أو الواقعية اللينة تحاول بناء علاقة إيجابية بين الأمن والإستقرار من جهة والعمل الاقليمي المشترك من جهة اخرى [3] .

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مفاهيم جديدة مغايرة للمفاهيم التقليدية كمفهوم الامن الجديد حيث لم يصبح الأمن يرتكز على أمن الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، بل ظهرت قواعد جديدة فمنذ الستينات من القرن العشرين برز دور المنضمات غير الحكومية ومنضمات مدني المجتمع ومنضمات حقوق الإنسان وحتى الافراد والجماعات المتطرفة والإرهابية وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات في البيئة الامنية فلم تعد مصادر تهديد أمن الدول مصادر خارجية فقط، بل أصبحت الدولة في مواجهة عدد كبير من مصادر التهديد الداخلية غير المتماثلة كإنتشار الإرهاب داخل عدد كبير من المجتمعات وإنتشار الصراعات الداخلية بين مختلف مكونات الدولة العرقية والقبلية .

إضافة الى بروز مجموعة من التهديدات غير العسكرية التي أصبحت تفرض تهديدا لأمن الدول وأمن الأفراد وحتى الأمن العالمي ومنها التغيرات المناخية وغياب الأمن الإقتصادي وإنتشار الأوبئة وهذا ما أدى الى بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية التي برزت من خارج نطاق المنضومة الواستفالية التقليدية، كالأمن البيئي والأمن الإقتصادي والأمن الغذائي والأمن الإجتماعي[4] .

---

[1] Kenneth,n Waltz, Theory of International Politics,**op.cit**,p88.

[2] Mearsheimer John , **The Tragedy of Great Power Politics**,(New York: W.W North and CO,2001),p123.

[3] James J. Hentz,**op,cit**,p 560.

[4] تيم دان و ميليا كوركي وستيف سميث، **مرجع سابق**،ص 366.

وفي سياق الإتجاه الواقعي برز مفهوم الأمن المجتمعي الذي يركز على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية، إن غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة أساسية كنتيجة لتحولات النظام العالمي، وإن أهم مصرين من مصار تهديد الأمن المجتمعي هما الهجرة، والصراع بين الإثنيات والعرقيات المختلفة، حيث ينبع من الخوف من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، كما أن الصراع بين الاثنيات المختلفة يؤثر على تماسك المجتمع ومن ثم على الأمن المجتمعي.

وينطبق هذا التحليل على طبيعة التركيبة الإثنية لتركيا والتي يستم التطرق لها في الفصل الثاني و التي تتسم بالتنوع اللغوي والعرقي، ويؤكد " باري بوزان " على أن أمن بشكل عام مازالت هي الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية، إذ لا يعني ذلك أن مفهوم الأمن المجتمعي جاء ليحل محل مفهوم الأمن القومي لأن بناء الدولة يستلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن أو ما يطلق عليه الإتحاد مع الإختلاف [1].

وقد أشار باري بوزان إلى مفهوم الأمن المركب حيث أصبح الأمن مرتبطا بشكل وثيق بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ في عين الإعتبار الدول المجاورة خصوصا بعد تعقد المشاكل المطروحة في الفترة الراهنة وترابطها بشكل معقد ويندرج في ها الإطار البعد السكاني الديمغرافي حيث أفرز مشكل الهجرة والجريمة بين عدد من الدول كما هو عليه الحال في منطقة الشرق الأوسط ودول جوار تركيا ويرى "باري بوزان" أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم أو الإجتياح من طرف دولة ضد دولة أخرى يقدم دائما كإنشغال أساسي للحكومات، ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد على سلامة الأمن الوطني الذي يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل التخطيط الاقتصادي والسياسي[2] .

يمكن القول مما سبق وحسب مفاهيم الواقعية الجديدة فإن الدول التي تتمتع بالقوة والكفاءة السياسية تكون غقل إحتمالا للإضرار بالأمن الدولي، عكس الدول الضعيفة التي قد تكون المصدر الأساسي للمشاكل الأمنية بسبب ضعفها المؤسساتي وهشاشتها الأمنية التي تجعلها عاجزة على مراقبة وضبط حدودها ومجالها الجغرافي وهو ما ينطبق على دول الجوار لتركيا كالعراق وسوريا اللتان أصبحتا

[1] Barry Buzan,**Security,the State the New Word Order, in:d.Lipschutz(ed)**,**On Security**,(New York: Columbia University press, 1998)pp 63-64

[2] Barry Buzan , Ole Wæver, **Regions and Powers -The Structure of International Security** (New York: Cambridge Studies International Relations,2003),p67.

عاملين للتهديد للمصالح الحيوية لتركيا ومع الأزمتين الأمنيتين داخل الدولتين أصبحت مصدر لا إستقرار أمني وإقتصادي وحتى ديمغرافي وإجتماعي على الداخل التركي.

وإنطلاقا من مبادئ والمتغيرات الأساسية للنظرية الواقعية يمكن تفسير جانب من توجهات السياسة الخارجية التركية حيث توجد تركيا في بيئة إقليمية تتميز بالتوتر وإنتشار الصراعات والفوضى منها العراق و لبنان ومصر وسوريا، وفي ظل هشاشة الأنظمة السياسية لهذه الدول ودخولها في صراعات داخلية معقدة، أصبحت هده البيئة تفرض على تركيا السعي دائما نحو إمتلاك القوة اللازمة لحماية نفسها والحفاظ على توازن القوة بينها وبين القوى الإقليمية الأخرى أهمهم إيران.

بحيث تصبح هذه القوة ردعا لأي محاولة من أي قوة كبيرة أو متوسطة تحاول المساس بالمصالح التركية ولقد عبرت تركيا عن هذا التوجه عبر تحديث جيش التركي وعن طريق بناء تحالفات إستراتيجية مهمة مع القوى الدولية كالحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، والأخير التقارب مع روسيا في إطار تسويات الأزمة السورية، تستعمل تركيا هذا المتغير لحماية مصالحها ولعل الملف الكردي يعتبر خط أحمر في تعريف المصلحة الوطنية التركية والوحدة القومية والترابية لتركيا قيمة مركزية لا يمكن التنازل عنها في اطار ادارة تركيا لملفات المنطقة.

المبحث الثالث: تفسير نظرية الدور للسياسة الخارجية

يتناول هذا المبحث تفسير نظرية الدور للسياسة الخارجية وتعتبر هي القالب المناسب إضافة إلى النظرية الواقعية المناسب للموضوع على إعتبار أن نظرية الدور تركز على تفسير الدور الخارجي للدولة وتفسر هذا الدور ودوافعه وتحدد أنماطه وهذا يساعدنا على تفسير الدور الذي لعبته تركيا إتجاه الأزمة السورية فيما بعد.

المطلب الأول: مفهوم نظرية الدور: (The Role Theory)

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي وتوجهها صور متشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب وعلى رأسها، العوامل التالية كهوية هذه المجتمعات والقيم السائدة فيها، وخصائصها القومية من الإيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي، لأن الدور هو أساسا موقف وإتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحددات الأساسية كهوية المجتمع، ووضعه السياسي والإجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى إستجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الإستقرار السياسي للمجتمع والدولة[1].

لذلك تختلف أدوار الدول في المسرح الدولي وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للأحداث السياسية المختلفة، إذ يعتبر "منظار الدور" Perspective Role The الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول وأدوارها، وتحديد الإتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك كما أن "أداء الدور The Role Performance، يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية في حدود ما توفره إمكاناتها والمحددات التي هي بحوزتها كما يعتبر تشكيل "جوهر الدور"The Role Essence العامل المحدد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، وتعبر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات.[2]

---

[1] Steven J.Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making**(USA: Departement of Government in International Studies of Southern California International Studies Association, February1999), p8.

[2] **Ibidem,** p.11.

وقد درس المفكر السياسي "جورج ميد "مفهوم الدور وأكد إرتباطه بالطابع السلوكي والوظيفي الذي يقوم به الأفراد لحل مشكلات مجتمعاتهم، كما درس المفكر السياسي "جوزف مورينو "مصطلح" لعب الدور " Role Playing وقام بإضافة العوامل النفسية والإجتماعية والإنسانية في دراسة الأدوار السياسية للدول[1].

لذلك تتكون نظرية الدور منظومة من المنظارات المتفاعلة، التي تعبر في الأخير عن السياسة الخارجية للدول في الساحة السياسية الدولية، وتناط مهمة تشكيل الدور في مواقف وسلوكات سياسية إلى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول، حيث تساعد جملة المحددات المتوفرة لدى هذه النخب في بناء الدور، بناءا على الصور المتشكلة في أذهان النخب المقررة لمواقف الدولة لتشكيل أدوار سياسية ترى هذه النخب أن دولتهم جديرة للقيام بها من جهة ويرى الآخرون فيها أدوارا ومواقف وطنية، تعتبر النتيجة المنتظرة منها، وأن المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقة عن جدارة، وناتجة عن مدى نجاح النخب في إدراك موقع دولتهم في المسرح السياسي العالمي، وهذا ما ينطبق على النخب التركية التي تحكم تركيا منذ 2002 وعلى رأسهم رجب طيب اردغان.

لذلك يرى المفكر السياسي بروس بيدل أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكات، الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.

كما يعتبر مفهوم الدور ذو مرجعية سوسيولوجية إرتبط مع الجهود العلمية لعلم الإجتماع التي تركز على علاقة الفرد داخل الوسط الإجتماعي من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الإجتماعي حيث تظهر مكانة مفهوم الدور مركزية خصوصا مع إسهامات بارسونز والذي يعتبر مفهوم الدور ذلك "القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة"[2].

---

[1] Bruce Biddle , Edwin Thomas, **role theory : concepts and research** (New York London,Sydney:willy and soons,1966) p-7

[2] **Ibidem.**

[2] **ipid** , p.8

كما تناول بروس بيدل مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة في تحديد مفهوم الدور فالدور بالنسبة إلى بيدل هو " قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"[1] وهو هنا يركز على إعتبار الدور ذو منحى إدراكي إلا أنه يمنح له إنتماءا متعددا يجعله يحمل في مدلوله بعدا قيميا فكريا معبرا عن حالة أو وضع معين .

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة الدور الوطني والدور السياسي الخارجي، فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[2].

إلا أنه يمكن النظر إلى الدور بقدر أكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي فـ دوران يرى الدور يشمل على عدة إعتبارات، إذ يتضمن الدور وبصفة رسمية "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة"[3]، ويشتمل الدور على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للآخرين أو الاعتماد على الأمن الخارجي.

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات[4].

يرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية فجمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يعرف بفجوة القوة - الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور

---

[1] Kal. J .Holsti, « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy »، **International Studies Quarterly** 14, no.3,(November1970), p.233-309

[2] Doran , C.F, **system in crisis** (Cambridge : Cambridge university press.1991), pp.30-31

[3] جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، تر: عبد الحليم الجلبي (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط.**1**، 1999) ص.399.

[4] Steven J.Campbell**, op.cit**., p.06.

والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث إنقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.

كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة، بحسب قدرتها على "إدراك الدور" Cognitive Role وحساب نتائجه، والإستعداد للتعامل مع جميع الإحتمالات الناتجة عنه، ونتيجة للقيام بهذه الأدوار، يمكن رصد ثلاثة أشكال رئيسية من الأدوار: تغير الدور Role Change وتطور الدور Role Evolution و الدور النزاعي The Role Conflict .

كما أن سعي النخب إلى تصور أدوارها الوطنية The National Role Perception يدل على مضيها لبلوغ المكانة التي تستحقها الدولة، عبر تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والقومية وهناك نظرية تدعى نظرية الدور البنيوية تجمع بين نظريتي الدور والنظرية البنيوية، وتركز على دراسة البناء الاجتماعي، ودور القيم في تشكيل أدوار الدول ومواقفها، وتقدم هذه النظرية تحليلا عميقا باستخدام "المقاربة البنائية" لدراسة مختلف أدوار الوحدة السياسية، وإخضاع سلوك الدولة إلى إطار نظري يضمن موضوعية وعمق العملية البحثية[1].

ولذلك يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية وهو بنصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، كما يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والإلتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم[2]، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الحيوية، ومن هذا المنطلق لا ينشا الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به و صياغته صياغة واعية، ويقسم الدور إلى فرعين أحدهما مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات والتصورات المجتعمية والأغلب أن تكون مسبقة، وثانيهما متصل أساسا بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد [3].

ويتميز الدور بمجموعة من الخصائص إنطلاقا من إعتباره أحد مكونات السياسة الخارجية منها أن الدور يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة، أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعني بالضرورة تحققه

---

[1] **ibid**, pp.7 -10..

[2] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص 128

[3] بهجت قرني، **السياسة الخارجية للدول العربية**، تر:جابر سعيد عوض،(لقاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،،1994)، ص24 .

فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، كما أن الدور لا يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه أو خصومة في الساحة الدولية، بمعنى أن دور الدولة لا بد أن يأخذ بعين الإعتبار تصورا لأدوار الدولة أو الدول المعادية وأسلوب التعامل معها.

كما أن أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت وهدا يعني أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة كدور تركيا في تقديم المساعدات للتنظيمات المسلحة الناشطة في الأزمة السورية، والدور الذي تلعبه في الحراك العربي من دعم ايديولوجية حركة الإخوان في مصر وقطر وليبيا وسوريا والدور الذي لعبته في المفف النووي الإيراني والدور الذي تلعبه في القضية الفلسطينية والدور الذي تلعبه كدولة ضامنة للجماعات المسلحة في الأزمة السورية.

وتبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة بحسب قدرتها على إدراك الدور وحساب نتائجه المتوقعة والإستعداد لكل الإحتمالات والتعامل معها والتي يمكن من خلالها تحديد طبيعة الدور الذي تسعى هده الدولة الى لعبه، فإذا كان توججها إقليميا كتركيا فسنجد أن أغلب أدوارها ستكون في هذا النطاق[1].

وهو ما تعبر عنه كل السلوكات الخارجية لها والقرارات التي تتخدها ويتغير الوضع بتغير التوجه ويتحدد دور الدولة على المستويين الإقليمي والدولي بحسب قدراتها الذاتية الثابتة و المتغيرة فالقدرات الثابتة تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والسكان والموارد الطبيعية[2]، أما القدرات المتغيرة فتشمل القدرات الإقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمغرافي والإستقرار السياسي والوحدة الوطنية، وهذه المتغيرات كلها عملت عليها القيادة التركية فأصبحت عاملا حاسما ومؤثرا في لعب تركيا دور إقليمي فعال وقوي.

المطلب الثاني : أدوار السياسة الخارجية

إقتضى التطبيق العملي لإقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة، أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجملها في :

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق** ، ص15.

[2] Christian Reus-Smit, **Construtivism, "in Scott Burchill et al (Eds), Theories of International Relations** (New York :Polgrave, 2nd.Edn., 2001), p.210.

أ - **الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة** : وتبرز في دور المستقل النشيط وصانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة. [1]

1- **المستقل النشيط** : يدور حول مفهوم الإستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون إستثناء وهو النموذج الذي ينطبق على السياسة الخارجية لتركيا والتي توصف بالسياسة الخارجية النشيطة.

2- **صانع التنمية الداخلية** : يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية وألا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية.

3- **حامي السيادة** : يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها الوطني من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة اللاإستقرار وفقدان الإحساس بالأمن. [2]

ب- الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام :

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية ومكرسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية ونجد منها[3] :

1- **المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر Leberation Supporter** : تشعر الدول التي عانت من تجربة إستعمارية قاسية أو خاضت حربا من أجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية إتجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا و في المحافل الدولية وينطبق هنا المثال على الجزائر .

2- **الوسيط Mediator** : إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها للقيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة[4].

---

[1] محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص 50 -53

[2] Ulrich Krotz , **National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared , (**Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000) p.5-6

[3] تيم دان و ميليا كوركي و ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع** تر: ديما الخضرا (بيروت لبنان: المركز العربي لابحاث و دراسة السياسات ، 2016)،ص 173.

[4] محمد السيد سليم،" ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، **السياسة الدولية**، عدد 164، (جوان 2002)، ص ص 15 -17.

3- **صانع السلام Peace Maker** :تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية إتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام وينطبق هدا على سياسة تركيا الخارجية لكن قبل الحراك الشعبي في الدول العربية حيث كانت تسعى لتسوية الخلافات بينها و بين بعض دول الجوار و حتى بين الدول فيما بينها كمسار السلام السوري الإسرائيلي و الذي فشل في النهاية.

4- **المساعد على التنمية Developer:** فصانع السياسة الخارجية هنا يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية.

5- **الموازن الدولي** : يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الاقليمي او الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية الا عندما يتهدد التوازن.

ج - **الأدوار الاقليمية** : ترتبط بمجموع الادوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل او في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى[1]:

1- **الحليف المخلص Faith Fullally** :يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية و من هنا يصبح حليفا مخلصا.

2- **الزعيم أو القائد الإقليمي regional leader** :بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة .

3- **المدافع الإقليمي** :**regional protector** حيث يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيا دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4- **قائد التكامل الإقليمي:** يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

5- **نموذج الهيمنة الإقليمية** : **Regional hegemony** ينسب هذا النموذج الى دفيد مايرز الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس ادوار تصب حوله:

[1] تيم دان و ميليا كوركي و ستيف سميث، **مرجع سابق** ، ص 176.

- **المهيمن الإقليمي Regional Hegomonos** : تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها و توجهه كما تشاء.
- **المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegomonos**: في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى إمتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي .
- **المهيمن المحتمل Patential Hegomonos** : ويعبر عن الدولة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي[1].
- **المساوم Bargaine**: وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فان الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني.
- **الموازن**: يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للإحتواء أو التحالف.

يمكن القول مما سبق ان الدور الخارجي للدولة يقوم على عدة أبعاد أهمها أن يقوم صانع السياسة الخارجية بتصور أن لدولته مركزا متميزا في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها، وأن يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته على حجم نشاطها على الساحة الدولية، والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو صراعية[2] و كنتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية، كما أن تفاوت درجة الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة التدخل في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمن دور الدولة دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، بشكل بإنعكاس دور الدولة الخارجي على أمنها القومي[3].

---

[1] محمد السعيد إدريس ،**تحليل النظم الإقليمية** (القاهرة:مركز الدراسات السياسية، 2002) ،ص51 .

[2] Holsti, **op.cit**, p.236.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف ، **مرجع سابق** ، ص 69.

المطلب الثالث: مسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور.

يتطلب تحليل السياسة الخارجية جملة من الخطوات تكون في شكل مسار يتحدد من خلاله التفسير الدقيق لعملية صنع وأداء السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي في النهاية محصلة تفاعل جملة من المتغيرات الهيكلية والنفسية والمادية يظهر أثرها في إدراكات صانع السياسة الخارجية وفي سلوكيات من يقوم بتنفيذها، وتكون بفهم ادراك الدور ومن ثمة اداء الدور.

لذا فمسار السياسة الخارجية وفق إقتراب الدور ينطوي على ثلاث مراحل، أولاها تحديد المتغيرات التي تضبط السياسة الخارجية لدولة ما وفهم كيفية تأثيرها وتعرف هذه الخطوة بسياق السياسة الخارجية، ثانيها هيكل صنع السياسة الخارجية والأهداف والأدوار المتوخى تحقيقها، ويعرف بتوجه السياسة الخارجية، ثالثها دراسة سلوك السياسة الخارجية بما يتضمنه من طبيعة العلاقات السلوكيات والأدوات التي يستخدمها من يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية.

ولا يمكن فهم مسار السياسة الخارجية لاي دولة ما إلا بفهم سياقها الذي تسير فيه حيث يتأثر صانع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل والظروف تتحكم في تصور قائمة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفي عملية تطبيق الأدوار عمليا فحسب " وولفرز " السلوك السياسي الخارجي هو في الأخير محصلة ضغوطات متأتية من البيئة وهذه الضغوطات والعوامل والظروف والحوافز والمتأتية من مصادر عديدة.

بعضها موضوعية داخلية وخارجية وبعضها معنوية تاريخية، قيمية تعرف بسياق السياسة الخارجية أولى هذه المصادر المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية، فالسياسة الخارجية هي إنعكاس للبيئة الداخلية بما تشمله من إمكانيات متاحة وقدرات كامنة وروابط إتجماعية[1]، كذلك مصادر البيئة الدولية بما تتيحه من فرص وما تفرضه من ضغوطات تهديدات وإلتزامات، وما تقرره من مكانة للدولة في هيكل النظام الدولي[2].

ثالث هذه المصادر يرتبط بالتاريخ السياسي للدولة، فالسياسة الخارجية تتعامل بإستمرار مع التاريخ في حوارها مع الدول، والظواهر التي تسود في البيئة الدولية، أما آخر المصادر ما يشمله السياق

[1] محمد شلبي،**اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**(محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة بسكرة ،2009)

[2] بدر عبد العالي، "اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، **السياسة الدولية**، ع 153، (جويلية 2003)، ص ص16-23.

القيمي من مبادئ تتبناها الدولة وأعراف يفرضها النسق العقيدي الوطني كقواعد تكون بمثابة الضابط الذي يوجه السياسة الخارجية للدولة والذي تكتسب من خلاله سمعتها ومصداقيتها[1].

فالسياسة الخارجية تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية على إختلافها والتي ترتبط من ناحية بإدراكات صانع السياسة الخارجية لحجم وكيفية تأثيرها، وبدرجة تأثيرها على سلوك وأداء السياسة الخارجية حين تنفيذها من ناحية أخرى، فالسياق يحدد الوضعية الذي يتخذ في إطارها عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية، ويمكن من الحكم على النجاح والفشل الذي يكتنف عملية تنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما[2].

أولا / إدراك الدور الخارجي

يعتبر إدراك الدور عبارة عن خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية أثناء التعامل مع القضايا الخارجية، فالعملية الإدراكية مرتبطة بشخص صانع السياسة الخارجية بما يشمله من بيئة نفسية يعبر عنها في الصور والإدراكات والنسق العقيدي وبما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صناعة السياسة الخارجية وأداؤها[3].

إن تحليل عملية إدراك الدور أو ما يصطلح عليه بتوجه السياسة الخارجية يقتضي الإهتمام بالمتغيرات الهيكلية من بينها البيئة المؤسساتية، وهيكل صناعة السياسة الخارجية، وتحديد طبيعة صانع السياسة الخارجية، حيث أن صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية ذات النهج غير الديمقراطي ترتبط بشخصه جميع محاور العملية نظرا لما تحمله طبيعة النظام السياسي ومكانة السياسة الخارجية باعتبارها من صلاحيات الرئيس دستوريا ووظيفيا،لدا فان دراسة البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية تصبح أكثر من ضرورة[4].

فوجود تفاوت بين الواقع كما هو كائن وبين الواقع كما يتصوره الإنسان يؤدي إلى أن يصبح السلوك الإنساني نتاج الطريقة التي يدرك بها الإنسان الواقع، مما يؤدي إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على فهم هذا الواقع هذه الأدوات تتمثل في العقائد والصور والقيم والإدراكات، والذي يعبر

[1] Joseph Frankel , **contemporary international theory and the behavior states** (London: Oxford university press.1973), p.83

[2] تيم دان و ميليا كوركي و ستيف سميث، **مرجع سابق** ،ص 179.

[3] سليم، التحليل السياسي الناصري، **مرجع سابق**، ص 27

[4] تيم دان و ميليا كوركي و ستيف سميث، **مرجع سابق** ،ص 182.

عن مجموعة من الفئات المعرفية تصنف خلالها المعلومات المتأتية من البيئة بمختلف متغيراتها لتخلق منطقا ذاتيا يفسر من خلاله مواقف الفرد، تصرفاته وطبيعة تعامله مع الظواهر[1].

هذه الأدوات تكون خريطة معرفية وهي مجموع توقعاته للعلاقة بين المسالك والنتائج أي بين الحوافز البيئية وبين سلوكيات السياسة الخارجية سواء من خلال إعادة إنشاء البيئة، أو بالرد على الحوافز المتأتية منها.

تظهر مخرجات عملية إدراك الدور منهجيا في تحديد المصالح والأهداف وترتيب الأولويات في سياسة الدولة على المستوى الخارجي حيث نجد أن المصلحة الوطنية كما هي مدركة في ذهن صانع السياسة الخارجية هي القيمة المركزية المعرفة لمجموع المصالح الأخرى والأهداف والمحددة لطبيعة الأدوار وفقا للمسؤوليات التي حظيت بالشرعية والمتطلبات المرتبطة بالموقف أو المجال الذي توجه نحوه السياسة الخارجية[2].

ترتبط عملية إدراك الدور بمجال السياسة الخارجية والذي يتحدد نظريا في سلوك سياسي خارجي محدد إتجاه دول تقع في نفس الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة، مما يلزم بضرورة تحديد متغيرات العملية الإدراكية الخاصة بالدول والذي تحدد سواء على مستوى المصالح أو الأهداف أو الأولويات أو الأدوار.

تبرز مخرجات العملية الإدراكية بالأساس في الأدوار لأنها تعتبر المتغير الوسيط الذي يربط بين عملية إدراك الدور وأداء الدور المرتبط بالسلوك، فالدور الذي تؤديه الدولة يتحدد وفق قاعدتين[3]:

1- الدور المعلن من قبل الدولة Declatory role: يشير إلى الهدف الذي تصبو إليه الدولة،إذ نجد أن محور التحرك المعلن في سياسة الدولة الخارجية يتضمن التقدير الذاتي للدولة لوضعها ومكانتها، ويحدد نيات الدولة في أن تكن قائدة أو تابعة في النسق الدولي تبعا لدرجة انخراطها فيه فالدور المعلن يجسد رؤية الدولة الخاصة بدورها والذي يفرض وجود حالة الاتساق لان انعدامه يؤدي إلى صعوبة في بناء تصور متناغم لدى الدول الأخرى عن الدور المتوقع للدولة.

[1] سليم ،تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص 397 - 401

[2] تيم دان و ميليا كوركي و ستيف سميث، **مرجع سابق** ،ص 189.

[3] C.F.Doran , **op.cit ,** pp.30-31

2- **الدور المنسوب من قبل الآخرين Aspired role**: ويرتبط بسمعة الدولة وبما تعتقده الدول الأخرى بشأن مكانة وموضع هذه الدولة، فإتباع أدوار معينة لدولة ما يدل على قبول للدول الأخرى لهذه الأدوار والذي يضفي الشرعية عليها.

هذين القاعدتين تشتركان في إرتباط كليهما بالأفكار والإدراكات مما يجعلهما يشكلان الدور السياسي الدولي للدولة كما هو مدرك والذي يحدد بما هو أكبر من القوة والوضعية والمكانة[1].

ثانيا / أداء الدور الخارجي

يحدد هولستي أداء الدور أو ما يعرف بسلوك السياسة الخارجية في مجموع القرارات والمواقف والأفعال التي يشملها السلوك السياسي الخارجي للدول ويتضمن أنماط المواقف والقرارات والوظائف والالتزامات نحو الوحدات الدولية الأخرى، ويعرفه بهجت قرني على انه تلك الأفعال المحددة والمواقف والقرارات التي تتخذها أو تتبناها الدولة في إدارة سياستها الخارجية[2].

بناء على ما سبق يمكن القول أن أداء الدور هو بمجموعة الأنشطة المتعلقة بالتطبيق الفعلي للسياسة الخارجية، يشمل أداء الدور مجموع السلوكيات والمواقف والتصريحات التي تصدر من طرف القادة السياسيين مخولون بالتصرف بإسم الدولة موجهة إلى الدول الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

حيث يحتل أداء الدور مكانة هامة في تحليل السياسة الخارجية بإعتباره الإطار العملي الذي يمكن من معرفة مدى التطابق بين ما هو معلن وما هو موجود، وكذلك مدى مراعاة صانع السياسة الخارجية وتأثره من عدمه بالحوافز أو المعوقات التي تطرحها البيئة، أضف إلى ذلك التأكد من واقعية الأهداف المسطرة خصوصا فيما يتعلق بإلتساقها للإمكانيات المتاحة.

دراسة أداء الدور تعتمد في عملية تحليلها مؤشرات لقياسها ودلائل لتوضيحها حيث يتطلب معرفة طبيعة التصرف والوسيلة أي الأداة المستخدمة في أداء مضمونه، فمضمون السلوك الخارجي يحمل وجهين إحداهم تعاوني وآخر صراعي، فالسلوك التعاوني يحمل طبيعة تكاملية سلمية تتحدد من خلال الأقوال والأفعال وتتطلب مجموعة من الأدوات السلمية الإيجابية أدناها حل النزاعات بالوسائل السلمية كالتفاوض وأعلاها الوحدة والإندماج بين الدولتين، أما السلوك الصراعي فيحمل طبيعة

[1] احمد ثابت، **مرجع سابق**، ص ص. 8-13

[2] بهجت قرني، **مرجع سابق**، ص 36.

عدوانية تهدف إلى الهيمنة، السيطرة وارضاخ الآخر والذي يكون نتاج طلب مصلحة أو استرداد حق استلب أو ذو مفهوم توسعي.

يرتبط السلوك السياسي الخارجي للدولة بثنائيتي الإستقلالية " المبادرة - رد الفعل " وشكل الأداء " جماعي- فردي " وتبرز مارجريت هيرمان العلاقة الإرتباطية بين الثنائيتين في تمييزها بين أشكال متعددة للسلوك حيث نجد[1] :

1- **سلوك مستقل** : وهو سلوك ينطلق من المبادرة ويؤدى بشكل فردي.

2- **سلوك مترابط** : وهو سلوك ينطلق كرد فعل على سلوك سابق ويتم أداءه بشكل جماعي بالتعاون مع الوحدات الأخرى.

3- **سلوك مختلط** : وتميز فيه حالتين سلوك ينطلق من المبادرة ويتم بشكل جماعي أو سلوك ينطلق كرد فعل ويتم بشكل منفرد .

كذلك يرتبط السلوك السياسي الخارجي بنمط التدخلات والتفاعلات الناتجة من وحدات أخرى سلبية كانت أو ايجابية، مما يتطلب التجانس والوضوح، فكلما عبر السلوك عن ذات التوجه زادت قدرة الدولة على التفسير والتصرف طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وكلما كان السلوك غامضا يحتمل أكثر من معنى انعدمت لقدرة على تكييف السلوك مما يؤدي إلى تجاهله[2].

يمكن القول مما سبق أن أداء الدور يتحدد بالأدوات المستخدمة في تطبيقه سواء من حيث مدى توافرها أو نجاعتها أو توافقها وطبيعة السلوك الممارس حسب نوع الأداة المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

---

[1] سليم، **مرجع سابق**، ص ص.84-85

[2] احمد ثابت، "مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد"، **السياسة الدولية**، عدد 171، (جانفي 2008)، ص ص،8-11.

خلاصة الفصل الأول :

تبرز أهمية الإطار النظري في مسألتين هامتين تتعلق الأولى بالتبرير النظري للدراسة بما يبعد التحليل العشوائي سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو كيفية التعامل مع المعطيات والمعلومات المتاحة وتنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة ونحن بصدد تناول طبيعة السياسة الخارجية لتركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة بين 2002 الى غاية 2017، وتناول الدور التركي في الأزمة السورية و ما يتم تناوله في الاطار النظري ما هو الا ما إنعكاس على الدراسة فيما بعد.

أما المسالة الثانية فتتعلق بإقتراب الدور لما له من الأهمية في مناهج تحليل السياسة الخارجية بما يؤسس لمنهج متعدد الأصول والمرجعيات حيث تم الإعتماد عليه كإطار للتحليل بإعتباره جزءا مهما في ميدان تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية، دون إهمال لعنصر أو متغير يساهم بشكل من الأشكال في فهم و تفسير عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية، وهو مرتبط بالفصل الرابع من الدراسة عند تناول طبيعة الدور التركي في الأزمة السورية وموقعه من مجال نشاط السياسة الخارجية التركية في محيطها الاقليمي و مكانتها الدولية، لفهم طبيعة الدور و مبررات الدور التركي ومحتوى هذا الدور والكثير من المتغيرات المتدخلة والمؤثرة فيه للوصول الى تقييمه فيما بعد.

الفصل الثاني

محددات السياسة الخارجية التركية

والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول : المكانة الإستراتيجية لتركيا كدولة محورية إقليميا

يتناول هذا المبحث المكانة الاستراتيجية لتركيا كولة محورية لإقليميا وتناول هذا المحدد من خلال الموقع الجيواستراتيجي لتركيا وكيف أثر هذا الموقع على تركيا وكيف اعطاها مميزات على المستوى الاقليمي والعالمي باعتبار ان هذا المحدد ثابث وليس متغير وتناول في المطلب الثاني القدرات الإقتصادية والبشرية وكيف تأثرت وأثرت في تركيا من الناحية الجيوسياسية وتناول القدرات التي تملكها تركيا إقتصاديا وبشريا وكيف ساهمت هذه الامكانات في تعزيز مكانة تركيا وسلوكها الخارجي.

المطلب الأول : الموقع الجيواستراتيجي لتركيا

يعتبر العامل الجغرافي من أهم وأقدم عناصر البيئة الداخلية التي تؤثر بدرجة كبيرة في تشكيل التوجهات الخارجية للدولة، سواء كان هدا الموقع إستراتيجيا مميزا أو عاديا، بالإضافة إلى ماتتمتع به الدولة من الموارد الطبيعية والإقتصادية الأخرى[1]، فرغم التأثير البسيط لتطور مجالات القوات الجوية والاتصالات عالميا على أهمية العامل الجغرافي كأبرز المحددات الداخلية في القرن العشرين[2]، إلا أن أهميته تبقى كبيرة في تحديد تطلعات وأهداف صناع القرار وبالتالي في رسم السياسة الخارجية للدولة، حيث يحدد المجال الحيوي للدولة وهويتها وماهية التهديدات التي قد تواجهها [3].

إذ تحتل تركيا موقعا جغرافيا فريدا بإعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا، كما يمكن تعريفها على أنها بلد مركزي ذي هويات إقليمية متعددة لا يمكن إختزاله في صفة واحدة، فالتركيب الإقليمي المتعدد لتركيا يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومنه التحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر[4].

---

[1] اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**(مصر :المكتبة الاكاديمية ، ط1، 2004) ، ص 116.

[2] مازن الرمضاني ، **السياسة الخارجية : دراسة نظرية** (بغداد : مطبعة دار الحكمة ، 1993)، ص 146.

[3] على الدين هلال و بهجت قرني ،" في تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي : مسح للادبيات واطار مقترح"، **مجلة المفكر الاستراتيجي العربي** ،ع 42 (أفريل 1992)، ص 162.

[4] علي حسين باكير واخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** (بيروت : الدار العربيه للعلوم والنشر، ط1، 2010)، ص 19 .

فهي تتوسط مثلث البقان القوقاز والشرق الأوسط بمساحة 783562كلم مربع، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا حيث يبلغ الجزء الواقع غرب آسيا 97 بالمئة من مساحة البلاد ويضم العاصمة أنقرة ويعرف باسم "آسيا الصغرى" أومنطقة " الأناضول "، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول، أما إفريقيا فلا يفصلها عن تركيا سوى البحر الأبيض المتوسط، وقد منحها هذا الموقع قدرة التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[1].أنظر الخارطة

المصدر :https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries

حيث تمر عبر تركيا الخطوط البرية و خطوط السكك الحديدية لأوروبا إلى آسيا وعبرها تتواصل روسيا مع منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر أيضا ممرا لنقل النفط القزويني إلى أوروبا والعالم[2] وتتبع من تركيا مجموعة من الأنهار أهمها نهري دجلة والفرات، اللذان يغذيان كلا من العراق وسوريا بالمياه وتقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المسمى" أوراسيا "، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطى

[1] محمد عبد العاطي ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، 2009)، ص 20.

[2] مصطفى طرقجي ، " مقدمات لتطوير العلاقات العربية التركية "، **شؤون الشرق الاوسط** ، (شتاء 2001) ، ص 183.

المتحكمة في منطقة قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي[1].

وتشترك تركيا بحدود برية مع ثمانية دول هي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران واليونان وبلغاريا وسوريا والعراق، وتعد الحدود مع سوريا أكبر الحدود البرية التي تفصل بين تركيا وأي دولة أخرى من جيرانها بمساحة 822 كلم، وبالتالي يتيح هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في إختيار سياسات وتحالفات أو إقامة تجمعات كونها دولة محورية في مجالها الجغرافي.

مميزات الموقع الجغرافي لتركيا

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي ركيزة أساسية لإنطلاقها نحو العالمية ولا تشذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار إستغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والإرتقاء به للقيام بالدور العالمي والإقليمي المنوط بها وتكمن أهمية تركيا الجغرافية في مايلي :

1- أنها تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة على حدودها الجغرافية من كل الجهات. وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97 بالمئة من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة أنقرة[2] ويعرف بإسم آسيا الصغرى أو منطقه الأناضول، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول والذي يمثل نسبة 3 بالمئة [3].

2- أنها تقع في قلب المجال الجغرافي المسمى " أوراسيا " وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطى المتحكمة في منطقه " قلب العالم " (Heart Land) وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيوبوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية في المجال الجيوسياسي المحيط بها، كما تعتبر نقطه

[1] الوليد ضيف الله نايف ، **العلاقات الخليجية التركية : دراسة في تاثير المحددات الاقليمية والدولية في الفترة من (2001-2009)**، رسالة ماجيستار غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012)،ص 60.

[2] على حسين باكيرا، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] ابو حمدي اكرم نصر، **اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الاقليمي العربي** ، رساله ماجيستار غير منشورة (، جامعة مؤته الاردن :عمادة الدراسات العليا، 2007)، ص 225.

تقاطع قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا) وهمزة وصل بين القارة الآسيوية والأوروبية من خلال مضيق البوسفور وبحر مرمة ومضيق الدردنيل، وتشكل معا منطقة إرتباط مع البحر الأبيض المتوسط، وتتميز تركيا بشكل مستطيل بطول 1.600 كلم^2 والعرض 800 كلم^2 محتلة بذلك المركز السابع وثلاثون عالميا من حيث المساحة، ويحدها غربا بحر إيجة وشمالا البحر الأسود و جنوبا البحر المتوسط أما في الشمال الغربي فيحدها بحر مرمره[1].

3- تعتبر تركيا دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهو ما يكسبها صفة التميز إذ قلما تتوفر هذه الميزات في دولة أخرى. وكمقارنة فإن مساحة تركيا أكبر من ولايه تكساس بقليل فقط ، كما أنها توازي تقريبا مساحة ألمانيا وإسبانيا مجتمعتين.

4- تحد تركيا ثمان دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود في الجنوب الشرقي جورجيا 252 كلم، وأرمينيا 268 كلم وأدرابيجان 9 كلم، أما من ناحيه الشرق فتحدها إيران 499 كلم وفي الغرب اليونان 206 كلم، أما في الشمال الغربي بلغاريا 204 كلم وفي الجنوب الجمهورية العربية السورية 822 كلم والعراق 352 كلم^2 ويتيح إنتشار هذا العدد من الدول على حدود تركيا حرية أكبر في إختيار سياسات أو عقد تحالفات أو إقامة تجمعات كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي كما سبق وذكرنا.

5- تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محور النزاع والصراع بين الإمبراطوريات والدول فيما بينها، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجه طوله 60 كلم وعرضه يتراوح ما بين 1و6 كلم مما يكسبها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية مهمة ولعل الموقع الجيوسياسي له أهمية وعلاقة بالبعد الإقتصادي وذلك ما سنقوم بشرحه في المتغير الاقتصادي .

[1] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الاستراتيجيه المتاحه**، بحث مقدم في الملتقى العلمي : الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدوليه ،(الخرطوم: جامعه نايف العربيه للعلوم الامنية، 2013)، ص 9.

[2] ابو حمدي اكرم نصر، **مرجع سابق**، ص 232.

6- الثنائيه القاريه: بعد إنهيار المعسكر السوفييتي وإختفاء الخطر المهدد لمصالح الغرب فقدت بذلك أحد وظائفها الأساسية بإعتبارها خط الدفاع الأول والمتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محافظة على أهميتها الاستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز والواقع على مفترق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البوسفور و الدردنيل وهي بحار دافئة لها من الأهمية الجيوسياسية ما يتيح لتركيا أن تلعب دورا محوريا في النقل البحري التجاري والعسكري ومد خطوط النفط والغاز في الجانب الاقتصادي.

7- تستغل تركيا ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد إحتلال العراق وتزعزع علاقتها مع الكيان الاسرائيلي المحتل للأراضي الفلسطينية ولعب دور القوة الحضارية السنية في مواجهة التصاعد المتزايد للقوة الإيرانية والنفوذ الإيراني الشيعي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة إنطلاقا من عمقها الجيوسياسي المتميز[1] .

يمكن القول مما سبق أن الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الإهتمام بالقضايا الإقليمية المطروحة والساخنة، ليبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها من خلال الإنخراط في هذه القضايا بالمنافع الإقتصادية حيث يمنح تركيا منافع سواء في إطار علاقاتها التجارية البينية مع دول الجوار أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية أخرى، ويمنح موقعها الجغرافي المتميز والحساس مجالا أوسع للحركة والمناورة ولعب أوراق إقليمية ودولية أكثر تأثيرا، للبحث عن النفوذ وفرض أجندتها المصلحية البراغماتية في إطار إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية بعد الحرب الباردة، وفي ظل تصاعد وتعاظم نشاط القوى العظمى والحتى الإقليمية في المنطقة ونشاطها جيوسياسيا وعسكريا وإقتصاديا، وفي ظل تشابك المصالح تجد تركيا نفسها كدولة فاعلة مؤثرة في المنطقة.

[1] **المرجع نفسه**، ص 10.

المطلب الثاني : القدرات الإقتصادية والبشرية لتركيا

يتناول هذا المطلب القدرات الإقتصادية والبشرية التي تمتلكها تركيا لعطينا فهما لما تملكه تركيا من مقدرات ومؤهلات يمكن توظيفها كمحدد مؤثر في السياسة الخارجية لتركيا.

أولا / القدرات البشرية : تحتل تركيا المرتبة السابعة عشر عالميا من حيث عدد السكان، هذا الخزان البشري الكبير لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية و العسكرية وحتى الدينية، إذ أن الموقع الجغرافي لا يكفي وحده لكي يجعلها تلعب دورا إقليميا كبيرا[1]، فحسب دائرة الإحصاء التركية فإن تعداد السكان شهد زيادة خلال عام 2015 تصل إلى1 مليون و45 ألف و149 شخص وذلك مقارنة بعام 2014، وأكدت الإحصائية أن تعداد سكان تركيا مع الزيادة التي شهدتها خلال عام 2015 وصل إلى 78 مليون و741 ألف و53 شخصا، فيما كان عام 2014 يبلغ تعداد السكان 77 مليون و695 ألف و904 شخص.

وحسب المعلومات الواردة عن الدائرة فإن عدد الذكور وصل إلى 50.2 بالمئة، أي 39 مليون و511 ألف و191، فيما بلغ عدد الإناث 49.8 بالمئة، أي 39 مليون و229 ألف و862 وبلغت نسبة سرعة الزيادة السنوية عام 2015 في كل ألف 13.4، فيما كانت هذه النسبة عام 2014 تقدر بـ 13.3، أما سنة 2016 وصل تعداد السكان إلى 80,274,604 نسمة[2].

ولقد أشارت الإحصائية إلى أن تعداد سكان إسطنبول التي يقطنها 18.6 بالمئة من إجمالي سكان تركيا شهد زيادة تصل إلى 2 بالمئة، وبهذه الزيادة يكون تعداد ولاية إسطنبول قد وصل إلى 14 مليون و657 ألف و434، لتكون بذلك أكبر الولايات من حيث عدد السكان سنة 2016[3].

وأما عن ولاية أنقرة فقد وصل فيها عدد السكان إلى 5 مليون و270 ألف و575، أي بنسبة 6.7 بالمئة، وبذلك تكون ثاني أكبر الولايات من حيث التعداد السكاني، فيما تحتل ولاية إزمير المرتبة الثالثة بنسبة 5.3 بالمئة، أي 4 مليون و168 ألف و415، وتليها بروصة بنسبة 3.6 أي 2 مليون و842 ألف و547، وبينت الإحصائية أن نسبة المواطنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 64 والقادرين على العمل تصل إلى 67.8 أي 53 مليون و359 ألف و594، فيما وصل عدد الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 إلى 24 بالمئة أي 18 مليون و886 ألف و220[4].

---

[1] علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] "الموقع الرسمي للبنك الدولي the warld banc "،في :
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=TR (2018/10/22).

[3] "دائرة الاحصاء التركية"، في : http://www.turkpress.co/node/17901 (20/ 10/2016)

[4] **المرجع نفسه**.

ويمكن أن يبرز تأثير العنصر البشري في العديد من النواحي المهمة :

1- **فمن الناحية الديمغرافية:** يشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها الموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الأتراك في المدن، وهذا يعني أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا على سبيل المثال، والتي أصبحت تعاني من إنخفاض كبير في فئة الشباب حتى أصبحت توصف بالقارة العجوز، كما ويشكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي الذي يجاور تركيا كالعنصر الإيراني (الفارسي) والعنصر العربي والأوروبي مما يسمح أن تمارس تركيا بهذا الثقل الديمغرافي الكبير تأثيرا في الجهات الأربع.

2- **من الناحية الاقتصادية** : تشكل الشريحة الشابة والفتية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها إقتصاد البلاد الذي شهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية حيث يبلغ عدد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة أي ما يفوق التعداد السكاني لسوريا على سبيل المثال،تشكل هده الفئة الهامة القوة الدافعة والمحركة بنشاطها وطاقتها الإنتاجية ما يتناسب والدور الذي تلعبه تركيا في محيطها الإقليمي، كما أنه يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كالصين بالنسبة للعالم لا سيما في مجال الصناعات النسيجية والخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة[1] .

3- **من الناحية الثقافية والدينية:** تشكل تركيا من الناحية العرقية والإثنية والدينية صورة مصغرة عن الإمبراطورية العثمانية وإن كان بنسب وأعداد مختلفة وأقل بكثير، رغم أن مؤسس الدولة التركية الحديثة والمبنية على الأسس العلمانية مصطفى كمال أتاتورك نجح خلال إعلانه عن قيام الجمهورية سنة 1923 أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحية العرقية على الأقل وأن يحصره في الناحية الدينية فقط، وهو يعتبر إنجازا مهما بحيث أصبح هناك وحدة قومية على أساس أن كل من يقطن الأراضي التركية وله جنسية تركية هو تركي وأعاد بناء الدولة الحديثة من الأتراك لغة وثقافة واحدة[2].

هذا ما يعني تجاهل التعدد الإثني الذي هو ظاهرة تاريخية بالأساس وهذا ما سبب مشكلات داخلية مزمنة تحاول الدولة أن تعزوها إلى عوامل إقليمية ودولية خاصة المسألة الكردية والعلوية حيث يبدو أن البيئة الداخلية موائمة لهذا النوع من التنازع والصراع المجتمعي، غير أن المؤسسات الأمنية تضبط التكوين الاجتماعي والإتجاهات السياسية المختلفة، وهذا ما حصل في الداخل التركي اليوم مع عودة الصراع بين السلطة والأكراد بعدما تم توقيع الإتفاق التاريخي للهدنة وهذا ما أدخل البلاد في حالة من العنف والتي لها تبعات سياسية وإقتصادية وأمنية خطيرة على تركيا رغم

[1] محمد عبد العاطي، **مرجع سابق**،ص 54.

[2] علي حسين باكير، **مرجع سابق**،ص 22.

أن تركيا تضم مزيجا من الأعراق أكبرها الأتراك بنسبة 80 بالمئة تقريبا يليهم الأكراد ثم العرب فالشركس والتركمان والجورجبون فضلا على أقليات الأخرى كالآرمن واليونان وغيرهما.[1].

وتعاني تركيا من نسيج إثني هش قابل للتفكك سواء على أسس عرقية أو إثنية أو حتى مذهبية دينية على إستقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة، وقد أثرت التركيبة السكانية على العلاقات التركية الإقليمية والدولية حيث تعتبر قضايا الأقليات الكردية و الآرمنية والتركمانية والتي تعيش في المناطق الحدودية بين كل من تركيا والعراق وسوريا، من القضايا المهمة التي تشكل عقبات تعترض مسار التقارب التركي العربي عموما والسوري خصوصا، وأخطر تلك المشاكل مشكلة الأقليات ما بين الدول الثلاث هي مسألة الأكراد والتي تسببت بتوترات كبيرة مع الجارة سوريا وصلت الى حافة الصدام المسلح عام1998 [2] (انظر الجدول رقم 01)

ثانيا / الإمكانيات الاقتصادية :

تكمن أهمية هذا العامل من خلال منطلقين أساسيين أولهما هو القدرات التي تملكها تركيا من حيث إمكانياتها الطبيعية، وما تعانيه من تبعية في بعدها الطاقوي، أما المنطلق الثاني فيكمن في فلسفة السياسة الإقتصادية للسلطة التركية التي زاوجت بين التنمية السياسية والقدرات الإقتصادية الأمر الذي جعل من سياستها الخارجية تعرف نشاطا غير عاديا ومؤثرا في محيطها الإقليمي ولعب دورا حساسا وحاسما في العديد من القضايا، ليس فقط مع دول الجوار وإنما حتى في الدوائر الجيوسياسية البعيدة مثل إفريقيا وآسيا .

فتركيا تعتبر من أكبر إقتصاديات الشرق الأوسط بحجم يفوق حجم الاقتصاد السعودي النفطي وهي الدولة السابعة عشر عالميا من حيث كبر حجم الإقتصاد[3]، حيث تمتلك قاعدة صناعية واسعة على أرضية من الموارد الأولية بإستثناء الطاقة، كما أنها تمتاز بانتاج زراعي كثيف وتتمتع بقاعدة متطورة من الموارد البشرية[4]، كل ذلك سمح بتبوء الإقتصاد التركي ضمن سبع القوى الإقتصادية

[1] حازم صدام محمد ، **العلاقات التركية المصرية** ، رسالة ماجيستار،(جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2013)، ص 32.

[2] احمد سالم محمد ، **موقف كل من تركيا وايران من حركات التغيير والثوارات الشعبية في الوطن العربي** ، رسالة ماجيستار، (جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات السياسية 2013)، ص 62.

[3] مصطفى اللباد ، " هل اصبحت الادوار الاقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية " ، **شؤون عربية** ،ع. 135 .(خريف 2008)، ص 34.

[4] محمد سيد سليم، **الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي في الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر ، بحوث ومناقشات**(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2011)، ص 92.

الصاعدة في العالم إلى جانب كل من البرازيل والهند وأندونيسيا والمكسيك وروسيا، والصين التي تلتها تركيا في النمو الاقتصادي بنسبة 9.2 بالمئة عام 2010 و 8.5 بالمئة عام 2011 وهو ما جعل نموها الإقتصادي يبرز كأسرع الإقتصاديات نموا في العالم[1] .

بالإضافة إلى ذلك ووفقا لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أصبحت تركيا أسرع نظام اقتصادي نامي داخل المنظمة في الفترة 2011 و 2015 مع متوسط نمو يصل إلى 6.7 بالمئة ولقد ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في تحقيق النمو والتكامل الاقتصادي الداخلي من خلال [2]:

1- برامج الإصلاحات الإقتصادية الكلية والهيكلية التي طرحتها الحكومة التركية منذ عام 2002 والتي أدت إلى زيادة الثقة بالنظام الإقتصادي التركي .

2- قرار الإتحاد الاوروبي الذي بدأ مفاوضات العضوية مع تركيا نهاية عام 2004 مما أدى الى تكثيف العمل الحكومي في تنفيذ برامج الإصلاحات المطروحة .

3- زيادة جاذبية تركيا كوجهة للإستثمار، ما أدى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تركيا بنسب عالية من 10 مليار دولار عام 2003 إلى أكثر من 100 مليار عام 2007[3].

تعتمد السياسة الخارجية التركية على المحدد الإقتصادي كأحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والداخلية، وفي هذا الصدد يشير تقرير صادر من مركز ستراتفور بأن الإقتصاد التركي هو أحد أهم العوامل التي ستسمح لتركيا بإستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائدا قبل تسعين عاما كما أكد على أهمية العامل الإقتصادي في تشكيل ورسم علاقات تركيا مع معظم دول الجوار وأشار التقرير بأن تحقيق الترابط الإقتصادي والإعتماد المتبادل بين الدول يعتبر وسيلة أساسية

[1] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، بحث منشور(جامعة نايف للعلوم الامنية الرياض: كلية العلوم الاستراتيجية، 2016)، ص 10.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 15.

[3] Umit Izmen , kamil yalmiz ," turky's récent Trade and forieng direct investment performance " , **university economic research forum working paper series**,no09/02, p2.

لتحقيق النظام والسلام والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط [1]، وأن هذا الأخير لا يمكن أن يتحقق في المنطقة في ظل اقتصاديات منعزلة.

يمكن القول مما سبق أن العامل الإقتصادي حسب تصور صانع القرار التركي يركز على إعتبار الإقتصاد أداة وظيفية لتسوية الصراعات وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط كما يوفر الترابط الإقتصادي أسواقا جديدة للشركات والصادرات التركية وتعتبر المنطقة العربية ثالث أكبر شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث وقد أبرمت تركيا اتفاقيات تجارة حرة مع كل من تونس 2005، والمغرب 2006، سوريا ومصر 2007 والأردن عام 2011[2].

1- هيكل الاقتصاد التركي :

إن تتبع تطور هيكل الاقتصاد التركي يوضح تحولا في طبيعته من اقتصاد زراعي بدائي في أوائل العشرينات إلى اقتصاد صناعي وخدمي متطور تكنولوجيا في أوائل القرن الحادي والعشرين، إذ تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من 48 بالمئة عام 1925 الى 8.4 في عام 2010 بينما تزايدت مساهمة قطاع الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي من 14 بالمئة و45 بالمئة إلى 19.2 بالمئة و 59.9 بالمئة على التوالي في نفس الفترة[3].

ويبين الجدول رقم 2 المرفق في ملحق الجداول هيكل الإقتصاد التركي في عام 2010، ليتضح ان قطاع الخدمات يمثل النشاط الرئيسي في تركيا مساهما بنحو ثلثي الناتج المحلي الاجمالي ونحو نصف القوة العاملة يليه قطاع الزاراعة[4]. (انظر الجدول رقم 2)

أ- قطاع الخدمات: شهد قطاع الخدمات طفرة غير مسبوقة في السنوات التي تلت تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا خاصة قطاع النقل بأنواعه النقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري وأنابيب الغاز الطبيعي، ويعد قطاع مواد البناء والمقاولات من أكثر القطاعات تنافسية على مستوى العالم حيث تتبوأ الشركات التركية العاملة بهذا النشاط المكانة الثانية عالميا بعد الشركات

[1] Levent aydin , rustem yanar ," is it vaible an economic integration among CNETAC countries evidance from gravity equation ", **international journal of economics and managment science** , vol 1 , no 4 , p42.
[2] Umit Izmen : kamil yalmiz , **op,cit** , p 78.
[3] الموقع الرسمي، في: **https://www.wto.org** ¦ (2017/06/05).
[4] World bank , 2012."Doing busniness report" washington DC.

الصينية، ففي عام 2010 تم إدراج 33 شركة تركية في القائمة العالمية لأحسن شركات المقاولات، كما شهد كل من قطاع الاتصالات والسياحة تطورا ملموسا فعلى سبيل المثال ارتفع عدد السائحين الى نحو 30 مليون سائح وبلغ صافي ميزان السياحة 16 مليار دولار عام2010، ووفقا لمؤسسة توماس كوك تضم تركيا 11 فندقا من أفضل 100 فندق على مستوى العالم. وأخيرا لا يمكن إغفال أهمية القطاع المالي والمصرفي الذي شهد تطويرا مؤسسيا كبيرا وجادا [1].

ب- **قطاع الصناعة**: تتسم القاعدة الصناعية في تركيا بالتنوع الشديد فمن أهم الصناعات المنتشرة فيها الحديد والإسمنت، السلع المنزلية والسيارات والإلكترونيات والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، ويتميز قطاع الصناعة بسيطرة الصناعات الهندسية فعلى سبيل المثال تنتج تركيا 21 بالمئة من التلفزيونات في أوروبا [2].

وتحتل المرتبة السابعة في أوروبا في صناعة السيارات وقطع غيارها، كما تعتبر صناعة وبناء السفن وصناعة معدات التسليح من أهم الصناعات التركية وهو ما يفسر إمتلاكها سادس أقوى قوة عسكرية في العالم وثاني قوة عسكرية بعد أمريكا بين دول الحلف الأطلسي، ومثلت نسبة الصادرات الصناعية سنة 2010 ما يقارب 80 بالمئة من إجمالي الصادرات، كما يوضح التركيب السلعي للصادرات الصناعية تضاعف الصادرات الصناعية متوسطة وعالية التكنولوجيا في العقد الأخير لحكم حزب العدالة والتنمية[3] كما تحتل تركيا المركز العاشر عالميا من حيث تنوع وحجم ثرواتها المعدنية وتنتج تقريبا 60 معدنا من أهمها الفحم والكوبر وخامات الحديد والذهب و الرخام واليورانيوم والنحاس وتنتج كميات محدودة من البترول والغاز فقط[4].

ج- **القطاع الزراعي** : على الرغم من أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى نسبة 9 بالمئة سنة 2010،إلا أنه يحقق للبلاد قدرا كبيرا من الأمن الغذائي، ويحتل إنتاج العديد من الفواكه والخضروات بتركيا المراتب الأولى عالميا وتنعم تركيا بثروة حيوانية وسمكية

[1] World Economic Organization , report by the secretariat, turkey, **trade policy review**, report by the secretariat, turkey ,(2012) .
[2] Chislett William," the cost for the EU of losing turkey **", real institutoelcano working paper**, n 2/2011,(2011), pp175.176.
[3] **Ibidem.**
[4] World Economic Organization , report by the secretariat, turkey,**op,cit**

هائلة فضلا على الغابات الكثيفة وتقدر مساهمة منتجات الثروة الحيوانية بنحو ثلث الانتاج الزراعي.

د- القطاع الخاص : من حيث هيكل أو نمط الملكية بدء القطاع الخاص يظهر بوضوح منذ الستينات فقط على الرغم من تعاقب السياسات التشجيعية التي كانت تستهدفه للمساهمة بدور فعال في النشاط الاقتصادي منذ العشرينات، وحاليا يعد القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للنمو الإقتصادي، حيث تبلغ نسبة الإستثمار الخاص إلى الناتج المحلي 16 بالمئة بينما لا يتعدى نسبة الإستثمار العام 4 بالمئة فقط سنة 2010 خاصة في قطاعات الصناعة والبنوك والاتصالات وفي نفس السنة ظهرت 12 شركة مملوكة للدولة تعمل في قطاع البنوك والإتصالات والنقل في قائمة **فوربز** لأكبر 2000 شركة في العالم[1].

أ- **العلاقات التجارية** :

1- **الصادرات**: بدأ التوجه نحو تشجيع الصادرات منذ الثمانينات وقد زادت بنحو ثلاثة أضعاف في العقد الأخير لحكم حزب العدالة والتنمية لتصل إلى 120مليار في عام 2010 فضلا عن تطور وتنوع القاعدة الإنتاجية الدي كان مرده شبكة إتفاقيات التجارة الحرة التي ربطتها تركيا بالعديد من الدول في كل من أوروبا وآسيا ودول الشرق الأوسط وإفريقيا، كما تسيطر الصادرات الصناعية على نحو 80 بالمئة من إجمالي الصادرات التركية بينما تبلغ نسبة الصادرات الزراعية وخاصة المواد الغذائية نحو 11 بالمئة[2].

يعد الإتحاد الأوروبي السوق التجاري الأول للصادرات التركية وتمثل ألمانيا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا أهم الأسواق التجارية لتركيا، وقد شهدت نسبة تجارة تركيا مع الإتحاد الأوروبي تراجعا من 60 بالمئة الى 50 بالمئة بين 2006 و 2010 ويرجع ذلك لتغير وجهة التجارة التركية إلى الشرق الأوسط وتحديدا دول الجوار كسوريا والعراق، ويحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى كمصدر للواردات التركية على الرغم من تزايد الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وكازاخستان مؤخرا كما أن ثلاثة أرباع الاستثمار الاجنبي المباشر تقريبا في تركيا مصدره الاتحاد

[1] World economic forum 2011-2012 global cometitiveness report Geneva.
[2] Habibi nader , joshua walker, " What is driving turkey reegagemnet with the arab world ؟ " ,**crown center for middle east studies - brandeis university** , (2011),p 97.

الأوروبي، أما أهم أسواق الصادرات التركية فهي كالتوالي: أوروبا 46 بالمئة، الشرق الاوسط 18.4 روسيا ودول CIS16.5 بالمئة، فالولايات المتحدة 6.6 بالمئة وأخيرا افريقيا 3.5 بالمئة[1].

وتتمثل أهم الصاردات التركية في السيارات وقطع الغيار 12 بالمئة، الملابس 11 بالمئة الحاصلات الزراعية 11 بالمئة، سلع صناعية نصف مصنعة 10.4 بالمئة، الحديد والصلب 9 بالمئة المنسوجات 8 بالمئة الكيماويات 6 بالمئة سلع أخرى 6 بالمئة أما أهم مصادر الواردات التركية اوروبا 41 بالمئة ثم آسيا 20 بالمئة ثم روسيا ودول CIS 16.5 بالمئة ثم دول الشرق الأوسط 8 بالمئة ثم الولايات المتحدة الامريكية 60.6 بالمئة ثم إفريقيا 3.5 بالمئة[2].

أما أهم الواردات التركيةكما ذكرنا سابقا لا تنتج تركيا إلا كميات معتبرة من الغاز والنفط وهدا ما يجعل هذا المورد أول واردات تركيا مستحوذا على نسبة 21 بالمئة ثم المنتجات الكيميائية 13.7 بالمئة فالسيارات وقطع السيارات 8.3 بالمئة والآلات غير الكهربائية 7.1 بالمئة، منتجات زراعية 6.9 بالمئة، حديد والصلب 5.2 بالمئة سلع نصف مصنعة 4.9 بالمئة[3] وتعتبر روسيا والسعودية والعراق وقطر وكازاخستان واوزبكستان وتركمنستان والجزائر أهم موردي تركيا من البترول والغاز الطبيعي.

على الرغم من الطفرة التي تحققت في الصادرات السلعية والخدمية فإن الحساب الجاري لميزان المدفوعات لم يشهد فائضا منذ عام 2001 وقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري الجاري للناتج المحلي الإجمالي نحو 6.5 بالمئة عام 2010 ويمكن تفسير ذلك بتزايد حجم الواردات من مصادر الطاقة المختلفة والآلات ومدخلات الإنتاج الوسيطة غالية الثمن[4].

2- **شبكة العلاقات الإقتصادية الدولية لتركيا** : تشارك تركيا في عضوية الكثير من المنظمات الإقتصادية العالمية وإتفاقيات التجارة التفضيلية مما أهلها للقيام بدور هام على الساحة الدولية والإقليمية وساعدها على بناء علاقات إقتصادية قوية وقد إنضمت تركيا إلى المجلس الأوروبي سنة 1949 وحلف الناتو 1951 وإتفاقية الغات منظمة التجارة لاحقا.

[1] Republic of turkey , ministery pf industry and trade 2010 "**turkish industrial strategy document 2011-2014**(towards EUMembership),p75.
[2] **loccit**,p76.
[3] United nations devlopment programme , 2010 turkey country evalutaion, assessment of devlopment results,p51.
[4] United nations conference on trade and development UNCTAD,2011 workd investment report, geneva.p24.

وهي عضو مؤسس في كل من منظمة التعاون الإقتصادي مع إيران وباكستان عام 1958 ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في عام 1961 وفي منظمة التعاون والأمن بأوروبا في 1973 ومجموعة الثماني للدول النامية في 1997 ومجموعة العشرين في 1999 و في منظمة التعاون الإسلامي عام 2002 (انظر الجدول رقم 03)

3- الاستفادة من الموقع الجيوسياسي اقتصاديا :

تتميز تركيا بموقع جيوسياسي استراتيجي استطاعت من خلاله الإستفادة اقتصاديا لتصبح ممرا رئيسيا لعبور امدادات النفط والطاقة من الشرق إلى الغرب حيث تحيط بها مجموعة من الدول التي تعد من أهم موردي الطاقة مثل ايران، اذربيجان، العراق، تركمنستان وروسيا. فحاليا يوجد سبعة خطوط وأنابيب لنقل البترول والغاز الطبيعي من آسيا إلى أوروبا عن طريق تركيا وتم تخطيط سبعة طرق اخرى والجدول التالي يبين تفاصيل خطوط الطاقة انظر الجدول رقم (4)

4- الإستفادة من القاعدة السكانية :

تتمتع تركيا بسوق واسعة بفضل عدد سكانها الذي يتجاوز 73 مليون نسمة ويغلب الشباب على الهيكل السكاني اذ يصل متوسط العمر 27 سنة ويقع حوالي نصف السكان في الفئة العمرية اقل من 29 عاما وتحتل تركيا المكانة الثالثة من حيث عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط بعد مصر 85 مليون نسمة وإيران 76 مليون نسمة، والثانية في الإتحاد الاوروبي بعد المانيا 81 مليون نسمة. وتزداد أهمية السكان كمصدر للطلب المحلي إذا أخذنا في الإعتبار عاملين الأول إرتفاع متوسط دخل الفرد في تركيا والثاني تزايد حجم الطبقة الوسطى التي تتميز بإرتفاع نمط إستهلاكها لتمثل نحو 45 بالمئة من السكان في الحضر[1] وفضلا عن السوق الداخلي فتركيا تعد بوابة لكثير من الأسواق المجاورة لها سواء في اوروبا واسيا بفضل الجوار الجغرافي وشبكة اتفاقيات التجارة الحرة .

[1] Cridit agricol S.A2011, "turkey beyween growth and development " , in Eclarager emergents group economic research.p98.

3-السياسات الاقتصادية :

أ – الأزمة الإقتصادية قبل تولي حزب العدالة والتنمية السلطة :

شهدت تركيا أزمة مالية واقتصادية في نوفمبر 2000 وأخرى في فيفري 2001 كشفت عن هشاشة القطاع المصرفي التركي وإستشراء الفساد والمحاباة الحزبية وكان السبب المباشرة لهده الأزمة الصدام السياسي المباشر بين رئيس الوزراء أجاويد ورئيس الجمهورية سيزار وأبرمت تركيا صفقة مع البنك الدولي بقيمة 16مليار دولار وتم ربطها بنظام صارم للتقشف والخصخصة وإصلاح النظام المصرفي[1]، وبحلول عام 2001 أصبحت تركيا بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الطارئة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وقد كانت الأزمات الإقتصادية المتزايدة بإستمرار ذات وقع على الإقتصاد التركي خاصة على القطاعات والمناطق التي تميزت بحياة عصرية كما فقدت الليرة التركية عمليا 50 بالمئة من قيمتها[2].

وإرتفعت البطالة في القطاع المالي بسرعة وألحقت الضرر بشريحة الشباب وسكان المدن وإنهار نظام الإئتمان التجاري الذي أثر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة عموما في البلاد، وبدأت تحذيرات صريحة من الخبراء الأتراك والأجانب من إحتمال إنهيار الإقتصاد، والأهم من ذلك سيكون للتغيير الذي سوف تحدثه إجراءات الإصلاح الإقتصادي في القطاع المصرفي مضامين هائلة بالنسبة للسياسيين الأتراك لأن نظام المحسوبية القديم الذي تستخدمه المصارف المسيطر عليها من طرف الحكومة يشكل أسس الإعتمادات المالية المصرفية التي حاولت الأحزاب السياسية الحاكمة فرض نفوذها من خلالها[3] وشكلت الأزمة الإقتصادية تحديات وأنذرت بوقوع تداعيات في السياسة الخارجية والأمنية التركية وتمثلت في ثلاثة مستويات أساسية :

أولا: أن خيارات تركيا في الإصلاحات على المدى القريب سوف ترسم طريقة التطوير الداخلي للبلاد وتوجهها الخارجي، ومنذ الحرب الباردة غالبا ما وصف المراقبون تركيا بأنها على مفترق طرق، وفي الأزمات السابقة تخبطت تركيا من البداية حتى النهاية تماما دون إجراء تغييرات

[1] اف ستيفن لارابي و لا او ليس، **سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض**، تر : محمود احمد عزت البياتي (بغداد: دار بيت الحكمة، 2010) ، ص 54.

[2] **المرجع نفسه**، ص 55.

[3] Cridit agricol S.A2011,**op,cit.pp** 99-102.

واضحة في الطريق الذي تسلكه وبالمقارنة قادت أحداث سنة 2000-2001 تركيا تماما إلى مفترقات طرق، من جانب إحتاج التنفيذ الناجح للإصلاحات الاقتصادية التي أوصى بها الصندوق الدولي للرقابة المالية درجة من التغيير السياسي والسير نحو عصرنة المجتمع التركي والإنفتاح الديمقراطي للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وقد شجع هذا المسلك حسب أطراف تركية إلى إنتهاج سياسة خارجية فعالة بل ذات توجه غربي متعدد الأطراف وأكثر موثوقا بها غربيا في حماية مصالحه[1] .

أما من جانب آخر التحفظ التركي آنذاك أدى إلى إلتفات تركيا نحو الداخل وأصبحت أكثر قلقا على وحدتها الترابية وسيادتها بل أكثر ميلا إلى سياسة الجانب الواحد وأقل وثوقا بها على المسرح الدولي وهذا ما سنراه من خلال التعامل مع الملف السوري والكردي في الفصل الثالث والرابع وبالتالي أصبحت تركيا أكثر تشوشا وأقل إنقيادا، وتأثرا بالضغوط الخارجية نتيجة تحسن الأداء الإقتصادي.

والدول الغربية لم تكن تريد خلال هذه فترة والتي كانت تعاني تركيا خلالها من أزمات إقتصادية وسياسية من إنهيار تركيا خوفا من التداعيات والمعضلات التي سترتب عنها لكل من السياستين الأمريكية والأوروبية في المنطقة وتخلق حالة من الفراغ الأمني الإقليمي من الشرق الأوسط إلى البلقان إلى القوقاز .

ثانيا: أثرت الأزمات الإقتصادية في السياسات التركية عموما والمجتمع التركي خصوصا بشكل إختلطت فيه الأوراق، حيث حلت إنقسامات سياسية جديدة محل أخرى قديمة بين الدين والعلمانية لا سيما فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، من حيث بروز أحزاب سياسية جديدة تأسست وطفت إلى السطع نقاشات حول مواضيع كالجيش والبيروقراطية والتي لطالما كانت توصف بالخطوط الحمراء وما شهدته تركيا من تغييرات لاحقا أوضح أن تركيا العلمانية بدأت تذهب من أيدي الغرب تدريجيا وأن صنع السياسات التركية بعد أزمات 2000-2001 أصبحت مغايرة جدا[2].

[1] Dirvis kemal, "returning from the brink : turky's effort at systemic change and structural reform " ,**conference on devlepoment challenges in the 1990s : leading policymakers speak from experience ,(**2003).p56.

[2] **ibidem**

ثالثا: إن لأزمات تركيا الإقتصادية السابقة تأثير على جوهر العلاقات التركية الدولية وعلى محدداتها في سياسة الأمن القومي، وعلى الرغم من تحفظها المعلن بشأن التدابير الدولية لتخليصها من الأزمة الإقتصادية قبل مجيء حزب العدالة والتنمية أسندت إدارة بوش مجموعة تدابير للمساعدات الطارئة لتركيا والتي أعدها الصندوق الدولي، ولم يكن هذا الإسناد مرتبطا بخيارات سياسية في واشنطن أكثر من تأكيدها على التقيد بخطة إصلاح الصندوق الدولي للرقابة المالية.

لكن طلب تركيا المزيد من الدعم بشأن السياسة إتجاه العراق وايران وقبرص ومناطق أخرى أين تباينت فيها وجهات النظر الأمريكية والتركية، أما بالنسبة لقضية مكافحة الإرهاب التي إتفقت بشأنها السياسات الأمريكية والتركية سابقا، والتي تعاني اليوم من إختلاف شديد حول قضية دعم الأمريكيين للأكراد في الشمال السوري بالسلاح والعتاد في معاركهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

لقد تأثر الموقف التركي الاقليمي كثيرا بسبب أوضاعها الإقتصادية آنذاك حيث ليس هناك شك من أن قسوة الحاجة الاقتصادية الملحة ألجمت طموحات المؤسسة العسكرية التركية كثيرا خاصة فيما يتعلق بتحديث الجيش التركي أو تقليص مشترياتها من السلاح الأمريكي والتوجه نحو الروس والايرانيين لإشباع حاجاتها من الطاقة فهي هدف في علاقاتها مع روسيا وإيران، هذا المخاض أدى إلى تقليص دور تركيا الخارجي لأسباب إقتصادية بالدرجة الأولى وركز صانعو السياسة التركية آنذاك على الإهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد والبحث عن قيادة سياسية جديدة .

ب : السياسة الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية :

في نوفمبر 2002 فاز حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردغان الذي كان محافظا لأسطنبول في الإنتخابات البرلمانية، وفي عام 2003 شكل الحزب الحكومة منفردا بقيادة اردغان ولأول مرة في تاريخ تركيا الحديث تتولى حكومة ذات جذور إسلامية مقاليد الأمور في دولة تعرف بتمسكها الشديد بالعلمانية القومية التي أرسى مبادئها مصطفى كمال أتاتورك [1].

وقد لعبت حكومة الحزب دور المحفز الرئيسي للنمو الإقتصادي المتواصل الذي تحقق خلال هذه الفترة حيث إلتزمت بتطبيق برنامج الإصلاح، وقد نجحت بالفعل في تحقيق معدل النمو المستهدف

[1] قراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي** (مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، ط1، 2009)، ص 120.

لخمس سنوات على التوالي، وحتى الأزمة المالية العالمية عام 2008 وفيما بعد ساعد نجاح حزب العدالة والتنمية بالأغلبية في الإنتخابات البرلمانية عامي 2007 و 2011 على إستمرار وتواصل جهود الحكومة في الإصلاح والتطوير الاقتصادي .

وفي إطار هذا الإلتزام نفذت الحكومة العديد من الإصلاحات الإقتصادية الهامة ومن إهمها[1]:

تطبيق نظام حر للصرف الأجنبي وإصلاح القطاع المصرفي، ومنح البنك المركزي الإستقلال التام في رسم السياسة النقدية وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة خلال الدمج والتصفية وتطوير الإدارة والإسراع ببرنامج الخصخصة والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار وتحرير قطاعي الزراعة والطاقة، بالإضافة إلى إصدار العديد من التشريعات لتشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي وتنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسسية من أهمها إنشاء أجهزة رقابية قطاعية لتنظيم الأسواق المختلفة (انظر الجدول رقم 5).

إضافة لما تقدم لعب إعلان الإتحاد الإتروبي عام 2004 عن بدء مفاوضات إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي دورا لا يمكن إغفاله في تحقيق هذا النمو حيث إعتبرت الحكومة هذا المشروع هدفا قوميا وإلتزاما دوليا يساعدها على المضي قدما في إصلاحاتها الداخلية فوضعت خارطة طريق للإصلاحات التي تؤهلها للإنضمام الفعلي وأسرعت بمراجعة المعايير والقواعد والمواصفات والقوانين بما يتماشى مع المستويات الأوروبية .

كما ساهمت البيئة الدولية المواتية خلال هذه الفترة معظم الإقتصاديات الناشئة على النمو بما يفوق طاقاتها الإدخارية اذ انه نتيجة للسياسة النقدية التوسعية وإنخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وبعض الدول الصناعية إنخفضت تكلفة الإقتراض من الخارج من ناحية وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الأقتصاديات الناشئة ومعها تركيا بحثا عن معدلات عائد أكثر إرتفاعا من ناحية أخرى، كما ساعد إرتفاع معدلات النمو الدولية خاصة بالهند والصين، وتزايد تدفقات التجارة العالمية عن زيادة الطلب العالمي في زيادة حجم الصادرات التركية.

[1] Taymaz erol ,kamil yilmaz, " integration with the global economy"**. background paper prepared for the commission on growth and devlopmen**t ,(2007).p 122.
[2] Akayuz abdullah, "political economy of turky : in search of stability amid domestic and global crisis " , **center on the united states and europe et brookings**,(march 2009) .p45.

نتيجة لهذه العوامل شهدت الفترة 2002-2008 على الرغم من أحداث الحرب في العراق عام 2003 نموا موجبا ومرتفعا على مدار هذه السنوات، حيث بلغ متوسط النمو السنوي خلال تلك الفترة 6.8 بالمئة وإرتفعت معدلات الإستثمار الخاص بنحو 300 بالمئة مقابل إرتفاع إستثمارات القطاع العام بنحو 100 بالمئة، وتزايدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا بشكل غير مسبوق فإرتفعت من أقل من مليار دولار الى 10 مليار دولار في عام 2005 ثم الى اكثر من 20 مليار دولار في عام 2008 كما ارتفعت الصادرات من 36 مليار دولار الى 140 مليار دولار حيث مثلت الصادرات الصناعية نحو 93 بالمئة منها وصاحب هذا النمو تراجعا في عجز الموازنة العامة من 17 بالمئة الى 1.6 بالمئة وانخفاض في نسبة الدين للناتج المحلي من 70 بالمئة الى 32 بالمئة وإنخفاض معدلات التضخم من 45 بالمئة الى 10 بالمئة[1].

غير أن الأمور إختلفت في سبتمبر 2008 بسبب الأزمة المالية التي إنتقلت آثارها إلى تركيا من خلال الأسواق المالية والتجارية الخارجية، ففي سنة 2009 إنخفضت التدفقات الرأسمالية الى 8.4 مليار دولار، كما إنخفض الطلب الخارجي على الصادرات لتشهد تراجعا بنحو 18 بالمئة وإنكمش معدل النمو الى 4.7 بالمئة، وإرتفعت معدلات البطالة الى 13.7 رغم الإنكماش الحاصل في معدل النمو بتركيا، فإنه كان أقل من الإنكماش الذي حدث في نفس العام في كثير من الدول كروسيا 7.9 بالمئة والمكسيك 605 بالمئة و اليابان 6.3 بالمئة وإيطاليا 5.1 بالمئة وانجلترا 5 بالمئة[2] .

وسرعان ما عاد معدل النمو إلى الإرتفاع ليصل إلى 9 بالمئة في 2010 مسجلا بذلك معدلا قياسيا على المستوى العالمي سواء من حيث سرعة التعافي أو قوته، وذلك مقارنة بالكثير من الدول النامية بل والدول الأوروبية أيضا[3]، ومثلت سرعة تعافي الإقتصاد التركي من تلك الأزمة أفضل دليل وشهادة على قوة الإقتصاد التركي وحصانة سياساته الإقتصادية المنتهجة من طرف حزب العدالة والتنمية.

[1] Akayuz,abdullahn, **op cit** ,p46.
[2] Kalkan sarp , aysegul dinccag , "A comparative assessment of the growth figures, economic policy research foundation of turkey " .**policy note** ,N201126, (2011), p 26.
[3] **Loc,cit**.p28.

وهكذا يتضح جليا أن الإنجاز الاقتصادي الذي تحقق خلال العقد الأخير مرده مجموعة من العوامل كما سبق وذكرنا في بداية المرحلة الحالية، فهذه الأخيرة شهدت شيئا مختلفا كليا فلأول مرة تتولى حكومة ذات أفكار إسلامية الحكم وتنجح في إرساء قواعد إقتصاد ليبرالي قوي ينافس على مستوى عالمي، كما أنها أول مرة تاتي حكومة ولا تغير التوجه الإقتصادي بل تستمر فيه وتستكمل بناء الدولة والإقتصاد مستفيدة من إستحقاقات الماضي ولأول مرة تأتي حكومة برؤية واضحة وعزيمة صلبة على تنفيذ أهدافها فينعكس ذلك إيجابا بتعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في الإقتصاد التركي وتستمر حكومة في إدارة شؤون البلاد لأكثر من عشر سنوات فتبدأ المسيرة من معدل النمو بين سنة 2002 إلى 2011 بلغ 5.1 بالمئة قبل الأزمة السورية.

تختلف التصنيفات العالمية للإقتصاد التركي فالبنك الدولي يصنفها على أنها من الدول النامية ذات الدخل المتوسط العالي وفقا لمتوسط الدخل الفردي، بينما تصنفها دائرة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على أنها دولة متقدمة، أما بعض الاقتصاديين فيعتبرون تركيا من الدول الصناعية الحديثة[1].

ويوضح الجدول أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي التركي مقارنة بمجموعة من الدول المختارة التي تشكل بعض دول الجوار وبعض الدول العربية، ومنه يتضح أن الإقتصاد التركي في مجمله يتفوق بشكل كبير من دول المقارن بها بإستثناء الإقتصاد الروسي وهو الامر الذي من الممكن ان يؤهلها للقيام بدور فاعل إقتصادي سواء مع دول الجوار أو الدول الاخرى.(انظر الجدول رقم 6).

ت : الإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية إقتصاديا :

منذ تولي حزب العدالة والتنمية شهدت تركيا قفزة في العديد من المجالات ولعل اهمها المجال الإقتصادي هذه الانجازات لم تكن مجرد حملات إنتخابية ووعود فقط بل تجسدت في شكل أرقام و واقع جديد شهدته تركيا فقد زاد حجم الصادرات التركية إلى الدول الأوروبية من 11 بالمئة في العام 2001 إلى 35 بالمئة في العام 2013، ويشير جدول الإقتصاد الكلي لتركيا بين أعوام 2002

[1] تصنيف البنك الدولي للإقتصاد التركي، في: https://data.albankaldawli.org/country/turkey 2017/06/19

و2013 يشير إلى أن الاقتصاد التركي أصبح في المرتبة السابعة عشر عالميا والسادس في القارة الأوروبية[1].

وبلغ متوسط النمو الإقتصادي في تركيا ما بين أعوام 2002 و2013 نسبة5.1 بالمئةبالإضافة إلى أن متوسط النمو الحقيقي للإقتصاد التركي بين عامي 2010 و2013 بلغ 6.1 بالمئة، كما إرتفع الناتج القومي الإجمالي من 230 مليار دولار في العام 2002، إلى 820 مليار دولار خلال العام 2013[2].

كما إرتفعت نسبة دخل الفرد الواحد من 3.300 دولار إلى 10.800 دولارو تراجعت نسبة التضخم من 32 بالمئة إلى 7 و 9 بالمئة خلال عشر سنوات الماضية، تراجعت نسب الفائدة من 65 بالمئة إلى ما دون العشرة بالمئة خلال الأعوام الماضية، وهذه النسبة تقارب 8.50 بالمئة سنة 2017، عجز الميزانية بالنسبة للدخل القومي كان بحدود 16 بالمئة، أما الآن فقد تدنت هذه النسبة إلى حدود الواحد بالمئة، تراجعت نسبة الديون العامة بالنسبة للدخل القومي من 74 بالمئة إلى 36 بالمئة، ارتفعت قيمة الصادرات التركية من 36 مليار دولار إلى 158 مليار دولار، أي ما يزيد على الأربعة أضعاف[3].

وإرتفع عدد اليد العاملة في تركيا منذ عام 2009 إلى سنة 2016 بما يزيد عن 5.8 مليون عامل، فقد كانت نسبة التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع خلال عام 2002 تصل إلى 11 ضعفا بينما تراجعت هذه النسبة مع حلول عام 2013 إلى 7.7بالمئة، وإردات السياحة وصلت إلى 30 مليار دولار وذلك بعدد سياح وصل إلى 36 مليون سائح خلال سنة 2016[4].

كما أنشأت إدارة الإسكان العامة خلال 12 عاما الماضية ما يزيد على 637.000 شقة سكنية وكان الهدف منها هو الوصول إلى إنشاء مليون وحدة سكنية، كما أنشأت إدارة الإسكان العام

[1] Ibrahim Ozturk ,Political economy of Erdogan’s success story in Turkey june 2017 aljazeera center for studies qatar p 4.

[2] "Turkey's achievements over past 20 years are incredible miracle" , at :**https://www.aa.com.tr/en/world/turkeys-achievements-over-past-20-years-are-incredible-miracle/229721** 16/06/2017

[3] Ibrahim Ozturk ,Political economy of Erdogan’s success story in Turkey june 2017 aljazeera center for studies qatar p 4.

[4] Erdogan praises Turkey’s economic achievements ,at : https://www.middleeastmonitor.com/20140130-erdogan-praises-turkeys-economic-achievements/

خلال نفس الفترة أي بين 2002 الى 2013 حوالي 5474 مدرسة ومستشفى وملاعب وصالات رياضة، أما فيما يخص مشاريع دعم البنية التحتية للبلديات والأرياف فقد أقيمت في هذا المجال عدة مشاريع من بينها تعبيد الطرق وتوصيل المياه والكهرباء للقرى التي لم تصلها هذه الخدمات[1]

كما شهدت السياسات الاجتماعية تطورا كبيرا فقد تم تأمين المساعدات الإجتماعية للملايين من المعاقين وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة والفقراء، أما في مجال الخدمات تم إنشاء العديد من سكك القطارات السريعة التي تربط عدة ولايات ببعضها، كما تم إنشاء سكة ميترو مرمراي الذي يربط بين قطبي مدينة إسطنبول الأوروبية والآسيوية كما يتم إنشاء الجسر الثالث فوق مضيق البوسفور والذي سيكون أكبر جسر في العالم يحمل سكة حديدية بالإضافة إلى ذلك تم افتتاح ما يزيد على 30 مطار في عدد من المحافظات التركية وتم إنهاء العمل بمطار إسطنبول الدولي الجديد ونفق أوراسيا الذي سيربط بين قطبي مدينة إسطنبول الآسيوية والأوروبية بطريق للسيارات تحت سطح الماء، كما وصل عدد مشتركي الهواتف النقالة في تركيا خلال إثني عشر سنوات الماضية إلى 68 مليون مشترك، كما وصل عدد مستخدمي شبكة الإنترنت إلى 38 مليون مستخدم[2].

تضاعف إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية خلال الإثني عشر عاما الماضية وأصبحت تركيا مركزا لنقل الغاز والبترول لمنطقة أوراسيا خلال المدة الماضية إرتفع عدد السيارات المستخدمة في تركيا من سبعة ملايين سيارة إلى 18.5 مليون سيارة، كما بلغت عائدات السيارات المصدرة من تركيا إلى دول العالم 20 مليار دولار[3].

بينما كانت الخطوط الجوية التركية تشغل المرتبة 22 عالميا قبل 11 عاما، نجد أن هذه الشركة أصبحت اليوم تشغل المرتبة الثالثة أوروبيا من حيث الجودة، كما تم إنشاء أكثر من 17 ألف كيلومتر من الطّرق المزدوجة في كافة أنحاء البلاد، خلال العشر سنوات الماضية تمّ بيع ما يقارب المليون وحدة سكنية خلال كل عام[4].

[1] Ibrahim Ozturk,**op,cit.**p5.
[2] The Political Economy of Turkey's Justice and Development Party, at : **https://www.researchgate.net/publication/228289949_The_Political_Economy_of_Turkey's_Justice_and_Development_Party**

[3] Erdogan praises Turkey’s economic achievements **op,cit**
[4] The Political Economy of Turkey's Justice and Development Party **op,cit**

ولقد بلغ حجم الإستثمارات الأجنبية خلال 78 عاما في تركيا 15 مليار دولار، بينما تجاوز هذا الرقم خلال 11 سنة بين 2002 إلى 2012 حوالي 150 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد الشركات الأجنبية التي تم إنشاؤها في تركيا خلال 78 عام، وصل إلى 5 آلاف شركة بينما وصل هذا الرقم خلال 11 سنة الأخيرة إلى 40 ألف شركة أجنبية[1].

تم إنشاء 222 ألف قاعة مدرسية جديدة وذلك لتطوير العلم والبحث العلمي في تركيا بالإضافة إلى إنشاء ما يزيد على 100 جامعة إضافية ليبلغ عدد الجامعات الحكومية في تركيا 180 جامعة وذلك ضمن إطار تحقيق الأهداف العلمية المنشودة، كما إرتفع حجم الإنفاق العام على الأبحاث العلمية بالنسبة للدخل القومي من 0.53 إلى 1 بالمئة[2].

ما يمكن قوله في الأخير أن حزب الدعالة والتنمية قد حقق معجزة إقتصادية حقيقية سواء من ناحية الارقام او من حيث الانجازات الحقيقية التي حققها و بها اصبح الاقتصاد التركي من بين القوى الاقتصادية اقليمية والعاليمة القوية و بالتالي اصبح المحدد الاقتصادي احد عوامل قوة تركيا وسببا في نشاطها الخارجي، حيث اعطت هذه الانجازات الاستقرار لتركيا و مكانة و دورا فعالا يحسب له من طرف القوى المنافسة او الحليفة.

المطلب الثالث : القدرات العسكرية لتركيا

يتناول هذا المطلب القدرات العسكرية لتركيا ويعتبر محددا ذا أهمية بالغة، حيث بدونه لا تتمكن الدول من تأمين مصالحها الحيوية ولا تستطيع أن تحقق الأهداف المرسومة في سياستها الخارجية.

أولا / القوات المسلحة :

حظيت المؤسسة العسكرية التركية لحقبة طويلة من الزمن بأهمية كبيرة على المستوى الوطني لما لها من تأثير كبير وفعال في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية التركية، فالجيش التركي يعتبر نفسه المدافع الأساسي عن العلمانية والمبادئ التي جاء بها مصطفى كمال أتاتورك، لذا فقد كانت جميع السياسات توضع طبقا لمعايير الجيش في مراقبة النظام والجهاز الحكومي، حيث لا يقتصر دور المؤسسة العسكرية على الدفاع عن الوطن بل المحافظة على النظام السياسي وفقا

[1] Ibrahim Ozturk,**op,cit.**p5.

[2] إنجازات كبيرة حققناها في مجال التعليم متحصل عليه من الرابط الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية، في :
https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/38784/egitim-alaninda-buyuk-bir-devrim-gerceklestirdik
.2017/06/16

لإعتبارات يحددها الجيش بغض النظر عن رأي الحكومات المتنخبة، وهذا ما يفسر تعرض تركيا لانقلابات عسكرية عديدة وعدم إستقرار سياسي قبل مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة.

ولعل مبدأ الحفاظ على العلمانية والتحسب الدائم من إحتمال عودة الفكر والتيار الإسلامي إلى تركيا حيث شكل هذا الهاجس أهم المبررات التي تتذرع بها المؤسسة العسكرية لتكريس نفوذها على قمة الهرم السياسي لكن كل هذه الممخاوف تحطمت على صخرت التغييرات السياسية التي شهدتها تركيا بعد مجيء اردغان وحزبه و ما شهدته تركيا بعد الإنقلاب الأخير على أردغان وما تبعه من هزات مست وضعية المؤسسة العسكرية ووضيفتها التقليدية لصالح مؤسسة رئاسة أكثر مركزية و تحكما في مقاليد السلطة في تركيا[1].

أما على الصعيد الإقتصادي فقد تزايد حجم الإنفاق العسكري حيث بلغ 10 مليارات دولار سنويا، ليشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة وفي المجال الإجتماعي نجد أن تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون التعليم والإعلام كان جليا من خلال تعيين القادة العسكريين في المجلس الأعلى للتعليم وإتحاد الغذاعة والتلفزيون لمراقبة آدائهم وضمان توجهها وفق السياسة العامة للبلاد التي ترسمها المؤسسة العسكرية وهي الحفاظ على علمانية البرامج، قبل مجيء حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم سنة 2002[2].

وكان مجلس الأمن القومي الذي تشكل عام 1961 بمثابة مركز عمليات الدولة الذي يتولى جميع شؤون البلاد السياسية والعسكرية والإقتصادية والأمنية والثقافية حيث كان أغلب أعضائه عسكريين، كما اقر دستور تركيا لعام 1961 ان يرشح امينه العام من قبل رئاسة الاركان برتبة فريق[3].

هناك دور منوط بالجيش التركي حول حماية الجبهة الجنوبية للحلف الأطلسي ودورها الإقليمي في الشرق الأوسط عامة، ومستوى إستيعاب هذه القوات العسكرية والتعايش معها دون المرور

[1] طارق جليل عبد الجليل، **العسكر و الدستور من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر**(مصر: دار النهضة ،ط 2، 2013)،ص88.

[2] **المكان نفسه.**

[3] **المرجع نفسه** ، ص 89.

بنموذج (الدولة - الثكنة) لكن قبل التكلم على السياسة العسكرية للجيش التركي لابد من التطرق أولا لنظرة شالمة على القوات المسلحة التركية وفق المعطيات الإحصائية المتوفرة .

الجيش التركي جيش تابع إلى الجمهورية التركية، ويطلق عليه إسم القوات المسلحة التركية تأسس سنة 1920 من بقايا القوات العثمانية بعد سقوطها في نهاية الحرب العالمية الأولى[1] ومن فروعه القوّات الجوية، القوات البرية، خفر السواحل، قوات الدرك، القوات البحرية، وسلاح الطيران بالإضافة إلى مشاة البحرية وسلاح الجو، يحتل الجيش التركي المرتبة التاسعة عالميا في ترتيبِه بين جيوش العالم[2].

ويبدأ سن الخدمة العسكرية في تركيا من سن الواحد والعشرين عاما، وحسب إحصائيات عام 2017 تعتبر تركيا في المرتبة الخامسة عشر من حيث الانفاق العسكري بميزانية تقدر بـ 18.2 مليار دولار[3] ويبلغ عدد الجنود القائمين في الخدمة 662,719 ألف جندي، أما جنود الاحتياط فيبلغ عددهم 185,630 ألف جندي، كما يبلغ عدد الأفراد البالغين للخدمة 41,640,000 مليون فرد، وعدد اللائقين للخدمة بشكل سنوي يبلغ 1,375,000 مليون فرد[4].

شارك الجيش التركي في عدة حروب كحرب الإستقلال التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى، والتي إنتصر فيها الجيش التركي في العام 1922 والحرب العالمية الثانية والحرب الكورية التي شارك فيها الجيش التركي على شكل أولية، وقتل في الحرب سبع مئة وواحد وثلاثون جنديا تركيا وشارك في غزو قبرص في عام 1974 حيث شارك الجيش في إجتياح قبرص بعد الإنقلاب الذي قام به الحرس الوطني القبرصي في قبرص وإحتل الجزء الشمالي من قبرص[5].

---

[1] تهاني شوقي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] "الجيش التركي يحتل المرتبة التاسعة في ترتيب اقوى جيوش العالم" ،في: https://www.turkpress.co/node/55092 (2018/02/15).

[3] "The 15 countries with the highest military spending worldwide in 2017 (in billion U.S. dollars)", at: **https://www.statista.com/statistics/262742/countries-with-the-highest-military-spending** (20/03/2018)

[4] سميحة ناصر، "عدد الجيش التركي"، في: http://mawdoo3.com/ تاريخ الاطلاع **(** 16.06.2017).

[5] طارق جليل عبد الجليل، **مرجع سابق** ، ص ص 88-91.

المشاركة في حملة ضد حزب العمال الكردستاني التي بدأت في العام 1980 إذ شن الجيش التركي آنذاك حملة جوية على معاقل حزب حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل بالعراق وعمل على إجتياح القرى الكردية في جنوب الأناضول كما شارك في حرب على أفغانستان عام 2001، وشارك الجيش التركي في محاربة قوات طالبان وتنظيم القاعدة، وكان الجيش التركي مسؤولا أيضا توفير الأمن في مدينة كابول ومقاطعة وارداك، في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث إحدى عشر سبتمبر 2001[1].

ورغم أن قدرات الإنتاج التركي تحسنت بسبب عملية التحديث الضخمة التي شهدتها في عهد حكم حزب العدالة والتنمية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدعم الجيش التركي في الصناعات العسكرية، ابتداءا من برنامج MAP الى برنامج المبيعات الخارجية العسكرية FMS الذي تحصلت بموجبه تركيا على تخصيصات اضافية تسمح لها باستيراد حاجاتها من الاسلحة والعتاد من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كي تضمن واشنطن قيام تركيا بدور فعال في مجال الحفاظ على المصالح الغربية[2].

إن الإعتماد التركي الكبير على الأسلحة وشحنات المعدات الأمركيية جعلها تتعرض لضغوط سياسية كبيرة خاصة خلال الحظر الامريكي على تركيا بين 1978و 1980[3] فهي كانت تعتمد على قطع الغيار الأمريكية، لكن بعد رفع الحظر جاءت برامج عديدة لتحديث الجيش التركي شمل انظمة الاتصالات والاسلحة المضادة للطائرات والدبابات ومدفعية الميدان والذخيرة والماكنات بغية تمكن القوات البرية من أداء دورها الاطلسي.

قامت الولايات المتحدة الامريكية خلال الثمانينات والتسعينات ببرامج تدريبية لصالح الجيش التركي ناهيك عن المساعدات المادية للجيش من خلال برنامج IMET الدولي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة الامريكية و الذي شمل 4 مليار دولار[4] .

[1] جليل عبد الجليل، **مرجع سابق**، ص. 102.

[2] Ibidem.

[3] Osman metin Ozturk, **ordu ve politika , Gundogan yayinlan** ,(ankara:1993).p 35.

[4] Kemal Soyupak, kara kuvvetleti**,Cumhuriyet donemi turkiye ansiklopedisi**,c.16 (ankara:a.g.e.s2009.) pp 193-194.

أ- **مهمة قائد القوات المسلحة:** هي وضع البرامج التي ترتبط بالإستخبارات والعمليات العسكرية ومكافحة التجسس، بالإضافة الى وضع كافة السياسات التي تهتم ببرامج الخدمات اللوجستية والتنظيم والتدريب، كما أن الجيش التركي تحصل على العديد من الميداليات والجوائز التي عليه هي ميدالية القوّات المسلحة الشجاعة، والقوات المسلحة التركية وسام الشرف ووسام الشجاعة المميز والتضحية بالنفس[1].

كما شارك الجيش التركي في الإغاثة الإنسانية مثل إغاثة أزميت بعد حصول الزلزال فيها عام 1999، والمساهمة في حلف شمال الأطلسي،حصل الجيش التركي على المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية حسْب إحصائيات عام 2008، وبلغ عدد العاملين في الجيش 662.719 جندي[2].

ب - هيكل القوات المسلحة :

1-**القوات البرية:** وهي الأكثر عددا في القوات المسلحة التركية حيث تتألف من 315 الف عنصر سنة 2016، وتنقسم إلى أربعة فيالق إقليمية تقع جميعها في الجوار المباشر للدول المحاذية لحدودها كالتالي منطقة عمل الفيلق الأول " تراقيا " غرب مضيق الدردنيل حيث الأرض منبسطة توفر رؤية جيدة مع بعض الموانع الطبيعية، بينما يواجه الفيلق الثاني الذي يتصدى أساسا للأكراد مع الحدود السورية العراقية ويعتمد أساسا على الجندرمة في الدفاع عن المنطقة ويحتفظ بفرق مشاة متحركة للعمليات داخل وخارج المنطقة، في حين يعمل الفيلق الثالث في مواجهة روسيا وساحل البحر الأسود أما الفيلق الأخير فهو جيش بحر إيجه وقاعدته أزمير، إضافة الى فرقتي مشاة تشكلتا حديثا في قبرص وتتألف القوات البرية من فرقة مدرعات وفرقتي مشاة ميكانيكا و 14 فرقة مشاة و 6 ألوية مدرعة مستقلة و 4 ألوية مشاة ميكانيكا مستقلة و5 ألوية مشاة مستقلة ولواء مظليين ولواء كوموندوس و 4 كتائب صواريخ أرض أرض من طراز " اس . اس . ام " [3].

[1] طارق جليل عبد الجليل ، **مرجع سابق** ص 105

[2] **المكان نفسه**

[3] "Turkey Military Strength" ,at : **https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=turkey** (05/06/2017)

2-**القوات البحرية**: برزت الأهمية المتزايدة لها بعد إنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1952، وتضم 48الف جندي سنة2016، حيث كانت تركيا منهمكة في حماية شواطئها على ساحل البحر الأسود وبحماية مضائقها، لكنها لم تكن تملك في ذلك الحين سوى عدد ضئيل من سفن الحراسة سيئة التجهيز، أما اليوم فهي تملك 212 سفينة حربية إضافة الى 51 طائرة، إلى جانب فرقاطات وغواصات بحرية، و كاسحات ألغام[1].

لم تقف الولايات المتحدة الأمريكية مكتوفة الأيدي إزاء هذا الوضع، فلقد عكفت على مساعدة سلاح البحرية وتعزيز قدراته كي يكون قادرا على إغلاق مضيق الدردنيل بوجه الغواصات الروسية والسوفييتية خلال الحرب الباردة والحيلولة دون وصولها الى مياه البحر المتوسط [2].

نجد عدد القوات البحرية التركية تنامى بشكل مطرد، حيث بلغ اكثر من 48 الف جندي وتملك القوات البحرية 14 غواصة و 12 مدمرة 5 منها طراز " غيرنغ " و5 من وتملك بالمجموع 212 سفينة متنوعة الحجم والمهام والقدرات القتالية[3]

وتخطط تركيا لصناعة وإنتاج 4 سفن من نوع TF2000 المضادة للصواريخ مما يعزز قدرة تركيا لحماية إجوائها من ضربات صاروخية باليستية محتملة وتقدر تكلفت إنتاج القطع بمليار دولار، حيث بإمكان هذا السلاح تدمير الأهداف على بعد 250 كلم، وتحتوي القطع على أجهزة رادار ثلاثية الأبعاد حديثة جدا وجهاز رادار مفهرس بحري يضمن التعامل مع الآلاف من الأهداف في وقت واحد ويلعب دورا في الإنذار المبكر والعمل الإستخباراتي ويحمل باسم CAFRAD حيث يمكنه رصد أهداف على بعد 450 كلم، ولقد تم إنتاج هذه القطع سنة 2016 بعدما كان المشروع مسجلا سنة 1996 وتم تجميده عام 1999إاثر الأزمة الإقتصادية التي عانت منها تركيا آنذاك ولكن تم إعادة إطلاقه عام 2005 [4].

3-**سلاح الطيران**: كان التحول الطارئ على سلاح الطيران التركي منذ مطلع السبعينات يشكل طفرة في حياة هذا السلاح الحساس، كما بذلت خلال العقد الأخير وما قبله جهودا مكثفة هدفت

---

[1] 'turkey military power ,**op.cit**..

[2] Melvyn p. leffler , « strategy ; diplomacy , and the Gold war ; the united states , turkey ,and **NATO1999paris** ,(1945-1954),p818.

[3] 'turkey military power ,**op.cit**..

[4] "الصناعة العسكرية التركية طموحات وتحديات"، في: http://www.turkey-post.net/p-167754 (2017/06/17).

من أجل تطوير قدرة هذا السلاح وتحديث معداته إضافة إلى إعادة ترتيب أولوياته ومهماته العملياتية وقد بلغ تأثير تلك الجهود إلى مختلف الجوانب المكونة لسلاح الطيران كان شأنه المساهمة بصورة رئيسية في تبديل صورة السلاح المذكورة واحداث تغير نوعي في قدراته بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخه الحديث ويبقى من الصعب تحديد نتائج التحول في القدرة الجوية التركية على الصعيد العملياتي فهي تحتل مركز الصدارة في سلم اولويات الجيش التركي،وتملك حوالي 900 طائرة مختلفة المهام والقدرات القتالية المتنوعة ويضم في صفوفه أكثر من 60 الف فرد عام 2016[1] .

ولعل أبرز ما تجدر الغشارة غليه عند الحديث عن سلاح الطيران التركي بشكله الراهن هو المدى الذي بلغته الجهود الهادفة إلى تطوير وتحديث السلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واذا كان تطوير هذا السلاح قد اتخذ وجهة خاصة من أواخر الستينات ومطلع السبعينات فان ذلك لا يعني أن بوادر هذا الأمر لم تكن قد بدأت بالظهور قبل ذلك بكثير و الواقع أن تاريخ الإهتمام يعود الى 1948، حيث كان يضم في جعبته سنة 1986 حوالي 668 طائرة وتعد أكبر أسطول جوي في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الامريكية حين سلمت الولايات المتحدة تركيا 180 طائرة من طراز اف 47 و 30 طائرة من طراز " ب -29"[2] حيث مكنت هذه الشحنة جعل سلاح الجو التركي يتمتع بمرونة عملياتية تتيح له من الناحية المبدئية تنفيذ مهام قتالية والقتال ضد الاكراد و تهديد المصالح السوفييتية سابقا .

أما على صعيد قوات سلاح الطيران فيتألف من 53 الف عنصر وحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فإن سلاح الطيران التركي إشتمل في صفوفه نهاية عام 2014حوالي 728 طائرة [3].

تضمنت سنة 1983 أول سياسة للدولة التركية لتحديث سلاح الطيران التركي حيث فازت شركة " جنرال داينامكس " الأمريكية التي تصنع طائرات " ف 16"بأكبر عقد دفاعي في تاريخ تركيا بعد

---

[1] "انفوغرافيا : تفاصيل الجيش التركي بالارقام"، في : http://www.turkey-post.net/p-39759 (17.06.2017)

[2] نبيل حيدري ،**تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ** 1945(دمشق سورية: صبرا للطباعة والنشر، ط1، 1986) ص ص 169.170.

[3] "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية الدول الاكثر انفاقا عسكريا 2014 "، في: https://sdarabia.com/?p=21690 تاريخ الاطلاع (2015/01/25)

منافسة شديدة دامت حوالي عامين مع عرض مشترك تقدمت به شركتي " ماكدونال دوغلاس" و" نورثروب" التي تنتج طائرات " ف 18 " وحصلت تركيا بموجب الصفقة المذكورة على حوالي (160) طائرة " ف 16" خلال عقد التسعينات تبلغ قيمتها حوالي (4) مليارات دولار وذلك تفضيلا على عرض عدد مماثل من طائرات " ف 18 " يبلغ ثمنها الاجمالي (5) مليارات دولار، وقامت تركيا بتركيب حوالي (120) من الطائرات المذكورة محليا، بينما تم شراء (40) طائرة من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة[1].

وتجدر الاشارة إلى أن تركيا حصلت بموجب هذه الصفقة على أكبر عدد من طائرات "ف 16 " في منطقة الشرق، بالمقارنة مع (150) طائرة في خدمة القواة الجوية الإسرائيلية و(80) طائرة في الخدمة بالجيش المصري، وتم تغطية الصفقة بواسطة قرض خاص من الولايات المتحدة الامريكية بلغ حوالي 2.5 دولار[2] .

وإلى جانب هده البرامج التسليحية الجديدة فان سلاح الطيران التركي بدأ يظهر منذ مدة توجهات قتالية وعملية قد تشكل في حال إستكمال إنعكاساتها الفعلية أبتعادا واضحا عن إستراتيجية الدفاع إلا أن المؤشرات الحالية تبين بما لا يدع شكا أن تركيا شهدت تحولا كبيرا في سلاح الطيران من مبدأ الدفاع الى مبدأ العمليات الهجومية القتالية والإسناد في عملياتها خارج التراب التركي لحماية مصالحها شمالي العراق والتدخل في شمال سوريا كما يحدث حاليا وهو تطور كمي ونوعي الى غاية اليوم.

- **قوات الجندرمة** : تأسست منذ العهد العثماني سنه 1846 م وتضم 276.320 فرد سنة 2016 وتضم 1475 عربة مدرعة ومصفحة و59 هليكبتر متنوعة المهام وفيهم 3 الوية محمولة وهذه القوات مزودة بزوارق دورية خفيفة وتضم قوات الشرطة كذلك[3].

ثانيا / الإنفاق العسكري التركي : خلال مسار تطور الجيش التركي كانت نسبة الإنفاق 17 بالمئة خلال سنة 1983 وكان يرتفع خلال الأزمات والحروب الى 26 بالمئة من الإنفاق الحكومي العام من جهة أخرى فلقد زاد حجم الإنفاق العسكري مند عام 1976 وهو أمر يعكس السرعة الكبيرة التي

[1] نبيل حيدري، **مرجع سابق**، ص 173.
[2] **المرجع نفسه** ، ص 174.
[3] **المكان نفسه**.

يمارس بها الإقتصاد التركي حشد الموارد للأغراض العسكرية تباعا، فمند فترة السبعينات إلى غاية التسعينات شهدت إنقلابات وإضطرابات سياسية وإقتصادية داخل تركيا مما أثر على ميزانية الدفاع وكان شغل العسكر الشاغل هو تحديث الجيش التركي[1]، لكن هذا كان يصطدم دائما بالعائق الإقتصادي بتمويل الصفقات وكما ذكرنا سابقا كان مرتبطا دائما بالقروض والمساعدات الأمريكية[2]

إن ما يمكن التأكيد عليه في هذا السياق هو دور الإنفاق العسكري في التأثير على معدل النمو الإقتصادي، بمعنى آخر أثره في تعميق المصاعب الإقتصادية للمجتمع طالما كان الإنفاق مخصصا لإستيراد الأسلحة والمعدات وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وزيادة عجز الميزان التجاري ويؤخر عملية التوسع الإقتصادي خاصة إذا ما ترتب على زيادة هذا العجز تخفيض قيمة العملة وإرتفاع أسعار الواردات.

ولقد إنخفض الإنفاق العسكري الإجمالي في الشرق الأوسط بنسبة 17 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015، وذلك بسبب تأثير إنخفاض أسعار النفط على إقتصادات العديد من الدول في المنطقة، حيث تراجعت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الرابعة من حيث النفقات العسكرية، وراء الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا على التوالي وفقا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.SIPRI[3] .

وأفاد التقرير أن السعودية التي تقدر ميزانية إنفاقها العسكري 63.7 مليار دولار في 2016 كانت ترفع من إنفاقها العسكري سنويا منذ عام 2002، إلا أن إنفاقها العسكري عام 2016 انخفض بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2015. وعلى نقيض ذلك، ارتفع إنفاق إيران العسكري بنسبة 17 في المائة ما بين عامي 2015 و2016" وتابع التقرير بأن رفع العقوبات الدولية أفاد الاقتصاد الإيراني، محسنا إيرادات الدولة وأعطى الحكومة الحرية بزيادة إنفاقها العسكري[4] .

---

[1] **المرجع نفسه**، 173.

[2] نبيل حيدري، **مرجع سابق**، ص 175.

[3] "الانفاق العسكري لعام 2016" ، في : **https://arabic.cnn.com/business/2017/04/24/sipri-trends-world-military-expenditure** (19/6/ 2017).

[4] Samir Puri," Struggling to move from military stalemate to negotiations" ,at : **http://www.iiss.org/en/publications/adelphi/by%20year/2016-d199/fighting-and-negotiating-with-armed-groups-f961/ap459-04-chapter-2-9af8** (19/06/2017)

وجاء في التقرير أن إجمالي النفقات العسكرية في العالم ارتفع بنسبة 0.4 في المائة خلال العام 2014 مقارنة بعام 2015، وبلغ 1.68 تريليون دولار حيث تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول ذات الإنفاق العسكري الأكبر في العالم في 2016، بميزانية قدرها 611 مليار دولار لتليها الصين في المرتبة الثانية بإنفاق بلغ 215 مليار دولار، ثم روسيا بميزانية 69.2 مليار دولار، ثم السعودية بـ63.7 مليار دولار، ثم الهند في المرتبة الخامسة بميزانية 55.9 مليار دولار[1]. وحلت الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الـ14 بإنفاق عسكري بلغ قدره 22.8 مليار دولار، تلتها إسرائيل بميزانية بلغت 18 مليار دولار.

أما بالنسبة لتركيا رفعت الأخيرة من إنفاقها العسكري ما بين عامي 2007 و2016 ليصل إلى 14.8 مليار دولار، محتلة بدلك المرتبة الـ18، ولكن المعهد أفاد بأن المبلغ المحدد لإنفاقها العسكري في 2016 غير مؤكد لأنه أصبح من الصعب العثور على بيانات حول الإنفاق العسكري في تركيا منذ محاولة الإنقلاب العسكري الفاشلة في جويلية.2016.

من خلال التقرير يمكن القول أن نفقات الدول النفطية تأثر بسبب انخفاظ النفط تباعا لكن زاد لدى تركيا بسبب التطور الاقتصادي وبسبب الحاجات الأمنية الملحة كذلك زادت نسب ليس صفقات السلاح بل برامج التطوير والتصنيع والبحث العلمي الذي يخص الجانب العسكري .

ثالثا / الإنجازات العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية

منذ تولي حزب العدالة والتنمية و كما ذكرنا في الشق الإقتصادي تطورا كبيرا و ازدهارا لا مثيل له كان للشق العسكري نصيب الأسد من هذا التطور و يظهر هذا الإهتمام بهدا المحدد من خلال الخطابات الرسمية للقادة الاتراك ومن خلال السياسات الدفاعيية والتصنيعية التي انتهجتها تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إستجابة للاحتياجات الأمنية التركية وكذلك أن تصبح تركيا دولة مصدرة للعتاد العسكري و تفك الإرتباط مع الدول التي تورد التكنولوجيا والسلاح لتركيا من خلال المشروطية السياسية كالولايات المتحدة الأمريكية.

حيث تزايدت في السنوات الأخيرة مساعي الجيش التركي لتطوير قدراته العسكرية ضمن خطة كبيرة لتطوير الصناعات الحربية والعسكرية بقدرات تركية خالصة، وصولا إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي والتحول إلى دولة مصدرة من مستوردة للأسلحة والتقنيات العسكرية والأنظمة الدفاعية.

[1] Karabekir Akkoyunlu," turkey military" , at :
http://www.iiss.org/en/publications/adelphi/by%20year/2007-d5f5/military-reform-and-democratisation--turkish-and-indonesian-experiences-at-the-turn-of-the-millenni-b060/ap392-04-chapter-2-bf15 ,(19/06/2017)

ويولي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أهمية خاصة لتطوير الصناعات الحربية التركية ضمن خطته الإستراتيجية للنهوض بتركيا حتى عام 2023، والتي بدأها منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، وكانت البداية مع مروحية "آتاك" التي أنتجتها مؤسسة الصناعات الحربية التركية، ودخلت الخدمة العسكرية رسمياً في سنة 2014،حيث بدأت هذه المروحية بمنافسة نظيراتها "كوبرا" و"آباتشي" الأمريكيتين، وتمكنت المروحية " آتاك " من إجتياز الإختبارات التي أجراها خبراء من كوريا الجنوبية للمنافسة على كسب مناقصة لشراء مروحيات بقيمة ملياري دولار أمريكي[1].

كما أعلن وزير الدفاع التركي سنة 2013 بدء العمل لإنتاج طائرات حربية نفاثة تركية الصنع لتكون جاهزة قبل العقد السنوي لقيام الجمهورية التركية عام 2023 و صرح الرئيس التركي سابقا عبد الله غل، في حفل تسلم الطائرة المروحية " تصنيع المروحية فخر للصناعات الدفاعية التركية وللشعب التركي"، لافتا إلى أن إستعداد بلاده بالمعدات العسكرية "ليس لخوض أي حرب، وإنما للرد بشكل رادع على كل من تسول له نفسه التعدي على السيادة التركية، ونحن كل يوم نضيف قوة جديدة إلى قوتنا الرادعة،[2]".

وفي نفس المناسبة قال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان: " لقد وضعنا من بين أولوياتنا منذ أن جئنا إلى السلطة إنتاج جميع الأنظمة الدفاعية التي تحتاجها القوات المسلحة التركية بإمكانياتنا المحلية ومستمرون في هذا حتى نتمكن من إنتاج جميع الأنظمة، بأيدينا نحن وبعقول أبنائنا"، مشيرا إلى أنهم يخوضون بتلك الأفكار معركة استقلال واستقلالية عن الآخرين[3].

ولفت أردوغان إلى أن المشاريع التي تم الكشف عنها بخصوص تصنيع الأنظمة الدفاعية والهجومية بإمكانيات محلية، "ما هي إلا بعض من كل"، موضحا أنهم عازمون على مواصلة الطريق لتحقيق مشاريع أكبر من ذلك، ويعتبر شرط "نقل الخبرات والتقنيات" لمؤسسة الصناعات الحربية التركية أساسيا في كل عقود شراء الأسلحة والأنظمة الدفاعية التي عرضتها تركيا في السنوات الأخيرة.

[1] نعيم صالحي، "تطور الصناعات العسكرية يثير إهتمام الإسرائليين" ، في:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/5/30/%D8%AA%D8%B (2017/06/17)

[2] " الجيش التركي يعزز ترسانته بسلاح جدي"، في:
https://arabic.sputniknews.com/military/201804291032005440-

[3] " تقرير تركيا ستصبح من أكبر مصدري الصناعات العسكرية"،في : https://www.turkpress.co/node/44385
(2017/06/17)

وإستلمت القوات المسلحة التركية في مارس 2013، الطائرة الأولى من طائرات نظام الإنذار المبكر والتحكم المحمول جوا أمريكية الصنع، والمعروفة باسم "نسر السلام"، وتم تسلم أنقرة ثلاث طائرات أخرى في صفقة بلغت قيمتها أكثر من 6 مليارات دولار سنة 2015، مع تدريب فِرق تركية على إنتاج الطائرة في المستقبل[1].

وفي خطاب له 13 جوان 2014 أكد أردوغان أن تركيا باتت قادرة على إنتاج جميع المركبات العسكرية البرية من دبابات وغيرها، كما أصبح بإمكانها تحديث طائراتها بإمكاناتها الخاصة وأطلقت مؤسسة الصناعات الحربية التركية طائرة تركية بدون طيار، وتم إدخالها الخدمة العسكرية بالجيش التركي سنة 2015 وتقول تركيا أنها أصبحت الدولة الثالثة بعد الولايات المتحدة وإسرائيل في صناعة الطائرات بدون طيار[2].

وأطلقت تركيا بداية العام 2014 القمر الصناعي الخامس لها، والذي يحمل اسم A4، من مركز بايكونور الفضائي في كازاخستان، والمصنع بخبرات تركية وعالمية مشتركة، وتطمح أنقرة إلى البدء الفعلي بصناعة أقمار صناعية بخبرات تركية خالصة خلال الأعوام المقبلة وحسب الجيش التركي فإن بلاده وصلت إلى ما نسبته أكثر من 50% من الإكتفاء الذاتي في الأسلحة والأنظمة الدفاعية، وأن الدولة تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي خلال السنوات المقبلة، وبدأت تركيا نهاية عام 2013 بتصنيع الدبابة الجديدة "ألتاي"، بالإضافة إلى صاروخ أرض- أرض من طراز "يلدرم"، وآلية عسكرية جديدة تسمى "القنفذ"، التي تقدمت العديد من الدول العربية والعالمية بطلبات لاقتنائها.

يمكن القول مما سبق أن تركيا في سباق مع الزمن لتحقيق إستقالالها التكنولوجي خاصة رفي مجال الدفاع والأمن وهذا ما يحسن من موقعها ودورها الإقليمي و يحسن الوضع الأمني و يدفع عنها التهديدات المحتملة، فكل هذه الانجازات تحسب لأردغان سياسيا و تتأثر تباعا القرارات السياسية بتحسين القدرات العسكرية والدفاعية لتركيا.

أما سياسيا المؤسسة العكسرية التركية كانت تتدخل منذ إنضمامها إلى الحلف الأطلسي في السياسات الإقتصادية للإستفادة منها لصالح كسب الدعم العسكري داخليا وخارجيا وتحديث القوات

[1] نعيم صالحي، **مرجع سابق**.

[2] تركيا تطور أقمار صناعية محلية للتحكم في الطائرات بدون طيار، في : https://i0.turkey-post.net/p-275063/ (2017/06/18)

المسلحة التركية تباعا لخدمة للمصالح الجيوسياسية بالإضافة إلى تحسين موقع تركيا في الحلف الاطلسي.

المبحث الثاني: المحددات الفكرية والإيديولوجية لتركيا

يتناول هذا المبحث المحددات الفكرية والإيديولوجية لتركيا حيث يتناول المطلب الأول الإنتماء الإسلامي العثماني لتركيا والذي أثر في الفكر السياسي والديني لنخبة حزب العدالة والتمنية والمطلب الثاني تناول الميراث الكمالي الأتاتركي والذي أسس للدولة التركية الحديثة و كان من بين أهم مبادئه هو القومية التركية والعلمانية وبالتالي نجد أن تركيا عبارة عن مزيج بين الإرث الاسلامي العثماني وبين العلمانية.

المطلب الأول: الإنتماء الإسلامي العثماني

تم التطرق في هذا المطلب إلى الإنتماء الإسلامي العثماني الذي رافق لقرون الدولة العثمانية واطل بظلاله على تركيا الجديدة، حيث تعتبر تركيا الحديثة إمتداد اليوم للإمبراطورية العثمانية ووريثة لمكتسباتها الحضارية والدينية.

أولا / الدولة العثمانية:

نشأت السلطة العثمانية أساسا كقبائل مقاتلة هاجرت من أواسط آسيا تحت قيادة أرطغول والد عثمان الذي ينسب إليه العثمانيون وعرفت بإسم " الغزات " مفردها غازي و تعني مجاهد وكانت بداية في خدمة دولة السلاجقة، الذين اعطوهم منطقة الثغور في شمال غرب الاناضول لمواجهة البيزنطيين[1] .

غير أن هزيمة السلاجقة على يد المغول 1234 أدت الى قيام إمارات تميزت بإعتمادها على نظام الغزاة، والسيطرة على منطقة معينة وجعل زعيمها حاكما، بل مؤسسا لأسرة حاكمة وبذلك

[1] رضا هلال، **السيف والهلال : تركيا من اتاتورك الى اربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي** (القاهرة: دار الشروق ، ط1، 1999) ، ص 27.

تحول ميراث "تنظيم الغزاة " السلجوقي مع العثمانيين إلى نظام شبيه بنظام فرسان أوروبا في العصور الوسطى وكان هدفه مواصلة الجهاد أي فتح دار الكفر[1] .

إن الإضافة العثمانية الأساسية في تنظيم الغزاة كانت إدخال " الدوشمرة " وجعلها أساس التنظيم والدوشمرة تعني جمع عدد معين من أطفال دار الكفر وإعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية بعد تحويلهم للإسلام وقد إنتشروا بكثرة في صفوف الفرق الإنكشارية والخيالة في الجيش العثماني[2] .

وكان الإنكشاريون يمثلون قوة رئيسية في الجيش العثماني خلال فترة الفتوحات التي جرت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد، وكانت مهمتهم الرئيسية المحافظة على الأرض المفتوحة والدفاع عنها وحماية السلطان إذ كانوا يعتبرون خداما له إضافة إلى ستة فرق من حرس الخيالة[3].

تتداخل مسائل وقضايا متعددة عند البحث في تاريخ الخلافة، اذ يركز معظم الباحثين على نشأة الخلافة العثمانية وإمتدادها وفتوحاتها ومن ثم إنهيارها (1299-1923) لكننا هنا لن نركز على هذه النواحي التي يستطيع القارئ المهتم أن يجدها في كتب التاريخ التي أرخت لتلك الحقبة أو بحثت في تاريخ الدولة العثمانية، وإنما سيتم عرض بعض الجوانب التي غفل عنها البعض، أو أغفلها وشوهها البعض الآخر، وفي هذا الإطار فإننا سنعرض عددا من شهادات وكتابات المؤرخين الغربيين وغيرهم فيما يخص الخلافة العثمانية.

يكتب " بين هربين " أحد المفكرين الفرنسيين الذين عاصرو الخلافة العثمانية عام 1629 " تفوق قدرة الإمبراطورية العثمانية اليوم قدرات مجموع دول العالم أجمع " ويستهل البارون النمساوي " فون هامر" مقدمة الأجزاء التسعة عشر من كتابه حول تاريخ الخلافة العثمانية بالقول عام 1835 " الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية واسعة وهي ذات أهمية غير متناهية من الناحية التاريخية، هي

[1] **المرجع نفسه**، ص 28.

[2] معين محمد الرفاعي، **اشكالية الدولة الاسلامية تصور الحركات الاسلامية المعاصرة** (لبنان:دار بيسان، ط 1 ، 2017)، ص 37.

[3] رضا هلال، **مرجع سابق**، ص 29.

أشبه ما يتكون بمارد يقبض بأذرعه الجبارة على ثلاث قارات في وقت واحد ولو أنها سقطت في وقت من الأوقات كأية إمبراطورية أخرى، فإن أنقاضها سوف تغطي قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا "[1].

ويقول المؤرخ البريطاني أرنولد تويمبي " الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ، وهو أمر لم تتمكن منه الإمبراطورية الفارسية أو الرومانية أو العربية كما أنها جمعت كافة الأقوام الناطقة باللغة العربية تحت راية واحدة وإن إدارة الخلافة العثمانية للشرق الأوسط كانت أحسن إدارة على مدار التاريخ وحتى يومنا هذا "[2].

رغم قوة وإنتشار ما إصطلح عليه دارسو التاريخ العثماني من الغربيين بالإمبراطورية العثمانية إلا انها كانت عرضة لموجات متتالية من الأحقاد والمؤامرات والشائعات والتشويه المتعمد المستند إلى إعتبارات عدة يأتي في مقدمتها :

1 - فتح القسطنطينية :

فتحت القسطنطينية عام 1453 لتنتهي بهدا التاريخ الإمبراطورية البيزنطية، وتشكل هذه الحادثة جذور ما يعرف بالمسألة الشرقية، فمع فتح القسطنطينية معقل المسيحية الشرقية إدعت روسيا الأرثودوكسية أنها وريثة هذه الإمبراطورية وأن موسكو أصبحت روما الثالثة [3]، لتبدأ منذ تلك الفترة السياسة العدائية التي إنتهجتها روسيا إزاء الخلافة العثمانية بمحطاتها التاريخية المتعددة ويضاف إلى الدافع الديني في العداء الروسي للخلافة العثمانية، مصالح حيوية لروسيا في ممرات البوسفور والدردنيل كونها تشكل حاجزا أمام السفن الحربية والتجارية للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى أهميتها الملاحية خلال فصل الشتاء عندما تصعب الملاحة في بحر البلطيق ومن أبرز محطات العداء الروسي كانت بين عام 1770إلى غاية 1774[4] .

إذ قامت روسيا بإنزال قوات في اليونان وبيروت للتحريض على الثورة ضد الخلافة العثمانية ليتم توقيع معاهدة كوتشك قينا رجه عام 1774، التي حصلت بموجبها روسيا على تعهد بحماية الدين

[1] يلماز اوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلطان،(اسطنبول: منشورات مؤسسة فيصل، المجلد الاول، 1988)،ص 7.
[2] Kemal h , karpat arnold toynbee, **the ottoman state and its place in the world history** (EJ.Brill leiden , 1974),pp15-18.

[3] يلماز اوتوزا، **مرجع سابق** ،ص 8

[4] تيسير جباره، **تاريخ الدولة العثمانية** (1280-1924)، (فلسطين:دار الماصيون جامعة القدس المفتوحة، 2015)، ص27.

المسيحي الأرثدكسي وضمان حرية القناصل والسفراء الروس والتدخل لصالح الكنيسة ضد أي أمر يسئ اليها[1].

ومن هذا التاريخ بدأت مسألة التدخل الروسي في شؤون الخلافة العثمانية الداخلية وتحريض الأقليات الدينية والعرقية على السلطة العثمانية، الأمر الذي تسبب في حروب وأزمات عديدة دخلتها الدولتان بشكل مباشر ابرزهما حرب القرم 1853-1856 والحرب البلقانية 1877-1878 بالإضافة إلى محطات متعددة من الحروب والأزمات والمعاهدات المختلفة التي أفرزت نتائج وتركت انعكاساتها على الدوة العثمانية[2].

2- الدولة الصفوية في إيران :

إنتهجت هذه الأخيرة سياسة عدائية تجاه الخلافة العثمانية، ففي عام 1501 أعلن الشاه إسماعيل الصفوي تشيعه ومبايعته إيران بالكامل وإقامة الدولة الصفوية الشيعية، ويمكن ملاحظة أن الفترة الممتدة من أوائل القرن السادس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر لم تخل من معارك وحروب بين الطرفين، وتوقيع معاهدات وتعاون بين الدولة الصفوية في إيران والقوى الغربية التي دخلت الخلافة العثمانية في حروب طاحنة ومتعددة معها.

وقد سعت الدولة الصفوية ومن ثمة القاجارية الإيرانية على مواصلة إستنزاف وتشويه وخلخلة البنى الإجتماعية والدينية في الخلافة العثمانية، وشن حروب متعددة على أراضيها في الشرق والجنوب الشرقي وأطراف الخليج العربي، إضافة الى بث الدسائس و تحريض الأقليات وعامة المجتمع ضد الخلافة الاسلامية[3].

أثمرت الجهود الروسية والصفوية تحديدا والاوروبية عموما في توفير ارضية مناسبة لنشوء عدد من الحركات والتوجهات القومية أو الدينية التي تنادي بنزعات قومية استقلالية وتطرح قضايا

---

[1] عبد الرؤوف سنو،" العلاقات الروسية العثمانية سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة" ، **مجلة تاريخ العرب والعالم**،ع. 73 ،(1974)، ص 48-61.

[2] دونالد كواترات، **الدولة العثمانية** 1700-1922 ، تر: ايمن الارضازي(ب .ب.ن : دار العبيكان، ط 1 ،2009) ،ص 95.

[3] علي محمد محمد الصلابي **الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط** (بور سعيد، مصر: دار الاسلامية للنشر والتوزيع ، ط1، 2001)، ص 382.

* الهاميونية هي الحملات التي يقودها السطلان العثماني بنفسه .

إشكالية تتعلق ببنية المجتمع والدولة العثمانية، وتبث اشاعات حول النزاعات القومية التركية التي تحكم الدولة العثمانية، حيث يتضح لمتتبع مصادر هذه الدعوات أن معظمها يدور في فلك الأقليات الموالية إما لروسيا أو للدول الغربية أو الدولة الصفوية الفارسية، أو المتأثرين بالبعد العقيدي والمعرفي للغرب أثناء الدراسة فيه آنذاك[1].

تضافرت العوامل الخارجية والداخلية في إضعاف السلطة السياسية العثمانية على مكوناتها الإجتماعية والجغرافية، وأدى ذلك إلى تزايد حالات النزوع نحو الإنفصال عن المركز في عدد من الولايات التابعة للخلافة العثمانية كمصر والحجاز واليمن والمغرب العربي والقرم وشرق آسيا، ومن المعروف أن الخلافة العثمانية مرت بثلاث مراحل أساسية في تاريخها وعدد من المراحل الفرعية هي كالتالي:

1- مرحلة النشوء :

هذه المرحلة تقسم إلى ثلاثة مراحل فرعية هي مرحلة الامارة التي أسسها أرطغرل بك 1231-1281 ثم ابنه عثمان بك 1281-1324 وتميزت بتشكيل النواة الأولى للدولة والحروب ضد البزنطيين، ليبدأ بعدها تشكل ملامح الدولة إذ بلغت مساحة الامارة التي تركها عثمان بك حين وفاته 16000كم^2 مرحلة التوسع وإستمرت حتى عهد السلطان مراد 1362-1379 وفيها بلغت مساحة الدولة 500000 الف كلم^2 منها 291000 الف كلم^2 في البلقان و 208000 كلم^2 في الأناضول وآسيا[2]، أما المرحلة الثالثة فتمتد من تولي يلدرم بايزيد السلطة عام 1389 وحتى فتح القسطنطينية عام 1453 على يد السلطان محمد الفاتح، وقد إتسمت هذه المرحلة بتزايد النفوذ العثماني في البلطيق والأناضول والوصول إلى البحر الأسود وتوجيه عدد كبير من الحملات الهاميونية* تجاه أوروبا والقرم والبلطيق[3].

[1] تيسير علوش، **مرجع سابق**، ص 122.

[2] تيسير حمادة، **مرجع سابق**، ص 55.

[3] دونالد كواترات، **مرجع سابق**، ص 98.

2- مرحلة الدولة العالمية :

هذه المرحلة هي كذلك تنقسم إلى ثلاثة مراحل فرعية، المرحلة الأولى تمتد من عام 1453-1520 فيها بدأت ملامح الإمبراطورية العالمية مع فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح الذي قاد 25 حملة هاميونية بنفسه تجاه أوروبا في البوسنة، القرم، المجر، ألمانيا، هنغاريا، اليونان وايطاليا وغيرها من الحملات، وعند وفاته سنة 1481 كانت مساحة الدولة 2214000كلم^2 منها 1703000كلم^2 في أوروبا و 511000كلم^2 في آسيا[1].

كما تميز عهد السلطان بايازيد الثاني 1481-1495 بالحركة العثمانية المملوكية، لتبدأ مرحلة الإحتكاك والنزاع مع الدولة الصفوية، والحملة الهاميونية عام 1512-1514 التي وصل فيها العثمانيون إلى تبريز، ومعركة مرج دابق عام 1516 بين المماليك والعثمانيين وإنتقال الخلافة الإسلامية رسميا من العباسيين إلى العثمانيين في السادس وعشرين من أوت سنة 1516 [2] .

ليتم على إثرها إلحاق الشام ومصر والحجاز إلى الخلافة العثمانية على يد السلطان ياوز سليم لتصبح دولة الخلافة العثمانية عام 1517 ممتدة من حدود أوروبا وروسيا إلى حدود الهند ومن حضر موت إلى فاس في المغرب العربي بواقع 6554000 كلم^2 منها 1702000 كلم^2 في أوروبا، و1905000 كلم^2 في اسيا، 2950000 كلم^2 في افريقيا[3].

أما المرحلة الثانية من مظاهر عالمية الدولة العثمانية وترسيخ نفوذها وعصر قمة قوتها وإزدهارها بدأت مع تولي السلطان سليمان الملقب بالقانوني عام 1520-1566 في دولة مترامية الأطراف مرهوبة الجانب تمتلك كافة مقومات القوة، ومع ذلك قاد سليمان القانوني ثلاثة عشر حملة هايمونية[4] وأرعب أوروبا بكاملها وأصبحت دولة الخلافة في عهده الإمبراطورية العظمى في العالم.

حتى أنه وافق على إعتبار بعض ملوك أوروبا تحت حمايته بوصفه أبا معنويا لهم كالملك زابولا 1529، والملك فرديناند 1533، كما وقع معاهدات مع ملوك أوروبا تنص على دفع الضرائب

[1] علي محمد محمد الصلابي، **مرجع سابق**، ص 384.

[2] عادل علوش، **جذور التاريخ العثماني الصفوي** (1500-1555) (مصر :دار ابن الهيثم، 2012) ،ص 95.

[3] دونالد كواترات، **مرجع سابق** ،ص 101.

[4] علي محمد الصلابي،**مرجع سابق**، ص 55.

للسلطان العثماني إضافة لشروط أخرى بالتمثيل الدبلوماسي وطرق مخاطبة السلطان العثماني ومنها هذه المادة "لا تستعمل صفة الإمبراطور في أوروبا في المكتبات الدبلوماسية مع الخلافة العثمانية إلا بالنسبة لبادشاه العالم السلطان سليمان " [1].

وقد وافق جميع ملوك أوروبا على هذه المعاهدة، كما أن الإمبراطور سليمان القانوني وضع حدا لنفوذ الصفويين في المناطق العربية وحررها من نفوذهم وأعاد بغداد وكربلاء والنجف وتبريز في الحملة الهاميونية السادسة التي تعد أشهر حملاته عام 1534 كما قضى على النفوذ الصفوي الشيعي في القوقاز[2]، وقضى على كل محاولات الصفويين نشر التشيع في بلاد الخلافة العثمانية أو المناطق المتاخمة لها، فمن بين ثلاثة عشر حملة هاميونية قاد ثلاثة حملات ضد الدولة الصوفية محققا فيها انتصارات كبرى[3].

أما عن نتائج حملات السلطان سليمان القانوني يمكن عرض النتائج التالية:

تقاضى السلطان الضريبة من ألمانيا وروسيا بالإضافة إلى بولونيا والبندقية، كما أدخل ملك فرنسا تحت حمايته، وحطم المشروع الصفوي في المشرق، لقد كان متطلعا على العلوم الشرعية والآداب والحقوق حيث طور مع الشيخ أبو السعود القوانين التي طبقت في دولة الخلافة العثمانية وبقيت القوانين نافذة حتى القرن التاسع عشر.

ولم يكن إطلاق لقب القانوني عليه لوضعه هذه القوانين بل لتطبيقها بعدالة، وصلت دولة الخلافة في عهده إلى مساحة تقدر بـ 14893000كلم^2 منها 1998000 كلم^2 في أوروبا، 3169000 كلم^2 في آسيا و 8726000 كلم^2 في افريقيا[4].

أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما بعد القانوني تمتد من 1566 إلى 1683، من أبرز ملامح هذه المرحلة إقتحام موسكو وإحراق الكرلمن وفرار القيصر إيفان الرابع عام 1571 في عهد السلطان سليم الثاني إضافة الى تحرير المغرب العربي نهائيا من النفوذ الإسباني وإدخال إنكلترا

[1] يلماز اوزوتا، **مرجع سابق**، ص 284.

[2] محمد عبد الرزاق العوفي، **الصراع الصفوي العثماني في عصر الشاه عباس الاول**(1587 م-1629م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، (تخصص تاريخ حديث ومعاصر، 2013)، ص60.

[3] يلماز اوزوتا، **مرجع سابق**، ص 285.

[4] **المرجع نفسه**، ص 286.

تحت الحماية العثمانية في حربها مع إسبانيا خلال حكم السلطان مراد الثالث عام 1580، كما إتسمت هده الفترة بحروب مع الدولة الصفوية ووقوف قادة الدولة الصفوية ضد الخلافة العثمانية[1].

وصلت في هذه المرحلة دولة الخلافة العثمانية إلى أقصى إتساع لها 19902191 كلم² وبلغ عدد سكان الإمبراطورية 100 مليون نسمة عام 1592، كما تميزت هذه المرحلة بأطول حرب بين الدولة العثمانية والصفوية دامت قرابة خمسة عشر عاما (1603-1618)، وكان لها آثار كبرى على نفوذ الخلافة العثمانية في أوروبا نتيجة تحالف الصفويين مع بعض ملوك أوروبا إضافة للحرب الأخرى التي وقعت عام 1624 وإستمرت لغاية 1635[2].

وقد إستمرت في هذه المرحلة القوة العظمى لدولة الخلافة الإسلامية العثمانية رغم مرحلة التوقف عن التوسع في القارات المختلفة والتي إستمرت كمرحلة رابعة من عام 1683-1768 وخلال هذه السنوات فترت القوة العثمانية وبدأت ملامح الصراعات داخل الدولة بالظهور وأضحى هدف السلاطين الحفاظ قدر الإمكان على ما تملكه دولة الخلافة وعلى نفوذها داخل حدودها ومن أبرز مظاهر هذه المرحلة كان التحالف بين كل من ألمانيا وروسيا وبولونيا والبندقية البابوية ومالطه وشنهم الحرب الكبرى عام 1684 على الخلافة العثمانية وسقوط بودين عام 1686 كما تميزت هذه المرحلة بالغاء العديد من المعاهدات السابقة التي تعطي مزايا كبيرة للخلافة العثمانية [3].

3- مرحلة التراجع والإنحطاط

هي أسوأ مراحل حياة الامبراطورية العثمانية وتنقسم إلى مراحل فرعية وصولا لنهاية الخلافة العثمانية رسميا عام 1922، فالمرحلة الأولى هي مرحلة التراجع بين عامي 1768-1826 تميزت بهزائم عسكرية متلاحقة وعودة القوة الروسية بالتحديد والأوروبية بشكل عام بتهديد حدود الخلافة العثمانية من الجهة الشمالية الغربية وتحقيق إنتصارات على الجيش العثماني الذي بدت فيه

[1] محمد عبد الرزاق العوفي، **مرجع سابق**، ص 63.

[2] علي محمد الصلابي، **مرجع سابق** ،ص 57.

[3] يلماز اوتوزا ، **مرجع سابق** ،ص390.

مظاهر الضعف والشتات في القيادة وعزل السلاطين والتنافس فيما بينهم على منصب الصدر الأعضم بين وزراء الإمبراطورية العثمانية[1].

كما أن الدسائس التي رافقت هذا التنافس غير الشريف في معظم الأحيان أدت إلى توقيع دولة الخلافة العثمانية معاهدة قينا رجه عام 1774 من موقع الطرف الأضعف مع روسيا وليس كما جرت العادة من قبل لتكون بدلك مدخلا للتدخل الروسي باسم حماية المسيحية في شؤون الخلافة العثمانية، ولتؤسس لخروج القرم نهائيا من الحكم العثماني الذي دام قرابة 300 عام[2] وبدأت مساحة الدولة في التناقص وتطفو على السطح مشاكل الحكم الداخلية، وتنمو في الوقت ذاته القوى الأوروبية الفرنسية والبريطانية والألمانية والروسية نتيجة الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وغيرها من العوامل الأخرى.

المرحلة الثانية هي مرحلة التجديد والتنظيمات وتمتد من عام 1826-1876 حاول فيها السلاطين العثمانيون تجديد وتحديث الجيش، إلا أن محاولاتهم لم توقف المد الروسي الذي إستعاد الساحل الشرقي للبحر الأسود عام 1829 الدي كان بحيرة عثمانية يمنع على غيرها استخدامه وتتابع سقوط الولايات والمحميات العثمانية في القفقاز والقرم بيد الروس ومن ثمة بدأ الإحتلال الغربي لبعض الغمارات العربية التابعة للخلافة العثمانية ومنها الجزائر عام 1830[3] وفي ظل تزايد الوضع العالمي تعقيدا وحالة الضعف التي دبت في دولة الخلافة، أعطى السلطان محمود الثاني الأولوية الكبرى لإصلاح الجيش والقوانين وتحديث المجتمع بما لا يخالف المجتمعات والقيم.

رغم النجاح المحدود لهذه الإصلاحات إلا أنها نجحت في إيقاف إنهيار الخلافة بل أعادت تماسك الحكم العثماني نسبيا من جديد خاصة في ظل معارضة تغريب الدولة والصراع بين أجنحة الحكم وفي هذه المرحلة نشأ مصطلح " الرجل المريض " بدعوة من روسيا لاقتسام تركة دولة الخلافة العثمانية الاسلامية مع الدول الغربية .

---

[1] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية : قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** (بيروت: الدار العربية للعلوم ، ط 2 ، 2003) ،ص 24.

[2] **المرجع نفسه**، ص 27.

[3] مؤيد محمود حمد المشيداني ، سموان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية** ،م5 ،ع 16 (افريل 2013)، ص 412.

المرحلة الثالثة تعرف بمرحلة السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909 الذي عاش وفق التقاليد الشرقية والأعراف الإسلامية وكان داعيا لإقتباس علوم وتكنولوجيا الغرب والحفاظ على الخصوصية الإسلاميةن لكن الطبقة الحاكمة لم تكن بمجملها تشاطره هده الأفكار والتوجهات نتيجة توزع مراكز القوة في الدولة بين قادة التنظيمات والجمعيات ونفوذ الصدر الأعظم و الوزراء وقادة الجيش [1].

تميز عهده بافتتاح مجلس المبعوثان (النواب)عام 1877، رغم عدم فعاليته وغموض إختصاصاته، وقد خاضت دولة الخلافة في عهده حروبا عديدة مع روسيا والدول الأوروبية لم يحقق فيها أي نصر يذكر وتناقصت مرة أخرى مساحة ونفوذ الخلافة فضلا عن موقعها العالمي[2].

مع أن عصر التنظيمات كان يقيد سلطة البادشاه (السلطان) عبد الحميد إلا أنه باشر أمور الخلافة بنفسه وجمد مجلس المبعوثان، ما أدى إلى نشوء جمعية الإتحاد والترقي بشكل سري مند عام 1890 كنتيجة لهذا العصر، معلنة سنة 1908 عن كيانها، وإنتشر التنظيم بين الضباط والمثقفين الاتراك ليعلن هدفه في إزالة الإستبداد وتطبيق الديمقراطية، وقد لعبت الدول الأوروبية دورا كبيرا إلى جانب الماسونية العالمية وتدهور الأوضاع الداخلية في توجيه الإتحاد والترقي والتأثير في قياداته وتوجهاتهم بصورة مباشرة وغير مباشرة[3].

المرحلة الأخيرة من عمر الخلافة إمتدت من 1909 إلى 1922، تولى فيها السطلة عدد من السلاطين الضعاف، ويعتبر المؤرخون أن السلطة الحقيقية انتهت مع السلطان عبد الحميد ولم يستطع من تولى بعده الحكم أن يحافظ على الحد الأدنى من القوة لاستمرار حكم السلطة العثمانية على أقاليمها وولاياتها[4] فأضحت معظم هده الولايات مستعمرت إما فرنسية أو بريطانية أو إيطالية أو ألمانية أو روسية وحققت روسيا في هذه الفترة نفوذها التام على القوقاز والقرم وأصبح السلاطين ألعوبة بأدي رجال الدولة الأقوياء.

---

[1] قيس جواد العزاوي، **مرجع سابق**،47.

[2] وجيه كوثراني، "التنظيمات العثمانية والدستور بواكير الفكر الدستوري" ، **مجلة تبي** ،ع 3، (شتاء 2013)، ص 7.

[3] **المرجع نفسه**، ص 9.

[4] احمد نوري النعيمي، **تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني** (الاردن: دار الجنان، ط1، 2011)، ص 63.

وأضحت المنافسة والصراع والدسائس بين مراكز قوة الدولة سمة ذلك العصر ليكون دخول دولة الخلافة العثمانية الحرب العالمية الأولى 1914 إلى جانب ألمانيا ودول المحور العامل الأساسي في الإنهيار النهائي لسلطة الدولة بعد إنتصار دول الحلفاء (فرنسا بريطانيا وروسيا وغيرها من الدول) في الحرب وبذلك بدأت فعليا الخطة الروسية التي تمت الإشارة لها سابقا في تقسيم تركيا أي تركة الرجل المريض فانتهى بهذا التدخل آخر فصول من حكم دام لقرون للسلطة العثمانية رسميا عام 1922 والغي لقب الخليفة عام 1924 في زمن السلطان* عبد المجيد الثاني[1].

وما يجدر الإشارة إليه أنه أثناء الحرب العالمية الأولى عام 1916 وضع وإلي الشام جمال باشا أحد أقوى القادة العثمانيين في تلك الفترة اليد على أرشيف القنصلية العامة الفرنسية في الشام وكشفت المراسلات التي وجدت في القنصلية طبيعة العلاقة بين عدد من المثقفين السوريين واللبنانيين وفرنسا، خصوصا مراسلات محمد شفيق مؤيد بك العظم مع الحكومة الفرنسية وطموحه بأن يكون أميرا على سوريا بمساعدة فرنسية[2].

4- إلغاء الخلافة :

إستغلت الدول الغربية الثورة التي قامت بها " جمعية الاتحاد والترقي " فضمت النمسا " البوسنة والهرسك "، وضمت اليونان جزيرة كريت وأعلنت بلغاريا إستقلالها التام بمساعدة روسيا وقامت الثورات في ألبانيا والمناطق العربية، فأعلن السلطان عبد الحميد الثاني أن الحكام الجدد في إسطنبول ليسوا أتراكا ولا مسلمين بل هم يهود وماسونيون[3] هدفهم القضاء على الإسلام والخلافة داعيا الجنود ورجال الدين الى محابرتهم والتصدي لهم، فقام الجنود بقتل ضباطهم وأعلنوا ولاءهم للإسلام والسلطان.

[1] يلماز اورتونا ، تاريخ الدولة العثمانية الجزء الثاني ، **مرجع سابق** ،ص 247 .

[2] عبد العزيز محمد عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914)**،(القاهرة : دار المعارف، ط1، ب ت ن)، ص 19.

[3] على محمد محمد السلابي ، **مرجع سابق**، ص 382.

غير أن قائد الجيش العثماني المتمركز في مقدونيا وهو عربي يدعى محمود شوكت باشا زحف نحو إسطنبول وأسند إلى مصطفى كمال أركان الحرب فأخمد الثورة المضادة، وخلع السلطان عبد الحميد وسجنه في مدينة سالونيك[1].

وفي عام 1912 تمكن أتاتورك من صد تسع هجمات قام بها البلغار حاولوا الدخول إلى إسطنبول وصمد أمامهم في معركة جزيرة غاليبولي كما تمكن عام 1915 من الصمود في وجه محاولات الإنجليز للسيطرة على مضيق الدردنيل حتى يئسوا من ذلك [2].

وفي عام 1917 وبعد رجوع أتاتورك من الجبهة السورية الى اسطنبول وجد ان قوات الحلفاء سيطروا على كل شيء حيث استولت البوارج البريطانية على البوسفور، واحتلوا العاصمة وكل قلاع الدردنيل وسائر المواقع العسكرية المهمة كما دخلت فرنسا إسطنبول وإحتلت الجيوش الايطالية بيرا و سيطروا على خطوط السكك الحديدية، وأشرف ضباط الحلفاء على شؤون الشرطة والحرس الوطني، وقد كانت قد تآلفت حكومة برئاسة توفيق باشا المعروف بصداقته للانجليز، رغم أنه كان من رجال عبد الحميد[3].

إستغل أتاتورك توقيع حكومة إسطنبول برعاية الخليفة وحيد الدين خان الملقب بمحمد السادس (1918-1922) على معاهدة " سيفر " التي ضمنت بقاء السلطان مقابل تقسيم تركيا[4]، ووضع المضائق تحت مراقبة لجنة دولية، ومنح الأكراد إستقلالا ذاتيا، وإقتطعت أرمينيا ومنح اليونان تراقيا وأزمير، وتم التخلي عن سوريا والعراق وولاية الموصل وحلب وإقرار الإحتلال البريطاني لمصر وضم قبرص لبريطانيا، والإعتراف بالاحتلال الفرنسي على المغرب[5] وتونس وضم ليبيا إلى بريطانيا، إضافة إلى تحديد قوات السلطان بخمسين ألف رجل منهم خمسة وثلاثين ألفا من الدرك وإعادة العمل بامتيازات الدول العظمى[6].

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] معين محمد الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 58.

[3] عبد العزيز محمد عوض، **مرجع سابق**، ص 20.

[4] تيسير جباره، **مرجع سابق**، ص 48.

[5] مؤيد محمود حمد المشيداني وسموان رشيد رمضان، **مرجع سابق**، ص413.

[6] وجيه كوثراني، **مرجع سابق** ، ص 8.

وبعد أسبوع واحد من نوفمبر 1921 تم إعلان فرار السلطان وحيد الدين خان بعد أن نقلته باخرة بريطانية الى سويسرا وتم المجيء بأخيه عبد المجيد الثاني وعين خليفة وليس سلطانا 1922-1924 وبعد توقيع معاهدة توزان إستتب الأمر لكمال اتاتورك، وتم إلغاء الخلافة نهائيا في الثالث من شهر مارس عام 1924 حيث تم الإعلان عن إلغاء نظام الخلافة بهذا تنتهي أكبر حقبة للحكم الإسلامي ، وتبدأ معه حقبة جديدة من تغريب ومحاربة المعالم الإسلامية في تركيا[1].

ثانيا / الدين الإسلامي كمصدر أساسي للدولة العثمانية :

على إمتداد عمر الدولة العثمانية (1299-1922) لعب الدين دور الجسر الثقافي والسياسي الوسيط بين الدولة والمجتمع وقد شكلت الغالبية السنية المسلمة للإمبراطورية إطارا مرجعيا يعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية، اللذان كانا يستخدمان لتحديد مفاهيم الفضيلة والعدالة في المجتمع وقد كانت الفترة الأكثر حرجا في تحول الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر[2].

تم غرس بذور الجمهورية الحديثة في تلك الفترة عندما تمت تعبئة الروح الإسلامية كصورة من صور القومية، بهدف بناء الأمة المسلمة من جماعات إثنية متنوعة، وقد أضفت البصمة العثمانية على الدولة والمجتمع تصورا مميزا للدولة في تركيا الحديثة اليوم، لقد كان النظام السياسي العثماني مميزا بمحاولة انشاء مصادر مستقلة للشرعية خارج اطار العمل الصارم للدين.

وقد أصبحت بنية الدولة أرضا للصراع من أجل صياغة الإصلاحات التحديثية وتنفيذها على أرض الواقع خلال مرحلة التنظيمات (1839-1876) ومن بين أهم ما ورثته الدولة العثمانية خاصيتها الأبوية والفوقية [3]، ويقصد بالأولى الإدارة السياسية التي كان فيها الحاكم يمثل المصدر الأساسي للشرعية، إذ كان الحاكم العثماني (السلطان) يسعى للمحافظة على سيطرته ليس من خلال روابط وجماعات وسيطة كالنبلاء انما من خلال الدواوينية الابوية، لتبقى الدولة فوق كل الهويات المحلية، ولم يكن لديوانيي الحاكم ظاهريا سوى ولاء واحد هو للسلطان العثماني فقط[4].

---

[1] معين محمد الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 59.

[2] تيسير جبارة ، **مرجع سابق**، ص 52.

[3] احمد نوري النعيمي، **تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، مرجع سابق** ، ص 70.

[4] يلماز اوتو، **مرجع سابق**، 392.

أما الأخيرة فتعني أن الدولة حافظت على كونها فوق جميع المصالح الخاصة من خلال الحكم في المسائل التفصيلية بناءا على دورها كمركز كلي، إذ سعت الدولة إلى الترويج لنفسها بإعتبارها فوق الصراعات و المصالح الخاصة لفئات الشعب الخاضع لسيطرتها، والذي يشار إليه بالعثمانية " **hikmet-i hukumet**"وتعني كلمة "**hikmet** " الحكمة بالتركية وإما **(hukumet)** فتعني الحكومة أو الدولة ويشبه مفهوم حكمة الدولة مفهوم (son d'etat) الفرنسي او الاداء وفقا لمتطلبات الدولة وفي الدولة العثمانية اكتسبت متطلبات الدولة من الدين الاسلامي[1].

وأما الموروث الآخر من موروثات الدولة العثمانية هو أن تطورها كمجتمع وإيديولوجيا متاخمين للآخر قد ساعد بشكل متناقض على الترويج للإسلام الليبرالي ودولة أكثر تمايزا بوجود حد مبهم وإن كان بناءا، بين الدنيوي الزائل وبين الروحاني .

لقد كانت هذه الدولة تشعر بالحاجة الدائمة إلى تأكيد سيطرتها على العناصر المتنوعة والمتناثرة في إمبراطوريتها مترامية الأطراف، وهذا على حد قول " بيرنارد لويس " بأن الأتراك قابلوا الإسلام أولا على التخوم، وقد حافظ دينهم منذ ذلك الحين وحتى الآن على بعض الصفات المميزة لاسلام التخوم " واحدى أهم صفات اسلام التخوم أنه عالمي الطبيعة وعادة ما يسوده الزهاد والروحيون الصوفيون [2].

وتميل مجتمعات التخوم إلى أن تكون متفككة من الناحية المؤسسية ومتعددة في ولاءاتها ومفاهيمها المشتركة (القوانين، الأعراف، التقاليد، الأدوار) ومع إتخاذ الدولة العثمانية للطابع المؤسسي ساد مركزها وبشكل تدريجي نمط الإسلام التقليدي المحافظ، بينما حافظت الأطراف على الطابع الصوفي.

لقد كانت الدولة العثمانية تفتقر إلى الإتحادات التشاركية ولم يكن بإمكان ملاك الأراضي ولا إتحادات التجار أن يتحدوا في الدولة بشكل مباشر لعدم وجود أرستقراطية ثابتة أو مؤسسات وسيطة معترف بها بين السلطان ورعاياه من العامة، كما لم تسمح الدولة العثمانية بوجود هويات

[1] وجيه كوثراني ، **مرجع سابق**، ص 12.

[2] يلماز اوتو **مرجع سابق** ، ص392.

مخلخلة أو مؤسسات تشاركية تتحدى هيمنة الدولة، لقد كان المجتمع مقسما في الزمن العثماني من حيث الولاءات الدينية والإثنية والإقليمية بل وحتى على مستوى الأحياء[1].

إذ على المستوى المحلي مثلا كانت العلاقات الشخصية تتشكل من خلال الأعراف الدينية وهذه الصفات المميزة للدولة العثمانية على الرغم من كونها متفاوتة ومتطورة كانت أشد ما تكون مرتبطة بالباب العالي وكانت أهم هذه المؤسسات " دوشيرمة " أو المجندين الأطفال حيث كانت تقوم السلطات العثمانية بتربية عائلة من القادة العسكريين والبيروقراطيين النخبة والذين كان تعلقهم الوحيد نظريا هو بالولاء للسلطان والدولة[2] .

لقد أسست الدولة ما سمي " بالديوانية " التي كانت تدرب أطفال المجندين إلى الدوشرية لتكريس أعراف حكم الدولة وقد لعب المكون العسكري (الجنود الانكشاريون) الدور الرئيسي في توسيع رقعة الدولة العثمانية مما جعل من هذا المكون عنصرا ضروريا لبقاء الدولة العثمانية ككل[3].

لقد كانت الدولة العثمانية رغم أنها إستمدت شرعيتها الشعبية من الإسلام منظمة ومسيطرا عليها بإحكام من قبل المؤسسات الدينية والعلماء، لم يكن ثمة توتر بين الدولة وبين الكنيسة مستقلة كما كان الأمر في القرون الوسطى في أوروبا مما أدى في النهاية إلى الإنفصال التدريجي بين الكنيسة والدولة وإلى علمنة المجتمعات الأوروبية[4].

لقد كانت شؤون الدولة العثمانية تدار وفقا للأحكام السيادية المعروفة بالقانون والتي كانت ترى أنها منفصلة عن الشريعة الإسلامية، كما أن الحياة الاجتماعية العثمانية كانت تدار بواسطة قوانين السلطان بقدر ما كانت تدار بواسطة الأحكام الشرعية الإسلامية، فان بعض المؤرخين قد ترددوا في وصف الإمبراطورية العثمانية بكونها دولة اسلامية أي من الدول التي يسود فيها حكم الشريعة الإسلامية[5].

---

[1] محمد حقان يافو، **الاسلاميون والسياسة التركية دراسة في الهوية السياسية الاسلامية في تركيا**، تر : فهد حسنين،(بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2016)، ص 85.

[2] **المكان نفسه.**

[3] محمد حقان يافو، **مرجع سابق**، ص 86.

[4] احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، **مرجع سابق** ، ص82.

[5] يلماز اوتو، **مرجع سابق**، 395.

لقد تميزت السلطة العثمانية بإستخدام القانون الديني والتراث الإسلامي للسيطرة على المجتمع المسلم وإحداث تجانس فيه، ولمقاومة النزعات الإنفصالية التي كانت بادية على مناطق التخوم فيه وغالبا ماكانت تعتبر تلك المناطق مصدرا للحركات الإسلامية غير التقليدية[1]، فقامت الدولة ببناء المساجد في أغلب القرى لتحفيز الولاء للمعتقد الإسلامي التقليدي ومع التوسع الكبير لرقعة الدولة العثمانية كان الدين عاملا حاسما للقضاء على مصادر الإنفصال وتحقيق التضامن والتماسك .

ثالثا / الدستور في العهد العثماني :

أقيم النظام العثماني على أساس السلطنة وكانت صلاحيات السلطانة مطلقة ، ولكنها في الوقت نفسه مضبوطة بأحكام الإسلام، بشكل عام فإن الدولة آنذاك كانت تستمد شرعية وجودها وقوة سلطانها على الشعوب التي تحكمها من دين الإسلام .

وفي بعض مراحل ضعف الإمبراطزرية وأمام تعاظم الدور الأوروبي والروسي السياسي والحضاري كانت تنطلق محاولات للتحديث، ويرجع المؤرخون الأتراك بدايتها إلى السلطان سليم الثالث 1789-1807، وتمتد مراحلها إلى عهد السلطان محمود الثاني 1808-1839 ولكنها لم تلامس جوهر النظام[2] .

وبقي هاجس الإصلاح السياسي والقانوني ولاسيما الدستوري منه ملازما للدولة العثمانية، وقد حاول وزير خارجيتها السيد رشيد باشا عام 1839 وذلك بإدخال أحكام دستورية في نظام الدولة إبان عهد السلطان عبد المجيد الأول 1829-1861 وهي أول محاولة جادة في هذا الإتجاه وحظيت طريقته بالنجاح وفي عهد السلطان عبد العزيز 1861-1876، كما قام مدحت باشا وزير العدل باقتراح دستور على السلطان فما كان من الأخير إلا أن أمر بعزله فورا من الوزارة[3].

وتولى مدحت باشا الصدر الأعظم رئيس الوزراء في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909، بأمر من السلطان تأليف لجنة لإعداد دستور للبلاد، فتم إعداده من قبل هذه الأخيرة

[1] محمد حقان يافو ، **مرجع سابق**، 87.

[2] ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات** ،(مصر: مؤسسة الاهرام للنشر، ط1، 2012)، ص 19.

[3] محمد حقان يافو، **مرجع سابق، ص** 86.

ونشرته تحت إسم " قانون اسا " في 22 ديسمبر 1876، وضم الدستور الجديد الذي تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والروسي 12 قما و119 مادة وأصبح دستورا رسميا للدولة [1].

ونص الدستور على أن الإسلام دين الدولة وإنشاء مجلسين لنواب والشيوخ، كما أنيط وضع الميزانية بمجلس النواب وأقام الحكم في الولايات على أساس اللامركزية، وبعد إحدى عشر شهرا من الحياة النيابية أوقف عبد الحميد الثاني مجددا العمل بالدستور وإستمر هذا القرار عشرون عاما إلى أن أصدر السلطان عبد الحميد الثاني مجددا قرارا في 23 جويلية 1908 بإعادة العمل به [2] .

وبعد سقوط الخلاقة العثمانية إختارت تركيا دستورا مدنيا مستمد من الدستور السويسري بدلا من الدستور العثماني وذلك في نوفمبر 1922، وبعد إعلان قيام الجمهورية التركية الجديدة في 29 أكتوبر 1922، وإنتخب مصطفى كمال أتاتورك رئيسا لهذه الجمهورية كما تم الإعلان عن إلغاء نظام الخلافة وإعتماد نظام فصل الدين عن الدولة في 3 مارس 1924، و بذلك بدأت تبرز التحول الجذرية في الحياة السياسية التركية وفي دستوره لتأخذ تركيا العلمانية موقعها الجديد في الساحة الدولية [3].

المطلب الثاني : الميراث الكمالي الأتاتوركي:

تأسست الجمهورية التركية الحديثة على يد "**مصطفى كمال أتاتورك**[*] في عام 1923 بعد إنهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وتولى هو رئاستها لنحو خمسة عشر سنة (1923-1938)، وطوال تلك الحقبة عمل على إرساء دولة حديثة تنشق وتنفصل عن الموروث العثماني وتقوم على مبادئ عرفت "بالمبادئ الستة"[*]، ورأى أن السبيل الوحيد هو العلمنة السريعة والمكثفة والشاملة بعد أن ظهر عجز الإجراءات التحديثية الناقصة، أو

[1] موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية** (الكويت: مؤسسة صقر الخيج للنشر ، ط 1،1984)، ص126-127.

[2] **المرجع نفسه**، ص 87.

[3] ممدوح عبد المنعم ، **مرجع سابق** ،ص 20.

[*] هي المبادي التي اقرها مؤتمر حزب الشعب الجمهوري الاول الذي تاسس على يد مطفى كمال اتاتورك في 25 نوفمبر 1923 كان شعار الحزب مؤلفا من اربعة سهام متمركزة على اربعة مبادئ التي وصف بها نظام تركيا وهي (الجمهورية ، الملية ، الشعبية ، العلمانية) ثم اضيف مبدان اخران في المؤتمر الثاني للحزب عام 1931 وهما (الدولاتية ، الانقلابية) وقد دخلت هذه المبادي في صلب الدستور انظر محمد عزت دروزة تركيا الحديثة (د م ن 1978) ص 156.

الجزئية التي طبقها العثمانيون في القرن التاسع عشر، وشملت إجراءات مصطفى كمال جوانب الحياة المختلفة، وكان أكثرها قوة تلك المتعلقة بالإسلام، التعليم والقضاء فقام بإلغاء السلطنة والخلافة الأوقاف والزوايا، الطرق الصوفية وأسس وزارة الشؤون الدينية بدلا من وزارة الشريعة وجعلها تابعة لمجلس الوزراء[1].

منع إعتمار الطربوش والعمامة وروج للباس الغربي، وأغلق المدارس الدينية واستعان بمعلمين ذوي توجهات علمانية، إستبدل المحاكم الشرعية أيضا بمحاكم علمانية واضعا قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية، منع الحجاب وألغى إستخدام الحرف العربي بالكتابة مستبدلا إياه بالحرف اللاتيني تبني التقويم الميلادي وقام بإصدار قوانين تساوي بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث وألغى الألقاب القديمة[*] .

إلا أن إجراءاته تلك واجهت ردود أفعال متباينة تأرجحت بين مؤيد و معارض، فمثلا أيدت طبقة المتعلمين والمثقفين ثقافة غربية خطواته وحاولوا إظهاره بمظهر المنقذ للأمة من التخلف والرجعية حسب تصوراتهم وعدوا تلك الخطوات إنتصارا لأفكارهم[2]، من جانب آخر لقيت إجراءاته معارضة شديدة من قبل علماء الدين الذين استثمروا قرار إلغاء الخلافة في إثارة الشعور الديني وتأليب الرأي العام عليه، مما أدى إلى قيام انتفاضات مسلحة طابعها ديني وقومي مثل انتفاضة الشيخ سعيد بيران1925[*].

---

[1] عبد الجبار قادر غفور، الصحوة الاسلامية تهدد علمانية اتاتورك في تركيا، **المجلة السياسية الكويتية** ، ع6683.(1987) ،ص 16.

[*] صدر قانون الالقاب القديمة تحت رقم 2525 في 21 جوان 1934 والمسمى بقانون الكنى والالقاب في تركيا الذي الزم الناس بالتكني بالقاب جديدة. انظر اسماعيل نوري حميدي الدوري، **حركة التحديث في تركيا** 1923-1938 ، (رسالة ماجيستار، كلية التركية، بغداد، 1989)، ص 119.

[2] مصطفى محمد الطحان ، **تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان** 1824-2006 ،ج2 (الكويت:دار الامام، 2007)، ص 162.

[*] سعيد بيران وهو احد زعماء الاكراد في تركيا ولديه علاقات كثيرة مع رؤساء العشائر الكردية ، ويعد من ذوي النفوذ الواسع ويمتلك مصالح تجارية كبيرة وهو احد شيوخ الطريقة النقشبندية قاد انتفاضة مسلحة ضد مصطفى كمال في منطقة شرق الاناضول في 1925الا ان الاخير تمكن من القضاء عليها باستخدامه اساليب قاسية لقمعها وقد تمكن الجيش ومحاكم الاستقلال من اعدام زعماء تلك الانتفاضة ومنهم الشيخ سعيد بيران. انظر: قاسم الجميلي، **تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا** 1923-1928 ، (بغداد: دار الحكمة، 1985)،ص 161.

ولقد تباينت ردود الأفعال فيما يخص إلغاء الخلافة في الوطن العربي ، فمثلا عبرت الصحافة العراقية عن الاستياء الشعبي إذ ذكرت صحيفة الإستقلال في عددها الصادر في 10 مارس 1924 مقالا جاء فيه " أن الأتراك قد تعرضوا لما ليس من شانهم حيث أقدموا على البت في أمر الخلافة "، وجاء في المقال نفسه أيضا " مما لا شك فيه أن العالم الإسلامي وعلى رأسهم العلماء والزعماء لن يظلوا واقفين موقف الصامت ولن يصبروا على أي عمل يغضب الله ورسوله" [1].

لم يقتصر الإعتراض والإحتجاج على إلغاء الخلافة فقط ، بل واجهت خطوة إعلان الجمهورية انتقادات من كبار رجال تركيا وصحافتها وبعض قادة الحركة الوطنية الذين ساورهم الشك والريبة من تصرفات مصطفى كمال، وقد تباينت تلك المعارضة بين تيارات مختلفة فمنهم من أبدى الارتياب من نجاح النظام الجديد ومنهم من رأى أنها مخالفة لتقاليد الأمة التركية وعاداتها وتقاليدها[2] .

وعلى الرغم من ذلك ظلت التحولات القسرية التي حدثت نتيجة تطبيق العلمانية غير مقبولة عند أغلب فئات الشعب التركي المتمسك بالإسلام الذي يمثل أقوى رابطة تربطه بتراثه وماضيه ويؤكد الكاتب البريطاني الصحفي ادوارد مورتير ذلك بقوله " أن مصطفى كمال بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذها لتحديث وتغريب تركيا إلا انه لم يستطع قتل الشعور الجارف داخل قلوب ومشاعر غالبية الشعب التركي"[3].

أولا / سياسة أتاتورك التغريبية الداخلية:

لقد انتهج كمال أتاتورك سياسة متطرفة وشاذة من أجل تحويل المجتمع التركي من الإنتماء الحضاري الإسلامي العثماني إلى الحضرية الغربية، عن طريق مجموعة وسائل وأساليب أولها كان إصدار أمر بترك الطربوش، وإتخاذ القبعة غطاء للرأس بدلا منه والطربوش ليس شعارا إسلاميا ولا لباسا خاصا بالمسلمين بل هو تصميم أجنبي فصله من النمسا لكنه أصبح شعارا عثمانيا مع مرور

[1] منال صالح، **نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997**، (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، ط1، 2012) ص 25.

[2] ابراهيم خليل، **الاسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة**، (بغداد: مركز الدراسات الاقليمية ، ط3، 2006)، ص65.

[3] محمود ثابت الشاذلي ، **دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299-1923** (القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1989)، ص 54.

الزمن، وإنتشر في كل البلدان التي تعيش في ظل الخلافة في الأناضول والشام العراق ومصر ولذا أصبح شعارا وطنيا ولا علاقة له بالإسلام .

إتسم مصطفى كمال بكراهيته وإشمئزازه بشكل لا نظير له لزي أمته وإزدراءه فأمر بإرتداء القبعة تقليدا للغرب، ولم يجرؤ احد على معارضته لأنه كان مولعا بتقليد الأوروبيين وكرهه للرموز العثمانية، ويكفي للدلالة على ذلك ما فعله حين أحرج الهيئات الدبلوماسية المصرية عند إرتدائها للطربوش علنا وقد أصدر أمرا رسميا لمنع ارتداء الطربوش 27 أوت1924 [1].

لم يخفي أتاتورك نياته طويلا وما لبث أن قام بحملة على الإسلام والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه، حارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع الإعلان عن الجمهورية العلمانية في 29 أكتوبر 1923، ثم ألغى الخلافة الإسلامية في العام التالي 1924[2]، وبعدها ألغى المحاكم الشرعية الدينية وبدأ منذ عام 1925 في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام العلماني الجديد المحارب للدين الإسلامي .

وقام بإصدار عدة قوانين عرفت بالمراسيم الكمالية، كإغلاق الزوايا الموجودة في الدولة وإلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، إلغاء ألقاب الدرويش والمريد والسيد والأمير والخليفة وحرم كل الأزياء الصوفية وإغلاق كل المزارات وقبور السلاطين والأولياء والمشايخ، وشرع عقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر لكل من يخالف هذه المراسيم[3].

ثم قام بإستيراد قوانين غربية من قوانين سويسرية عام 1926 و ألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع التعدد الزوجات واعطاء المراة المسلمة حق الزواج من غير المسلم ولها الحق في تغيير دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد خارج علاقة محرمة[4].

[1] منصور عبد الحكيم ، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] اسماعيل نوري حميدي النوري، **مرجع سابق** ، ص 122.

[3] احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، **مرجع سابق** ، ص105.

[4] ابراهيم خليلي، **مرجع سابق**، ص 85.

وإمعانا في فرض العلمانية الكمالية فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن إرتداء الفساتين، وإلا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة وإستكمل محاولة تدمير المجتمع بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس وإستبدال الحروف العربية باللاتينية وإستكمل أتاتورك ثورته التغريبية عام 1938 قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور[1].

يمكن القول مما سبق أن علمانية أتاتورك لم تكن مثل العلمانية الغربية التي إقتصرت على فصل الدين عن الدولة وترك الحريات الشخصية الدينية في المجتمع دونما فرض أو إكراه على إعتناق دين جديد، حيث قامت فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية تؤسس لايدولوجية تقوم على نقاط أساسية وأفكار رئيسية تم ذكراها سابقا القومية والشعبية والهيمنة والثورة.

فقد جاءت الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية وتقوم الدولة على فكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي " ملية " أو وطنية وليس الدين وكذلك إقرار فكرة الشعبية بمعنى ضرب النفوذ الأرستقراطي العثماني والملاك والإقطاعيين ورجال الدين ثم فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والإقتصادي والسياسي والاجتماعي[2].

أما فكرة الانقلابية أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع لمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة حسب نظرة أتاتورك، والأخطر من ذلك هو فرض تلك العلمانية الكمالية بالقوة والغكراه وإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة فقط بل وفي أداء العبادات، حيث حاول عصمت اينونو إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية ومنع قراءة الآذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب [3].

---

[1] قاسم الجميلي، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] خليل انجاليك، **تاريخ لدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار**، تر: محمد الارناؤوط ،(بيروت: دار المد الاسلامي، ط1، 2002)، ص 196.

[3] احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، **مرجع سابق** ، ص143.

هكذا تم وضع مفهوم جديد للدين الإسلامي وإجبار الشعب عليه أي هذا المفهوم الجديد بالقوة يتنافى مع أبسط مظاهر وقواعد الديمقراطية والعلمانية الغربية نفسها، فالعلمانية الكمالية متطرفة مستبدة كارهة وناقمة من الدين الإسلامي، لقد تدخل الجيش لمحاولات السياسيين العودة للإسلام مثلما حدث في إنقلاب عام 1960 حيث قام العسكر بإنقلاب على عدنان مندريس واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد إتهامه بانتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا[1].

وإستطاع الجيش المحافظة على العلمانية الكمالية وقام على أثر ذلك بتنفيذ ثلاثة إنقلابات لم يصمد طويلا أمام المد الإسلامي الشعبي الجديد مؤخرا مع حزب العدالة والتنمية، ومن أجل الحفاظ على العلمانية الكمالية كمنهج حياة للدول التركية، انشأت مجموعة مؤسسات بجوار الجيش كان على رأسها مؤسسة الإعلام والقضاء، فقد لعب الإعلام دورا رئيسيا في المحافظة على العلمانية ويمتلك 60 بالمئة من وسائل الاعلام في تركيا كمجموعة "ايدن دوغان" ثم مجموعة "جينار" وتقوم وسائل الإعلام بتأليب الرأي العام والجيش على الحكومات التي تحيد عن النهج العلماني الكمالي وقد حدث هذا إبان حكم أربكان عام 1997 حين ألبت عليه قيادة الجيش حتى إضطر العديد من وزرائه إلى الإستقالة[2].

وهناك مؤسسة القضاء مثل " المحكمة الدستورية " والمحاكم العليا " والمحكمة الإدارية العليا" التي تقوم بإصدار قوانين لصالح النظام العلماني في كل قضية ترفع لها وترى فيها تهديدا للعلمانية كما حدث في قضية الحجاب وغلق الأحزاب ذات التوجه الديني مثل حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظال الوطني التي شكلها نجم الدين أربكان، والدعوى القضائية ضد حزب العدالة والتنمية سنة 2006 ولكنها باءت بالفشل الذريع[3].

يضاف إلى هذا كله جمعية رجال الأعمال الاتراك التي يرأسها أحد الأقطاب الأكثر ثراء في تركيا وهي جمعية "صبانجي" و مجموعة "كوج" وهذه الجمعية تعمل على ضمان إستمرار علمانية تركيا، أضف إلى ذلك مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية "دعم الحياة العصرية" و جمعية

[1] خليل انجاليك، **مرجع سابق** ، ص 51.

[2] احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، **مرجع سابق** ، ص145.

[3] نوري احمد ألنعيمي، **الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا** (القاهرة : دار القلم، ط1، 2011)، ص 23

"أتاتورك للغة والتاريخ" ونقابات المحامين والجمعيات النسائية والتعليمية وجمعية "الفكر الأتاتوركي" وغيرها كثر تقف حائط صد للمحافظة على علمانية الدولة[1].

يمكن القول أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة تتلخص فيما يأتي :

1- إعلاء شأن العلمانية كبديل أيديولوجي عن الإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية الحديثة وما يحكمها من أنظمة سياسية واقتصادية وإجتماعية .
2- التخلص من الصبغة الإسلامية الموروثة والإتجاه صوب التغريب والتحديث .
3- إعتماد القومية التركية (الطورانية) مقوما لهوية الشعب التركي كبديل عن السند الإسلامية الذي إعتمده العثمانيون.
4- فصل تركيا عن محيطها الإسلامي والتأكيد على كونها دولة أوروبية حضاريا و جغرافيا.

ثانيا / تأثير سياسة كمال أتاتورك على السياسة الخارجية التركية :

وتأسيسا على ما تقدم فقد أخذت السياسة الخارجية التركية نصيبها من عملية التحول الجذري الذي حدث في المجتمع التركي إذ سيطرت المفاهيم الكمالية على التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية حيث أبدى صانع السياسة الخارجية التركية تمسكه بالمبدأ الأتاتوركي القائل " السلام في الداخل والسلام في الخارج " والذي يعني عدم الإنغماس في الشؤون الدولية والتركيز على بناء الدولة العلمانية ذات الصبغة الأوروبية أرادها مؤسس الجمهورية الجديدة وفيما يتعلق بالشرق الأوسط تحديدا .

إتسمت السياسة الخارجية التركية بدرجة عالية من الحذر وصلت إلى درجة التردد السياسي في الدخول إلى مستنقع قضايا الشرق الأوسط آنذاك، لقد كان جوهر الأتاتوركية هو توجيه تركيا وبشدة نحو أوروبا بغية تحويلها إلى دولة متقدمة لذلك سادت المبادئ الاتاتوركية لأكثر من نصف قرن أدى إلى تجاهل منطقة الشرق الأوسط، وإعتبار الارتباط التاريخي بها أمرا مؤسفا شهده تاريخ تركيا القديم والحديث[2].

[1] **المرجع نفسه**، ص 29.

[2] Danforth nicholas, " ideology and pragmatism in foriegn policy M from ataturk to the akp" , **turkisk policy Quarterly**,vol,7,No, 3,(2008),p 85.

إن أول مظهر من مظاهر توجه السياسة الخارجية التركية في طابعها الكمالي إلى الشرق الأوسط تمثل في الإعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية وطيدة معها عام 1949 لتصبح أول دولة إسلامية تعترف بها، وإستمرارا لسياسة التوجه غربا، أقدمت تركيا على الإنضمام لحلف شمال الأطلسي عام 1952 إذ أضحت تركيا بذلك حارس الغرب على الجناح الجنوبي لأوروبا في مواجهة حلف شمال الأطلسي دلالة على هويتها الأوروبية [1].

وتواصلت سياسة تركيا الخارجية بملاطفة السياسات الأمريكواوروبية في قضايا مختلفة ومناسبات عديدة، عموما بقي التوجه الغربي يعتبر الركيزة الاساسية للسياسة الخارجية التركية ويحضى بتأييد كبير لدى النخب السياسية والعسكرية ورجال الأعمال والأحزاب السياسية العلمانية ورجال الاعلام، ولعبت المؤسسة العسكرية التي هيمن عليها تقليديا[2]، أكثر المتطرفين للمنهج العلماني دورا كبيرا ورياديا في الحفاظ على الأسس العلمانية للسياسة الخارجية التركية، إذ منحت معظم الدساتير التركية سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية في تسيير الشؤون الخارجية وإدارة قضاياها بما يخدم علمانية الدولة.

وإرتباطا بهذا التوجه الكمالي ظلت تركيا لعقود عدة تمثل الحليف الرئيس لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا اذ أصبحت منذ بداية الحرب البادرة جزءا رئيسيا من سياسة الإحتواء الأمريكية الموجه ضد الاتحاد السوفييتي و دولا أخرى في الشرق الأوسط مثل العراق وإيران[3].

ما يمكن أن يقال عن السياسة الخارجية لتركيا ورجوعا إلى مبادئ العلمانية الكمالية الاتاتوركية قامت بشكل عام بالابتعاد عن الدائرة العربية والإسلامية والانحياز إلى المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ان صانعي السياسة الخارجية التركية عندما قرروا الدخول الى ساحة الشرق الاوسط دخلوا بصفة حليف للولايات المتحدة الامريكية بثوابتها واستراتيجييها حتى وان كان هذا ملحقا ضررا بجوارها العربي والإقليمي الحساس.

---

[1] هانز كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد : التحدي الماثل امام كل من اوروبا والولايات المتحدة الامايركية**، تر: فاضل جكتر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001)، ص 148.

[2] مالك مفتي، "الجراة والحذر في سياسة تركيا الخارجية"، **سلسلة دراسات عالمية**،ابوظبي: مركز الامرات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ع.27(1999)، ص 25.

[3] هانز كرامر، **مرجع سابق**، ص 12.

ثالثا/ دور اليهود الأتراك في قيام الجمهورية التركية الكمالية :

كان لليهود الماسون الدور الأكبر والفعال في سقوط الدولة العثمانية وقيام تركيا العلمانية وخاصة في عصر الرجل المريض وهي المرحلة الأخيرة من حياة الدولة العثمانية حيث أطلق عليها لقب الرجل المريض وتكالبت الدول الإستعمارية الأوروبية كفرنسا وإنجلترا وإيطاليا وغيرها على تقاسم تركة الدولة العثمانية وأقاليمها الواسعة[1].

فقد ظهرت الجمعيات والأحزاب السرية الماسونية وعلى رأسها حربة جماعة اليهود الدونمة الذين لجئوا إلى الدولة العثمانية بعد تعرضهم للقتل والتنكيل في الأندلس على يد محاكم التفتيش الصليبية بعد سقوط دولة الإسلام بالأندلس الاسلامية قام اليهود الدونمة بتنظيم أنفسهم محتفظين بعقائدهم السرية، وأعلنوا إسلامهم ظاهرين لهدم النظام العثماني الإسلامي من الداخل وكانوا وراء حركات التمرد والثورات والفتن المسلحة داخل الدولة.

وزاد نشاطهم بعد رفض السلطان عبد الحميد الثاني السماح لهم بالعودة إلى أرض فلسطين حين زاره هرتزل زعيم الصهيونية الحديثة وعرض عليه مقابلا ماديا يساعد في إنقاذ إفلاس الدولة العثمانية حينها مقابل السماح بهجرة اليهود إلى أرض فلسطين التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية .

وظهرت حركات ماسونية على شكل جمعيات علنية وسرية مثل حركة تركيا الفتاة وجماعة الإتحاد والترقي التي تكونت في جيش التركي وإكتسبت هذه الجمعية السرية كثيرا من الأنصار وإنضم إليها جمعية تركيا الفتاة وكانت مدينة جينيف مقرا لهم، وأصدروا جريدة ناطقة بإسمهم في باريس أطلقوا عليها إسم "الميزان" [2].

وإستطاعت هذه الجمعية الماسونية إسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني وإجباره على خلع نفسه والتنازل على السلطة، ثم أجبروا السلطان محمد الخامس الذي جاء بعده من دخول الحرب العالمية الأولى التي إنتهت بهزيمة تركيا وحلفائها، ثم إحتلال أراضيها وتوقيعها معاهدة الإستسلام لدول الحلفاء وظهور نجم مصطفى كمال أتاتورك كمخلص للشعب التركي بإنقاذه تركيا من

[1] احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، **مرجع سابق** ، ص155.

[2] امحمد نوري النعيمي ،**اليهود والدولة العثمانية** (بيروت:مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 1996) ،ص 140.

الإحتلال العسكري الغربي مقابل إنهاء الخلافة التي كانت حسبهم سببا في هذا الوضع وإلغاء كل مظاهر الحكم الاسلامي في تركيا لاحقا[1].

وفي هذا السياق يؤكد السلطان عبد الحميد في مذكراته أهداف الماسونية بقيادة مدحت باشا حين قال" لقد وجدت مدحت باشا ينصب نفسه آمرا ووصايا علي وكان في معاملته بعيدا عن الديمقراطية وقريبا من الدكتاتورية والإستبداد "[2].

يمكن الإشارة إلى النتائج الخطيرة لتواجد المحافل الماسونية الأجنبية داخل الدولة العثمانية وإحتضانها حركة الإتحاد والترقي وفي مرحلة المعارضة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وأن الثورة التي أنجزوها كانت نتاج عمل مدينة واحدة وهي مدينة سلانيك إذ نمت وترعرعت فيها جمعية الإتحاد والترقي[3].

أسست جمعية الإتحاد والترقي في مدينة سالونيك عام 1889 على يد أحد اليهود السبتائيين ويدعى "باروخ لوي" وإنعقد أول إجتماع لها بالمجمع الماسوني بسالونيك وقد قامت هذه الجمعية بعزل السلطان عبد الحميد الثاني لرفضه بيع فلسطين لليهود ثم سجن السلطان المخلوع في بيت لأحد اليهود بسالونيك[4].

وقد كان لليهود دور كبير في المذابح الأرمنية شرق الأناضول ثم إن الأمر الخطير هو أن هؤلاء السبتائيين الذين تولوا مناصب عالية في المؤسسة العسكرية العثمانية كانوا قد أقنعا السلطان محمد رشاد بالدخول في حرب خاسرة إلى جانب ألمانيا وايطاليا، أضعف الدول الأوروبية وقد خسرت قوات المحور الحرب وإحتل الحلفاء أغلب أراضي الدولة العثمانية وحاصرو العاصمة إسطنبول وقبلها بسنوات لاحظ العرب فساد البلاد العثماني وهيمنة اليهود عليه فأختاروا الإنفصال عن الدولة العثمانية إذ كان الخليفة لعبة بيد السبتائيين لا يعلم ما يجري خارج القصر الملكي حيث تركوا منصبه شرفيا لإبقاء ولاء الشعب مؤقتا[5].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 143.

[2] احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، **مرجع سابق**، ص 157

[3] منصور عبد الحكيم، **عبد الحميد الثاني المفترى عليه** (القاهرة: دار الشروق، 2111)،ص119

[4] ألهام محمود كاظم، دور يهود الدونمة في انهيار الدولة العثمانية ، **مجلة كلية التربية الاسلامية**، ع.7(ماي 2012)، ص160.

[5] منصور عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 121.

ومن الجدير للذكر أن السفير البريطاني " كيرزن " قال لرئيس وزراء تركيا عصمت إينونو لما طالبه باستقلال البلاد عند عقد مؤتمر الصلح عام 1922" أننا لن نستطيع أن ندعمكم مستقلين لأنكم ستكونون نواة يتجمع حولها المسلمون مرة أخرى فتعود المسألة الشرقية التي عانينا منها كثيرا .[1]

وفي عام 1923 أعلنت جمعية الوطنية التركية قيام الجمهورية في تركيا وإنتخبت مصطفى كمال أول رئيس لها المولود في سالونيك في قصر أحد الأغنياء اليهود السبتائيين بعد تعهده لبريطانيا على كل شروطها ومنها:[2]

1- أن تقطع تركيا صلتها بالإسلام.
2- ان يتم الغاء الخلافة الإسلامية.
3- أن يتعهد بالقضاء على كل حركة يمكن أن تقوم لإحياء الخلافة.
4- وضع دستور علماني وصياغة قوانين وضعية محل القوانين المبنية على الشريعة الإسلامية.

وتظاهر بالإحتفاظ بالخلافة فأختير عبد المجيد بن السلطان عبد العزيز خليفة بدلا من محمد السادس الذي غادر البلاد على بارجة بريطانية إلى ماطا ولم يمارس السلطان أي سلطات للحكم وفي عام 1924 قدم مصطفى كمال أعظم هدية للغرب وهي إلغاء الخلافة التي كانت في اعتبار المسلمين عقدة الوحدة بينهم[3].

وإخراج السلطان عبد المجيد من البلاد وأعلن دستورا جديدا لتركيا وبدا حكم كمال أتاتورك كرئيس للجمهورية التركية رسميا[4] فأثار بذلك موجة من الإستياء الشديد عمت العالم الإسلامي وبسقوط الخلافة بدأت تركيا تنقل بقوة على يد أتاتورك إلى الإنسلاخ من العالم الإسلامي بإعلان علمانية الدولة، وتغيير الرموز الاسلامية كإلغاء الشريعة الإسلامية وإغلاق بعض الجوامع الكبيرة وتحويلها

[1] نوري احمد النعيمي، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا،**مرجع سابق**، ص 154.
[2] امحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، **مرجع سابق**، ص 145.
[3] هيلة بنت سعد بن محمد، **دور اليهود في اسقاط الدولة العثمانية** رسالة ماجيستار غير منشورة، (جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية السعودية، 2001)، ص 180.
[4] امحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، **مرجع سابق**، ص 145.

إلى متاحف وهدم اخرى واعلان عن سفور المرأة كما سبق ذكره وتغيير الحروف العربية إلى التركية ما يمكن أن نستخلصه من دور اليهود الدونمة في سقوط الخلافة ما يلي[1]:

- هدم القيم الاسلامية في المجتمع العثماني والعمل على نشر الإلحاد والأفكار الغربية والداعية لنزع الحجاب والاختلاط بين الرجال والنساء والترويج للسفور والرذيلة.
- أسسوا المحافل الماسونية داخل الدولة العثمانية واستخدموا شعارات خداعة مثل الحرية ومكافحة الاستبداد وتنشر الديمقراطية .
- قام اليهود الدونمة بدور فعال في نصرة القوى المعادية للسلطان عبد الحميد والتي تحركت في بلدة سلانيك لعزله وهم الذين أسسوا أفكار الضباط الشباب وتغلغلوا داخل صفوف الجيش
- تبنى اليهود جمعية الاتحاد والترقي تحكموا فيها ووضعوا لهم الخطط لإنهاء الخلافة وتغير النظام الإسلامي.

المبحث الثالث: محددات البيئة الداخلية في تركيا

يتناول هذا المبحث طبيعة النظام السياسي في تركيا خلال فترة الدراسة من 2002 إلى غاية 2017، والتي تميزت بسيادة النظام البرلماني في تركيا وتم تفصيل ذلك في المطلب الأول مع ضرورة التنويه لملاحظة مهمة هي الإستفتاء الذي تم في سنة 2017، والذي أدى إلى تغيير طبيعة النظام إلى الرئاسي لكن هذا التغيير لم يمس بمتغيرات البحث إطلاقا لأنه جاء في نهاية فترة الدراسة، لكن هذا لم يمنع الباحث من الإشارة اليه كحدث مهم في حياة الدولة التركية.

كما تناول المبحث الفواعل الأخرى والمهمة كحزب العدالة والتنمية بإعتباره محدد أساسي ومؤثر في السياسة التركية الخارجية حيث وخلال فترة الدراسة كاملة لم تشهد تركيا أي تغيير على رأس السلطة فبقي الحزب حاكما لتركيا حتى نهاية فترة الدراسة 2017 ولا يزال لحد الآن وتم تناول في مطلب آخر الأحزاب السياسية والفواعل الأخرى كالنقابات المهنية والاقتصادية.

[1] الهام محمود كاظم، **مرجع سابق**، ص 162.

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي التركي

ينظم دستور عام 1982 الإطار الدستوري والقانوني لطبيعة التفاعلات والعلاقة القائمة بين مؤسسات الحكم المختلفة في النظام السياسي التركي، عبر مجموعة من القواعد والقوانين التي تبين وتوضح أهداف السلطات العامة للدولة (السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية) وإختصاصاتها وواجباتها والعلاقات فيما بينها في ظل سيادة القانون.

فلقد أكد دستور 1982 في **ديباجته** " مبدأ الفصل بين السلطات، الذي لا ينطوي ضمنيا على ترتيب للأسبقية في ما بين أجهزة الدولة، بل يشير فقط إلى ممارسة سلطات معينة خاصة بالدولة وأداء واجبات تقتصر على التعاون وتقسيم المهام[1].

وتنص **المادة الثانية** من الدستور التركي على أن الجمهورية التركية جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية، تقوم على سيادة القانون؛ في حدود مفاهيم السلم والعلم والتضامن الوطني والعدالة، مع احترام حقوق الإنسان، والولاء لقومية أتاتورك، وتقوم على المبادئ الأساسية الواردة في الديباجة[2].

أما **المادة الثالثة** فتنص على سلامة أراضي الدولة واللغة الرسمية والعلَم والنشيد الوطني والعاصمة، دولة تركيا بأمتها وأراضيها كيان غير قابل للإنقسام، ولغتها هي اللغة التركية وعلمها والذي يحدد شكله القانون المعني، يتكون من هلال ونجمة أبيضين على خلفية حمراء ونشيدها الوطني هو "مسيرة الإستقلال وعاصمتها أنقرة[3].

و**المادة الخامسة** فتبين أهداف الدولة وواجباتها الأساسية حماية إستقلال الأمة التركية وسلامة أراضيها، وعدم إمكانية الفصل بين الدولة والجمهورية والنظام الديمقراطي، وضمان رفاه الفرد والمجتمع وسلامتهما وسعادتهما، والسعي لإزالة المعوقات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تحد من الحقوق والحريات الأساسية للفرد على نحو لا يتفق مع مبادئ العدالة والدولة الإجتماعية التي تحكمها سيادة القانون، وتوفير الظروف اللازمة لتنشئة الفرد ماديا وروحيا[4].

---

[1] دستور الجمهورية التركية (1982-المعدل في 2011) ص 8.

[2] **المرجع نفسه** ،ص8.

[3] **المرجع نفسه** ،ص9.

[4] **المكان نفسه** .

أما **المادة السادسة** نصت على أن السيادة للأمة دونما قيد أو شرط، وتمارس الأمة التركية سيادتها من خلال الهيئات المنوط بها ذلك، على النحو الذي تحدده المبادئ المنصوص عليها في الدستور، ولا يجوز تفويض أي فرد أو مجموعة أو فئة في حق ممارسة السيادة، ولا يجوز لأي شخص أو هيئة ممارسة أي سلطة من سلطات الدولة لا تستند إلى الدستور.

خضع دستور 1982 لعدة تغييرات جوهرية، لم تفرضها الظروف السياسية والبيئة الداخلية المتغيرة للدولة التركية فقط بل تأثرت أيضا بإلتزامات تركيا الخارجية الدولية في ضوء توجهاتها الغربية وسعيها المستمر للحصول على العضوية في الإتحاد الأوروبي، وبخاصة في ما يتعلق بالحريات العامة والمشاركة السياسية والحقوق السياسية وحقوق الإنسان[1].

ووفقا لإحكام دستور عام 1982، والتعديلات التي أدخلت عليه لاحقا، تقسيم السلطات العامة للدولة كالتالي :

أولا / السلطة التشريعية :

تنص المادة رقم 7 من الدستور على أن " السلطة التشريعية تتولاها الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا نيابة عن الأمة التركية ولا يجوز تفويض هذه السلطة"[2]، و تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو" الجمعية الوطنية الكبرى التركية "(البرلمان)التي تتكون من خمس مئة وخمسين نائبا بواسطة الإقتراع العام يجري إنتخابهم كل أربع سنوات يمثلون فيها الأمة التركية جمعاء[3] وليس دوائرهم الإنتخابية أو أفراد دوائرهم فقط، ولقد كان المجلس يتكون من 400نائب ثم زيد العدد إلى أن وصل 450نائبا بموجب تعديل دستوري سنة 1987 ثم إلى 550 نائبا اثر انتخابات 1995 البرلمانية ومدة العضوية خمس سنوات[4] .

[1] رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، افريل 2016)، ص69.

[2] المادة رقم 7، (من دستور الجمهورية التركية (1982-المعدلفي 2011) ، ص 9 .

[3] رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سابق** ،ص 70.

[4] جلال عبد الله ، **معوض صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية** (د ب ن : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1998)، ص15.

أ- مهام الجمعية الوطنية الكبرى التركية وصلاحياتها [1]:

- سن القوانين وتعديلها والغائها .
- الإشراف على مجلس الوزراء والوزراء
- الترخيص لمجلس الوزراء بإصدار مراسيم حكومية لها قوة القانون بشان أمور محددة
- مناقشة مشروع الميزانية ومشروع القانون الخاص بالحسابات النهائية واعتمادهما
- اتخاذ القرارات بشان طبع العملة وإعلان الحرب والترخيص باستخدام القوات المسلحة خارج القطر او العمليات داخل تركيا
- التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية
- ممارسة الصلاحيات وأداء المهام المتوخاة في مواد الدستور الأخرى .

ويتم عقد جلسات الجمعية الوطنية الكبرى في اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام ويجوز أن تحصل الجمعية الوطنية الكبرى التركية على طلعة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر في السنة التشريعية، وأثناء إنعقادها أو عطلتها، يجوز لرئيس الجمهورية أن يدعوها إلى الإنعقاد بناءا على مبادرة منه، أو بناءا على طلب مجلس الوزراء، ويجوز أيضا لرئيس الجمعية أن يدعوها الى الإنعقاد إما مبادرة منه وإما بناءا على طلب خطي من خمسة أعضاء[2].

إذ دعت الجمعية الوطنية الكبرى التركية إلى الإنعقاد أثناء عطلتها أو أثناء مدة فض جلساتها يتوجب عليها ألا تفض جلساتها، أو تحصل على عطلة مرة أخرى قبل أن تنظر على سبيل الأولولية في المسألة التي اقتضت دعوتها الى الانعقاد.

تعقد الجمعية الوطنية التركية بحسب تعديل سنة 2007 جلساتها بحضور ثلث أعضائها على الأقل لممارسة شؤونها بما يشمل الإقتراع ما لم ينص على خلاف ذلك في الدستور، وتتخذ قراراتها

[1] جلال عبد الله معوض ، **مرجع سابق** ،ص 16.

[2] Irfan neziroglu, habip kocaman , semra gokcimen, " Turkiye buyuk Mlillet meclisi, yasama el kitabi" , baski tbmm basmevi, ,ss16, (eylul2011) ,pp 24-26.

بأغلبية مطلقة من أصوات أعضاءها الحاضرين على أن لا يقل النصاب القانوني اللازم لإتخاذ القرارات تحت أي ظرف عن الربع + واحد من جميع أعضائها[1].

يجوز لأعضاء مجلس الوزراء تفويض وزير للتصويت نيابة عنهم في جلسات الجمعية الوطنية الكبرى التركية التي لا يستطيعون حضورها، وليس للوزير أن يدلي بأكثر من صوتين إثنين، بما يشمل صوته، كما تحضى الجمعية الوطنية الكبرى بصلاحيات وإختصاصات واسعة، كون نظام الحكم في تركيا برلمانيا جمهوريا.

ثانيا / السلطة التنفيذية: حسب دستور الجمهورية التركية لعام 1982 والمعدل سنة 2011 فإن السلطة التنفيذية تتشكل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء حسب المادة رقم 8 من الدستور :

"يتولى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ممارسة السلطة التنفيذية ومهامها، وفقاً للدستور والقانون"[2]

وحسب المادة رقم **إحدى عشر** فإن " صلاحيات و أحكام الدستور قواعد قانونية أساسية ملزمة للهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وللسلطات الإدارية والمؤسسات الأخرى والأفراد ولا يجوز أن تتعارض القوانين مع الدستور"[3].

أ/ رئيس الجمهورية :

1- انتخابه: يتم انتخاب رئيس الجمهورية وفقا لتعديل عام 2007من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية الذين يتجاوز أعمارهم 40 سنة، ويكونون قد أكملو تعليما عاليا، أو من المواطنين الأتراك العاديين الذين يستوفون هذه الشروط، ويحق لهم أن يكونوا نوابا وينتخب الشخص الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة رئيسا للجمهورية.

يشغل رئيس الجمهورية منصبه مدة خمس سنوات كاملة، ومن الممكن إعادة انتخابه فترة رئاسية ثانية فقط، تقتضي تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية، أو من خارج الجمعية عن طريق تقديم اقتراح خطي من 20 عضوا من أعضاء الجمعية

[1] محمد زاهد غول، **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم** (بيروت: مركز انماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)، ص 36.

[2] المادة رقم 8، **دستور الجمهورية التركية** (1982 **المعدل** 2011) ، ص 10.

[3] المادة رقم 11، **المرجع نفسه**.

وبإستطاعة الأحزاب السياسية التي حصلت على أكثر من 10 بالمئة من الأصوات في أخر انتخابات برلمانية أن ترشح مرشحا مشتركا.

يشترط على الشخص المنتخب رئيسا للجمهورية أن يقطع علاقته بحزبه وتتوقف عضويته في الجمعية الوطنية، أن تعديلات 2007 التي تضمنت انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بدلا من الجمعية الوطنية الكبرى، فتحت آفاقا والباب واسعا أمام إدخال تعديلات جوهرية و جذرية على نظام الحكم في تركيا ليصبح جمهوريا رئاسيا ليمنح الرئيس التركي سلطات أوسع تتلاءم مع شرعيته التي يستمدها من الشعب التركي مباشرة، من خلال استفتاء تغيير النظام البرلماني إلى رئاسي في .2017

2- صلاحيات الرئيس:

- **الصلاحيات المتعلقة بالسلطة التشريعية** [1]:
- إلقاء الخطاب الإفتتاحي في الجمعية الوطنية الكبرى التركية في اليوم الأول من السنة التشريعية إذا رأى ضرورة لذلك.
- دعوة الجمعية الوطنية الكبرى التركية إلى الإنعقاد عند الضرورة.
- إصدار القوانين.
- إعادة القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى التركية لكي يعاد النظر فيها.
- الدعوة الى إجراء إستفتاء على التشريعات المتعلقة بتعديل الدستور إذا رأى ضرورة لذلك.
- دعوة المحكمة الدستورية إلى إلغاء القوانين والمراسيم التي لها مفعول القانون، أو من القواعد الإجرائية للجمعية الوطنية الكبرى التركية، جزئيا أو كليا على أساس أنها غير دستورية شكلا او موضوعا[2].
- الدعوة إلى إجراء إنتخابات جديدة لعضوية الجمعية الوطنية الكبرى التركية.
- **الصلاحيات المتعلقة بالسلطة التنفيذية** [3]:
- تعيين رئيس الوزراء وقبول إستقالاتهم.

[1] محمد زاهد غول ،**مرجع سابق**، ص 37.

[2] جلال الدين معوض، **مرجع سابق** ، ص 18.

[3] رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سابق**، ص 71.

- تعيين الوزراء وإقالتهم بناءا على اقتراح رئيس الوزراء.
- ترؤس مجلس الوزراء أو عدوة مجلس الوزراء إلى الإجتماع تحت رئاسته متى رأى ضرورة لذلك .
- قبول أوراق اعتماد ممثلي الدولة التركية لدى الدول الأجنبية، وإستقبال وفود وممثلي الدول الأجنبية المعينين لدى الجمهورية التركية.
- التصديق على المعاهدات الدولية وإصدارها.
- تمثيل القيادة العسكرية العليا للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى
- اتخاذ قرار بتعبئة القوات المسلحة التركية.
- تعيين رئيس الأركان العامة.
- دعوة مجلس الأمن القومي إلى الاجتماع.
- ترؤس مجلس الأمن القومي.
- إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ.
- التوقيع على المراسيم.
- تعيين أعضاء المجلس الإشرافي للدولة وتعيين رئيسه.
- تعيين أعضاء مجلس التعليم الأعلى.
- تعيين رؤساء الجامعات.
- **السلطات المتعلقة بالسلطة القضائية** [1]:
- تعيين أعضاء المحكمة الدستورية وربع أعضاء مجلس الدولة.
- تعيين المدعي العام ونائب المدعي العام لمحكمة الإستئناف العليا وأعضاء محكمة الإستئناف العليا العسكرية ظن وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

[1] رنا عبد العزيز الخماش ، **مرجع سابق** ، ص 72.

ب/ مجلس الوزراء :

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية ، او يختارون من المؤهلين لانتخابهم كنواب و من الممكن ان يقيلهم رئيس الجمهورية بناءا على اقتراح من رئيس الوزراء عندما يرى ضرورة لذلك.

1-صلاحيات ومهام مجلس الوزراء :

يكفل رئيس الوزراء بإعتباره رئيسا لمجلس الوزراء التعاون في مابين الوزراء ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للحكومة (الداخلية والخارجية) ولأعضاء مجلس الوزراء مسؤولية مشتركة عن تنفيذ هذه السياسة وكل وزير مسؤول أمام رئيس الوزراء وبإعتباره مسؤولا عن تصريف شؤون مجلس الوزراء المندرجة ضمن إختصاصه وعن أفعال الموظفين التابعين له[1].

يكفل رئيس الوزراء ممارسة الوزراء مهامهم وفقا للدستور والقوانين ويتخذ تدابير تصحيحية تحقيقا لهذه الغاية،يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر لوائح تحكم طريقة تنفيذ القوانين أو تحدد المسائل التي يأمر بها القانون شرط ألا تكون تلك اللوائح متعارضة مع القوانين القائمة وأن يدرسها مجلس الدولة، تحمل اللوائح توقيع رئيس الجمهورية، وتصدر بالطريقة نفسها التي تصدر بها القوانين، اقتراح رئيس هيئة الأركان العامة ليتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية.

ج / مجلس الأمن القومي :

يتكون مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء و رئيس هيئة الأركان العامة ونواب رئيس الوزراء ووزراء العدل والدفاع الوطني والشؤون الخارجية، وقادة الجيش والسلاح البحري وسلاح الجو والقائد العام للدرك، تحت رئاسة رئيس الجمهورية ويجوز عدوة الوزراء وغيرهم من الأشخاص المعنيين، إلى إجتماعات مجلس الأمن القومي والاستماع إلى آرائهم[2].

[1]"Legal and Political Structure" ,at **: http://www.invest.gov.tr/en-US/turkey/factsandfigures/Pages/LegalAndPoliticalStructure.aspx** (28/06/2017).

[2]**"** Gencer Özcan, National Security Council**"**, at : **http://www.bilgi.edu.tr/tr/rehber/kisi/gencer-ozcan** (28/06/2017).

يعرض مجلس الأمن القومي على مجلس الوزراء آراءه بشأن القرارات الإستشارية التي تتخذ ويكفل توافر الشروط الضرورية المتعلقة بتشكيل سياسة الأمن القومي الخاصة بالدولة ووضع تلك السياسة وتنفيذها ويجري مجلس الوزراء تقييما لقرارات مجلس الأمن القومي المتعلقة بالتدابير التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود الدولة واستقلالها ووحدة البلد[1] وعدم قابليته للتجزئة وسلام المجتمع وأمنه، ويضع رئيس الجمهورية جدول أعمال مجلس الأمن القومي أخذا في الاعتبار مقترحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان.[2]

بعد نشوء الدولة الفتية في تركيا كانت هناك حاجة ملحة إلى تأسيس مؤسسات تحمي قيم الدولة المدنية وتدفع عنها أية محاولات للاختراق من قبل جماعات ربما تسعى إلى السيطرة على مؤسسات الدولة بمآرب مختلفة عن تطلعات الشعب التركي.

فمجلس الأمن القومي التركي هو إمتداد لمجلس الدفاع الأعلى الذي انشأ عام 1933 في عهد مصطفى كمال وأثناء ترأس عصمت إينونو وزارته السادسة من ماي 1931 إلى مارس 1935 وكان يترأس مجلس الدفاع الأعلى رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء وعضوية رئيس الأركان وأعضاء مجلس الوزراء في عام 1949[3].

وفي عهد عصمت اينونو بعد توليه رئاسة الدولة وأثناء رئاسة شمس الدين جونالتاي (جانفي1949- ماي 1950) تم تغيير اسم مجلس الدفاع الأعلى إلى المجلس الأعلى للدفاع القومي، ويضم بالإضافة إلى الأعضاء السابقين وزير الدفاع كعضو دائم إضافة إلى منصبه بالإضافة إلى عدد من الوزراء يرشحهم مجلس الوزراء، وفي أعقاب انقلاب 1960 وبدستور 1961 أنشأ مجلس الأمن القومي ليصبح بذلك مؤسسة دستورية[4].

وبموجب المادة 111 من الدستور فقد تأسس مجلس الأمن القومي الذي يترأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء ويضم رئيس أركان الجيش وقادة الأسلحة الثلاثة ووزراء الدفاع

---

[1] Betul Urhan , seydi Celik ,« Perceptions of “National Security” in Turkey and Their Impacts on the Labor Movement and Trade Union Activities » **european journal of turkish studies**, p64.
[2] “ National Security Council“,at : **https://www.mgk.gov.tr/en/** (28/06/2017).

[3] محمد قدوا فندي اوغلو، **"** مجلس الامن القومي التركي**"**،في : http://www.turkpress.co/node/2403 (2017/06/28).
[4] **المكان نفسه.**

والداخلية والخارجية والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة)، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقا لجدول أعمال المجلس[1].

ويختص المجلس في[2]:

1- بحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة.

2- التنسيق بين الأركان العامة ووزراء الدفاع والمؤسسات العسكرية الأخرى.

3- يقوم بتقديم التوصيات المتعلقة بالأمن القومي الى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي.

4- له تأثير مباشر في توجيه السياسة التي تصون امن البلاد الداخلي والخارجي.

5- السماح للمجلس بالمشاركة في مشاورات مجلس الوزراء من خلال الاستشارات المنتظمة والمشاركة في المناقشات التمهيدية للحكومة.

6- التحقيق والإشراف على الأحكام المتعلقة بالدعاوى والقضايا الإدارية التي تصدر عن مجلس شورى الدولة.

7- يقوم بتدقيق وإبداء الرأي حول مشاريع القرارات المقدمة من مجلس الوزراء إلى المجلس الوطني الكبير.

ومن أجل تنفيذ هذه المهام ضمت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي عددا كبيرا من الوحدات التخصصية والمعنية بكل من الشؤون الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ومتابعة شبكة المعلومات الدولية ودراسة الحالة النفسية للمجتمع فتضم كادرا واسعا بلغ 700 موظف، ووظيفة الأمين العام للمجلس يجب أن يكون عسكريًا وبرتبة فريق أول يختاره رئيس أركان الجيش ثم المساعد للأمين العام ثم المستشارين الرئيسيين ثم الموظفون بدرجة مستشار ثم مديري الأقسام ثم الخبراء في كافة الإختصاصات.

[1] دستور الجمهورية التركية من سنة 1982 حتى تعديلات 2011 ، في :
https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar (2017/06/28).

[2] محمد قدوا فندي اوغلو، **مرجع سابق**.

ويكمن قوة نفوذ مجلس الأمن القومي عبر الأمانة العامة فيما يلي:

أن جميع المعلومات المتاحة تتصف بالأمانة العلمية وتقيم فيها وتنظم وتشكل بذلك دائرة الدولة ومن خلال عملية جمع المعلومات تنشئ هذه الأمانة علاقات وإتصالات مع جميع الوزارات ومع جميع الولاة ومع قنوات التلفزيون الحكومي الرسمي ومع مؤسسة التعليم العالي التي ترتبط بها جميع الجامعات ومع الهيئة العامة للراديو والتلفزيون.

وعلى ضوء هذه المهام فإن كل شؤون تركيا من الناحية العسكرية والسياسية والأمنية والإقتصادية والثقافية تقع في صلب عملها فضلا عن مسؤولياتها الرئيسية ألى هو حماية الأمن القومي التركي والجدير بالذكر أنه بعد الانقلاب العسكري عام 1971 تحول المجلس إلى هيئة تقدم التوجيهات لمجلس الوزراء حول تهديدات الأمن القومي التركي[1].

ولكن منذ بدء عام 2001 أي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وقيامها بمباشرة بعض التعديلات الدستورية شملت أيضا المواد الدستورية الخاصة بمجلس الأمن القومي وفي 17 أكتوبر 2001 وبالقرار الصادر تحت رقم 4709 تضمنت عدة تعديلات حولت مجلس الأمن القومي من هيئة تقدم التوجيهات إلى هيئة تقدم الإستشارات كما تم إضافة وزير العدل إضافة إلى وظيفته إلى عضوية المجلس، زد على ذلك تم إلغاء أي دور للأمانة العامة للمجلس في مجلس التعليم العالي وكذلك في شؤون محطات الإذاعة والتلفزيون وإلى إضافة فقرة حول منصب الأمين العام للمجلس (بالإمكان تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس)، حيث كان المنصب مختصرا على عسكري برتبة فريق أول حصرا كما تم إلغاء عدة مواد كانت تمنح للأمين العام صلاحيات واسعة[2].

يمكن القول مما سبق أنه بهذه التعديلات يظهر أن مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تم تحييدهما وإبعادهما من التدخل المباشر في شؤون الدولة التنظيمية والسياسية من خلال رفع عدد الأعضاء المدنيين في المجلس على حساب العسكريين وإعتبار المجلس ذو صفة إستشارية فقط

[1] " National Security Council turkey",at: **https://www.britannica.com/topic/National-Security-Council-Turkish-government** (28/06/2017)

[2] محمود عرفات، "حول مجلس الأمن القومي التركي "، في : http://ar.mideastyouth.com/?p=9701 (2017/06/28).

إلغاء وجود الممثل للمجلس في مؤسسات الدولة الرقابية والإعلامية وإلغاء حق الولوج لمؤسسات الدولة المدنية المختلفة ومنها هيئة التعليم العالي[1].

ثالثا / السلطة القضائية:

أكد الدستور التركي إستقلال القضاء في أداء واجباته وإصدار أحكامه وفقا للدستور والقانون وقناعات القضاة الشخصية المطابقة للقانون، ولا يجوز لأي جهاز أو سلطة إصدار أوامر أو تعليمات إلى المحاكم والقضاة، فيما يتعلق بممارسة السلطة القضائية فحسب المادة **رقم تسعة** " السلطة القضائية تمارسها محاكم مستقلة نيابة عن الأمة التركية " [2].

فقسمت المحاكم حسب الدستور عدة أقسام أهمها [3]:

1- **المحاكم العسكرية:** (القضاء العسكري) ولها إختصاص محاكمة العسكريين وغير العسكريين في حال إرتكابهم جرائم عسكرية محددة في القانون الخاص.

2- **المحكمة الدستورية:** أعلى هيئة قانونية لمراجعة الدستور تتكون المحكمة من سبعة عشر عضوا يعين رئيس الجمهورية بغض النظر عن السن 14 منهم ويعين البرلمان الثلاثة الباقين تحدد عضوية المحكمة الدستورية العليا بحد أقصى إثنى عشر عاما بغض النظر عن السن وتكون قراراتها نهائية ولا يجوز الإعلان عن قراراتها في إبطال القوانين والقرارات من دون أن تكون مرفوقة ببيان خطي.

مهام وصلاحيات المحكمة الدستورية :

- تدرس المحكمة الدستورية دستورية القوانين والمراسيم التي لها قوة القانون والقواعد الإجرائية للجمعية الوطنية الكبرى، وذلك من حيث الشكل والمضمون على حد السواء ولا تدرس التعديلات الدستورية ويجري التحقق من صحتها الا في ما يتعلق بشكلها فقط.

- محاكمة كبار مسؤولي الدولة في حال ارتكابهم جرائم تتعلق بوظائفهم .

[1] Betul Urhan and seydi Celik ,**op,cit**.p66.

[2] المادة 9، دستور الجمهورية التركية (1982المعدل 2011) ، ص 10.

[3] جلال عبد الله معوض، **مرجع سابق**، ص 22.

- الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية وتقرير حلها بناءا على دعوى مكتب المدعي العام .

- النظر في إلتماس أي نائب في البرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية.

تنشر القرارات المحكمة الدستورية فورا في الجريدة الرسمية ولكونها ملزمة للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وملزمة للسلطات الإدارية، وللأشخاص والهيئات الإعتبارية تثير قرارات المحكمة الدستورية العليا جدلا واسعا على الساحة السياسية التركية، لما لها من تأثير مباشر وقطعي في إستمرارية عمل الأحزاب السياسية، ولا سيما في ظل سلطتها بإلغاء قرارات الحكومة نفسها.

3- **محكمة الاستئناف العليا**: هي محكمة الدرجة الأخيرة لمراجعة القرارات والأحكام التي تصدر عن المحاكم القضائية والتي لا تحال على سلطة قضائية أخرى بموجب القانون وتكون أيضا محكمة الدرجة الأولى والدرجة الأخيرة للنظر في قضايا محددة ينص عليها القانون[1].

4- **مجلس الدولة**: هو هيئة أخرى لمراجعة القرارات والأحكام التي تصدر عن المحاكم الإدراية والتي لا تحال بموجب القانون على محاكم إدارية اخرى، ويكون المجلس أيضا هو الهيئة الأولى والأخيرة للنظر في قضايا محددة ينص عليها القانون[2].

يتولى مجلس الدولة المحاكمة في القضايا الإدارية ويبدي رأيه في غضون شهرين بشن مشاريع التشريعات والشروط والعقود التي يعرضها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وتمنح إمتيازات بموجبها في ما يتعلق بالخدمات العامة ويدرس المجلس مشاريع الانظمة ويتولى تسوية النزاعات الادارية.

يعين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الدولة بينما يعين رئيس الجمهورية الربع المتبقي من بين مسؤولين يستوفون المتطلبات التي يحددها القانون، كما أن رئيس الجمهورية يحظى بنفوذ واسع في دوائر القضاء العسكري والتي لها دور كبير في إقرار المشاريع والقوانين الحكومية أو رفضها.

[1] رنا عبد العزيز الخماش ،"النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014 "، **مركز دراسات الوحدة العربية**، (افريل 2016) ،ص 59.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 60.

5- **الإدارة:** يستند تنظيم الإدارة ومهامها إلى مبادئ المركزية والإدارة المحلية، وتعرف الإدارة المركزية بأنها هي الهيئة الرئيسية وتمثل أعلى مستوى إداري يشرف على جميع أقسام المؤسسة الأقل منه من الناحية الادارية وتعد الإدارة المركزية جزءا رئيسيا من الخدمة العامة لا تنشأ هيئات إعتبارية عامة إلا بموجب القانون أو بمقتضى السلطة التي تمنح صراحة بموجب القانون.

صلاحيات ومهام الهيئات الإعتبارية :

يجوز لرئيس الوزراء والوزراء والهيئات الإعتبارية العامة إصدار لوائح داخلية لكفالة القوانين والانظمة المتعلقة بميادين أعمالهم على وجه الخصوص شرط الا تكون هذه اللوائح الداخلية متعارضة مع هذه القوانين والانظمة وتم تنظيم الإدارة على النحو التالي[1] :

1-**الإدارة المركزية:** بناءا عليها تم تقسيم تركيا من حيث إداراتها المركزية إلى مقاطعات على أساس الموقع الجغرافي والأحوال الإقتصادية ومتطلبات الخدمة العامة وتقسم المقاطعات الى مستويات إدارية أدنى وتستند إدارة المقاطعات إلى مبدأ تفويض السلطات على نطاق أوسع.

2-**الإدارات المحلية** : وهي كيانات إعتبارية عامة تنشأ لتلبية الإحتياجات المحلية المشتركة لسكان المقاطعات والمناطق البلدية والقرى، ينتخب الناخبون أجهزة صناعة القرارات فيها على النحو الموصوف في القانون ويحدد القانون هياكلها الادارية.

للإدراة المركزية سلطة الوصاية الإدارية على أجهزة الحكم المحلية في إطار المبادئ والإجراءات التي ينص عليها القانون وذلك بهدف كفاءة أداء الخدمات المحلية طبقا لمبدأ الوحدة العضوية للإدارة وضمان خدمة عامة موحدة والحفاظ على الصالح العام، وتلبية الإحتياجات المحلية بطريقة مناسبة.

يبرز إختيار الحكومة التركية نهج الإدارة المركزية في الخدمة العمومية على الرغم من إتساع الرقعة الجغرفية للدولة، وبعد الإقليم عن العاصمة أنقرة، مخاوف السلطات من المطالب الكردية بالإنفصال أو الحكم الذاتي حيث تحاول حصر وظيفة الإدارة في أيدي السلطة التنفيذية وحدها في

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 61-63.

العاصمة من دون وجود سلطات إدارية أخرى مستقلة عنها في حين ترتبط الإدارة اللامركزية ارتباطا وثيقا بمسالة الحرية الإدارية لإدارة المناطق وتعزيز الديمقراطية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من المشاركة الحقيقية في إدارة المصالح المحلية وهي الأسلوب الإداري الأفضل والانجح في إدارة الدول المترامية الأطراف كتركيا.

وتنقسم تركيا إلى سبعة مناطق هي كالتالي منطقة ايجه منطقة البحر الأسود, تركيا منطقة وسط الأناضول منطقة شرق الأناضول منطقة مرمرة, تركيا منطقة البحر الأبيض المتوسط, تركيا منطقة جنوب شرق الأناضول كما تنقسم هذه المناطق إلى 81 محافظة[1].

رابعا / الإستفتاء الشعبي حول تغيير تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي :

نجح حزب العدالة والتنمية بعد قرابة خمسة عشر عاما من الصراع مع أركان الدولة العميقة تحت شعار " من أجل تركيا القوية " إستطاع حزب العدالة والتنمية تمرير مشروع نظام الحكم الرئاسي وإخراجه من قبة البرلمان إلى فضاء الإستفتاء الشعبي، حيث شهد الشارع التركي جدلا و إستقطابا حادين، بين مؤيد للتحول إلى النظام الرئاسي وماعرف بجبهة " نعم القومية " بقيادة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وبين معارض له ممثل في جبهة " لا " بقيادة أحزاب المعارضة حزب الشعب الجمهوري الكمالي وحزب الشعوب الديمقراطي[2].

بعد مصادقة الرئيس التركي رجب طيب أردغان على مشروع التعديلات الدستورية والذي لم يمرر على البرلمان تم رفعه مباشرة إلى الإستفتاء جرى في 16 من شهر أفريل جرت عملية الإستفتاء وسط إجراءات أمنية مشددة و بلغت نسبة المشاركة فيه 58 بالمئة وبلغت نسبة الموافقة 51.41 بالمئة ، وصرح رئيس الهيئة العليا للإنتخابات سعدي غوفان " أن 25 مليونا و 175 ألف و 463 مواطنا تركيا صوتو بنعم من إجمالي المصوتين، بينما صوت 23 مليونا و 779 ألفا و 141 مواطنا تركيا بلا، أي ما نسبته 48.59 بالمئة صوتو ضد التعديلات[3].

تجاوزت نسبة التصويت لصالح التعديلات الدستورية بين أتراك الخارج 59 بالمئة وفق ما قاله " مصطفى ينار " في 17 من أفريل 2017 أوغلو النائب عن حزب العدالة والتنمية ورئيس مركز

---

[1] امين معايطة ، "التقسيم الاداري و أهم المدن في تركيا"، في :http://www.mondeadm.com **/التقسيم-الاداري-و-أهم-المدن-في-تركيا**.html 2017/06/29.

[2] أحمد سلمان محمد، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلمان إلى النظام الرئاسي "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد 62، العراق (2018)،ص 8.

[3] سعيد الحاج، "التحول للنظام الرئاسي في تركيا .. تحديات وسيناريوهات"، في :

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/13/ (2019/01/02)

تنسيق إنتخابات الخارج بالحزب، ومع إنتهاء التصويت ألقى رئيس الوزراء التركي " علي يلدرم " خطاب النصر في 16 أفريل 2017 وقال " إن تركيا وشعبنا العزيز هم من فاز بالإستفتاء شعبي ... وأن الشعب التركي إتخذ خيارا ووافق على النظام الرئاسي... وأن الشعب هو من يقرر إدارة البلد وهو صاحب الإرادة "[1] وقدم رئيس الوزراء شكره لحزب الحركة القومية لمسندته حزب العدالة والتنمية في التصويت على النظام الرئاسي أما المعارضة فلم ترضى على نتيجة الإستفتاء وإتهمت حزب العدالة والتنمية بالتلاعب بنتائج الإستفتاء.

أهم التعديلات الدستورية :

من الناحية النظرية يتيح النظام الرئاسي فرصة تشكيل حكومات قوية ومستقرة ومتجانسة لتخلصها من السطوة الحزبية والمناكفات والمحاصصات الحزبية والتقاطع مع العضوية البرلمانية وتمكن من الإعتماد على التكنوقراط إضافة إلى تمكين البرلمان من تفعيل عمله الرقابي بشكل عملي وهي المقاربة التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية وشريكه في المشروع حزب الحركة القومي واللذان وعدى بتركيا قوية.

يتكون التعديل الدستوري من ثمانية عشر مادة جزء منها عام مثل مواتد رفع عدد أعضاء البرلمان من 550 إلى 600 وخفض سن الترشح للبرلمان من 25 إلى 18 وإجراء الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل متزامن كل خمس سنوات وإلغاء المحاكم العسكرية وتنظيم إنتخابات هيئة القضاة و المدعين العامين[2].

أما الجزء الآخر والأهم فهو الخاص بالتحول للنظام الرئاسي أي شروط الترشح للرئاسة وصلاحيات الرئيس و آليات محاكمته و العلاقة بين المؤسسات المختلفة سيما العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

يؤكد حزب العدالة والتنمية بأن مقترح النظام الرئاسي يعزز الديمقراطية و يضمن مبدأ الفصل بين السلطات ويحدد صلاحيات الرئيس ويزيد من مسؤوليته أمام الشعب التركي، أما المعارضة فتقول أن ةهذه اتلتعديلات تهدد الديمقراطية و الحريات في تركيا ويغير نظام الدولة ككل وليس فقط نظام الحكم و يصبح للرئاسة سلطة أكبر ولأردغان هيمنة و سلطة دكتاتورية.

بعيدا عن الشجال الذي دار بين المعارضة والحزب الحاكم في تركيا ومن خلال قراءة المواد التي تم تعديلها يمكن الإشارة إلى مجموعة ملاحظات هامة في هذا الإطار تخص الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه التعديلات وهي كالتالي[3]:

[1] سعيد الحاج ، "قراءة في مشروع النظام الرئاسي في تركيا "،المعهد المصري للدراسات، في : https://eipss-eg.org/%D9%82%D8%B1%D8% (2018/01/02)

[2] أحمد سلمان، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] سعيد الحاج، "التحول للنظام الرئاسي في تركيا .. تحديات وسيناريوهات"، **مرجع سابق**.

مسألة محاسبة الرئيس: يقر التعديل الدستوري عدم إمكانية محاسبة رئيس الجمهورية إلا بتهمة الخيانة العضمى، إذ يشترك الدستور الجديد لإقتراح ثلث نواب البرلمان التحقيق معه و موافقة ثلاثة أرباع أعضائه لمحاكمته أمام المحكمة العليا، كما يتيح محاكمة الرئيس لأي سبب بإقتراح نصف أعضاء البرلمان زائد واحد وموافقة ثلثي أعضائه على تقديمه للمحكمة العليا.

رقابة البرلمان على الحكومة: يحث للبرلمان وفق مقترح النظام الرئاسي المستفتى عليه توجيه أسئلة خطيرة للوزراء وإجراء تحقيقات و تشكيل لجان بحث لكن لا يحق له إعطاء الثقة للحكومة أو نزعها عنها ولا حتى تقديم مذكرة إستجواب شفهي لأحد الوزراء، كما يحق للبرلمان محاكمة أحد الوزراء بنفس آلية و شروط محاكمة الرئيس، كما أن دعوته لإنتخابات مبكرة تعني آليا سقوط الحكومة أيضا.

حل البرلمان: تقول المعارضة أن التعديل الدستوري يمنح للرئيس حق حل البرلمان بينما ما أعطي له في نص المواد هو حق الدعوة لإنتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة بمعنى أنه يحل نفسه مع البرلمان، هذا يعني أن الرئيس سيفقد إحدى الفترتين اللتين تحقان له دستوريا وسيخاطر بعدم كسبه للإنتخابات مرة أخرى، ولا يحق له هذه الدعوة في حال كان متهما من قبل البرلمان كما يعطي التعديل للبرلمان نفس الحق بإشتراط موافقة 60 بالمئة من أعضائه.

يمكن القول مما سبق ومن خلال دراسة النظام السياسي في تركيا من النظام البرلمان إلى الرئاسي أن نظام الحكم في تركيا منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة هو نزام برلماني على الرغم من الإنقلابات الثلاث التي شهدتها تركيا سنوات 1960 و1971 و1980 ورغم التعديلات الدستورية التي أجريت على النظام السياسي

تم طرح النظام الرئاسي من قبل رؤساء سابقين هم كل من توركوت أوزال و سليمان ديميريل إلا أنهم فشلوا في ذلك بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في تركيا، تحول النظام البرلماني إلى نظام شبه رئاسي بعد إنتخاب أردغان انتخابا مباشرا سنة 2014 بعد التعديل الدستوري لسنة 2007، وأدى فوز أردغان بالئاسة إلى تشجيعه للدفع نحو المطالبة بتغيير النظام إلى رئاسي، ويرى حزب العدالة والتنمية أن هذا النظام يشجع على الديمقراطية ويسرع من إتخاذ القرار بدلا من الحكومات الإئتلافية الضعيفة في النظام البرلماني ويدعم هذا الإستقرار السياسي يكون حكومات قوية.

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية:

إستطاع حزب العدالة والتنمية إعادة صياغة طبيعة أطر السياسة الداخلية والخارجية التركية منذ تأسيسه ومشاركته في الإنتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002 وإستحواذه من خلالها على معظم مقاعد البرلمان، والتي مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده، ما جعله يفرض نفسه كقوة سياسية لا

يمكن إقصاؤها وفي هذا المطلب نتكلم عن نشأة الحزب، والثقل في الحياة السياسية، برنامجه و رؤيته للسياسة الخارجية وهويته السياسية التي تتعلق بقضية الإستمرار والتغير في بعض الإشكاليات التي تثأر حول طبيعة الحزب ومدى تأثره بالأحزاب الإسلامية.

أولا / نشأة حزب العدالة والتنمية :

لمعرفة كيف بدأت فكرة إنشاء حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان ويليه عبد الله غول وداوود أوغلو، كحزب جديد يولد من رحم الأحزاب الإسلامية، ولكنه يتضمن برنامجا وأيديولوجية مختلفة عن رؤية هذه الأحزاب و التي وجهت لها العديد من الإنتقادات، لابد من النظر إلى التيار الإصلاحي بحزب الفضيلة حيث ولد هذا الحزب من رحم حزب الفضيلة، حيث شكل مؤسسي الحزب الجديد مجموعات داخل حزب الفضيلة تختلف رؤيتها عن رؤية مؤسسي حزب الفضيلة نفسه.

وقد كانت هذه المجموعات ممن لهم ثقل سياسي وجماهيري في الشارع التركي بدليل ما أظهرته الجلسة التقييمية لحزب الفضيلة، في نتائج تقييم الحزب للخريطة الإنتخابية لها في مختلف الدوائر الانتخابية بعد الانتخابات البرلمانية التركية في أفريل 1999 حيث أظهرت أن 70 بالمئة من الناخبين إختاروا اردوغان، أو من عمل بقربه أثناء توليه منصب عمدة أسطنبول وقد إستطاع أردغان من خلال فترة رئاسته لبلدية إسطنبول أن يكون معلومات عما هو مرغوب وماهو مرفوض لدى النظام التركي بأفكار تختلف عن الإسلاميين المحافظين أمثال معلمهم الأول اربكان[1].

وبعد صدور قرار المحكمة بإغلاق حزب الفضيلة عام 2001 إنقسم الحزب الى تيارين، الأول تقليدي متبني لرؤية أربكان الأب الروحي وأفكاره وإستمروا في حزب السعادة أما التيار الثاني فمثل التيار الإصلاحي رأى ضرورة تغيير تكتيكات وإستراتيجيات الحزب وقد إستقل لاحقا في صورة حزب العدالة والتنمية.

وقد تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 جوان 2001 وتم الإعلان عنه في حفل بسيط أقيم بفندق في أنقرة دعي له بعض الصحفيين ومناصري التيار الإصلاحي بالفضيلة وقد بلغ عدد المؤسسين 74 عضوا بينهم 13 إمرأة منهم أربع سيدات محجبات فقط، والجدير بالذكر أنه لم يكن

[1] كمال السعيد حبيب ، **الاسلام والاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة حالة الرفاه (1983-1997)** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : 2006) ، ص 403.

من ضمن المدعوين أي عضو في البرلمان ممن يمثل الفضيلة لإبعاد الشكوك حول إرتباط حزب العدالة والتنمية به[1].

وشعاره عبارة عن مصباح كهربائي يتشكل باللونين الأصفر والأسود يدافع عن السلطة المحدودة ضد أي نوع من انواع الإستبداد والإضطهاد ويفتح المجال أمام ديناميكية المجتمع للتغيير، ويؤكد حمله لمفهوم الحرية وحقوق الإنسان تقوم سياسته على عدة ركائز[2]:

- ثقافة التسوية القائمة على التنوع الثقافي والإجتماعي والمشاركة الديمقراطية التي ترى أن الإستبداد والشمولية ما هي إلا عدو للديمقراطية.
- سياسة الإصلاح كأرضية أساسية للديمقراطية هي القادرة على تحويل جميع أنواع المشاكل وتلبية جميع متطلبات المجتمع وتصحيح الأخطاء بعد إختبار صحتها و خطئها.
- تصحيح النظام من خلال إعادة تعريف مصطلحات جلبت للدولة التركية مشكلات عديدة (الدين، السياسة، التقاليد، المعاصرة، الدولة، المجتمع، الفردية ...) والتلاؤم فيما بينها.
- سياسة الوحدة الحاضنة التي لا تفرق بين أبناء الشعب التركي على أساس المذهب أو العرق وتسعى إلى حل المشكلات الأساسية في إطار الديمقراطية العامة.
- تبني مبادئ اللاقتصاد الحر بما يحقق المصالح الوطنية للدولة التركية.

على الرغم من أن الحزب ذو توجه إسلامي إلا أنه لم يستخدم الشعارات الدينية في برنامجه السياسي فهو إمتداد غير تقليدي إصلاحي للأحزاب التي تخرجت من رحم حركة "مللي جوروش" أحزاب نجم الدين أربكان على غرار كل الأحزاب المنبثقة من رحم حزب أربكان والتي تم حضروها كلها كما سنذكر لاحقا[3].

وعن الظروف التي أدت إلى إنشاء حزب العدالة والتنمية يقول أردغان في مقابلة لجريدة الحياة اللندنية، أنه على خلاف حول المبادئ مع نجم الدين أربكان وهذا ما دعاه إلى تشكيل حزب جديد

---

[1] ابراهيم خليل العلاف ، "خارطة الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة "،في :
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/34756.html (2017/06/09).

[2] رنا عبد العزيز الخماش ، **مرجع سابق**، ص 79.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 81.

والإنفصال عن هذا الخط، وقد أرجع أردغان السبب وراء تضاؤل حجم تأثير تيار الإسلام السياسي في تركيا إلى الجمود الفكري الذي أصاب الحركة وعجزها عن التأقلم مع الظروف السياسية الجديدة التي أعقبت إنقلاب فيفري 1997[1].

كما يقول "يشار ياقيش" نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية آنذاك:

" إن الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب لقد كان معظم مؤسسي الحزب اعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان وقد حاولوا كإصلاحيين ومنهم عبد الله غول وبولنت ازنج و رجب طيب اردغان تغيير أسلوب اربكان وسياساته وابدوا رفضهم بناء كل موقف على أساس ديني فنحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة وعندما حل حزب الرفاه ظل المحافظون بزعامة اربكان والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله غول في حزب الفضيلة الى ان حل هو الاخر بقرار من المحكمة الدستورية عندئذ كان لابد من الانقسام : انصار اربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان والاصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية فقد وضعوا أنفسهم في مفترق طرق والحياة السياسية قد تغيرت فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلا في الرفاه والفضيلة لكن هذا لا يعني انكار الماضي او الهوية التركية الاصيلة ... وقبل ان يطرح الاصلاحيون برنامجهم السياسي اجروا استطلاعات عدة للراي سالوا الناس : ماهي اولوياتكم ؟ ماهي طبيعة الحزب الذي تقبلونه ؟ سالوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب من هنا جاء نجاحه "[2].

ب- دور الحزب في الحياة السياسية :

لقد أصبح حزب العدالة والتنمية رقما صعبا في الحياة السياسية لتركيا بعد 2002 وكان من بين عوامل قوته هو إنظمام أعضاء وبرلمانيون أحزاب يمين الوسط مثل حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم، وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة

[1] عزيزة السبيني، "النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية"، في: http://www.almayadeen.net/books (2017/06/19).

[2] رواء جاسم لطيف السعدي، **الاسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي** ، رسالة ماجيستار غير منشورة ،(كلية الاداب والعلوم الشرق الاوسط ،عمان الاردن، 2010)، ص 63.

سواء في إسطنبول أو المدن الكبرى الأخرى أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين كما إنضم اليه عدد من الممثلين والفنانين والصحفيين والأدباء[1].

وقد تمثل شعار الحزب كما سبق وذكرنا شكل مصباح كهربائي ألوانه الرسمية الأصفر والأسود والبرتقالي وقد أعطى له أنصاره إسم " أكبارتي " وتعني باللغة التركية " الحزب الأبيض " رمزا للبراءة والنقاء، وإستطاع أردغان بالصفات الشخصية التي يمتلكها أن يكسب تأييد المواطن البسيط الذي مل خداع السياسيين بالخطابات الرنانة والوعود المزيفة[2].

حسب أنصار الحزب أظهر أردغان صدقا وإخلاصا ونية طيبة للعمل على اعادة مكانة تركيا والنهوظ بها من جديد، ونجح في إختبار " الإيمان بالديمقراطية " حين إمتنع عن التدخل في عملية إختيار أعضاء اللجنة المركزية للحزب التي خسر فيها بعض مرشحيه الشخصيين أكد أردغان على أعضاء البرلمان المستقلين الذين إنظموا للحزب بعدم التصويت داخل البرلمان ليس وفقا لوجهة نظر الحزب وسياسته وإنما وفقا لضمائرهم وآرائهم الشخصية الحرة[3].

- **المسار الإنتخابي والسياسي لحزب العدالة والتنمية:**

تتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي وتنفيذي وقضائي، حيث تبنت البلاد الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام 1982 وبعد سنوات من الحكم العسكر، شكل البرلمان التركي الجهاز التشريعي وتكون من 550 نائب يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب.

كل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الإنتخاب إبتداءا من سن الثامنة عشرة، لذا لا يستطيع الملايين من الأتراك المغتربين المشاركة في الإنتخابا، أعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم إنتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان ولا يسمح بإعادة إنتخاب الرئيس حسب الدستور.

[1] **المرجع نفسه**، ص 64.
[2] عزيزة السبيني ، **مرجع سابق**.
[3] رواء جاسم لطيف ، **مرجع سابق** ، ص 64.

ولقد أيد الناخبون الأتراك سلسلة التعديلات الدستورية التي تمت يوم الأحد 12 من شهر أكتوبر 2007 أهمها إنتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر من قبل الشعب، ونقل عن الهيئة العليا للإنتخابات قولها " أن 69 بالمئة من الناخبين أيدوا التعديلات الدستورية [1]"، ولم تزد نسبة الإقبال على التصويت عن 65 بالمئة وهي نسبة منخفضة بالمعايير التركية، وتشمل حزمة التعديلات التي تمت الموافقة عليها أيضا [2] :

خفض فترة الرئاسة إلى خمس سنوات بدلا من سبع و أحقية ترشيح الرئيس لنفسه لفترة جديدة مدتها خمس سنوات أخرى وإجراء الإنتخابات العامة كل 4 سنوات، ويعتبر هذا الإستفتاء هو الخامس في تاريخ تركيا، وجاء الإستفتاء بعد أقل من ثلاثة أشهر من الإنتخابات التشريعية[3]، فيما كان يقف حزب العدالة والتنمية الحاكم المنبثق عن التيار الإسلامي وراء هذا التعديل وقامت حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان بإقتراح هذه التعديلات بعد الأزمة السياسية التي صاحبت عملية إختيار الرئيس في ماي 2007 عندما رشح الحزب وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول للرئاسة.

وإنتهت الأزمة بدعوة أردوغان لإنتخابات مبكرة حقق فيها حزب العدالة فوزا كاسحا مكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، وتمكن الحزب الحاكم من تمرير مرشحه في البرلمان في شهر أوت 2001 ليتولى عبد الله غول رئاسة البلاد حتى 2014 وقد أكد أردوغان أن التعديلات تهدف لمنع تكرار مثل هذه الأزمة التي إستمرت شهورا وخيم عليها شبح تدخل الجيش مجددا في الحياة السياسية للبلاد، كما أكد الحزب أن الإنتخاب المباشر للرئيس طريقة أكثر ديمقراطية[4].

لقد خاض حزب العدالة والتنمية خلال مسيرته دورات إنتخابية مصيرية وهامة أولها في 2002 ثم 2007 ثم 2011 ثم 2015 ونظرا لكثرة الإنتخابات خلال فترة الدراسة تم إختيار ثلاث مناسبات إنتخابية مهمة في حياة الحزب السياسية، الأولى هي إنتخابات 2002 التي فاز بها

[1] نتائج الإستفتاء الدستوري 2007 ،في : https://www.yenisafak.com/ar/secim-referandum-2007/secim-sonuclari (2017/06/19)

[2] سعد عبد العزيز المسلط ، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا "،**مجلة الدراسات الاقليمية** ،العدد 12،(2012) ،ص 7.

[3] رواء جاسم لطيف، **مرجع سابق** ، ص 65.

[4] **المكان نفسه**

الحزب لأول مرة وإعتلى قبة البرلمان والأخرى هي سنة 2007 حيث حقق فيها الحزب نجاحات على المستوى الإقتصادي والسياسي والإنتخابات الثالثة التي تم تناولها هي سنة 2015 التي كانت تمثل إنتكاسه سياسية للحزب والتي من خلالها صحح مساره السياسي:

1- **انتخابات 03 نوفمبر 2002**: خاض حزب العدالة والتنمية هذه الإنتخابات والتي عقدت في 3 نوفمبر 2002 وقد حصل فيها على نسبة 34.1 بالمئة من الأصوات فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة 19.4 بالمئة، ولم تتجاوز كافة الأحزاب الاخرى نسبة 10 بالمئة من الأصوات التي يشترطها قانون الإنتخابات من أجل التمثيل بالبرلمان[1].

وقد تم ضم مقاعد ممن لم يتجاوزون حاجز 10 بالمئة إلى حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري بفعل قانون الإنتخابات التركي، حيث غحتل نواب العدالة والتنمية 363 مقعدا بالبرلمان من أصل 550 بنسبة تكاد تقارب ثلثي إجمالي المقاعد، في حين أن نسبة فوز الحزب كانت تعطيه 188 مقعد فقط وقد حصل حزب الشعب الجمهوري على 178 مقعدا وبذلك أصبح حزب العدالة والتنمية أول حزب تركي منذ 11 عاما يحصل على الأغلبية المطلقة[2].

لكن على الرغم من ذلك تم منع أردغان من أن يصبح رئيسا للوزراء بسبب قصيدة قرأها عام 1994 تعتبر موالية للإسلاميين من طرف القضاة، فتسلم عبد الله غول رئاسة الوزراء بدلا عنه إلى أن رفع عليه الحظر عام 2003 بعد التعديل الدستوري، وقد جرت الإنتخابات التكميلية في 9 مارس 2003 وفاز أردغان بمقعد بالبرلمان كما فاز الحزب بثلاثة مقاعد عن الدائرة، وقدم بعدها غول إستقالة الحكومة لإفساح المجال أمام تشكيل حكومة جديدة برئاسة اردغان زعيم الحزب[3].

2- **إنتخابات 2007**: وكان عام 2007 عام مضطرب في السياسة التركية بسبب الجدال حول الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تمت خلال هذا العام فيعد الفوز في الإنتخابات البرلمانية 2007 فجر أردغان مفاجأته بعدم ترشيح نفسه وتقديم وزير خارجيته عبد الله غول مرشح حزب العدالة والتنمية للإنتخابات الرئاسية.

---

[1] فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التركية ، في :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2395000/2395023.stm (2017/06/20)

[2] **المكان نفسه.**

[3] نتائج الانتخابات النيابية للدورة 25، في: https://www.turkpress.co/node/9240 (21 /2018/07).

وحينما بدى لجميع المراقبين أن الأمر حسم لمصلحة غول إنعقدت أولى الجلسات البرلمانية في 27 أفريل 2007، ووفقا للدستور التركي يجب تأمين نصاب الثلثين في الجلستين الأولى والثانية أما في الجولات الموالية فالنصاب يكون بالغالبية المطلقة ولما كان حزب العدالة والتنمية يملك أقل من ثلثي المقاعد 363 مقعد من بين 550[1].

وفي ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الاحزاب الأخرى لم يكتمل نصاب الجلسة وبالفعل أصدرت المحكمة الدستورية قرارا بإشتراط نصاب الثلثين لأي جلسة لإنتخاب رئيس الجمهورية وبما أن حزب العدالة والتنمية لم يكن بإمكانه توفير هذا النصاب بمفرده مع مقاطعة الأحزاب الأخرى.

وبما أن الدستور يقر صراحة بأنه إذا فشل البرلمان في إنتخاب رئيس جديد يتم الدعوى لإنتخابات نيابية مبكرة، ويقوم البرلمان الجديد بإنتخاب الرئيس الجديد، وهكذا كانت الدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة في 22 جويلية 2007 بدلا من موعدها العادي في نوفمبر 2007[2].

وبالفعل إرتفعت نسبة الأصوات التي نالها حزب العدالة والتنمية من 34.1 بالمئة عام 2002 إلى 46.5 بالمئة وبزيادة نحو 13 نقطة وبلغ عدد منتخبيه 16 مليونا وبزيادة نحو خمسة ملايين ناخب عن نتائج إنتخابات عام 2002[3]، وتبين أن الحزب نجح في إيصال نواب عن معظم المحافظات ما يعكس حضوره في كل البلاد بخلاف الأحزاب الأخرى، وكان لافتا أن حزب العدالة والتنمية قد تقدم في ست ممن المحافظات التسع في جنوب شرق البلاد، حيث الغالبية الكردية على حساب حزب المجتمع الديمقراطي.

ومما لا شك فيه أن هناك أسباب وجيهة قادت إلى فوز الحزب في الدورتين النيابيتين فبالنسبة لإنتخابات 2002، جاءت على وقع الأزمة الإقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا وانهيار الطبقة السياسية التركية بشكل كبير، حتى يمكن القول ان نسبة كبيرة من الكتلة التقليدية التي

[1] **المكان نفسه**.

[2] أوكتاي يلمز، "قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية "، **مجلة سياسات عربية** ،ع. 15(جويلية 2015) ، ص ص 114-121.

[3] نتائج الانتخابات النيابية للدورة 25، **مرجع سابق**.

صوتت لحزب العدالة والتنمية كانت تصوت ضد سياسة التجويع والإفقار التي مارستها حكومة أجاويد ويلماز وباهتشلي، والتي حدثت في ظلها أسوا أزمة إقتصادية في البلاد[1] .

أما سبب النجاح في إنتخابات 2007 فتعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية على حض الناخبين الأتراك للتصويت على إنجازات رئيس الوزراء وإعادة إنتخابه، وإلى قدرته على تحديد التحديات التي تواجه تركيا الجديدة، و على مخاطبة الشعب فانتصار الحزب في الإنتخابات ليس إنتصارا للإسلاميين على العلمانية كما كان يصوره البعض، بل هو إنتصار حركة شعبية تمثل التحولات المهمة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة من حياة الدولة التركية الحديثة.

كذلك يرجع سبب النجاح إلى الفهم الصحيح للواقع السياسي بمستوياته المختلفة، وإلى التسليم بمعطيات هذا الواقع وشروط اللعبة السياسية في الساحة التركية، والإنطلاق من أرض الواقع ومما هو موجود بالفعل لا مما يراه منضبطا وصحيحا أو عادلا، فلم يتخذ حزب العدالة والتنمية موقفا سلبيا من العلمانية ورأى أن مهمته هي إصلاح المجتمع لا أسلمة الدولة، وتجنب بذلك صراعا مبكرا مع المؤسسة العسكرية وهذه الأسباب مجتمعة تفسر فوز الحزب في الإنتخابات.

4-**إنتخابات 7 جوان** 2015 : فاجأت الإنتخابات التركية المراقبين فمع أن معظم إستطلاعات الراي التي أجريت قبل الإنتخابات توقعت تراجع كبير لأصوات الحزب بشكل ملحوظ إذ أن معظمها كان يشير إلى إحتمال أن يحصل الحزب في أسوا التقديرات على 280الى 290 مقعدا[2] في البرلمان لمواصلة تشكيل حكومة أغلبية في البرلمان ولكن النتائج خالفت التوقعات وأبرزت مفاجأتين هما:

الأولى تراجع أصوات الحزب بشكل ملحوظ وخسارته الأغلبية المطلقة على الرغم من حصوله على 14 بالمئة من إجمالي الأصوات وعلى 258 مقعدا من مقاعد البرلمان، والثانية تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) عتبة 10 بالمئة بنسبة مريحة إذ حصل على 13 بالمئة من الأصوات[3]، وعلى 80 مقعدا في البرلمان وقد شارك الأخير لأول مرة في الإنتخابات البرلمانية

---

[1] أوكتاي يلمز ،**مرجع سابق** ،ص 122.

[2] **المكان نفسه.**

[3] إنتخابات تركيا : حزب العدالة والتنمية يخسر الأغلبية المطلقة ، **في :** http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/06/150607_turkey_elections_objections (2017/06/20)

بقائمة حزبية بخلاف الدورات السابقة إذ كان يدفع بمرشحين مستقلين بسبب إقتناعه بعدم قدرته على تخطي عتبة 10 بالمئة وبذلك تكون تركيا قد إنتقلت إلى حالة من عدم الوضوح السياسي بعد إستقرار دام نحو 13 عاما[1].

هذه الإنتخابات وضعت الحياة السياسية للحزب أمام هواجس حقيقية من عودة الحكومات الإئتلافية المربوطة في الذاكرة التركية بحالة عدم الاستقرار السياسي و الإقتصادي ويمكن حصر أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية إلى العديد من الأسباب

يعزى تراجع حزب العدالة والتنمية إلى أسباب موضوعية داخلية وخارجية لا علاقة لها بالحزب أما الثانية فلها علاقة مباشرة بممارسات الحزب السياسية وبعض الأخطاء والتصرفات الخاطئة أثناء الحملة الانتخابية والعهدة الانتخابية، وهناك عدة عامل كان قد ساهم في تراجع الحزب وهو العامل الكردي.

ففي المناسبات الإنتخابية السابقة كان كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطي يتقاسمان أصوات الأكراد إذ يصوت الاكراد المحافظون لمصلحة حزب العدالة والتنمية، في حين يختار القوميون واليساريون مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي ولكن حدث تغير كبير في تصويت الأكراد في إنتخابات 2015 عبر إنتقال جزء كبير من أصوات حزب العدالة والتنمية إلى حزب الشعوب الديمقراطي حيث عمل مناوؤو العدالة والتنمية داخليا وخارجيا على تلميع صورة حزب الشعوب الديمقراطي والدفع به بإتجاه تجاوز عتبة الدخول إلى البرلمان والمتمثلة في نصاب 10 بالمئة.

كما إتبع الحزب الكردي سياسة الإنفتاح على شرائح أخرى لم تصوت له سابقا مثل الإسلاميين واليساريين الأتراك والعلويين، وقد نجح عدد من مرشحي هذه الفئات في الإنتخابات ودخلوا البرلمان على قائمة الحزب، كما أن هجوم حزب العدالة والتنمية على الشعوب الديمقراطي وزعيمه الشاب " صلاح الدين دميرتاش" أتى بنتائج عكسية وأدى الى فقدان وعائه الإنتخابي لدى الأكراد الإسلاميين والكثير من القوى الأخرى .

[1] **المكان نفسه.**

السبب الآخر هو تداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية والموقف التركي من معركة عين العرب كوباني وهو الأمر الذي إستغلته الأحزاب الكردية لكسب التأييد و التعاطف من وسط الوعاء الإنتخابي التقليدي لحزب العدالة والتنمية كالأكراد السنة وهو ما أثر على نسب التصويت.

ثانيا : برنامج الحزب ورؤيته للسياسة الخارجية :

طبقا لما ورد ببرنامج الحزب فقد تأسس حزب العدالة والتنمية بناء على رغبة شعبية ملحة في توظيف إمكانات تركيا وتلبية إحتياجات مجتمعها، وتهدف إلى القضاء على المشكلات التي يعاني منها الشعب التركي، ويسعى كذلك غلى تطوير قدرة النظام السياسي على حل المشكلات وغتخاذ القرارات المناسبة، وتذليل كافة العوائق التي تعوق التنمية داخليا والوصول بتركيا إلى المكانة التي تستحقها.

ينقسم برنامج حرب العدالة والتنمية التي إلى خمسة أجزاء مهمة [1]:

1- الحريات العامة.
2- التنمية والإقتصاد.
3- الإدارة والبيروقراطية.
4- السياسة الخارجية.

وقد جاء في القسم الخاص بالسياسة الخارجية للحزب أن الظروف الدينامية التي أتت بها فترة ما بعد الحرب الباردة، قد شكلت مناخا مناسبا من أجل تطوير سياسة خارجية متعددة البدائل فقد أخذت مشاريع التعاون المشتركة تتحول إلى وسيلة فاعلة في العلاقات الدولية، وتقلصت أهمية التحالفات والتكتلات العسكرية التي كانت متبعة من قبل وفي ظل هذا المناخ الجديد، يجب على تركيا إعادة تنظيم وتشكيل علاقاتها مع مراكز القوى على نحو يحمل الكثير من البدائل ويتصف بالمرونة ويستهدف محاور عدة [2].

[1] رواء جاسم لطيف، **مرجع سابق** ، ص 66.

[2] ايفانجلينا اكسيارليس، **الاسلام الساسي والدولة العلمانية في تركيا " الديمقراطية والاصلاح و حزب العدالة والتنمية** ، تر: علا احمد صلاح، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2016)، ص 63.

في نفس الإطار يذكر حزب العدالة والتنمية في رؤيته لتركيا حتى عام 2023 التالي" **أننا نحن كحزب العدالة والتنمية لا نقيم تركيا وسياساتها الخارجية بمفهوم ذا بعد واحد فقط بل على العكس نقومها في إطار التاريخ العميق لتركيا وجغرافيتها الحضارية والتراكم النابع عن ما صدر عنها من السياسة والاستقرار الاقتصادي اللذان انتجا خلال خمسة عشرة سنة الأخيرة والمفهوم المتعدد الجهات والأبعاد... وفي هذا الإطار تحركنا بمبدأين أساسين الأول تبنينا سياسات مبدئية وحاسمة تقرأ بشكل صحيح التطورات الدولية والإقليمية وتلقي الخطوات الضرورية في وقتها وتتعالى عن الحسابات المصالح الآنية ومرتبطة بقيمنا كما قمنا عن طريق إعادة تفسير تاريخ وموقع تركيا الجغرافي بمفهوم العمق الاستراتيجي بإتباع سياسة خارجية ديناميكية مركزها تركيا وتظهر رؤيتها الخاصة وإستراتيجيتها وتصوراتنا للحل وتهدف لتوجيه التطوارات الحاصلة في الإقليم المجاور لتركيا** "[1] .

من خلال ما سبق وفي نفس الغطار فقد وضع الحزب عدد من السياسات والأهداف التي يسعى لتحقيقها ضمن برنامجه الحزبي منها [2]:

1- إعادة ترتيب أولويات تركيا في مجال السياسة الخارجية في ضوء مصلحتها الوطنية فقط .

2- بذل المزيد من الجهود الرامية إلى إستمرار العلاقات الطيبة القائمة على الحوار مع جيرانها وبهذه الكيفية تكون قد أسهمت بشكل أكبر في تطوير التعاون الإقليمي.

3- توطيد وإستمرار العلاقات القوية التي تربط تركيا بالاتحاد الأوروبي من خلال :

- سعي تركيا في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي لتحقيق إلتزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الإتحاد من الدول الأخرى أيضا للإنضمام إليه في أسرع وقت ممكن بما يخدم مصالح تركيا الوطنية.
- مواصلة الجهود في سبيل نيل تركيا لمكانتها التي تستحقها داخل مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي (AGSK) الذي يشكل في إطار إستراتيجية الدفاع الأوروبي الحديثة بصورة متوازية مع الإسهام الذي قدمته تركيا في حلف الناتو.

[1] Justice and devlelopment party (AKP), at :**https://www.akparti.org.tr/english/akparti/2023-political-vision** (25/06/2017).
[2] **Ibidem.**

4- مواصلة علاقات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإستبدال العلاقات التنافسية مع روسيا بعلاقات تعاونية في إطار تسوية الملف السوري.

5- دعم التعاون مع الدول الإسلامية وكذا منظمة المؤتمر الإسلامي

6- مواصلة العلاقات التي تعتمد على المصالح الإقتصادية المتبادلة مع اليونان بإزدياد تمهيدا لحل المشاكل السياسية المعقدة في ظل مناخ الثقة الذي ستشكله هذه العلاقات ومنها مشكلة قبرص.

7- دعم مزيد من التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى وشرق آسيا والبلقان ومواصلة الجهود الرامية الى تطوير سياسة ذات محور أوروآسيوي إلى جانب البعدين التقليديين الأوروبي والأطلسي للسياسة الخارجية التركية[1].

ويرى مؤسسي الحزب أن رؤيته تتشابك فيها الشؤون الداخلية مع الخارجية على حد السواء بإعتبارها وحدة لا تنقسم وقد أكد رئيس الدولة وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردغان في قوله :

" إن أفضل نصيحة أستطيع أن أقدمها لزملائي السياسيين هي انهم لا يزاولون السياسة من أجل الوصول إلى السلطة، وأن نضع في إعتبارنا دائما أننا كسياسيين يجب أن نكون الأوصياء الوحيدين للعدالة والتنمية "[2].

في هذا الإطار نجح حزب العدالة والتنمية في صياغة وتنفيذ سياسة خارجية متعددة الأبعاد ونشطة، إستطاع من خلالها إعادة تعريف الدور التركي على الساحة الدولية والإقليمية بما ينسجم مع معطياتها التاريخية والحضارية والثقافية لتركيا[3].

وقد حدد برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي[4] :

1- تحقيق السيادة من دون أي قيد أو شرط للشعب التركي في الجمهورية التركية(الدولة الدستورية) التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.

2- الحفاظ على وحدة تراب الدولة التركية.

[1] The party programme of the AKP. https ,at; **//www.akparti.org.tr/english/indes.htm.**(25/2015).
[2] Omer Celik**,** "the effeciency of turkish foreign policy", **turkish policy Quartely**,vol 9 , no 4 .p 32.
[3] Soner Cagapatay, "The november 2002 elections and turkey's political Era", **Meria**, Vol 6, no 4. '(December 2002).p 45.
[4] Omer celik ,**op, cit** , p33.

3- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.

4- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاترك .

5- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

6- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للافراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

7- تحقيق العدالة بين الاتراك والتوزيع العادل لدخل القومي .

ثالثا / الهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية :

لقد تعين على حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه تحديد هويته السياسية التي أثارت العديد من التساؤلات والجدال حول ما إذا كان حزبا إسلاميا أم لا وهل ينتمي لما يسمى بالعثمانية الجديدة هنا يمكن القول أن حزب العدالة والتنمية قد إختزل هويته السياسية فيما يسمى بمفهوم الديمقراطية المحافظة كالتالي:

1- علاقة حزب العدالة والتنمية بالتيار الإسلامي :

ترتبط هذه الإشكالية بأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي منذ إنهيار الإمبراطورية العثمانية وحركة التغريب التي تبناها أتاتورك على مدى سنوات حكمه، حيث أدت إلى عدم إنسجام المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية لهذا المجتمع مع واقعه السياسي والقانوني.

فمع الإحتكاك بالغرب تبلور توجهان للهوية الأول التوجه الإسلامي الذي يرى أن بناء المجتمع يجب أن يتم وفق معطى مرتبط بالماضي العثماني والإسلامي[1]، الثاني التوجه العلماني الذي يرى وجوب القطيعة مع الخلفية الدينية بإعتبار غير ضروري من أجل التكوين الإجتماعي وبالتالي فإن بناء المجتمع يرتبط بتجربة حاضرة هي نتاج العقل والتجربة الإنسانية ومرتبطة بإرادة الناس[2].

ويرى البعض أن هذا الفصل بين الدين والدولة قد بدأ حتى في عهد الإمبراطورية العثمانية وقد ذكر المفكر التركي " شريف ماردين " في محاولته لتحليل وشرح إختلاف تعامل الأتراك مع الإسلام

[1] The party programme of the akp,op cit. p 45.

[2] مثنى فائق مرعي العبيدي، **العلاقات الامريكية التركية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 واثرها على القضايا العربية** (القاهرة :جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2012)، ص 97.

ورؤيتهم للدولة " إن فصل الدين عن الدولة في تركيا ليس وليد حركة مصطفى كمال أتاترك لبناء جمهورية تركية من رحم أنقاض الحرب العالمية وحرب الإستقلال، بل إن فصل الدين عن الدولة أو العلمانية بدأت خلال حكم العثمانيين "[1].

ويقول ماردين أن العلمانية منذ ذلك الوقت وحتى الآن لا تعني بالنسبة للأتراك العداء للدين بل تعني أن الدولة لدى الأتراك تتقدم على الدين بمليمتر واحد بسبب المكانة التي يحتلها مفهوم الدولة لدى الأتراك، فرمز الدولة وهو العلم التركي موجود في كل مكان بشوارع تركيا داخل المطاعم وعلى الحافلات وفوق المباني وعلى المراكب السياحية وداخل الأسواق والمتاجر الشعبية [2].

وقد أدى فوز حزب العدالة والتنمية في إنتخابات 2002 بأغلبية كبيرة ومريحة إلى ظهور عدة تفسيرات بشأن أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي فمن ناحية رأي البعض أن فوز حزب العدالة والتنمية المنبثق من عباءة التيار الإسلامي يعد نجاحا نهائيا للتوجه الإسلامي ضد التيارات والمؤسسات العلمانية.

من ناحية أخرى فقد رأى البعض الآخر أن الخطاب المعتدل والديمقراطي لحزب العدالة والتنمية والذي يختلف تماما عن الحزب الإسلامي الراديكالي السابق، يدل على أن المؤسسات العلمانية نجحت في القضاء على الإسلام السياسي لكن يمكن القول أن هذه التفسيرات ضيقة الأفق وتفتقد الطابع التفاعلي للصراع الإسلامي العلماني في تركيا[3].

والذي تمثل في حزب العدالة والتنمية الذي إندمج فيه كل من الاسلام والعلمانية لمعرفة لغة هذه العلاقة التفاعلية لابد من النظر أولا الى رؤية حزب العدالة والتنمية لتوجهاتها وإنتماءاتها ثم محاولة تحليلها[4].

---

[1] سيار الجميل، **العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والاتراك** (المركز العربي للابحاث والدراسات، ط1،2015)، ص 50.

[2] منال لطفي، تركيا من اتاتورك الى اردغان (الحلقة السابعة) الاستثناء التركي، **جريدة الشرق الاوسط الدولية**، 27 اكتوبر 2007 ،العدد 10560.

[3] Seda Demiraip **,"** The Moderation in political Islam in Turky : the case of the justice and development party", **the public purpose**, Vol. 2 .p 15.

[4] ايفانجيلينا اكسيارليس، **مرجع سابق**، ص 33.

من الناحية السياسية والإيديولوجية لا يقدم حزب العدالة والتنمية نفسه على أنه حزب إسلامي بل يبتعد عن كل ما قد يفهم منه أن للحزب برنامجا إسلاميا ولا تظهر في أدبياته أية إشارة دينية بل على العكس من ذلك، هناك تأكيد على نوع من "العلمانية المؤمنة" [1]، غير الصارخة عن طريق رفع شعار " الديمقراطية المحافظة " لتأسيس نظام سياسي وإجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو ايديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواه وتؤكد ان دور الدولة يجب ان يتوقف عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الإتجاهات وتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون إستقطاب أو إستئثار[2].

وفي ذلك يقول أردغان " **نحن لدينا ثلاثة خطوط حمراء نحن ضد القومية العرقية ضد القومية الدينية حيث ان 99 بالمئة من الشعب التركي مسلمون كما انه يعيش بها يهود وملحدون ايضا ، وضد القومية فكل تركيا واحد ولا نفرق بين محافظاتها** " [3].

ومن الملاحظ أن حزب العدالة والتنمية يعبر عن تركيبة سياسية وإجتماعية جديدة فلا هي علمانية تمثل يمين الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاء ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة، وهو ما أكده إثنان من قادة الحزب " عبد الله غول "و" عبد اللطيف شنر " حينما سئلا عن الجديد في حركتهم صرحا:

" **لن تتمحور حركتنا حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما على الأسس الديمقراطية والشفافية والحوار والتعاون، وإن الحركة سوف تعتمد أسلوب العمل الجماعي وليست علاقة الطاعة**

[1] هو محاولة الجمع بين الاسس العلمانية للدولة ومجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يجملها ما منافسو الحزب تحت شعار " الديمقراطية المسيحية " في بعض البلدان الاوروبية" .

[2] سارة حسن السيد، **العلمانية والاحزاب السياسية الاسلامية في تركيا : دراسة حالة حزب العدالة والتنمية** (2001-2007)، رسالة ماجيستار غير منشورة، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012)، ص 170.

[3] (قناة الجزيرة)، محمد كريشان ، "حوار مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردغان " ، (2008/4/17)

والتبعية للزعيم وسوف تهتم بالقضايا الناس اليومية مثل البطالة وعدالة توزيع الثروة وإصلاح نظام التعليم وتحسين الخدمات وتركز على المشترك بين كل القوى السياسية والاجتماعية وليس على الاستقطاب وتعميق النزاعات ولن تهدد النظام القائم وستنجب الراديكالية في السياسات"[1].

وقد أكد أردغان على هذا المفهوم عندما سئل عن توقعاته بالنسبة للقضية التي رفعها المدعي العام التركي يالتشين قالا أمام المحكمة الدستورية العليا بطلب بإغلاق الحزب وحظر النشاط السياسي لرئيس الدولة عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردغان بالإضافة إلى 69 عضو أخرين بالحزب بتهمة مناهضتهم للعلمانية التي ينص عليها الدستور فقد رد أردغان قائلا:

" استطيع أن أقول بإرتياح أنه فيما يتعلق بنظام الدولة العلماني لا يوجد ما يهدد هذا النظام من قبل حزبنا فحزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم لم يتصرف أي تصرف يهدد العلمانية التركية جميع سياساتها وجهودنا تصب في إطار السياسة ديمقراطية المحافظة فنحن ديمقراطيون محافظون ولم نخرج عنها حتى الآن وهي لا تهدد النظام العلماني، وحتى إذا نظرت إلى برنامج الحزب تجد أن تعريف العلمانية مذكور كما هو بدستور 1980،أننا نقبل العلمانية ونتمسك بها وعلى مسافة واحدة من التيارات الدينية "[2].

وقد إعتبر أردغان أن العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلم الاجتماعي، وقد أكد على أن مرجعيته الإعلان العالمية لحقوق الانسان بالإضافة إلى الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يرى اردغان ان الاختلافات الثقافية والتاريخية والدينية يجب ألا تكون سببا للصراع ومن ثم فإنه يؤكد معارضته بكل حزم لأي تمييز ضد أي مجتمع أو أشكال التمييز كافة وحل المشكلات التي تنتج عن تلك الإختلافات يمكن أن يحدث من خلال العلمانية، كما يؤكد أردغان أن تحقيق السلام الإجتماعي يتطلب، إلى جانب العلمانية الموازنة بين الحرية و الأمن وذلك لتجنب تحول تركيا إلى دولة إستبدادية غير ديمقراطية أو دولة فوضوية ينعدم فيها الأمن [3]، ومما ذكره أردغان في هذا الإطار أن :

---

[1] منال لطفي، "الاستثناء التركي"، **جريدة الشرق الاوسط** ، (27 اكتوبر 2007).

[2] (قناة الجزيرة)، محمد كريشان ، **مرجع سابق**.

[3] (قناة دريم 2 المصرية)، منى الشاذلي، "مقابلة لرجب طيب اردغان "، (2011/9/13)

" العلمانية ليست مفهوما في الرياضيات فتعريفات المفاهيم الإجتماعية تختلف فيما بينها فالعلمانية في المجتمع الأنجلوسكسوني لها مفهومها المتختلف عنه في أوروبا، كما أن المفهوم التركي لها مختلف وقد دفعنا ثمنا باهضا من أجل ذلك المفهوم في تركيا، وفي دستور 1982 تم تعريف العلمانية بأن معناها وقوف الدولة على مسافة متساوية من جميع الأديان، والدولة العلمانية لا تعني دولة اللادين فالأشخاص يمكن أن يكونوا متدينين تابعين لأي دين، ويمكن أن يكونوا ضد الدين فالمسلم يجب أن يعيش دينه بكل حرية وكذلك المسيحي واليهودي وغيرهما وأن تضمن الدولة هذا وعندما ننظر إلى حضارتنا السابقة في التاريخ الإسلامي نرى أمثلة كثيرة "[1].

كما أكد عبد الله غول في مقابلة مع جريدة ستار في 14 جويلية 2001 على ذلك بقوله:

" جميع الأحزاب في تركيا هي أحزاب قادة كلامهم في جميع القضايا نهائي ... ولا مكان في هذه الأحزاب للديمقراطية، أما حزبنا فالأمر مختلف والقرار يتخذه الجميع " [2].

وقد تعرض مفهوم الديمقراطية المحافظة لنقد وتحليل وتشكيك من قبل خصوم الحزب في كونها تخفي وراءها أجندة سياسية إسلامية، كما يرى البعض أن هذه الديمقراطية المحافظة هي حل وسطي فضفاض للهروب من الإتصاف بالسلامية، ولإيجاد هوية خارجية للحزب يسهل تداولها تسويقها عند الاخرين[3].

وقد أكد هذا المنظور موقف حزب العدالة والتنمية من الإخوان المسلمين بعد ثورات الربيع العربي وخاصة بعد ثورة 30 يوليو المصرية، حيث استضافت أعضاء الجماعة وسمحت لهم بإقامة اجتماعاتهم و فتح منابر إعلامية لهم من تركيا.

ولكن على الرغم من ذلك فقد عمل الحزب منذ توليه السلطة على نزع هذه الشكوك التي تراود خاصة المؤسسة العسكرية من نمو التيار الإسلامي في تركيا وتوسعه في المجتمع التركي على المستويين المدني والسياسي، من خلال تكرار إعلان قيادة العدالة والتنمية بأن حزبهم حزب

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، النسق السياسي العقيدي لرجب طيب اردغان، **مرجع سابق** ، ص 19.

[2] مصطفى محمد الطحان : **تركيا عرفت .. من السلطان .. الى مجم الدين اربكان** (1842-2006)، **الجزء2** (د م ن 2006)، ص 309.

[3] خالد الحروب ،**التيار الاسلامي والعلمنة السياسية : التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية، سلسلة دراسات استراتيجية،** (جامعة بيرزيت : معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية ، ط1، 2008)ص ص 15.14.

ديمقراطي محافظ وليس حزبا دينيا، والتأكيد على أن الحزب يرفض إقامة دولة تركية على أساس ديني، وأن المطالبة بالحرية الدينية هي من حق الجميع إستنادا منه على المواثيق الأوروبية القائمة على فكرة أن الحريات الدينية هي جزء من الحرية الفردية[1].

كما يرى أن إنتقاد النخبة الكمالية لسياسات الحزب هو قبل كل شيء إنعكاس لخوف الكماليين من نمو قوة الحزب الشعبية [2].

وقد جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية عام 2001 تحت عنوان " **العمل من أجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع** " [3] وقد إستهل الحزب نشاطه إنطلاقا من ضريح أتاتورك في إشارة رمزية إلى تقبل العلمانية كأساس لنظام الحكم في البلاد، كما إعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية ويشمل جميع قطاعات الشعب.

وقد أجاب جراهام فوللر* على سؤال حول ما إذا كان حزب العدالة والتنمية حزبا إسلاميا أم لا وأجاب بأن " حزب العدالة والتنمية ليس حزبا معتدلا فحسب بل هو حزب إسلامي يمزج بين القيم الدينية والحياة السياسية على السواء " ويستند في رأيه هذا إلى قناعته بأن " الحزب الإسلامي هو

[1] محمد نور الديب،" الاسلاميون في تركيا ومشروع التغيير "، **شؤون الاوسط** ، ع. 127 ،(2007)، ص 24.

[2] Cemal Karakas , "turkey ; Islam and Laicism Between the interests of State, politics , and society, germany **", peace research institute frankfurt (PRIF)**,No,78.(2007) p55.

[3] ايفا نجيليا اكسيارليس ، **مرجع سابق** ،ص 183.

* هو مفكر امريكي حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة هارفرد، وكان تخصصه في الدراسات الروسية والشرق أوسطية. يشغل منصب محلل سياسي أول في مؤسسة راند. عمل دبلوماسيا في الشرق الأوسط لمدة 17 عاما، وتنقل بين عدة دول مثل: تركيا وأفغانستان وهونغ كونغ ولبنان والمملكة العربية السعودية. ومن ثم عمل نائبا لرئيس هيئة الاستخبارات الوطنية الأمريكية، التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية ، حيث كان مسؤولا عن التنبؤات المستقبلية بعيدة المدى. غادر العمل الحكومي سنة 1988، وانضم إلى مؤسسة راند حيث تركز عمله على قضايا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وله كتابات كثيرة حول السياسات الشرق أوسطية، والحركات الإسلامية، والتداعيات الجيوسياسية لانتفاضة الفلسطينية، ومدى قابلية العراق للبقاء كدولة. كتب مقالات كثيرة في ال "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" وكريستين سينس مونيتور وعمل محللا ومعلقا سياسيا في عدة قنوات تلفزيونية وإذاعية مثل: ال"CNN" وال"BBC"، وصوت أمريكا. من كتبه: "مركز الكون " " الجغرافيا السياسية لإيران"، و"الجغرافيا السياسية لتركيا"، و"من البلقان إلى غرب الصين"، و"ولايات آسيا المركزية الجديدة"، و"مشكلة تركيا الكردية"، و"شعور الحصار: الجغرافية السياسية للإسلام والغرب".و كتاب: "مستقبل الإسلام السياسي".

الحزب القادر على وضع تعاليم القرآن والسنة النبوية في صورة مبادئ قادرة على غدارة الدولة والمجتمع وهو ما يقوم به الحزب حاليا حيث يعمل جاهدا من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية وإحترام التقاليد الدينية، والغعتراف بالقيم الدينية وتوفير الرفاهية للمجتمع، وتأمين إحتياجاته التعليمية والصحية وتعزيز قوته الوطنية "[1].

لكن الشيء الأهم الذي حققته إيديولوجية الحزب هنا هو تحويله للتيار الإسلامي العام من مسار سياسات الهوية إلى سياسات الخدمات، بمعنى أنه فكك تقيد البرامج الإسلامية السابقة و إنغماسها في مسائل الهوية والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسة الإجتماعية والخدمية والإقتصادية ويمكن القول أن هذا هو المفصل التاريخي والإيديولوجي الأهم خلال الخمسين سنة الماضية في الفكر السياسي للإسلاميين الأتراك، وقد أتاح هذا الإنتقال من الإنشغال والإنغماس بقضايا الهوية إلى الإنخراط في قضايا الخدمات وجذب شرائح واسعة من الأنصار الجدد الذين صاروا يرون في الحزب جهة تستطيع تغيير الامور نحو الأفضل[2].

وبالنظر إلى تركيبة حزب العدالة والتنمية الداخلية نجد أنه يضم في داخله ثلاث تيارات رئيسية التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي المنشق عن حركة اربكان، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية والتيار الثالث هو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة ما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي في تركيا، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات.

[1] Graham E.Fuller ," The new Turkish republic ; turky as a pivotal stae in the Muslim World ", **USIP press Books**,(december 2007), p 69.

[2] الانتقال من " سياسات الهوية الى سياسات الخدمات في مشروع حزب العدالة والتنمية هو احد الطروحات الاساسية التي يناقشها هاكان ياقوز في كتابه : انظر

M. Hakan yavuz, **The emergence of a new Turkey ; Democracy and the AK Parti** (Utah ; the utah university press, 2006).

وعلى ضوء ذلك وبهذا التنوع من التيارات لا يمكن وضع حزب العدالة والتنمية في خانة التيار الإسلامي لكنه بكل تأكيد يعتبر مدرسة جديدة في التفكير والممارسة لدى بعد الإسلاميين الأتراك وتأكيدا لذلك، أكد عبد الله غول بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع له فقال :

" إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات ملتحون وغير ملتحين، إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة وهدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة"[1].

وتأكيدا على هذا المعنى فقد قام حزب العدالة والتنمية في إنتخابات 2007 بغستبدال ما يقارب 200 من مرشحيه للإنتخابات بسبب شكوك حول خلفياتهم الإسلامية، مقدما بدلا منهم شخصيات ليبرالية غير مثيرة للجدل ويقول إحسان داغي أحد قيادات حزب العدالة والتنمية تعقيبا على ذلك :

" **إن العبرة ليست في هل يوجد هناك تأثير للإسلام في السياسة، وإنما المهم كيف يؤثر فيها، فالتفسير التحرري المتسامح للإسلام من شأنه أن يؤثر على السياسة، وقد تمسك الحزب بخط سياسي لا يوفر للعلمانيين أي فرصة للهجوم عليه بتهمة تهديد العلمانية، كما انه يمكن الأفراد والجماعات المسلمة الترويج لآرائها الإسلامية في نظام ديمقراطي من خلال العمليات التشريعية والمشاركة في المؤسسات السياسية أو القضائية والمشاركة مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام** "[2].

يمكن القول مما سبق أنه على الرغم من هذا الموقف السياسي الرسمي الواضح فإن قضية التشكيك في التوجه الحقيقي للحزب وفيما إن كان يخفي أجندة غير معلنة تهدف إلى أسلمة المجتمع التركي، تبقى واحدة من أهم القضايا التي يطرحها معارضي الحزب، وتظل قضية مفتوحة للنقاش وإن كنا نتفق مع رأي بعض المحللين السياسيين أن الطبيعة التكوينية للحزب وتشبعه وضمة في داخله مختلف الشرائح المجتمعية يضعف من مقولة وجود أجندة سرية متوافق عليها[3]،

---

[1] هدى رزق، **العدالة والتنمية بعد 12 عاما النموذج التركي الجديد** ، (بيروت: دار المعارف، 2009)، ص 45.

[2] احمد كورو، **سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة اسلامية : هل يمكن ان يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا اسلاميا** ، (الدوحة : مركز بروكنز فيفري 2013)، ص 3.

[3] جلال ورغي، **الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي**، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010)،ص 56.

كما أنه وبفرض وجود تلك الأجندة فان البرنامج التطبيقي للحزب يخلق مناخا غير موات للإتيان بها في المستقبل وتطبيقها، لأن الإيدولوجيا التي طبقها حزب العدالة والتنمية في السنوات الماضية أدت إلى علمنة شرائح واسعة ممن ينتمون للحزب ومؤيديه، وجلبت شرائح علمانية أصلا لتأييده منجذبة إلى برنامجه غير الإسلامي لذا فإن أي عودة عن البرنامج المعلن الحالي، إلى برنامج سري مفترض معناه خسارة دوائر التأييد الإضافية القادمة من مربعات غير إسلامية ومعناه أيضا إنقضاض المؤسسة العسكرية على الحزب وإنجازاته.

2- أطروحة العثمانية الجديدة في حزب العدالة والتنمية :

يرى منتقدو حكومة حزب العدالة والتنمية أنه يمكن أن يكون لديه ميولات إمبريالية توسعية في الدول الإسلامية مثلما كان الحال بالنسبة للإمبراطورية العثمانية، من خلال إستدعاء تجربة الإمبراطورية العثمانية في رسم السياسة الخارجية التركية ومدللين على ذلك بالقول إن الفضاء الذي تتواجد فيه السياسة التركية اليوم هو نفسه الفضاء الذي كانت تديره الإمبراطورية العثمانية لذلك جرى الحديث عما سمي بالعثمانية الجديدة وموقف حزب العدالة والتنمية منه.

بدأ ظهور مصطلح " العثمانية الجديدة New-Ottmanism " مع إعتلاء "تورجوت أوزال" سدة الحكم في العاصمة أنقرة في 9 نوفمبر 1979، وهو ذات اليوم شهد سقوط حائط برلين ذلك الحدث الذي يؤرخ به لنهاية حقبة الحرب الباردة في العلاقات الدولية[1]، وقد سعى اوزال إلى الافادة من هذه المتغيرات الدولية المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي في اضفاء توجهه الإنفتاحي على مسار السياسة الخارجية التركية [2] وهو التوجه الذي كان قد عبر عنه في مناسبات عديدة بقوله :

" أنا مقتنع بأن على تركيا أن تدع سياساتها السلبية والمترددة السابقة ، وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة " [3].

وإرتباطا بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشرق الأوسط منذ بداية عقد التسعينات في مجال إهتمام الساسة والعسكريين الأتراك مدفوعين في ذلك بإعتبارات أمنية وقد رفض حزب العدالة

[1] Danforth Nicholas**,** " ideology and pragramatism in Turkish Foreign pomlicy ; From Ataturk to the AKP"**, Turkish policy Quarterly**, Vol 7 ,No 3 .(Fall 2008),pp 88-89.

[2] محمد نور الدين ، **تركيا : الصيغة والدور** (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، 2008)، ص 334.

[3] Danforth , Nicholas, **op,cit**,p 90.

والتنمية أن يطلق عليه هذه التسمية في البداية، حيث شدد على أنه إستمرار في بعض من نظريته للسياسة الخارجية التركية التي دشنها رئيس الوزراء الراحل طوغورت أوزال [1].

ولكن ما لبث أن أقر الحزب هذا اللقب من خلال تصريح داود أوغلو في 23 نوفمبر 2009 في لقاء مع نواب الحزب بعد رفض الرئيس الفرنسي ساركوزي بشدة إنضمام تركيا للإتحاد الاوروبي حيث قال :

" إن لدينا ميراثنا آل إلينا من الدولة العثمانية إنهم يقولون أنهم العثمانيون الجدد نعم العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا ملزمين بالإهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال إفريقيا والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب وخاصة فرنسا التي تترصدنا لتعلم سبب انفتاحنا على شمال إفريقيا لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بان يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي ، وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الإفريقية "[2].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التصور العثماني الجديد لأغلو يختلف تماما عن ذلك الذي روج له رئيس الوزراء ذي التوجه الإسلامي نجم الدين أربكان في أواخر التسعينات فقد حاول أربكان إقامة حلف إسلامي مع دول مسلمة، مثل ليبيا وإيران وماليزيا وأندونيسيا، كبديل واضح وصريح عن الغرب، أما بالنسبة لقادة حزب العدالة والتنمية فإن هناك ثلاثة عوامل تساعد على تحديد اتجاهات العثمانية الجديدة في حزب العدالة والتنمية يجملها مفهوم الديمقراطية المحافظة.

أولها: أن تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية المتمثلة في التركيز على التعددية الثقافية والعرقية مما يساعد على استيعاب التعدد الإثني في البلاد وبالتالي وبخلاف المعسكر الكمالي القومي لا ترى العثمانية الجديدة تهديدا رئيسيا في الإعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد ماداموا على الولاء للدولة[3]، بل أنه يمكن إستيعاب مطامحهم في إطار الهوية المسلمة التي تجمع كل العرقيات

---

[1] Hesert Dikici Bilgin, "Forieng policy orientation of turkey's pro-islamist parties : A comparative study of the AKO and refah**", turkey's studies**, Vol , 9, No.3, (2008),p 408.

[2] "نعم نحن العثمانيون الجدد "،في: http ;//www.islamonline.net/ (2015/11/21).

[3] عمير تسبينار ، عرض ايمان احمد عبد الحليم ، "من العثمانية الى الايديولوجية : الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسيسة تركيا اتجاه سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 1233.ص 336.

داخل البلاد، هذا التشديد الجديد على الإرث العثماني لا يتعلق بالاسلمة بل بموازنة ما يعتبره أصحاب هذه المقاربة الهاجس الكمالي بالهوية الغربية لتركيا [1].

ثانيا : التوصل إلى تفاهم مع تراث تركيا العثماني والإسلامي في الداخل والخارج فبالإضافة إلى توسع الحريات في الداخل فهي تحفظ الأمن في الخارج، فالعثمانية الجديدة لا تدعو للإمبريالية التركية في الشرق الأوسط وخارجه، ولا تسعى حسب قادة الحزب إلى وضع نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة، وفي هذا النموذج العثماني الجديد تمارس تركيا سلطة أكثر لينا، في الجوانب السياسية والإقتصادية والدبلوماسية والتأثير الثقافي، في الأراضي العثمانية سابقا مثل الشرق الأوسط وشمال افريقيا والبلقان وكذلك في مناطق أخرى حيث توجد تركيا الإستراتيجية والمصالح الوطنية وهذه الرؤية للسياسة الخارجية التركية تتطلب إعادة تعريف الهوية الإستراتيجية والوطنية لتركيا[2].

فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أواخر عام 2002 وقد إستندت سياستها الخارجية على ما قاله كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردغان ووزير خارجيته أحمد داوود اغلو سابقا في كتابه العمق الإستراتيجي" عن سياسة صفر مشاكل مع الجيران " [3] الحجة الرئيسية لداود أوغلو وان تركيا هي القوة العظيمة التي أهملت جزئيا بسبب هوسها بالغرب، وعلاقتها التاريخية والثقافية وكذلك علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع الخلفية الإستراتيجية المباشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واوراسيا[4].

بدلا من النهج الأمني الأول والذي أسفر عن صراعات مع الدول المجاورة مثل اليونان العراق سوريا في كثير من الاحيان وايران فقد فضل حزب العدالة والتنمية سياسة "صفر مشاكل" مع تبني إستراتيجية " الثقة بالنفس " والمزيد من الإنخراط الدبلوماسي مع جميع الدول المحيطة بتركيا[5].

---

[1] Omer Taspinar ," turkey's strategie vision syria, the washington Quarterly",**Center for strategie and international Studies** ,(summer 2012),p,129.

[2] **Ibid,**p,128.

[3] احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، **مرجع سابق**، ص 96.

[4] Ahmet Davutoglu ,**Strategik Derin lik , turkiye'nin Uluslarasi Konumu(Strategic Depth ; turkey's international position)** (istanbul : Kure Yayinlari,2001).

[5] احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ،**مرجع سابق**، ص 122.

ويمكن القول أن رؤية العثمانية الجديدة والتي تبني أيضا على نهج الرئيس السابق توغرت أوزال تسعى إلى إعادة إكتشاف تراث تركيا الإمبراطوري والجمع بين هويات متعددة غربية وإسلامية وعلمانية وكردية وتركية، إنما هي محاولة لتحقيق التوازن وتوسيع الآفاق الجيواستراتيجية لبلد كانت حتى وقت قريب لديها هاجس يتمثل في مسار الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والمنضومة الغربية[1].

ثالثا : الإستمرار في الإنفتاح على الغرب مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي حيث يسعى قادة الحزب إلى بناء علاقات مميزة مع الدول الإسلامية لإستكمال دائرة العلاقات الخارجية لتركيا، ولكن ليس كبديل عن العلاقات مع الغرب والعثمانية الجديدة من هذا المنظور هي التي تقوم على القوة الناعمة لا الخشنة في السياسة الخارجية وتعنى علمانية أكثر تشددا في الداخل ودبلوماسية نشطة في الخارج[2].

يمكن القول أن رؤية العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية هي مختلفة تماما عن السياسات التي نادى بها الراحل نجم الدين أربكان زعيم الحركة الإسلامية في تركيا في السبعينات والتسعينات ففي حين سعى أربكان إلى محاولة إنشاء تحالف إسلامي مع الدول الإسلامية كبديل إستراتيجي للتحالف مع الغرب الذي هو ميئوس منه حسب رؤية الحزب، إلا أن قادة حزب العدالة والتنمية يريدون الوصول إلى المناطق غير الغربية لإستكمال علاقاتها مع الغرب وليس أن تحل محلها.

كذلك أن حزب العدالة والتنمية من خلال تتبع برنامجه الداخلي وما يخص الشأن الخارجي و حتى من خلال المبادئ التي يقوم عليها حافظ على قومية تركيا وعلى خصوصيتها الإسلامية بدون أن يثير النزاع والصراع مع القوى العلمانية في الداخل ولقي قبولا في البيئة الغربية وإستطاع أن يلتف على الإتحاد الأوروبي من خلال تحقيق إنجازات إقتصادية واخرى سياسية مثلت قاعدة للإستقرار السياسي لتركيا.

[1] Omer Taspinar, Turkey's Strategic Vision and Syria, **ibid**, p,129.
[2] Nora Fisher Onar , "Neo Ottomanism ; historical Legacies and Turkey Forieng Policy"**, Edam centre Economics and Foriegn policy studies**,(october2009),p89.

المطلب الثالث : أحزاب المعارضة في تركيا

يتناول هذا المطلب أهم أحزب المعارضة التركية والمنافسة لحزب العدالة والتنمية لمعرف على الأقل الخارطة الحزبية المشكلة للحياة السياسية في تركيا وتتبع تفاعلاتها مع المشهد السياسي لتركيا خلال فترة الدراسة.

اولا / حزب الشعوب الديمقراطي :

1- **النشأة:** تأسس حزب الشعوب الديمقراطي يوم 15 أكتوبر 2012، وقدم نفسه بوصفه حزبا لكل مكونات وأطياف المجتمع التركي، مؤكدا أنه لا يمثل هوية أو عرقا بعينه، وينفي أن يكون حزبا كرديا، في حين يعتبره آخرون حزبا كرديا خالصا ونسخة عن حزب السلام والديمقراطية الكردي لكنه موجه إلى مناطق تركيا الغربية، كما أن هناك من يعتبره حزبا ذا توجه إشتراكي، ويتهمه آخرون بأنه قوة تنفذ قوانين حزب العمال الكردستاني، وشكل نواب سابقون عن حزب السلام والديمقراطية اللبنة الأولى عند تأسيسه، وحمل مؤتمره الأول يوم 27 أكتوبر 2013 شعار "هذه البداية فقط."[1]

وهو إمتداد للأحزاب الكردية السابقة وآخرها حزب السلام والديمقراطية الناشط في الأوساط و المناطق ذات الأغلبية الكردية، و يعد كل منهما مكملا للآخر وتم تنظيم صفوف الحزبين بعد الإنتخابات البرلمانية 2007 على شكل هيكل مشترك حيث إنضمت كتلة نواب حزب السلام و الديمقراطية في البرلمان التركي إلى حزب الشعوب الديمقراطية الأول ينشط في المناطق الكردية و الثاني في عموم تركيا، شعار الحزب عبارة عن شجرة على خلفية بيضاء .

2- **أهداف الحزب:** حسب نص قانون الحزب الداخلي فإن " الحزب يمثل المضطهدين والمهمشين بالدرجة الأولى وكل مكونات المجتمع التركي على اختلاف معتقداتها الدينية وتوجهاتها السياسية والثقافية وكذلك الأقليات"، ويهدف الحزب إلى "محاربة الاستغلال والتمييز وتوفير حياة كريمة ومساواة للجميع"، كما يسعى "لتسليم سلطة الديمقراطية للشعب وتغيير النظام"[2] الذي يعتبره غير ديمقراطي في تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية.

---

[1]" People democratic party foreign qffairs commission information file on violence in turkey 11 september 2015", at: **https://hdpenglish.files.wordpress.com/2015/09/information-file-on-crisis-in-turkey-en.pdf** (22/06/2017).

[2] "حزب الشعوب الديمقراطي التركي.. توجهه الفكري وأهدافه السياسية"، في : https://orient-news.net/ar/news_show/150245/0/%D8%AD% (2017/05/22)

يدعو الحزب الدولة كما سبق وذكرنا إلى الإعتراف بالهوية الكردية وحقوق الأكراد القومية السياسية والإجتماعية والثقافية وحسب المراقبين الأتراك فإنه أدى دورا مهما في عملية التسوية السياسية السلمية التي أجرتها الحكومة التركية مع حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله اوجلان المعتقل كما يدعو الحزب إلى إعطاء الكرد حق تقرير مصيرهم في الحكم الذاتي للمناطق الكردية أو من خلال نظام فيدرالي[1].

ويتكون الحزب من العديد من الحركات التي شاركت في إحتجاجات ميدان تقسيم وتنظر إليه بعض الأطراف على أنه حركة سياسية إستفادت مما تقول إنها مكتسبات تجربة "انتفاضة غيزي" وتبلغ نسبة تمثيل النساء في هذا الحزب 50%، والشباب 10%، في حين تشكل فئة الشواذ جنسيا والمتحولين جنسيا 10% أيضا من مكونات الحزب ويرأسه صلاح الدين ديمرطاش بالمشاركة مع السياسية الكردية فيغان يوكسيك داغ[2].

3- العلاقة مع عبد الله اوجلان :

شارك الحزب بالتعاون مع حزب السلام والديمقراطية في الإنتخابات البلدية بتركيا عام 2014 وتقاسما الدور، حيث شارك حزب السلام والديمقراطية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، أما حزب الشعوب الديمقراطي فشارك في بقية مناطق البلاد.

وتم تنظيم صفوف الحزبين بعد الإنتخابات على شكل هيكل مشترك حيث إنضمت كتلة نواب حزب السلام والديمقراطية في البرلمان التركي إلى حزب الشعوب ديمقراطية، وحظي المولود السياسي الجديد بمباركة قوية من زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الذي أرسل برقية إلى مؤتمر الحزب الذي أقيم يوم 27 أكتوبر 2013، وجاء فيها أن " الحزب الجديد يمثل محطة تاريخية مهمة في النضال من أجل الديمقراطية في تركيا"، معتبرا أن بإمكانه الوصول إلى فئات كبيرة من الأكراد والأتراك لم يستطع حزب السلام والديمقراطية أن يخاطبها[3].

ويعتبر مراقبون أن هذا الحزب لم يكن ليبصر النور دون ضوء أخضر من أوجلان، في رسالة تشير إلى أن خيوط اللعبة السياسية ما زالت بيده، وحسب الحكومة التركية فإن حزب الشعوب الديمقراطي هو المتهم الأول بالتحريض على الإحتجاجات وأعمال العنف التي شهدتها شوارع

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] وسيمة بن صالح، "حزب الشعوب الديمقراطي"، في : **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/12** (2017/06/22).

[3] "خارطة الاحزاب السياسية في تركيا "،في : **http://www.trtarabic.tv/** (2017/06/22) .

العديد من المدن التركية في سبتمبر وأكتوبر 2014، فيما عرفت بإحتجاجات عين العرب كوباني حيث ألقى المحتجون فيها اللوم على الحكومة بالسماح بسقوط المدينة بيد تنظيم الدولة الإسلامية[1] وفي ظل تربع حزب العدالة والتنمية على عرش السلطة في تركيا منذ عام 2002، حصل الأكراد على حقوقهم السياسية كاملة، وتمتعوا بمساحة كبيرة من الحرية التي جلبها الحزب لتركيا، وقد تم إستيعابهم في كل مؤسسات المجتمع والدولة، وهو ما لم يحققه لهم أي نظام حكم سابق لحكم حزب للعدالة والتنمية.

ولقد فاز الحزب في الإنتخابات البرلمانية لسنة 2015 بعدد مقاعد هام جدا ما عد ضربة قوية لحزب العدالة والتنمية، وتنامى مناصري حزب الشعوب الديمقراطي كثيرا فلقد تحصل الحزب على 132 مقعدا في البرلمان بنسبة 24.96 بالمئة حيث خسر حزب العدالة والتنمية حوالي 2 مليون صوت بالمقارنة بالإنتخابات السابقة سنة 2011 والتي حقق فيها نسبة 49.84 بالمئة[2].

إستشعر السلطات التركية الخطر وأطلقت حملة إعتقالات واسعة حيث ألقت السلطات القبض في 04 نوفمبر 2016 على "صلاح الدين دميرطاش" و"فيغان يوكسك داغ" الرئيسين المشاركين لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض وعدد من نواب الحزب، المؤيد للأكراد في البرلمان وإعتقل دميرطاش، بقرار من الإدعاء العام في منزله بمنطقة ديار بكر في إطار تحقيقات متعلقة بمكافحة الإرهاب حسب وكالة أنباء الأناضول التركية[3].

وقبض على زميلته داغ في منزلها في العاصمة التركية أنقرة على ذمة التحقيقات نفسها وبأمر من المدعي العام في ديار بكر و أفادت التقارير أن اعتقال الزعيمين السياسيين الكرديين جاء في إطار حملة مداهمات للقبض على قيادات بحزب الشعوب الديمقراطي وأكدت وزارة الداخلية التركية أن الشرطة قبضت على 11 نائبا عن الحزب في البرلمان التركي، تمهيدا لإحالتهم إلى القضاء "في إطار التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب"[4].

---

[1] "فوز غير حاسم لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية 2015"، في:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/7/ (2017/06/22).

[2] وكالة الانباء الكويتية، "الانتخابات البرلمانية التركية والمشهد السياسي الجديد"،في :
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=24457r (2017/06/22).

[3] "السلطات التركية تعتقل رئيسي حزب الشعوب الديمقراطي بتهم التحريض على الارهاب"، في:
http://www.bbc.com/arabic/world-37868320 (2017/06/22).

[4] "اعتقال 11 نائبا كرديا بتركيا للاشتباه بقضايا إرهاب"، في : **https://www.aljazeera.net/news/international** (2017/06/22).

وحسب وزارة الداخلية التركية فإن قرار توقيف النواب جاء بسبب عدم ذهابهم للإدلاء بإفادتهم في النيابة العامة حول التحقيقات المتعلقة بأحداث الشغب بتاريخ 6 و7 و8 أكتوبر 2014، وتنظيم "كا جا كا" الإرهابية، وإجتماع مؤتمر المجتمع الديمقراطي وحول حديث نواب من الحزب في شهر ديسمبر 2015 خلال إجتماع "مؤتمر المجتمع الديمقراطي" بمدينة ديار بكر عن الحكم الذاتي والإدارة الذاتية[1]. وبعدها فتحت النيابة العامة في ديار بكر تحقيقا حول هذه التصريحات التي صدرت عن أعضاء في حزب الشعوب الديمقراطي ومن بينهم دميرطاش.

ومن بين الموقوفين " إدريس بالوكان " نائب رئيس الكتلة النيابية لحزب الشعوب الديمقراطي من مقر الحزب بالعاصمة أنقرة، وأثناء إخراج بالوكان من مبنى الحزب حاولت مجموعة من أنصار الحزب إعتراض الشرطة، حسب الوكالة وتقول الحكومة التركية إن لحزب الشعوب الديمقراطي صلات بحزب العمال الكردستاني الذي يقاتل السلطات غير أن الحزب نفى بقوة هذا الإتهام[2].

وتعتبر تركيا حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية وكان البرلمان التركي قد وافق في شهر ماي2016 على تعديل دستوري، يتعلق برفع الحصانة عن 138 من نوابه يواجهون تهم بشأن صلتهم بالإرهاب وتظاهر عشرات من معارضي الحكومة التركية أمام مقر بي بي سي في وسط لندن حيث ردد المتظاهرون الذين تجمعوا أمام المبنى بشعارات مناهضة لحكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان[3].

تبنى البرلمان التركي في العشرين من ماي 2016 قانونا يسمح برفع الحصانة عن أعضاء فيه ويخشى النواب الأكراد أن يستهدف القانون تجريدهم من الحصانة وملاحقتهم قضائيا، وشارك في التصويت 531 من أصل 550 نائبا يتكون منهم البرلمان التركي، صوت 376 منهم لصالح القانون الذي طرحه حزب العدالة والتنمية الحاكم وهذا العدد يكفي لإجراء تعديلات على دستور البلاد دون إجراء إستفتاء شعبي[4].

ولقد فتحت 667 قضية في حق 138 نائبا في البرلمان التركي 51 عضوا في حزب الشعب الجمهوري، و50 من نواب حزب الشعوب الديمقراطي وكذلك 9 نواب من حزب الحركة القومية

---

[1] السلطات التركية تعتقل رئيسي حزب الشعوب الديمقراطي بتهم التحريض على الارهاب، **مرجع سابق**.

[2] "حزب الشعوب الديمقراطي اعتقال قادة الحزب وصمة عار في التاريخ السياسي لتركيا"، في : **http://www.almanar.com.lb/959473**، (2017/06/22).

[3] "السلطات التركية تعتقل رئيسي حزب الشعوب الديمقراطي بتهم التحريض على الارهاب"،**مرجع سابق**.

[4] "البرلمان التركي يوافق على رفع الحصانة على 138 نائبا في البرلمان التركي"،في : **https://arabic.rt.com/news/82400** (2017/06/22).

وقضية واحدة ضد نائب مستقل، وترتبط ثلث القضايا بشبهة دعم الإرهاب، بحسب وزير العدل التركي "بكير بوزداغ" وبعد رفع الحصانة عنهم سيلاحقون قضائيا[1].

وقبل عقد التصويت قال أردوغان في مقابلة تلفزيونية: "لا يريد شعبي رؤية هؤلاء الذين يحظون بدعم منظمة إرهابية في البرلمان"[2]، في إشارة إلى نواب حزب الشعوب الديمقراطي الذي يتهمه الرئيس التركي بعدم إبعاد نفسه عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور.

أما عن ردة فعل الإتحاد الأوروبي على نتائج تصويت البرلمان التركي حيث صرح الأوروبيون بأن قرار البرلمان التركي يصب في مساعي أردوغان إلى تقوية سلطته في البلاد،هو عرقلة أخرى لتحقيق هدف أنقرة برفع نظام التأشيرات عن المواطنين الأتراك، لسفرهم إلى دول الاتحاد الأوروبي وقد نددت مقررة تركيا في البرلمان الأوروبي بتصويت نواب البرلمان التركي لصالح رفع الحصانة عنهم، واصفا هذا القرار بالـ"خطأ التاريخ"[3].

كان لهذه الحملة رفض دولي وأوروبي حيث إستدعت الخارجية الألمانية السفير التركي في برلين على خلفية حملة الإعتقالات التي شنتها السلطات التركية بحق أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي في تركيا وفقا لوكالة فرانس برس فيما أعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق إزاء احتجاز نواب الحزب المعارض، بمن فيهم رئيساه المشاركان، حيث صرح توم مالينوفسكي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلاقات العمل: "بصفتنا صديقا وحليفا، نشعر بقلق عميق إزاء قيام سلطات تركيا باعتقال رئيسي حزب الشعوب الديمقراطي ونواب آخرين."[4]

وأضاف أن "على الدول الديمقراطية إثبات صحة تصرفاتها وصون الثقة بأجهزة القضاء، قبل أن تفتح ملفا قضائيا ضد ممثلي السلطة المنتخبين " وفي تعليقه على ورود تقارير في وسائل إعلام تركية عن قيام السلطات بحجب الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر" وموقعي "ووتساب" و"يوتيوب"، قال مساعد وزير الخارجية الألماني " إن حرية الصحافة والوصول إلى الإنترنت لا بد منهما لضمان إستقرار الديمقراطية والإقتصاد"، داعيا أنقرة إلى إعادة إتاحة

[1] حزب الشعوب الديمقراطي اعتقال قادة الحزب وصمة عار في التاريخ السياسي لتركيا، **مرجع سابق**.

[2] Simon tisdall's ,"**Erdogan's draconain new law de molishes turkey's EU ambitions the** guardian ", at : ; https://www.theguardian.com/world/2016/jun/08/erdogans-draconian-new-law-demolish-turkeys-eu-ambitions (22/06/2017).

[3] **Ibidem**.

[4] **Ibidem.**

الوصول إلى المعلومات أمام مواطني البلاد"[1].

عمل حزب الشعوب الديمقراطي على توتير الإستقرار السياسي والإقتصادي في تركيا في هذه المرحلة، بدل أن يعمل على تهدئتها وإرتفعت أصوات أحزاب المعارضة جميعها ضد حزب العدالة والتنمية وحكومته ظنا منهم أن عصره قد إنتهى، وتبين أن الأصوات الداخلية والخارجية هي التي تقف وراء عدم الإستقرار وليس حزب الشعوب الديمقراطي وحده، إلا أنه كان مشاركا في هذه الحملة التي تبين أنها ضد الدولة التركية بدليل مشاركة أطراف إقليمية ودولية خارجية فيها بطريقة غير مباشرة، سواء إعلاميا أو كمواقف إقليمية ودولية مؤيدة لعدم تشكيل حكومة إئتلافية ومشجعة على زيادة التوتر السياسي والاقتصادي في تركيا [2].

ولكن هذه الخطط السياسية الفاشلة لحزب الشعوب الديمقراطي لم تتوقف عند الفشل السياسي في الإستفادة من تلك الفرصة، بل إمتدت إلى سكوته عن إدانة العمليات الإرهابية التي شرع حزب العمال الكردستاني بشنها في تلك المرحلة ضمن نفس الخطة الإقليمية والدولية لإسقاط الإستقرار السياسي والإقتصادي في تركيا، بل ومحاولة إدخالها في حرب أهلية بين القوميات التركية.

فزادت في تلك المرحلة العلميات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني بكبرى المدن التركية في إسطنبول وأنقرة وغيرها، وقتل المئات من المواطنين الأتراك، وكذلك تم مهاجمة ثكنات الجيش والدوريات الأمنية بهدف إظهار جرأة أكبر بمهاجمة الجيش التركي وأجهزته الأمنية، وكذلك زادت عمليات تنظيم "داعش" الإرهابية، وعمليات جبهة التحرير اليسارية، إضافة للحملة الإعلامية المغرضة للجمعيات الأرمنية في أوروبا وغيرها لمهاجمة تركيا ورئيسها وحزب العدالة والتنمية وحكومة [3].

وهكذا أدرك الأتراك أن تركيا هي المستهدفة وليس حزب العدالة والتنمية فقط، وفي نفس الوقت وجدت الجماهير التركية شجاعة وحزما لدى القيادة التركية والجيش والأجهزة الأمنية بالدفاع عن تركيا وضرب معاقل الإرهابيين سواء كانوا داخل تركيا أو خارجها، حيث تقيم العناصر الإرهابية

[1] Asli Audintasbas ," Trouble onthe tracks ; averting the turkey –EU 'train wreck" ,at : **http://www.ecfr.eu/publications/summary/trouble_on_the_tracks_averting_the** (22/06/2017).

[2] Kareem Shaheen, "Turkey arrests pro-Kurdish party leaders amid claims of internet shutdown ", at **:** **https://www.theguardian.com/world/2016/nov/04/turkey-arrests-pro-kurdish-party-leaders-mps/,**(22/06/2017).

[3] Ioannis n grigoraidis the peoples democratic party (hpd) and the 2015 election ",at : **http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14683849.2015.1136086?src=recsys&journalCode=ftur20/** (23.06/2017).

الكردية في جبال قنديل وتصدر من هناك أوامر العمليات ضد تركيا، وهكذا ظهر أن حزب الشعوب الديمقراطي ضد الشعب التركي، مثله مثل حزب العمال الكردستاني، حيث هربت قيادة حزب العمال الكردستاني إلى إيران بعد قصف قواعد الحزب في جبل قنديل وعلى رأسهم جميل بابيك[1].

وقد جاء رفض الحزب التوقيع على قرار الأحزاب السياسية التركية الممثلة في البرلمان التركي وهي حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية على إدانة موقف البرلمان الألماني على التوصية التي أصدرها في الثاني من جوان من عام 2016 باعتبار أحداث 1915 التي تعرض لها الأرمن على أنها إبادة جماعية، بمثابة الإنتحار السياسي[2]، و كان ذلك دليل واضحا على ان دور حزب الشعوب الديمقراطي هو دور معادي للأمة التركية.

ثانيا / حزب الطريق الصحيح : تأسس هذا الحزب في 23 جويلية 1983 وكانت ترأسه " تانسو تشيللر " التي حلت محل " ديميريل " في رئاسة الحزب والحكومة الإئتلافية إثر إنتخابه رئيسا للدولة في 17 ماي 1993، وكانت تشيللر قد إنتخبت رئيسة للوزراء وأعلنت عن تشكيل حكومتها في 25جويلية 1993، وقد تعهدت فور توليها رئاسة الحزب والحكومة بالإسراع بعملية الخصخصة والتعامل مع مشكلات البلاد بمنهج جديد، وكانت خطوتها الأولى للتغيير في نطاق الحزب هي إستبعاد العناصر الموالية لديميريل من الحكومة الجديدة.

مما أثار معارضة ضدها من داخل الحزب ومحاولة معارضيها الإطاحة بها وقد وقعت إحدى هذه المحاولات في 20 نوفمبر عام 1999 أثناء إجتماع الكونجرس الوطني للحزب، حيث تحولت قيادتها للحزب إلى قضية بعد أن عانى الحزب من أسوأ نتائجه الإنتخابية في إنتخابات أفريل من العام نفسه.

وإرتبطت خطوتها الأولى للتعامل مع المشكلات الداخلية بمواجهة الإرهاب، حيث شنت حملة قومية للتوصل إلى إجماع لهزيمة الإرهاب عن طريق عقد سلسلة من الإجتماعات مع قادة أحزاب المعارضة لكسب دعمهم لجهود حكومتها في هذا المسار إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل[3].

ثالثا / الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي: تأسس الحزب الديمقراطي الإجتماعي في 21 سبتمبر 1975 عن طريق إندماج الحزب الديمقراطي الإجتماعي و الحزب الشعبي، وإنتخب "

[1] Simon tisdall's,**op,cit**.

[2] **Ibidem.**

[3] جلال الدين معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 28.

أردال إينونو" رئيسا للحزب في نهاية ماي 1986، وظل محتفظا بهذا المنصب حتى إستقالته في سبتمبر 1993 ليحل محله " مراد قارايالشين "، ويعاني الحزب منذ نشأته وحتى الآن إنقسامات داخلية حادة في أجنحته ذات الرؤى المتباينة حول كيفية التعامل مع مشكلات تركيا الداخلية والخارجية من ناحية، وكيفية تحقيق مبادئ الديمقراطية الإشتراكية من ناحية أخرى، وكذلك المنافسة بين الحزب الديمقراطي الإجتماعي الشعبي وحزب اليسار الديمقراطي بقيادة أجاويد عجز الأول في الحصول على النسبة التقليدية لأصوات الإشتراكيين الديمقراطيين 30 بالمئة إجمالي أصوات الناخبين في الإنتخابات المحلية لعام 1999[1].

رابعا / حزب الشعب الجمهوري برئاسة كمال قليشتدار أوغلوا أسسه مصطفى كمال أتاتورك في 9 سبتمبر عام 1923 تحت إسم" حزب الشعب "، ليتم تغييره في عام 1924 إلى الإسم المتعارف عليه حاليا " حزب الشعب الجمهوري " وشعار الحزب عبارة عن ستة أسهم على خلفية حمراء تمثل مبادئ الكمالية وهي (الجمهورية،الشعبية،القومية،العلمانية،الدولتية، الثورية الإصلاحية) ويلاحظ هنا أن الحزب تأسس قبل تأسيس الجمهورية التركية في 29 أكتوبر من العام ذاته وأنه تم فرض مبادئ الحزب وبرنامجه على النظام السياسي التركي، ليكون بذلك أول حزب في تاريخ الجمهورية التركية .

يعرف عن الحزب على أنه ديمقراطي إجتماعي سياسي يتبنى إتجاها فكريا سياسيا يسعى إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع عبر النظام الجمهوري والعلمانية، كما يتبنى أفكار الديمقراطية الإشتراكية التي ترفض الإضطهاد والفقر والتفاوت والثروة، من خلال إصلاح النظام الرأسمالي عبر تبنيه الأفكار الليبرالية الإجتماعية، التي تدعو الدولة إلى توفير فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم وإحترام حقوق الانسان والحريات الفردية والحقوق المدنية والحرية والتعددية التي تنادي بها الديمقراطية الليبرالية[2].

عند النظر إلى برنامج الحزب ومبادئه يتضح أنه لم يستطع ترجمة أفكاره إلى سياسات وقرارات على أرض الواقع، تحقق أهدافه القائمة على العدالة الإجتماعية والمساواة والديمقراطية في ضوء المشكلات التي لا تزال تعانيها تركيا حتى الآن، من صراع عرقي وديمقراطية غير متكاملة المعالم وحقوق وحريات منقوصة.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص35-37.

[2] Aydin Cingi, " CHP : Aparty on the road to social Democracy ", **international policy analysis (friedrich ebert stiftung)** , (jun2011), pp5-6.

إعتمد الحزب في نجاحاته وإستمراره في تولي السلطة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى عام 1950 على شخصية اتاتورك وسيطرته على كافة مؤسسات الدولة وغياب الديمقراطية الحقيقية في الدولة، وليس على برنامج واقعي يلبي حاجات الجماهير التركية ومطالبها الإجتماعية ومع بدء عهد التعددية السياسية في تركيا، سقط الحزب أمام الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس في انتخابات 1950 [1].

يعد حزب الشعب الجمهوري من أبرز الأحزاب التركية ذات العقيدة الكمالية العلمانية فهو لا يزال متمسكا بمبادئ أتاتورك وسياساته ومدافعا عنها، كما أنه يعتبر أكبر المؤسسات العلمانية غير الرسمية في البلاد، يمارس الحزب نشاطاته ويروج لأفكاره من موقع المعارضة بصورة متواصلة منذ بداية ثمانينات القرن الماضي.

وحصل حزب الشعب جمهوري على أحسن النتائج في ثلاث إنتخابات نيابية على أصوات بنسبة 19 بالمئة من الاصوات و 178 مقعدا وفي إنتخابات 2002 و 21 بالمئة من الأصوات 112 ومقعدا في إنتخابات عام 2007 و 26 بالمئة من الأصوات و 135 مقعدا) في انتخابات 2011 [2].

خامسا / حزب الحركة القومية : بقيادة دولت بهلجي أسسه عام 1965 السياسي القومي " ارسلان توركيش " أحد أعضاء إنقلاب عام 1960تحت إسم حزب الأمة وتم تغيير إسم الحزب إلى الحركة القومية التركية عام 1969 شعار الحزب عبارة عن ثلاثة أهلة على خلفية حمراء، ولم يستطع منذ تأسيسه ان يصل إلى الحكم منفردا وشارك في تشكيل بعض الحكومات عبر التحالف مع أحزاب أخرى في فترة السبعينات [3] .

يعرف الحزب على أنه حزب قومي تركي يرفض التفاهم السياسي مع حزب العمال الكردستاني لحل القضية الكردية ويدعو الى قمع أي حركة أو حزب يهدد وحدة الأراضي التركية والأمة التركية وسلامتها كما أنه يدعو إلى إعادة تنفيد حكم الإعدام لمواجهة الإرهاب الكردي في تركيا، ويرفض

[1] Sinan Ciddi, "the republican people's party and the 2007 generak election : politics of peroetual decline MLK**", turkish studies** , vol 9 , no ,3 (september 2008), pp.443-444.

[2] Aliye pekin Celik , laura Elizabeth , Turkey : current and future political, economic and security trends (calagary: AB canadian defense and foreibn Affairs institute, 2012) ,p2.

[3] Gamze avci ," the nationalist movement party's Euroscepticism ; party ideology Meets Strategy ", **south european society and politics** .vol,16,no.3(september 2011),pp,437 -439.

إنصياع تركيا لشروط الإتحاد الأوروربي ومعاييره ومن الجدير بالذكر أن احد النواب عن الحزب ضمن المتهمين في قضية ازجنكون (المطرقة) التي حاولت القيام بإنقلاب ضد حكومة العدالة والتنمية عام 2006[1].

بيد أن الحزب بقيادة دولت بهلجي الحالية أصبح أقل تشددا وأكثر واقعية في فكره بالنسبة الى موضوع الأمة التركية الكبرى ، التي كان يراها القائد السابق ألب ارسلان ، تشمل جميع دول العالم التركي والأقليات التركية المنتشرة في القوقاز والتركمان وفي مختلف أنحاء العالم .

تجدر الإشارة إلى أن مبدأ القومية الذي يلتزم به الحزب في عدد من القضايا السياسية المشتركة هي أحد المبادئ الكمالية المنسوبة إلى اتاتورك، ويعد حزب الحركة القومية ثاني أكبر أحزاب المعارضة في الجمعية الوطنية الكبرى التركية في البرلمان اليوم حيث حاز على نسبة أصوات قدرت ب (14 بالمئة من الاصوات و 70 مقعدا في انتخابات عام 2007 بنسبة 13 بالمئة و 53 مقعدا في انتخابات 2011 و في انتخابات جويلية 2015 تحصل على وفقا للنتائج، فقد حصل حزب الحركة القومية على نسبة أصوات أعلى من حزب الشعوب الديمقراطي الذي حصل على 10.66% من الأصوات و 43 مقعدا[2].

ما يمكن قوله بعد عرض الأحزاب المكونة للحياة السياسية في تركيا هو ملاحظة إنقسام الأحزاب السياسية التركية وإنشقاقها في مراحل زمنية مختلفة وسبب ذلك هو العوامل التالية قيام الأحزاب التركية على فكرة الزعيم الملهم، وبمجرد وفاته أو غيابه أو تنحيه عن الحزب تظهر الإختلالات والإختلافات بين أعضائه يؤدي إلى إنقسامات وتفككها، كإنشقاق عدنان مندريس وجلال بايار عن حزب الشعب الجمهوري.

وجود إختلافات إيديولوجية وفكرية بين الأعضاء الحزب الواحد الناجمة عن إنضمام بعض الشخصيات إلى حزب معين في مرحلة زمنية أو ظرف معين وينتهي إرتباطه بالحزب بإنتهاء تلك المرحلة أو ذاك الظرف ما يؤدي إلى إنشقاقه عن الحزب، وتشكيل حزب آخر يتبنى أفكارا وطرحا مغايرا عن الحزب السابق، تبني الحزب الشعب الديمقراطي بقيادة مندريس سياسات أقل تشددا

[1] Huseyin kocabiyik , " 12 eylul ‘den 12 harizan’a siyasi partiler milliyetci harket partisi MHP ", **seta siyaset ekonomi ve toplum arastirmalari** Vakfi , no . 39,(may 2011) ,pp 11,12.

[2] "الحركة القومية" يخسر نحو نصف مقاعده في البرلمان التركي"، في :

http://www.huffpostarabi.com/2015/11/02/story_n_8450092.html (2017/06/24).

حيال المظاهر الدينية في البلاد من سياسة حزب الشعب الجمهوري العلماني الذي إتخد القرارات والسياسات المناهضة للدين كليا.

غلب مظهر تشكيل الحكومات الإئتلافية على الحياة السياسية التركية قبل مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002، غياب الأحزاب التاريخية والتقليدية على الساحة السياسية في بعض المراحل الزمنية سطوة المحكمة الدستورية على الحياة الحزبية من خلال حقها في حظر الاحزاب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة الحزبية السياسية في بعض المراحل الزمنية عبر حظرها للنشاط الحزبي لبعض الأحزاب التركية خاصة الإسلامية كحزب الرفاه في مرحلة الإنقلابات العسكرية في الفترة الممتدة بين 1960إلى غاية 1980.

المطلب الرابع : جماعات المصالح في تركيا

تسعى جماعات المصالح التركية كما هو الحال مع سائر جماعات المصالح في العالم لتحقيق مصالح أفرادها من دون تحمل مسؤولية الحكم بصورة مباشرة من خلال التأثير في صانع القرار السياسي التركي ومن أهم هذه الجماعات :

أولا : جمعية توسياد هي جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك تم تأسيسها عام 1971 على يد عدد من رجال الأعمال الاتراك، أشهرها عائلتا " كوتش و صابانجي" اللتان تمتلكان شركات كبيرة ومتعددة في تركيا، يحكم الجمعية مجموعة مبادىء هامة منها إحترام المبادئ العامة لحقوق الانسان، حرية الأفكار والمعتقدات، سيادة القانون العلماني، الديمقراطية التشاركية، الإقتصاد الليبرالي الحر وإحترام إقتصاد السوق والقواعد التنافسية[1].

تشدد توسياد على التمسك بمبادئ أتاتورك والمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والإقتصادية والتعليم، ولها تأثير واسع داخل الدولة التركية وتمتلك مركز أبحاث يصدر تقارير وتوصيات إلى البرلمان والحكومة التركية، وبعض الدول الأخرى والمنظمات الدولية والرأي العام من خلال وسائل الإعلام التي تملكها.

يعود التأثير الكبير لجمعية توسياد في صناع القرار السياسي التركي لما تملكه من إمكانيات إقتصادية كبيرة، حيث تسيطر على 80 بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية التركية، وتمثل أكثر من 3500 شركة كبرى أعضاء فيها، توظف شركاتها أكثر من 50 بالمئة من حجم القوى العاملة

[1] Calism Raporu , **rapor Koordinasyonu ve yayuma hazirlik** (ankara : tusaid , 2013), p 5.

في تركيا، ولها إستثمارات في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والتجارية، ويتجاوز عدد أعضائها 450 الف عضوا[1].

هذا كله يجعلها صاحبة كتلة تصويتية كبيرة جدا بالنظر إلى عدد أعضائها أو العاملين لديها وتمكنها من توجيههم بإتجاه سياسي معين، على الرغم من أنها جمعية تعنى بالشأن الإقتصادي والصناعي، إلا أن لها إتجاهات ومبادئ سياسية، مما يعني أنها تدعم إتجاها سياسيا يتفق مع إيديولوجيتها السياسية والإقتصادية من دون غيره من التيارات السياسية.

الأمر الذي يجعلها عقبة في طريق وصول التيارات السياسية المخالفة لإديولوجيتها إلى السلطة والإستمرار فيها، وبخاصة إذا كانت الحكومة الجديدة تنتهج سياسة مغايرة لمصالحها الإقتصادية كما هو الحال بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية.

ثانيا / جمعية موسياد: هي جمعية رجال الأعمال المستقلين الأتراك، تأسست عام 1995 وتنضوي رؤيتها على التنمية الإقتصادية الوطنية والعالمية في ضوء القيم الأخلاقية، ورفع مستوى المعيشة في المجتمع التركي، وتحقيق التكافل الإجتماعي من خلال المعرفة الإجتماعية والثقافية للعمل وتعد من أبرز الجمعيات التي تضم رجال أعمال من فئة الشباب[2].

كما أنها تهدف إلى إعتماد نهج الإدارة الحديثة القائم على روح المبادرة والتكنولوجيا والعمل الجماعي الذي يؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العمل، بما يبشر بظهور مؤسسات راسخة قادرة على مواجهة التحديات.

تضم الموسياد 7500 رجل أعمال تركي و35 ألف شركة و 1.5 مليون عامل و لها 76 مكتبا تمثيليا في جميع أنحاء تركيا و 149 نقطة تواصل في 56 دولة حول العالم، وتساهم جمعية الموسياد بـ 18 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي لتركيا أي مايعادل 147.6 مليار دولار سنة 2013، حيث وصل الناتج القومي الإجمالي لتركيا 820.2 مليار[3]وتجدر الإشارة إلى أن من أعضائها الرئيس التركي رجب طيب أردغان والرئيس التركي السابق عبد الله غول وتعرف نفسها أنها جمعية غير ربحية.

---

[1] **op.cit**, p 8.

[2] " Global Trade Information – trad analysis tool", at **: https://10times.com/musiad-international-fair** (24/06/2017).

[3]" Musiad International fair 2018" , at **: http://www.eventseye.com/fairs/f-musiad-international-fair-14814-1.html** (24/06/2017).

ثالثا / إتحاد الغرف والبورصات التركية: هو الممثل الرسمي لقطاع رجال الأعمال الخاص في تركيا تأسس عام 1950 يرأسه "رفعت اوغلو" حاليا، وينتشر في المحافظات التركية كافة ويمارس تأثيرا كبيرا في صنع القرارات الإقتصادية المتعلقة بأسعار الفائدة ومكافحة التضخم والسياسة النقدية وسعر صرف العملة يضم في عضويته 365 عضوا في شكل غرف التجارة المحلية والصناعة والتجارة وتبادل السلع والتجارة البحرية، من أهم الشخصيات التي دخلت عالم السياسة من أعضاء الإتحاد نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا السابق ومحمد يازارا وزير الدفاع الأسبق بين (1989-1991)[1] .

بفضل هذا الإتحاد أصبحت تركيا تصدر سنويا ما قيمته 150 مليار دولار وأصبحت علامة صنع في تركيا علامة عالمية بإمتياز و تستضيف تركيا أكبر عدد من السواح في المنطقة و السادسة عالميا[2].

ويلقى إتحاد رعاية بالغة من السلطات الرسمية وعلى رأسهم الرئيس اردغان شخصيا فقد دعا الرئيس التركي إتحاد الغرف والبورصات إلى تبني مشروع إنتاج السيارة المحلية المزمع تصنيعها محليا بشكل كامل جاء ذلك خلال خطاب ألقاه أردوغان أثناء مشاركته في المؤتمر العام الثالث والسبعين لإتحاد الغرف والبورصات التركية في العاصمة التركية أنقرة[3].

رابعا /منظمات المجتمع المدني: تهدف هذه المنظمات إلى التأثير في صنع القرار السياسي لتحقيق مصالح أفرادها، أو دعم قضايا عامة من أجل أهداف غير ربحية، على العكس من جماعات المصالح.

---

[1] "World bank report on EU-tukey Customs Union" , at :
https://**www.flandersinvestmentandtrade.com/export/sites/trade/files/news/621140416112647/621140416112647_1.pdf** (24/06/2017)

[2] احمد المصري، "اتحاد الغرف التركية: ماركة صنع في تركيا أصبحت عالمية " ،في : **http://www.elfagr.org/2446381** (2017/06/24).

[3] ديلي صباح، "اردغان يدعو اتحاد الغرف التجارية والبورصات التركية الى تبني انتاج السيارات المحلية" ، في : / **https://www.dailysabah.com/arabic/economy/2017/05/24/erdogan-high-interest-rates-are-tool-for-exploitation** (2017/06/24).

أ- إتحاد النقابات العمالية التركية :

تأسس عام 1952 يضم في عضويته 35 نقابة عمالية، يقارب عدد أعضائها مليوني عضو مهمته الدفاع عن الحقوق العمالية، والتأثير في صنع القرار السياسي، لإقرار قوانين تشحن أوضاع العمال بالوسائل التفاوضية كافة أو عبر الاضرابات والمظاهرات[1].

أشهرها مظاهرات سنة 1986إحتجاجا على تدني الأجور والرواتب، وإضراب عام 1991 الذي شارك فيه مليون ونصف المليون عامل للإحتجاج على السياسة الإقتصادية للحكومة وإرتفاع تكاليف المعيشة، وإضراب سبتمبر 1995 وكانت هذه الإضرابات سببا في سقوط الحكومة آنذاك وإجراء انتخابات مبكرة فاز فيها حزب الرفاه من نفس السنة 1995[2].

ب- إتحاد النقابات التقدمية :DISK

تأسس الإتحاد عام 1967 بعد إنشقاق عدد من النقابات عن إتحاد النقابات العمالية يضم الآن 17 نقابة بعدد أفراد يتجاوز 400 ألف عضو، يهدف الإتحاد إلى تحسين الحقوق الإقتصادية والديمقراطية للعمال في القطاعين الصناعي والزراعي بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الأصل أو اللغة الأم أو المنطقة، وبعد إنقلاب 1980 أصدرت الحكومة قرارا يقضي بحله وحوكم العديد من قياداته بتهمة الفساد والتورط في أعمال عنف، وألغت محكمة الاستئناف العسكرية العليا هذه الأحكام في16 جويلية 1991، مما دفع بآخر رئيس منتخب لهذا الإتحاد للدعوة إلى مواصلة نشاطه[3].

خامسا / مجلس الصحافة التركي:

تأسس عام 1986 يهتم بتطوير مهنة الصحافة التركية والحفاظ على مبادئ المهنة الصحفية ويطالب بالحريات الصحفية الكاملة على غرار الديمقراطيات الغربية كما أنه يناهض القيود المفروضة على الديمقراطية ووسائل الإعلام ويعوا إلى عدم فرض عقوبات أو محاكمة الصحفيين

[1] رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية** 2002-2014 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016)، ص 84.

[2] رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سابق**، ص 85

[3] **المكان نفسه**

في قضايا النشر، يتمتع مجلس الصحافة بتأثير كبير في صنع القرار سلبا او ايجابا ، بسبب قدرته على تحريك الرأي العام من خلال تحكمه بوسائل الإعلام المختلفة[1].

تعبر طبيعة النقابات المهنية في تركيا عن حال الصراع والتقاطعات السياسية التي يعيشها المجتمع التركي، فاغلب المهن في تركيا لا تعبر عنها نقابة واحدة بل عدة نقابات وتقسم حسب اتجاهات منتسبيها وتياراتهم السياسية والفكرية والقومية.

هناك جمعيات ونقابات تدين بالولاء الى النظام العلماني الكمالي والقواعد الجماهيرية والشعبية للأحزاب والمؤسسات العلمانية والطبقة البرجوازية وتعمل على عرقلة جهود حكومة العدالة والتنمية للإصلاح، وفقا لرؤية الحزب في القطاعات والمجالات التي تنتمي إليها فهي ترى في الحزب وبرامجه وقواعده الشعبية المؤيدة له مصدر تهديد لها ولمصالحها ولقيمها العلمانية والرأسمالية التي تستمد منها قوتها وتعزز مكانتها كطبقة نخبة في المجتمع ودورها في صنع القرار السياسي.

إن الجمعيات والنقابات صاحبة التوجه المحافظ أو ذات الجذور الإسلامية والأناضولية التي تعبر عن طموحات الطبقة الوسطى والفقيرة وأمام القواعد الجماهيرية والشعبية لحزب العدالة والتنمية تقوم بعد الإصلاحات التي تنتمي إليها، وبدعمه وتأييده في الإنتخابات المحلية والنيابية بهدف تحقيق طموحاتها ورفع مستوى معشيتها وتحسينه وإشراكها في عملية صنع القرار وصياغة السياسة العامة للدولة.

1- وسائل الإعلام : تمارس وسائل الاعلام دورا مهما بإعتبارها من الأدوات المؤثرة في صنع القرار فهي قناة رئيسية للتعبير عن الرأي العام والتأثير فيه إزاء المشكلات والقضايا الداخلية والخارجية لتركيا والتي تهمه، وينطبق هذا القول على الصحف المستقلة بشكل خاص أكثر من إنطباقه على الإذاعة والتلفزيون الرسميين.

وتمثل الصحف المستقلة من ناحية ثانية وسيلة تأثير على الرأي العام وتكوينه وبلورته بصدد توجيهه إتجاه مسألة معينة خاصة اذا ما إرتبطت بحزب سياسي أو جماعة مصلحة ما، ومن ناحية ثالثة فهي تعطي خيارات ورؤى أخرى لا تتفق مع الحكومة إتجاه قضية ما أو موقف ما للحكومة

[1] **المرجع نفسه** ، ص 86

وتمثيل التيارات السياسية والاجتماعية لفئات المجتمع ككل والتالي الصحف الأكثر إنتشارا وتأثيرا في تركيا [1]:

- **صحيفة جمهوريات** : وهي من أهم الصحف التركية وأقدمها، اذ تأسست عام 1924، وهي صحيفة يسارية، وينتمي قراؤها الى تيارات سياسية مختلفة وتهتم بالاحداث الداخلية والخارجية و البيئة وحقوق الإنسان.

- **صحيفة حريات** :Hurriyet تأسست عام 1948 ويغلب عليها التوجه القومي وتركز على تغطية الاحداث الداخلية والخارجية، مع اهتمامها بالقضايا الإقتصادية.

- **صحيفة مليات** : Milliyet تأسست عام 1950 وهي من الصحف المؤثرة وتقرأ على نطاق واسع من قبل المثقفين، وبشكل خاص المنتمين إلى الطبقة الوسطى، ومن مختلف الفئات العمرية ويكتب فيها مختصون في مجالات متنوعة ومختلفة مما يجعلها مؤثرة في الدوائر الحكومية وتتمتع بدرجة عالية من المصداقية في الأخبار السياسية الداخلية[2].

- **صحيفة ترجمان** Tercumun تأسست عام 1961 وتعبر عن توجه اليمين الوسط في تركيا.

يمكن القول مما سبق أن النظام في تركيا قبل مجيء حزب العدالة والتنمية تم الدفع به لمحاكاة النموذج الغربي في بنية النظام كما أنه ساد في المرحلة ما بين 1923 وحتى 1935 على أسس الزعيم الملهم كما حدث في إيطاليا وروسيا وغيرها، لكن بعد 1935 إتجهت تركيا نحو نظام التعددية الحزبية ولقد تم توجيه السياسة الخارجية التركية نحو الكتلة الغربية كليا بالإنضمام إلى الحلف الأطلسي 1952 والإعتراف بإسرائيل عام 1939 وطلب الإنضمام إلى المجموعة الأوروبية عام 1955، ومحاربة المظاهر الاسلامية في المجتمع التركي وفرض المظاهر العلمانية على شكل النظام والمجتمع كليا وكان بإلغاء الخلافة الإسلامية عام 1924، وتم فرض وصاية المؤسسة العسكرية على الدولة والمجتمع، وإختزال التهديد الذي تتعرض له تركيا من الأكراد والأحزاب الإسلامية داخليا لكن مع مجيء حزب العدالة والتنمية تغيرت معطيات كثيرة تم التطرق سابقا من

[1] فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية " وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**"(عمان: دار الأكاديميون للنشر، ط1،2016)،ص 83.

[2] **المرجع نفسه**، ص 84.

حيث علاقات القوى السياسية داخل النظام التركي و حتى على مستوى طبيعة النظام السياسي الذي تم تغييره كليا ليتلاءم مع طبيعة التحديات التي تواجه تركيا حاليا.

المبحث الرابع : المسألة الكردية والأقليات في تركيا

خلال فترة حكم الإمبراطورية العثمانية تميزت ببنية متعددة الإثنيات ولم تكن هناك مشكلة كردية ومع تصميم الجمهورية التركية الجديدة على خلق فئة إثنية موحدة للأتراك برزت المشكلة الكردية والأقليات الأخرى وهي اليوم تفرز عبئا على الحياة السياسية والأمنية الداخلية والخارجية لتركيا و تهدد أمنها وتعتبر موجها لسياساتها الخارجية وعلاقاتها في المنطقة.

وبالفعل فعلى مدى معظم القرن العشرين كان الأكراد داخل تركيا منهمكين في صراع طويل مع السلطة مطالبين بالإعتراف الرسمي بهويتهم الإثنية ومطالبين بدرجة من الإستقلالية الثقافية وتحسين الظروف الإقتصادية والحق في إستخدام اللغة الكردية في الإعلام والتعليم وغيرها.

ففي هذا المبحث نستعرض القضية الكردية والأقليات الإثنية في تركيا لنعرف فيما بعد مدى إرتباط العوامل الإثنية في توجهات السياسة التركية الخارجية وتأثيرها على جوارها الإقليمي وعلاقتها مع القوى الكبرى وتعتبر الأزمة السورية مثالا حيا لهذا الإطار.

المطلب الأول : المسألة الكردية

يتناول هذا المطلب قضية الأكراد داخل تركيا باعتبارهم جزءا من التركيبة الإثنية والغوية و جزءا مهما في الحياة الإقتصادية والسياسية لتركيا و عاملا مؤثرا في الوضع الأمني لتركيا.

أولا / أصول الأكراد وتاريخهم : كردستان أو أرض الأكراد هي تلك المنطقة الجغرافية التي يقيم فيها الأكراد في الشرق الأوسط والموجودة أساسا في أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا وبأعداد قليلة جدا في ثلاث دول أخرى هي أرمينيا و أذربيجان و لبنان[1] ، وقد عرفت تلك المنطقة أي ما سمي بكردستان في عصر حضارة بين النهرين بإسم أرض " الكورد "وكان السومريون

[1] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998) ،ص71.

يسمونها كورا والآشوريون أسموها كوراتي والبابليون قاردو والرومان كوادرين أما العرب فسموها أرض الأكراد[1].

وقد شهد تاريخ الأكراد موجات متعاقبة من الشعوب التي إستوطنت المنطقة منذ القدم عن طريق الغزو والهجرة وعند الغوص في التحليل الطبقي نجد أن الأكراد يتكونون من طبقتين من الشعوب، فالطبقة الأولى كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ وتسمى " شعوب جبال زاجروس " وهي الأصل القديم للشعب الكردي، والطبقة الثانية هي طبقة " الشعوب الهندواوروبية "[2]التي هاجرت من مناطق آسيا الوسطى وهضبة الأناضول وإستوطنت كردستان مع شعوبها الأصلية وإمتزجت معها ليكونا معا أمة الكرد وتتكون هذه الطبقة من شعبي " الميديون و الكاردوخين "[3].

وكان هناك شعب يسمى " شعب هوري " أو الهوريون يعيش في بلاد القوقاز وهي المناطق الأسيواوروبية بين تركيا وإيران وبحر قزوين والبحر الأسود وقد إنحدروا جنوبا مند ما يقارب الفين وخمسمئة سنة قبل الميلاد، لقرون طويلة عاش الأكراد في أمة واحدة هي كردستان أو بلاد الأكراد وبالرغم من انهم كانوا قبائل متنافرة وعشائر متناحرة تفصل بينهم طبيعة جبلية قاسية فإنه لم يكن هناك حدود سياسية تقسم بلادهم ولقد تعرض الأكراد لتقسيمين مهمين في تاريخهم[4] .

الأول : الذي تم في عام 1514 حين إستطاعت قوات الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول أن تهزم الدولة الصفوية في إيران بقيادة الشاه إسماعيل الصفوي في موقعة " جال ديران " ففازت الدولة العثمانية بثلاثة أرباع المنطقة وسيطرت الدولة الصفوية على الربع الباقي.

الثاني: بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وبموجب إتفاقية سايس بيكو 1916 تم الإتفاق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا على تقسيم تركة الدولة العثمانية المهزومة من بينها كردستان وفي البداية كان التقسيم على النحو التالي:

---

[1] احمد تاج الدين، **الاكراد تاريخ شعب ... وقضية وطن** (مصر:الدار الثقافية للنشر الاسكندرية ، ط1، 2000) ،ص14.

[2] مثنى امين قادر، **قضايا الأقليات وتأثيراه في العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا)** (العراق: مركز كردستان للدراسات، ط 1،2003)،ص 122.

[3] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الحضارات** (ب.ب.ن، ب.د.ن ، 1997)، ص 96.

[4] خليل حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا** (د ب ن : مكتبة مدبولي، 2002م) ، ص253،.

كردستان الجنوبية في العراق كردستان الغربية في سوريا تلحقان بفرنسا، كردستان الشمالية في تركيا تلحق بروسيا وكردستان الشرقية في إيران وتظل تابعة للدولة الإيرانية، لكن إتفقت كل من بريطانيا وفرنسا على أن تأخذ الأولى كردستان الجنوبية في العراق مقابل نسبة 10 بالمئة من عوائد النفط لفرنسا وتخلت روسيا عن حصتها بعد الثورة البلشفية وبقي التقسيم الحالي بين أربع دول هي إيران العراق تركيا وسوريا[1].

ثانيا / المشكلة الكردية في تركيا الحديثة: ظلت المشكلة الكردية أو مشكلة جنوب شرق الأناضول كما تسمى من قبل الأوساط السياسية التركية، القضية الأولى التي شغلت أروقة الحكومات التركية وتعود جذور هذه القضية إلى عشرينيات القرن الماضي أي منذ تأسيس الجمهورية العلمانية سنة 1923 وفرض مصطفى كمال تصور وجود " وحدة عرقية " للأمة التركية منطلقا من عدم إعتراف إتفاقية لوزان بوجود أقليات غير تركية[2].

وعد كمال أتاتورك كل الأقوام المتواجدين على تركيا على أن يكونوا أتراكا دما ولغة وثقافة و تراثا ورفع شعار "هنيئا لمن يقول أنا تركي "، وأدى هذا التجاهل إلى قيام إضطرابات وذلك عن طريق حركات كردية مسلحة منذ عام 1925 في مقدمتها إنتفاضة الشيخ سعيد بيران التي تصدت لها القوات التركية مستخدمة أساليب قمعية كالقتل والتهجير القسري[3] .

مما أدى إلى خلق المشكلات بين الأكراد وبين النظام الرسمي في أنقرة لاسيما وأن جميع الحكومات التركية المتعاقبة رفضت الإعتراف بحقوقهم وإن كانت بعض الأحزاب تعلن في شعاراتها عن حلول لهذه القضية لأسباب إنتخابية إلا أنها ظلت مجرد شعارات مما أدى إلى ظهور العنف السياسي في هذه المنطقة بقيادة حزب العمال الكردستاني منذ عام 1974، وتصاعدت نشاطاته عام 1984 ومنذ ذلك الوقت أصبحت تعاني تركيا من نشاطات الحزب العسكرية والسياسية وفي حرب الخليج الثانية 1990-1991 حيث تمركز الأكراد في شمال العراق والذين تمثلوا في مقاتلي حزب العمال الكردستانيpkk[4] .

---

[1] محمد نور الدين، "الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، في: تركي الدخيل، الأقليات الدينية والإثنية" ،**مركز المسار للدراسات والبحوث**،(فيفري 2013)، ص270.

[2] محمد ثلجي، **أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، في: محمد عبدالعاطي: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (د ب ن : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2010م) ، ص 97.

[3] خليل حامد محمود عيسى، **مرجع سابق** ، ص 65.

[4] محمد نلجي ، **مرجع سابق** ، ص 99.

إن نشوء المشكلة الكردية في تركيا كان نتيجة لتجاهل النظام السياسي التركي للأكراد كمكون رئيسي للشعب التركي وإقراره كما ذكرنا مبدأ القومية الذي يقوم على تمجيد القومية التركية على حساب القوميات الأخرى في الدولة التركية حيث لا يعترف الدستور التركي إلا بالقومية التركية وتطلق السلطات التركية على الأكراد إسم " أكراد الجبل"[1].

تقدر مساحة المناطق ذات الكثافة الكردية في تركيا 194 ألف كلم مربع من مساحة تركيا الإجمالية التي تبلغ 780 ألف كلم مربع أي مايقدر بربع مساحة الدولة التركية وتشمل هذه المناطق التي في شرق تركيا وجنوبها الشرقي الولايات التالية: أرلازنجان وأرضوم وقارص وملاطية تونجالي وألازيع وبينجول وموش أغري وباطمان وأدي يمان وديار بكر وسيرت وبيتليس ووان اورفا وماردين وهكاري وشرناخ[2] .

من هنا يمكن أن نفهم مدى حساسية الملف الكردي بالنسبة للنظام السياسي الرسمي في تركيا إذ أن السماح بقيام كيان كردي مستقل يعني إقتطاع 19 ولاية من إجمالي ولايات تركيا البالغ عددها 81 ولاية ما يؤدي إلى فقدانها عمقا إستراتيجيا مهما لأمنها القومي[3]، إضافة إلى خسارة موارد مائية هامة ومعدنية مهمة جدا كما يؤدي إلى حجب تركيا عن جوارها الإقليمي التي تربطها معه علاقات إقتصادية وتجارية ومرتبطة معه بحدود برية طويلة جدا و هذا ما يحد من حضورها في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن القومية الكردية تشكل المرتبة الثانية بعد القومية التركية، ولقد بدأت المقاومة الكردية للسلطات التركية الحديثة عام 1925 بقيادة شيخ الطريقة النقشبندية، الشيخ سعيد بيران الذي ثار مطالبا بعودة السلطنة والخلافة إلا أن الرد العنيف من قبل كمال أتاتورك كان قاسيا وتم القضاء على الحركة، تم على إثرها إصدار العديد من القوانين والمراسيم التعسفية التي تسمح بترحيلهم من مناطقهم، وتم حظر تداول اللغة الكردية وتغيير أسماء القرى الكردية وإستبدالها بأسماء تركية

[1] رواء زكي يونس ، "التركيب القومي والديني دراسة تحليلية" ، **مجلة دراسات اجتماعية** ،ع. 5 ،(ربيع 2000)، ص 82.

[2] نائل الدهشان ، **القضية الكردية** (د ب ن : معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية ، 2009) ، ص 15.

[3] رواء زكي يونس، **مرجع سابق** ، ص 83

وفرض الأحكام العرفية في المناطق الكردية عام 1936[1]، وتم تقديم قيادات الأكراد الى المحاكمة وحرمانهم من حقوقهم المدنية.

1- **حزب العمال الكردستاني:** أسسه عبد الله اوجلان في 27 نوفمبر 1978 حيث كان أعضاء الحزب يطالبون بحقوق الأكراد المسلوبة ويدعون إلى إنشاء دولة كردية في شرقي البلاد وكانت الحركة تتشكل من طلاب جامعيين ينتمون إلى إفكار شيوعية ماركسية ومارس حزب العمال الكردستاني عمليات مسلحة في المنطقة فحشد الجيش التركي لضرب عناصر الحزب ومؤيديه من شرقي الأناضول وعاشت المنطقة حالة طوارئ منذ 15 عاما من النزاع والذي كان حربا حقيقية[2].

وإستمرت معانات مناطق الأكراد خاصة الشرقية منها حيث لم تتمكن الدولة من تقديم أي خدمات للمنطقة بسبب الحرب الدائرة فأغلقت المدارس والجامعات والمصانع وهاجر ما يقارب ثلاثة ملايين مواطن إلى المحافظات الغربية بحثا عن الأمان وتم تخريب 3500 قرية ومزرعة بسبب المواجهات، وعاش السكان غيابا للسلطة وفراغا أمنيا رهيبا وإنتشرت المخدرات وبيع الأسلحة وأصبح الذهاب إلى المناطق الشرقية خطرا للغاية وأضحت في عزلة كبيرة جدا كونها منطقة عمليات عسكرية .

تكبدت الدولة خسائر فادحة جراء الحرب مع الأكراد فقد كانت الفاتورة السنوية من الأسلحة والمعدات العسكرية واللوجيستية تقدر بـ 7 الى 8.5 مليارات دولار فضلا عن الخسائر الناجمة عن تعطل النشاطات الإقتصادية بالكامل وهجرة السكان، أما الخسائر البشرية فقلد راح ضحيتها 30 ألف بينهم أفراد جيش ومدنيون قتلهم حزب العمال بسبب عدم تقديم الدعم لهم.

وفي فيفري 1999 تم القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في كينيا وحكم عليه بالإعدام بعد محاكمته في جزيرة إيمرلي بيد أنه تم تغيير الحكم إلى المؤبد بعد القبض على عبد الله اوجلان أعلن حزب العمال الكردستاني أنه ألقى السلاح وتخلى عن المواجهة المسلحة

[1] نائل الدهشان ، **مرجع سابق** ، ص 16.

[2] رواء زكي يونس ، **مرجع سابق**، ص 89.

خاصة مع تصنيف الحزب أرهابيا على قائمة الإرهاب الامريكية وبالتالي لتفادي العقوبات الدولية [1].

2- المسألة الكردية من المنظور الجغرافي السياسي:

خاض الجيش التركي حربا طاحنة مع تنظيم العمال الكردستاني ولكنه لم يستطع إجتثاثه أو القضاء عليه وكان هذا الفشل راجعا للعديد من الأسباب، حيث يعطي الكاتب هنري باركي* تفسيرا لسبب فشل الجيش التركي في تحقيق هذا الهدف، حيث يؤكد على أن هناك ثلاثة عوامل كانت وراء تمرد " حزب العمال الكردستاني " الذي لم يستطع الجيش التركي القضاء عليه :

العامل الأول : هو نمط عمليات هذا الحزب فهو يتمرد على السلطة التركية ويعاقب المتعاونين معها ويقرن ذلك بحملة سياسية تهدف الى تسييس المشكلة وكسب دعم المهاجرين الأكراد في الخارج وعلى الأخص في ألمانيا، وقد سعى هذا الحزب إلى إثارة ردة فعل عسكرية تركية عنيفة ضد الأكراد في جنوبي شرقي تركيا، من أجل كسب دعم المهاجرين الأكراد[2] على الرغم من أن الأكراد في تلك المنطقة كانوا يوشون بعناصر الحزب في الثمانينات لقوات الأمن التركية غير أنه الآن تحول ولاءهم في أغلبه لصالح دعم الحزب سياسيا وعسكريا وماليا.

العامل الثاني : إستفادة التمرد الكردي في تركيا من الفراغ الأمني في شمالي العراق فقد كان لحزب العمال الكردي نفوذ في أوساط الأكراد العراقيين الذين لجئوا إلى تركيا عام 1987 وعام 1988 ثم في نهاية حرب الخليج وقد ساهم هذا الدعم في بروز شعور الأكراد القومي و الذي كان خفيا خلال فترة الحرب الباردة[3].

العامل الثالث: هو قدرة حزب العمال الكردستاني على الإستفادة من الدعم الإقليمي في ظروف العلاقات العدائية بين تركيا وبعض دول الجوار بشأن مياه دجلة والفرات والتي ترفض تركيا أن يكون هناك إتفاقا بشأنهما مع سوريا والعراق معتبرة أن النهرين تركيان، ويضاف إلى ذلك النزاع

---

[1] ممدوح عبد المنعم ، **مرجع سابق** ، ص 98.

* هنري باركي باحث في جامعة لاهاي الأمريكية.

[2] عايدة العلي سري الدين ، **دول المثلث" سوريا العراق إيران " بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية** (بيروت : دار الفكر العربي ، ط1 ،1997) ، ص 219.

[3] نائل الدهشان، **مرجع سابق** ، ص 16.

التركي السوري منذ منتصف الثلاثينات بشأن لواء الإسكندرون، ويذكر أن حزب العمال الكردستاني تمكن في الوقت ذاته من تحريك الجالية الكردية في الخارج لا تقل عن 500 الف شخص وعلى وجه الخصوص في المانيا لتدعم الحزب المالي والسياسي والاعلامي.

واقترنت العوامل الثلاث بإعتبارات كانت في صالح التمرد التركي بمعنى أن إنتصار الجيش التركي في هذا النزاع يعني القضاء على التمرد نهائيا، في حين أن إنتصار التمرد الكردي يعني بقاءه وإستمراريته، وهذه المعادلة لم تكن في صالح قيادة الجيش التركي غير أنها ساهمت في توسيع قاعدة الحزب في تركيا، فحتى الأكراد المعتدلون في تركيا لا يرغبون في هزيمة حزب العمال الكردستاني لأنهم يرون فيه أداة من أجل تحقيق طموحاتهم القومية لإقامة دولتهم الكردية[1].

كما أن دمشق إستفادت من عمليات العمال الكردستاني في نزاعه وخلافه مع الأتراك وكانت سوريا سببا ساهم في وقف إطلاق النار بين اوجلان وأنقرة في 1999، أما الإيرانيون فقد إحتلوا موقع الوسيط بين الأطراف الكردية المتنازعة وسعوا إلى إبعاد هذه الأطراف عن دائرة النفوذ الأمريكي وفي هذا الإطار جرى تفاهم بين الحزب الديمقراطي الكردي العراقي والحكومة المركزية في بغداد مما أدى إلى سيطرة البارازاني على معظم أراضي كردستان العراق[2].

3- مبادئ السياسات الأمنية والدفاعية التركية إتجاه الملف الكردي: من أهم المبادئ والسياسات الأمنية والتي تعتبر محددات ثابتة لدى السلطات التركية ومؤسستها العسكرية، حماية الدولة والمحافظة على إستقلالها وسلامة أراضيها من أي تهديد داخلي أو خارجي، وإتخاذ التدابير لمنع النزاعات والصراعات الداخلية وإخماد أي معارضة مسلحة، إحتواء مصادر التهديد الداخلية في أبعادها الإيديولوجية واالقومية والدينية، إحتواء الأبعاد الخارجية والداخلية للأزمة الكردية تفعيل سياسات الأمن الاجتماعي تحت مظلة حلف الناتو والإتفاقيات العسكرية مع الدول الأخرى في المنطقة والاقاليم [3].

---

[1] انظر: جراهام فولر، " النموذج،وجهات نظر"، القاهرة، 70 (نوفمبر 2004)، ص، 23.

[2] احمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، (عمان: دار زهران للنشر، 2013)، ص ص 223،222

[3] عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، 2008)، ص78.

إن أغلب هذه المبادئ تنطوي على تلميح مبطن تارة وتصريح تارة أخرى للملف الكردي وإعتبارها مصدر التهديد الاول للامن القومي ووحدة الاراضي التركية وسلامتها، وتسعى المبادئ إلى إتخاذ التدابير الداخلية والخارجية كافة وإستنفار مقومات القوة التركية في سبيل إحتواء هذا التهديد والقضاء عليه.

لقد دفع الشعب التركي كافة ومعه الأكراد ثمنا كبيرا جراء هذا النهج العسكري لحل المسألة الكردية فقد أودى بحياة ما يقارب 50 ألف ضحية وكلف تركيا 500 مليار دولار ودمر اكثر من اربعة الاف بلدة وقرية منذ بداية الصراع والى غاية عام 2014 وحده[1].

4-المسألة الكردية في عهد نجم الدين اربكان :

لقد كانت المسألة الكردية في عهد أربكان وحزبه " الرفاه " أحد محاور شعارات حملاته الإنتخابية وتناوله لها كان ضمن إطار الهوية الإسلامية المشتركة، فكان يتصور أربكان أن المسألة الكردية هي نتاج سياسات الدولة، كون الهوية التركية القومية الوحيدة للدولة الجديدة، فمن وجهة نظره أن العرقية هي مشكلة مصطنعة واذا ما تشكلت مؤسسات على نظام إسلامي فلن يتم تهميش أحد بالعودة إلى الهوية الإسلامية .

فمن خلال تصور أربكان وحزبه يمكن دمج كل الأقليات في دولة واحدة حيث كان يستخدم جملا في خطاباته مثل " شعبي العظيم " ويقول " النظام القائم هو من يتحمل مسؤولية ظهور المشكلة الكردية إذ انه تأسس على أساس عرقي تركي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لذلك لابد ان تظهر لاحقا النعرات الطائفية والاثنية والعرقية "[2] ويقول كذلك " أن المفهوم العرقي في تأسيس الدول مصدره الغرب الذي يعمل على دعم وتحريك الإضطرابات الداخلية في أماكن كثيرة من العالم وتحويل هذه المناطق إلى حالة الإستعمار" [3].

ورفض حزب الرفاه وزعيمه أربكان بشدة النظر إلى المسألة الكردية من زاوية، أما الفوارق اللغوية فهي شيء طبيعي ويتفق الحزب مع وحدة تركيا ويرفض أي شكل من أشكال التجزئة ولحل

[1] محمد نور الدين ،"موقف تركيا من المسألة الكردية تحول تاريخي وربيع ساخن "، **مجلة الشرق الأوسط**، ع.7 ،(1995) ، ص 40.

[2] منال صالح ، **مرجع سابق** ، ص 248.

[3] محمد نور الدين،،"موقف تركيا من المسألة الكردية تحول تاريخي وربيع ساخن "،**مرجع سابق** ص 41.

المشكلة الكردية طرح حزب الرفاه برنامج تنمية وتصنيع مع إقرار الحقوق الثقافية وحرية المعتقد للأكراد.

لقد نجح أربكان في إستيعاب الأكراد ذوي التوجه الإسلامي، لأن المفهوم السياسي للإسلام حسبه لا يستعدي إعادة توزيع الهويات الثقافية، لهذا كان الحزب أكثر قبولا من شرائح واسعة من الأكراد، لكن واضح جدا أن أربكان ضد أي خطوة لإنفصال أي جزء من تركيا في قوله " واضح جدا أن فيدرالية أو دولة مستقلة لن يجلب الحل للقضية الكردية والسعادة ولا يحقق أي فائدة "[1].

وحل حسب وجهة نظره هو دولة موحدة خارج العرقية من خلال مبدأ الأخوة الإسلامية التي توحد بين الأكراد والأتراك وتحدث عن ضرورة رفع نظام الوصاية والسيطرة من طرف الدولة وأنه لا يوجد في تركيا إلا الأتراك كما أن أربكان كان يدين تصرفات و نشاطات حزب العمال الكردستاني وزعزعته للإستقرار التركي الداخلي والإقليمي .

ثالثا / المسألة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية :

إنتهج حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة في حل المسألة الكردية بإحلال عملية السلام الداخلي بدلا من الحل الأمني الذي أثبت فشله، وأدى إلى اتساع دائرة الصراع وأطرافه بدلا من إنهائه وإحتوائه، لقد طرح حزب العدالة والتنمية رؤيته الجديدة للمسألة الكردية مبتعدا عن المسار العسكري الأمني عبر تحقيق مسارين :

المسار الأول / التسوية السياسية :

بدأ تطرق حزب العدالة والتنمية إلى المسألة الكردية علنيا عام 2005 أثناء زيارة رئيس الوزراء السابق أردغان إلى مدينة ديار بكر قائلا أن المسألة الكردية مشكلته وأن تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى كتركيا مؤكدا أنهم عازمون على حلها عبر الديمقراطية وحقوق

[1] منال صالح، **مرجع سابق**، ص 289.

المواطنة وتحقيق المزيد من الرفاهية الإقتصادية، لتتصاعد جهود الحزب في هذه المسألة عام 2009، بإطلاق مبادرة سماها " الانفتاح الديمقراطي " الرامية إلى حل المسألة الكردية سلميا[1].

لتكون هذه المرحلة إيذانا بحراك سياسي وإجتماعي على المستويين الرسمي والشعبي لتسوية المسألة الكردية في تركيا، حيث تكللت هذه الجهود بإجراء محادثات غير مباشرة بين الحكومة وعبد الله أوجلان في فيفري 2013 عبر جهاز الإستخبارات التركي وحزب العمال الكردستاني[2].

يتفق حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردغان مع الحكومات التركية المتعاقبة على معارضة الرغبة الكردية للإنفصال والإستقلال عن الدولة، كما أنه يعارض كذلك فكرة منحهم الحكم الذاتي حيث قال " إن النقاش حول هذا الموضوع لا يفيد، لا الديمقراطية ولا الحرية ولا السلم الإجتماعي ولا الأخوة " وقال " أنه يدافع عن القضية الكردية لكنه ضد النزعة الكردية وضد النزعة التركية إذ ليس في حضارتنا مكان للعرقية" [3].

لأن الحزب يخشى أن يكون الحكم الذاتي مقدمة لإنفصال المناطق الكردية مستقبلا عن الدولة الأم وبخاصة في ظل الظروف الدولية الحالية والمتغيرة الولاءات التي قد تساند المطالب الكردية في الإنفصال وتدعمها سياسيا وعسكريا، كما أنه برفضه الحكم الذاتي يتماشى مع مسلمات وقناعات القوميين الأتراك الذين يشكلون نسبة كبيرة في تركيا.

رغم هذا كله فإن حكومة حزب العدالة والتنمية تعترف بالأخطاء والظلم الذي وقع على الأكراد من طرف السلطات التركية الرسمية، حيث قدم أردغان الرئيس التركي إعتذارا لضحايا درسيم التي وقعت سنة 1937، وذويهم بإسم الدولة التركية في نوفمبر 2011[4].

---

[1] أنا فيلالا، "محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاع: رؤية تركية "، **ستا للدراسات والأبحاث**،ع .3 ،(خريف2013)،ص 20.

[2] Seevan Saeed," The Kurdish National Movement in Turkey: From the PKK to the KCK" , at : **https://ore.exeter.ac.uk/repository/bitstream/handle/10871/16936/SaeedS.pdf;sequence=1** (12/07/2017).

[3] Cale Salih, Turkey, " The kurds and the fight against Islamic state" , **European council on foreign relations** , ECFR/141, (September 2015) ,p 60.

[4] Hanefi Yazıcık , **PKK Terrorism in Turkey** ,(Department of Political Sciences and International Relations, Faculty of Economics and Administration Sciences, Bandırma Onyedi Eylül University, Balıkesir, Turkey),p45.

ولقد دعى أردغان في إطار سعيه إلى فصل الحل الأمني والعسكري عن المسألة الكردية وتمثيلهم كافة خلال رئاسته للوزراء في خطاب له في ولاية " سيرت " في ماي 2011 قوله " أرجو منكم ألا تنسوا الفرق الكبير بين المسألة الكردية ومشكلة تنظيم PKK الإرهابي " [1].

إنطلاقا من هذه المبادرة فقد رشح الحزب الأكراد على قوائم حزبه في مختلف المدن التركية حيث بلغ عدد النواب الأكراد الممثلين لحزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي ما يقارب الثمانين نائبا لعدة دورات إنتخابية.

تواجه التسوية السياسية للمسألة الكردية صعوبات عديدة منها تشدد النخب العسكرية والحكومية حيال المطالب الكردية المطالبة بالحكم الذاتي وإستخدام اللغة الكردية كلغة في البلاد، كذلك معارضة التيارات القومية لدى الطرفين الكردي والتركي لأي تسوية تعتبر على حساب مسلمات كل طرف في القضية المتفاوض عليها.

حيث يعتبر تنازل أي طرف هو خسارة له بطريقة غير مباشرة ولا تخدم مصالحه القومية كذلك إنقسام أجنحة حزب العمال الكردستاني بين مؤيد للتسوية ومعارض لها حيث يفضل جناح الأكراد المتمركز في جبال قنديل الخيار العسكري بينما يدفع أوجلان القائد التاريخي للحزب نحو التسوية السلمية للمسألة [2].

كذلك تأثر عملية التسوية السلمية للمسألة الكردية بعوامل إقليمية وخارجية نظرا لإمتداد المكون الكردي في عدة دول مجاورة أخرى كسوريا والعراق وإيران، فضلا عن التأثير الدولي على القضية كالولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم جزءا من الأكراد في سوريا وترفض أنقرة هذا التقارب وتعتبره مشبوها، مما أثر على العلاقات التركية الأمريكية، كذلك تأثير الطرف الأوروبي الرافض لسياسة أردغان حول تغيير النظام السياسي والذي وقف مع الأكراد لرفضهم نفس النهج وهذا ما أجج الخلاف الاوروبي التركي لحد الآن، كذلك روسيا التي تدعم كذلك تيارا كرديا في سوريا [3].

---

[1] جوهانا نيكانين، **مرجع سابق**، ص، 85.

[2] رستم محمود، **احتمال القاء حزب العمال الكردستاني سلاحه تقييم حالة** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011)، ص ص 9،10.

[3] إبراهيم البيومي غانم، **تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد، في: محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (د ب ن :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م)، ص 177.

أ- دوافع الجانب الكردي لتحقيق المصالحة السياسية :

هناك مبررات كثيرة ومتعددة دفعت بالأكراد إلى الجنوح نحو الحل السلمي، دفعت شريحة واسعة من الأكراد للتوجه نحو النضال السلمي المدني لتحقيق مطالبهم، معانات حزب العمال الكردستاني من مشاكل مالية خانقة بسبب قيود الإتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على منابع تمويله، خاصة مصادره المالية التي تأتي من مناصريه والمتعاطفين الأكراد المغتربين في خارج تركيا، السبب الآخر تراجع القدرة على الحفاظ على الحماس الإيديولوجي الذي دفع شرائح الشباب الأكراد سابقا إلى الإنخراط في القتال ضد الجيش التركي، وتراجع الخطاب القومي العنصري للسلطة التركية في عهد الرئيس أوزال وأربكان وبعده أردغان بقيادة التنمية والعدالة.

كذلك إنفتاح حزب العادلة والتنمية على الأكراد وتوجهه نحو إيجاد حل للمسألة الكردية سلميا بعيدا عن الحل العسكري العنيف وتعتبر هذه خطوة مهمة في إطار تحييد المؤسسة العسكرية وكف يدها عن التخطيط للسياسات العامة في البلاد.

السبب الآخر كذلك هو توطد العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق في ظل حكومة العدالة والتنمية ما أفقد حزب العمال الكردستاني ظهيرا سياسيا وعسكريا وعرقيا مهما وبخاصة في ظل عدم رغبة قيادة الإقليم في شن هجمات ضد تركيا من داخل أراضيها وظهور ملامح التصدع والإختلاف بين رئاسة الإقليم والقيادة العسكرية للحزب على قيادة الأكراد في المنطقة ككل وبخاصة خلال الأزمة السورية المتفجرة منذ 2011 والى غاية اليوم [1].

كذلك تنامي التيارات الإسلامية المحافظة في الأوساط الكردية على حساب التيارات اليسارية التي تعد الرافد الأساسي لحزب العمال الكردستاني بالمال والمقاتلين ويظهر هذا جليا في قدرة حزب العدالة والتنمية على منافسة الأحزاب الكردية على أصوات الناخبين في المدن ذات الأغلبية الكردية وإنشاء جيل يؤمن بإيديولوجية الحزب ووجهة نظره إتجاه الحل السياسي والسلمي[2].

ويعد هذا عبئا كبيرا وإضافيا على حساب حزب العمال في تآكل مساحة نفوذه وإضطراره إلى مسايرة هذه المتغيرات بالإضافة إلى إنشغال دول الجوار الإقليمي كإيران وسوريا والعراق بالأزمة

[1] Cale Salih,op,cit ,p65.

[2] نائل الدهشان، **مرجع سابق**، ص 57.

السورية وتوحيد جهودهم لمواجهة خطر تفكك وسقوط النظام الرسمي في دمشق أفقد الحزب جزءا كبيرا لمصادر دعمه داخل هذه الدول، وموقف الأكراد داخل سوريا من الصراع ومن النظام التركي والسوري على حد السواء خلال الأزمة السورية، وكذلك الموقف التركي المتشدد من أكراد سوريا الممثلين في قوات سوريا الديمقراطية التي تعتبرها أنقرة إمتدادا لحزب العمال الكردستاني في سوريا.

ب - دوافع السلطة التركية لتحقيق المصالحة السياسية :

هناك دوافع ومبررات دفعت السلطات التركية نحو تبني الحل السلمي منها وقف القتال والعمليات العسكرية يؤدي الى وقف نزيف الميزانية التركية الهائل وتوفير تكلفة الحرب والإنفاق العسكري حيث يقدر أن السلطات التركية تنفق من ميزانيتها السنوية من بين 20 إلى 40 مليار سنويا لمواجهة مسلحي حزب العمال منذ عام 1958 وإلى غاية اليوم[1] .

كما يساهم وقف القتال إلى بعث الإستثمارات في الأقاليم الجنوبية، كما يمكن إستثمار القضية الكردية في المنطقة لتعزيز النفوذ التركي[2]، كذلك رغبة حزب العدالة والتنمية في إحداث تغيير واسع وشامل في طبيعة النظام السياسي التركي يقوم على الأخوة والمساواة وإحتواء القوميات والأديان والجماعات الإثنية والمذاهب الدينية تحت مظلة مفهوم المواطنة وفي نطاق نظام سياسي جديد قائم على قيم الديمقراطية وإحترام التعددية الثقافية وحقوق الإنسان[3].

كذلك يمكن من خلال الحل السلمي إزالة أحد أهم العقبات التي تقف أمام إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي وهي المسألة الكردية، حيث أن سحب ورقة القضية الكردية من يد المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية الكمالية، يعني الغنهاء الكامل والتام لتدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

تعزيز إستقلالية وسيادية القرارات الخارجية التركية عبر وقف إعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا عسكريا وإستخباراتيا وماليا لمواجهة حزب العمال الكردستاني، والتمكن من تعزيز

[1] خورشيد دلي،"السلام الكردي التركي ، بين الممكن والمستحيل"، **مجلة الحياة الاسلامية** ، ع. 160(جوان 2015) ، ص 25.

[2] Hanefi Yazıcık,**op,cit** ,p65.

[3] محمد نور الدين، "الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، في: تركي الدخيل، الأقليات الدينية والإثنية"، **مرجع سابق**،ص 281.

وحدة الجبهة الداخلية والتمكين من تماسكها، لمنع الدول الإقليمية من إستخدام هذه الورقة في منافسة تركيا على النفوذ الإقليمي في المنطقة.

كذلك لعبت تداعيات للأحداث الدائرة في سوريا وإنغماس الأكراد فيها بشكل كبير وبخاصة ما حدث في مدينة عين العرب كوباني وما حدث حول منبج وفي مدينة الرقة وما تلى من مطالبات الاكراد القوى الدولية وعلى رأسهم الويالات المتحدة الأمريكية بتوفير الدعم لمحاربة تنظيم داعش هذا كله دفع بالشارع الكردي خاصة في حالة عين العرب كوباني إلى الإحتجاج داخل الاراضي التركية فعملت السلطة التركية على تعجيل الحل السياسي وتحقيق السلام، لتجنب التأثيرات الإقليمية خارجية على الأوضاع الداخلية الأمنية في البلاد فقدمت خارطة طريق في 27 فيفري 2013.[1]

ب / المسار الثاني : تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الإقتصادية

لأول مرة وخلال زيارة الرئيس أردوغان لمدينة ديار بكر المعقل الرئيسي للأكراد في تركيا سنة 2008 كشف عن خطة حكومية لرفع مستوى التنمية الإقتصادية في المحافظات ذات الأغلبية الكردية، تتضمن حزمة إستثمارات تقدر بـ 12 مليار دولار خلال خمس سنوات، وتم برمجة 73 مشروعا في تسع مدن كردية، إضافة إلى تحويل مدينة ديار بكر إلى مركز جذب إستثماري للشركات ورجال الأعمال وتوفير بيئة عمل قانونية وتشريعية وإقامة بنية تحتية قوية وعصرية[2] على غرار ما تملكه المدن التركية الكبرى كما وعد أردغان خلال زيارته التاريخية بتوفير 3.8 مليون وظيفة شغل جديدة لشباب المناطق الكردية المتضررة من سنوات الحرب[3].

---

[1] عماد قدورة ، **تركيا ومسألة التدخل العكسري بين الضغوط والقيود ، سلسلة تحليل سياسات** (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات ، 2013)، ص 7.

[2] عقيل سعيد محفوض، **تركيا والاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية** (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 85.

[3] محمد حمريشي، "هل انهارت عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني" ، في:

(http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130909_turkey_pkk_peace_collapsing (2017/107/10).

هذه الخطوة متضمنة في خضم محاولات حزب العدالة والتنمية تحسين الأوضاع المعيشية للأكراد للحد من عدائهم ونقمتهم على السلطة التركية، وعزل أحد أهم عوامل إنضمام الأكراد إلى تنظيمات حزب العمال الكردستاني المسلحة المترتبة عن الفقر والإحتياج والبطالة والحرمان .

أولى حزب العدالة والتنمية أهمية كبيرة للقضية الكردية لما لها من آثار داخلية تؤثر في البيئة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمجتمع وسلامة الأراضي التركية ووحدتها وهذا الأمر معرف في المصلحة الوطنية التركية أساسا، وعليه تبنى السياسات الاجتماعية والإقتصادية والخارجية التركية.

فضلا عن إمتداداتها الخارجية المتأثرة بطبيعة العلاقات مع الدول الإقليمية المجاورة العراق سوريا وإيران وروسيا وإستخدامها من طرف الأوروبيين كذريعة تتحجج بها أمام طلب تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، بأن الحكومة التركية تنتهك الحريات السياسية والإجتماعية والثقافية للأكراد وتضيق على الحريات وهذا لا يتناسب مع معايير حقوق الإنسان العالمية عامة والأوروبية خاصة[1].

يعتبر الأكراد أنفسهم أنهم تعرظوا للظلم والإضطهاد من تركيا العلمانية الكمالية التي حكتمها القومية التركية وعلى الرغم من سعي حزب العدالة والتنمية للتوجه بالبلاد بسياسة خارجية فاعلة وناجحة، تمهد الطريق أمام تركيا للعب دور دولة إقليمية قوية ورائدة، ومؤثرة وفاعلة في القضايا الإقليمية ويحسب لها ألف حساب في أي ملف اقليمي، لكن لا يمكن تحقيق كل هذا وتركيا تعاني من حالة إستنزاف إقتصادي رهيب وتعاني من إضطرابات امنية كثيرة وصلت إلى المراكز الحيوية في قلب أنقرة وإسطنبول إضافة إلى التهديدات الأمنية لتنظيم داعش.

لقد طرح حزب العدالة والتنمية رؤية مغايرة لدور تركيا الإقليمي ولوظيفتها الإقليمية الجديدة طريقة جديدة لما خطت عليه الأحزاب العلمانية السابقة منذ تأسيس الجمهورية، حيث تميزت سياسة سالفاتها بالإنكفاء على الذات والانشغال بتنظيم وترتيب البيت الداخلي، وتبني وجهة نظر الدول

[1] جاكوب ودكا ، سارة كوسميس، " الاتحاد الأوروبي في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب"، **رؤية تركية**، ستا للدراسات والأبحاث،ع. 1، (ربيع 2014)، ص 136.

الغربية حيال القضايا الغربية وإعتبار أوروبا هي الحديقة الخلفية لتركيا ولا علاقة لتركيا بالقضايا الإقليمية أو الدول الإقليمية المجاورة.

يمكن القول مما سبق أن مقاربة حزب العدالة والتنمية الرامي إلى إحتواء النزاع مع الأكراد و تعزيز السلم في مناطقهم وتضييق الفجوة التنموية مهمة للغاية في إدارة النزاع في المناطق الجنوبية و قطع الطريق أمام التنضيمات الكردية المتطرفة والتي أفشلت مسار التفاوض السلمي و المبادرات التي طرحها الحزب.

رابعا / التسوية السلمية وتأثره بالأزمة السورية .

في 16 ديسمبر 2012 إلتقى هاكان فيدان رئيس الإستخبارات الوطنية التركية سرا مع زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان في جزيرة إمرالي، حيث يقضي أوجلان فترة عقوبته، ثم قام رئيس الوزراء رجب أردوغان بالإعلان صراحة عن هذا الإجتماع بعد أسبوعين في 29 ديسمبر وفي جانفي 2013، توجه وفد من أعضاء حزب السلام والديمقراطية إلى جزيرة إمرالي لمقابلة أوجلان وتم التنسيق لمبادرة السلام الجديدة والتي أُطلق عليها " عملية المصالحة " بالتركيز على التفاوض مع أوجلان، ولهذا يشير البعض إليها أيضا بإسم عملية إمرالي ومن أجل إنهاء الصراع وضعت خطة من ثلاث مراحل تشمل ما يأتي[1]:

المرحلة الأولى: الإنسحاب التدريجي لقوات حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية.

المرحلة الثانية: الإصلاحات الديمقراطية من جانب الحكومة.

المرحلة الثالثة: إدماج حزب العمال الكردستاني في الحياة السياسية والمدنية بعد نزع سلاحه

وخلال هذه الفترة أجريت سلسلة من المفاوضات مع أوجلان من خلال ممثلين له ولأول مرة في تاريخ تركيا تعترف السلطات التركية بإجرائها مفاوضات مباشرة مع أوجلان، وإجراء مفاوضات غير مباشرة مع القيادة الكردية في قنديل، وكذلك مع ممثلي حزب العمال الكردستاني الموجودين في أوروبا ومنظومة المجتمع الكردستاني[2]، ساعدت هذه العملية أيضا على إضفاء الشرعية على المفاوضات بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني، وتم التغلب على معظم العوائق النفسية التي

[1] جوهانا نيكانين،" الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية "، **ستا للدراسات والأبحاث**، ع3، (خريف2013)، ص 29.

[2] محمد حمريشي، **مرجع سابق**.

تعترض سبيل تحقيق السلام خلال هذه العملية وقد مهد هذا المناخ الجديد الطريق لإجراء نقاشات حقيقية من أجل سلام دائم.

وبالرغم من كل هذا وصلت العملية إلى نهايتها في 22 جويلية 2015، عندما أطلق حزب العمال الكردستاني النار على اثنين من ضباط الشرطة في جيلان بينار، شانلي أورفا وتصاعد مستوى العنف بوتيرة سريعة بعد هذا الهجوم، وعلى الرغم من تعليق العملية بشكل غير متوقع، فقد وصفت بأنها من أبرز وأهم محاولات إحلال السلام في القضية الكردية الشائكة. كانت عقلية عملية المصالحة مختلفة تماما عن عقلية المبادرة الكردية لكن من الممكن القول إن الانفتاح الكردي مهّد الطريق لعملية المصالحة[1].

عد تاريخ 21 مارس 2013 البداية غير الرسمية لعملية المصالحة ففي ذلك اليوم حيث وخلال إحتفالات النوروز في محافظة ديار بكر، قرأ نائب حزب السلام والديمقراطية سري أوندر رسالة صاغها أوجلان، تدعو لإيجاد حل سلمي وديمقراطي للمسألة الكردية وجاء في الرسالة: "وصلنا مرحلة يجب أن يصمت فيها السلاح، وتتحدث فيها الأفكار لقد أفلس براديغما الحداثة الذي يتجاهل، وينكر ويبعد فالدم يسقط من قلب هذه الأرض، بغض النظر عما إذا كان تركيا أو كرديا أو لازيا أو شركسيا تبدأ الآن حقبة جديدة تأتي السياسة في المقدمة لا الأسلحة "[2]

وفي أعقاب خطاب أوجلان أعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في 23 مارس وفي مايو 2013، حيث بدأ الحزب على إثرها في سحب قواته من داخل تركيا إلى شمال العراق، ولكن في نهاية المطاف إنسحبت نسبة محدودة فقط من قواته من الأراضي التركية ثم توقفت العملية كليا في سبتمبر 2013، حيث أعرب حزب العمال الكردستاني عن خيبة أمله بحجة أن الحكومة أخفقت في اتخاذ الإجراءات الكافية من حيث الإصلاحات التي وعدت بها لذلك لم تكتمل المرحلة الأولى من العملية ومن ثم تعرقلت المراحل التالية[3].

قامت العملية على الإتصالات المباشرة وغير المباشرة مع زعيم الحركة القومية الكردية أوجلان الذي كان العامل الأول في العملية برمتها وقد أدمجت الحركة جميع الجهات الفاعلة في العملية

[1] إليزا ماركوس ، "هل تستطيع تركيا صنع السلام مع الأكراد"، في : https://alghad.com/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D 2017/10/07

[2] " معمر فيص الخوري ،"المسألة الكردية ومن الإنكار إلى الإعتراف"، في : http://rawabetcenter.com/archives/106" 2017/07/10

[3] " حزب العمال الكردستاني يعلق انسحاب قواته من تركيا اتهم سلطات أنقرة بعدم القيام بأي خطوة ولكنه سيلتزم بالهدنة "، في : /https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world (2017/07/10).

حيث وخلال العملية التفاوضية توقفت الأعمل العسكرية وأسند أستخدام قوات العمليات الخاصة وأركان الحرب إلى السلطات المدنية والحكام المدنيين كما أشرك الجمهور في المناقشات من خلال لجنة حكماء الشعب وقد شكلت لجنة الحكماء من أجل مشاركة الشعب في تفاصيل عملية السلام وتعزيز الدعم الشعبي لهذه العملية، في 3 أفريل 2013 أعلن رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان عن قائمة العقلاء التي تتألف من 63 عضوا 41 رجلا و 12 إمرأة وكان جدول أعمال اللجنة بالأعمال لأكثر من شهرين ضمت اللجنة سبع مجموعات ومارست أنشطتها في سبع مناطق في البلاد[1]

خلال عملية المصالحة تغير السياق السياسي المحلي في تركيا كما تغيرت الأوضاع في سوريا تغيرا جذريا، وهذا أدى إلى تحول ميزان القوى بين المتفاوضين الرئيسين للعملية كان حزب العدالة والتنمية في ذروة سلطته وشرعيته عندما بدأت عملية المصالحة، في حين كان حزب العمال الكردستاني في وضع هزيل[2] وبعد إتمام الإستفتاء بدأ أردغان في إتخاذ خطوات أكثر جرأة في أجندة الإصلاح السياسي ففي الإنتخابات البرلمانية لعام 2011، فاز حزب العدالة والتنمية بدعم ما يقرب من نصف الناخبين (49.5 في المئة) في ولايته الثالثة وعزز هذا من ثقته بنفسه، في الوقت نفسه في المراحل الأولى من الربيع العربي، كانت تجربة حزب العدالة والتنمية بمثابة نموذج مثالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتمتع الرئيس أردوغان بشعبية وثقة وتقدير الكثيرين.

لكن على الجانب الآخر كان حزب العمال الكردستاني في وضع ضعيف جدا وأخفقت خططه لشن انتفاضة من أجل الحكم الذاتي في منطقة شمدينلي بسبب تصدي قوات الأمن التركية لمحاولاته.

بدأ حزب العدالة والتنمية في مواجهة بعض التحديات الخطيرة داخليا وفي سياسته إتجاه منطقة الشرق الأوسط بدءا من منتصف عام 2014، في نفس الوقت وفرت فيه الحرب الأهلية في سوريا فرصا سانحة وجديدة أمام حزب العمال الكردستاني PKK عقب إحتجاجات غيزي بارك ومحاولة الإنقلاب القضائي بين 17و25 ديسمبر 2015 التي دبرتها حركة غولن، إعتبر حزب العمال

[1] غوني يلدز، "الأزمة السورية تهدد السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني"، في :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/09/140929_turkey_pkk_peace_risk 2017/07/10

[2] "ستة أسباب لإيقاف حرب تركيا على حزب العمال الكردستاني" ، في :
http://www monitor.com/pulse/ar/originals/2015/09/turkey-kurds-pkk-daglica-war-be-sustained-bloody (2017/07/10).

الكردستاني وحزب الشعوب الديمقراطي أن الحكومة التركية وأردوغان هما الطرف الخاسر في المفاوضات وقد إتضح فيما بعد أن هذا التقييم كان خطأ في التقديرات[1].

فبينما خاض عبد الله أوجلان سلسلة من المفاوضات المهمة مع حكومة حزب العدالة والتنمية نيابة عن الحركة القومية الكردية، إنتهزت عناصر داخل الحركة الكردية حدوث تقلبات داخل حزب العدالة والتنمية، وإعتبرتها فرصة لفرض شروطها على طاولة المفاوضات، لم تكن مصالح تلك العناصر الكردية خلال عملية المصالحة تسير وفق المكاسب التي حصلوا عليها في نظام القوى الجديد في الشرق الأوسط الذي تأثر بالحرب الأهلية السورية .

كانت الحرب الأهلية الجارية في سوريا هي العامل الثاني الذي أدى إلى إرتفاع سقف توقعات الحركة القومية الكردية، حيث حصل حزب الإتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب على بعض المزايا السياسية وسيطرت قوات سوريا الديمقراطية على مناطق عفرين والجزيرة وكوباني الواقعة في شمال سوريا، وعلى الرغم من إنتقادات حزب الشعوب الديمقراطي لتركيا بسبب حصار كوباني في سبتمبر 2014، لم يكن حزب الإتحاد الديمقراطي في وضع يسمح له بالدفاع عن المدينة بدون دعم خارجي، بما في ذلك تركيا[2].

كما أدى الحصار الذي فرضه تنظيم داعش على كوباني إلى إذكاء الحس العرقي القومي بين الأكراد في تركيا واستغل كل من حزب العمال الكردستاني وحزب الشعوب الديمقراطي كفاح أهل كوباني لتحقيق أهداف داخلية ووجهت إتهامات لتركيا تزعم أن حكومتها دعمت داعش ، كما أن معركة حزب الإتحاد الديمقراطي ضد داعش أسهمت أيضا في تعزيز الشرعية الدولية للمنظمة وإعتبرت الإنتصارات الكردية في سوريا إنجازا عظيما كما بعث الحكم الذاتي الإقليمي في شمال سوريا أيضا على الأمل في مستقبل لكردستان مستقلة وموحدة.

من جهة أخرى أدت العديد من الحوادث إلى تقويض الثقة المتبادلة بين حكومة حزب العدالة والتنمية والحركة القومية الكردية، الأمر الذي جعل عملية المصالحة أكثر تعقيدا، كذلك أثارت أحداث الشغب خلال أكتوبر 2015 شكوكا خطيرة داخل الحكومة فيما يتعلق بنوايا الحركة فقد قتل أكثر من 50 شخصا خلال هذه الإضطرابات، ودمر العديد من المدارس والمكتبات وغيرها من

[1] غوني يلدز، **مرجع سابق.**

[2] مركز الجزيرة للدراسات ، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، تقدير موقف"، في : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/20132289337283483.htm (2017/07/10).

الممتلكات العامة وأصيبت حكومة حزب العدالة والتنمية والشعب التركي بالصدمة من درجة التخريب والعنف في هذه الأحداث.

كذلك إعتبرت الحكومة التركية عملية إنسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية لم يصل أبدا إلى المستوى المنشود، وفي خضم هذه الأوضاع كان حزب العمال الكردستاني ينشئ ويدرب فروعه الشبانية، مثل حركة الشباب الثوري الوطني YDG-H، وحركة-YDG J لإعدادهم للقيام بتمرد في المدن التركية[1]، كما إزدادت عمليات التسليح في بعض المدن والمناطق الجنوبية الشرقية إلى مستوى مثير للقلق، كما أصبح الحصول على الأسلحة أمرا سهلا بسبب الحرب في سوريا والعراق، كما تعرضت الحدود الجنوبية لتركيا إلى هزات أمنية خطيرة جراء تسلل المقاتلين والأسلحة، ساعدت كل هذه العوامل عودة حزب العمال الكردستاني إلى العنف، ولاسيما مع وجود بلديات يديرها حزب الشعوب الديمقراطي الذي سهل له تخزين الأسلحة[2].

لكن من الجهة المقابلة وبحسب وجهة نظر الحركة القومية الكردية فإن النهج العدائي لحزب العدالة والتنمية، تجاه حزب الإتحاد الديمقراطي يتناقض مع أهداف عملية المصالحة والإطار العام لجهود المصالحة بين الحكومة التركية والحركة الكردية، كما أنه خلال هذه الفترة أيضا لم تجر التعديلات الدستورية التي تفي بطموحات الحركة الكردية بشأن دستور ديمقراطي وليبرالي، كما لم توصي الحكومة علنا بوضع خارطة طريق للتشريعات المتعلقة بمطالب الحركة الكردية بشأن حكم قومي للأكراد[3].

خلافا للوضع في تسعينيات القرن الماضي، فقد تطورت المسألة الكردية وأصبحت مشكلة إقليمية شائكة ولاسيما بسبب الحروب الأهلية في العراق وسوريا، وقد شكل هذا العامل نوعا من المرونة لحل المشكلة من خلال مبادرة تركيا فقط، وبالرغم من ذلك لم تتعاون الجهات الدولية الفاعلة مع تركيا في حل القضية بمبادرتها الأحادية الجانب وفي نهاية المطاف فضلت تركيا تنفيذ العملية من خلال مبادرتها الخاصة لكن لا يمكن إنكار أن غياب الدعم الدولي كان من بين أبرز أوجه القصور الرئيسة في العملية.

[1] Turkey andthe PKK , Savingthe peace process, Europe Report N°234 | 6 November 2014 International Crisis Group p 4.
[2] Serra Hakyemez , " Turkey's Failed Peace Process with the Kurds: A Different Explanation Recent Middle East Briefs", **middel East Turkey**. No. 111,(June 2017).p 6.
[3] Turkey andthe PKK , Savingthe peace process,op,cit.p 5.

لا جدل أن عملية المصالحة لم تدعم بخطة وخارطة طريق واضحتين وهو الأمر الذي يعد أحد أوجه القصور الكبيرة في العملية، كما أن الحكومة التركية عزمت على إتخاذ سلسلة من الإصلاحات التي من شأنها أن تسمح بتطبيق المعايير الديمقراطية والعالمية لحقوق المجموعات في سياق المسألة الكردية ومن ثم توقعت وقفا دائما للعمل المسلح الذي يقوم به حزب العمال الكردستاني، ومن ناحية أخرى سعت الحركة القومية الكردية إلى تحقيق وضع سياسي معين من شأنه أن يمنحها درجة من السلطة وتمركزت جهودها حول الفيدرالية والحكم الذاتي والإستقلال.

من الصعب تقييم كل سبب على حدى وتحديد العامل الأكثر تأثيرا في إخفاق العملية لكن العوامل الواردة فيما يلي تبرز الأسباب الرئيسة[1]:

- لم يكن الشعب وبخاصة الأتراك المحافظون مستعدين بعد لعملي التسوية.
- قام حزب العمال الكردستاني بتدريب وإعداد فروعه للقيام بتمرد في المدن من خلال فروعه السياسية.
- زادت قدرة حزب العمال الكردستاني على التعبئة وأتيحت له فرص سياسية وازدادت ثقته بالنفس بسبب الحرب الأهلية السورية وتراجع الأمن في المنطقة.
- ارتفاع سقف توقعات الحركة القومية الكردية السياسية خلال هذه العملية مع قدرتها المتنامية على التعبئة.
- إخفاق قادة حزب العمال الكردستاني في قنديل في إجراء التحول الفكري المطلوب لتحقيق السلام. إضافة إلى ذلك كانوا في حالة منافسة داخل الحزب مع القادة السياسيين المنتسبين إلى حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الأقاليم الديمقراطي.
- تغير ميزان القوى بين الحكومة والحركة القومية الكردية تغيرًا كبيرًا طوال العملية.
- ظهور بعض مشكلات الثقة المتبادلة والسلامة؛ بسبب عدم وجود وسيط أو هيئة مراقبة أو ممارسة للسلطة.

يمكن القول مما سبق أنه على الرغم من أن عملية التسوية وصلت إلى نهايتها والفشل بحكم الأمر الواقع إلا أن البعض يعتبرها مرحلة جمود فقط، ويمكن إعادة إحيائها من جديد بمنطق مختلف في ظل ظروف داخلية ودولية مواتية، ومن دون أدنى شك ستكون التغييرات في السياق الإقليمي الطريق الأمثل نحو أي خطوات مستقبلية.

[1] Serra Hakyemez,**op,cit**.p6

حيث يجب الأخذ بالحسبان أنه حتى لو ظهرت حلول جديدة للمسألة الكردية، فمن الواضح أن صناع القرار الأتراك لن يقبلوا مجددا بحزب العمال الكردستاني مفاوضا بإسم الأكراد، بحيث ستكون الدروس المستخلصة من المبادرات الفاشلة أساسا لأي عملية سلام في المستقبل بناء على ما سبق، وبعد كل هذه التطورات في العراق وسوريا يبدو أن القضية الكردية أصبحت قضية إقليمية أكثر منها قضية محلية وأن أي مبادرة سلام جديدة يجب أن تتم في إطار إقليمي أوسع إذا أريد لها أن تكون ناجحة وفعالة.

المطلب الثاني : الأقليات في تركيا

تعتبر مسألة الأقليات من أبرز القضايا المطروحة في العديد من الدراسات الإجتماعية عموما والدراسات السياسية خصوصا، حيث أصبحت هذه المسألة تطرح بقوة على مستوى الحياة السياسية والدولية في عالمنا المعاصر، نظرا لما تثيره من إشكاليات ونقاشات، ليس فقط على الجانب العملي فحسب وإنما أيضا على المستوى المفاهيمي، من خلال صعوبة تحديد الأقلية ومن خلال صعوبة تحديد مفهوم الأقلية.

والذي بدوره أدى لتعدد التعاريف المطروحة لتحديد مفهوم شامل للأقليات، فمنها من يدخل ضمن مجالات كعلم الإجتماع، علم السياسة وآخر ضمن الإتفاقيات واللجان كالإتفاقية الأوروبية واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، كما أن هناك عاملين رئسيين ساهما في بروز قضية الأقليات منها ما إرتبط بالعامل السياسي الأمني وآخر إرتبط بالعامل الإقتصادي الإجتماعي، كما أن الإختلاف بين الجماعات والأقليات عن بعضها البعض سواء من الناحية الذاتية كالعرق، أو من ناحية الوضع الإجتماعي السياسي ساهم في بروز العديد من التوجهات لحل مشكلة الأقليات.

أما بالنسبة لقضية الأقليات في تركيا فإنها تشغل مكانا مهما جدا في دواليب السلطة والفكر في تركيا، وتلقى إهتماما كبيرا من صناع القرار كما أن قضية الأكراد و الأقليات الأخرى معرفة أساسا في السياسة الخارجية التركية والمصلحة الوطنية للدولة حول الوحدة الترابية لتركيا مسألة محسوم فيها وتتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية الدولية والإقليمية في تحريك مسار هذا المتغير في تركيا.

وعليه يتناول هذا المطلب الأقليات الأخرى غير الكردية المتواجدة في تركيا ومحاولا على الأقل إعطاء نظرة شاملة عن خارطة توزيعها الجغرافي وتبيان إنتماءاتها الدينية والهوياتية والسياسية في تركيا لنعرف كذلك مدى تأثير هذا التنوع على تركيا واستقرارها.

أولا / الأقلية العلوية :

توجد في تركيا أقلية أخرى إلى جانب الأكراد وهي الأقلية العلوية التي يقدر عددها بين 10 إلى 15 مليون نسمة متمركزة في عدد من مدن الأناضول، وقد كانت تؤيد هذه الأقلية كل إجراءات و سياسات مصطفى كمال أتاتورك العلمانية [1]، وإرتبطت بعلاقات وثيقة مع نظامه و إنتمو لحزبه و أصبحو يحملون نزعة علمانية صريحة.

لذا كان العلويون في حالة ترقب وحذر من الحكومات السياسية ذات الميل الإسلامي كحكومة عدنان مندريس في الخمسينات ووجود حزب السلامة الوطني بزعامة اربكان في الحكومات الائتلافية واقرار الحكومة الانقلاب عام 1980 بدريس الدين مادة إلزامية في جميع المدارس وتشجيع بناء المساجد [2].

فأصدر هؤلاء بيانا خاصا بهم أطلق عليه إسم" البيان العلوي " كان من أبرز بنوده المطالبة بتمثيلهم المستقل ضمن رئاسة الشؤون الدينية غير أن مطالبهم لم تلق آذان صاغيةوحاول كبار الساسة من أمثال اوزال وديميريل إستغلال القوة الإنتخابية والإجتماعية في مناطقهم لكن هذه الوعود لم تتجاوز الدافع الإنتخابي[3]، هذا ما دفع بالعلويين في التسعينات إلى التحرك أكثر نحو أحزاب الوسط وبعيدا عن السياسة اليسارية التقليدية لاسيما بعد أن فقدوا الثقة في الحكومة على أثر أحداث العنف التي تعرضو لها سنة 1993 و سنة 1995*.

---

[1] كرامر هاينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد التحدي الماثل امام كل من اوروبا والولايات المتحدة**، تر: فاضل جنكر،(السعودية : مكتبة العبيكان،2001)، ص109.

[2] محمد نور الدين، **الاقليات العرقية والدينية في تركيا** (دب ن: ددن، د س ن)، ص6.

[3] يوسف الجهماني ، **العلويون في تركيا** (بيروت، لبنان: دار الكنوز الأدبية ، 2002)، ص 95.

* مثل حادثة مدينة سيواس التي تسببت في مقتل عدد من العلويين على اثر اندلاع حريق في فندق اقيم فيه مؤتمر للشعراء العلويين راح ضحيته خمسة واربعون شخصا في جويلية 1993 كذلك حادثة حي غازي عثمان باشا حيث قامت مجموعة مجهولة بإطلاق النار بصورة عشوائية على سكان الحي في سنة مارس 1995 مما اسفر عن سقوط عدد من القتلى والضحايا والجرحى الامر الذي ولد شعورا لدى العلويين بعدم الثقة الثقة في السلطة .

يناهز عدد المسلمين في تركيا 99 في المئة من عدد السكان، والطائفة العلوية تمثل حالة فريدة وملتبسة في علاقاتها بالنظام العلماني كما في علاقاتها بالأكثرية السنية، وتوصف الكتلة العلوية بـ "الأقلية" في ظل التقديرات التي تشير إلى أن عدد العلويين في تركيا يقارب العشرين مليونا وهذا يعتبر تناقضا كبيرا.

ويتوزع العلويون أساسا على ثلاثة أعراق، العرب والأكراد والأتراك ويطلق على العلويين العرب إسم النصيريين، ويناهز عددهم الثلاث مئة ألف نسمة يتواجد معظمهم في لواء الإسكندرون يطلق عليه الأتراك إسم "هتاي"، فيما يتوزع آخرون في أضنة 30 ألفا ومرسين 12 ألفا، إضافة إلى إسطنبول وأنقرة لغتهم الأم العربية[1].

أما العلويين الأكراد فيقدر عددهم بحوالي 30 في المئة من مجموع الأكراد وحوالي خمس العلويين ككل،أي ما يقدر بأربعة ملايين نسمة، يتواجدون في محافظات وسط وجنوب شرق الأناضول، ولاسيما في بينغول وتونجيلي وارزنجان وسيواس ويوزغات وايلازيغ وملاطيا وقهرمان مراش وقيصري وتشوروم وفي محافظات أخرى. لغة العلويين الأكراد، الكردية ويتكلم قسم منهم الزازائية[2].

أما العلويون الأتراك فيقطنون بصورة أساسية في بقع جغرافية متصلة ببعضها البعض تشكل الأناضول الداخلي، إمتدادا إلى غربه مع تواجد قليل على ساحل البحر الأسود أما المحافظات التي يتواجدون فيها بكثافة فهي سيواس وطوقات ويوزغات ونيفشهر وتشوروم وأماسيا وقهرمان مراش وأرزنجان[3].

ويطلق على العلويين الأتراك أسماء عدة منها العلويون، قيزيل باش "الرأس الأحمر" كما يلقبون بألقاب أخرى محلية تبعا للمنطقة التي يقطنون فيها، بينما لا يرد مصطلح "علوي" في الإحصاءات الرسمية التركية، لكن التقديرات حول عددهم تتفاوت من مصدر إلى آخر ويرجح البعض أن يكون عددهم 10 إلى 14 مليونا، والرقم الأقرب إلى الدقة هو 18 إلى 20 مليونا، علما أن العلويين أنفسهم يرفعون العدد إلى 25 مليونا[4].

أ - الإعلان العلوي:

[1] ميخائيل ليز بترغ ، فالح عبد الجبار ، هاشم داود، **الاسلام السياسي بين الكرد والدولة في كتاب الاثنية** ، تر عبد الله النعيمي،(بيروت : الفرات للنشر والتوزيع ، 2006)، ص 346.

[2] **المرجع نفسه**، ص 348.

[3] يوسف الجهماني، **مرجع سابق**، ص 103.

[4] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الحضارات ، مرجع سابق**، ص 45.

لقد بررت المطالب العلوية بصورة واضحة ومحددة في بيان مشترك أصدرته مجموعة جمعيات وهيئات علوية ونشر بتاريخ 30أكتوبر 1994، وجاء في خطوطه الرئيسية ما يلي[1]:

- إلغاء إيديولوجية الدولة السنية وجعل الدولة مدنية.
- رفع دعم الدولة لرئاسة الشؤون الدينية، ومواجهة كل طائفة بنفسها لاحتياجاتها الدينية وبالتالي قطع كل الدعم المخصص من الميزانية العامة لرئاسة الشؤون الدينية. وفي ذلك خدمة للسلم الأهلي.
- يجب تطبيق مفهوم الدولة العلمانية بصورة كاملة غير منقوصة، ومعاقبة الأفكار المعادية للعلمانية، وبالتالي للديمقراطية، لكي تحي العلمانية والديمقراطية.
- يجب إلغاء التعليم الديني السني من المدارس من أجل ضمان فعلي للسلام الأهلي.
- إلغاء المواد المخالفة للعلمانية ولمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية من الدستور.
- رفع الحظر السياسي على المنظمات الجماهيرية الديمقراطية وطلاب الجامعات ورجال العلم والعمال.
- إنهاء سيطرة عرق محدد وتوسيع حقوق المواطنة.

لقد برزت أهمية هذه الفئة في عهد حكم اربكان حيث كانت عنده نية لدمجهم في حزبه "الرفاه" فكانت البداية بالإتصال بشخصيات علوية كعز الدين دوغمان زعيم مجموعة أو "جماعة جيم" أكبر المجموعات العلوية في تركيا الذي طالب بدوره بإدخال مرشحين علويين في قوائم حزب الرفاه لإبعاد الصفة الطائفية عن حزبه.

ولقد صرح اربكان في أثناء إفتتاح مقر جديد للرفاه في منطقة حسن غازي دادا التي تعد المنطقة الروحية للعلوية في تركيا قائلا " اننا لا نفرق بين مواطن واخر بسبب دينه وقوميته، ونحن نشد أزر الجميع ونقف مع الجميع "[2].

ب - علاقة العلويين بحزب العمال الكردستاني:

في أواخر سبعينيات القرن الماضي تطور الصراع المدني بين مجموعات السكان الرئيسة السنة والعلويين والأكراد، وظهرت إنقسامات خطيرة بين اليمين واليسار من المنظمات المتطرفة والمتنافسة إنعكس أثرها على المجتمع التركي ككل، حتى أنه أخذ صورة هجمات متبادلة بين السنة والعلويين

[1] وسيمة بن صالح ، تركيا .. صراع التاريخ والسياسة ، في :
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/6/30/ (2017/07/11)

[2] الطحان مصطفى محمد، **تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان** ج2 (الكويت : د د ن ، 2007)، ص 291.

ومصادمات للأكراد مع القوات التركية، وعاد من جديد الطابع السياسي للعداء العرقي والطائفي الذي سبق أن أخضع للسيطرة.

وبرغم تأييد العلويين للعلمانية في تركيا فإن هناك من يتهمهم بالتعاطف السياسي مع حزب العمال الكردستاني التركي لاسيما أن زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان هو كردي علوي، لكن العلويين ينفون هذه التهمة، ويعتقد العديد من الباحثين الأتراك أن العلويين واقعون تحت تأثير الفئات اليسارية المتطرفة وأنهم أنشئوا جمعيات متطرفة لاسيما مجموعة الممر الأحمر "كيزل يول" التي إتخذت من ألمانيا مركزا لها وهي تدعو إلى إقامة دولة للعلويين على غرار محاولة الأكراد الإنفصالية وتأسيس دولة كردية، ليشكل العلويون بذلك أكثرية أعضاء المنظمات الإنفصالية فضلا عن أن معظم الحركات اليسارية في تركيا تعتمد الآن في وجودها ونشاطها على العلويين[1].

ت - العلويون في عهد حزب العدالة والتنمية

الملف العلوي شأنه شأن الملف الكردي والأرمني له إمتدادات خارجية وتشابكات مع دول الإقليم التي تحيط بتركيا فالتدخل التركي في الشأن السوري ودعم أنقرة للمعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد الذي ينتمي إلى الطائفة العلوية ووقوف إيران إلى جانبه، زاد من تأجيج النزعة الطائفية لدى العلويين الأتراك، لدرجة أنهم إعتبروا إستهداف الحكومة التركية لنظام الأسد إستهدافا للعلويين في المنطقة.

فخرجوا في مظاهرة مؤيدة للأسد في مدن تركية عدة، ولم يدخر العلويون أية مناسبة للتعبير عن سخطهم على سياسات أردوغان الداخلية والخارجية، سواء في أحداث حديقة "غيزي" صيف 2013، أو فضيحة الفساد التي ضربت الحكومة في ديسمبر من العام نفسه والإنتخابات الرئاسية التي شهدتها تركيا في أوت 2014، حيث إستغل العلويون كل هذه المناسبات للخروج في مظاهرات إحتجاجية ضد حكومة حزب العدالة والتنمية وزعيمها أردوغان.

هذه التجاذبات السياسية الطائفية أخذت منحى السجال بين العلويين وأردوغان، قبيل الإنتخابات الرئاسية وأثناء زيارة أردوغان بوصفه رئيسا للوزاراء آنذاك إلى ألمانيا في ماي 2014، خرجت مظاهرات مؤيدة ومعارضة له وإتهم إردوغان قسما من العلويين بتدبير المظاهرات المعادية له، وفي 27ماي2014، وأمام الكتلة البرلمانية لحزبه قال أردوغان: "هؤلاء الذين تظاهروا سواء في

[1] منصور عبد الحكيم، **تركيا من الخلافة الى الحداثة من اتاتورك الى اردغان** (مصر: دار الكتاب العربي، ط1، 2012)،ص 78.

إسطنبول أو ألمانيا، لا يمتون بصلة إلى الإمام علي بن أبي طالب"، مستخدما مصطلح: "علويون بلا علي"[1] .

زاد العلويون من جانبهم من حدة إنتقاداتهم لأردوغان حيث كتب النائب في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري حسين آيغون واصفا أردوغان بأنه "معاوية العصر" فيما عجت مواقع التواصل الإجتماعي بسيل من الإنتقادات لأردوغان، متهمة إياه بأنه لا يفهم العلوية وأنه "نسخة القرن الحادي والعشرين من معاوية" [2]

وفي سياق التخفيف من حدة الإحتقان والتجاذب الطائفي بين العلويين والسلطة الحاكمة بخاصة بعد إنتخاب إردوغان رئيسا لتركيا أقام أردغان مأدبة إفطار يوم 22 جويلية 2014 دعى إليها القيادات العلوية كرئيس بيوت الجمع مراكز العبادة عند العلويين عز الدين دوغان، وفرماني آلتون مدير وقف أهل البيت، وجمال جانبولات رئيس فيدرالية الأوقاف العلوية، وجنكيز هورت أوغلو رئيس فيدرالية العلويين البكداشيين ومصطفى أوز جيفان رئيس الجمعية الثقافية وحجي بكتاشي[3].

ويطالب العلويون بالإعتراف الدستوري بهم وضمان حقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية ضمن "بيوت الجمع" الخاصة بهم، بشكل دستوري ويعترضون على "أسلمة تركيا" وإبعادها عن النظام العلماني كما يعترضون على إطلاق اسم "السلطان سليم" على الجسر المعلق الثالث الذي يربط الشطر الأوروبي لمدينة إسطنبول بشطرها الأسيوي، بسبب ارتكابه المذابح بحق العلويين، ويطالبون بحذف خانة الدين من البطاقة الشخصية ويعتبرون أنفسهم مهمشين من المؤسسات الأمنية والعسكرية، إذ لا يسمح لهم بتبوؤ مناصب عليا في سلك الأمن والجيش والشرطة[4].

ثانيا / الأقليات الأخرى :

تتوزع الأقليات الأخرى بشكل واسع في تركيا موزع إما على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي لكن الأقلية العرقية الكبرى في تركيا هي بالتأكيد الأكراد الذين يشكلون نحو خمس عدد سكان البلاد أما الأقلية العربية التي تشكل نحو 2% من مجموع السكان فهي لا تمثل خطرا سياسيا على أمن تركيا ووحدتها وليس لها علاقة واضحة بموضوع العلمانيين والإسلاميين.

[1] "ماذا قال أردوغان حتى فقد أصوات العلويين"، في : http://southlb.com/2015/03/05/49010/ (2017/07/11)

[2] **المكان نفسه** .

[3] سونر جاغايتاي، "المد العلوي يقترب من البرلمان التركي"، في : **https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-alevi-tide-headed-for-turkeys-parliament** (2017/07/11)

[4] "الأقلية العلوية في تركيا تطلب الإعتراف الرسمي بدور عبادته"، في : https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84 2017/07/11

كما يتمسك المتحدثون باللغات القوقازية بقوة الدولة التركية ويعدونها حصنا منيعا للإسلام ويجمع الأرمن بين كونهم أقلية دينية صغيرة وأقلية قومية مستقلة ويبلغ تعدادهم زهاء ربع مليون نسمة يقطنون المدن الكبرى وشرق الأناضول ويعملون مع اليهود في التجارة، فضلا عن عملهم في المجال الصناعي والحرفي، ويحجم الأرمن بوعي عن المشاركة في الحياة السياسية لكي لا يثيروا حفيظة السلطات التركية ضدهم نظرا للحساسية التاريخية المفرطة بين الأتراك والأرمن[1].

كما أن هناك أقلية يونانية يقدر عددهم في تركيا بين 50 و80 ألفا يتوزع غالبيتهم في المدن الكبرى لا سيما إسطنبول، ويعملون في المجال التجاري مع اليهود أيضا، ولهذه الأقلية تأثيرها في العلاقات التركية اليونانية، إذ تسعى اليونان لتحويل الوضع القانوني لمقر البطريركية الأرثوذكسية الرئيسة في العالم والموجودة في حي "فينير" بإسطنبول إلى ما يشبه وضع الفاتيكان، الذي ترفضه تركيا[2].

ومن الأقليات الدينية الأخرى توجد مجموعة من السريان يدينون بالأرثوذكسية ويقطنون إسطنبول والمناطق المحاذية لسوريا يقدر عددهم بنحو 20 ألفا، فضلا عن الكلدان الذين يقطنون المناطق المحاذية للحدود مع العراق وسوريا يقدر عددهم بنحو عشرة آلاف نسمة، توجد مطرانيتهم بإسطنبول وبطريكهم الأكبر في الموصل شمال العراق.

وهناك أيضا أقليات عرقية ودينية أخرى تتراوح أعدادها بين مئات وبضعة آلاف ومن هؤلاء الألبان الذين يبلغ عددهم نحو 50 ألفا، إضافة إلى الروس والألمان والإستونيين ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى وقفقاسيا وأوزبك وقرغيز وقازان وتتار وأويغور وأذريين وشركس وغيرهم 3.

ما يمكن قوله مما سبق أن تركيا متنوعة عرقيا و هذا التنوع لعب دورا في عدم إستقرارها السياسي والأمني على السواء، فالأكراد لازالو يطالبون بما يعتقدون أنها حقوق لن يتنازلوا عنها وهذا ما ترفظه السلطات التركية، عاشت على إثر هذا الصراع تركيا سنوات من الحرب والصراع مع التنضيمات الكردية، لكن في عهد حزب العدالة والتنمية، أراد اردغان أن يحل المسالة الكردية من خلال طرح مباردة السلام التي فشلت في تحقيق أهدافها، لكنها تبقى اهم انجاز حققه حزب سياسي تركي لانهاء الازمة مع الأكراد.

[1] الطحان مصطفى محمد، **مرجع سابق** ، ص 253

[2] منصور عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 81.

[3] **المرجع نفسه**، ص 83.

المبحث الخامس : العمق الجيو سياسي لتركيا

يتناول هذا المبحث مطلبين الأول تناول العمق الأوراسي لتركيا وماله من أهمية لنشاط السياسة الخارجية التركية و معرفة أهم المصالح الحيوية التركية في المنطقة أما الثاني فهو العمق الشرق الأوسطي وهو عمق مهم جدا لتركيا من الناحية الجيوسياسية والحضارية ويعتبر أحد المحاور الأساسية لنشاط للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول : العمق الاوراسي لتركيا

تعد السياسة التركية في آسيا الوسطى جنوب القفقاس حديثة العهد حيث بدأت مع بداية سنوات التسعينات إثر إنهيار وتفكك الإتحاد السوفييتي، وظهور دول مستقلة جديدة في المنطقة منها أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمنستان وطاجيكيستان وقرغيزستان بالإضافة إلى كل من أرمينيا و جورجيا تعتبر كلها حيزا تاريخيا وجغرافيا عرف في تركيا منذ عهد الدولة العثمانية التي كانت مسيطرة على كل أسقاعها و سمي حديثا في عهد تركيا العلمانية بالعالم الطوراني*.

أولا / الأهمية الجيوسياسية للمنقطة بالنسبة لتركيا :

كانت ولازالت منطقة آسيا الوسطى هاجسا كبيرا ومعقدا بالنسبة إلى تركيا بل كانت سبب زحزحة لنظم القيم والتفاعلات الداخلية، ولها تأثيراتها وتداعياتها الكبيرة على صعيد السياسة الخارجية، حيث تمثل فرصة اليوم لتركيا كما أنها في نفس الوقت تعتبر تهديدا، وهذا يتوقف على مجموعة

* المقصود بها " القومية التركية " ونشأت في المحافل الماسونية اليهودية التي يشرف عليها اليهود الاسبان والبولنديون والايطاليون كان الرواد الاوئل لها غير مسلمين في الأصل وغير منتمين للطورانية فمثلا بورزيكي الذي سمى نفسه مصطفى جلال الدين بولندي الأصل عمل على نقل القومية البولندية وصبها في قالب تركي ومنذ تأسيس جمعية الاتحاد والترقي لم يظهر بين زعمائها وقادتها عضو واد من اصل تركي خالص فنور باشا بولندي مرتد وجاويد من الطائفة اليهودية (دونمة) وكراسو من اليهود الاسبان في سالونيك وطلعت باشا من اصل غجري واما احمد رضا فنصفه شركسي ونصفه مجري واصطلاحا تنسب الطورانية الى هضبة طوران الواقعة في اسيا الوسطى حيث كانت تعيش اقوام التركية قبل نزوحها غربا الى خراسان وماوراء النهر وهو ما دعى مصطفى كمال الى دعوة الاتراك بالتمسك بتلك القومية، ولقد قام ضيا كوك آلب الاب الروحي للقوميين الاتراك بنشر منضومته الشهيرة طوران سنة 1911 و فيها طرح فكرة الوحدة الطورانية ومؤداها أن وطن الترك ليس الدولة العثمانية أو الاناضول وانما هو طوران ثم دعى إلى الإهتمام برقي العنصر التركي أولا اذ ان وحدة العنصر هي الباقية فالدين لم يقض على الفوارق العنصرية عندهم، وبعد هزيمة الدولة العثمانية في حرب طرابلس 1911 وحرب البلقان 1912 راجت مثل هذه الذعوات العنصرية وتبناها السياسيون فاصبح ضيا كوك الب عضوا بارزا في الإتحاد والترقي ويبدو ان تبني جماعة الإتحاد والترقي لهذه النزعة جاء كرد فعل لظهور الدعوة الى القومية العربية آنذاك في الشام حيث ظهرت مؤلفات تدعو الى القومية منها ما نشره نجيب عاذوري بعنوان (يقظة الامة) وما نشره عبد الرحمان الكواكبي بعنوان (ام القرى) .

من العوامل فيما يخص تركيا ودول المنطقة نفسها والقوى الدولية والإقليمية المنافسة لها في المنطقة .

تمثل آسيا الوسطى بالنسبة إلى الأتراك قيمة رمزية وتاريخية كبيرة، إلا أنه لم يكن لها إعتبار جدي خلال حقبة الحرب الباردة السابقة بسبب الفارق الكبير في القوة والإمكانات والإعتبارات الجيوسياسية والتاريخية التي حصلت لتركيا بعد إنهيار الدولة العثمانية بين الإتحاد السوفييتي وريث الإمبراطورية الروسية و تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية، وهاجس الهزيمة الذي لازم الأتراك الأمر الذي جعل أصحاب القرار وتفكيرهم في المنطقة من الصعب التنبؤ به خاصة وأن توجه تركيا الجديدة كان منصبا على أوروبا أولا.

لكن الأوضاع الدولية في بداية التسعينات بدلت هذا الواقع فأصبحت إمكانية التواصل بين تركيا وآسيا الوسطى التي كانت ضمن تركتهم العثمانية السابقة قد ظهرت بقوة في الخطاب الرسمي التركي في هذه المرحلة الحساسة من السياسة الخارجية التركية[1] .

مثل نشوء وبروز وإستقلال الجمهوريات التركية وريثة الإمبراطورية العثمانية صدمة لدى الأتراك أدت إلى إستجابات عاطفية ونفسية وسياسية متسرعة وقد نشطت في أعقاب ذلك ايديولوجية عثمانية و طورانية تطمح بإتساع نفوذ تركيا من بحر الأدرياتيك إلى حدود الصين.

ولقد كان نشاط الرئيس التركي تورغوت أوزال بشكل كبير في سياسات آسيا الوسطى آملا في إنشاء "رابطة العالم التركي" التي إعتبرها عاملا وفرصة مهمة وجدية لفك ومواجهة مخاوف حصار وتهميش تركيا عن إقليمها وعمقها الأوراسي، وموازنة إتجاهات سياسات الغرب فضلا عن ضرورة سيطرة تركيا على هذه المنطقة، وأن تؤسس توجها مدروسا للتعامل مع المتناقضات ومع المنافسين في هذه المنطقة كروسيا الإتحادية التي تعتبر المنطقة مجالا حيويا إستراتيجيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق[2] .

[1] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (بيروت : مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1998)، ص 415.

[2] جلال الدين معوض، **مرجع سابق**، ص 276.

وترتكز جاذبية هذا الإقليم على مجموعة من المعطيات والمؤشرات اهمها :

- أنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمعدنية وبخاصة النفط والغاز
- قابلية هذه المنطقة لتقبل مبادرات سياسية للإندماج والإنفتاح بعد سنوات عاشتها من العزلة السياسية والاقتصادية .
- هشاشة بنى هذه الدول سياسيا مما تشكله لتركيا من فرص وتحديات للتدخل وربطها بعلاقات وإتفاقات ثنائية مهمة .
- الطبيعة التنافسية للقوى الكبرى والإقليمية في المنطقة.

ثمة مشكلات تواجه تركيا في تعاملها مع هذه المتغيرات والفرص المهمة لتحركها في المجالات الإقتصادية والثقافية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية الست والتي عادت ما تصفها المصادر التركية " بالجمهوريات التركية " [1]إضافة إلى ما يشار إليه بشأن المنافسة الحادة على التأثير والنفوذ في هذه الجمهوريات بين النموذج التركي العلماني والنموذج الإيراني الاسلامي[*] وهي مسالة هامة، كما تشمل هذه المشاكل كذلك المعارضة القوية للتحرك التركي من جانب روسيا التي لا تزال تعتبر هذه الجمهوريات ضمن " نطاقها الحيوي "[*]

لقد شهدت السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى تحولات رئيسية الأولى هي الإندفاع والتحدي في الفترة بين عامي 1991 و2000 التي بدأت بنوع من التردد والشك والقلق ففي السنوات الأولى من 1990 إلى 1992 كانت مرحلة توازن العلاقات، أما ما بعد عام 2003 التي شهدت نوعا من الإنكفاء النسبي في الفترة 2001-2003[2] بسبب الإنشغال ببعض المسائل المتعلقة بالتحولات

---

[1] طه عبد الحليم طه، **انهيار الاتحاد السوفييت وتأثيراته على الوطن العربي** (القاهرة : مركز دراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 1994)، ص 221.

[*] يستند هذا التوجه التركي إلى دعم امريكي قوي لتعزيز دور تركي فعال في اسيا الوسطى والقوقاز رجوعا الى عضوية تركيا في حلف الاطلسي ونظامها الذي يمطئن اليه الغرب ودلك على الاقل لابعاد التأثير الإيراني في الجمهوريات الاسلامية وضمان عدم قيام نظم اسلامية متطرفة فيها والحد من احتمال تعاونها مع الدول العربية واقامة كتلة اسلامية قوية

[*] لا يمكن تجاهل قوة العلاقات الاقتصادية للجمهوريات الاسلامية مع روسيا بسبب الارتباطات الاقتصادية السابقة ونظم النقل والمواصلات وافتقادها منافذ بحرية واعتماد صناعاتها وزراعاتها على علاقاتها مع روسيا وهو ما لا يمكن تغييره او إيجاد له بديل ما على الاقل في الاجل القصير والمتوسط، اما معارضة روسيا للدور التركي في هذه الجمهوريات فتتمثل في استمرار دعمها لارمينيا في صراعها ضد اذربيجان ورفض خطوة الاخير لتصدير نفطها من تركيا فضلا عن رد الفعل الروسي المعارض لاجتماع اسطنبول الذي عقد في 18-19 اكتوبر 1994 بين رؤساء تركيا واذربيجان وتركمنستان و غيرغيزستان وازبكستان وكازاخستان .

[2] محرم أكشي، **تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز : تامين لجسور الطاقة في تركيا تحديات الداخل و الخارج** ، تحرير: محمد عبد العاصي ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات بيروت الدار العربية للعلوم ، 2009) ص ، 209.

السياسية ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وتحولات المسألة الكردية ليعود الإهتمام التركي في إطار إعادة تموضع تركيا في عمقها الإستراتيجي وتوسيع خياراتها والتوجه نحو دويلات هذه المنطقة لربطها بعدد من الإتفاقيات خاصة في المجال الإقتصادي بما يسمى بالغعتماد المتبادل متعدد الأطراف لخدمة المصالح التركية الوطنية[1].

كانت تركيا من بين الدول الأولى التي إعترفت بإستقلال دول المنطقة عشية تفكك الإتحاد السوفييتي إلا أن هذا كان مصحوبا بنوع من التردد التركي في التعامل مع المعطى الجديد بنوع من ذهول لذلك التفكك إذ لم يكن هناك خطط للتعامل مع هذا التحول الجديد في آسيا الوسطى والقوقاز.

وعلى الرغم من التردد والقلق اللذان إتصفت بهما السياسة التركية خلال عقود عدة وبخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى كونها مناطق توتر وعدم إستقرار عبر مراحل تاريخية متتالية إلا انه ما لبثت أن إندفعت تركيا بعد تشجيع وغطاء أمريكي لملأ الفراغ الجيوسياسي في المنطقة وذلك إستباقا لأي نشاط لأي طرف آخر والمقصود هنا ايران، إن هذا الإندفاع كان فرصة لتنفيذ الطموح التركي الجديد بقيادة تورغوت اوزال الذي إعتبر ما يجري فرصة تلوح أول مرة منذ إنهيار ميراث الدولة العثمانية ويجب ملأ هذا الفراغ لتعزيز العمق الاستراتيجي لتركيا وتأمينه جيدا لبناء دولة عظمى من جديد.

في ديسمبر 1991 أعلن أقليم "قره باغ" إستقلاله عن أذربيجان فنشبت إثر هذا الإعلان حرب بين ارمينيا وأذربيجان خلفت تداعيات على سياسة تركيا في منطقة آسيا الوسطى وتداخلت مع القوى الإقليمية كروسيا وإيران، كما أن هذه الحرب خلفت جاذبات داخل تركيا نفسها بشأن " الرابطة التركية " ودعم تركيا لأذربيجان في حربها ضد أرمينيا [2].

كان هذا الدعم متعدد الأوجه سياسيا وعسكريا وإقتصاديا في عهد الرئيس الأذري "ابو الفضل الشيبي" الذي كان مقربا جدا من تركيا و بعيدا كل البعد عن التوافق مع إيران وروسيا في عدة مسائل إقليمية وأهمها إقليم "قره باغ" الحساس، لكن هذا الأخير سقط إثر إنقلاب عسكري في جوان 1993 بعده ساد جو من التوتر بين تركيا وحكومة الرئيس الجديد "حيدر علييف" [3].

---

[1] داوود اغلو، العمق الاستراتيجي، **مرجع سابق**، ص 365.

[2] محرم أكشي، **مرجع سابق**، ص 215.

[3] فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين** (القاهرة : دار الإمام للكتاب ، 2010) ، ص 228.

على إثرها زار الرئيس الأذري علييف تركيا ووقع إتفاق التعاون الإستراتيجي بين البلدين في ماي 1997 والذي إعتبرالإتفاق الأهم في مسار التقارب بين البلدين، رغم كل هذا سمحت تركيا بمرور الطائرات المحملة بالأسلحة الإسرائيلية للمرور عبر أجوائها للوصول إلى أرمينيا هذا الأمر الذي ازعج كثيرا اذربيجان من تركيا الحليفة[1].

لكن الأزمة خفت وعاد التوتر من جديد عسنة 2016 إثر نشوب اشتباكات بين الطرفين عبر خط التماس البري في الإقليم وسيطر الأذريون على نقاط للجيش الأرمني لكن الوساطات الإقليمية حالت دون توسع النزاع غلى حرب شاملة.

ثانيا / التعاون السياسي والإقتصادي التركي مع دول المنطقة

في الثالث من شهر فيفري من عام 1992 عقدت في العاصمة إسطنبول قمة لدول كل من جورجيا وأوكرانيا وارمينيا واذربيجان ومولدافيا ورومانيا وبلغاريا وروسيا وتركيا وصدر إعلان عن هذه القمة كانت نتائجه هي ما سمي " منظمة التعاون لحوض البحر الاسود"[2] .

وتم عقد القمة الأولى في إسطنبول بين 30 و 31 اكتوبر 1992 حيث عبر الرئيس التركي "تورغوت اوزال" عن طموح كبير وقال لنظرائه " إذا لم نرتكب أخطاء فالقرن الحادي وعشرون سيكون قرن الأتراك " إلا ان رؤساء الدول عبروا عن مخاوفهم من ان تحل تركيا مكان روسيا ورفض بعضهم تأسيس الرابطة على أساس العرق أو الدين وكانت مداولات القمة التركية تتم باللغة الروسية[3].

ولقد مثلت هذه القمة نقطة البداية لمأسسة علاقات تركيا بالمنطقة كلل ومنها إنطلقت مشاريع تنموية وإستثمارية وثقافية قومية واسعة النطاق، وتأسست الجامعات والبعثات الدراسية من تلك الدول إلى تركيا وبرامج تلفزيونية وتغطيات إعلامية ضخمة كما انشأت خدمات لنشر اللغة التركية وبعثات دينية وتقديم الدعم العسكري و تدريب القوات المسلحة لتلك الدول في تركيا[4].

تمخضت القمة التركية الثالثة التي عقدت في بيشكيك في اوت 1995 وسمي إعلان "بيشكيك" الذي تضمن رغبة كل من قرغيغزستان وكازاخستان وأوزبكستان في إنشاء تحالف يجمع الدول

---

[1] نهاد إسماعيل، "النزاعات الدولية تعرقل إنتاج نفط بحر قزوين" ، **صحيفة الشرق الأوسط** ، ع. 9574 13،(فيفري 2005) ص 56 .

[2] ناصر التميمي،" نفط بحر قزوين"، **صحيفة الشرق الأوسط** ،ع. 9251 27 ،(مارس 2004) .

[3] مرتضى هاشمي، **حقوق النفط والغاز في بحر قزوين والنزاع الإيراني الأذربيجاني** (بيروت : دار ابن الهيثم ، ط1،2004)، ص 189.

[4] نهاد إسماعيل ، **مرجع سابق**، ص 58.

الثلاث من أجل تحقيق مستوى من التكامل والتنسيق المتبادل وتوسيع الطرق المتكاملة[1] في آسيا الوسطى ويمثل الإعلان محاولة من الدول لإرساء التعاون الإقتصادي والعسكري بينها وتم الإعلان عن إنشاء بنك آسيوي للتعاون والتطوير، وأعلن عن نية إنشاء كتيبة لحفظ السلام آسيوي وبدعم من هيئة الأمم المتحدة.

ولقد وقعت كل من تركيا وأذربيجان في ماي 1997 إتفاقا لبناء شراكة إستراتيجية، لكن الأمر تعثر بسبب النزاع مع أرمينيا على إقليم ناغورة كاراباغ، حيث تعتبر أذربيجان ذات أهمية حساسة بالنسبة لتركيا خاصة فيما يتعلق بأنبوب الغار نابوكو– جيهان [2] .

على هذا الأساس قامت تركيا بتعزيز المؤسسات الحكومية الناشطة في المنطقة مثل مؤسسة **Tika** وتوسيع خدماتها الثقافية والإجتماعية والعلمية، وكذلك المشروعات الأهلية إلا أن نشاط فتح الله غولن بمؤسساته الأهلية كان كبيرا في المنطقة والتي لم يكن مرحب بها في تركيا نفسها.

كما قدمت كل من تركيا وجورجيا في جانفي 2000 مبادرة ثنائية لإقامة ما سموه " حلف جنوب القفقاز" والذي أقروا من خلاله إمكانية أن تنظم إليه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول المعنية من أجل تنظيم الأمن والإستقرار وضبط النزاعات في تلك المنطقة، لكن المشروع لم يرى النور لحد الآن كون الطرف الروسي لم يتحمس له ولأن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا وهما أحد أعضائه عصفت بالمبادرة كليا.

كما أن تركيا كانت تحرص على الدخول في المشاريع والمبادرات العسكرية للناتو وتجسد ذلك في إقامة تعاون عسكري بين جوريجيا وأذربيجان وبخاصة في مجال التدريب ونظم الدعم اللوجيستي التي كان من المخطط أن تحل محل التجهيزات العسكرية الروسية الموروثة عن الحقبة السوفييتية كما أن كل من تركيا وجورجيا وقعتا اتفاقا عسكريا يقضي بالسماح للطائرات التركية من إستخدام عدة عسكرية بجورجيا إبتداءا من مارس 2000 وكان الإتفاق قد وقع في مارس 1999 [3].

إن الإندفاع التركي في منطقة آسيا الوسطى تسبب لها بإشكاليات مع العديد من الدول فكان المسار يتجه نحو صدام مع القوى الإقليمية الفاعلة كروسيا وإيران والصين واسرائيل، كما أن

---

[1] قناة الجزيرة القطرية، أسعد طه ، الصراع على نفط بحر قزوين ، قناة الجزيرة ، قطر ،(1999/8/26) .

[2] Robert Olson , " turkey-Iran relation ,2000-2001 the caspain , azerbaijan and the kurd " , **Middle East policy**,vol 9, no 2 ,(june 2002), p 113.

[3] حسني عبد الحافظ ، "الصراع الإقليمي والدولي على نفط بحر قزوين" ، **مجلة حماة الوطن**، ع. 67 ،(مارس2002) ، ص 27.

الغطاء الأمريكي كان ضبابيا خاصة مع التحولات الدولية الجديدة، وتراجع الحماس الأمريكي وإنشغالها بالحرب على العراق وأفغانستان آنذاك، وبالتالي فإن تركيا أعادت ترتيب أولوياتها لصالح تعزيز التنسيق والتعاون مع روسيا ودول أخرى في إدارتها للعديد من الملفات في المنطقة كمحاربة الارهاب والمسألة الدينية في آسيا الوسطى والأقليات كما أبدت تركيا تفهما كبيرا في تدخلها العسكري في جورجيا.

لقد إعتمدت تركيا في سلوكها الخارجي في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بعلاقتها مع روسيا وإيران والولايات المتحدة على أساس المصالح والمنفعة وليس على أساس عرقي أو مذهبي فلقد كانت المصالح الإقتصادية وعلى رأسها ملف النفط والطاقة، وكانت مشروعات الطاقة النووية وأنابيب النفط والغاز ومشروعات الطاقة النووية من أهم إهتمامات تركيا في منطقة بحر قزوين* خاصة.

سعت تركيا من خلال جهودها في المنطقة مع القوى الإقليمية إلى تعزيز التنسيق لتحقيق بيئة مستقرة لضمان نقل نفط اسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الأسواق التركية ومن ثمة الدولية عبر تركيا[1] حيث بدأت كل من جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان بتكوين قوة عسكرية مشتركة لحراسة خطوط

*تعد منطقة بحر قزوين أحد أغنى مناطق العالم بالنفط، للحصول على النصيب الأكبر من الكعكة النفطية، في منطقة بحر قزوين، فإن ثمة صراعات إقليمية، مُعلنة، وغير مُعلنة، تشهدها دول المنطقة، تتداخل فيها مصالح وأطماع الدول الكُبرى، التي تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات، في هذه المنطقة الحيوية من العالم، من المنظور الجغرافي، فإن بحر قزوين مسطح مائي مغلق، يقع إلى الشمال الغربي من قارة آسيا. يقدر امتداده من الشمال إلى الجنوب، بنحو 1200 كم، وتزيد مساحته الإجمالية عن ال 370 ألف كلم2، وأقصى عُمق فيه يتجاوز الألفي متر، وهو محاصر من خمس دول، هي:إيران من الجنوب، وأذربجان من الغرب، وكازاخستان من الشمال والشمال الشرقي، وتركمانستان من الشرق، وروسيا من الغرب، تضاف إليها أوزبكستان التي تقع بين كازاخستان وتركمانستان، وبرغم أنها لا تُطل مُباشرة على البحر، إلا أن صِلتها القوية بجاراتها، وامتدادات حقولها النفطية، بجعل كثير من المحللين يصنفونها ضمن دول حوض بحر قزوين. ومن حيث التكوين الجيولوجي، فإن بحر قزوين، يتألف من أربعة أحواض ترسيبية رئيسة للهيدروكربون، تحتفظ في باطنها بخزّانات هائلة، من النفط، كما سنبين بعد قليل، وأيضا الغاز الطبيعي.

.(2017/07/18) http://iswy.co/e145jj

[1] Frederick Starr , svant E Cirnell ,**the baku-tbilisi-ceyhan pipeline : Oil window to the West** (washington : central Asia-Caucasus institute ,2005) ,p189.

أنابيب نقل الطاقة والغاز في المنطقة خاصة بحر قزوين* و تعهدت تركيا بضمان من خطوط نقل الطاقة المارة عبر أراضيها والتي يتم تصديرها عبر موانئها في البحر الأسود وبحر إيجه.

يعتبر تفكك الإتحاد السوفييتي أحد أهم العوامل المساهمة في الظهور العلني لأوراسيا في الإستخدام السياسي والأكاديمي كمفهوم جيوبوليتيكي في تركيا وإن كان ذلك لا ينفي المحاولات الفكرية السابقة للعقيد التركي الراحل مظفر ازداغ * التي لاقت رفضا بسبب طبيعة ومفهوم التهديد بالنسبة لتركيا في تلك الفترة والمتمثل في المطامع العرقية في الداخل والغضب السوفييتي من المحاولة التركية للتوسع[1].

حيث عبر العقيد التركي عن وجهات نظره بشأن القومية التركية والحاجة للوصول التركي إلى الإخوة في دول آسيا الوسطى بتقديمه لتعريف جغرافي للمحور الأوراسي بكونه ليس فقط قلب العالم أو المحور الجيوبوليتيكي للتاريخ حسب ماكيندر، ولكنه محور التاريخ التركي ومكان تواجد وعيش الشعوب التركية[2].

وقد أعاد الظهور المفاجئ لخمس دول حديثة الإستقلال تقطنها الشعوب الناطقة بالتركية في وسط آسيا والقوقاز، أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان ذلك الطرح المتعلق بالماضي العثماني الثقافي والعرقي المشترك مع تركيا الحديثة، أو ما يعرف بمصطلح "الترك "Turkic" "للتعبير بشكل واسع عن مجموعة الإثنيات اللغوية لهذه الشعوب والتي معظمها في حاجة ماسة إلى الإعتماد على نموذج معين للحكم، هذا الطرح أثار من ناحية أخرى ظهور

* العقيد مظفر اوزداغ من بين الضباط الذين شاركوا في انقلاب 1960 لكن سرعان ما انتقده وعارضه فأجبر لاحقا على التقاعد المبكر ليصبح بعد ذلك شخصية محورية في اليمين-التركي القومي إلى غاية تقاعده من الحياة السياسية وفي تلك الفترة عرف بكونه مؤلف غزير الإنتاج وبعد وفاته قام مركز ASAM بنشر أعماله المجمّعة ضن أربع مجلدات. انظر:

Muzaffer Özdağ, **Türk Dünyası ve Doğu Türkistan Jeopolitiği Üzerine** [Onthe Geopolitics of the Turkic World and Eastern Turkestan](İstanbul: DoğuTürkistan Vakfı Yayınları, 2000). **Türkiye ve Türk Dünyası Jeopolitiği Üzerine** [On the Geopolitics of Turkey and the Turkic World] (Ankara: ASAM, 2001) **Türk Dünyası Jeopolitiği, Cilt I-IV** [The Geopolitics of the Turkic World, Vols. I–IV](Ankara: ASAM, 2003)

[1] Pinar Bilgin, "Turkey's 'geopolitics dogma". In St efano Guzzini (ed), **The Return of Geopolitics in Europe? Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises** (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), P. 155

[2] Murad Ismayilov , Norman A. Graham, **Turkish-Azerbaijani Relations: One Nation—Two States?** (London and New York: Routledge, 2016), p. 59

جدل واسع في تركيا بداية التسعينيات من القرن العشرين بين التيار الرافض للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والتيار المشجع للانضمام إليه. [1]

وخلال الفترة الممتدة بين 1991-1994 وبتقديمهم للنموذج التركي أقام المسئولون الأتراك علاقات سياسية وإقتصادية وثقافية واسعة مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز فعلى غرار كون تركيا أول دولة إعترفت دبلوماسيا بالدول الخمس إلا أنها أيضا حاولت تعزيز نفوذها السياسي والإقتصادي بمختلف الطرق وقدمت مساعدات إقتصادية كبيرة ووقعت إتفاقات للتدريب العسكري والعديد من الهبات والمنح الدراسية للطلاب الجامعيين، وبث إذاعي وتلفزيوني خاص بأوراسيا TRT Int-Avrasya من طرف المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون التركية TRT، وتسيير رحلات الخطوط الجوية التركية المباشرة إلى المنطقة، وزيارة لأكثر من 1170 وفد تركي إلى هذه الجمهوريات خلال السنة الأولى من إستقلالها، وتوقيع أكثر من 140 إتفاقية ثنائية للتعاون إعتبارا من 1993[2].

وكان أهم ما ميز هذه الفترة هو السماح ولأول مرة بالإشارة إلى أوراسيا في الخطاب الرسمي التركي، وكان رئيس الوزراء السابق سليمان ديميريل من أكثر الشخصيات المؤثرة والمعززة لمفهوم أوراسيا التي وصفها بأنها منطقة مأهولة بكثافة سكانية من أصل تركي تمتد "من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم" هذه الجملة سرعان ما أصبحت وبسرعة مألوفة لدى العديد من السياسيين بمن فيهم الرئيس تورغوت أوزال الذي وكرد فعل جريء ضد الموقف الحذر والإنعزالي لتقليد السياسة الخارجية الكمالية، قال ان القرن الحادي والعشرين سيكون "قرن الأتراك" للتعبير عن الفرح التركي بهذه الجمهوريات الحديثة[3].

أوراسيا تشمل على غرار المنطقة الجغرافية المرتبطة بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الأقليات التركية الموجودة في منطقة البلقان، لكن وبسبب إقامة دول البلقان لصلات وثيقة مع الإتحاد الأوروبي خاصة في النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت أوراسيا حسب المفهوم التركي محددة أكاديميا أكثر بجمهوريات آسيا والقوقاز انطلق القوميون أو أنصار النزعة التركية Pan Turkisms من فكرة أن تعاملهم مع الجمهوريات الناشئة في الفضاء السوفييتي

[1] Semin Suvarierol, "The Cyprus Obstacle on Turkey's Road to Membership in the European Union". In Ali Carkoglu and Barry Rubin (eds), **Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration and International Dynamics** (London: Frank Cass, 200), pp. 52-54.
[2] Emre Erşen. **Op. Cit**, p. 26

[3] محرم أكشي، **مرجع سابق**، ص 115.

السابق لا يعني النزوع نحو مقاربة عنصرية رجعية لكن تلك المركزة على الوحدة العاطفية والثقافية للشعوب التركية من جهة والبراغماتية من جهة أخرى المركزة على العلاقات الجيواقتصادية أكثر[1].

وقد أضاف تحديد الجمهوريات الناشئة من الفضاء السوفيتي السابق ذات القومية التركية بعدا قويا لأنصار النزعة القومية لتطوير مفهوم أوراسيا في تركيا، فمن الناحية العملية كان للحوافز الوطنية دورا بارزا في الظهور الأوراسي في الدوائر الأكاديمية والفكرية في تركيا فتم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC كما يمكن الإشارة إلى أعمال الوكالة التركية للتعاون الإقتصادي والتقني والتكنولوجي (TİKA) (Türk İşbirliği ve Kalkınma Ajansı) المقدمة لمشاريع كبيرة في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان[2].

إن الوكالة التي أسستها الدولة التركية سنة 1992 خصيصا لتوفير المساعدات للتنمية الإقتصادية في المنطقة ساعدت أيضا على تعميم أوراسيا كمفهوم في الأوساط الأكاديمية التركية من خلال نشر مجلة الملف الأوراسي ومجلة الدراسات الأوراسية[3] في سنة 1993، كما تم تأسيس المؤسسة التركية للدراسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لإتحاد أوروبا وآسيا المعروف أيضا بإسم Avrasya-Bir بهدف "تعزيز النزعة التركية" والعلاقات الثقافية بين تركيا والعالم التركي والتي أسست لاحقا "المركز الأوراسي للبحوث الاستراتيجية (ASAM) سنة 1999 كأول مركز فكري رائد ممول من القطاع الخاص مختص في القضايا الاستراتيجية والأمنية[4].

ومن خلال دور النشر الخاصة به قدم المركز الاوراسي للبحوث الاستراتيجية سلسلة من الكتب والمجلات والدوريات المركزة على الجمهوريات الجديدة ذات القومية التركية والقضايا السياسة الخارجية، كالإبادة الجماعية للأرمن أحد اكثر القضايا اهمية وحيوية لدى الجماعات القومية في تركيا وفي الفترة ما بين 1999و2004 ترأس المركز البروفيسور" ييميت أوزداغ" أكثر الشخصيات تأثيرا في حزب الحركة القومية والمشير في كتاباته إلى أهمية العامل "التتريكي" لتطلع الجماعات القومية في تركيا لأوراسيا، ما يمكن استيفائه من الوصف الجغرافي الذي قدمه اوزداغ لاوراسيا بأنها: "المنطقة التي تبدأ من المجر لتغطي كامل البلقان، تركيا وآسيا الوسطى القوقاز إيران وروسيا وأوكرانيا وأفغانستان وباكستان وتمتد إلى غاية منغوليا[5]."

تسمية تركيا " الدولة الجسر " لم يكن الهدف منها تقديم تركيا كحلقة وصل بين القارتين لكن بين حضارتين ما أضاف بوضوح قيمة كبيرة لما يسمى "بالأهمية الجيوبوليتيكية الإستثنائية" لتركيا

[1] **Ibidem.**
[2] **Ibidem.**
[3] Emre Erşen, **Op. Cit**., p. 28.
[4] Lerna K. Yanık, The Metamorphosis of Metaphors of Vision: “Bridging” Turkey’s Location, Roleand Identity After the End of the Cold War", **Geopolitics**, Vol. 14, No. 3 (2009), p. 537.
[5] Emre Erşen. **Op. Cit**., p. 29.

كدولة تقع تماما في نقطة إلتقاء الشرق والغرب، أوراسيا إذا هي إختراع مفاهيمي ظهر في الوقت المناسب لسعي القادة الأتراك لفتح آفاق جديدة في الفضاء السوفييتي السابق دون التخلي عن التوجه الأوروبي[1].

رغم هذه النشوة إلا أن التحدي الرئيس الذي واجه القادة الأتراك في تلك الفترة تمثل في ضعف النموذج التركي مقابل الروسي لتحقيق النفوذ في المنطقة والذي يعزى بصورة أساسية إلى عدم إمتلاك تركيا للقوة السياسية والاقتصادية الكفيلة بحل مختلف مشاكل تلك الجمهوريات الناشئة وشروع روسيا في تنفيذ سياسة "الخارج القريب" Near Abroad والتي كانت أولى نتاجها الإطاحة بالرئيس الأذربيجاني المؤيد لتركيا أبو الفاس الجيبي سنة 1993 وفشل المسئولين الأتراك في إقناع قادة دول آسيا الوسطى لتأسيس إتحاد سياسي وإقتصادي تركي[2].

عند هذه النقطة تحولت نظرة القادة الأتراك إلى أوراسيا كمفهوم جيو اقتصادي لتصبح تركيا ليس فقط " الدولة الجسر" ولكن مفترق طرق معبر ومركز لنقل موارد الطاقة من آسيا وبحر قزوين الوسطى إلى الغرب، وقد أكد كل من سليمان ديميريل وإسماعيل جيم وزير الخارجية التركي بين عامي (1997-2002) كثيرا على هذا الدور الجيو إقتصادي الجديد الذي يجب أن تلعبه تركيا في أوراسيا، المتمثل في بناء خطوط أنابيب تمر عبر الأراضي التركية لتحافظ بلدان آسيا الوسطى والقوقاز على إستقلالها السياسي والإقتصادي من روسيا وهو ما سماه ديميريل "بمشروع أوراسيا" كمحاولة لربط أوروبا مع آسيا بمختلف خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي المشاريع المدعومة أمريكيا مثل خط أنابيب تبليسي- جيهان باكو (BTC) وممر الطاقة شرق-غرب[3].

أما الخطاب الجيوبوليتكي لجيم كان مختلفا لأنه قدم للإرث الثقافي والتاريخي التركي كجزء أساسي في السياسة الخارجية التركية أثناء توليه منصب وزير الخارجية خلال فترة الحكومة الإئتلافية سنة 1999-2002، حسب جيم "الدولة الأمة" التي تشهد سياستها الخارجية نفورا من جذورها الثقافية وماضيها التاريخي لن تكون لاعبا بصورة جدية على المسرح العالمي، لذا يجب تجاوز السياسة الخارجية المتجاهلة للجغرافيا والتجارب التاريخية وعوامل التراكم الحضاري، وطور جيم مفهوم "دولة العالم "World State كتوصيف للدولة التركية المتموضعة على المراكز الكبرى للعالم والمقدمة لمزيج فريد من نوعه للأصول الحضارية والتجارب التاريخية والسمات الاستراتيجية.

[1] Lerna K. Yanık ,**Op. Cit**., p.539.
[2] Emre Erşen, **Op. Cit**, p.30
[3] **Ibidem.**

وعن أوراسيا تنبأ جيم بظهور " نظام اوراسي" تكون فيه تركيا المركز بسبب هويتها ثنائية الأبعاد (آسيوية وأوروبية) فرؤية جيم لتركيا كدولة العالم في قلب النظام الدولي لا تقبل بالإفتراض المسبق بأن تركيا يجب أن تختار بين الشرق والغرب أو بين اوروبا واسيا ولكن الروابط الثقافية والإستراتيجية بين الشرق والغرب ضرورية لتأمين المكانة التركية في الغرب ولتعزيز التطور الإقليمي والمصالح الجيوبوليتكية الغربية[1] .

وخلال هذه الفترة إتخذت تركيا خطوات مهمة على غرار نقل النفط والغاز الطبيعي الاذربيجاني الكازاخستاني التركماني إلى الغرب، عبر خطوط أنابيب تمر عبر تركيا، وتوقيع الإتفاقيات النهائية لبناء خط أنابيب النفط BTC ، ولكن أيضا شهدت بداية التقارب التدريجي مع روسيا، بعد زيارة رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين إلى أنقرة سنة K1997 وخلال هذه الزيارة وقعت الدولتان إتفاقا جديدا لبناء خط أنابيب الغاز الطبيعي يسمى "التيار الأزرق Blue Stream "تحت البحر الأسود هدفه تزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الروسي لمدة خمسة وعشرين عاما، وأصبح التقارب التركي الروسي أكثر وضوحا بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة 2000.[2]

تحسين العلاقات مع روسيا كان له تأثيرات فكرية وعملية مثيرة للإهتمام على تصورأوراسيا في السياسة الخارجية التركية، عمليا تجسد في إقتراح جيم سنة 2001 بإنشاء مثلث إستراتيجي بين موسكو وأنقرة وآسيا الوسطى من شأنه أن يكون بمثابة منصة إقليمية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأمن في المنطقة، وإنعكس ذلك لاحقا في "خطة عمل للتعاون في أوراسيا" وقعه مع نظيره الروسي إيغور إيفانوف في نيويورك، أما فكريا طورت بعض الأحزاب والدوائر والشخصيات العسكرية خلال فترة الحكومة الإئتلافية التي قادها حزب اليسار الديمقراطي (1999-2002) تيارا أوراسيا جديدا، كمالي يساري رافض للتوجه التركي نحو الغرب أو ما عرف لاحقا بتيار الاوراسيانية الكمالية.

[1] Murat Yesiltas,. **Op. Cit**., p. 53
[2] Emre Erşen. **Op. Cit**., p. 31

ثالثا / نظرة حزب العدالة والتنمية للعمق الأوراسي لتركيا :

الحديث عن الجيوبوليتيك الحضاري Civilizational Geopolitics في تركيا إرتبط بصورة كبيرة بوزير خارجية تركيا السابق ومهندس سياستها الخارجية أحمد داوود أوغلو الذي على الرغم من تأكيده على براغماتية مقاربته إلا أن المتمعن في كتابيه "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" و"العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية" يلحظ التركيز الكبير للكاتب على البعد الحضاري في بناء رؤيته للهوية الجيوبوليتيكية التركية ولتوجهات تركيا الخارجية[1].

تحدث أوغلو كثيرا في كتابه العمق الاستراتيجي لتركيا حول تأثير كل من العمق الجغرافي والإستمرارية التاريخية لبناء تركيا قوية بل وأكد على أن العوامل التاريخية والجغرافية الثابتة تعتبر قوى فعل ديناميكي فأقمت من التوتر الدائم في تركيا بين عناصر الإستمرارية التاريخية التي تنسج الثقافة الإجتماعية وخط القطيعة التي تحاول النخبة في مركز النظام السياسي مواصلته[2].

خط القطيعة التاريخية حسبه الذي استند إليه النظام السياسي التركي في محاولته للتكامل مع المجتمع الأوروبي أدى إلى تغرب المجتمع عن محيطه الجيوثقافي القريب المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، والذي سرعان ما تذكر بعد تفكك نظام القطبين الهوية والثقافة السياسية والمؤسسات التي نتجت عن تحمل دور المركز السياسي في عهد السيطرة التاريخية[3].

كما أن هذا الخط يتطلب مكانة مشرفة تنسجم والتراكم التاريخي في تراتبية الدول لكن التجاهل الذي أبدته الحضارة التي يراد اللحاق بها أدى إلى تفعيل البنية التحتية السيكولوجية القوية التي دعمت عناصر الاستمرارية التاريخية من جديد كما أن التوتر الذي خلقه الفرق بين الشعور العالي بالثقة بالنفس نظرا لكون هذا البلد مركزا سياسيا لحضارة في الماضي وبين الموقع الحالي لهذا البلد في تراتبية الدول أيقظ تأثيرا نفسيا مذهلا لم يشهده أي مجتمع آخر.

واصل أوغلو مقاربته الجيوبوليتيكية بإدراج تركيا ضمن تصنيف الدول المركز، وإن كانت هذه الإستعارة إستخدمت سابقا من طرف شخصيات عسكرية فترة الستينيات من القرن العشرين، لكن الجانب الأكثر أهمية في رؤيته تمثل في تخفيضه لأهمية آسيا الوسطى والقوقاز مقابل الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث المفاهيم الجيوبوليتيكية لأوراسيا[4].

---

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، **مرجع سابق** ،ص 101

[2] Ahmet Davutoğlu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007" , **Insight Turkey**, Vol. 10, No. 1 , (2008) , pp.79-80

[3] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي ، **مرجع سابق**، ص ص 102-105.

[4] **المكان نفسه.**

إن وقوع تركيا في منتصف المساحة الآفرو آوراسية الواسعة يجعل من إمكانية ربطها جغرافيا وثقافيا بمنطقة واحدة أمرا مستحيلا فأوراسيا، عند أوغلو ليست تلك المرتبطة بآسيا الوسطى والقوقاز، بالوصف المقدم من قبل الأوساط السياسية والأكاديمية والفكرية التركية، ولكن الأفرو أوراسيا المرتبطة أكثر "بجزيرة العالم" المفهوم الذي قدمه الجيوبوليتيكي البريطاني هالفورد ماكيندر.

الوضع المميز لتركيا في قلب جزيرة العالم حسب أوغلو يفرض عليها أن تلعب أدوارا أكثر أهمية في السياسة الدولية وأن تتميز بالفعالية والإيجابية التي لن تتحقق إلا بالالتزام بستة مبادئ أساسية لخصها كالتالي: التوازن السليم بين الحرية والأمن وبين الأمن والديمقراطية، وتصفير المشكلات مع دول الجوار، والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، والسياسة الخارجية متعددة الأبعاد، أسلوب دبلوماسي جديد، توازن فيه تركيا بين الشرق والغرب بل يجب أن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافلها من خلال نظرتها الأوروبية[1].

من الناحية العملية فإن الحديث عن التوجه الجديد للجيوبوليتيك الحضاري في تركيا يستلزم الحديث عن التحسن الكبير للأداء الاقتصادي التركي كدعامة أساسية لهذا التوجه حيث شهد اقتصاده فترة حكم العدالة والتنمية حسب الخبير الاقتصادي "إيجي يازغان" نموا جيدا مقارنة بالسنوات السابقة إلا أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008 وبلغت نسبة النمو 6,5% بين العامين 2002 و2007، و9% بين العامين 2010 و2011، و3,5% في السنوات التالية ويتخطى متوسط دخل الفرد اليومي سنة 2016 التسعة آلاف دولار[2].

إن تحسن الأداء السياسي والإقتصادي في الداخل التركي سمح للقادة الأتراك بالتحرك النشط خارج الحدود حتى في المناطق التي قدمت سابقا كمصدر للتهديدات الأمنية في هذا السياق إكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية مثلها مثل آسيا الوسطى والقوقاز، دل على ذلك الزيارات المكثفة التي قام بها وزير الخارجية التركي خلال الفترة 2003-2009 إلى إيران سوريا (8 زيارات) مقابل زيارة واحدة إلى كل من أذربيجان وجورجيا[3].

---

[1] Ahmet Davutoğlu, **op, cit**.pp 82-84.

[2] سونر چاغاپتاي، "السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية: التسمية الخاطئة لمصطلح "العثمانية الجديدة"، في : **http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-akps-foreign-policy-the-misnomer-of-neo-ottomanism** ، (2017/07/19).

[3] كيرسات اكيول ، "هل حقق حزب العدالة والتنمية النجاح في 15 سنة من الحكم " ، في :**http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/08/turkey-economy-heading-t** (2017/07/19).

قام رئيس الوزراء التركي بما لا يقل عن سبع زيارات لقطر والمملكة العربية السعودية في نفس الفترة مقابل زيارتين إلى اليونان وبلغاريا وهما الدولتان المجاورتان لتركيا في أوروبا والبلقان، [1]على غرار تأسيس تركيا للمنتدى الأعمال الخليجي التركي الأول سنة 2012، والثاني سنة 2016 وحصلت تركيا على صفة مراقب بالجامعة العربية سنة 2003، وشاركت كضيفة في قمة الخرطوم سنة 2006 والقمة لـ 24 في قطر سنة 2012، بجانب ذلك تم إنطلاق بث قناة TRT Avaz التي تأسست سنة 2009 لتحل محل TRT Avrasya في كل من آسيا الوسطى والقوقاز، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2].

ساهمت تركيا في تشكيل الملامح الأولى لمشروع الممر الجنوبيsouthern Corridor الذي هدفت المفوضية الأوروبية منه نقلَ الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى، جنوب القوقاز والشرق الأوسط، إلى أوروبا ودشنت أنقرة خط غاز جنوب القوقاز (باكو- تبليسي- أرضروم) في أواخر عام 2006 لنقل الغاز الأذري من حقل الشاه دنيز إلى تركيا، أما "مشروع شاه دنيز 2" فشرعت أذربيجان في تطوير خططها التصديرية، ووقعت باكو وأنقرة في ديسمبر 2011 على مذكرة تفاهم لبناء خط عابر للأناضول (TANAP) لنقل غاز المرحلة الثانية من المشروع إلى الأسواق الأوروبية [3].(أنظر الخارطة رقم 01)

ونسجت تركيا علاقات مميزة مع روسيا في مجال الطاقة بل وفي ذروة التوتر بين البلدين عقب إسقاط الطائرة التركية في نوفمبر2015 وتداعيات الأزمة السورية لم تتوقف شركة جازبروم الروسية عن ضخ الغاز إلى شركة بوتاش التركية[4].

هذه العلاقات التي شهدت تحسنا كبيرا بداية بعد زيارة بوتين إلى أنقرة أواخر سنة 2004 ورفع البلدين للعلاقات بينهما إلى مستوى "تعزيز الشراكة متعددة الأبعاد". وخلال نفس الفترة، بلغ حجم

[1] وثائقي الميادين - حرب الغاز (الجزء الثاني) – تاريخ البث 2014-12-04 ، في :
https://www.youtube.com/watch?v=RCz4KwXgiwk (2017/07/19) .

[2] تامر بدوي، "تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية"، في :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.html (2017/07/19).

[3] عماد فوزي شعيبي، "النفط و الغاز الحرب الخفية ،حصة ندوة الاسبوع قناة الميادين" ، تاريخ البث 2018/02/23 ، في :
http://www.almayadeen.net/episodes/861117 (2018/04/15).

التبادل التجاري بين البلدين ما يقرب من 10 مليار دولار بل وأصبحت تركيا ثاني أكبر مشتري للغاز الروسي بعد ألمانيا[1].

كما ترتبط الدولتان بشبكة من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي "التيار الأزرق" و"التيار الجنوبي "South Stream" "والثالث التيار التركي الجديد "Turkish Stream" الذي تم التوقيع على إتفاقيته في العاشر من أكتوبر 2016، لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا تحت البحر الأسود، صاحبه في نفس التاريخ تأسيس الدولتين لصندوق الإستثمار المشترك،.[2]

وسعيا لخلق حزام جديد في الإتجاه الشرقي الغربي طورت تركيا مع كل من إيران وأذربيجان وجورجيا مشروع "شاه دينيز 1" سنة 2006 والذي بلغت حصة تركيا فيه حوالي 6.6 مليار متر مكعب و"شاه دينيز 2" سنة 2013، ولكن هذه النسخة كان الهدف منها تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي عبر "أنبوب ممر غاز الجنوب" المار من تركيا، لتؤكد هذه الأخيرة مرة أخرى على أهمية الحتمية الجغرافية في رسم المستقبل الطاقوي[3]، ليس فقط لتركيا ولكن للدول الأوروبية التي حسب أوغلو، ستدرك يوما المكانة التركية التي لا غنى عنها من أجل أمن الطاقة(انظر الخارطة رقم2).

إن أنابيب نقل الطاقة هذه حسب أوغلو ليست مشاريع إقصائية وليست منافسا للمشاريع الأخرى بل على العكس تتوافق والطرح الإقليمي الذي ظهر بعد الحرب الباردة وبحضور مشروعات التعاون متعددة الأطراف تمت دعوة روسيا للمساهمة في مشروع نابوكو، وثمة تحصلت تركيا على وعد من إيران بإنضمامها إليه عند توفر الظروف المناسبة لكن هذا لا يغفل التوظيف السياسي لهذه الأنابيب في فهم مختلف ديناميات العلاقات السياسية بين الدول المذكورة.[4]

ما مكن قوله أن منطقة اوراسيا لعبت دورا مهما في دوائر صناعة القرار التركي قبل مجيء حزب العدالة والتنمية، لكن الرؤية التركية لم تحقق أي نتائج حقيقية و لم تحقق النفوذ الذي كانت تطمح له من خلال علاقاتها السياسية والاقتصادية حتى الثقافية والدينية مع دول العالم التركي، لهذا و مع مجيء حزب الدعالة والتنمية للحكم سنة 2002 تغير توجه تركيا من اوراسيا الى العمق

---

[1] تامر بدوي، "تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية"، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.html (2017/07/19).

[2] أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، **مرجع سابق**،ص 637.

[3] "وثائقي الميادين- حرب الغاز - الجزء الأول"، تاريخ البث 2014/11/20 ، في :
https://www.youtube.com/watch?v=uabcE_zSZxE (2017/07/20).

[4] **المرجع نفسه** ،ص 641.

الشرق الأوسطي وتم توظيحه من خلال تحويل أوغلو لدفة السياسة الخارجية التركية من أوراسيا نحو الشرق الأوسط للعب دور مهم جدا وأكثر نجاعة .

المطلب الثاني: العمق الشرق الأوسطي لتركيا:

إنسحبت تركيا كليا وطوعيا من قضايا الشرق الأوسط منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 وفي هذا السياق يقول باري بوزان أن تركيا لم يعود لديها رغبة في الإهتمام بالشرق الأوسط بسبب توجهاتها الغربية أصلا [1].

إن تحقيق مبدأ المكانة بالنسبة لتركيا في سياستها الخارجية قبل مجيء حزب العدالة والتنمية لم تكن تطالب أو ترغب في الإنخراط في القضايا الإقليمية للشرق الأوسطن أما عن فكرة الرضا عن الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا فإنها إنسحبت من الشرق الأوسط طواعيا، فلقد كانت تركيا راضية عن وضعها في ظل النظام الدولي آنذاك حيث كانت مرهونة بالنظرة الأمريكية للمنطقة [2]، ولم تولي يوما أولوية لإقامة علاقات جيدة مع أي من جيرانها حيث فضلت البقاء حبيسة الإيديولوجيا الكمالية التي كانت إنعكاسا لعقلية النخب العلمانية الحاكمة.

فلقد إعتقد صناع القرار في السياسة الخارجية التركية أن منطقة الشرق الأوسط لم تتغير ولا تقدم فرص ولا تملك إمكانيات جديدة لتكون تركيا دولة قوية فيها و تلعب دور فعال لذلك وصف " بوزان و وايفر " تركيا بأنها ليست قوة إقليمية بل هي" دولة عازلة " أو" دولة جسر " [3]، وبالتالي طبع سياسات تركيا الخارجية التوجه الغربي نحو تغريب الدولة ومحاولة ترتيب الأوضاع الداخلية للإنضمام للإتحاد الأوروبي الذي مازال يراوح مكانه لحد الآن.

لكن كل هذه المعطيات تغيرت بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002، حيث حضيت هذه المنطقة بإهتمام كبير من طرف صناع السياسة الخارجية التركية لما تمثله هذه المنطقة من أهمية وعمق جيوسياسي للمجال الحيوي لتركيا، التي تعتبر جزءا من تعريف المصلحة

[1] تامر بدوي،**مرجع سابق**.ص 89.

[2] عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية و التغيير**(الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص 87.

[3] محمد نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي أوراق عربية** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 18.

الوطنية التركية المعرفة أساسا بحماية المصالح التركية ووحدتها الإقليمية ومواجهة أي تهديد يمكن أن يشكل خطرا على تركيا داخليا وخارجيا.

حيث تبنى حزب العدالة في تركيا سياسات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية إلى بناء ترتيب إقليمي جديد تكون من خلاله ضابط إستراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط، حيث عبرت أنقرة مرارا عن هذا التوجه من خلال السياسات التي إتبعتها في التعامل مع المتغيرات الإقليمية الجديدة، كما أن من المهم التنويه إلى أن أغلب هذه السياسات والتوجهات الجديدة تعكس رؤية القيادة السياسية التركية التي وضعت إطارا عاما لحركة السلوك الخارجي لها من خلال تبني إستراتيجة العمق الإستراتيجي التي وضعها وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي.

هناك مجموعة من الدوافع والحركيات السببية الموضوعية التي دفعت تركيا إلى التحول وتبني سياسة مركزة تجاه منطقة الشرق الأوسط أهمها[1]:

- الفراغ الموجود في المنطقة نتيجة إنهيار النظام العربي الإقليمي بعد إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2003.
- أن تركيا ترسم سياساتها الشرق الأوسطية بغطاء وتأييد أمريكي واضح بإعتبارها دولة عازلة أو جسر للمصالح الغربية في المنطقة بوجه التمدد الإيراني في المنطقة ككل.
- ان الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الأهم حاليا في جوارها الإقليمي الذي من خلاله يمكن أن تلعب دورا إقليميا مقارنة بالقوقاز لما تملكه روسيا من حضور قوي على حساب تركيا.
- نجاح تركيا إقتصاديا بسبب نجاح سياسة حزب العدالة والتنمية جعل منها نموذجا محببا لدى الرأي العام العربي، وخلق صورة نمطية لتركيا العلمانية بنمط غسلامي حضاري معتدل والخطاب السياسي الخارجي التركي الداعم لقضايا المنطقة والأمة ككل هذا حفز الأتراك ليكون تواجدهم وإنخراطهم مبررا بقوة في قضايا المنطقة القضية الفلسطينية والأزمة السورية والموقف التركي من الربيع العربي والدعم الذي حضيت به من طرف تركيا، قضية

[1] سليمان سنيسوي، **التطورات الاخيرة و المشهد الجيوسياسي وجهة نظر تركية "في " التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية** (بيروت : المركز العربي و دراسة السياسات ،ط 1، 2014)، ص ص 557،601.

السنة في المنطقة والحصار على قطر، العلاقة مع الإخوان المسلمين والدور التركي في القضية الفلسطينية).

- كما أن تركيا تربطها بالعرب والمنطقة علاقة التاريخ والدين والتجانس الحضاري والمذهبي السني بينها وبين الدول العربية المجاورة، كون الدولة العثمانية كانت راسية على ربوع الشرق الأوسط والجزيرة العربية و بلدان المغرب العربي سابقا.

أما الأسباب الذاتية البراغماتية التي تعتبر الدافع الأساسي لتبني تركيا سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة تجاه منطقة الشرق الأوسط تتمثل في التالي :

تشكل المنطقة العربية منطقة جذب اقتصادية اذ تعتبر خزان طاقوي كبير من الغاز والنفط حيث بلغت واردات تركيا من المنطقة 61 بالمئة في السداسي الأول من سنة 2017 وخزان بشري كبير كسوق إستهلاكي للمنتجات والاستثمارات التركية المباشرة في المنطقة حيث بلغت واردات تركيا بين 2010-2015 18.5 مليار دولار من المنطقة أما عن صادرات تركيا للمنطقة فلقد بلغت 33 مليار دولار أي ان هناك فائض بقيمة 15 مليار دولار[1] فالعراق أصبح ثاني اكبر سوق للشركات التركية بعد ألمانيا، ففي احدث تقرير أصدرته وزارة الاقتصاد التركية بلغ حجم التجارة بين تركيا والمنطقة في العشر الأشهر الأولى من سنة 2016 قرابة 36 مليار دولار أي بـ 13 بالمئة من حجم تجارة تركيا الخارجية البالغ 280 مليار دولار من نفس السنة وهو رقم مرض جدا ويبين مدى التواجد التركي الكثيف من الناحية الإقتصادية[2].

فحجم التجارة الثنائية بين العراق و تركيا بلغ 8 مليار دولار ومع دولة الإمارات المتحدة 6.5 مليار دولار، فالعراق يشتري سنويا ما قيمته 6 مليار دولار من تركيا كمنتجات مختلفة الأمر الذي يجعله ثالث أكبر سوق بعد المانيا وبريطانيا وتبرز المملكة العربية السعودية وإسرائيل حيث تستورد كلاهما سنويا ماقيمته 2.5مليار دولار منتجات، كما ان خمس دول من الشرق الاوسط تشكل 72 بالمئة من حجم التبادل التجاري مع تركيا[3].

---

[1] حصارجي اوغلو ،" 50 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين تركيا و الدول العربية"، في : http://www.turkpress.co/node/45649 (2017/07/20).

[2] **المكان نفسه**.

[3] "حجم التبلادل التجاري بين تركيا و الدول العربية"، في: https://www.first-istanbul.com/%D8%AD (2017/07/20).

المنطقة العربية تعتبر مجالا لتنفيذ وتحقيق المصلحة الوطنية التركية من خلال تحركها وتحالفها مع العديد من الدول العربية والتي تعتبر علاقتها معها استراتيجية وحيوية، قطر مثال لذلك وتعتمد تركيا على سياسة التوازن مع الدول العربية خاصة مع إنقسام الدول العربية إلى محاور(محور ممانعة و محور المقاومة)[1].

إن النشاط الكثيف للسياسة الخارجية التركية في المنطقة أدى الى تحسين صورة تركيا عربيا خاصة لدى الدول المتحالفة مع تركيا ومن الجهة الثانية عكر صفو العلاقة مع الدول الغربية الأخرى خاصة الأوروبية فيما يخص ملفات عديدة كملف إنضمام تركيا للإتحاد و قضايا حقوق الإنسان والحريات في تركيا وقضية اللاجئين وتعارض السياسة التركية مع الأوروبية فيما يخص هذا الملف الشائك[2].

كما أن تعاضم الدور التركي في المنطقة جعل منها دولة محورية ضرورية لحل ملفات عالقة كالملف السوري وتقاطعه مع المصالح الروسية فتحولت من صديق الى خصم في لحظة ما ثم الى شريك في الحل مع الطرف الروسي وضامن لمختلف التسويات المعروضة من جينيف إلى أستانا كما ان تركيا في البعد الاقتصادي والاستراتيجي تحولت إلى ممر للطاقة من نفط وغاز الآتي من بحر قزوين وايران والعراق و سوريا ودول الخليج.

هذا الامر يقتضي من صناع القرار في انقرة إقامة علاقات جيدة مع هذه الدول العربية، ومما زاد من إحساس الأتراك بأهميتهم في المنطقة هو تراجع الدور العربي مع الأزمة السورية و تفكك أوصال مركز قوة العرب مصر التي غرقت في صراع داخلي من أجل السلطة وإنهماك السعودية في حربها ضد الحوثيين إلى توفير فرصة لدور تركي بارز لملأ الفراغ الموجود[3].

[1] سمير صالحة ، **الأهداف و المصالح التركية في النظام العربي في " التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية** (بيروت : المركز العربي و دراسة السياسات، ط ،1 2014)، ص324.

[2] سليمان سنيسوي، **مرجع سابق** ص 603.

[3] سمير صالحة ، **مرجع سابق**، ص 325.

لو قسمت منطقة الشرق الأوسط إلى ثلاث مناطق نفوذ جغرافية لتم تقسيمها إلى ثلاثة أضلاع فيها طهران وتل أبيب و أنقرة فهذه الرؤوس تمتد جغرافيا وإقتصاديا وعسكريا في المنطقة سنة بعد أخرى على حساب مصالح المنطقة ككل[1].

فهده الدول لا تستطيع الإمتداد إلا داخل هذا النطاق الحيوي نفسه من هنا تأتي الأطر العامة للسلوك الخارجي لهذه الدول ومنها على الخصوص تركيا وتحدد عليه علاقاتها مع البيئة الخارجية والدول التي تشكل جسم المثلث والشريكة والدول الاخرى العربية التي تشكل المنطقة أي دول ما عرف بالهلال الخصيب العربي الخمس، إضافة الى الدول العربية الواقعة في الجزيرة العربية التي تشكل مجموعها وحدة حضارية وتاريخية وثقافية وفكرية جغرافية[2].

وبالتالي فإن طبيعة نمط العلاقات ايجابية او سلبية بين الكتلتين من دول المثلث والدول الأخرى يتحدد بناء على القدرة على المحافظة على المصالح المتبادلة والمتداخلة والمتشابكة بين كلا الأطراف، فكلما امكن التوصل الى معادلة تحافظ على هذه المصالح وفق تسويات معينة كانت العلاقات الايجابية هي السائدة والعكس صحيح.

والتي تعتمد على المحافظة على توازن القوى الموجود بينها فإذا إختل هذا التوازن لصالح طرف لا يستبعد إستخدامه للقوة المسلحة في حل الخلافات الموجودة، أما إذا كانت القوى متوازنة فتختلف المعادلة إلى إيجاد حلول وسط و تسويات وحلول توافقية وعقلانية وإستخدام الأساليب الدبلوماسية والسياسية وتقديم التنازلات لتهدئة الجبهات و حل الملفات العالقة.

في هذه الحالة يبدو أن تركيا أدركت مفاتيح اللعبة الإستراتيجية باستخدام مسألة المياه والقوة العسكرية كأوراق ضغط في يدها دون أن تخشى ردود فعل عربية رادعة ضدها، في وقت انهارت التوازنات بين العرب وتركيا.

[1] احمد يوسف احمد ، مدخل الى قراءة اجمالية في المشهد العربي في مستقبل التغيير في الوطن العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية** ،(نوفمبر 2016) ،ص 58.

[2] سليمان سنيسوي، **مرجع سابق**، ص 604.

إن فهم الدور الجديد لتركيا في منطقة الشرق الاوسط يستوجب الاطلاع على الحقائق والمعطيات الجيوسياسية الجديدة التالية والتي اثرت على هذا التوجه وبقي تأثيره لحد الان على السياسة الخارجية التركية [1]:

- انتهاء حقبة الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي خلق واقعا جديدا لبروز الدور التركي فهو تغير من حيث المفهوم والتصور لدى صناع القرار في انقرة .
- حرب الخليج جعلت من تركيا عنصرا مهما و جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من لعبة الامم في الشرق الاوسط فالجغرافيا لاتتغير .
- مسار التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي اسقطت من امام تركيا تلك الحسابات والمحاذير في علاقتها مع تناقضات وملفات الشرق الاوسط وانها يمكن ان تلعب على أجنحة عدة في ملف واحد أو ملفات عدة، والمثال واضح في علاقتها بإسرائيل وغزة و الملف السوري والمصري والقطري و العراقي وملف الطائفي في المنطقة ككل
- النظام الإقليمي لشرق اوسط الجديد قد جعل تركيا وراء الكيان الصهيوني في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة .
- مجيء حزب العدالة والتنمية قد غير من توجهات السياسة الخارجية لتركيا وتأثيرات الربيع العربي على علاقتها مع حلفائها الأوروبيين وحتى الأمريكيين خاصة فيما يخص علاقة الاخيرة باكراد الداخل وهذا ما يضر بمصالح تركيا مستقبلا.

لقد أفرزت مستجدات الشرق الاوسط اوضاعا اضطرت الكثير من الاطراف للأخذ بترتيبات جديدة للتعامل معها، وتركيا بدورها طرحت نفسها كقوة مؤثرة مزودة باكثر من بديل خاصة وأنها سياسيا لا تزال تمر بمرحلة إعادة صياغة النظام السياسي الجديد من البرلماني إلى الرئاسي وكذلك بما يتماشى واستحقاقات النظام الدولي المتشكل التي من ضمنها اقامة نظام شرق أوسطي جديد.

أسست تركيا جسورا للتواصل والحوار مع رموز الفعل العربي في المنطقة وذلك لمواجهة التمدد الايراني ومواجهة التحالف الإيراني السوري والذي سمي بإعلان دمشق بين حزب الله ودمشق وطهران ولاغتنام هذه التغييرات ومواجهتها قامت تركيا بما يلي على مستوى سياستها بالمنطقة :

[1] سمير صالحة ، **مرجع سابق**، ص ص 327،331.

- العمل على تعميق اتصالاتها الثنائية مع عواصم دول المنطقة المؤثرة وذلك لتطويق اية حالة مهددة لامن المنطقة ككل او مخلة بالتوازن التقليدي في النظام الاقليمي للمنطقة وبالاخص العلاقات مع السعودية وقطر.
- مواصلة تقديم الدعم السياسي والإعلامي والإقتصادي لدول الخليج ومواصلة الضغط على العراق فيما يخص قضية السنة في الموصل والأكراد في شمال العراق.
- إعادة تفعيل سياسة التوازنات المصلحية كجزء من الخطة القديمة للنظام الأمني الإقليمي والتي تقوم على تبادل المصالح الإقتصادية مقابل الأمن والحماية وهذا ما يحدث في العلاقة بين تركيا وقطر في إدارة أنقرة للأزمة من هذا المنظور الأمن مقابل للاقتصاد.

لقد أعطى وضع الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص والمنطقة العربية بوجه عام الفرصة أمام تركيا لإعطاء سياساتها العربية والشرق أوسطية زخما جديدا فتحركت على ثلاث محاور أساسية الأمن الإقليمي والأمن الإقتصادي والأمن المائي والدول العربية والشرق أوسطية من جانبها إندفعت نحو تركيا راسمة معها الدوائر الثلاث القائمة حول هذه المحاور فكانت قرارات المعونات المالية وخطط فتح الأسواق أمامها والإسهام في الإستثمارات التركية وتراجع امكانات الصراع المسلح بين دول المنطقة.

وتراجع حدة القرارات العربية الى ادنى حد لها من قضايا الإتفاق العسكري التركي الإسرائيلي وقضية المياه والتدخل التركي في شمال العراق، وسوريا والتراجع في مواقف دول المنطقة يمكننا ان نستشف سمة الغموض والتشتت هي الصفة الغالبة لكافة التفاعلات الحاصلة في تشكيل الوضع السياسي في المنطقة والمؤثرة فيه[1].

يمكن القول مما سبق أن تركيا تعتبر من وجهة نظر الغرب دولة ذات قرار قوي ومسموع في الشرق الأوسط إلا أن الحديث عنها في إطارها الشرق الأوسطي والإقليمي يتشعب إلى دوائرها الإستراتيجية المتعددة فهي دولة شرق أوسطية وبلقانية وأوروبية ومحورية في العالم التركي الكبير وعضو ناشط جدا في حركة تشكيل المنظمة الإقتصادية للتعاون بين دول البحر الأسود، دولة

[1] وليد عبد الحي، **النظام الاقليمي العربي، استراتيجية الاختراق و اعادة التشكيل في التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية** (بيروت : المركز العربي و دراسة السياسات، ط ،1 2014)، ص56.

عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وحلف الشمال الأطلسي ودولة تملك موارد مائية وقوة بشرية و ذات موقع جغرافي متميز بالتالي ينعكس كله على لعبها ملفات منطقة الشرق الأوسط وهي عوامل قوة كبيرة، ما يؤهلها للعب دور فاعل في صياغة النظام الإقليمي الجديد الذي يلعب النفط والأمن والإرهاب والمياه والتنوع العرقي والطائفي والإقتصاد الحر أهم ملامحه والمتغيرات المتحكمة فيه كما أن المسائل الحدودية والحركات الدينية العابرة للحدود أعطت لتركيا مزيدا من الفضاءات للتحرك والمناورة والمساومة والتي لم يكن لها قيمة إستراتيجية سابقا وبالتالي أصبحت بها تركيا لاعبا اقليميا مهما خاصة فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي والملف السوري والقطري والحراك العربي.

خلاصة الفصل

بعد التطرق لأهم محددات السياسة الخارجية لتركيا وتنوالها بالتحليل والتفصيل و تناول سياقاتها الجيوسياسية والتاريخية، يمكن القول أن تركيا تملك أهم محددات التي تمكنها من لعب دور أقليمي فاعل ومهم ومؤثر وهذه المحددات الثابثة منها والمتغيرة شكلت قاعدة متينة لبناء أسس ومبادىء السياسة الخارجية التركية ورغم ما شهدته تركيا من تحولات سياسية عديدة إلا انه يمكن القول كذلك أن تركيا القوية ولدت سنة 2002 مع تولي حزب العدالة والتنمية الذي إستطاع أن يوظف التاريخ والدين والعمق الحضاري لخدمة تركيا وإستطاع أن يجعل من الإقتصاد أداة قوة لمواجهة أهم التحديات التي واجهت تركيا في علاقتها مع القوى الممانعة لدورها الإقليمي الجديد هو من جعل من المؤسسة العسكرية تعود الى الثكانت و يحقق بها إستقرارا سياسيا بعيدا عن الإنقلابات العسكرية وإستطاع أن يجعل من تركيا بشكريا قوة نحو بناء المصلحة الوطنية التركي.

الفصل الثالث

أبعاد السياسة الخارجية التركية بعد 2002 وعقدة العلاقات التركية السورية

مقدمة الفصل

أشارت الدراسة في الفصل الأول إلى أهمية الأطر النظرية والمفهومية التي يوفرها حقل العلاقات الدولية، ذلك أن مثل هده الأدوات التحليلية تكتسي أهمية وفائدة علمية ومنهجية فائقة إلى درجة أنه لا يمكن لأي باحث الإستغناء عن خدماتها المعرفية للتحليل .

إن محاولة البحث في سياسات تركيا كقوة اقليمية يختلف تماما عن دراسة سياستاها الخارجية كدولة عادية في المنقطة حيث أن مفهوم القوة الإقليمية Regional Power يختلف عن مفهوم السياسة الخارجية، فالقوة الإقليمية تمثل إطارا مفاهيميا ونظريا متكاملا يحقق إتفاقا من حيث المصطلح، رغم ما يثيره حول الخصائص من نقاش أما السياسة الخارجية هي السلوك الفعلي للتصورات والإستخدام الأمثل للقوة و مصادرها.

وبالتالي فان تحليل تفاعلات السياسة الخارجية التركية يوجب على أي باحث الإلتزام بما يوفره الإطار النظري من مفاهيم وخصائص ومجالات بما يتعلق بحدود المصلحة الوطنية التركية و بالتالي يوضح هذا الفصل مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية التركية والقضايا الخلافية في العلاقات مع سوريا وأهم محددات الدولية والإقليمية التي تحكم هده العلاقات لمعرفة الأسباب والدوافع الحقيقية للتدخل التركي في الأزمة السورية وهل كانت وفقا لمتطلبات المصلحة أم مبنية على إعتبارات أخرى ؟، ومعرفة كيف أثرت طبيعة السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية على دور تركيا نفسها في سوريا؟.

المبحث الأول: مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية:

شهدت الساحة التركية تغيرا جذريا بوصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة بعد نجاحه في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002 وصاحب ذلك تفعيل ملحوظ للدور التركي في مناطق ودوائر متعددة من العالم كان من ابرزها المنطقة العربية، مع محاولة تركيا التأثير في عدد من القضايا االرئيسية في مقدمتها القضية العراقية سنة 2003، وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي خاصة مسار التسوية الفلسطيني والسوري، وازمة البرنامج النووي الإيراني، وأخيرا الأزمة السورية وقضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والحراك الشعبي بعد 2011 في المنطقة العربية ككل.

جاء هذا التنامي معبرا عن تغيير نوعي في السياسة التركية وفي المنطقة من دولة منعزلة نسبيا عن سياقها الاقليمي ومشكلاته ومنخرطة معه في علاقات متوترة على خلفية تفاعلات عسكرية امنية بالأساس، الى دولة تعتمد على عناصر القوة الناعمة ومنخرطة في تفاعلات يغلب عليها الطابع الاقتصادي والسياسي والدبلماسي.

وفي هذا السياق يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية في المنطقة منذ 2002 من خلال عرض العوامل الأساسية المفسرة لتنامي الدور التركي وبروزه والمباديء الأساسية الحاكمة للسياسة الخارجية التركية بشكل عام في دوائرها المختلفة وفي المنطقة العربية والشرق الأوسط خصوصا وفي سوريا بشكل خاص، وأبعاد الأدوار التركية في المنطقة سياسيا وإقتصاديا وأمنيا وعسكريا قبل الثورات والإضات العربية بشكل أساسي.

المطلب الأول : عوامل تصاعد الدور التركي في المنطقة العربية.

إرتبط التنامي والتغير في الدور التركي بعوامل متعددة وجملة من التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية فعلى المستوى الداخلي بدأت تركيا في تجاوز مرحلة عدم الإستقرار السياسي وعهد الحكومات الإئتلافية في إطار نجاح حزب العدالة والتنمية في الفوز بالأغلبية البرلمانية في كل الإنتخابيات التي جرت بعد عام 2002 مع العمل على تحجيم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بشكل تدريجي، وكانت أهم محطة هي عند إفشال الإنقلاب سنة 2017 الذي تم بعده تصفية كل

القيادات العسكرية المناوئة لرؤية وسياسة رجب طيب أردغان، من ناحية أخرى تجاوزت تركيا الأزمات الإقتصادية وصولا إلى إحتلال المركز السادس عشر عالميا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، ترافق كل هذا مع تراجع حدة التهديدات الأمنية المرتبطة بالقضية الكردية عقب القبظ على أوجلان وطرح خطوات جدية لمعالجة القضية ثقافيا وسياسيا وإقتصاديا للمشكلة الكردية في تركيا جنبا الى جنب مع المعالجة الأمنية.

جميع هده التطورات ساهمت في زيادة درجة نشاط السياسة الخارجية التركية وإنفتاحها في المنطقة بأدوات مختلفة دبلماسية وإقتصادية، وتراجع الأداة الأمنية المباشرة التي كانت مسيطرة على الأدوار التركية في المنطقة، بإعتبارها مصدرا للتهديد المصالح الحيوية التركية في المنطقة لا سيما مع تغير هيكل بيروقراطية صنع السياسة الخارجية التركية على نحو أدى إلى تحجيم هيمنة المؤسسات الأمنية على صياغتها، وتزايد سلطة اردغان بعد تغيير طبيعة النظام السياسي وبروز دور منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والمسؤولين الحكوميين التكنوقراط مثل احمد داود اوغلو و غيرهم[1].

وعلى المستوى الإقليمي والدولي واكب وصول العدالة والتنمية للسلطة أزمة دولية وإقليمية إرتبطت بمناخ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأزمة الحملة الأمريكية لغزو العراق ثم إحتلاله فعليا عام 2003، فيما شكل وفقا لتعبيرات داوود اوغلو مرحلة إستراتيجية تتسم بقدر كبير من التغييرات والتوترات وإنفراط التحالفات وتبدلها بما يفرض على كل قوة البحث عن موقعها في النظام العالمي وظرورة مضاعفة حضورها وتعزيزه تمهيدا لمرحلة لاحقة خلال عشرة أعوام أو أكثر يبدأ بعدها تأسيس نظام دولي جديد[2].

وبشكل أكثر تفصيلا تزامن بداية الحضور التركي مع حالة من التغيرات والفراغ والإنقسامات في المنطقة على خلفية تغير بعض القيادات السياسية المؤثرة إقليميا مع إحتلال الولايات المتحدة الأمركية العراق بما عناه من تغييب دولة عربية مركزية أساسية، وإثارة حالة من الإنقسامات في المنطقة، وطرح مشروعات لنشر الديمقراطية بآليات مختلفة بما فيها القوة العسكرية، وتصاعد

[1] Kilic Bugra Kanat, **" Understanding changes in the foreign policy of nation : the turkish case and the transformation of turkish foreing policy" In Kilic Bugra Kanat kadir Ustun and Nuh Yilmaz (eds) History . polisy in Turkey** (Ankara : SETA publications ; 2011), pp 225.228.

[2] محمد نور الدين ، **السياسة الخارجية اسس و مركتزات في محمج عيد العاطي (تحرير) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (** الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم والنشر، 2010)، ص 137.

التهديدات الأمريكية لبعض الدول العربية لسيما سوريا (انظر ملحق رقم 1) وما جاء في محضر جلسة الرئيس السوري بشار الأسد مع كولن باول 3 ماي 2003 [1]، والذي كان بمثابة نقطة إنطلاق نحو تدمير ثاني عاصمة عربية مركزية بعد العاصمة العراقية بغداد.

مما أوجد حالة من الرهانات العربية على الدور التركي الذي وجد فرصة أكبر في إطار حالة الفراغ الإقليمي للتموقع والتمترس وراء القضايا العربية، وقد أدت المعارضة التركية لغزو العراق إنطلاقا من أراضيها إلى زيادة الترحيب العربي بالدور التركي خاصة مع إدراك وجود تهديدات مشتركة تواجه دول المنطقة وبشكل خاص سوريا وتركيا وإيران جراء غزو العراق لا سيما فيما يتعلق بمواجهة إحتمالات نشأة دولة كردية مستقلة في شمال العراق وشمال سوريا.

وعزز الإهتمام بالدور التركي تزامنه مع صعود النفوذ الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين وسوريا بما طرح الاهتمام المتزايد بالدور التركي كدور هام لدولة سنية قوية موازنة ومنافسة لإيران رغم عدم إتفاق هذا التصور بالضرورة مع رؤية تركيا المنفعية الذاتية وأدوارها الفعلية في المنطقة[2].

لكن يظل أحد العوامل الأساسية المحدثة للتغيير هو كيفية تعاطي حزب العدالة والتنمية وحكوماته مع هذه التغيرات من خلال طرح رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها بالعالم عامة وبالمنطقة العربية خاصة، ورغم أن العديد من التغيرات التي شهدتها السياسة التركية في المنطقة ظهرت بداياتها في مراحل سابقة من وصول الحزب للسلطة سواء في فترة حكم الرئيس الراحل أوزال او فترة الحكومة الإئتلافية لحزبي الرفاه والطريق القويم، أو بكشل أوضح في عهد وزير الخارجية التركي السابق اسماعيل جيم 1997-2002 [3]، لكن رؤية العدالة والتنمية تضمنت تنطيما أكثر وضوحا وتبلورا لكيفية حماية مصالح تركيا الوطنية وطبيعة أدوارها في المنطقة بما يجعل من تحليلها أحد المداخل الاساسية لفهم هذه الأدوار.

---

[1] سامي كليب ، **الاسد بين الرحيل و التدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق االسرية** (بيروت لبنان : دار الفرابي ، ط 3، 2016) ،ص 145.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 142.

[3] عقيل محفوظ ،**سوريا وتركيا: نقطة تحول ام رهان تاريخي** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012) ص ص 20-24.

المطلب الثاني: تركيا الرؤية وتصورات الدور والمصلحة

منذ بداية القرن الحادي والعشرون وظفت تركيا المفاهيم الجيوسياسية في تصوراتها وسعت إلى إستعادة قوتها وإحياء مكانتها الجغرافية والتاريخية ولا سيما في المناطق التي تعتبرها أطرافا أو هوامشا للمركز التركي ويذكر الباحثون أن ذلك لم يكن هدفا ضمنيا، بل استراتيجية معلنة وصريحة وهو ما سماها المختصون في الشان التركي بمصطلح المطالبة بالأدوار والنفوذ .

فالمصطلحات والدلالات الجيوسياسية التي تشير إلى المعنى توجد في مجمل كتابات وتصريحات الرموز الفكرية الرئيسية في القيادة السياسية الحالية، كما أن التركيز على عبارات أساسية عند وصف تركيا ومكانتها من قبيل الموقع الجغرافي الفريد وعمقها الإستراتيجي ومجالات التأثير والنفوذ والوضع المركزي، القوي تعبر كلها عن هذا التوجه وهذه المطالبة بمكانة إقليمية رائدة [1].

وفقا " لأحمد داود اوغلو " فإن تغيرات حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبح مفروضا على تركيا إعادة إكتشاف مكانتها الحقيقية كدولة مركز ذات " عمق استراتيجي " بحكم الواقع الجغرافي والفكري والثقافي، فالعمق الاستراتيجي حسب أوغلو يتحدد بناء على العمق التاريخي الدي يرتبط بدوره بالعمق الجغرافي، فقادة تركيا الجدد قد وضعوا تصورا عن تركيا بتوجيهها نحو لعب أدوارا قيادية في المنطقة أكثر فعالية[2].

إن ما يبرز دور العامل التصوري الإدراكي المصلحي لتركيا هو أنه على الرغم من أن ظروف تركيا وطاقاتها والتوازنات الإقليمية والدولية لم تتغير بين الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وفترة إستلامه السلطة في نوفمبر 2002، إلا أن داود اوغلو نجح في قراءة تركيا ودورها من زاوية مختلفة عن قراءات الحكومات التي سبقت[3].

وهو ما يعني كذلك أنها قيمة مهمة في متغير الإدراك لنخبة السياسة الخارجية التركية فقد كانت تركيا خلال مرحلة الحرب الباردة الى غاية فترة نهاية التسعينات جزءا من السياسات الغربية ورهينة رؤية الغرب، فكانت تعيش في عزلة إقليمية ودولية ولم تكن على علاقات جيدة مع جيرانها العرب

[1] عماد يوسف ، **تركيا : استراتيجية طموحة وسياسات مقيدة** (ابوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015)،ص 33.

[2] بولنت اراس ، واخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** (الاردن : مركز دراسات الشرق الاوسط: ط :1 2012)،ص ص 9، 12.

[3] محمد نور الدين ، **الدور التركي في المحيط العربي اوراق عربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ،ص 11.

رغم أنها جغرافيا تقع وسط عالم عربي محيط بها، الأكثر من ذلك أنها فضلت أن تبقى حبيسة الإيديولوجيا الكمالية التي تنظر للإسلام على أنه عدو وخطر محدق بتركيا.

لهذا صنف كل من " باري بوزان و اولي وايفر " تركيا في كتابهما " الأمن إطار جديد للتحليل" بأنها دولة جسر أو دولة عازلة " insulator state" بإعتبار أن دراستهما غطت مرحلة ما قبل حكومة حزب العدالة والتنمية، التي بدأت مشوارها السياسي بعد سنة 2002[1]، لقد طور اوغلو سياسة تركيا الخارجية على قاعدة تصور جغرافي جديد، ووضع حدا لما سماه إستعداء البلدان المجاورة لتركيا، فقد تمثلت إحدى المكونات الرئيسية لرؤية أوغلو في جعل الصور والأفكار المسبقة السلبية خصوصا تلك المتعلقة بالشرق الأوسط أمرا من الماضي.

وحسب "ميشال نوفل" فإن قوة التصور التركي الجديد للسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط تنبع من حركة التوليف التركي الإسلامي التي تشبع بها زعماء حزب العدالة والتنمية[2]، فهمي عبارة عن رؤية للتاريخ تقدم جمعا بين الكمالية والإنتماء الإسلامي، ويمكن تعريفها بأنها مقاربة تركية إيديولوجية للإسلام وبهذا فإن خطاب التوليف ورؤيته، تستند إلى قوة التاريخ والدين والجغرافيا التي ترى أنها دليل على تجانس بين الهوية التركية والانتماء الإسلامي[3].

كما يحمل هذا التداخل محاولة لإستعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية على نحو يسمح بتجاوز تركة الحقبة الكمالية، ولا سيما منها الإنعزالية والقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني والإنكفاء إلى المربع الأناضولي، وإعادة ربط تركيا بحاضنتها التاريخية والتمحور حول محيطها الجيوسياسي والجيوثقافي الطبيعي لها[4]، كمقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط وإعادة تعريف المصحة الوطنية التركية من جديد وفق رؤية تخدم أولا وأخيرا تركيا .

من هذا المنطلق تنطلق السياسة الخارجية التركية الجديدة من إعادة تعريف " داود اوغلو " لدور تركيا في المناطق المجاورة لها وعلى المستوى الدولي وتحديد عمقها الإستراتيجي، الذي يتخطى في أذهان صانعي السياسة الخارجية التركية حدود البلاد ولكي تكتمل الصورة فإنهم ربطوا في تصورهم

---

[1] ميشال نوفل، **عودة تركيا الى الشرق**،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ،ص 33.

[2] **المرجع نفسه**، ص 35.

[3] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 22.

[4] ميشال نوفل، **مرجع سابق**، ص 38.

بين العوامل الداخلية وبين تأدية أدوار وسياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة، فكما يرى " كمال كريتشي " فإنه وفق صانعي السياسة الخارجية التركية يشكل التطور السياسي والقدرات الإقتصادية والقوى الإجتماعية والقدرة على الإنسجام مع الإسلام والديمقراطية في الداخل التركي العوامل التي تمنح تركيا إمكانية تطبيق سياسات فاعلة و مؤثرة في المناطق المجاورة، وحتى في أماكن جغرافية بعيدة كإفريقيا وآسيا"[1].

إن الإعتراف بتركيا الجديدة بعمقها التاريخي والثقافي في الإقليم العربي يغير مما لا شك فيه إدراك تلك الدول في ظل هذا التصور الجيوسياسي الجديد، عن طريق الإنخراط في القضايا الحساسة عربيا من خلال إستحضار العلاقات التاريخية ومسألة الهويات الثقافية والحضارية المشتركة مع الدول العربية و الإسلامية عن طريق التعاطي الفعال معها والتأثير فيها.

حسب هذا التغير في الإدراكات والتصورات الجديدة لتركيا يقول اوغلو " تحتل تركيا موقعا جغرافيا فريدا ويمكن وصفها كدولة كبيرة وسط الكتلة الأرضية الإفريقية الاوراسية، بدولة وسطى ذات هويات مناطقية متعددة، حيث لا يمكن اختصارها إلى شخصية موحدة كألمانيا مثلا ولا يمكن تحديد تركيا جغرافيا أو ثقافيا بالإرتباط باقليم واحد بل ان تكوينها الاقليمي المتعدد يجعلها قادرة على المناورة في اقاليم عدة في آن واحد، وبهدا فإنها تحتفظ بخاصية النفوذ في محيطها المباشر"[2].

حسب هذه الرؤية والتي تم تجسيدها في السياسات الخارجية لتركيا و بعد إعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا فإنها كوريثة للإمبراطورية العثمانية والتي لها مسؤوليات كبيرة إتجاه المناطق المجاورة، يجب أن تكون حسب تصورات صانعي القرار التركي من بين الدول التي لا بد أن تضع معالم هذا النظام الاقليمي، في نفس السياق يقول المفكر " بولنت اراس* " أن تغيير معاني اسيا وافريقيا في الخطاب الجديد لصانعي السياسة الخارجية التركية لهو دليل على التفاعل الدينامي بين القوة والجغرافيا "[3].

---

[1] مصطفى شفيق علام، "صعود القطب الاقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية (التقرير الاستراتيجي السنوي) "، **مجلة البيان** ، ع. 14،(2017)، ص ص 183. 185.

[2] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، **مرجع سابق**، ص ص 67-70.

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة سابانجي التركية، وزميل في مركز ويسلون الدولي بواشنطن.

[3] بولنت اراس واخرون، **مرجع سابق**، ص 85.

وعليه ظهرت في الفكر الإستراتيجي التركي عملية إعادة بناء تصور وضعت فيه تركيا في مساحة جغرافية أكبر، وجعلتها ضمن اقاليم جديدة بطريقة تجعلها تكتسب موقفا جيوسياسيا مهما وتظهرها كلاعب مؤثر في الأوضاع السياسية والاقتصادية للمنطقة العربية، ويبدو أن النخب التركية والمؤثرة في الأمن القومي تاثرت بالتصور الذي طرحه أوغلو أساسا، فقد عبر الرئيس التركي أردغان عن ذلك التصور المتعلق بالعمق الاستراتيجي بقوله " إن إسطنبول ليست مركز يجمع بين القارات فحسب بل هي أيضا مركز رمزي يدمج و يؤلف بين الحضارات " [1].

حسب أوغلو فإن مستقبل تركيا سوف يتغير بشكل جذري حيث أنه إستبعد أن تقيم تركيا علاقاتها مع دول على حساب أخرى أو قوى اقليمية أخرى، وذلك تكريسا لتصوره أن تركيا هي مركز الحضارات، وفي معرض تعريف الدور التركي في المنطقة يقول "سعيد كنيكلي أوغلو" من يعرف التاريخ يعلم أن تركيا كانت في المنطقة منذ قرون وهذا الدور يحضى حسبه بترحيب واعد واسع في الشرق الأوسط ويأتي من منطلق مسؤوليات ثقيلة " ويضيف " لا نريد أن نكون مصدر سعادة قصيرة تتلوها خيبة أمل، نحن نعمل بثبات وواقعية في العمل على إعادة التكامل بنجاح مع الجيران " [2].

كما يصف المفكر الفلسطيني عزمي بشارة صورة حزب العدالة والتنمية في تركيا بقوله " **العدالة والتنمية حزب إسلامي الطابع، وليس حزب ديني، فهو حزب براغماتي جدا وطني تركي، لديه تصور لأخذ تركيا شرقا، أي إعطائها طابعها الإسلامي الشرقي بحيث تتوازن هويتها مع بعضها بحيث أراد قادته بداية مسيرة تصالحية تغير صورة بلادهم و تصعد بها إلى صدارة مشهد إقليمي تتصدره إسرائيل وإيران فهم يريدون مد إحدى اليدين شرقا دون أن يسحبوا تلك الممدودة غربا** "[3].

وليس أدل على طموحات تركيا وتطلعاتها للزعامة الإقليمية من مقولة وزير خارجية تركيا السابق " علي بابا خان " أثناء مؤتمر المنتدى الاقتصادي في إسطنبول عام 2008 حيث أكد أولا ان

[1] مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص 187.

[2] بولنت اراس واخرون، **مرجع سابق**، ص 86.

[3] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 22.

تركيا قوة إقليمية في الشرق الأوسط ثم قال " حين نتحدث عن قضايا الشرق الأوسط لا بد ان يكون لتركيا موقع الصدارة " [1] .

المطلب الثالث : نظرية تصفير المشكلات

يتناول هذا المطلب مجموعة مبادىء اساسة يتشكل من خلالها نظرية تصفير المشكلات والتي تعتبر احد اهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية.

أولا / نظرية المؤامرة في السياسة الخارجية التركية:

نشأت تركيا تحت ضغوط أمنية كبيرة ولا تزال مثل كثير من الدول تحتفظ بعقدتها الأولى الأمر الذي يحيط السياسة والسلطة والذهنية العامة بقدر كبير نسبيا من الهواجس والشعور بوجود مشروع لتقسيم البلاد أو نوايا ومؤامرات ضدها، وهذا ما يفسر هيمنة السياسات الأمنية خلال تاريخها الحديث، هذا الخوف جعل تركيا تعطي أولوية للقوة العسكرية والإستعداد لإستخدامها في حسابات الفوز والخسارة خلال فترة الحكم الكمالي حيث أدمج الفكر الكمالي بين التهديدات الخارجية والمخاوف الداخلية.

لقد عملت تركيا على تصدير أزماتها إلى الخارج وجعلت منها عوامل تآمر لا بد من مواجهتها داخليا، وإتبعت تركيا آلية سياسية تؤكد الفروق في السياسات الداخلية وتركز على نقاط التوتر وعوامل التأزم في علاقاتها الخارجية.

وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية لتركيا عبارة عن تعبير صريح عن الفشل في السياسة الداخلية بسبب تآمر أطراف داخلية مع جهات أجنبية وبالتالي أصبحت فكرة المؤامرة مدخلا تفسيريا وإجراءا سلوكيا وعمليا لتصدير الأزمات الداخلية وتحميل البيئة الخارجية مسؤوليتها، وعليه قامت تركيا ببناء تحالفات خارجية مبينة على أساس أمني سياسي لحماية مصالحها الحيوية.

تمثل نظرية المؤامرة عنصرا مركزيا في الحياة والثقافة السياسية التركية وبخاصة عند الطبقة السياسية التي تعتبر أن الأزمات السياسية العامة تعود معظمها إلى عوامل التدخل الخارجي حيث يركز الخطاب السياسي في تركيا على العوامل التآمرية والتدخلات الدولية في تفجير المسالة

[1] محمد السعيد ادريس ، "تركيا والامن في الخليج " اوراق الشرق الاوسط" ، **المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط** ، ع 43 ، (2009)، ص ص 10.9

الكردية والنزاع المسلح بين الأكراد و السلطة من خلال الدعم المعنوي وتقديم الدعم والأسلحة و المعلومات والحريات وحقوق الجماعات العرقية والدينية.

من ناحية أخرى تعتبر تركيا دول الجوار هي من تتحمل مسؤولية إنفجار الصراع مع الأكراد وينسحب ذلك جزئيا مع اختلاف الاتهامات من طرف العلمانيين الأتراك لبعض الدول العربية على أنها هي سبب تنامي التيار الإسلامي في تركيا،وبتمويل و دعم إعلامي كبير كما أن تركيا تعزو سبب مشكلاتها الاقتصادية إلى تكلفة الحرب ضد الأكراد والعوائق التي تفرضها البيئة الدولية سياسيا و إنسانيا[1].

إن سبب فشل أو تعثر السياسات التركية حسب تصور الكثير من القيادات التركية هو عداء القومية العربية للأتراك وتآمر عدد من الدول العربية وبخاصة سوريا على وحدة تركيا وسيادتها من خلال مطالبها بلواء الاسكندرونة الذي سنتناوله في المبحث المقبل وبسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني ومسألة المياه فيما يخص منسوب مياه دجلة والفرات[2].

كما أن فشل سياسات تركيا في آسيا الوسطى وجنوب القفقاز تعدوه تركيا كذلك إلى المنافسة مع روسيا وإيران اللذان ينافسانها في المنطقة والتي تعتبرها تركيا منطقة حيوية ومجال نفوذ تاريخي لها، حيث تميل إيران للتحالف مع روسيا وتميل تركيا للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة و هو تنافس أنهك بما لا شك فيه الطرف التركي .

تحقق إستراتيجية تصدير الأزمات وتفسيرها التآمري جملة من الأهداف التركية حيث أن الشعور بالتهديد والتامر الخارجي وحتى الداخلي يزيد من الشعور القومي التضامني، والعصبية الوطنية لمواجهة التحديات القادمة من البيئة الخارجية، كما يساعد في تغطية الفشل في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وتركيا ككل أهمها ازمة الهوية.

خاصة أن إستمرار التوترات والمخاوف الأمنية ينعكس سلبا على السياسات الاقتصادية والإجتماعية والتنموية و يعطي مبررا لإقحام السياسات الأمنية البوليسية والقمعية ويضمن التحكم

[1] سيار الجميل، **العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 ،2015)، ص 203.

[2] Kilic Bugra Kanat,p289.

في المجتمع والدولة بكل أركانها خاصة فيما تعلق بمحاربة الإرهاب وفشل المحاولة الانقلابية الأخيرة اللتان أعطتا مبررا ودافعا قويا لتبرير هذه السياسات .

ثانيا / مبدأ المبادرة واستراتيجية تصفير المشكلات :

عاشت تركيا لعقود كما ذكرنا سابقا عزلة عن جوارها الإقليمي وعن الكثير من دول العالم بسبب السياسة الكمالية الإنعزالية، حيث كتب إسماعيل جيم وزير الخارجية السابق لتركيا انذاك " عندما أصبحت وزيرا ادركت أن علاقاتنا لم تكن جيدة، وفكرت أنه على الأقل يقع علينا بعض اللوم، وقد إعتمدنا مبدا أنه مقابل كل خطوة ايجابية نحو تركيا فان علينا أن نخطو خطوتين" [1]

لقد إقتضى مجيء حزب العدالة والتنمية إعادة النظر كليا في سياساتها ليس على مستوى التكتيك والسياسات المرحلية فقط، بل على مستوى الرؤى والاولويات، حيث تطلب هذا تغيير المرجعية الفكرية والفلسفية كليا للسياسة الخارجية التركية التي كانت سائدة، حيث قام اردغان بتعيين اوغلو وزيرا للخارجية لتنفيذ مرتكزات فكر ما كتبه في كتابه العمق الاستراتيجي سنة 2001 [2] واصبحت سياسات تركيا فيما بعد مزيجا من الاسلام والتاريخ العثماني والتجربة العلمانية ومتطلبات الحداثة حيث اصبح الخطاب السياسي الجديد في تركيا يرى ان التغيير ضروري لكي يضع تركيا في قائمة الدول المركزية والمحورية في النظام الإقليمي والعالمي.

حيث يقول داود اوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي " من المستحيل لدولة تواجه أزمات مستمرة مع جيرانها أن تصنع سياسة إقليمية ودولية أن خطة سلام شامل وحزمة من التطورات الإقتصادية والعلاقات الثقافية يجب ان توضع ففي التنفيذ حالا للتغلب على الأزمات الأمنية مع جيراننا الأقرب " [3]

[1] محمد طالب حميد، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] محمد عبد القادر، السياسة الخارجية التركية بعد فوز اردغان بين الثبات والتغيير،في:
http://www.siyassa.org.eg/News/4885.aspx (2018/06/05)

[3] محمد سعد ابو عامود، "تركيا وحلم اعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.201،(2015) ، ص98.

كما أن البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي يؤكد على " أن تأخذ تركيا المبادرة في مناطق الأزمات في الأقاليم المجاورة وأن تحاول تقديم المساهمة في حلها " كما أن موقع تركيا الجغرافي يتطلب " سياسة خارجية تتطلع للأمام ومحترفة نشطة وإبداعية وأخيرا متعددة الأبعاد " [1]

وهذا يعني " تصفير المشكلات مع الجيران " وهو التعبير الذي إستخدمه أحمد داود أوغلو مرارا في مقالاته وتصريحاتها حيث قال " **إن المبدا الأول لهذه السياسة هو خفض التوتر والمشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، وهذا لا يعني خفظها فقط بل القضاء عليها، أي القضاء على كافة المشكلات مع دول الجوار، فاذا ما نظرتم الى وضع تركيا قبل عشر سنوات ستجدون انها كانت متصارعة مع سوريا و اليونان و لديها علاقات سيئة مع ايران كان من الصعب وقتئذ بناء علاقات مع العراق وكنا نعالج علاقتنا و مشكلاتنا مع بلغاريا قبل خمسة عشر عاما لكن اذا نظرتم الى تركيا الان لاسيما منذ سنتين فستجدون ان الوضع المختلف تماما و ستجدون الى تركيا العلاقات مع المنطقة قد وصلت الى درجة ممتازة** "[2].

ويضيف قائلا " إن مشكلاتنا مع اليونانيين على وشك أن تنخفض الى نقطة الصفر كما ان علاقاتنا مع بلغاريا وصلت إلى درجة ممتازة ولدى تركيا علاقات ممتازة مع جورجيا، إن الشرط المهم لكي يتحقق لتركيا ان تكون دولة مركزا هو خفض مشكلاتها مع دول الجوار الى نقطة الصفر وقد وصلت إلى هذه النقطة ماعدى مع أرمينيا " [3]

إن الملاحظ أن الكلام عن مقاربة تصفير المشكلات قد لا يكون في الواقع كذلك ومن المحتمل أن يكون عبارة عن تأجيل أو غطاء أو السكوت المؤقت عنها إلى أجل غير معلوم، وهو ما يتضح في الكثير من القضايا الحدودية مع دول الجوار كسوريا والعراق كما سنراه لاحقا في المبحث المقبل.

ليس تصفير المشكلات عملية تلغى بها الخلافات نهائيا أو التوصل إلى تسويات سياسية أو قانونية أو جعلها من الماضي، فهدا ليس من مبادئ السياسة التركية، ولا من تنظير أوغلو أو غيره من القادة السياسيين، وتركيا لم تتكلم عن أي مشروع لتسوية بينها وبين دول الجوار، وبخاصة في

[1] رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سابق**، ص 28.

[2] سيار الجميل، **مرجع سابق** ،ص223.

[3] محمد سعد ابو عامود، **مرجع سابق** ، ص 115.

قضايا النزاع الجغرافي أو المائي أو حتى التاريخي، ولم تقر علنا بما هو أقل كلفة، وهو تحمل المسؤولية الرمزية عن أخطائها مع دول الجوار، بل سعت فقط الى التعويض عن طريق الإتفاقيات الإقتصادية وتعزيز التبادل التجاري وهو المبدأ الذي ناورت من خلاله تركيا بعد تحسن مستوى اقتصادها القومي بعد 2002 حيث أصبحت الأداة الإقتصادية قوة ناعمة ذات ذراع أطول تخدم مصالح تركيا الخارجية اكثر من الذراع الأمني.

فعلى الرغم من التقارب الوثيق في العلاقات التركية السورية إلا ان تركيا لحد الآن لم تقبل بتقنين الوضع المائي معها خاصة فيما يتعلق بحصة سوريا من الواد المائي للفرات عند نقطة الحدود مع سوريا، في حين رغم أن تركيا وسوريا اتفقتها على تنفيد مشروع سد تحت إسم " سد الصداقة "على نهر العاصي بتاريخ 3 مارس2011 وتم توقيف العمل بالمشروع بسبب إنفجار الأزمة السورية ولذلك لأبعاد كذلك تتعلق بمطالب سوريا بلواء الإسكندرونة وحقوق سوريا الجغرافية والتاريخية في اللواء[1].

إن سياسة تصفير االمشكلات تأتي في قالب آخر يمكن تسميته المبادرة الخارجية، ذلك أن تركيا لا تنتظر الأطراف الاخرى لتخطو إليها بل هي من يقوم إقتراح المشروعات والمبادرات والأفكار والخطط الإقليمية والدولية للتعاون والتنمية وحل المشكلات والتجارة والإستثمار والأمن والمياه والتسوية [2]، تعتبر هده السياسة أحد أهم أوجه التغيير والتجديد في السياسة الخارجية التركية وهو تغيير نمطي كلي وهي خروج تركيا من عزلتها عن الجوار الإقليمي.

إن إنخراط تركيا في منافسات إقليمية سياسية وإستراتيجية في ما سمي بالعمق الإستراتيجي " هو بالأساس نتيجة مبادرة نظرية وسلوكية خارجية تبين توجها كليا وليس خاصا بأزمة أو حالة بعينها كما أن تركيا ذهبت إلى أبعد من الإقليم المجاور لها بالإنخراط في القضايا الإسلامية من خلال حضورها في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ففي هذا الإطار صدر عن تركيا مبادرات عديدة في علاقاتها الإقليمية والدولية خاصة فيما يخص الطاقة وتسوية النزاعات مثل أرضية الإستقرار والتعاون في" القفقاس " التي تشمل روسيا

[1] سيار الجميل، **مرجع سابق** ، ص 175.

[2] محفوظ عقيل، **تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتماالت المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2009)،ص 357.

وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وتركيا كما حصلت تركيا على مقعد مراقب في الإتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ودول الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات.

ثالثا / الدولة المركز (العمق الجغرافي)

يعتبر داود اوغلو تركيا دولة مركزية Central State وفي هذه الحال لا يجوز النظر إليها كدولة جسر Bridge تربط نقطتين فحسب أو كدولة هامشية Perpheriqne أو حتى دولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الغرب حسب تعبير اوغلو نفسه، ويرجع داود أوغلو كون تركيا دولة مركزية الى موقعها الجغرافي الفريد والمتميز، فيما يسمى آفروآسيويا من جهة وأوراسيا من جهة أخرى، وفي قلب العالم النشط والفاعل وليس المنعزل والخامل، لذلك فهي دولة مركزية، ويحدد داود اوغلو مفهومه للدولة المركزية بأربع سمات رئيسية، العمق الجغرافي والإستمرارية التاريخية و التأثير الثقافي المتبادل والترابط الإقتصادي المتبادل[1].

تاريخيا أخذ القادة السياسيون الإسلاميون في تركيا مفهوم العثمانية الجديدة من مرحلة اوزال في الحكم، حيث أن مفهوم العثمانية الجديدة عند توغورت اوزال شكل مرتكزا فكريا لمفهوم العثمانية القومية دون أن ينتقل إلى المحتوى الإسلامي بشكل أوسع في السياسة الخارجية التركية على عكس تصورات حزب العدالة والتنمية لمفهوم العثمانية الجديدة ركز بصورة كبيرة على المحتوى الإسلامي، فكان ظاهريا قوميا وحيثياته إسلامية بحتة، فحمل هذا المفهوم حنينا إلى العثمانية وأيام السلطانية والرغبة في الهيمنة على مناطق كانت فيما مضى خاضعة للإبراطورية العثمانية.

يقول داود اوغلو في لقاء له مع نواب حزبه بتاريخ 3 نوفمبر 2009 " إن لدينا ميراثا آل الينا من الدولة العثمانية إنهم يقولون عنا العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا ملزمين بالإهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال إفريقيا والدول العضمى تتابعنا بدهشة وتعجب خاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح في شمال إفريقيا [2].

إن فكرة جعل تركيا دولة مركزية تصور معياري تكمن قوته ليس في تصوره النظري فقط أو بعده التطبيقي وإنما تكمن قوته في بعده التحفيزي وتجديد الطرح وقوة الانتماء من اجل إنتاج قيم معنوية

[1] اوغلو احمد داوود، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة" ، **مجلة رؤية تركية** ،ع. 75 ، (2012)، ص10.
[2] **المرجع نفسه**، ص 363.

ومادية جديدة، لقد مثلت مفاهيم المركز والدولة المركزية والثقافة المركزية في تركيا ركيزة أساسية للعقل النخبوي التركي في إعادة رسم تصورات سياسية خارجية جديدة رغم ان وضع تركيا كان على الطرف والهامش في النظام الدولي[1]، إلا أنهم رؤوا أنفسهم في مركزية وذلك لإعتبارات الجغرافيا ولإعتبارات أن جيرانهم يعانون تأزما حادا على صعيد الوزن والدور والهوية والإنتاج الاقتصادي.

المطلب الرابع: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية:

إعتمدت السياسة الخارجية التركية الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية على مجموعة من المبدائ الأساسية على غرار أهم المرتكزات التي تم تناولها في المطالب السابقة، حيث أن هذه المبدئ تعتبر موجه السلوك الخارجي التركي و أهمها:

أولا / مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد: حيث يقوم هذا المبدأ على إعتبار أن الظروف الدولية المتغيرة تجعل من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد لذلك فإن تركيا في سياستها مع القوى الإقليمية والدولية لا بد أن تبني علاقات تكمالية وليست تنافسية، ويظهر هذا المبدا تركيا شريكا إستراتيجيا مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال علاقاتها الثنائية[2].

كذلك مع الشراكة والعضوية مع حلف الناتو كذراع أمني مهم لتركيا وسعيها للإنضمام الى الإتحاد الأوروبي، وبناءئ علاقات متميزة على اساس الشراكة مع روسيا الإتحادية وإقامة علاقات تكاملية مع منطقة أوراسيا، ما يميز التوجه التركي هو الفصل بين علاقاتها بين الدول الكبرى فعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمركية لا تعتبرها سياسة موجهة ظد روسيا كذلك علاقاتها مع إيران ليست موجهة ضد مصالح دول الخليج العربي، وتعتبر أن علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي ليست موجهة ضد مصالح الدول العربية.

ثانيا / مبدأ الدبلماسية النشطة والدبلماسية الوقائية: والهدف من هذا المبدأ هو إتخاذ إجراءات معينة قبل وقوع أي أزمة، فالسياسة التركية تقر بمدأ الأمن للجميع والحوار السياسي على أعلى مستوى، والتعاون الاقتصادي والترابط والتعايش، وهو ما تجسد في الوساطة التركية لمفاوضات

[1] سيار الجميل، **مرجع سابق**، ص 83.

[2] احمد سليمان سالم، الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"** ، مذكرة الماجستير غير منشورة ، (جامعة الشرق الأوسط الاردن، قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم، 2014)، ص 70.

السلام بين سوريا والكيان الإسرائيلي المحتل، ومحاولات اجراء مصالحات بين الاطياف السياسية السنية والشيعية في العراق، وجهود المصالحة في لبنان و فلسطين، كما إعتمدت تركيا على دبلماسية نشطة أعطت لتركيا حضورا أكبر في الساحة الدولية من خلال ما ذكرناه من خلال الانضمام للمنضمات الدولية، فهي عضو في مجموعة العشرين وعضو في حلف الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولديها حوار إستراتيجي مع دول التعاون الخليجي .

يؤمن أردوغان بأهمية إستباق الأحداث لتحقيق الأهداف السياسية حيث كان يشير دائما إلى أن تركيا إلى هذا الأمر وهو ما صرح به في أحد خطاباته التالي " **نتبنى سياسة خارجية تستبق الأحداث وتمتد من منطقة البلقان إلى الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز وتشكل هذه الميزة الجغرافية الخلفية التاريخية والثقافية الطبيعية لتركياوالواقع إن الصلات الثقافية والتاريخية التي تربط تركيا بشعوب المنطقة عميقة ومفصلية ومؤدية للسلام العالمي، ولا تستطيع تركيا أن تبقى غير مبالية بهذا العامل الجغرافي لانها تقف في مركزه تماما، يبين لنا التاريخ بوضوح أنه من المستحيل ان نعمل على ترسيخ السلام العالمي ودعمه من دون ضمان السلام والإستقرار في منطقة البلقان ومنطقة الشرق الاوسط وتنتهج تركيا سياسة بناءة وشاملة في التعامل مع هتين المنطقتين، وهي السياسة التي تتميز بنماذج رائعة من التعايش والعلوم والفن والثقافة والحضارة وعليه على دبلماسيتنا ان تكون لخدمة مصالح أمتنا** "[1].

فقوة المبادرة الدبلماسية عبر عنها الرئيس السابق لتركيا عبد الله غول بقوله " أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول ففي ظل التحولات الإقلمية والدولية الخطيرة من الخطا أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري من حولها وهي جزء يتأثر بما يحري من حولها وتؤثر فيه" [2]ولعل غزو العراق وإحتلاله من قبل الأمريكين كان عامل للتأثر والتاثير بين البلدين، لقد تسجد النشاط الخارجي لتركيا دبلماسيا من خلال مبادرتها لفكرة إجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فيفري 2003 ولم يكن قد احتل العراق بعد وإستمرت الإجتماعات حتى بعد الغزو الامريكي.

[1] "رجب طيب اردغان ، تركيا امة جديدة لا غنى عنها "، في : http://almasdaronline.com/article/14093 (2018/06/06).

[2] احمد سليمان سالم، **مرجع سابق**،ص 72.

لقد لعبت تركيا كما سبق الذكر دور الوسيط والساعي إلى حل المشكلات عن طريق الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتعلقة بالقوة العسكرية المطاردة للأكراد صورة الدولة المتعاونة مع الكيان الاسرائيلي ضد جيرانها.

وتوالت تجسيد سياسة القوة الناعمة في عدد من القضايا، وكما سبق الذكر كذلك أدركت تركيا أهمية المنضمات الدولية واستثمرت ذلك بعد غزو العراق وأفغانستان، حيث أسست تركيا ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا والإلتحاق بالإتحاد من أجل المتوسط الذي دعى اليه الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي في جويلية جوان 2009[1].

كما شاركت في قوة حفظ السلام وكان لها حضور فاعل في الكثير من مناطق التوتر فشاركت في اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان جويلية 2006 وكانت أول عودة عسكرية للاتراك بعد مغادرتهم المنطقة سنة 1918 والمشاركة في قوات في الصومال سنة 2009 بعد موافقة البرلمان على المشاركة، كما كان لتركيا مشاركة في قوات الأطلسي في أفغانستان وأبدت إستعدادها للمشاركة في قواة مراقبة في قطاع غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار فيها[2].

كما أن تكريا حظرت بقوة ثقافية وإقتصادية هامة رغم أن الميزان التجاري بقي لصالح الإتحاد الأوروبي بنسة تفوق 52 بالمئة من المبادلات التجارية وروسيا الشريك الإقتصادي الأول على صعيد الدول فان حجم التجارة بين تركيا والدول العربية تنامى بكشل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات وبرز في قطاعات الإتصالات والموصلات والطاقة والعقارات وقطاع البناء، ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الاقطار العربية ومع منظمات إقليمية عربية مثال على ذلك مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي عام 2008، ولقد شهد الميزان التجاري التركي تصاعدا في حجم الصادرات والواردات مع العالم نهاية 2008 تجاوز 300 مليار دولار بعدما عانت تركيا من أسوأ أزمة إقتصادية عام 2001[3].

[1] **المرجع نفسه** ، ص 72.
[2] **المكان نفسه.**
[3] **المرجع نفسه** ، ص ص 73،75.

ثالثا / القوة الناعمة :

لقد نجحت السياسة الخارجية التركية بين سنوات 2002 إلى غاية 2011 نجاحا متميزا في إستخدام هذه الإستراتيجية حيث قامت بتوظيف الإرث الثقافي والتاريخي والديني الذي يربطها بدول الجوار لتعزيز العلاقات السياسية والدبلماسية، وركزت على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية في علاقاتها الإقليمية، فأنشأت مجالس للتعاون الإستراتيجي مع سوريا والعراق ولبنان وإيران والأردن ووقعت إتفاقيات لإلغاء التأشيرة وكثفت اللقاءات والزيارات الرسمية بين مسؤوليها ومسؤولي تلك الدول مما ادى الى تنامي دور تركيا في المنطقة في تلك المرحلة.

ولقد عبر الرئيس التركي رجب طيب أردغان عنها صراحة في خطاب له سنة 2012 أمام البرلمان التركي بقوله " لقد أصبح الإقتصاد التركي النشط بمنزلة مصدر للإستقرار والرخاء، فحين تولى حزبي زمام السلطة في عام 2002، كان حجم الإقتصاد التركي لا يتجاوز في مجموعه 250 مليار دولار، أما اليوم فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا 800 مليار دولار[1].

الأمر الذي يجعل من تركيا الدولة صاحبة سادس أضخم إقتصاد في أوروبا وصاحبة المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم، كما كانت تركيا أيضا واحدة من أقل بلدان العالم تأثرا بالأزمة الإقتصادية العالمية، في ظل التجارة الخارجية المتنامية، والنظام المصرفي القوي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بالتنوع وتتمتع بالازدهار.

لذا فقد تمكن الإقتصاد التركي في عام 2010 من العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة العالمية لقد ساعدت كل هذه السمات في تحويل تركيا إلى مكان جاذب للمشاريع التجارية والإعلامية والفنانين والدبلوماسيين، والطلاب، والمنظمات غير الحكومية من أنحاء العالم المختلفة، ولا شك أن القوة الناعمة المتزايدة أصبحت من أهم السمات التي تميز تركيا، والتي ستستمر في إستغلالها لتعزيز السلام الإقليمي والعالمي[2] .

وعليه يتبين أن تركيا إنتهجت هذه السياسة كمحدد رئيسي وكركيزة وكأداة في حد ذاتها لتحقيق مكاسب أكثر مما يمكن أن تجنيه بالأداة الأمنية التي تميزت بها هذه السياسة قبل مجيء حزب

[1] موريال ميراك فايسباخ ، جمال واكيم ، **السياسة الخارجية االتركية تجاه القوى العضمى والبلاد العربية منذ العام 2002**(بيروت لبنان: شكرة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2014) ،ص 55.

[2] رجب طيب اردغان، تركيا امة جديدة لا غنى عنها ،**مرجع سابق** .

العدالة والتنمية لسدة الحكم، ويركز ادرغان في خطاباته دائما على اهمية القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياستين الداخلية والخارجية لتركيا.

رابعا / أهداف السياسة الخارجية التركية :

تهدف السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق مصالح تركيا الوطنية ولهذا سعت إلى تحسين علاقتها مع الدول الغربية، بإعتبارها البلد الأوروبي الوحيد المنظم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي يسمح لها بلعب دور مزدوج كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط من ناحية وكأداة فعالة في تأمين المصالح الأوروبية الغربية من ناحية ثانية، لذلك فإن تركيا تعتبر نموذجا رائدا للديمقراطية الإسلامية

إن الهدف الذي يخطط له قادة تركيا الجدد هو أن تصبح تركيا دولة مركزا بين كل العوالم المحيطة بها وهدا ما يقتضي التحكم بأدوات الدبلماسية والإقتصادية والثقافية والتي يرى أحمد اوغلو أن تركيا تملكها، إن أهداف السياسة الخارجية هي إمتداد لأهداف السياسة العامة الداخلية للدولة والمجتمع وليس للنظام السياسي فقط، وهذا ما ينعكس على السياسية الخارجية التركية و يمكن إجمال أهداف السياسة الخارجية التركية فيما العناصر التالية[1] :

- حماية الأمن القومي التركي من مصادر التهديد الداخلية والخارجية.
- تحقيق التكامل الداخلي من خلال الحفاظ على وحدة الدولة وهويتها وتماسكها الإجتماعي .
- تعزير مكانة تركيا على الساحتين الدولية والإقليمية.
- تأمين المكاسب الإقتصادية وتثمين الموارد المادية للدولة، أي تحقيق عوائد الإقتصاد لخدمة أهداف السياسة الخارجية خاصة وأن السياسة الخارجية التركية تميزت بإستخدام القوة الناعمة بكفاءة، كما أنها كانت تفصل دائما بين السياسي والإقتصادي، بدليل أن الخلافات السياسية مع بعض الدول لم تؤثر في طبيعة العلاقات الإقتصادية والتجارية معها.

[1] عقيل سعيد محفوظ ، **السياسة الخارجية التركية الاستمرار – التغيير** (بيروت : المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،ط **1**، 2012) ،ص ص 143-146.

- مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والإقتصادي الإقليمي.
- تصفير المشكلات مع دول الجوار وإنهاء الخلافات وتعزيز العلاقات معها.
- السعي لتأدية دور فعال في حل النزاعات في المنطقة لتحقيق السلام والأمن.
- المشاركة الفعالة والقوية والمتميزة في كل المحافل الدولية.
- تادية دور ريادي وحاسم في المؤسسات الدولية والإقليمية والتحول إلى واحدة من أقوى عشر إقتصاديات في العالم بحلول عام 2023.

يمكن القول مما سبق أن توجهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية شهدت تغيرا جذريا وحاسما في مرتكزاتها الأساسية التي كانت تعتمد عليها قبل إعتلاء الحزب سدة الحكم وذلك في عدة نواحي، أولا من حيث الأدوات حيث عززت تركيا دور المتغير الإقتصادي و القوة الناعمة لتعزيز موقعها بين دول الجوار.

وعملت على تطبيق سياسة تصفير المشكلات لخفظ معدل التوتر مع الكثير من الدول التي كانت علاقتاهما تتميز بالتوتر الدائم وبالتالي نجحت تركيا أساسا في فصل الجانب السياسي الخلافي عن الجانب الإقتصادي البراغماتي لتحقيق المنعفة وتحسين أداء الإقتصاد التركي لأن القيادات السياسية التركية عرفت يقينا أن عقدة الإقتصاد هي أهم مرتكز يمكن أن تخرج به تركيا من عنق الزجاجة وتحقق مكانة رائدة بين الدول.

وهو الأمر الذي نجحت فيه بإمتياز وما إنتعاش الإقتصاد التركي وإندماج تركيا في العشرات من المنضمات الدولية وإنخراطها في الكثير من القضايا الإقليمية كدولة مؤثرة وصاحبة وزن وتأثير في ظل تفكك وتشتت وظعف الدول المركزية العربية كسوريا والعراق والخلافات الثنائية الأخرى جعلت من تركيا تبرز كدولة حامية للمصالح الإسلامية والقضايا العربية ككل لخير دليل على هذا النجاح الذي إستمر بوتيرة متصاعدة إلى غاية سنة 2011 سنة إنفجار الأزمة السورية والتي كان لها تأثير بليغ على تركيا وسياستها الخارجية والداخلية، سنتناولها في الفصل الأخير.

المبحث الثاني: القضايا الخلافية في العلاقات التركية السورية

إتسمت العلاقات التركية السورية منذ حصول سوريا على إستقلالها عام 1946 بالتذبذب الكبير مع غلبة الطابع الصراعي على هذه العلاقات فلم تكن علاقات طبيعية حتى أواخر القرن العشرين فقد تميزت بالتأزم والعداء طيلة تلك الفترة وقد لعبت العديد من العوامل دورا كبيرا في إبقاء هذه الصفة على العلاقات بين البلدين الجارين أهمها[1] :

- ضم تركيا لأراضي سورية واسعة وأهمها لواء الاسكندرونة عام 1938 إبان فترة الإنتداب الفرنسي على سوريا.
- إختلاف الخيارات والرؤى الإستراتيجية لكلا البلدين حيث إختارت تركيا توجهات غربية رأسمالية بينما إختارت سوريا التوجهات اليسارية الإشتراكية.
- تعتبر تركيا العلاقات والتقارب الإيراني السوري خطر على تركيا بينما ترى سوريا أن العلاقات التركية الإسرائيلية خطر على سوريا وأمنها القومي.
- قضية المياه فقد أدى قيام تركيا بإنشاء عدد من السدود على نهر الفرات وقطع المياه على الأراضي السورية في فترات عديدة إلى توتر العلاقات بين البلدين أكثر من مرة خلال تسعينات القرن الماضي.
- المسألة الكردية حيث تتهم تركيا سوريا بإيواء ومساعدة عناصر حزب العمل الكردستاني وهو ما أدى إلى وصول العلاقات بين البلدين إلى حافة حرب عام 1998
- العلاقات اليونانية السورية حيث تنظر تركيا بريبة إلى هذه العلاقات نتيجة التأزم المستمر في العلاقات التركية اليونانية بسبب المشكلة القبرصية.

هذه وغيرها من العوامل التي أدت إلى إبقاء العلاقات التركية السورية على نفس الطابع منذ الإستقلال السوري وإعلان الجمهورية العربية السورية كما ذكرنا ونتيجة لتفاقم العوامل الخلافية بين البلدين وتأثيرها بالتالي على طبيعة هده العلاقات وصلت العلاقات بين البلدين إلى حافة الحرب والمواجهة العسكرية فيما عرف بأزمة تشرين 1998.

[1] اركان ابراهيم عدوان ، **تطور العلاقات التركية السورية في التفرة بين عام 2000 حتى عام 2012 دراسة للمحددات والقضايا** (القاهرة : دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2015) ،ص 5.

إلا أن السياسة الردعية التي إنتهجتها الحكومات التركية والتجاوب السوري في الجهة المقابلة أدى إلى التقليل من هوة الخلاف بين البلدين والتقريب بين وجهات النظر والحيلولة دون وقوع أو قيام مواجهة عسكرية، وفي واقع الأمر فقد أعقبت تلك الأحداث تغيرات في السياسة الخارجية لكلا البلدين.

فمنذ عام 2000 حدثت تحولات كبيرة في طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين عكستها الزيارة التي قام بها الرئيس التركي الأسبق " أحمد نجدت سيزر " في جوان 2002 لتقديم واجب العزاء لوفاة الرئيس السابق حافظ الأسد في ذلك العام[1]، حيث إعتبر تحولا مهما في السياسة التركية تجاه سوريا و تغيرا في توجهاتها نحو سوريا، ومن جانب آخر تولى الرئيس السوري بشار الأسد الحكم في سوريا منذ عام 2000 وإبدائه رغبة بفتح صفحة جديدة في العلاقات مع تركيا .

ومن ثم تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا والذي أحدث تحولا استراتيجيا في السياسة الخارجية التركية في المنطقة ككل، عاملا رئيسيا في إعطاء دفعة كبيرة للعلاقات التركية السورية لتبدأ مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة.

لكن هذا التغير الإيجابي إستمر إلى غاية إنفجار الأزمة السورية سنة 2011 أين تغيرت كل المعطيات وتغيرت كل الحسابات الاستراتيجية بالنسبة لتركيا وعليه نتناول في هذا المبحث أهم العوامل والقضايا الخلافية التي مثلت العوامل الحاسمة في العلاقات التركية السورية حتى بعد مجئ حزب العدالة والتنمية والتي لم تتغير في ذهن صانعي القرار التركي في تعاملهم مع الدولة الجار سوريا وهي قضية المياه و الأكراد و الجغرافيا(لواء الاكسندرونة) .

المطلب الأول : قضية المياه في العلاقات التركية السورية.

تعتبر مسألة المياه واحدة من أهم قضايا الخلاف والتوتر في العلاقات التركية السورية حيث تمثل قضية نهري دجلة والفرات وخصوصا نهر الفرات وصفا نموذجيا لأزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، فتركيا بصفتها دولة منبع تمتلك ميزة جغرافية وإستراتيجية وسيطرة كاملة على كل من هذين النهرين في مواجهة دولتي المجرى والمصب سوريا والعراق ووفقا لأحكام القانون الدولي يعتبر كل من نهري دجلة والفرات انهارا دولية، حيث ان حوضيهما يمر عبر أقاليم مختلفة، ووفقا لذلك

[1] **المرجع نفسه** ، ص 7.

فإنه يحق لكل دولة أن تباشر سيادتها على ما يمر في إقليمهما من النهر، و من ثمة لا يجوز لأي دولة أن تقوم بأي مشروع على النهر يمس حقوق الدول الأخرى من المياه وهو ما يخالف الواقع المائي في المنطقة، ويتناول هذا المطلب مصادر المياه في كل من سوريا وتركيا و اهم المشاريع و الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين على النحو التالي :

أولا : مصادر المياه في سوريا والعراق :

يعتبر نهر دلجة والفرات من أهم مصادر المياه في كل من تركيا وسوريا والعراق بل نجدهما يمثلان ثاني أهم نهرين في منطقة الشرق الاوسط بعد نهر النيل وقد وصفت بعض الدراسات حوضي دجلة والفرات بإعتبارهما ساحة معركة الرئيسية للحروب المياه في المستقبل [1]، ولا تأتي أهمية النهرين من كونهما مهدا للحضارة الانسانية الأولى فحسب بل من كمية المياه المتدفقة منهما التي تأتي في المرتبة الثانية بعد نهر النيل بمصر.

حيث أنهما يجريان عبر أربع دول لها أهميتها ووزنها السكاني والإقتصادي والإستراتيجي في المنطقة والعالم هي" سوريا والعراق وإيران و تركيا " و كما هو الحال في حوض النيل تعد البلدان العربية بلدان مصب وغير العربية دول منبع، إلا أن تركيا هي الدولة الأهم بالنسبة لمنبع دجلة والفرات، وثمة إختلاف آخر حيث أن الدولتين غير العربيتين هنا تشتركان مع الدول العربية في العامل الديني[2].

ينبع نهر دجلة من هضبة الأناضول شرقي تركيا ويتغدى من الينابيع والثلوج والأمطار المتساقطة على السفوح الجنوبية لسلسة جبال طوروس الشرقي ويبلغ طول النهر من منبعه الى مصبه في شط العرب في العراق 1900 كم منها 475 كم في تركيا، منها 44 كم حدود مشتركة بين تركيا و سوريا، و 1415 كم في العراق يبلغ الإيراد السنوي لمياهه في الجزء السوري حوالي 18 مليار م مكعب، و بعد دخوله الأراضي العراقية يلتقي بروافد عديدة بحوالي 50-60 مليار متر مكعب،

[1] Milovan Vukovich , lisa Carlson , international Water Conflict and cooperation the rome of power relations among riparains, **international journal of humanities and social sciensce** ,vol. 2, no .11, (june 2012),p59.

[2] محمد طال ابراهيم، **السياسة الخارجية التركية و اثرها على الامن الوطني العراقي بعد عام 2003** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ،2010)، ص 103.

وتبلغ مساحته 471606 كم مربع منها 12 بالمئة في تركيا و 12 بالمئة في سوريا و 54 بالمئة في العراق و 22 بالمئة في ايران[1].

وإحتمالات فيضان النهر كبيرة في أوائل فصل الربيع، وإيراداته من المياه متذبذبة بين فصل وآخر، وتجري معظم مياه النهر في الأراضي العراقية في أراضي منبسطة ومنخفظة تتيح للعراق الإستفادة من مياهه، بينما لا تستطيع تركيا الإستفادة من مياه النهر إلا في نطاق محدود لإرتفاع مساره وبالرغم من صعوبة إستغلال مياه النهر في تركيا إلا أن الحكومة التركية تعمل بكل ما تستطيع من اجل الاستفادة منه والإستثمار فيه[2].

أما بالنسبة للأسس القانونية للإستفادة من المياه حسب الإتفاقية الصادرة في 21 ماي 1997 يكون الحد الأدنى لحصة سوريا من مياه نهر دجلة نحو خمسة مليارات متر مكعب في السنة وهدا يكفي بدوره لتغطية إحتياجات مياه الشرب والصناعة والزراعة والتي تبلغ في سوريا 372 الف هكتار مربع، إلا أن الوارد الفعلي المتاح من مياه نهر دجلة هو 2.500 مليار م مكعب فقط و ذلك حسب إتفاق عام 1987 بين سوريا و تركيا والعراق من جهة أخرى[3].

ينبع نهر الفرات ومعظم روافده من السفوح الشرقية لجبال طوروس من هظبة الأناضول في الأراضي التركية ذات المنسوب العالي التي يتراوح إرتفاعها ما بين 300-3500 م فوق مستوى سطح البحر، ويتكون من فرعين رئيسيين، هما "فرات صو" ويبلغ طوله حوالي 400 كلم ومراد صو 600 كلم، ويلتقيان في حوض كيبان الواقع إلى شمال غرب " معمورة العزيزة " وقبل أن يلتقي الرافدان يصب رافدان آخران هما " المنذر" و "البيري" الآتيان من الشمال والشمال الشرقي مياههما في النهر الذي يكتسب هنا إسمه الكامل "نهر الفرات"[4].

---

[1] عليان محمود عليان، "المياه العربية من النيل إلى الفرات :التحديات والأخطار المحيطة"، **مجلة المستقبل العربي** ، في : http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_425_3lian_mahmoud_3lian.pdf .(2018/06/06)

[2] عدنان حميدان و خلف الجراد، "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي" دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م. 22 ،ع. 2، (2006)،ص 15.

[3] عبد الله حامد إدريس، الصراع حول المياه الدولية في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية دراسة تطبيقية علي نهر النيل و دلجة والفرات، في : http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2010-topic (2018/06/06).

[4] عدنان حميدان و خلف الجراد،**مرجع سابق**، ص 16.

ويواصل مجراه في سوريا ثم العراق وفي سوريا يصب فيه نهر " البليخ " من يسار مدينة الرقة السورية والذي ينبع من "عين العروس " ثم يرفده في دير الزور نهر الخابور المنحدر من هضبة ماردين وراس العين، ثم يمر النهر بمدينة " البوكمال " على الحدود السورية العراقية ليدخل الأراضي العراقية عبر مدينة القائم فمدينة " هيتا " ثم يتفرع الى فرعين كبيرين هما " الحلة " و فرع " الهندية " ليدخل بعد ذلك نهر الفرات موقع " كرمة علي " ليلتقي بنهر دجلة معا " شط العرب " الذي يصب في الخليج العربي في مدينة البصرة وبهذا يصبح طول النهر من منبعه حتى مصبه حوالي 2880 كم على البلدان الثلاثة بشكل تقريبي كالتالي 100 كم في تركيا 680 كم في سوريا 1200 كم في العراق[1] .

يوفر النهر لسوريا ما يصل حوالي 33.7 مليار متر مكعب من بينها 26 مليار م مكعب من الفرات وروافده، وتحصل سوريا بمقتضى اتفاق ثنائي تم توقيعه مع العراق عام 1990 على 6.6 مليار متر مكعب أي نسبة 42 بالمئة في مقابل يحصل العراق على 9 مليار متر مكعب ووفقا لاتفاق ثنائي عقد عام 1987 وتم تجديده عام 1990 بين تركيا و سوريا فان مقدار ما يصل إلى سوريا هو 15.75 مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات [2].

من جهة أخرى تواجه سوريا مشاكل عويصة نتيجة عملية تطوير منطقة الأناضول التركية وما تبعه بصفة خاصة إنخفاض منسوب نهري دجلة والفرات خاصة نهر الفرات، والذي يعتبر شريان الحياة الرئيس في سوريا، فضلا عن تلوث مياهه القادمة من تركيا بالمواد الصناعية والكيميائية التركية، وتزايد نسبة ملوحة الماء في بعض المدن السورية كدمشق و حلب وبالتالي أصبحت سوريا منذ عام 2000 تعاني من أزمة مائية حادة مقدارها مليار متر مكعب تقريبا[3] وذلك بسبب عدم صلاحية الموارد المائية وأساسا بسبب السياسة التركية التي أضرت بالزراعة والإقتصاد السوري خلال سنوات التسعينات وحتى مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم لم تتغير هذه السياسة كل هذه النقاط سيتم تفصيلها في العناصر اللاحقة لفهم مدى تأثيرها الحقيقي على سوريا وكيف أصبحت قضية سياسية فيما بعد.

---

[1] حامد عبيد حداد، "المشاريع المائية التركية في حوض دجلة والفرات الاهداف والنوايا" ، في :
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=24996 (2018/06/08).

[2] عدنان حميدان و خلف الجراد، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] **المرجع نفسه**.

ثانيا / الإتفاقيات المبرمة بين دول حوض نهري دجلة والفرات : هناك العديد من الإتفاقيات التي وقعت بين تركيا والبلدان التي يمر بها نهري دجلة والفرات وهي كالتالي :

1- **معاهدة لوزان (ديسمبر 1920)** : عقدت هذه المعاهدة بين دولتي الإنتداب (فرنسا و بريطانيا) وتركيا ونصت المادة الثالثة فيها على وجوب دراسة أي مشروع تنفذه فرنسا لتنظيم الري في سوريا ويؤدي الى نقص مياه في الفرات ودجلة عند دخولهما بلاد مابين النهرين.

2- **معاهدة انقرة (اكتوبر 1921)** : عقدت هده المعاهدة بين فرنسا وتركيا وتشير الى انه يحق لمدينة حلب ان تأخذ من مياه نهر الفرات لإشباع حاجياتها وتؤكد المعاهدة على حق سوريا في نهر قونق[1].

3- **معاهدة المفاوضات الثلاثية بين العراق وسوريا وتركيا (1965-1971)** لقد جرت عدة مفاوضات بين العواصم الثلاث منذ عام 1962 وهي سوريا والعراق 1962-1974 سوريا وتركيا 1962-1971 و أخرى ثلاثية الأطراف 1965-1971، للتوصل لاتفاق حول المياه المشتركة ولم تتوصل تلك المفاوضات الى نتائج[2] .

4- **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا و تركيا 1987**: نص هذا البروتوكول على انه خلال فترة ملء خزان سد اتاتورك سنويا يزيد عن 500مليار متر مكعب عند الحدود التركية السورية كما عمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات بأسرع وقت ممكن.

5- **بروتوكول التعاون بين تركيا وسوريا 1993** : نص هدا البروتوكول على انه في فترة ملأ سد أتاتورك بالمياه وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة يتعهد الجانب التركي بان يوفر معدلا سنويا يزيد عن 500مليا متر مكعب على الحدود التركية السورية وفي الحالات التي يكون فيها جريان الشهري تحت المستوى المتفق عليه، على الرغم من المعاهدات المعقودة بين تركيا وسوريا وحتى العراق ورغم حتى اعتراف تاريخيا دول

[1] حسون جاسم العبيدي ، "حرب المياه" ، **مجلة سلسلة بحوث استراتيجية** ، ع .2 ، (افريل 2008)، ص 15.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 16.

الإنتداب بحق سوريا في مياه النهرين وحتى التشاور عند إقامة السدود والمشاريع المائية وتبادل المعلومات الا ان الموقف التركي بقي دائما يتنكر لكل هذه الثوابت[1].

من خلال عرض الإتفاقيات والبروتوكالات الجماعية والثنائية وحتى الإتفاقيات الدولية المنضمة لإستغلال مياه الأنهار الدولية كان لتركيا موقف أكثر صلابة وبراغماتية وتعنتا يمكن تلخيصه في النقاط التالية [2] :

- إعتبار أن مياه دجلة والفرات مياه وطنية عابرة للحدود وليست مياه دولية مشتركة وبالتالي لا تخضع للقسمة، أما المياه الدولية فقط التي تفصل بين دولتين أو أكثر.
- إن لتركيا حق السيادة المطلقة على مياه النهرين التي تجري في أراضي التركية وتعتبر مصدرا وطنيا خالصا.
- إعتبار حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا ولا مكان لنقل مياه دجلة للفرات.
- رفض مبدأ القسمة أو توزيع المياه وقبول مبدأ الإستخدام الأمثل للمياه وتطبيق هذا المبدأ يحتاج من وجهة نظر تركيا إلى تكنولوجيا مكلفة وإقامة دراسة لتربة في الدول الثلاث وتحديد نوعية المحاصيل المزروعة من ثم يتم تحديد الإحتياجات المائية الحقيقية للسقي.

ما يمكن قوله مما سبق أن المعاهدات والإتفاقيات التي تم عرضها سواء تلك التي أبرمت بين دولتي الإنتداب وتركيا أو بين تركيا وسوريا بعد الاستقلال لم تقم بتنظيم الإستفادة من مياه النهرين تنظيما كاملا محددا، بل إكتفت بوضع القواعد العامة فقط التي تسجل حقوق الدول في كمية المياه بصفة عامة ولعل النص الوحيد الذي تعهد فيه الجانب التركي بإطلاق نسبة معينة من مياه الفرات هو ما جاء في البروتوكول السوري التركي عام 1987 حيث تعهدت تركيا بتوفير ما يقارب 500 مليار متر مكعب عند مرور المياه عبر الحدود السورية التركية.

[1] **المكان نفسه.**

[2] طارق المجذوب ، محمد نور الدين، **العرب و تركيا تحديات الحاضر و ورهاناتا المستقبل " تاثير المياه في العلاقات بين تركيا و جوارها العربي** (قطر : المركز العربي لابحاث و دراسة السياسات ،ط 2، 2015) ،ص 459.

ثالثا : المشاريع المائية التركية السورية

كانت مشكلة المياه مثارة بين تركيا وسوريا منذ الستينات من القرن الماضي لكنها بدأت تتضح جليا وتتصاعد مع بداية السبعينات مع شروع تركيا ودون التشاور أو الإتفاق مع أي من سوريا والعراق بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف إختصارا بإسم جاب" GAP " على نهري دجلة والفرات وروافدهما في ست محافظات بمناطقها الجنوبية الشرقية[1]، وفي هذا السياق سنلقي الضوء على أهم المشاريع الإقتصادية التركية والسورية المقامة على نهري دجلة والفرات والتي تكشف بشكل واضح لبعض أسباب الصراع حول المياه بين البلدين وسبب عدم إيجاد حل نهائي وعادل لإقتسام المياه وفقا للقواعد والأعراف الدولية.

1- **المشاريع السورية:** لقد أقامت سوريا عددا من المشاريع الإقتصادية والإستراتيجية على نهر الفرات وروافده في سوريا، كانت أساسا لإنطلاقة إقتصادية رائدة في عمليات التنمية ومحاولة من أجل تعويض النقص في إحتياجاتها المائية وأهمها[2] :

أ- **سد الطبقة (الفرات):** وقد دشن هذا السد عام 1973 ويقع على إرتفاع 59 متر فوق مستوى سطح البحر وتبلغ مساحة بحيرته 630 كم مربع، وتبلغ طاقته التخزينية حوالي 14 مليار متر مكعب، أما قدرته على إنتاج الطاقة الكهربائية فتبلغ 2.5 مليار كيلوات والمفروض أن تمثل 60 بالمئة احتياجات تركيا للطاقة الكهربائية، ويهدف إلى إرواء 680 الف هكتار وتقدر المساحة التي من المفترض أن يرويها بعد إتمام عمليات الإستصلاح بـ 64 الف هكتار.

ب-**سد البعث** : وقد أقيم في منتصف المسافة بين الرقة وسد الفرات ويهدف لتنظيم المجرى النهر وتقليل تذبذب منسوب مياهه، أما طاقة التخزين في بحيرته فتبلغ 95 مليون متر مكعب فقط .

ت- **سد تشرين** : ويبعد عن حلب مسافة 125 كم وهو سد ترابي طوول جسمه حوالي 1500 م وعرضه عند القاعدة 290 م، ومن الأعلى 20 م وارتفاعه حوالي 40 م ومساحة بحيرته

[1] صافي الياسري، "مشروع (GAP) التركي نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة" ، في : http://www.alshirazi.com/world/article/89.htm (2018/06/08).

[2] شبلي الشامي ،نحو استراتيجية مائية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، في : http://www.mafhoum.com/syr/articles/chami/chami.htm (2018/06/08).

التخزينية 166 كم مربع وسعته التخزينية حوالي 2 مليار م مكعب وهدفه الأساس توليد الطاقة الكهربائية بطاقة 630 ميجاوات/ ساعة سنويا.

سد الحسكة: أنشأت سوريا سدين صغيرين على أحد روافد نهر الخابور هما سد الحسكة الشرقي وسد الحسكة بالغربي وهما سدان ترابيان سعتهما التخزينية حوالي 230 مليون متر مكعب والهدف من إنشائهما إرواء بعض المساحات الزراعية تصل إلى 150 الف هكتار [1].

لقد واجهت المشاريع المائية السورية والتي بنيت بخبرات روسية، العديد من المشاكل الفنية و حتى الإجتماعية والإقتصادية، فمثلا فشلت سوريا في توفير أكثر من 60 بالمئة من الطاقة الكهربائية من سد الطبقة الذي لم يتم اختيار موقعه بشكل صحيح مع كثرة التسرب المائي منه بالإضافة الى كثرة ظاهرة الترسبات الكلسية به، وهو الأمر الذي أدى إلى كثرة إنقطاع التيار الكهربائي في بعض المدن السورية لا سيما مدينتي حلب ودمشق[2].

2- المشاريع المائية التركية:

تؤكد تركيا كما ذكر سابقا أن لها السيادة المطلقة على مواردها المائية بحيث لا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والقرات مشكلات دولية، فهي لا تعتبرهما نهرين دوليين ولكن نهرين وطنيين وعلى سبيل المثال صرح سليمان ديميريل في 6 ماي 1990 " أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي أن تخلق السدود إلى تبنيها على نهري دجلة والفرات اية مشكلة

دولية ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر دجلة ولا نهر الفرات من الانهر الدولية فهما نهران تركيان حتى النقطة الأخيرة التي يغادران فيها الأقاليم التركية " [3].

كما تعد تركيا من الدول الغنية بمواردها المائية إلى درجة انها توصف بدولة ذات تخمة مائية حيث تقدر مواردها المائية السنوية بنحو 203 مليار متر مكعب لما تتمتع به من طول مدة هطول

---

[1]" الموارد المائية السورية: مشكلة المياه قاسية هذا العام"، في : http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=162569 (201/06/08).

[2] شبلي الشامي، **مرجع سابق** .

[3] جلال معوض ، **مشكلة مياه الفرات ، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية**" (القاهرة : دار الفكر للنشر والتوزيع ،2000)، ص 189.

الأمطار والثلوج يقدر بنحو 600 مليار متر مكعب وتمتلك تركيا 26 نهرا رئيسيا و تمتلك 9.5 مليار متر مكعب مياه جوفية علما أن احتياجات تركيا للمساه السطحية لإرواء أراضيها لا يتجاوز 15.6 مليار نظرا لإعتماد غالبية الأراضي المزروعة على الأمطار التي تؤمن زراعة نحو 96 مليون هكتار[1] .

1- مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب GAP)

يسمى مشروع جنوب شرق الأناضول غاب من التسمية التركية وهي Guneydogu anadolu projesi ويطلق عليه باللغة الإنكليزية He Southeasten Anzdolou Devlopment Project أي " مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول " ويعد هدا المشروع أحد اكبر المشاريع طموحا في العالم وفي تركيا وهو في الاساس من افكار سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي السابق، وقد وصفت مجلة تايم الأمريكية بكونه واحدا من أكبر تسعة مشاريع في العالم أو هو أحد عجائب الدنيا السبع [2].

يتضمن المشروع 13 مشروعا رئيسيا منها 7 مشاريع ضمن حوض نهر الفرات و6 مشاريع ضمن حوض نهر دجلة ويتضمن إنشاء 22 سدا مع 19 محطة كهرومائية ويروي الملايين من الهكتارات الزراعية تستهلك 20 مليار متر مكعب سنويا للري، وفي مصادر أخرى يتضمن المشروع 21 سدا منها 17 على نهر الفرات وروافده و4 على نهر دجلة ويروي 1.64 مليون هكتار وإنتاج 25 مليار كيلو واط /ساعة سنويا ومجموع سعة المحطات الكهرومائية 7560 ميكا واط وخزان مايزيد عن 128 كيلومتر مكعب من المياه[3].

هذا المشروع يحجز 43% من مياه دجلة الداخلة إلى سوريا و40% من مياه الفرات وسوريا التي تعاني الآن نقصا مقداره (12) مليارات متر مكعب سنوريا، ستواجه وضعا خطرا جدا في السنوات القادمة مع إنجاز المشروع التركي، ففي مجال البيئة فان خطر تلوث المياه جراء إستخدام المواد

---

[1] صافي الياسري، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] عبد الستار سلمان حسين ، "مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب GAP) الجوانب الفنية" ، **مجلة دراسات اجتماعية** ، ع .7 ،(2008)،ص 24.

الكيمياوية في تسميد الأراضي الزراعية في تركيا والتي سترويها مياه المشروع التركي سيحدث مشاكل بيئية شديدة الخطورة عندما يجري تصريف هذه المياه ثانية إلى النهر[1].

وتتراجعت الواردات المائية لسوريا والعراق جراء إنخفاض منسوب نهر الفرات و تراجعت معه حصة سوريا من 21 مليار متر مكعب عام 1990 إلى 12 مليار عام 2000 أي بنسبة 40% وحصة العراق من 29 مليار متر مكعب إلى 4.4 مليار متر مكعب أي بنسبة 90%[2].

لقد سبب هذا الانخفاض أضرارا لسوريا حيث أدى إلى تقليص الرقعة الزراعية، حيث أن كمية المياه الواردة تكفي فقط لإرواء مساحة تقدر ب240.000 هكتار في حين تبلغ مساحة المنطقة الزراعية نحو 650.000 هكتار، وأدت زيادة نسبة الملوحة في المياه الواردة إلى إصابة المحاصيل الزراعية في المنطقة بمرض التقزم، وأدى إنخفاض منسوب بحيرة الأسد التي تتغذى من نهر الفرات إلى توقف محطات إنتاج الطاقة الكهربائية[3].

كما أن إنخفاض واردات المياه من نهر الفرات تقلل من مساحات الأرض الخضراء ويساعد هذا على زحف التصحر إلى مناطق كانت بمنأى عن هذا الخطر، وتصل الآثار السلبية للمشروع إلى مدى بعيد جدا، وصولا إلى شط العرب والخليج العربي، حيث إن إنخفاض منسوب شط العرب سيؤدي إلى تغيرات سلبية في جودة هذه المياه وانتاجيتها ومن ثم على السلة الغذائية البحرية والثروة السمكية.

وأدي ازدياد الملوحة في شط العرب إلى هلاك سلالات كثيرة من الأسماك التي تتكاثر في مياه منخفضة الملوحة قبل هجرتها نحو مياه الخليج العربي الأكثر ملوحة، وتؤدي نسبة الملوحة العالية كذلك إلى تدمير مناطق تكاثر الروبيان وأنواع عديدة من الكائنات البحرية وبالتالي انخفاض كبير في إنتاج الثروة السمكية التي تشكل نمطا معيشيا تعتاش عليه أعداد كبيرة من السكان في جنوب العراق ومناطق الخليج المجاورة.

---

[1] صافي الياسري، **مرجع سابق**.

[2] طارق المجذوب، **مرجع سابق**، 460.

[3] **المكان نفسه**.

لقد أشاد عدد من المسؤولين الأتراك بأهمية هذا المشروع حيث قال أوزال وهو يفتتح سد أتاتورك في 24 افريل 1992 " إن هذا الإنجاز هو رمز مواجهة التاريخ الذي شهد هزيمتنا أمام الغرب منذ تراجعنا أمام فيينا حتى الآن " كما قال ديميريل " إن الغاب لا يخترق الجبال بل يخترق العصر "[1]

ولقد بزر الإهتمام بهذا المشروع بشكل رسمي وفعلي بعد زيارة الرئيس الاسرائيلي عيزر وايزمان لتركيا سنة 1994، حيث كان من المفترض أن يسهم مشروع "غاب" في تنمية المنطقة اجتماعيا وإقتاصايا، والنهضة القومية التركية ومشاريع الطاقة والزراعة، و قدرت تكلفة المشروع أكثر من 30 مليار دولار وكان مخططا كذلك لأن تلعب الشركات الإسرائيلية دورا فعالا فيه من خلال التدريب والتأهيل والدراسات التقنية والهندسية[2] .

لكن رفضت السلطات التركية تنفيد الإقتراحات الإسرائيلية رغم إلحاح الجانب الإسرائيلي ووصل التنسيق ذروته سنة 2004 أثناء زيارة إيهود أولمرت الى تركيا[3]، حيث فشلت الإقتراحات الإسراءئيلية والمشاريع المقترحة والتي نوقشت وطرحت ودرست بين الطرفين إلى أسباب سياسية و أخرى اقتصادية ومالية، ولقد رفضت الدول العربية هذا التقارب مخافة المساس بالأمن القومي العربي خصوصا سوريا والعراق كما ان التكاليف الباهضة كانت عائقا آخر منع من تمويل بعض المشاريع الفرعية للمشروع.

2- مشروع انابيب السلام التركي :

أعلنت تركيا في جوان 1987 عن مشروع تحت اسم انابيب السلام وهدف المشروع إلى تزويد منطقة الشرق الأوسط تحديدا سوريا والأردن وإسرائيل من فائض نهري سيحان وجيحان التركيين إلا أن الرفض العربي و خاصة السوري من تزويد اسرائيل بالمياه حال دون تنفيذه وتم إستبداله بخطين الأول تركيا سوريا الأردن السعودية، حيث يبلغ إجمالي طوله 2650 كلم، أما الخط الثاني فيربط

[1] احمد خالد الزعتري ، **العلاقات التركية الاسرائيلية** 2002-2016 (بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017) ،ص ص 30-32.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 35.

[3] طارق المجذوب ، **مرجع سابق** ،459.

تركيا العراق الكويت البحرين قطر وعمان، وقدرة تكلفة المشروع حوالي 21 مليار دولار وبطاقة إستيعاب 6 ملايين مكعب سنويا[1].

للجانب التركي رغبة كبيرة في استخدام المياه لتدعيم وتقوية دور تركيا الجيوسياسي في المنطقة كما أنها ايضا كانت تريد مقايضة المياه بالنفط علما أن تركيا تستورد 50 بالمئة من إحتياجاتها من الطاقة من الدول العربية و25 من طاقتها الكهربائية من وقود المستورد من الدول العربية[2]، لكن هذا المشروع فشل وذلك لعدة أسباب منها :

- رفض المشروع عربيا وخليجيا كونه يتضمن تزويد الكيان الصهوني بالمياه ما يعني دمجه في محيطه الإقليمي والعربي عن طريق هذا المشروع.
- يمنح المشروع دورا محوريا لتركيا في المنطقة ويقوي دورها الجيوسياسي وبالتالي إعطاء انقرة وسيلة ضغط على العواصم العربية وكل جيرانها خاصة سوريا .
- المخاطر والمخاوف الأمنية من إحتمال تخريب الأكراد للمشروع عن طريق العمليات الإنتقامية من على الاراضي العراقية والسورية.
- التكلفة الباهضة للمشروع مما تعذر دون تنفيذة وتسجيده.
- هذا المشروع تطمح تركيا من خلاله تحويله الى وسيلة للمقايضة الماء مقابل النفط ولكنها لم تنجح في ذلك.

يمكن القول مما سبق أن غياب معاهدة لتقسيم الموارد المائية بين البلدين لم يثني السلطات التركية عن نواياها للإضرار بالمصالح الحيوية لسوريا، كما أن إفتقاد التنسيق بين بغداد ودمشق في الفترات الزمنية سابقة، خاصة في فترة الحرب العراقية الإيرانية أين أقامت بغداد علاقات طيبة مع انقرة مما حال دون الرد على سياسات تركيا المائية الإنفرادية.

كذلك عدم قدرة سوريا على مواجهة تركيا منفردة كما أن أنقرة رفضت كل البروتوكولات سابقة الذكر حول تنظيم استغلال وتدفق مياه النهرين منذ عام 1920، وظلت متمسكة بمدأ السيادة على منابع النهرين والحرية في إستغلالهما وإعتبارهما موارد طبيعية وطنية خالصة.

---

[1] مازن ابراهيم خليل، **مشروع انابيب السلام و ازمة العلاقات السورية التركية** (بغداد: دار المعالم للنشر والتوزيع ،2012)، ص 156.

[2] احمد خالد الزعتري، **مرجع سابق** ،ص 33 .

تسعى تركيا بشكل حثيث إلى الإضرار بالمصالح والأمن القومي العربي عن طريق التأثير على مستوى منسوب النهرين اللذان يضران بالزراعة والإقتصاد لكل من العراق وسوريا وباقي الدول العربية، وبالتالي على الدول العربية خاصة سوريا والعراق تنسيق جهودهما للإستغلال الأمثل لمياه النهرين وملاحقة تركيا في المحاكم الدولية والمنضمات الدولية، لطرح مسألتين مهميتن الأولى ضرورة توقيع إتفاق لتنظيم الإستغلال والثانية لمنع تلوث المياه من المصانع التركية والتي تؤثر على الحياة الطبيعة في سوريا والعراق و بالتالي الإضرار بالزراعة والبيئة في البلدين على المستوى القريب والبعيد.

كما أن تركيا إذا ما فكرت في عقد معاهدة لتقاسم المياه فستعقدها بشروطها هي أي أن تكون هي الطرف الأول والأقوى، وهذا ما أكده الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل عندما قال: " لا نقبل أن نوقع أية معاهدة إلا بإرادتنا ولا يستطيع أحد أن يفرض علينا توقيعها"[1] وبذلك تستعيد تركيا السيطرة على هذه المنطقة التي فقدتها في أعقاب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

أما سياسيا فتركيا إستخدمت مسألة المياه للضغط على سوريا من خلال مسألة دعم سوريا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني ومشكلة لواء الاسكندرونة، أما في العراق فالأمر يتعلق بإقليم كردستان وخشية تركيا من استقلال الإقليم الأمر الذي يفجر الموقف في منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الغالبية الكردية.

أما إقتصاديا تريد تركيا من خلال إستغلال مياه دجلة والفرات أن تخلق تنمية بشرية وصناعية وزراعية لإحياء المنطقة الفقيرة تاريخيا في جنوب شرق الأناضول وتحويلها إلى سلة للغذاء في الشرق الأوسط للتغلب على المشكلة الناجمة عن فقرها من ناحية موارد الطاقة الطبيعية،النفط والغاز، وبقية المعادن، وإستثمار هذا التفوق الإقتصادي لمقايضته بالنفط ومصادر الطاقة الأخرى مع جيرانها العرب.

[1] مازن ابراهيم خليل، **مرجع سابق** ،ص 156.

المطلب الثاني: المتغير الكردي في العلاقات التركية السورية

يتناول هذا المطلب المسألة اكردية في العلاقات التركية السورية ويبرز أهم المحطات التاريخية من عمر القضية الكردية ويتناول معها الخلاف التركي السوري حول القضية وتصوررات كل دولة حول القضية، حيث يعتبر الملف الكردي أحد أهم الملفات التي خيمت على جدول اعمال البلدين قبل مجيء حزب العدالة والتنمية والتي كادت أن تنتهي بحرب بين البلدين.

أولا / السياسة التركية تجاه الأكراد

غالبا ما ينظر إلى مسألة الهوية على أنها قضايا حساسة في أي تقييم للعلاقات الثناية بين الدول ولكنها قد تكون عويصة للغاية عند إدراك طبيعتها الحساسة، وعلى حد قول أستاذ العلاقات الدولية التركي " بولنت اراس" فإن الهوية تلعب دورا كبيرا في تكوين السياسة الخارجية وتطبيق أهدافها كما أن السياسة الخارجية لا تعبر عما يريده الإنسان فحسب بل عن ماهيته أيضا وبالنسبة الى الجمهورية التركية الجديدة فأن المطامح الكمالية لمعانقة الغرب ونبذ كل ما هو عثماني إسلامي ووضع العالمين كل ما هو عربي والإسلامي على الهامش كلها ساهمت في تكوين وبلورة هوية تركية جديدة[1].

بالمقابل لعبت دمشق مركز للقومية العربية في الأعوام السابقة للحرب العالمية الأولى والثانية جعل من مقتضيات خلق هوية قومية عربية جديدة تنبذ الدور التابع الذي لعبته سوريا ضمن النظام التركي العثماني السابق، ونتيجة لهذا جعل من مقتضيات الهويتان القوميتان الجديدتان داخل تركيا وسوريا لإيجاد ثقافة أمنية خاصة بكل منهما وبناء تصورات ذاتية جديدة تتعامل معهما مع التهديدات الأمنية الجديدة .

وقد سعت كل دولة إلى إعادة تعريف هويتها الجديدة مقابل الدولة الأخرى بصورة متميزة مما أدى إلى صدام ضمني سرعان ما تحول بسهولة إلى واقع، ولعله أهم عامل منفرد نشأت عنه العلاقات التركية السورية خلال الجزء الأكبر من القرن الماضي وبات هو سبب التوتر النفسي وتعزز بمحاولات الدخول في أعمال عدائية من كلا الجانبين هي مسألة القوميات وأهمها المسألة الكردية.

[1] بولنت اراس واخرون، **مرجع سابق**، ص 142.

لقد حافظ الإتجاهان القوميان لدى سوريا وتركيا على الذاكرة التاريخية العدائية بينهما إذ مثل النزوع القومي لدى الأتراك احد أسباب النزوع القومي لدى سوريا، كما تشكلت القومية العربية والسورية والتركية خصوصا، بكيفية مختلفة أو شبه متعاكسة، وتنافست الأتاتوركية كعقيدة سياسية حاكمة في تركيا في وقت معين، مع البعث كعقيدة سياسية حاكمة في سوريا في معظم الفترات السياسية الداخلية والخارجية التي حكمت البلدين، حيث راكم الهواجس المتبادلة، ويعتبر المدخل القومي الإثني عاملا مهما في تحليل طبيعة اسباب الدور التركي في الأزمة السورية التي إنفجرت سنة 2011 وتستمر تفاعلاتها لحد الآن.

تشتمل سوريا وتركيا على حوالي 25 الى 27 مليونا من الأكراد حسب إحصائيات عام 2010 لكن معظمهم في تركيا حيث يقدر عددهم بين 14 الى 15 مليونا ولعل الإختلاف في التعامل بين الدولتين مع قضية الأكراد، بين سياسة سورية تعامل على أساس سياسة واقعية ومتوازنة تأتى عنها تفاعل هادئ ودونما عنف، وبين سياسية إحتواء وإستئصال بوسائل عسكرية وسياسية وعسكرية في تركيا، ولقد إنفجرت الأزمة الكردية في تركيا منذ عام 1984 وخاض الأكراد كفاحا مريرا مع أنقرة ولاحت الأزمة ظلالها على دول الجوار وأصبحت القضية الكردية صفة ملاصقة لنمط السياسة الخارجية التركية[1].

بعد معركة جالديران بين العثمانيين والفرس في عام 1514 دخلت جل الزعامات الكردية في دائرة النفوذ العثماني مقابل إحتفاظها بنوع من الحكم الذاتي وشهدت الفترة الممتدة من معركة جالديران إلى الحرب العالمية الأولى بداية نشوء القضية الكردية في الشرق الأوسط بعد عدة إنتفاضات في المناطق الكردية بعضها ذات طابع قومي كثورة الششيخ عبيد الله النهري (1878-1881). [2]

والتي تأثرت بالفكر القومي الذي إنتشر في أوروبا ونتج عنه تشكيل الدولة القومية الحديثة الأوروبية وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى لاح للاكراد كغيرهم من الشعوب والقوميات المكونة للدولة العثمانية فرصة تاريخية سانحة لتحقيق طموحاتهم في تأسيس كيان سياسي ولا سيما في

[1] أف.ستيفن لارابي و لا او ليسر ، **سياسية تركيا الخارجية في عصر الشك و الغموض**، تر :محمود احمد، عزت البياتي، (بغداد: بيت الحكمة العراقي ،2013) ،ص82.

[2] عبد الرحمان قاسملو ، **كردستان ايران** ، تر: غزال يشيل اوغلو ، (دمشق: دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع ،ط 1 ، 1999)، ص 46 .

ضوء التصريحات البريطانية والفرنسية، والتي أعلن فيها بأن هدف الحرب على الجبهات الشرقية للحكومتين هو " التحرير التام والنهائي للشعوب التي طالما تعرضت طويلا للقمع التركي وتأسيس حكومات وإرادات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض إرادتهم " وكذلك البنود الاربعة عشر التي أعلنها الرئيس ويسلون في جويلية 1918[1].

وفي مؤتمر باريس للسلام المنعقد في 20 سبتمبر 1919 عمل الوفد الكردي كل جهده لإدخال البنود المتعلقة بالأكراد وبالفعل جاءت اتفاقية " سيفر " التي وقعت في 10 اوت 1920بين الحلفاء والسلطة العثمانية بحل للقضية الكردية والمسالة الشرقية ككل [2]، حيث إحتفظت هذه الإتفاقية للدولة العثمانية بجزء صغير من الأناضول وإسطنبول وجوارها مع توزيع ما تبقى من مناطق تركيا على كل من اليونان وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا.

كما تم إنشاء دولة أرمينيا المستقلة في المحافظات الشرقية وكان للأكراد حصة مهمة في هذه الإتفاقية حيث نصت على منح الحكم الذاتي في المواد (62-63-64)*غير أن نجاحاتا مصطفى كمال أتاتورك في حرب التحرير على اليونان والحلفاء، وإبتعاد فرنسا وإيطاليا عن بريطانيا و معارضتهما لمشاريعها في المنطقة، وخوف بريطانيا من دفع الأتراك نحو صداقة مع النظام الجديد في روسيا بعد انتصار الثورة البلشفية اكتوبر 1917 كلها عوامل ساعدت في تراجع بريطانيا عن وعودها للاكراد [3].

---

[1] بيار مصطفى سيف الدين ، **تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران** (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2009)، ص ص 19.20.

[2] محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص 295.

*نصت المادة (62) على ان تجتمع في الاستانة لجنة من ثلاثة اعضاء تعينهم السلطات البريطانية والفرنسية وايطالية على التوالي لتضع في مدى ستة اشهر من تاريخ تنفيذ المعاهدة مشروعا للحكم الذاتي الذي يتعلق بالمناطق التي للكرد فيها اغلبية والتي تقع شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لارمينيا على ما ستقرر فيما بعد و شمال حدود تركيا وسورية وبلاد النهرين المادة (63) : توافق الحكومة التركية على ما جاء في المادة 62 وخلال ثلاثة اشهر من ايصالها الى الحكومة المادة (64) اذا حدث اخلال بالمواد خلال سنة من التصديق على الاتفاقية ان تقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة 62 الى عصبة الامم قائلين ان اغلبية سكان هده المناطق يطلبون الاستقلال عن تركيا ، وفي حالة اعتراف عصبة الامم بان هؤلاء السكان قادرون على الاستقلالا واوصت بمنح هدا الاستقلال فان تركيا تتعهد بقبول هده التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في هده المناطق .

[3] بيار مصطفى سيف الدين،**مرجع سابق**،ص77.

تجسد التراجع البريطاني عن وعوده للأكراد في مؤتمر لوزان الذي انعقد في 24 افريل 1923 ورضوخها لمطالب الوفد التركي الممثل في " عصمت اينونو" الذي كان لا يرى أي فارق ما بين الكرد والاتراك، وإعتبرهم يشكلون " العنصر الطوراني " وخلت الاتفاقية من أي ذكر للاستقلال الكردي أو الحكم الذاتي، إلا من بعض الحقوق وذلك في نص ضمني في المادة (38) والتي نصت على " الحكومة التركية تتعهد بمنح سكان تركيا الحماية الكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق والدين " والمادة (39) التي نصت على " ألا تصدر اية مضايقات ضد المواطنين في تركيا بشأن الإستخدام لأية لغة كانت سواء في العلاقات التجارية أم في مجال الدين والإعلام والمؤلفات المطبوعة من أي نوع كانت أو في الأجتماعات العامة " [1].

ولم يعترف الأتراك إلا لليونانيين بأهنم يشكلون أقلية في معاهدة لوزان وهكذا لم تتطرق معاهدة لوزان لأي ذكر للأكراد بل وجدوا أنفسهم مقسمين بحدة، فجزء من أراضي كردستان اصبح بخضع للجمهورية التركية الجديدة، والقسم الآخر يتبع لايران اما كردستان الباقية فتم ضمها الى العراق " والاجزاء الاخرى وهي ضئيلة المساحة والسكان تم ضمها الى سوريا وارمينيا.

بعد إعلان قيام الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923 والغاء الخلافة في عام 1924 والقيام بالإجراءات التحديثية الفوقية وفقا للتصور الكمالي، إنفجرت الثورة الكردية الأولى والمعروفة بثورة الشيخ بيران أو سعيد الكردي كما تطلق عليها تركيا، حيث اتسمت ثورة الشيخ سعيد بميزتين واحدة قومية و اخرى دينية، فقد اقر الشيخ سعيد بيران في المحكمة أنه قام بالثورة لإحلال حكم الشريعة لكن رفاقه ومنهم شقيقة عبد الرحمان أعلنوا أنهم كانوا يريدون اقامة دولة كردية مسلمة[2].

بعد فشل ثورة الشيخ سعد بيران قامت إنتفاضة سميت بانتفاضة آغري" وإستمرت ثلاث سنوات وتم إخمادها في عام 1930 وبعد انتفاضة اغري حدثت انتفاضة اخرى في دير سيم عام 1938 لم تعتمد حكومة مصطفى كمال اتاتورك في تعاطيها مع الاكراد على الحل الأمني والعسكري فقط بل تجاوزته الى الناحية الثقافية كذلك وإعادة التوزيع الديمغرافي[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 78.

[2] محمد نور الدين ، **حجاب و حراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر و التوزيع، ط1، 2001) ص 103.

[3] **المرجع نفسه**،ص 104.

حيث تجسد ذلك في خطة تحت إسم إصلاح الشرق التي حظرت استخدام اللغة الكردية في المؤسسات الكردية والمدارس والمحاكم واماكن العمل والاسواق وحتى الشوارع ومعاقبة المخالفين بغرامات وقضت ايضا بنقل مجموعات سكانية كردية من المناطق الشرقية وتوزيعها على المحافظات الغربية وفي منطقة بحر ايجه والبحر المتوسط ومنطقة تراقية[1].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تعد تستطع تركيا التنكر لحقوق الانسان والحريات العامة واعتبار فكرة تعدد الأعراق ضمانة للديمقراطية، لذا سمحت بالتعددية الحزبية وتأسست مجموعة من الأحزاب، و إنخرط الأكراد في الأحزاب التي تم تأسيسها للنظال من أجل نيل حقوقهم بدلا من الكفاح المسلح وكذلك التجمع في الأندية الثقافية وفروعها[2]، غير ان الأوضاع السياسية الاكثر ملاءمة للأكراد قد جاءت إثر الإنقلاب العسكري لعام 1960 حيث سمح بإنشاء الأحزاب اليسارية والاشتراكية وتأسيس النقابات حتى أضحى الأكراد يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء كل المنضمات اليسارية والأحزاب الإشتراكية العلنية والسرية[3].

نتج عن اطلاق الحريات العامة بعد انقلاب عام 1960 اعتراف سياسي بوجود الاقلية الكردية وان حل القضية الكردية لا يتحقق من خلال دولة كردية في تركيا وانما من خلال ممارسة الاكراد لكافة حقوقهم القومية والثقافية ضمن الوحدة التركية، كما كانت النتيجة الأخرى لإطلاق الحريات العامة انتشار مظاهر عدم استقرار سياسي كبير، وبكشل واضح ظهر العنف السياسي بين اليمين واليسار الذي إنتمى له الكثير من الأكراد بحيث اصبحت ظاهرة الاغتيالات السياسية جزء من المشهد اليومي في تركيا [4].

وبعد إنفجار مظاهر العنف السياسي بصورة كبيرة في عام 1978 وارتكاب المنظمات اليمينية المتطرفة سلسلة إغتيالات ومذابح بحق اليساريين وبحق الاكراد الذين يمثلون نواة الحركة اليسارية قام مجموعة من الطلبة الاكراد من خريجي كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة بتأسيس حزب العمال الكردستاني(PKK) كما ذكر سابقا وكان على رأسهم عبد الله أوجلان رئيس رابطة الطلبة الأكراد

[1] إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا** (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003) ،ص 202.
[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق** ، ص 105.
[3] إبراهيم الداقوقي، **مرجع سابق** ، ص 237.
[4] بيار مصطفى سيف الدين، **مرجع سابق** ، ص 45.

في كلية العلوم السياسية بجامعة انقرة واتخذ الحزب الفكر المادي الماركسي إيديولوجية سياسية له[1].

وقد باشر الحزب عمله المسلح العسكري ابتداءا من عام 1984 خاصة بعد إنضمام منظمة الفدائيين " البيرشمرقة " الى الحزب حيث اطلق على اول عملياته " اطلق واهرب " ثم اتبعها بعملية أوسع نطاقا اطلق عليها اسم " عملية الشمس "[2].

كان تعامل المؤسسة العسكرية والحكومة التركية مع نشاطات الحزب امنيا خالصا من خلال الحملات العسكرية واسعة النطاق وصلت الى حد التوغل داخل الاراضي العراقية والايرانية وحتى السورية فيما بعد[3]، لم تسفر الجهود العسكرية عن نتائج ملموسة وللتقليل من العبئ على المؤسسة العسكرية شرعت حكومة اوزال تورغت آنذالك قانون " حراس القرى " وهو عبارة عن تشكيل ميليشيات كردية من العناصر الموالية للحكومة يتم تزويدها بالسلاح لحماية قراها من هجمات حزب العمال الكردستاني الانتقامية، وأضيف الى قانون حراس القرى خطة تفريغ جنوب شرق الأناضول من السكان بهدف قطع طريق الإمداد عن عناصر حزب العمال وحرمانهم من قواعد الدعم اللوجيستي ومراكز التمويه والتمويل والإختباء والعلاج[4].

كما إستخدمت الحكومة التركية " الطرح التركي الاسلامي " أسلوبا آخر في مواجهة حزب العمال الكردستاني " عندما شجعت " حزب الله التركي " على مواجهة حزب العمال الملحد في نظرها في مطلع التسعبينات وخصوصا بعد تطورات التي شهدتها الساحة العراقية بدأت ملامح تغير في السياسية التركية اتجاه القضية الكردية حيث أقر البرلمان التركي في 4 افريل 1991 مشروع قانون مكافحة الإرهاب وقانون العفو المشروط [5].

---

[1] السيد عبد المنعم المراكبي ، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (دراسة حالة الاكراد 1988-1996)** (القاهرة : معهد البحوث العربية ، 2001)، ص136.

[2] ابراهيم الداقوقي، **مرجع سابق** ، ص ص 295،296.

[3] محمد نور الدين ، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط 1 ، 1997) ص 127.

[4] Raymond Hinnebusch , Özlem Tür, **Turkey-Syria Relations Between Enmity and Amity**(England, Ashgate, 2013), p.116.

[5] محمد نور الدين ، حجاب و حراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، **مرجع سابق** ، ص 249.

وبدأ الحديث عن أفكار الرئيس اوزال لحل القضية الكردية برمتها كطرح موضوع الفيدرالية إلا أن الرئيس توفي في افريل 1993، و لم تستطع الحكومات التركية المعاقبة بعده إعادة إحياء هذا المشروع للوصول إلى الحل السلمي للقضية الكردية، كونها كانت حكومات إئتلافية ضعيفة وهشة جدا، وتم تغليب الحل الامني العسكري على الحلول السلمية حتى في ظل حكم نجم الدين اربكان الذي طرح فكرة الاخوة الاسلامية[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن إصرار القيادات التركية على عملية تتريك الأكراد وتعمد الإعتماد على العنصر القومي التركي كتعريف للهوية التركية، وتجاهلهم للخصوصية الثقافية و العرقية للأكراد هو الدافع وراء بحث الأكراد عن داعمين إقليميين لدعم طموحاتهم وبالتالي دخلت المسألة الكردية كبعد إقليمي مهم وأصبحت القضية من أعقد الملفات الثنائية الشائكة بين تركيا ودول الجوار عموما وبينها وبين سوريا بشكل خاص والأكثر سخونة وتوترا.

ثانيا : التصورات السورية والتركية للملف الكردي

في أكتوبر 1998 وصلت العلاقات السورية التركية إلى حافة الهاوية وهددت تركيا بإجتياح عسكري للأراضي السورية وأتبعت هذا التهديد بحشود عسكرية على الحدود السورية والإعلان عن قيام مناورات برية قريبة لقواتها على الحدود معها، والمتاخمة لمياهها الإقليمية في المتوسط، كانت حجة الأتراك آنذاك لتبرير التصعيد ضد دمشق، هو أن الأخيرة تدعم الإرهاب الكردي وأنها تأوي زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان على أراضيها وتقدم لمقاتليه التدريب في معسكرات سورية وخارجها في لبنان أين تملك نفوذا كبيرا.

منذ ان اعلن حزب العمال الكردستاني إنطلاق كفاحه المسلح عام 1984 بدأت تركيا في إتهام دول الجوار بمساندة حزب العمال الكردستاني وتوفير المأوى لعناصره وتأمين معسكرات تدريبية ففي نوفمبر 1986 طالبت الحكومة التركية بمذكرة رسمية من سوريا لإغلاق معسكرات تدعي أنها أقيمت على الحدود بين البلدين تعود لحزب العمال الكردستاني وردت دمشق آنذاك عبر سفيرها في

[1] منال صالح ، **مرجع سابق** ، ص 219.

أنقرة انه لا يوجد معسكرات للاكراد في الشمال السوري ولكن هناك معسكرات للفلسطنيين وانها طلبت من الفلسطنينن عدم إيواء عناصر كردية معارضة[1].

وتوترت العلاقات بشكل خطير في نهاية عام 1986 نتيجة اكتشاف مؤامرة لمحاولة تفجير بناء سد اتاتورك على يد مجموعة من 12 عنصرا من حزب العمال الكردستاني وإتهمت تركيا سوريا بتدبير المحاولة آنذاك، وعلى إثر ذلك قام توغورت اوزال رئيس الوزراء التركي بزيارة خاطفة ومفاجئة لسوريا، حيث أثار قضية نشاط حزب العمال الكردستاني وأثار الجانب السوري قضية مياه الفرات وإنتهت الزيارة بتوقيع بروتوكولين الأول يتعلق بالمياه حيث تعهدت تركيا بتمرير كمية من المياه تقدر بـ 500 متر مكعب في الثانية، والبروتوكول الثاني يتعلق بالأمن حيث تعهد الطرفان بمنع انطلاق أي نشاطات لأي جماعات معارضة أو مناوئة ضد الآخر من اراضيهما[2].

أما في عام 1990 زاد إمتعاض السلطات التركية من الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني وتذرعت دمشق آنذاك بأن منطقة البقاع اللبناني لا يقع تحت السيادة السورية، حيث أن السوريين نقلو مراكز التدريب من شمال سوريا إلى منطقة البقاع اللبنانية كون السوريين مازالو يملكون نفوذا كبيرا في لبنان سياسي وعسكري، كما بين وزير الخارجية السوري فاروق الشرع آنذاك " وفي أفريل 1992 إلتقى وزير الداخلية التركي "عصمت سزكين" مع الرئيس السوري حافظ الأسد في العاصمة السورية دمشق وقدم له ما أعتبرته تركيا آنذاك أدلة على تورط الجانب السوري في الملف الكردي و كانت أهم النقاط [3]:

- أن عبد الله اوجلان ما يزال يعيش في دمشق قرب جامع صلاح الدين الأيوبي وتسهر على حمايته المخابرات السورية ويتمتع بتغطية أمنية مشددة.

- أن سوريا سمحت بتواجد معسكرات تدريب ومراكز إيواء في البقاع اللبناني، ووفرت أيضا لهم عتاد عسكري نوعي منها رشاشات ثقيلة و ذخائر و صواريخ Sam-7 وهي صواريخ ارض جو.

---

[1] " سونر چاغاپتاي،" سوريا وتركيا: البُعد الخاص بـ حزب العمال الكردستاني"،في:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syria-and-turkey-the-pkk-dimension (2018/06/12).

[2] أف.ستيفن لارابي ، لا او ليسر ، **سياسية تركيا الخارجية في عصر الشك و الغموض** :تر محمود احمد عزت البياتي ،(بغداد : بيت الحكمة العراقي ،2013)، ص82.

[3] **المرجع نفسه**،ص 145.

- تقديم هويات مزورة لنشطاء حزب العمال الكردستاني وحتى المال و الدعم اللوجيستي.

- سماح الجانب السوري للاكراد بتنظيم مؤتمرات وملتقيات وندوات على اراضيها.

- تقديم الدعم الاعلامي من خلال السماح ببث إذاعي من الأراضي السورية لصالح حزب العمال الكردستاني PKK .

ويبدو أن التعاطي السوري مع المطالب التركية لم يكن مرضيا للجانب التركي حيث زار دمشق مجموعة من المسؤولين الأمنيين الأتراك رفيعي المستوى، وتبعها زيارة اللواء عدنان بدر حسن رئيس شعبة الأمن السياسي في سوريا إلى العاصمة التركية انقرة في نوفمبر 1993 ووقع الطرفان في نهاية الزيارة إتفاقا أمنيا تم بموجبه إنشاء لجنة أمنية تجتمع بصورة دورية لمتابعة الملفات المتعلقة بالترتيبات الأمنية على الحدود[1] .

إن الإتهامات التركية لسوريا بعد توقيع الإتفاق الأمني والذي وصف في حينها بأنه تاريخي، كما أن الأمر الذي زاد في تعقيد العلاقات بين الطرفين إستمرار تركيا في مشروع بناء سدي " بيرجيك وقراقامش" وتأزمت العلاقات في جوان من عام 1996 لتصل ذروتها حين حشد الطرفان تشكيلات عسكرية على الحدود البرية، وقد تعرضت فيه آنذاك العاصمة دمشق لمجموعة تفجيرات وكان أكبرها تفجير حافلة وسط العاصمة السورية.

لكن مع مجيء الرئيس الجديد لتركيا نجم الدين أربكان إلى السلطة سرعان ما رجعت الأمور إلى سابق عهدها، على إعتبار أن الأخير كان يرأس حكومة ائتلافية مع زعيمة حزب الطريق القويم "تانسو تشللر" المعروفة بمواقفها المعتدلة من حزب العمال الكردستاني وسوريا وكذلك وجود سليمان ديميريل الشخصية النافذة و التي تملك ثقلا سياسيا كبيرا في تركيا، كلها أدت إلى تخفيف التوتر بين الجانبين.

نستشف الموقف التركي المتشدد من سوريا من خلال التصريحات التركية العدائية ضد سوريا في أزمة عام 1998 من أهم مؤسسة في تركيا وهي المؤسسة العسكرية حيث قال قائد القوات البرية

[1] Raymond Hinnebusch , Özlem Tür,**op, cit** , p 121.

التركية الجنرال آتيلا اتيش " إن جيراننا مثل سوريا يفسرون نوايانا وجهودنا بالخطأ إنهم يدعمون الإرهاب .. نرجوا أن لا يدفعوننا إلى نفاذ صبرنا " [1].

وتلا هذا التصريح تحذير آخر من قبل رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل في مطلع أكتوبر 1998 في مناسبة افتتاح السنة البرلمانية الجديدة حيث قال امام البرلمان " **مع كل يوم يمر تتطور علاقات الصداقة مع كل من اسرائيل وفلسطين لكن بعض الدول مثل سوريا تعمل على تحريض الدول العربية ضد تركيا لتخريب علاقاتنا مع اسرائيل، ان هدا السلوك ليس وديا، ان سوريا تتبع سياسة عداء واضحة ضد تركيا وتواصل دعمها الفاعل لارهاب حزب العمال الكردستاني ورغم كل تحذيراتنا فاني اعلن للعالم كله مرة اخرى ان صبرنا على وشك النفاذ** " [2]

لقد كانت النخبة التركية كلها تكن العداء لسوريا وتؤيد رأس هرم السلطة في مواقفه وتم إستنفار وسائل الإعلام التركية العامة والخاصة، وعاشت تركيا أجواء ترقب نشوب حرب وإنفجار وضع وشيك، ثم إن المتتبع لمضامين الخطاب السياسي التركي يدرك أن أسباب أزمة سنة 1998 من وجهة نظر تركيا كانت كالتالي[3]:

- تحريض سوريا الدول العربية ضد تركيا بسبب التقارب التركي الإسرائيلي، خاصة مع نشاط الدبلماسي المكثف الذي إنتهى سنة 1996 بتوقيع إتفاق عسكري مهم بين الطرفين.

- الدعم الرسمي السوري لنشاطات حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا حزبا حركة إرهابية يسعى لتقويض الوحدة الوطنية لتركيا، والذي يقوم بأعمال عنف في الداخل التركي.

- إيواء سوريا لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان .

إن العامل الأكبر في توتر علاقات الطرفين خلال الثمانينيات والتسعينيات كان الدعم الذي ظلت دمشق توفره لحزب العمال الكردستاني PKK في صراعه المسلح مع أنقرة الذي إندلع في 1984، فكان زعيمه عبد الله أوجلان يقيم في العاصمة السورية، وسمح النظام السوري للحزب بتأسيس معسكرات تدريبية فوق أراضيها، وبدأ من مطلع عام 1996 حيث قدمت تركيا في عهد الرئيس سليمان ديميريل ورئيس الوزراء مسعود يلماظ تحذيرات للنظام السوري أيام الرئيس حافظ

[1] منال صالح، **مرجع سابق**، ص 255.

[2] محمد نور الدين ، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، **مرجع سابق** ، ص 49.

[3] بثينة شعبان ،**عشرة اعوام مع حافظ الاسد 1990-2000** (بيروت، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 7 ، 2016)، ص 263.

الأسد بضرورة الإقلاع عن دعم الحزب الكردستاني، وإلا فإنها "ستضطر لاتخاذ ما يلزم لحفظ أمنها القومي[1]."

كما أن التحرك الذي قامت به سوريا ضد تركيا في تحريضها للكتلة العربية ضد تركيا لتقويض علاقاتها مع اسرائيل ساهم في تعميق الهوة كثيرا، فمن خلال الزيارات الرسمية التي قام بها مسؤولون سوريون، كزيارة نائب الرئيس السوري حافظ الأسد "عبد الحليم خدام" إلى كل دول الخليج والذي كان يصرح فيها كل مرة بقضية التقارب التركي الإسرائيلي وما يمثله من خطر على الامن القومي العربي وامن الخليج.

إن نظرة دمشق للتقارب التركي الإسرائيلي كانت مبررة بأن هذا الأخير يشكل خطرا وأنه موجه لضرب الأمن العربي وضد القضايا العربية العادلة، ما ولا تستهدف أي دولة بعينها، وأن تركيا من حقها بناء علاقات ودية مع كل دول الشرق الأوسط ومنهم اسرائيل، كما أن العرب أنفسهم بنو علاقات تطبيع سلام مع إسرائيل، أما الأتراك فكانت ترد أنها علاقات ثنائية سيادية لا يحق لأي طرف أو جهة أن تبدي رأيها في توجهات السياسة الخارجية التركية وانها ليست موجهة لأي طرف كان محركا دافعا اخر لانفجار الازمة.

كما أن الأتراك تحركو على مستوى آخر وهو الإلتفاف على سوريا بالضغط على لبنان، حيث أعلن وزير الخارجية اللبناني آنذاك فارس بويز في تصريح رسمي له اكتوبر 1996 أنه تم طرد و إنهاء جميع نشاطات حزب العمال الكردستاني في البقاع الجنوبي للبنان وسوريا، على السواء وتم إغلاق كل معسكرات التدريب والإيواء كما أنه تباعا تم إغلاق معسكر للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة في تحرك غير مسبوق إعتبر آنذاك أنه بادرة لتلطيف الأجواء المشحونة بين سوريا وتركيا[2].

لقد أصبحت المسألة الكردية عنوان العلاقات العدائية بين الدولتين الجارتين والتي وصلت في العديد من المرات إلى حافة حرب مباشرة، الأتراك يتهمون سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني PKK وأنها توفر له الإقامة والتدريب والدعم اللوجيستي للقيام بعلميات عدائية في الداخل التركي وقد مثل هدا سلوكا عدائيا بالنسبة للأتراك لا يهدف الى زعزعة الإستقرار التركي فحسب، بل إلى محاولة تفتيت تركيا عبر الملف الكردي ولقد ظهر هذا في تصريحات عديدة للمسؤولين الأتراك فقد

[1] Raymond Hinnebusch , Özlem Tür **, op, cit** , p 125.
[2] Raymond Hinnebusch , Özlem Tür **,op,cit,**p135.

قال الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل " تتبع سوريا سياسة معادية لتركيا دوما وتواصل دعم حزب العمال الكردستاني" [1] .

كما إستخدمت تركيا المسألة الكردية ضد سوريا داخليا وخارجيا بشكل جيد من خلال تأكيد أن تركيا لم تستطع حل أزمة الكريدة بسبب الدعم السوري ودول اخرى له، وقد كان هذا التأكيد ناتج على الصعيد المحلي تغطية لعجز السلطات الرسمية في أنقرة على ضرورة مواصلة ملاحقة الحزب بالوسائل العسكرية وأنها هي الخيار الأمثل وكذلك حشد دعم داخلي من الأحزاب القومية والليبرالية والإسلامية لتأييد إستمرار سياسة " المطرقة المتأهبة " كأحد الوسائل الناجعة لمعالجة هدا الملف الخطير وعلى الجبهة الداخلية تأييد خيارات تركيا الخارجية لمواجهة هذا الملف.

أثارت تركيا موضوع الإرهاب وحشد تأييد دول المنطقة ضد حزب العمال الكردستاني وتصنيفه كمنظمة إرهابية ولقد إستطاعت تركيا إقناع العديد من الدول عربية وغربية بأن سوريا واليونان وايران تدعم الإرهاب في تركيا، كذلك ربط الأتراك بين حزب العمال الكردستاني في تركيا وبين حزب الله في لبنان وبعض المنضمات الفلسطينية كمنضمات ارهابية.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم والتأييد لمواجهة الإرهاب وهو ما ممثل غطاءا دوليا واسعا لتركيا لعبت فيه إسرائيل دورا مهما في تبادل المعلومات الإستخباراتية عن نشاطات الجماعات الفلسطينية داخل سوريا، وعرض الإسرائيليين خبراتهم على الأتراك وتقديم الدعم العسكري خاصة تكنولوجيا طائرات بدون طيار التي كانت تؤجرها إسرائيل للجيش التركي لمواجهة قواعد حزب العمال في العراق والشمال السوري.

كما إستطاع الأتراك الجمع بين مسالة حزب العمال الكردستاني ومسألة المياه في علاقتها مع سوريا للضغط على دمشق للتخلي عن الأكراد كليا وإستطاعت كذلك من خلال سياسية القوة الناعمة ان تقنع الدول العربية بأن تكفر عن ذنبها اتجها تركيا بالسماح للشركات التركية في الإستثمار داخل الدول العربية وتحقيق نجاحات إقتصادية كبيرة.

---

[1] سونر چاغاپتاي،**مرجع سابق**.

أما من على الجهة المقابلة في الجانب السوري كانت له مجموعة من المبررات والتصورات حول مسالة حزب العمال الكردستاني :

ما يمكن أن نستشفه من خلال رد الفعل السوري على التصورات التركية للأزمة الكردية من خلال المقولات والتصريحات السورية ومن خلال ما تتصوره دمشق إتجاه القضية برمتها في هذا الصدد هو إعتبار أن تركيا دولة مخترقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فضلا عن وجود إتجاه قوي معاد لسوريا في الكثير من الطبقات السياسية والعسكرية وحتى المثقفة في تركيا ولذا يلتقي الأمران وهو الإختراق الخارجي الغربي وعامل العداء الداخلي في صنع سياسة متوترة تتجلى أساسا في الملف الكردي وحزب العمال الكردستاني، وعلى الرغم من ان الحزب هو تابع للاكراد الأتراك [1] إلا أنه يلقى دعما وتأييدا من كل الأكراد في سوريا والعراق وحتى المهجر.

كذلك تعاطف قوى جمعوية وتنظيمية وإقتصادية وثقافية كما أن الحزب يتميز بقوة تنظيمية و شبكات دعم وإسناد قوية على المستوى الإقليمي والعالمي، وهذا ما أكسبه قوة سياسية وعسكرية يفسرها الأتراك فقط على أنها ما كانت لتكون لولا الدعم السوري له، حيث يعتبر هذا الإتهام تغطية للصراع الكردي التركي في تركيا كما أنه تغطية لفشل الخيار الأمني العسكري في حل الأزمة وعجز سياسات الحكومات المتعاقبة الواحدة تلوى الاخرى على الإحتواء وإنهاء الصراع الداخلي مع الأكراد.

إن وضع المسألة الكردية على رأس جدول أعمال تركيا مع سوريا يهدف إلى تحقيق تغطية من نوع اخر وهي تأجيل مسائل المياه والحدود والملفات الإقليمية الى مستويات أدنى في قائمة القضايا البينية وذات الإهتمام المشترك، هذا دليل على أن هناك توجه لإستعداء سوريا وإستهدافها أساسا و المضي قدما من طرف النخب التركية لممارسة الهيمنة الإقليمية، والتي تبدأ أساسا في احتواء سوريا عن طريق إشغالها عن القضايا الرئيسية وتشتيت مواردها ومحاولة لتغيير خياراتها الإستراتيجية وتغيير مواقفها من الملفات الإقليمية الحساسة.

[1] شمس الدين الكيالني، **المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية** (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 15.

يتبين الموقف السوري من هذه المسألة من خلال تصريح العديد من المسؤولين السوريين الكبار ومن الخطاب المعلن من طرف وزير الخارجية الأسبق فاروق الشرع سنة 1998 بقوله " إن سوريا تسعى إلى خلق شروط أفضل مع تركيا تمر عبر الحوار بدلا من المجابهة ولا صحة لما تردده أنقره عن دعم سوريا لـ حزب العمال الكردستاني أو إيوائها زعيمه عبد الله أوجلان إن هذا الحزب لا يحتاج إلى من يدعمه ولديه الملايين من الأكراد الأتراك في العمق التركي يطالبون بحل عادل للمشكلة الكردية " وفي تصريح آخر قال " إن مشكلة الأكراد مشكلة داخلية فهناك 14 مليون كردي ولم يأتنا مسؤول تركي للحديث عن المشكلة إلا وعاد مقتنعا بموقفنا ولكن التساؤل عندما يوقع إتفاق امني تركي اسرائيلي هل يوقع لمكافحة الإرهاب أو أن PKK استخدم ذريعة للتوقيع فقط ولذا لا نود من جارتنا تركيا لن تلقي ما تعاني من مشاكل داخلية على جيرانها في الخارج "[1] .

الموقف نفسه ردده وزير الإعلام السابق محمد سلمان الذي قال " إن تركيا تصم أذنيها مرددة معزوفة دعم سوريا لحزب أوجلان وهذه محاولة بائسة لتصدير ما تشهده من صراع داخلي الى الدول المجاورة " معتبرا أن للإستفزاز التركي خلفية ووجهة نظر إسرائيلية بحتة يفسرها تصريح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين ناتنياهو إلى صحيفة TURKISH DAILY NEWS التركية من أن الدولتين تركيا وإسرائيل تحاولان إقامة نظام أمني في المنطقة " ويضيف الوزير السوري " إلى إندراج التهديدات التركية في إطار ممارسة الضغوط السياسية والعسكرية التركية والإسرائيلية على سورية لحرفها عن موقفها الإستراتيجي المتمثل في" السلام العادل و الشامل في المنطقة"[2].

تتمسك سوريا بمبدأ الحوار لحل المشكلات العالقة مع الجارة تركيا وتطالبها للمشاركة الفعالة في اللجان المشتركة لبحث قضايا المياه والأمن والتوقيع على إتفاق نهائي حولهما لتصفية الأجواء والعمل من أجل تحديد جدول أعمال مشترك وقد تميز سلوك السياسة الخارجية السورية اتجاه المسألة بما يلي:[3]

- التأكيد على الحوار وحل القضايا العالقة عن طريق التفاوض.

[1] معمر فيصل خولي، "المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف "،في : http://rawabetcenter.com/archives/106 (2018/06/12).

[2] سونر چاغاپتاي، **مرجع سابق**.

[3] منال صالح ، **مرجع سابق** ، ص 256.

- أن سوريا تقارب الموضوعات الخلافية من منطق الحرص على تركيا وسلامة ووحدة أراضيها.

- إبراز الاتهامات بشأن دعم الحركة الكردية كفعل سياسي يرمي إلى محاولة تصدير الأزمات الداخلية إلى دول الجوار وخاصة سوريا.

- ضرورة الفصل بين القضايا الراهنة الأمن المياه والسياسة الإقليمية حيث أن الربط بينها يعطي للقضايا الخلافية بعدا إقليميا لا جدوى منه ويعيق التفاهم بدلا من أن يساعد على تحقيق الحل عن طريق الحوار.

- التأكيد على ضرورة الإهتمام بالسياق الإقليمي للمسألة الكردية كعامل مشكل للتدخلات الأجنبية وكبؤرة نشاط وحركية أمنية لها تداعياتها على امن سوريا و المنطقة ككل، وبالتالي فان توثيق العلاقات مع الأكراد لا يعني تدخلا في الشؤون التركية مادام الملف الكردي مفتوح للتدخلاخت والاختراقات الخارجية والدولية.

- كما تميزت السياسة السورية بتعزيز لغة الحوار وتوثيق الروابط الحضارية والإسلامية إنطلاقا من القيم، ومنطق المصلحة المشتركة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين تركيا وإسرائيل وما تمثله من تهديد للأمة والأمن القومي العربي وأمن سوريا تحديدا.

رغم كل ما سبق ذكره من مبررات قدمتها دمشق و اوراق طرحتها امام الجانب التركي الا انه لم تقنع الجانب التركي الرسمي ولم تستطع السياسة السورية ان تغير التصور التركي القائم أساسا على أن سوريا هي الداعم الرئيس للأكراد وانه لولا الدعم السوري لما إستطاع الأكراد تكوين جناح عسكري قوي أرهق الجيش التركي، واستطاع التوغل وضرب إستقرار تركيا وأمنها الوطني ووصلت العلاقات إلى حافة الهاوية والوقوف أمام إشعال فتيل حرب إقليمية في أكتوبر 1998.

ثالثا : أزمة عام 1998 وإتفاق أضنة (الإنفراج بعد حافة الهاوية)

في أكتوبر 1998 بلغت الأزمة السياسية بين البلدين ذروتها بصورة غير مسبوقة منذ عام 1958 حين حشدت أنقرة قوات كبيرة على حدود البلدين، مهددة بإجتياح الجانب السوري منها إذا إستمر نظام الأسد في توفير ملجأ آمن لأوجلان، على إثرها جرت وساطات إقليمية لإحتواء الأزمة شاركت فيها جامعة الدول العربية ومصر وإيران، وكان من نتائجها توقيع الدولتين إتفاقا أمنيا

بمدينة أضنة التركية يوم 20 أكتوبر 1998، وشكل ذلك الإتفاق "نقطة تحول" رئيسية في مسار العلاقات بين الدولتين1.

ولإحتواء الأجواء المشحونة والتوتر الكبير بين الطرفين سارعت الدبلماسية المصرية ممثلة في الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى محاولة تسوية الخلافات بإجراء إتصالات مع الرئيس التركي سليمان ديميريل والرئيس السوري حافظ الأسد، ثم قام بزيارات مكوكية مهمة إلى دمشق و أنقرة حيث كان واضحا خلال زيارته الأولى لدمشق لم يصدر عنها أي بيان مشترك بين الطرفين و لم يعقد حتى مؤتمر صحفي يهدف إلى نزع فتيل الأزمة، حيث كان الهدف من ذلك عدم التسرع في إطلاق المواقف والتمسك بسرية المباحثات للحفاظ على المفاوضات، حيث ساهمت كثيرا عقلانية الموقف الرسمي السوري في إنجاح المساعي المصرية[2].

من ناحية أخرى كان الإستعداد التركي للوصول إلى حل نهائي للأزمة عاملا عزز إحتمالات الوصول إلى إتفاق سريع يخدم مصالح البلدين، كما أن الدوائر القريبة من صناع القرار في كلتا العاصمتين تحدثت على أن البدلين لم يكونا مستعدين ولم يكونا راغبين في دخول حرب ومواجهة مباشرة، ولكن الجانب التركي تعمد إعتماد سياسة حافة الهاوية من أجل خدمة أجندة داخلية و تحقيق الإلتفاف الشعبي الداخلي لكسب تأييد الجماهير والقوى السياسية للسياسات وكسب الدعم لمواصلة محاربة الإرهاب الكردي.

لقد طرحت تركيا مطالب للطرف المصري تم عرضها على الطرف السوري اعتبرت اساس للحوار وإعتبرت تصورا واضحا لمصير العلاقات مستقبلا، واقترح الطرف المصري قبل كل شيء بدىء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، وتمثلت المطالب التركية في الوقف الفوري والتام لدعم الجانب السوري لحزب العمال الكردستاني بكل أنواعه، وطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان، وإغلاق معسكرات التدريب في لبنان، والإعتراف بالحدود القائمة بين الدولتين وإقامة علاقات حسن جوار مبنية على تبادل المصالح والمنافع كما أن هناك مطالب أخرى يمكن ذكرها كالتالي[3]:

---

[1] بثينة شعبان ،**مرجع سابق** ،ص 189.

[2] **المكان نفسه.**

[3]" اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني"، في: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/ أوجه (2018/06/06).

- تعاون سوريا التام مع تركيا في "مكافحة الإرهاب" عبر الحدود، وإنهاء دمشق جميع أشكال دعمها للحزب الكردستاني، وإخراج زعيمه أوجلان من ترابها، وإغلاق معسكراته في سوريا ولبنان كان آنذاك خاضعا للوصاية السورية المباشرة، ومنع تسلل مقاتليه إلى تركيا.

- إحتفاظ تركيا بحقها في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وفي المطالبة بتعويض عادل عن خسائرها في الأرواح والممتلكات، إذا لم توقف سوريا دعمها للحزب الكردستاني فورا.

- إعطاء تركيا حق ملاحقة الإرهابيين في الداخل السوري حتى عمق خمسة كيلومترات، وإتخاذ التدابير الأمنية اللازمة إذا تعرض أمنها القومي للخطر.

- إعتبار الخلافات الحدودية بين البلدين منتهية بدءا من تاريخ توقيع الإتفاق، دون أن تكون لأي منهما أي "مطالب أو حقوق مستحقة" في أراضي الطرف الآخر [1].

وقد فسر هذا البند الرابع بأنه تخل رسمي من سوريا عن مطالبتها بلواء إسكندرون الذي تسميه تركيا "محافظة هتاي"، ليصبح بموجب هذا البند جزءا من الأراضي التركية، بعدها مباشرة عملت السلطات السورية بعد توقيعها إتفاق أضنة عن الإمتناع عن طباعة أو نشر أي خرائط رسمية يظهر فيها لواء إسكندرون ضمن حدودها[2].

تم عقد أول إجتماع أمني بين البلدين في أضنة على الجانب التركي من الحدود المشتركة يوم 19 اكتوبر 1998، وأسفر هذا الإجتماع على إتفاق أنهيت فيه الأزمة بين البلدين حيث وافقت سوريا على البنود الأمنية للطرف التركي وأقرت تركيا بأنه يحق لها مراقبة تنفيذ البنود الأمنية التي ذكرناها سابقا وغيرت السلطة في دمشق مواقفها من الحزب وإعتبرته منضمة إرهابية[3].

يعتبر هذا الإتفاق أول إجتماع أمني بين الطرفين بعد إجتماع ديسمبر عام 1995 وإنتهى سنة 1998 بإتفاق سمي بإتفاق أضنة والذي تعهدت فيه سوريا بعدم السماح مرة أخرى بدخول عبد الله اوجلان وحظر مرور مقاتليه عبر الأراضي السورية وإنشاء خط ساخن بين الطرفين لتبادل المعلومات الأمنية.

ما يمكن فوله مما سبق هو أن الإتفاق السوري التركي كان على حساب الطرف السوري نفسه كون الطرف التركي تفاوض من منطلق القوة و منطق فرض الشروط وتنازلت سوريا على مطالبها

---

[1] بثينة شعبان،عشرة اعوام مع حافظ الاسد 1990-2000، **مرجع سابق**، ص 266.

[2] سماعيل جمال، "اتفاقية أضنة وميثاق الأمم المتحدة... مسوغات قانونية تركية تشرع التدخل العسكري في سوريا"، في : http://www.alquds.co.uk/?p=867454 (2018/06/21).

[3] **المرجع نفسه**.

في لواء الإسكندرونة وتخلت على حزب العمال الكردستاني ووقعت إتفاقا يسمح لتركيا بالتوغل داخل الأراضي السورية الأمر الذي يعتبر ضربة في حق السيادة السورية والذي كان حجة قوية قدمتها انقرة اليوم في تدخلها في شمال سوريا لمحاربة أكراد سوريا، هذا الإتفاق كان على حساب المصالح الحيوية لسوريا، لقد كان هم الطرف السوري هو إنهاء المشكلة وعدم التورط في حرب تستنزف سوريا أمام التهديدات الإسرائيلية المحتملة أنذاك.

المطلب الثالث : قضية لواء الاسكندرونة (الجغرافيا والحدود).

يتناول هذا المطلب قضية لواء الإسكندرونة والذي يعتبر ملفا ملتصقا أساسا بالقضية الكردية الخلافية بين البلدين، والذي عملت تركيا على إنهائه في إتفاق أضنة الأمني ونجحت في حسمه نهائيا.

اولا : لواء الاسكندرونة جغرافيا:

يقع لواء الإسكندرونة في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الشام ومساحته تقدر بـ4806 كم مربع وبعد ضمه الى تركيا اصبحت مساحته 54003 كم مربع ويضم 25 ناحية و377 قرية،[1] وتبدأ حدود االلواء من نقطة على ساحل خليج الإسكندرونة إلى الشمال من مدينة الإسكندرونة ومنها يتجه إلى خط الحدود شرقا نحو جبال" الأمانوس " ثم ينحدر على السفح الشرقي لتلك الجبال الى محطة السكة الحديدة في ميدان " اكبس " حيث تلتقي حدود تركيا وسوريا ومن ثمة يتجه جنوبا على خذ الحدود بين محافظة حلب وحدود اللواء ثم إلى الجنوب الغربي ليتصل بمجرى نهر العاصي ثم يتجه غربا بالقرب من مدينة كسب السورية ثم الى الغرب نحو الساحل. [2].

أما سواحل اللواء فتبدأ من نقطة الحدود الشمالية في باياس وتنتهي عند البدروسية وتضم خليج الإسكندرونة وإلى الجنوب منه مدينة أرسوز ثم كسريك مرورا بجون ثم أنطاكيا، وتنبع أهمية هذه

[1] محمد علي زرقة ، **قضية لواء الاسكندرونة: وثائق وشروح**-ج1 (بيروت: دار العروبة، ،1994)،ص 196.

[2] حسام النايف، **لواء الاسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة** (دمشق ،سوريا : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2013)، ص11.

السواحل من كون وقوع معظمها على خليج الاسكمندرونة الواسع والعميق والبعيد عن التيارات البحرية، اضافة الى مواجهتها لسواحل قبرص مما يمنحها أهمية عسكرية [1].

هذا الإمتداد الحدودي للواء الإسكندرونة بين وضوح مدى إمتداده في عمق الأراضي السورية وقلبها حتى في شواطئه على البحر المتوسط وبنفس الوقت الذي يأخذ فيه شكل استطاله قسرية غير متجانسة مع التوزع الجغرافي للأراضي التركية (أنظر الخارطة رقم 3) .

ثانيا : لواء الاسكندرونة تاريخيا :

قسم قانون الولايات العثماني لعام 1684 سوريا إلى ثلاث ولايات " دمشق و حلب و بيروت " إضافة إلى ثلاث سناجق*هي " القدس ودير الزور ولبنان " وكانت ولاية حلب مقسمة إلى ثلاث سناجق هي " حلب ومرعش وأورفة " وكان سنجق حلب بدوره مقسما الى اربعة عشر قضاء هي " حلب وغازي عينتاب وكلس والإسكندرونة وأنطاكيا وإدلب وحارم وجسر الشغور والمعرة والباب و بيلان وجبل سمعان ومنبج والرقة ". [2]

وعندما عقدت إتفاقية " سايس بيكو " في عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا لإقتسام ممتكلات الإمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية، فقد كانت منطقة الإسكندرونة ضمن المنطقة الزرقاء المتخصصة للنفوذ الفرنسي وبعد أن أصبح الإنتداب الفرنسي على سوريا أمرا واقعيا بعد معركة ميسلون في عام 1920 قسمت سوريا إلى أربع حكومات هي " دمشق وحلب والعلويين ولبنان الكبير" وقد التحق سنجق الإسكندرونة بحكومة حلب مع إحتفاظه بإستقلاله الإداري[3].

وفي إطار حرب التحرير التي قادها مصطفى كمال أتاتورك هاجمت القوات التركية القوات الفرنسية في منطقة كلينيكا إضافة إلى قيام فرنسا بتشكيل إدارة خاصة في منطقة الإسكندرونة قدمت للسكان الأتراك آنذاك التسهيلات اللازمة لتطوير ثقافتهم وإستعمال اللغة التركية بصورة رسمية وبالمساواة مع اللغتين العربية والفرنسية حيث إصدرت المفوضية العليا الفرنسية في سوريا قرارا بمنح منطقة الإسكندرونة نظاما إداريا خاصا وتأسيسا على ما سبق فقد عقدت الهدنة الفرنسية

---

[1] محمد علي زرقة،**مرجع سابق** ، ص 12.

* السنجق هو عبارة عن تقسيم إداري عثماني يرادفه في سوريا بعد استقلالها مصطلح محافظة وينقسم السنجع الى عدة مناطق .

[2] احمد عدنان العطية ، **أزمة الاسكندرونة وعصبة الأمم** (دمشق : الأهالي للطبع والنشر والتوزيع ،ط1، 2000)، ص 13.

[3] **المرجع نفسه**، ص 14.

التركية في 20 أكتوبر1921، والتي سميت بإتفاقية " فرانكلين – بويون " نسبة إلى وزيري الخارجية الفرنسي والتركي[1].

وهكذا ظلت منطقة الإسكندرونة بموجب هذه الإتفاقية تابعة لسوريا بإعتراف رسمي تركي بذلك وقد ضمن محتوى هذه الإتفاقية في معاهدة لوزان سنة 1923، وتأكيدا على تبعية لواء الإسكندرونة إلى الدولة السورية فإنه عندما أصدر المفوض السامي الفرنسي قرارا بتطبيق نظام المحافظات السورية عام 1936 قسمت سوريا إلى تسع محافظات كان من بينها محافظة إسكندرونة.[2]

بتوقيع المعاهدة الفرنسية السورية في9 سبتمبر 1936 والتي أنهت من الناحية الشكلية الإنتداب الفرنسي على سوريا، بدأت تركيا التحرك على أكثر من مستوى بخصوص مسألة لواء الإسكندرونة من مستويين، الأول هو مطالبة مندوبها في عصبة الأمم بإعطاء " الأكثرية التركية " في منطقة الإسكندرونة* حريتهم وإستقلالهم كما حصل عليها السوريون.

أما على المستوى الثاني فشرعت الحكومة التركية بإجراء محادثات ثنائية مع الفرنسيين مطالبة بأن تعقد فرنسا معاهدة مع لواء الإسكندرونة أسوة بالمعاهدات المعقودة بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا غير أن فرنسا رفضت المطلب التركي على إعتبار أنه يتعارض مع إتفاقية 1921[3]، هذا من جهة ونظام الإنتداب لا يجيز إقتطاع أي جزء من الأراضي المنتدبة أو تأجيرها من جهة أخرى، أما المستوى الثالث في الحقيقة هو أسبق من الناحية الزمانية من المستويين السابقين حيث كثفت تركيا من نشاطاتها في توثيق علاقاتها مع أتراك اللواء من خلال تقديم المساعدات المادية والمعنوية لتنمية النزعة الإنفصالية وقد لعبت جمعية الاستقلال، "هاتاي و بيون" الشعب دورا بارزا في هذا الصدد[4].

---

[1] تهاني شوقي عبد الرحمن، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938** (القاهرة: دار العالم العربي، 2011)،ص 189.

[2] محمد ظيف الله محمد المطيري، **مشكلتا الموصل والاسكندرونة والعلاقات العربية التركية** (القاهرة : الشركة العصرية للطباعة ،ط 1، 2003) ، ص 103.

* لواء اسكندرون مساحة غنية وخصبة من سوريا، جاء في الموسوعة العربية أن لواء اسكندرون يتألف من تشكيلة من السكان، **هم** : من العرب وهم الغالبية والأتراك والأكراد والشركس وقلة من الأرمن، مازال العرب السوريون فيه يؤلفون الأكثرية الساحقة حتى اليوم وخاصة في الأرياف، كما تقول بعض الدراسات التي تؤكد انتمائه للوطن السوري.

[3] محمد ظيف الله محمد المطيري، **مرجع سابق** ،ص 105.

[4] محمد علي رزقي ، **مرجع سابق** ، ص ص 148-155.

بعد أن وصلت المحادثات الثنائية بين الفرنسيين والأتراك إلى طريق مسدود تم الإتفاق على عرض القضية على مجالس عصبة الأمم، وعرض وزير الخارجية التركي وجهة نظر حكومته واقترح ممثل فرنسا على مجلس العصبة اختيار شخصية دولية كمقرر لتنسيق المفاوضات المباشرة بين الطرفين لإيجاد الحلول وعرضها على مجلس العصبة وقد أختير السيد " ساندلر" وزير خارجية السويد وممثلها في مجلس العصبة .

بدأ الموقف الفرنسي بالتغير تدريجيا فبعد أن كان يصر على مرجعية التفاوض القانونية المتمثلة في إتفاقية عام 1921، ظهر التغير في المشروع الذي قدم لمجلس عصبة الأمم والذي عرف بـ تقرير (سااندرلر) والذي تقرر بمقتضاه أن يؤلف اللواء وحدة منفصلة تتمتع بأستقلال تام في شؤونها الداخلية وأن تعتبر اللغة التركية هي اللغة الرسمية للواء، ولا تطبق عليه أيه إتفاقية دولية تعقدها الدولة السورية دون موافقة مسبقة صريحة من عصبة الأمم ولا يكون للواء جيش أو تفرض على أبنائه الخدمة العسكرية وأن يتضمن نظام اللواء نصا يحدد الحقوق والتسهيلات التي تتمتع بها تركيا في ميناء الإسكندرونة[1].

يعزو المؤرخون التغير في الموقف الفرنسي إتجاه قضية اللواء إلى المتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية خلال تلك الحقبة، خاصة بعد قيام محور " روما برلين " وسعي الحكومة الإيطالية بقيادة موسوليني بأن يكون لها سياسية متوسطية نشطة، مما جعل الفرنسيين يسعون بجد لعقد الصداقات مع دول البحر المتوسط، وكانت تركيا في مقدمتها[2].

تم نشر دستور اللواء في 29 نوفمبر 1937 حيث أنيطت سلطة التشريع بمجلس مؤلف من أربعين عضوا، وبدأ الإعداد للإنتخابات بأعمال اللجنة الدولية المشكلة من مجلس العصبة لتشكيل الجداول الإنتخابية، وجرت تدخلات بشتى الصور، حيث أجبر ملاك الأراضي الفلاحين العرب يتسجيل أنفسهم ظمن الطائفة التركية بوصفهم أتراكا، وإلا سوف يتم طردهم من الأراضي التي

[1] محمد ضيف الله محمد المطيري ، **مرجع سابق** ، 113-115.

[2] يونان لبيب رزق ، **العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين " في احمد عبد الرحيم مصطفى و آخرون ، العلاقات العربية التركية من منظور عربي** - ج 1 (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991)،ص 212.

يعملون بها عدا قيام الأتراك بتسجيل الآلاف جاؤوا من كيليكيا ضمن الطائفة في لواء الإسكندرونة [1].

إزاء التجاوزات التركية وغيرها تم إستبدال الجهاز الحكومي بالعنصر التركي، حيث أعربت اللجنة الدولية الخاصة بإنتخابات اللواء عن تحفظها على النتائج التي ستسفر عنها الإنتخابات وحملت السلطات المحلية والدرك مسؤولية تلك التجاوزات وقررت وقف أعمال التسجيل وغلق مكاتبها ومغادرة اللواء في 29 جوان 1938.

حاولت الحكومة الفرنسية آنذاك أن تحسم الخلاف مع تركيا بتقسيم اللواء بينهما على ان تكون مدينة الإسكندرونة في القسم التركي ومدينة أنطاكيا في القسم السوري، وأن يتم تبادل السكان السوريين والأتراك، إلا أن الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك رفض هذا العرض وفي 15 جوان 1938 إجتاز الجيش التركي حدود اللواء وإحتل مدينة الإسكندرونة وكل المدن كبيلان وقرقخان[2].

فيما رابط الجيش الفرنسي في أنطاكيا وفي هذا المناخ جرت إنتخابات التشريعية في اللواء في23 جويلية 1938 ففاز الأتراك بـ 22 مقعدا والسوريون بـ 18 مقعدا وفي 2 سمتبمر 1938 إجتمع المجلس النيابي وإنتخب عبد الغني تركمان رئيسا له، وطيفور سوكمان رئيسا للدولة ووافق على تغيير إسم اللواء إلى " جمهورية هاتاي " [3].

وفي 29 ماي 1939 وافق برلمان " جمهورية " هاتاي " على الإنضمام إلى تركيا وأصبح اللواء الولاية الثالثة وستون في الجمهورية التركية ووقعت فرنسا وتركيا إتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه إلى الأراضي التركية[4].

يبدو مما سبق أن الأحداث الدولية كانت العامل الحاسم في تقرير مصير لواء الإسكندرونة ففرنسا أرادت بمواقفها المتواطئة مع تركيا إبعاد الأخيرة عن الألماني الايطالي الذي تشكل قبل الحرب العالمية الثانية دونما أي إعتبار للإلتزامات التي يفرضها نظام الإنتداب أو رغبات

---

[1] حسام النايف، **مرجع سابق** ، ص 55.

[2] فوزي القاوقجي ، واخرون ، "ثلاث وثائق عن الاسكندرونة لم تنشر من قبل "، مج**لة معلومات**، المركز العربي للمعلومات ،ع. 73، (سبتمبر 2009) ، ص 79.

[3] **المرجع نفسه**،ص 80.

[4] حسام النايف، **مرجع سابق** ، ص 59.

غالبية السكان العرب ناهيك بالطبع عن أن الحكومات السورية لم تفعل شيئا بسبب وقوعها تحت إدارة الإنتداب.

ثالثا : السياسية السورية تجاه لواء الإسكندرونة بعد الإستقلال:

بعد أن حصلت سوريا على إستقلالها رفضت الأخيرة عرضا تركيا على الإعتراف بإستقلالها مقابل التنازل عن حقها في المطالبة بلواء الإسكندرونة وإعتباره أرضا تركية، وبعد الإنقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم عام 1949، إتجه هذا الأخير إلى إنتهاج سياسة مخالفة للسياسة السورية ما بعد الإستقلال تجاه تركيا، حيث عبر عن رغبته في إنهاء الخلاف مع تركيا حول مسألة لواء الاسكندرونة، وفي مؤتمر صحفي عقد في أنقرة في جويلية 1949 أعلن الوزير السوري كاظم الجزائري " أن سوريا قد تنازلت فعلا عن مطالبها الإقليمية في إسترجاع لواء الاسكندرونة، وبأن الأحزاب السورية التي تدعو إلى التحرير السوري للإسكندرونة قد جرى حلها من قبل الحكومة" [1].

بعد إزاحة حسني الزعيم عن الحكم عادت المطالب والسياسة السورية معا إلى سابق عهدها تجاه لواء الإسكندرونة، حيث أصرت على تبعية اللواء لسوريا، ولا سيما أن الرأي العام السوري كان ممتعضا من ميول حسني الزعيم للأتراك وإعجابه بشخصية كمال أتاتورك وسياسته الرامية إلى التخلي عن الحقوق السورية في اللواء، وعند إستلام أديب الشيشكلي الحكم في 29 نوفمبر 1951 ركز على المسائل الوطنية، وأظهر عداءا كبيرا لتركيا، وطالبت الصحف السورية بأن يسبق أي تعاون مع تركيا موقف تركي لا لبس فيه ضد إسرئيل وإعادة الأراضي المتنازع عليها إلى سوريا، وهي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها تركيا أن تكسب ثقة جيرانها العرب[2].

ولم تكن سياسة الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961) أقل تشددا إزاء مسألة لواء الإسكندرونة خصوصا أن الوحدة جاءت كرد فعل عربي إزاء محاولات تركيا إدخال الدول العربية ولاسيما سوريا ولبنان في المشاريع الأمنية الغربية لمواجهة الشيوعية، وشعر سكان اللواء بالإرتياح وإعتبروا أن قيام الوحدة بين سوريا ومصر ماهو إلا خطوة تمهيدية لقيام الوحدة الشاملة بين أجزاء الوطن العربي بما فيها لواء الإسكندرونة ونطشت جراء هذا لجان تحرير لواء

[1] يوسف الجهماني ، **تركيا والشرش الاوسط ، سوريا المياه اسرائيل (** دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والخدمات الاعلامية، ط 2،2009)،ص ص 35- 39.

[2] فوزي القاوقجي، **مرجع سابق**، ص 75.

الإسكندرونة نطاشا واضحا[1]، حيث إقيمت المؤتمرات السياسية للدفاع عن اللواء ونظمت المهرجانات الشعبية المطالبة بعودة اللواء الى سورية.

في مارس 1963 قامت ثورة في سوريا ومعها الحركة التصحيحية عام 1970 وإستلام الرئيس حافظ الأسد الحكم، حيث لم يغير مواقفه السابقة وأعطى الأولوية لمسألة الجولان المحتل منذ 1967، وحتى خلال زيارته إلى جنوب قبرص في عام 1974 لم يذكر الأسد في خطابه تركيا على الإطلاق، واكتفى بتثمين الموقف القبرصي الداعم لنظال السوريين ضد الصهيونية التي تحتل الأراضي االعربية[2].

يبدو جليا ان مرحلة ما بعد الاستقلال أي خلال الحكومات الوطنية المتعاقبة في سوريا، أن السياسة السورية تجاه مسألة اللواء لم تتعد حدود التأكيد على عروبية اللواء وعدم التنازل عنه ولم يتم إثارتها في المحافل الدولية أو نقل المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

رابعا : قضية لواء الاسكندرونة بعد عام 2000 :

حافظت سوريا على الصمت المحلي حول قضية لواء الإسكندرونة إلا أن نقطة الإنعطاف التاريخية تمثلت عندما بين وزير الخارجية فاروق الشرع في عام 2000 أن مسألة الإسكندرونة لن تقف حجرة عثرة في طريق تعزيز العلاقات الثنائية مع تركيا وأن سوريا تأمل بحل المشكلة في السنوات المقبلة، ففي سبتمبر عام 2001 طمأن السفير السوري في تركيا " محمد سعيد النبي" الأترك ان الوقت كفيل بحل الأمور كلها، وأن الأمر ليس مشكلة أساسية وأنه لن تذهب شكاوى إلى المحكمة الدولية ولن يكون هناك قتال من أجله [3].

وهكذا يبدو أن السياسة السورية حينها كانت تهدف إلى إقناع تركيا حول أنه لا يجب البحث عن حل نهائي ورسمي لمسألة اللواء في تلك المرحلة وعوضا عن ذلك بذل البلدان الجهود لتطوير العلاقات الثنائية فيما بينهما وتنحية المسألة جانبا.

في جانفي عام 2004 زار الرئيس السوري "بشار الأسد" تركيا وهي الزيارة الأولى على الإطلاق التي يقوم بها رئيس سوري حتى ذلك الحين، حيث أن مطلبا تركيا بضرورة تقديم

[1] محمد علي زرقة ، **مرجع سابق** ، ص 213.

[2] حسام النايف، **مرجع سابق** ، ص 102.

[3] **المكان نفسه** .

سوريا إعتراف رسمي بالحدود كاد أن يقف في طريق زيارة الرئيس بشار الأسد تلك، ومع أن الإعلام التركي نقل تقارير عن أن إتفاقا رسميا على الحدود تم توقيعه خلال زيارة الأسد عام 2004 إلا ان ذلك لم يحدث وقد تمت الزيارة في النهاية من دون الإعتراف الرسمي المسبق بالحدود الذي أصرت عليه تركيا[1]، وأن الأخيرة وجدت أنه من الأحسن حينها الإستمرار في تطوير علاقاتها مع سوريا بدل الحصول على هدا الاعتراف كما تظهر الزيارة ايضا ان تركيا لم تر في عدم الاعتراف الرسمي ذلك تهديدا لها ولمصالحها آنذاك.

وعلى الرغم من عدم وجود إعتراف رسمي سوري بالحدود، سبق تلك الزيارة الرئاسية إلى تركيا عدد من المتغيرات في السياسات السورية نحو لواء الإسكندرونة، حيث كان قبول سوريا لطلاب ذوي أصول عربية من لواء الإسكندرونة في الجامعات السورية نقطة خلاف مع تركيا فكان يتم قبول أولئك الطلاب دون إجتياز إمتحانات القبول الإلزامية، بل ويتم منحهم منحا دراسية لتغطية نفقات المعيشة.

لكن عدد أولئك الطلاب تضاءل بشكل كبير في عام 1998 عندما قررت وزارة التعليم التركية أن الشهادات السورية لم تعد سارية المفعول في تركيا وفي عام 2002 قدر عدد الطلاب الأتراك من أصول عربية في الجامعات السورية بنحو 100 الى 200 طالبا وفي عام 2003 كان هناك سبعون طالبا ممن سبق ذكرهم في جامعة دمشق، وفي تلك السنة تم رفض كل الطلاب الجدد القادمين للدراسة ولم يبرر ذلك رسميا وفي نفس السنة بدأت كل من سوريا و تركيا العمل سرا على تسوية نهائية لمشكلة الأملاك المؤمنة على جانبي الحدود[2].

وخلال زيارة رئيس الوزراء السوري "مصطفى ميرو" إلى تركيا في جويلية 2003 أشارت الصحافة التركية إلى إن مسألة " اقليم هاتاي " لم تكن على لائحة المحادثات الثناية ولم يأت الإعلام السوري على ذكر أي من تلك التصريحات إذ إلتزم الصمت وحافظ كل من الممثلين

[1] مازن صباغ، **دمشق انقرة /اسطمبول حلب لقاء حضاري وتفاعل بين الثقافة والتاريخ والاقتصاد**(دمشق : تشرين للنشر والتوزيع، 2005)، ص 55.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 59.

الأتراك والسوريون على قضية اللواء خارج إطار النقاش مع بذل الجهود للتركيز على تحسين العلاقات بشكل بناء و بناء جسور الثقة[1].

وخلال زيارة الرئيس الأسد إلى تركيا عام 2004 كانت إجابات الرئيس السوري عن الأسئلة المتعلقة بمسألة لواء الإسكندرونة مماثلة لما صرح به الممثلون الآخرون منذ توقيع إتفاق أضنة عام 1998 حيث قال " إن هذه القضية ليست جوهرية اليوم وهي كانت على لائحة الخطط لمدة ستون عاما تقريبا ومع مرور الوقت سنتمكن من إيجاد حل " و أضاف "إن هذه المسألة لن تناقش خلال الزيارة " وشرح السبب في مقابلة على قناة CNN التركية قائلا " **من الطبيعي عندما تريد حل نقاط الإختلاف بين دولتين أن تبدأ بالإيجابيات وليس العكس، فمن غير الممكن أن نحل أو نطور علاقات بدءا من نقاط الإختلاف، ولقد تطورت العلاقات الآن وعندما تتطور أكثر مستقبلا سيكون هناك إحاطة بنقاط الإختلاف ونقاط التوافق لا يوجد أي تفاصيل الآن ولم نتحدث عن هذا الأمر مع صناع القرار الأتراك لدينا أمنية مشتركة بترميم نقاط الخلاف من أجل الوصول إلى حل لها في المستقبل، لا لأننا نهملها بل لأن علينا حل هذا الموضوع بطريقة تحقق المصالح لكلا البلدين وتبعث على الرضا لكليهما ولكن علينا ان نعطي كل مشكلة وقتها** "[2].

لم تدل تصريحات الرئيس بشار الأسد على أي تغيير في الموقف الرسمي السوري إلا أنه أوحى ضمنيا برغبة واضحة بتجنب الموضوع ومن الضروري معه الإشارة إلى أنه تم الإتفاق على إفتتاح أربعة مراكز تجارية حدودية في تركيا ضمن إطار منطقة تجارة حرة خطط لها على طول الحدود السورية التركية وكان إحدها في منطقة " سيلفيغوزو" في لواء الإسكندرونة، وكانت الموافقة السورية على تأسيس مركز في اللواء، قد فهمت تركيا على أنه إعتراف غير مباشر بالسيادة التركية على الإقليم وخلال زيارة رئيس الوزراء السوري "محمد ناجي عطري" الى تركيا

[1] " تقارب تركي إيراني سوري..إسهام العدالة والتنمية في التواصل مع العمق الإسلامي" ، في : https://www.maghress.com/attajdid/17354 (2018/06/13).

[2] "الزيارة التاريخية للسيد الرئيس بشار الأسد إلى تركيا 2004" ، في : http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article& (2018/06/13).

في سبتمبر 2004 صرح وزير التجارة التركي "كوشاد توزمين" أن سوريا وتركيا قد تجاوزتا الإضطرابات المتعلقة بالحدود رغم أنه لم يذكر إقليم هاتاي صريحا[1].

أما في سنة 2009 وقعت سوريا وتركيا على إتفاقية بموجبها يتم تعويض ما يقارب نصف عدد السكان الذين صودرت أراضيهم وأملاكهم على كلا الجانبين، حيث كان وقت توقيع الإتفاق ملكية حوال 1350 كم مربع من الأراضي على الجانب التركي من الحدود تعود بصورة قانونية لأناس يعيشون في سوريا وكانت معظم تلك الأراضي واقعة في لواء الإسكندرونة [2].

يمكن القول مما سبق ذكره أن التوازنات الدولية في الفترة بين الحربين العالميتين قد لعبت دورا حاسما ومهما في دفع سلطات الإنتداب الفرنسي إلى إقتطاع لواء الإسكندرونة ومنحه لتركيا بمقابل أن تقر بمعاهدة وإتفاقية 1921 مع فرنسا لتصبح أمرا واقعا فيما بعد، وكرغبة فرنسية لإبعاد تركيا عن بلدان المحور الألماني، أنه بعد إستقلال سورية عام 1946 كان الإتجاه الغالب للحكومات السورية المتعاقبة التأكيد على سورية وهوية لواء الإسكندرونة، رغم أن السياسات اتجاه الملف لم تتجاوز حدود المطالبات الاعلامية وإحياء مناسبات وذكرى إحتلال اللواء فقط، دون إثارة الملف بالوسائل الدبلماسية والقانونية ولم يتم اثارتها في المحافل الدولية أو حتى تكوين ملف لها على مستوى محكمة العدل الدولية، عمليا بعد عام 2000 وفي ظل القيادة الجديدة في كلا البلدين واصلت تركيا سعيها في التعامل مع الملف فعلى أساس الأمر الواقع ولم تخف رغبتها في الحصول على تصريح من القيادة السورية على أحقية تركيا في اللواء وهدا ما لم يتحقق إلى حد الآن.

إلا أن القيادة السورية إرتأت تاجيل البحث في الموضوع وليس نسيانه وطي ملفه بل حاولت أن تلتف على الخلافات للبحث عن جوانب الإتفاق لبناء علاقات إيجابية مع تركيا وخاصة في المجال الإقتصادي وللدلالة على أن ملف الإسكندرونة لن يقف حجرة عثرة أمام قيام علاقات جوار إيجابية .

لكن من جهة أخرى يبدو أن الإقرار السوري بدفع التعويضات وتغيير بعض الموضوعات من المناهج التعليمية التي تنادي بأحقية اللواء للسوريين تعتبر إقرارا سوريا بالسيادة التركية على

[1] حسام النايف، **مرجع سابق** ،ص ص 133-135.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 135.

الإقليم، كذلك وجود ملفات أخرى مشتركة أكثر سخونة كملف المياه والأكراد والمفاوضات السورية الإسرائيلية التي كانت برعاية تركيا كلها طغت على ملف الحدود في أولويات صانعي القرار في دمشق.

ثم إن القضايا الخلافية البينية في العلاقات السورية التركية (المياه والمسالة الكردية و قضية لواء الاسكندرونة) كانت العوامل التي ذهبت بالعلاقات إلى أبعد حدود في الخلاف والتناقض وكانت من أبزر عوامل التنافر في وجهات النظر والتصورات التي رسمها صناع القرار في البلدين على مر سنوات العلاقات الثنائية، فالجانب التركي كان يتعامل بمنطق فرض الشروط على الطرف السوري، والجانب السوري كان يتعامل بمنطق أن الجانب التركي لا يتصرف بمنطق تقاسم المصالح بل بمنطق الإستعلاء.

كلا الطرفان كان يتهم الآخر بأنه يستهدف مصالحه القومية المباشرة، السوريون في قضية المياه والأتراك في القضية الكردية أما لواء الإسكندرونة فدفع فاتورة التنازل السوري في أزمة عام 1998، أملا منه أن تقام علاقات مبنية على مبدأ تقاسم المنافع وحسن الجوار كما ان هده القضايا لازالت لحد الآن ترمي بضلالها في الأزمة السورية المشتعلة منذ سنة 2011 التي يبدو انها عملية تصفية حسابات تقوم بها تركيا ضد الجانب السوري وكأن التركي لم ينس الملف الكردي ولم يبدأ صفحة جديدة مع الجارة سوريا وسحب البساط تحتها منذ إتفاق اضنة.

المبحث الثالث : المحددات الإقليمية المؤثرة في العلاقات السورية التركية.

يتناول هذا المبحث التفاعل الثنائي السوري التركي مع دول الجوار الإقليمية والعربية وحتى القوى الدولية ذات العلاقة والتأثير في العلاقات بين البلدين وأهم القضايا التي أثرت على هذه العلاقات خلال فترة الدراسة، وسيتم تناول كل من العراق وإيران على إعتبار أن هذين البلدين ترتبطان مع كل من تركيا وسوريا بروابط تؤثر وتتأثر بهما العلاقات التركية السورية كما تناول هذا المبحث تطورات العلاقات بين البلدين حتى 2011 سنة إنفجار الأزمة السورية.

المطلب الأول : المحدد العراقي

للعراق وزن لا يستهان به في منطقة الشرق الأوسط نظرا لتأثيره في التطورات الإقليمية فضلا عن توازن القوى الذي يلعبه بسبب موقعه الجغرافي الإستراتيجي كما أنه أيضا أحد الدول المثيرة

للخلاف في المنطقة نتيجة الأحداث التي شهدها وكان طرفا فيها خلال الفترات الماضية[1]، وتبعا لذلك فقد مثلت تطورات الأوضاع في العراق محددا مهما في التأثير على العلاقات بين الدول العربية والإقليمية، وبالأخص مع دول الجوار الجغرافي للعراق، نظرا للتأثير المباشر للأوضاع في العراق على كل منها، وأيضا نتيجة لإشتراك العراق مع كل من تركيا و سوريا بشكل خاص، مع حدود جغرافية طويلة وفي عدد من القضايا الخلافية الرئيسية بين البدلين كالمسألة الكردية وقضية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات والتي تم تناولها في المبحث السابق.

وبالنسبة لتركيا فقد إحتلت العلاقة مع العراق مكانة بارزة في جدول أعمال الحكومات المتعاقبة، إنطلاقا من إعتبارات المصلحة الوطنية المشتركة بين البلدين، لكن عموما تميزت طبيعة العلاقات بين البلدين بالتذبذب بين التوتر والتعاون، متأثرة بالظروف الدولية والإقليمية على حد السواء.

فعلى سبيل المثال خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية شهدت العلاقات بين البلدين تحسنا ملحوظا، وتم توقيع عدد كبير من الإتفاقيات بين البلدين في مختلف الميادين والمجالات، حيث كانت تركيا المستفيد الأكبر منها لكن سرعان ما تحولت تلك العلاقات الودية الى توتر بين البلدين إبان فترة حرب الخليج الثانية 1991، على أثر الإجتياح العراقي للكويت والموقف التركي الذي كان مساندا للموقف الأمريكي انذاك [2].

لكن بعد ذلك تحسنت العلاقات بين البلدين عام 1996 بعد تولي "نجم الدين أربكان" السلطة في تركيا، وقيام وزيرا العدل والتربية التركي بزيارة عمل إلى بغداد هدفت إلى تعزيز العلاقات مع العراق، وإستئنف بعدها ضخ النفط العراقي عبر خط الأنابيب التركية، مما ساهم في تنشيط الإقتصاد التركي آنذاك، والذي عانى من جراء إغلاق الأنابيب لمدة ستة سنوات كاملة، وقامت تركيا بدعوة الأمم المتحدة إلى رفع الحظر الإقتصادي المفروض على العراق كون أسباب الحصار لم تعد موجودة[3].

---

[1] إبراهيم نصر الدين، واخرون ، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 141.

[2] علي وهاب ، **الصراع الدولي على الشرق الاوسط التآمر الامريكي الصهيوني** (بيروت، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 2013)، ص381.

[3] عايدة العلي سري الدين ، **دول المثلث بين فكي كماشة التركية الاسرائيلية** (بيروت: دار الفكر العربي، 1997)، ص 78.

وعليه بدأت العلاقات بين البلدين تأخذ طابع الودية والتعاون، حتى جاءت مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 والتي أدت الى حدوث تغييرات وتفاعلات اقليمية جد خطيرة، ادت الى تغيير بنية الخارطة الجيوسياسية والتوازنات الإقليمية ككل، واثرت تأثيرا كبيرا في مجرى العلاقات والتفاعلات العربية والإقليمية.

وقد تميزت العلاقات التركية العراقية بعد سنة 2003 بالطابع الإيجابي نتيجة التوافق في المصالح السياسية بين الطرفين، رغم ان هناك ثلاث ملفات كانت جد مؤثرة في العلاقة بين البلدين مشكلة حزب العمال الكردستاني الذي اتخد من شمال العراق قاعدة خلفية لعملياته و مشكلة تركمان العراق و مشكلة المياه[1].

خلال هذه المرحلة تركزت السياسة التركية تجاه العراق بصورة رئيسية على بعدين أساسيين أحدهما تقليدي وهو القضية الكردية، أما البعد الآخر فتمثل في السعي التركي لأن تكون تركيا معبرا للطاقة نحو أوروبا، وهو بعد جيوسياسي إقتصادي بإمتياز والذي أنشيء على أساسه مجلس تعاون إستراتيجي بين تركيا والعراق، والذي هدف إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة من خلال التنقيب والنقل في جنوب العراق، وزيادة سعة أنابيب النفط القادمة من كركوك إلى ميناء جيهان التركي الإستراتيجي، وأخيرا إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق التركية ومن ثمة العالمية[2].

أما عن العلاقات العراقية مع الجانب السوري ففي أواخر عهد حكم الرئيس السوري السابق "حافظ الأسد" عاد الدفئ إلى العلاقات بين البلدين، إذ فتحت الحدود بين البلدين عام 1997، وكان العامل الإقتصادي العامل الرئيس في التقارب العراقي مع دمشق، وأثمر مصالحة ترافقت مع نفي علني بأن تكون سوريا قد غيرت مواقفها من العراق[3].

ثم تنامت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين بشكل كبير بعد تولي بشار الأسد الحكم في سوريا بعد وفاة والده سنة 2000، حيث ركز الأسد على إعادة ترتيب البيت الداخلي السوري وتنشيط الإقتصاد عبر عمليات تحديث كبيرة، ولقد ساهم تنشيط التجارية بين البلدين في تعزيز

[1] علي وهاب، **مرجع سابق** ، ص 272.

[2] وثائقي قناة الميادين " حرب الغاز والنفط "تاريخ الانتاج 2014/11/20 الجزء الاول .

[3] عايدة العلي سري الدين، **مرجع سابق** ، ص 122.

الميزان التجاري بين البلدين ورفع الإحياط الأجنبي من العملة الصعبة في الإقتصاد السوري الذي عانى كثيرا من العجز في منتصف التسعينات [1].

بالمقابل كان العراق يسعى لإنهاء عزلته الدولية والإقليمية وكسر الحصار الإقتصادي الذي كان مفروضا عليه، لذلك منح سوريا مرتبة متقدمة وإعتبرت سوريا الشريك الإقتصادي المفضل للعراق وعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق سنة 2003 كان الموقف السوري الرسمي واضحا وصريحا في معارضة الأسد للغزو، حيث كان يعتقد أن الوجهة القادمة للأمريكان ستكون سوريا، خاصة بعد تصريحات دونالد رامسفيلد في مارس2003 بقوله " إن سوريا ستكون الهدف التالي للحملة الأمريكية لتغيير النظام السوري قسريا "[2].

ومنذ عام 2003 أدى الإحتلال الامريكي للعراق إلى إحداث تغييرات كبيرة في المواقف الدولية والإقلمية وإنعكست على العلاقات بين الدول العربية ومنها العلاقات العراقية السورية فلقد إستئنفت العلاقات الدبلماسية الرسمية مند جانفي 2007،عندما زار الرئيس العراقي" جلال طالباني" دمشق كأول رئيس عراقي يزور سوريا منذ ما يقارب ثلاثة عقود، وأعلن الطرفان توقيع عدد من الإتفاقات الأمنية والإقتصادية، وأصدرا بيانا مشتركا، بينها دعم العملية السياسية ورفض الإرهاب الذي يستهدف المدنيين والمؤسسات العراقية[3].

ثم تعرضت العلاقة الثنائية إلى بعض التوتر عندما فرضت سوريا إجراءات جديدة على اللاجئين العراقيين عقب زيارة الطالباني بأيام، ثم إستقبال الرئيس الأسد لرئيس هيئة علماء المسلمين" حارث الضاري " وكانت بغداد أصدرت بحقه مذكرة توقيف بتهمة إثارة العنف الطائفي مما أثار غضب الحكومة العراقية، وإتهمت سوريا بالتضييق على اللاجئين العراقيين والترحيب بأشخاص مطلوبون من قبل سلطات بغداد، وفي 20 أوت 2007 اجتمع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالرئيس السوري بشار الأسد بدمشق، وركز الطرفان في محادثاتهما على الملف الأمني والتصدي لما يوصف بتدفق المقاتلين والأسلحة عبر الحدود السورية، إضافة إلى بحث التعاون السياسي والاقتصادي المشترك ومشكلة اللاجئين العراقيين[4].

---

[1] فولكر بيرتس ، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الاسد**، تر :عبد الكريم محفوظ ،(واشنطن : المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2012)، ص 375.

[2] فلانيت ليفريت ، **وراثة سورية " اختبار بشار بالنار** (دمشق: الدار العربية للعلوم ، 2005) ص 50.

[3] "إطلالة عامة على العلاقات السورية العراقية تقارير" ، في : **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/** (2007/8/22).

[4] ستار جبار الجابري ،"العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي"، **مجلة دراسات دولية** ،ع.33 ،(2007)،ص 21.

ما يمكن قوله مما سبق هو أن الملف العراقي مثل عاملا للتوافق بين تركيا وسوريا تجاه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 فكان الحدث عاملا للتقارب والتجاذب في العلاقات بين البلدين، فإلى جانب الموقف السوري والذي كان معارضا للتدخل الأمريكي في العراق، كان الموقف التركي واضحا بمعارضته للعمل العسكري الأمريكي ضد العراق كذلك، حيث رفضت تركيا طلبا أمريكيا بإشراك القواة التركية في العلميات العسكرية من خلال فتح جبهة في الشمال العراقي، كان الرفض التركي لاعتبارات عديدة منها داخلية واخرى خارجية محضة[1].

أولها هو المعارضة الشديدة للداخل التركي بكل أطيافه الحزبية والشعبية، حيث كان الرفض ليس حرصهم على نظام صدام حسين بل خوفا من تداعيات المشاركة التركية، وما يمكن أن تفرزه من خسائر مادية وعمليات إنتقامية ضد تركيا تمس بالأمن القومي التركي مستقبلا، فضلا عن عدم قناعة المؤسسة العسكرية التركية بالمشاركة في العمليات، فهذا الرفض كان يراعي المصالح الحيوية لتركيا قبل أن يراعي الشراكة الإستراتيجية التي تربطه مع الولايات المتحدة الأمريكية وإعتبر هدا الموقف إعلانا تركيا بأن أنقرة الآن تنتهج سياسة الدولة المركز وليست الدولة الجسر كما كان ينظر لها الغرب سابقا وأن تركيا تتخذ مواقف بما تمليه مصالحها الوطنية أولا وليس بما تمليه اعتبارات القوى الكبرى ومصالحها.

السبب الآخر والذي يعتبر محور الرفض التركي لأي عمل عدائي ضد العراق آنذاك هو التخوف التركي من تفكك العراق وتجزئه إلى دويلات شيعية وسنية وكردية مما يشكل خطرا على الوحدة الوطنية لتركيا، حيث يعتبر الشمال العراقي وإقليم كردستان العراق بوابة الأكراد على العالم كما أن النظام في بغداد بقيادة صدام حسين كان نظاما سنيا بغطاء بعثي قومي وعليه كان التخوف التركي، من عودة النفوذ الشيعي إلى بغداد وهو ما حدث بعد 2003 و بعدما فكك " بول بريمر " الجيش العراقي وحزب البعث، وما أفرزه فيما بعد من تكوين نظام مبني على أساس المحاصصات الطائفية، لم يعرف العراق بعد هذا أي حالة من الإستقرار الأمني ولا السياسي ولا الإقتصادي بل دخل في دوامة من العنف لم يخرج منها لحد الآن[2].

---

[1] طلال عتريس ، "نتائج وتداعيات احتلال العراق على إيران ، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا"، **مجلة المستقبل العربي** ، ع. 302 ،(أفريل 2004)، ص ص22-25 .

[2] سعدون جوير الدليمي، "الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية السورية (وجهة نظر عراقية)" ، **مجلة آراء حول حرب الخليج** ، ع. 07 ، (مارس 2005)، ص ص 29-31.

كانت السياسة التركية تعمل على منع عملية إحتلال العراق اولا، لكن بعد الإحتلال أصبحت السياسة التركية تعمل على محاولة إيجاد دور لها في العراق ومحاولة التأقلم مع الوضع الجديد و العمل على إستيعاب التداعيات الإقليمية له، فقامت تركيا بإطلاق مبادرة سميت " مبادرة دول جوار العراق سنة 2003 "[1] كآلية لتنسيق مواقف دول الجوار العراقي بصفة خاصة فيما يتعلق برفض تقسيم العراق، ومحاولة تدارك التداعيات الإقليمية لتطورات الوضع الداخلي للعراق، ورفض محاولات الأمريكين طرح مشاريع تقسيم العراق، فضلا عن التقارب والتعاون مع دمشق فيما يخص تطورات القضية الكردية بعد حدوث إضطرابات في المناطق الكردية في كل من سوريا وتركيا وإيران .

على أعقاب تطورات أوضاع الأكراد في العراق بعد الإحتلال الأمريكي سنة 2003 ، تم التوقيع بين البلدين على إتفاقية أمنية في مجال مكافحة الجرمية المنظمة ومكافحة الإرهاب[2] إن إحتلال العراق مثل عامل تقارب كبير بين دمشق وأنقرة خلال جزء من فترة الدراسة بين 2002 و 2011 أما الفترة الممتدة بين 2011 الى 2017 فشهدت تبادعا وتنافرا إلى أبعد الحدود والذي سيتم تناوله في تداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية وعلى العلاقات مع دمشق و بغداد على حد السواء.

ما يمكن قوله كذلك هو ان الموقف العراقي من الازمة السورية كان حاسما لصالح النظام الرسمي في دمشق، فبغداد لا تريد لنظام متشدد أو معادي للعراق في دمشق وبالتالي وقفت الى جانب الأسد في مواجهته للإحتجاجات والجماعات المسحلة المعارضة، على إعتبار أن العراق نفسه يعاني من حالة لا إستقرار إمني وسياسي وإقتصادي كبير، وسيفتح المجال لمحافظة الأنبار السنية مجالا جغرافيا مفتوحا مع الحدود السورية، تجلى هذا التخوف من خلال تصريحات القادة العراقيين فحسب وزير خارجية العراق الأسبق هوشيار زيباري" أن الأزمة السورية أصبحت متشعبة ومتداخلة وتزداد خطورتها يوما بعد يوم وبالتالي الأمر يحتاج إلى سياسة عقلانية لمعالجة الأزمة وبالتالي لا بد من حل سياسي ولحوار بين كل الأطياف السورية لحل الأزمة " [3].

[1] **المكان نفسه**.

[2] فلانيت ليفريت، **مرجع سابق، ص 141**.

[3] كامل الدلفي ، "الازمة السورية افتقار الموقف الرسمي العراقي لقراءة المتغيرات"، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322448 (2018/06/24).

المطلب الثاني : المحدد الإيراني

يتناول هذا المطلب تفاعلات العلاقات الايرانية التركية والإيرانية السورية وطبيعة هذا التفاعل كون هذه الدول محورية ومهمة جدا في المنطقة.

أولا / طبيعة العلاقات التركية الإيرانية

تعتبر إيران قوة إقليمية ذات دور ومكانة كبيرة ومهمة في تحديد مجرى ومنحى العلاقات في وشكل ونمط التحالفات في منقطة الشرق الأوسط، وقد تنامى هذا الدور بصورة كبيرة عقب الإحتلال الأمريكي للعراق2003، حيث أثرت على العلاقات التركية الإيرانية ومثلت نموذجا للعلاقات التنافسية والندية بين قوتين إقليميتين ولاعبين جيوسياسيين يسعى كل واحد منهما إلى محاولة تقزيم دور ومكانة الطرف الآخر، هناك تنافس كبير بين البلدين في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط كمنقطة الخليج العربي والعراق و مناطق أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز منذ سنة 1991 بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي[1] .

فضلا عن تنافس البلدين من أجل تمكين مكانة ودور اقليمي في مناطق إفريقيا وحوض النيل وعلى الرغم من الطابع التنافسي في العلاقات بين الطرفين إلا أنها علاقات غير عدائية بالمقارنة بالعلاقات التركية السورية سابقا وهو ما يفسر إستمرار العلاقات رغم الكثير من التناقضات والتنافس المعلن وغير المعلن في الكثير من الملفات، وبالتالي تميزت العلاقات بين البلدين بالتذبذب نزولا وصعودا بين الإتفاق والتعاون والإختلاف والتوتر[2].

وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا في الجانب الاقتصادي خلال التسعينات وذلك خلال فوز حزب الرفاء الإسلامي في الإنتخابات البرلمانية التركية وتم توقيع إتفاقية تصدير الغاز الإيراني إلى تركيا لمدة ثلاثين عاما بقيمة ثلاث وعشرون مليار دولار، وإعتبرت آنذاك الصفقة

[1] عزت سعد الدين ،" بين التوسع الارهابي والتمدد الايراني : السياسة الروسية وامن الشرق الاوسط " السياسة الدولية " ،**مجلة القاهرة** ، ع. 201 ،(جويلية 2015) ، ص 345.

[2] شريف شعبان مبروك ، " ايران وتركيا علاقات متباينة مع دول حوض النيل "، **مجلة السياسة الدولية** ، م. 45، ع. 181 ،(جوان 2010)، ص 144.

الأكبر في تاريخ البدلين، إلا أن الإطاحة بحكومة اربكان ومالحقها من توطيط للعلاقات التركية الإسرائيلية خلال تلك الفترة حالت دون ذلك[1].

إعتبرت أكبر نقطة خلافية بين البلدين وإعتبرته طهران تهديدا لمصالحها الحيوية ومؤشر خطر دفعت طهران به الى تعزيز العلاقات مع سوريا للالتفاف على تركيا، وإستمر هذا الخلاف حتى عام 2002 حين تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، و مع التوجه الجديد الذي إعتمده على مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، أدى إلى حدوث إنفراج إيجابي بين البلدين وإرتكزت السياسة الخارجية التركية تجاه إيران على ثلاث أسس هي [2]:

- تأمين إمدادات الطاقة الإيرانية نحو تركيا، إذ تعتبر إيران المصدر الثاني للنفط والغاز لتركيا.

- إستمرار النظرة التركية لإيران على أنها ممر للنفوذ نحو آسيا الوسطى.

- التنسيق مع إيران في ما يخص المسألة الكردية أمنيا وإستخباراتيا .

ولقد إزدهرت العلاقات الإقتصادية بين البلدين آنذاك وصلت الى مايقارب عشرة مليار دولار وأصبحت الشركات التركية تحتل مكانة متميزة في السوق الإيراني، والموقف التركي من الملف النووي الإيراني حيث أيدت تركيا حق إيران في إمتلاك برنامج نووي سلمي، وقامت بتوقيع إتفاقية مع كل من إيران والبرازيل في مجال التعاون النووي، ولقد لعبت تركيا دورا مهما في المفاوضات النووية الإيرانية مع الكتلة الغربية، ونجحت في إقناع "خافيير سولانا" لزيارة إيران سنة 2006 وعملت على تشجيع إيران على تبني موقفا أكثر ملائمة وإعتدالا [3].

إلا أنه حدثت تغيرات كثيرة في العلاقات الثنائية بعد عام 2011 نتيجة التطورات الإقليمية والداخلية أثرت سلبا على العلاقة بين البلدين منها[4]:

[1] كرم سعيد، " تركيا نحو توجهات خارجية اكثر براغماتية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 206،(اكتوبر 2016)،ص 145.

[2] احمد دياب " حوافز اقتصادية مرحلة جديدة من العلاقات التركية السورية "،**مجلة السياسة الدولية** ،ع. 191، (جانفي 2013)،ص48.

[3] اشرف محمد كشك، "معظلة متجددة امن الخليج في الرؤية الايرانية "، **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 196،(افريل 2014)، ص 383.

[4] علي حسين باكير، "معوقات التغيير: السياسة الايرانية تجاه الازمة السورية "، **مجلة السياسة الدولية**،ع. 196،افريل 2014،ص 354.

- إنفجار الوضع في سوريا إثر أحداث الحراك الشعبي عام 2011 حيث أثر التناقض في المواقف التركية الإيرانية على العلاقات بينهما نتيجة الدعم الإيراني لدمشق وبالمقابل الدعم التركي لفصائل المعارضة، فقد إعتبرت إيران تركيا جزء من مؤامرة تقودها الولايات المتحدة الأمركية والغرب من أجل الإطاحة بالنظام السوري الموالي لإيران وبالتالي تهديد المصالح الإيرانية.

- الرفض الإيراني لتنصيب منصات باتريبوت والرادار الخاص بمنضومة باتريوت الأمريكية و بالدرع الصاروخي لقوات حلف الناتو في تركيا والذي إعتبرته إيران تهديدا مباشرا لأمنها.

ثانيا / إيران والأزمة السورية:

بعد نجاح الثورة الايرانية سنة 1979 تبنت الأخيرة إيديولوجيا عقائدية واضحة تقوم على مبدأ تصدير الثورة، ونشر المذهب الشيعي ومحاولة فرضه على محيطها الإقليمي لتحقيق أهداف جيوسياسية وتحقيق معه في النهاية الهيمنة الإقليمية، والتي عرفت بإستراتيجية تصدير الثورة الإسلامية.

وقد إستثمرت إيران التناقضات وتعقيدات الأوضاع الداخلية في بعض دول المنطقة للعب على المتغير الطائفي فيها، وإستخدام جماعات موالية لها لخدمة أهدافها الإقليمية، وتوظيف هذا الدور الإقليمي لتجاوز التحديات التي يواجهها النظام الإيراني داخليا جراء الحصار الغربي الخانق بسبب الملف النووي رغم توقيع الإتفاق مع القوى الغربية [1].

حيث بدأت السياسة الإيرانية بأفغانستان مرورا بالعراق ثم لبنان وأخيرا سوريا، هذا الربط لم يقتصر على الجماعات الموالية لإيران مذهبيا بل تعداه إلى حركات المقاومة السنية كحركة حماس وتوطيد العلاقات مع حركة الإخوان في مصر، ومن أجل دعم هده الإستراتيجية تبنت إيران بناء برنامج نووي ردعي من أجل حماية طموحاتها الإستراتيجية في المنقطة مما جعلها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

في العقيدة الأمنية الإيرانية يعتبر العراق وسوريا ولبنان الخط الدفاعي الأول عن إيران من الأخطار الخارجية، لهذا تبقى سوريا جيوبوليتيكيا أداة فعالة في الإستراتيجية الإيرانية فخسارة إيران

[1] علي حسين باكير ،" معوقات التغيير : السياسة الايرانية تجاه الازمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 196، (افريل)، ص 288.

لسوريا ستؤدي آليا وحتميا إلى إختلال هذه المعادلة لغير مصلحة ايران، وهذا خط أحمر إيراني لا يمكن أن تتنازل عنه طهران[1].

خاصة إذا أدى هذا الإنهيار إلى إنهيارات متتالية لباقي المنظومة الموالية لإيران في كل من العراق ولبنان، وهذا ما يؤكده القادة الإيرانيون وما صرح به "علي أكبر ولايتي" مستشار المرشد الأعلى للثورة للشؤون الخارجية خلال مؤتمر صحفي في سنة 2013 خير دليل حيث قال " إن سوريا حلقة ذهبية من حلقات المقاومة ضذ الكيان الصهيوني وإن إيران غير مستعدة لفقدان هذا الموازن الذهبي " [2].

وإنطلاقا من ذلك تتعدد أوجه الدعم الإيراني لسوريا بكافة أشكاله من حيث المستشارين والدعم اللوجيستي والإستخباراتي والإمداد العسكري والدعم الإقتصادي، تلقي إيران بكل ثقلها في المستنقع السوري كون الأخيرة خطها الدفاعي الأول كما ذكرنا، وأن خسارة سوريا ستكلفها الكثير مما كسبته إستراتيجيا في المنطقة لحد الآن.

لم يكتف الدعم الايراني بالإمداد بالسلاح والذخيرة بل إمتد إلى الدعم الإقتصادي في ظل إنهيار العملة السورية، وقامت القيادة السياسية الإيرانية بدفع العشرات من المستشارين العسكريين من قواة الحرس الثوري للمشاركة في العمليات العسكرية جنبا إلى حنب مع قواة حزب الله اللبناني الحليف الأول لايران في المنطقة [3].

تميزت علاقة إيران بسوريا بالفردية والخصوصية فمع مرور إكثر من ثلاثين عاما على تاريخية هذه العلاقات ذات التحالف الإستراتيجي لم تستطع كل الضغوط التي مورست لفك عرى هذا التحالف الذي كان أحد أبرز العوامل المؤدية لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الأوسط من تحقيق مسعاها، وقد شكل محور الممانعة التي حسمت سوريا أمرها لصالحه بعد الأحداث التي حدثت في

[1] نورهان الشيخ ، "الخوف من التغيير محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري"، **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 190 ، (اكتوبر 2012)، ص 396.

[2] علي مراد كاظم ، حيدر حمزة مهدي،" الفاعلون في الازمة الدولية المعاصرة " الازمة السورية أنموذجا " ، **مركز الدراسات الاستراتيجية** ، ع. 45 ،(2018)، ص 574.

[3] Will Fulton, Joseph Holliday, Sam Wyer, "Iranian strategy in syria",at *:* **http://www.understandingwar.org/report/iranian-strategy-syria** (23/06/2018).

سوريا وتصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة خلال السنوات العشرة الماضية قابله تصاعد مماثل للدور التركي وتدخله وإنخراطه في عدد من الملفات الساخنة في المنطقة ومنها الملف السوري[1].

تشترك كل من إيران وسوريا نفس النظرة للملف اللبناني والعداء للمشاريع الأميركية في المنطقة خاصة مشروع الشرق الأوسط الجديد آنذاك وكذا الصلة بين الشيعة والعلوية التي أدت الى توطيد العلاقات بين البلدين أكثر[2]، أما على الصعيد الإستراتيجي كان لإتفاقية كامب ديفيد تأثير على التوازن الإستراتيجي العربي الذي إختل كثيرا وإقتناع سوريا بعد الإتفاق المصري الإسرائيلي بضرورة أن تجد عمقا إستراتيجيا جديدا يمكنه من مواجهة تحدي الخطر الإسرائيلي ويحمي المصالح السورية[3] .

حققت كل من سوريا وإيران من وراء هذا التحالف مكاسب مهمة منها إيجاد ثقل موازي للتقارب التركي الإسرائيلي وأوجد الطرفان وسيلة لإحتواء لبنان، حيث يعتبر الأخير الخاصرة الرخوة لسوريا ومصدر مهم من الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي وهمزة وصل بينه وبين حزب الله، أما بالنسبة لسوريا فقد منح هذا التقارب مع إيران حرية للوصول إلى لبنان بعدما تم إنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان[4].

لقد زادت قوة هذا التحالف بعد الإجتياح الأمريكي للعراق سنة 2003 بإعلان كل من دمشق و طهران في 17فيفري 2015، عن إعلان تشكيل جبهة مشتركة بينهما الهدف منها تمتين أواصر

---

[1] Aniseh Bassiri Tabrizi , Raffaello Pantucci , "Understanding Iran’s Role in the Syrian Conflict ",at :

https://rusi.org/sites/default/files/201608_op_understanding_irans_role_in_the_syrian_conflict_0.pdf (24/06/2018.).

[2] بول سالم، **لبنان والازمة السورية تداعيات ومخاطر** ، **سلسلة اوراق كارنيجي** (بيروت، لبنان : مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 2012)، ص 18.

[3] عبد الحليم المحجوب، "معادلات متشابكة: المسالة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة"، **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 190 ،(اكتوبر 2012)،ص 92.

[4] Sam Dagher , " What Iran Is Really Up To in Syria" , at :

https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/02/iran-hezbollah-united-front-syria/553274/ (23/06/2018).

التحالف بين البلدين، وتوجيه رسالة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مفادها أن الدولتان ستقف مع بعضهما البعض ضد أي تهديد مباشر لأمنهما أو تهديدي لحلفائهما في المنطقة[1].

ودعم هذا الموقف تصريحات القادة الإيرانيين ففي تصريح لنائب الرئيس الإيراني الأسبق " محمد رضا عارف " قوله " نحن مستعدون لمساعدة سوريا في جميع الحالات لمواجهة أي تهديد قد تتعرض له وأن بلاده ستؤازر كل حركات المقاومة والممانعة ضد أعداء الأمة العربية والإسلامية "[2] في إشارة واضحة لسوريا و حزب الله و حماس.

إعتبرت إيران أن ما يجري في سوريا شأن داخلي وأبدت تعاطفا مع الإحتجاجات السلمية، لكن في الوقت ذاته رفضت كل أشكال العسكرة والعنف، من طرف المحتجين الذين يتلقون الدعم من أطراف إقليمية لظرب إستقرار سوريا، لم تتوانى إيران من تقديم كل أنواع الدعم الإعلامي والمادي والعسكري لدمشق للحد من تداعيات الأزمة، فإقتصاديا منحت إيران سنة 2011 لدمشق مبلغ 5.8 مليار دولار لدعم الاقتصاد السوري فضلا عن تقديم 290 الف برميل نفط يوميا بدءا من شهر أوت 2011، لتعويض النقص الحاد الذي عانت منه دمشق خاصة بعد تخريب الجماعات المسلحة المعارضة آبار النفط والأنابيب وخزانات الوقود في معضم المحافضات السورية[3].

أما سياسيا ودبلماسيا فلقد وقفت إيران إلى جانب سوريا في أزمتها وتبنت طرح المؤامرة على دمشق والحديث على أن سوريا تتعرض لهجمة إمبريالية شرسة، تستهدف دول الممانعة كانت إيران تزيد دعمها للنظام في دمشق كلما رأت أن الأطراف الداعمة للمعارضة تحاول في كل مرة إنقاذ المعارضة سياسيا وعسكريا وأصبحت الأزمة في سوريا حرب وكالة ومصالح[4].

ما يمكن قوله مما سبق أن سقوط النظام السوري سيدفع نحو الإضرار بالسياسة الإيرانية لأسباب عديدة يمكن حصر منها التالي : أولا أنها ستفقد أهم حليف إقليمي إستراتيجي مهم لعب ويلعب دورا في إبقاء إيران على الصدارة الإقليمية في كل الملفات الاقليمية الساخنة وتعتبر سوريا دولة جسر نحوة العمق إلى لبنان واليمن وفلسطين، ثم إن سقوط سوريا سيؤدي إلى تغيير النظام جذريا وإعادة

[1] **Ibidem.**

[2] نورهان الشيخ، **مرجع سابق** ، ص 402.

[3] علي مراد كاظم و حيدر حمزة مهدي، **مرجع سابق** ،ص 188.

[4] كرم سعيد ، **مرجع سابق** ، ص 149.

بناء نظام جديد موالي للغرب وراضخا للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية حسب التصور الإيراني، و بالتالي تصبح سوريا دولة معادية مهددة للمصالح الإيرانية في سوريا فبإستثناء سوريا لم تبني إيران أي علاقات إستراتيجية مع أي دولة عربية أخرى منذ ثلاثة عقود.

فإيران تعمل جاهدة من أجل ابقاء النظام واقفا على قدميه، وقدمت تصورا للحل السلمي وتم عرضه على المبعوث السابق للامم المتحدة الاخضر الإبراهيمي والذي تمثل في حصر الأزمة السورية بين السوريين أنفسهم بدون أي تدخل خارجي، وألحت على ضرورة أن يكون الأسد طرفا رئيسيا في أي مفاوضات أو ترتيبات جديدة، حيث تعتبر إيران الأسد هو أهم ضمانة لبقاء سوريا موحدة وأهم عامل يمنع تفكيكها إلى دويلات طائفية، الأمر الآخر هو ضرورة إيقاف جميع أنواع الدعم اللامتناهي التركي والدولي من تهريب للأسلحة والمقاتلين العرب والأجانب نحو سوريا مما يؤدي إلى إذكاء الأزمة وإطالة أمدها.

إن إيران ومن خلال الدعم الذي تقدمه لحليفها السوري دافعه الأول هو الإيمان العميق للقادة الإيرانيين أن الأحداث في سوريا ما هي إلا جزء من مؤامرة إعادة ترتيب التوزانات الإقليمية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد أحداث 11 سبتمبر لتقسيم المنطقة بما يتلاءم والمصالح الأميركية والإسرائيلية وإحتواء إيران عبر إختراق أهم حليف لها وهي سوريا ومحاولة حصار وشل حركة حزب الله في الجنوب البناني، فالقضية مسألة لعبة توزان قوى مع إسرائيل، حتى أنه وفي حالة سقوط الأسد سوف لن تقف إيران مكتوفة الأيدي بل ستبذل قصار جهدها لإعادة بناء و ترميم مليشيات موالية لحماية مصالحها في المنطقة ككل.

ما يمكن قوله مما سبق كذلك أن التحالف الإيراني السوري يعتبر أحد أهم المحددات الخارجية ذات التأثير السلبي في العلاقات التركية السورية بشكل عام، أولا نظرا لعمق هده العلاقات والتي وصلت إلى أبعد من حالة التحالف الإستراتيجي بين البلدين والثاني من خلال الدور الايراني المتزايد داخل سوريا، وبالتالي التأثير على التوجهات الخارجية للقيادة السيورية، كما لعب الطابع التنافسي في العلاقات التركية الإيرانيية وسعي كل منهما إلى كسب النفوذ على حساب الآخر الأمر الذي ترك آثارا سلبية على العلاقات التركية السورية، حيث أن أي تعارض وتنافر في العلاقات الإيرانية التركية سيؤثر آليا في طبيعة العلاقات التركية السورية آليا.

وهنا يمكننا أن نفسر إلى جانب العديد من العوامل الأخرى أسباب التغير في السياسة التركية تجاه سوريا، هو العلاقات المتميزة إيرانيا سوريا وعليه عملت تركيا إلى محاولة إستمالة سوريا خاصة بعد تولي حزب العادلة والتنمية السلطة ومحاولة كسب الورقة السورية لتكون على حساب النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة وهذا ما لم تنجح فيه تركيا لحد الآن .

المطلب الثالث : المحدد الأمريكي

بعد إنهيار المعسكر الشيوعي برزت معالم النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنحت لنفسها حق ما يسمى بالتدخل الإنساني تحت غطاء الشرعية الدولية لتنفيذ سياساتها الإمبريالية وفرض الهيمنة على العالم وتهميش القوى المنافسة الأخرى[1]، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم المحددات البيئية الخارجية تأثيرا في مسار العلاقات الدولية والإقليمية على حد السواء، ولعل المنطقة العربية أخدت نصيبا وافرا من الإهتمام الأمريكي وذلك يرجع للعديد من الأسباب منها [2]:

- ما يملكه العام العربي من ثروات طبيعية وطاقوية على الخصوص.

- ما يمتاز به العالم العربي من موقع جيوسياسي متميز وحساس.

- وجود الكيان الإسرائيلي في قلب المنطقة العربية جعل من السياسة الأميركية محورا أساسيا لحماية هذا الكيان وعم بقائه.

- إفشال أي محاولة عربية للتوحد والتكتل، قد تشكل خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة.

وتركيا تعتبر أحد اهم المفاتيح المهمة لتنفيذ وفهم التوجهات الأمريكية في المنطقة ليس فقط بسبب العمق الجيوسياسي الذي تملكه، وإنما التوجه التركي الذي قدم نفسه للولايات المتحدة الأمريكية كشريك مميز يمكن الإعتماد عليه، ولقد دخلت بموجبه تركيا في شراكة مع الغرب جعلها دولة مركزية في السياسة الأمريكية الشرق اوسطية.

[1] هنري كيسنجر ، **النظام العالمي** ،تر : فاضل جتكر، (بيروت، لبنان : دار الكتاب العربي ، 2015)،ص 15.

[2] جورج قرم ، **انفجار المشرق العربي من تاميم قناة السويس الى غزو العراق 1956-2006**، تر محمد علي مقلد،(بيروت، لبنان : دار الفرابي، 2006) ص 576.

إن هذا التحول في العلاقات التركية الأمركية كان له تأثير على دول الجوار ككل وتميز بالتنوع في كل المجالات سياسيا وإقتصاديا وعسكريا، حيث أن قرب تركيا من مناطق حساسة وهي الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى والبلقان، وإرتباطها بتخوم جغرافية لدول حساسة بالنسبة للسياسة الأمريكية وهي إيران والعراق وسوريا، عليه أصبحت تركيا تعتبر أهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية بعد إسرائيل في المنطقة العربية[1].

على هذا الأساس دعمت الولايات المتحدة الأميركية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام 1999 وأيضا دعمت تركيا إقتصاديا أثناء الأزمة المالية التي عاشتها عام 2000 وبعد أحداث سبتمبر 2001 سارعت تركيا إلى تأكيد دعمها للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب حيث شارك الجيش التركي في عملية غزو افغانستان عام 2003[2].

لكن خلال سنة 2003 توترت العلاقات بسبب الرفض التركي للمشاركة في عملية غزو العراق رغم هذا التوتر لم يتم توقيف الدعم اللوجيستي المنطلق من قاعدة انجرليك عن طريق الإمدادات الجوية وشحنات السلاح والتي بلغت نسبة 73 بالمئة من الشحنات الجوية والإمدادات العسكرية إلى الحيش الامريكي في العراق آنذاك[3].

إستمرت السياسة التركية في التماشي مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية في حقبة الرئيس جورج بوش الإبن رغم ما شهدته العلاقات من توترات، كحليف يتوافق مع الطروحات الأمريكية كالحرب على الإرهاب والتطرف الإسلامي، ومحاولة إيجاد حل لعملية السلام في الشرق الاوسط ودعمت التوجه الامريكي في تنفيذ ما سمي مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال طرح مبادرة "دول جوار العراق" في الكويت حينما طرح وزير الخارجية التركي عبد الله غول السابق مشروع" الإتحاد الشرق الأوسطي " [4].

تم توقيع وثيقة تفاهم ثنائي بين الطرفين التركي والأمريكي لتوثيق العمل المشترك بينهما في مرحلة ما بعد أحداث إحدى عشرة سبتمبر 2001، وتم إقرارها رسميا في سبتمبر 2006 وتشير

[1] Omar taspinar, "the rise of turkish gaullism : getting turkish-american relations right ", **inght turkey**, vol .13,no.1, (2011),p13.

[2] جورج قرم ، **مرجع سابق**، ص 565.

[3] Yurter Ozcan, "Turkey as a nato partener : realtiy vs, rhtoric turkish policy in washington", **DC, U, S**,Vol.10 ,No.3,(2011), p ,107.

[4] مثنى فائق العبيدي، **العلاقات الامريكية التركية بعد احداث 11 ايلول 2001 واثرها على القضايا العربية** (عمان ،الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2016)، ص 176.

الوثيقة في تفاصيلها إلى إقتناع الامريكيين بفاعلية الدور التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد السواء، وأيضا مركزية أهميتها في إدارة ملفات المنطقة وعمق إنخراطها وتأثيرها في القضايا العربية وفي مقدمتها القضية العراقية والسورية وحتى الفلسطينية [1].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت الموقف التركي في مفاوضاته للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، فوجهة نظر الأمريكيين تتلخص في إعتبار أن الإنضمام التركي للإتحاد الأوروبي يزيد من درجة إرتباط تركيا بالعالم الغربي، ويزيد من قوة الإتحاد الأوروبي بإنضمام دولة قوية كتركيا كما بزرت هده الأهمية في الزيارة التي قام بها جورج بوش الإبن لأنقرة في 29 سبتمبر 2004[2].

كما أخذت العلاقات التركية الأمريكية بعدا آخر بمجئ إدارة الرئيس السابق باراك أوباما و شهدت تطورا ملحوظا، حيث إختار الرئيس الأمريكي أوباما كأول عاصمة يزورها في منطقة الشرق الأوسط في ستة وسبعة أفريل 2009 بعد أقل من شهرين من زيارة وزير الخارجية الأمريكي لها [3] يأتي هذا الإهتمام نظرا للحاجة الاأريكية إلى تركيا خلال هذه المرحلة لمدى تأثيرها في بعض دول الشرق الأوسط ، فضلا عن الدور التركي في مناطق أخرى كآسيا الوسطى والقوقاز وقضايا الأمن والطاقة ومكافحة الإرهاب وغيرها.

وفي سنة 2011 أعيد التنسيق بين البلدين بعد ما تسببت معارضة تركيا للغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، للتعامل مع التطورات الحاصلة في الدول العربية، كالوضع في العراق وإيران وسوريا ولبنان والدول الأخرى، التي شهدت حراكا شعبيا كمصر وتونس وليبيا واليمن، ووافقت الحكومة التركية على تنصيب منضومة باتريوت الأمريكية على الأراضي التركية.

حيث إعترف الرئيس الأمريكي أوباما " بأن رجب طيب أردغان يعد واحد من خمسة قادة في العالم الذين أسس معهم علاقات قائمة على أساس الثقة "[4]، وهو دلالة على ما تتمتع به حكومات العدالة والتنمية من مكانة لدى الحكومات الأمريكية، أما بالنسبة للطرف التركي فلقد ربط نفسة بالولايات

---

[1] **المرجع نفسه**،ص 178.

[2] سليمان سنيسوي، **التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية** (قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014)،ص 565.

[3] Yurter Ozcan, **op cit,** p 109.

[4] Nathalie Tocci, "A trilareal EU-US turkey strategy for the nelghbourhood : the urgency of now a/working papers", **instuto affrin international**, n.1208,(march 2012),p8.

المتحدة الأمريكية نظرا للحاجة التركية للدعم الأمريكي لتركيا في العديد من الملفات التي تهم المصلحة التركية و تعزز من دورها الإقليمي وهي كاتالي :

- المحافظة على التوازن الإقليمي بينها وبين ايران لكي تلعب تركيا دور الموازن الإقليمي.

- التطلع التركي لتحقيق النفوذ ودور اقليمي فاعل في المنطقة.

- حاجة الأمن القومي التركي للدعم الأمريكي تجاه القضايا التي تهم تركيا (الاكراد والقضية القبرصية).

- ضمان إستمرار الدعم الأمريكي لتركيا للإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي.

وبالتالي نجد أن أنقرة وضعت سياستها الخارجية في أغلب الأوقات تحت غطاء و ودعم أمريكي سواء بإعتبارها قوة إقليمية حليفة للغرب أو كحلقة إتصال ووصل بين الغرب والشرق، أو حتى بإعتبارها ثقلا إقليميا موازيا للدور الإقليمي الإيراني المتنامي بسرعة[1]، والذي ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم ما تشهده العلاقة بين الطرفين في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من توتر في العلاقات بين البلدين، فمن خلال تتبع مسار العلاقات الأمريكية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة وإلى غاية سنة 2011 سنة إنفجار الأزمة السورية نلاحظ أن توثيق العلاقات بينهما وتبادل الزيارات والتوصل إلى عقد وتوقيع إتفاقيات كانت على أعلى مستوى في تاريخ علاقاتهما الثنائية.

وعليه ما يمكن قوله مما سبق أنه ومن خلال تتبع تطورات الأحداث فيما يخص التغيرات الحاصلة في ميزان القوى العالمي، أن مرحلة تعدد الأقطاب التي باتت واضحة خاصة خلال التعامل مع التطوارات التي حدثت في منطقة الشرق الاوسط بعد الثوارات العربية وملاحظة العودة الروسية وعدم تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض رؤيتها الأحادية على المنطقة خاصة بعد غزو العراق سنة 2003.

من أجل إتخاذ قرار فيما يخص الأزمة السورية والموقف الروسي المناوئ لها مما أعاد حالة من التنافس الشديد وإعادة بناء تحالفات مضادة من أجل تحقيق النفوذ في المنطقة، الأمر الذي زاد من

[1] مثنى فائق العبيدي، **مرجع سابق** ، ص 178.

الأهمية الجيوسياسية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمركية التي تتخوف كل مرة من التقارب الذي يحدث في العلاقات التركية الروسية، بسبب الأزمة السورية وبسبب السلوك الأمريكي تجاه الأكراد وهو ما ترفضه أنقرة والذي أثر على العلاقة الحيوية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وجعل من تركيا تبحث عن بدائل أخرى لتحقيق مصالحها الوطنية.

أما فيما يتعلق بسوريا فعلى الرغم من أنها دولة صغيرة نسبيا وفقيرة من الموارد نسبيا إلا أنها شكلت أيضا عاملا بارزا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وكانت سوريا الدولة الأولى التي تقف بالمرصاد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتعارض السياسات الأمريكية خاصة بعد ما إتهمت الأخيرة دولا عربية وإسلامية برعاية الإرهاب بعد أحداث إحدى عشر سبتمبر 2001[1] .

كما أن النظام السياسي والعقيدة السياسية السورية الأولى في المنطقة العربية التي دعمت الفكر الشيوعي وتنبته وتعتبر الصهيبونية والإمبريالية خطر على الأمة العربية وأمنها القومي، فمنذ الثمانينات من القرن الماضي أرادت الولايات المتحدة معاقبة سوريا على مواقفها العدائية تجاه الغرب، والتحالف مع الإتحاد السوفياتي سابقا، فقامت الاخيرة بدعم الإتفاقية الإسرائيلية اللبنانية عام 1983[2].

ووصل البلدان إلى شفير حرب ووقعت المواجهة في لبنان عندما قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة للقوات السورية المتواجهة هناك وما عقبه من ردة فعل سوري عن طريق عمليات فدائية ضد القوات الأمريكية آنذاك مما أحرج الأمريكين وزاد من فاتورة الضحايا في لبنان وأدى إلى الإنسحاب الأمريكي نهائيا من لبنان عام 1986[3].

وفي نفس السنة سحبت الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها من دمشق وإتهمت سوريا بمساندة الإرهاب وبتفجير طائرة ركاب إسرائيلية في مطار" هيثرو" في لندن، مما أدى إلى فرض عقوبات إقتصادية ودبلماسية على دمشق[4].

---

[1] محم سنيسوي ، **مرجع سابق**، ص 566.

[2] بثينة شعبان ، **حافة الهاوية وثيقة وطن الرواية التاريخية لمباحثات الأسد و هنري كيسنجر**(لبنان : دار بيسان، 2017)، ص 212.

[3] Christopher Dickey," Asad and Allies : Irreconcilable Differences " , **Foreign Affairs**, Vol .66,No 1 ,(Fall 1988),p 59.

[4] سامي كليب ، **مرجع سابق** ،ص 456.

وفي أواخر الثمانينات من القرن الماضي بدأت تلوح في الأفق تجليات لتحسن العلاقات الأمريكية السورية، وكان أكبر مؤشر لهذا التحول في السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة هو الموقف الرسمي السوري الذي دعم التوجه الأمريكي نحو إخراج القوات العراقية من الكويت والمشاركة بقواة في التحالف الدولي آنذاك سنة 1991[1].

والمؤشر الآخر هو قبول دمشق بؤتمر مدريد للسلام، ورغم تحسن العلاقات بين البلدين إلا ان الولايات المتحدة أبقت على سوريا ضمن قائمة الدول المارقة والداعمة للإرهاب وصنفت ضمن دول محور الشر سابقا (سوريا العراق كوريا الشمالية إيران و ليبيا) وهو تصنيف قام به الرئيس الأمريكي السابق جورد بوش الإبن بعد أحداث إحدى عشر سبتمبر 2001[2].

بالنسبة لسوريا فمع مجيء بشار الأسد للسلطة أصبحت سوريا أكثر وضوحا من خلال المشاركة في السياسة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، أما بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق 2003 إنتهجت الإدارة الأمريكية سلوكا عدائيا تجاه سوريا عن طريق تضييق الخناق عليها من خلال محاولة تغيير السلوك السوري الخارجي.

حيث وفي 24 جوان 2002 وجه الرئيس جورج بوش الإبن رسالة تهديد واضحة إلى الرئيس بشار الأسد قائلا " إن على سوريا أن تأخد إلى جانب الحق في الحرب على الإرهاب من خلال إغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنضمات الإرهابية "[3] وهي نفس المطالب التي حملها كولن باول إلى الأسد بعد عملية غزو العراق مباشرة، كان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بربط كل مقاومة ضد إسرائيل بالارهاب .

كما شدد الرئيس الأمريكي جورش بوش الإبن آنذاك على ضرورة أن تقوم " كل الدول في المنطقة بمنع العراق وإيران من عرقلة السلام بما فيها سوريا، التي عليها أن تختار الطريق الصحيح " كما كان وزير دفاعه دونالد رامسفيلد يكرر في كل تصريح صحفي " لدينا معلومات حول شحنات من المعدات العسكرية التي تعبر الحدود من سوريا إلى العراق وهدا يشكل تهديدا مباشرا لجنود التحالف الدولي "[4] .

---

[1] سعيد اللاوندي ، **امريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة** (مصر : نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2 ،2004)، ص 197.

[2] جورج قرم ، **مرجع سابق**، ص 366.

[3] روبرت آي روتبرغ ، سيث د. كابلان ،**كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة** ، تر: حازم نهار ،((ب.ب.ن): المركز السوري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2014) ،ص 92.

[4] سامي كليب ، **مرجع سابق** ، ص 149.

لكن الرد السوري كان واضحا وعبر عنه الرئيس بشار الأسد في تصريح لجريدة اللواء البنانية قائلا " إن سوريا تؤيد المقاومة الوطنية اللبنانية بما فيها حزب الله من منطلق دعم الحق اللبناني في مقاومة الإحتلال وتحرير الأراضي المحتلة والدعم السياسي والإعلامي لأن الإخوان في المقاومة اللبنانية ليسوا بحاجة لأي دعم عسكري من سوريا "[1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتعامل مع دمشق من خلال ربط الملفات المطروحة مع أمن إسرائيل وهي إغلاق كل مكاتب المقاومة الفلسطينية وفك الإرتباط مع إيران والتخلي عن حزب الله وهده المطالب تلبي الحاجة الأمنية الإسرائيلية مباشرة، وبالتالي فالضغوط كلها كانت ترتبط أساسا بالترتيبات الأمنية مع إسرائيل[2].

في 26جوان 2002 كتب "هوارد شنايدر" مقالا في صحيفة الشرق الأوسط السعودية بعنوان " تعاون متزايد بين دمشق وواشنطن في الحملة ضد الإرهاب " قال فيه " إن سوريا أضهرت قدرا متزايدا من التعاون الإستخباراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة غير مسبوقة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وأنها إعتقلت أكثر من عشرين إرهابيا فرو من أفغانستان " وأن السلطات السورية ساعدت في إعتقال محمد حيدر زمار والتحقيق معه وهو مواطن سوري ألماني كان وراء تجنيد محمد عطا في خلية تابعة للقاعدة في هامبورغ الذي شارك في عمليات إحدى عشر سبتمبر وبإعتراف الأمريكيين أنفسهم أن التعاون السوري أنقذ حياة الكثير من الأمريكيين في الشرق الأوسط[3].

توالت رسائل التحذير والإغراء إلى سوريا المصنفة امريكيا بأنها دولة راعية للإرهاب كانت هذه التحذيرات تأتي عبر القنوات الدبلماسية والزيارات العلنية والسفارات، لكن سياسة تطويق سوريا وإضعافها كانت تعمل تمهيدا لفرض عقويات والضغط على النظام السوري، حيث لم تمضي سبعة أشهر فقط على اللقاء التحذيري بين باول والأسد حتى وقع الرئيس جورج بوش في 13 ديسمنبر 2003 قانونا ضد سوريا عرف بإسم :[4]

"Syria Accountability and Lebanese Sovereignty restoration Act"

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 150.

[2] روبرت آي روتبرغ ، سيث د. كابلان، **مرجع سابق**، ص 122.

[3] فواز جرجس، **داعش إلى اين ؟ جهاديو ما بعد القاعدة**، تر : محمد شيا، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016)، ص 45.

[4] سامي كليب ، **مرجع سابق** ، ص 153.

كانت مطالب هذا القانون هي نفسها مطالب التي جاء بها كولن باول للأسد لتصبح سببا لفرض العقوبات على سوريا المدرجة أساسا في" قانون محاسبة سوريا وإعادة السيادة للبنان"، كما يستهدف هذا القانون منضمات تعتبرها دمشق مقاومة وتعتبرها الولايات المتحدة إرهابية كحزب الله وحماس و الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة حيث يقول القرار" إن هذه الجماعات لا تزال تنشط داخل الأراضي اللبنانية وتنتهك السيادة اللبنانية وتتلقى الدعم من سوريا وتحتفظ بمعسكرات تدريب "[1].

ما يمكن قوله مما سبق هو أن السياسة الأمريكية ضد سوريا كانت مزيجا بين التهديد والترغيب فعلى الرغم من نجاح دمشق في تقديم ضمانات، والعمل على خطو خطوات جدية نحو تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص ملف مكافحة الإرهاب والتعاون في هدا السياق الا ان سياسة الضغط و التهديد و عقوبات كانت السمة الأبزر لهذه العلاقات إلى غاية إنفجار الأزمة سنة 2011 أين حدثت القطيعة الحقيقية، فالسياسة الأمريكية كانت تهتم بعاملين أساسيين هما أمن إسراءيل وضمان إبقاء لبنان كأداة لتحقيق التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط حيث تم إستخدام سيادة لبنان طريقة لتهديد ما تعتبره دمشق مصالح حيوية لهم، وكانت الإدارة الأمريكية تستخدم لبنان للضغط على دمشق لما تمثله من عمق جيوسياسي لها وأداة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

لقد كانت واشنطن تحاول دفع الأسد للإبتعاد عن إيران والتقارب أكثر نحو الدول العربية المعتدلة حسب التصور الأمريكي، والدوران لاحقا في الفلك الأمريكي لكن هدذا ما لم يحدث، ربما صانعي القرار السوريين وعلى رأسهم بشار الأسد لم يعرف كيف يناور أمام الضغوط الأمريكية كون المطالب الأمريكية كانت أكبر مما قدمته دمشق ولم يستطع الأسد تحملها، وأنه هو نفسه لا يتحمل التنازل عن محددات المصلحة الوطنية السورية العليا تحت أي ضغط من الضغوط أو أي تهديد.

أما بالنسبة لتأثير المتغير الأمريكي على العلاقات التركية السورية فإنه يظهر من خلال التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وما يترتب عن هذا التحالف من إنتهاج سياسات تتوافق مع متطلبات المصالح الأمريكية، مما ينعكس سلبا على علاقات تركيا مع سوريا، والتي تتميز هي أصلا بالتوتر، لم تكن الولايات المتحدة مرتاحة وسعيدة بالتقارب التركي السوري الذي حدث بين

[1] **المكان نفسه.**

الرئيسين، وقد حثت الحكومة التركية أكثر من مرة على ضرورة التعامل مع سوريا وإيران على نفس النهج الأمريكي[1].

وعليه فإن الولايات المتحدة بقيت عقبة أمام تطور العلاقات التركية السورية نتيجة ترابط المصالح والتحالف الإستراتيجي بينهما، وعدم تفكير تركيا في التفريط في علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة تحت أي ظرف بالرغم من التحديات التي واجهت هده العلاقات، كما سعت سوريا إلى محاولة تعزيز علاقاتها بتركيا محاولة منها الإلتفاف على الضغوط والعقوبات الأمريكية للخروج من عزلتها الاقليمية والتخفيف من آثار الحصار الأمريكي الغربي الذي فرض عليها قبل الأزمة.

المبحث الرابع : المواقف التركية من الأزمة السورية والردود السورية

يتناول هذا المبحث السياق الزماني لتطور العلاقات السورية التركية بين 1998 وحتى بداية الأحداث في سوريا سنة 2011، لينتقل لتحليل محددات الموقف التركي من الأزمة السورية بين منتصف مارس 2011 وحتى الأول من جوان من نفس السنة والضروف والعوامل المتدخلة في تحديد الموقف التركي، والتطرق لأبعاد هذا الموقف والإنعكاسات التي تركها على العلاقة بين البلدين، كما يحاول المبحث تحديد منطلقات الموقف التركي والعوامل المتحكمة فيه خلال الأزمة لكي يتسنى لنا معرفة مدى التورط التركي في الأزمة السورية ومعرفة مدى ثبات وتغير الموقف التركي من الازمة السورية فيما بعد.

المطلب الأول: العلاقات السورية التركية من النجاح إلى الاخفاق (1998-2011)

تعتبر العلاقات المتميزة بين تركيا وسوريا أحد أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية لتركيا منذ وصوله للسلطة عام 2002، فبعد أن كان البلدان على شفير حرب سنة 1998، تطورت العلاقات بينهما بعد الإتفاق الشهير في أضنة التركية والموقع في عشرين أكتوبر 1998 والذي أنهى أسخن ملف بين البلدين وهو إحتضان ودعم سوريا لقيادة حزب العمال الكردستاني عام 2002 وأدى لقفزة نوعية في العلاقات بين البلدين، وتوجت على إثرها بزيارة الرئيس السوري بشار الأسد التاريخية إلى أنقرة سنة 2004، ورد الرئيس التركي السابق " احمد

[1] عبد العظيم محمود حنفي " العلاقات الامريكية التركية " ، **السياسة الدولية** ، ع. 153، (ديسمبر 2003)، ص 224.

نجدت سيزر" سنة 2005 بزيارة مماثلة إلى دمشق، رغم الإعتراض الشديد من ادارة جورج بوش الإبن التي كانت تفرض حصارا وعزلة سياسية وإقتصادية ودبلماسية على سوريا.

كما أن السياسة الخارجية التركية عرفت تحولا جذريا بعدما تبنى عبد الله غول* ورجب طيب اردغان لرؤية " احمد داود أوغلو" والذي أعاد تعريف دور تركيا في المنطقة وفق نظرية العمق الإستراتيجي، كما تم وضع سياسة تصفير المشاكل والتي إنبثقت من هذه الرؤية كأساس للتعامل مع دول الجوار وعلى رأسهم سوريا.

لقد حصل إنقلاب في الكثير من السياسات التقليدية لتركيا وخصوصا في ما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد فتحولت العلاقة بين البلدين إلى علاقة على مستوى عالي من التنسيق، وتم حل الكثير من المشاكل العالقة بين البلدين، وخاصة بعد سنة 2009 مع تولي داود اغلو وزارة الخارجية، والتي كان من نتائجها إنشاء مجلس تعاون إستراتيجي بين البلدين.

وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سوريا أو تركيا بحسب مكان إنعقاده ويضم 16 عشر وزيرا من البلدين (الخارجية الداخلية الدفاع و الطاقة و التجارة و النقل و الزراعة والاشغال العامة ويمكن ان يضم غيرهم حسب الضرورة كالسياحة)، ويعقد جلستين سنويا واحدة في كل بلد ويهدف الى تحقيق انجازات حقيقية وتعزيز العلاقات الاستراتيجية بين البلدين[1] .

وأجريت للمرة الأولى في تاريخ البلدين مناورات عسكرية مشتركة سنة 2009 والغيت التأشيرات بينهما في خطوة تدلل على عمق العلاقات بين البدلين، وبلغ عدد الإتفاقيات التي عقدتها سوريا مع

*خبير اقتصادي وسياسي تركي أول رئيس من التيار الإسلامي، وآخر رئيس ينتخب بالاقتراع غير المباشر. بدأ مساره السياسي في حزب الرفاه ثم الفضيلة،ولد عبد الله غل يوم 29 أكتوبر 1950 لعائلة متواضعة بمحافظة قيصرية الشهيرة بالتمسك بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية. تابع تعليمه الابتدائي والثانوي في تركيا، والتحق بكلية الاقتصاد في جامعة إسطنبول وتخرج منها سنة 1972، حصل الدكتوراه من بريطانيا سنة 1978. بدأ نشاطه السياسي مبكرا عندما كان في التاسعة عشرة من عمره، واحتل مواقع قيادية في حزب الرفاه. ثم انضم إلى حزب الفضيلة سنة1998، بعد حل حزب الفضيلة وقاد حركة التجديد داخل الحزب سنة 2000. وبعد حل حزب الفضيلة سنة 2001 أسس مع رجب طيب أردوغان حزب العدالة والتنمية. كان أول رئيس وزراء تركي يزور جامعة الدول العربية ،وقبل الغزو الأميركي للعراق سنة 2003 قام بجولة في الدول العربية وأسس مؤتمر دول الجوار. وظل عضوا في المجلس الأوروبي لمدة عشر سنوات، ونجح سنة 2005 في بدء مفاوضات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

[1] فولكر بيريتس ،**الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، تر: عبد الكريم محفوظ، (بيروت، لبنان : رياض الريس للكتب والنشر ،2012)،ص 447.

تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الإستراتيجي نحو ستة وخمسون اتفاقية[1]، في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإستثمار والمياه والبنوك وغيرها، نفذت كلها في الوقت المحدد لها تماما، وهو ما يبزر مدى أهمية إلتزام وحرص البلدين وجدية العلاقات الثنائية في تلك المرحلة، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 430 مليون دولار في سنة 2000 الى نحو 2.3 مليار دولار عام 2010، كما كان متوقعا ان تصل بعد 2011 الى اكثر من 5 مليار دولار[2] لكن إنفجار الازمة السورية حال دون ذلك.

وفي سنة 2010 وقع اقتراح انقرة الذي نص على إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم كلا من سوريا والأردن ولبنان وتكون مفتوحة على إنضمام غيرها من الدول، على أن ترفع التأشيرات بين كل هده الدول، وتطبق قوانين موحدة بهدف تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري المشترك فيما يشبه اتحاد شرق اوسطي[3].

وخلال الفترة الممتدة بين 2002 الى 2011 إحتلت سوريا أهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وقد ساعد ذلك على بلورة وتنفيذ الرؤية الإستراتيجية التركية لمنطقة الشرق الأوسط ولطبيعة الدور التركي فيها، فكانت تركيا حاضرة في العديد من الملفات الساخنة والمرتبطة بسوريا إساسا، التي تمتد من لبنان إلى فلسطين وصولا الى العراق، كما ساعد إنتشار القوة الناعمة لتركيا في الإرتقاء بدور تركيا وتعزيز موقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي بتعزيز علاقاتها مع دول الجوار وبالأخص سوريا، كما عززت علاقاتها مع الجماهير العربية عن طريق الدبلماسية الشعبية.

أما من الجهة المقابلة وعلى الجانب السوري،حيث كان تنظر دمشق الى العلاقة مع تركيا كمنفذ لفك الحصار الغربي بقيادة الولايات المتحدة، حيث تزايدت الضغوط الأمريكية على دمشق بعد غزو العراق2003، ومقتل الحريري سنة 2005، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006

[1] **المكان نفسه**.

[2] **المكان نفسه**.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 448.

والعدوان على غزة سنة 2008، حيث كانت علاقة دمشق بأنقرة كانت بمثابة همزة الوصل مع الدول الأوروبية والمجتمع الدولي آنذاك[1] .

لم تتوقف العلاقات فقط بين العاصمتين بل تطورت وتعدتها الى علاقات شخصية بين عائلة بشار الأسد وعقيلته وبعض القيادات التركية وبالأخص رجب طيب أدرغان الذي كان رئيسا للوزراء انذاك، ويضهر هذا من خلال ما صرح داود أغلو وزير الخارجية " لقد زرت سوريا خلال ثماني سنوات اكثر من 60 مرة في الوقت نفسه زرت مسقط رأسي في تركيا 30 مرة فقط " في دلالة على التحول الكبير في طبيعة العلاقات بين البلدين[2].

لكن وفي سنة 2011 حدث المنعطف في الوضع السياسي داخل بعض الدول العربية وبدأ الحراك الشعبي في تونس لينتقل إلى ليبيا ومصر وكان الخطر محدقا بدمشق أيضا، لكن الرئيس بشار الأسد كان يشدد كل مرة في تصريحاته على ان سوريا حالة استثنائية، وكان الرئيس الأسد واثقا من ان سوريا محصنة داخليا وأن لا حراك سيحدث فيها.

ففي مقابلة له مع جريدة وول ستريت جورنال في الواحد والثلاثون جانفي 2011 قال الأسد " لايمكن مقارنة الوضع بسوريا بالوضع في تونس ومصر، اذا أردت ذلك فعليك ان تنظر للامر من زاوية مختلفة.. سوريا مستقرة لمذا ؟ لأننا قريبون من الناس ومرتبطون بشكل وثيق جدا بمعتقدات المواطنين.. وعلى الرغم من ان وضعنا صعب بسبب الحظر، وعلى الرغم من أن الناس ينقصهم الكثير من الحاجات الأساسية، إلا أنك لا تجدهم يخرجون في إنتفاضة "[3].

تفجرت الأحداث في سوريا مع منتصف شهر مارس 2011، ووضعت دمشق في موقف حرج بسبب التصاعد الكبير للإحتجاجات، في ظل رفض القيادة السورية الإعتراف بها، ورفض الإستجابة لها، وعدم الإستماع للنصائح التركية بالقيام بالإصلاحات قبل ذلك بقرابة السنة، حيث وفي تصريح لطيب رجب اردغان لقناة بلومبرغ بتاريخ الثاني عشر ماي من سنة 2011 والذي كان فيه رئيسا للوزراء انذاك" **إن بشار الأسد صديق جيد لي، ناقشنا خلال العام الماضي رفع حالة**

---

[1] كارولين دوناتي ،**الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة** تر : لما العزب ،(بيروت، لبنان :رياض الريس للكتب، 2012)،ص 307.

[2] ديفيد دبليولش، **أسد دمشق الجديد بشار الأسد وسورية الحديثة**، تر : حسام الدين خضور ،(دمشق، سوريا : دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع ،2015) ، ص.366.

[3] **المرجع نفسه** ، ص ص 267-269 .

الطوارئ وإطلاق صراح المعتقلين السياسيين ومواضيع مثل النظام الإنتخابي والسماح بالتعددية الحزبية .. حتى انني وافقت أن يقوم بدراسة تجربتنا الحزبية، في حزب العدالة والتنمية وقلت له صراحة اذا وجدت ذلك ضرورة، فابعث لنا برجالك، باستطاعتنا ان ندربهم ونريهم طريقة عمل الحزب حتى يعرفوا كيف يمكن تنظيم حزب سياسي وكيف يبنون روابط مع الناس ويتواصلون معهم"[1].

ما يمكن قوله مما سبق أن خلال هذه المرحلة الحساسة الكل كان ينتظر موقف الحكومة التركية بسبب خصوصية العلاقة مع سوريا سواء الموقف من النظام السوري أو من الجماهير السورية من جهة أخرى، خصوصا مع بروز أراء منقسمة بين التشكيك في الدور التركي وإتهامه بدعم النظام و رأي آخر متهم أنقرة بالإزدواجية بسبب كونه لايملك الأدوات اللازمة لإدارة الأزمة بما يخدم المصالح التركية ورأي آخر متيقن من التوجه والدور التركي الذي سيدعم الإحتجاجات لإعتبارات دينية وأخرى حزبية وأخرى طائفية وأخرى جيوسياسية وأخرى تستجيب لمتطلبات المصلحة مع الغرب.

المطلب الثاني: تطور الموقف التركي من الأزمة السورية (من النصح إلى القطيعة)

إن المتتبع لتطور الأحداث في سوريا ومنذ إنفجار الأزمة رافقها تصاعد ومتباعة تركيا لكل كبيرة وصغيرة تجري على الأرض السورية، والتي تبرز مدى الضغوط التي مارستها أنقرة على دمشق والتي كانت تسري ببطئ و بشكل تصاعدي، والتي ترجع اساسا لعدة إعتبارات أهمها أن تركيا عبرت وبصراحة عن موقفها من التطورات التي تجري في الدول العربية، وأنها تساند كل المطالب الشعبية من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية، مع الحرص أن يكون الإنتقال سلميا، مع الإبقاء على عامل القوة كمحدد ضروري لحماية المصالح التركية.

لكن الحالة السورية تختلف أساسا مع الحالة التونسية والمصرية والليبية كذلك، إذ أن أنقرة كانت تعتقد أن المعطيات الجيوسياسية وثقل العلاقات بين البلدين، ستسمح لها بالتأثير على الرئيس بشار

[1] داود أوغلو،" نقلت للأسد رسائل تركية فقط.. ولسنا "موظفين" لدى قوى أجنبية تركيا تتوقع الاصلاح في سوريا خلال 15 يوماً والجيش غادر حماة" ، في : http://www.alriyadh.com/657974 (2018/07/08).

الأسد وإقناعه بالنصحية وحتى بالضغط كي يتجه نحو عملية إصلاحية شاملة بدون أن تدخل سوريا في حالة من الفوضى وتعود نتائجها على تركيا فيما بعد وتهدد المصالح الحيوية لها وبالتالي يمكننا رصد تطور الموقف التركي في ثلاث مراحل اساسية هي :

أولا / مرحلة تقديم النصيحة :

وهي أول مرحلة وتبدأ من تاريخ إندلاع الأحداث في سوريا مع منتصف شهر مارس 2011 وحتى أفريل من نفس السنة، حيث وفي هذه المرحلة حاولت الحكومة التركية دفع دمشق والقيادة السورية، إلى الإنفتاح السياسي والمضي قدما نحو إجراء إصلاحات عاجلة واللازمة لتجاوز الأزمة الداخلية، فقام القادة الأتراك في هذه المرحلة بالذات بتقديم النصح والإرشاد للرئيس السوري بشار الأسد، وأبدت الحكومة التركية إستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت ممكن[1].

وفي الخامس وعشرون مارس من سنة 2011 صدر أول تعليق رسمي تركي عن وزارة الخارجية تحدث فيه عن تطورات الوضع في سوريا فأصدرت بيانا تكلمت فيه عن العلاقات الراسخة التي تربط بين تركيا وسوريا الأمر الذي يدفع حسب التصريح إلى أن تولي تركيا أهمية قصوى لرفاه واستقرار سوريا الشقيقة والصديقة والسعادة وأمن الشعب السوري وتتأسف لسقوط ضحايا مدنيين وتدعم الإصلاحات السياسية"[2] وأهم ما جاء في التصريح من نقاط :

- أن تركيا تتابع عن كثب الأحداث الدائرة في سوريا.
- أن السلطات التركية تعبر عن أساها لما آلت اليه الأوضاع و تتأسف لسقوط ضحايا و اصابات جراء الاحداث وتتضامن معهم.
- أن أنقرة تؤيد قرارات الرئيس السوري بشار الاسد المرتبطة بضرورة التوصل الى الفاعلين المتورطين في أحداث العنف وتقديمهم إلى العدالة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

---

[1] عارف محمد، خلف البياتي،" السياسة التركية حيال الأزمة السورية"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، م. 5 ،ع. 17،(جوان 2013)، ص 198.

[1] "موقع وزارة الخارجية التركية"، في : http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa (2018/07/08).

[2] عارف محمد، خلف البياتي، **مرجع سابق**، ص 201.

- أن تركيا تتمنى أن يتم تطبيق كل القرارات الصادرة عن المسؤولين السوريين التي لها علاقة مباشرة بمسألة الإصلاحات السياسية والإجتماعية والاقتصادية .

هذا البيان يلخص تماما كل الإتصالات الرسمية التركية مع الجانب السوري خلال هده المرحلة سواء عبر رئيس الحكومة آنذاك رجب طيب اردغان أو عبر موفديه الشخصيين إلى دمشق.

لكن رجب طيب اردغان كان يحرص على التواصل المباشر مع الرئيس بشار الأسد بالنظر إلى العلاقة المتميزة التي تجمع الزعيمين، فتم الإتصال مرتين خلال ثلاثة أيام من بداية الأزمة في (25 من مارس 2011 و 28 من مارس 2011) وعبر اردغان في أول إتصال له مع الرئيس السوري عن " دعم بلاده لسوريا في عملية الإصلاح التي وعد بها في مسعى يلبي مطالب الشارع السوري " [1].

حاولت أنقرة أن ترسل رسالتين لدمشق من خلال المواقف الرسمية التي كانت مع بداية الأزمة الأولى: إلى الرئيس بشار الأسد وفيها إشارة إلى أن له القدرة على تجاوز المحنة الداخلية من خلال إعتماد اصلاحات حقيقية، وتركيا في هده المرحلة متسعدة كل الإستعداد لتقديم النصح والإرشاد و الدعم كلما تطلب الأمر ذلك.

أما الرسالة الثانية فكانت موجهة للقوى الغربية والمجتمع الدولي خصوصا ومفادها أن الحالة السورية يمكن أن تتحول إلى الحالة الليبية، وأن تركيا مستعدة لدعم الأسد في إصلاحاته خصوصا أن الأسد لم يرفض المضي نحو تنفيذ حزمة من الإصلاحات السريعة لتجاوز الأزمة، وإنما لا بد من منحه الوقت اللازم والكافي.

لقد حرصت تركيا على إبقاء الإتصال مع القيادة السورية إيمانا منها بإنفراج الأزمة لكن التخوف بقي من عدم إلتزام الرئيس السوري بتنفيذ إصلاحات حقيقية، ومن إنعكاسات ذلك على الداخل السوري وعلى تركيا نفسها وعلى الإقليم ككل، وحرصا من تركيا على إتاحت الفرصة للقيادة السورية على تجاوز الأزمة أرسل اردغان في السادس من افريل 2011 وزير خارجيته احمد داود اغلو الى دمشق على رأس وفد رفيع المستوى للقاء الرئيس السوري بشار الأسد وكان مضمون اللقاء التالي [2]:

---

[1] **علي حسين باكير**،" محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية " ، **في** : https://www.arab48.com/أخبار-عربية-ودولية/.

[2] عارف محمد خلف البياتي، **مرجع سابق** ، ص 203.

- التأكيد على ضرورة الإنفتاح على المعارضة والإسراع في تنفيذ الإصلاحات السياسيية وتطبيقها، وأن هذا من شأنه أن يحقق الإستقرار السياسي المطلوب .

- إستعداد تركيا لتقديم كل الدعم لكل ما تتطلبه العملية الإصلاحية.

- ضرورة التفطن إلى أن ما يجري في المنطقة لا يقتصر على تونس ومصر وليبيا فقط بل ان الأزمة في سوريا آثارها ستمتد إلى كل الشرق الاوسط .

- ضرورة التعامل بإيجابية مع السنة في رسالة الى دور المتغير المذهبي في التدخل التركي في الأزمة السورية، والذي كان من بين المحددات التي دفعت بتركيا لتدخل بقوة فيما بعد في الأزمة.

ثانيا / مرحلة اعادة تقييم الوضع:

وتمتد هذه المرحلة من منتصف شهر أفريل 2011 وحتى آخره، حيث شهدت هذه المرحلة عدة محطات رئيسية ومهمة كان أبرزها خطاب الرئيس السوري أمام حكومته الجديدة والذي أسفر عنه رفع حالة الطوارئ كما ترافقت معه إتساع رقعة الإحتجاجات في مختلف المحافضات السورية وإرتفاع عدد القتلى من المتضاهرين المدنيين، وبين قوات الأمن السورية وتابعه إدانة أممية للنظام السوري[1]، في هذه المرحلة إحتاج الموقف التركي إلى إعادة تقييم للوضع بعد المحاولات الحثيثة لإنقاذ الرئيس السوري حسب التصور التركي من الأزمة من خلال دفعه نحو تنفيذ الإصلاحات.

لكن الحكومة التركية تيقنت فيما بعد أن الرئيس السوري وحسب تصورها يسير في إتجاه تصعيد سياسة القمع، وأن لغة القوة هي التي تنتهج الآن، وأن هذا الأمر يشكل خطرا على تركيا وإتضحت ملامح هده المرحلة من خلال تغيير لهجة الخطاب التركي تجاه السلطة السورية مع الإحتفاظ بمضمون الرسالة السابقة حول إمكانية خروج سوريا من الأزمة إذا ما تم تطبيق إصلاحات جدية و حقيقية والتي تحضى بدعم تركي.

ففي الرابع والعشرين من أفريل سنة 2011 أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا تعلق فيه على أحداث ماسمي بأحداث الجمعة العظيمة في الثاني وعشرون من نفس الشهر، وما تلاها من إجراءات أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، طالبت فيه الحكومة السورية بإتخاذ عدد من الخطوات بكشل واضح وجدي وتضمن ما يلي:

[1] صافيناز محمد احمد ," الانقسامات المركبة: الدور المتغير للمعارضة في ادارة الازمة السورية, " **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 189 ، (جويلية 2012), ص123.

" تركيا قلقة للغاية من الأحداث التي جرت في عدد من المدن السورية، حيث نعتبر استقرار الجارة والصديقة سوريا وازدهار الشعب السوري ورفاهيته وسلامته أولوية قصوى لتركيا، كما رحبنا بتصريحات الرئيس السوري فيما يخص الإستجابة للمطالب المشروعة للشعب وبأن العديد من الإصلاحات أخذ طريقه نحو التطبيق "[1].

كما دعت وزارة الخارجية التركية السلطات السورية في دمشق عبر هذا البيان إلى:

" **ضرورة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والإمتناع عن الإستخدام غير المناسب والمفرط للقوة، وتوظيف الأساليب المناسبة للتعامل مع الاحتجاجات الشعبية، ومتابعة جهود الإصلاح للوصول إلى نتائج في أقرب وقت ممكن، إعتماد مسار عمل مناسب ينسجم مع نصوص الإصلاحات المعلنة، ضرورة إستعادة السلم الإجتماعي وتجنب أي ممسارات التي ممكن ان تؤذي إلى تفاقم الوضع إكثر، ممارسة أقسى درجات ضبط النفس لمنع إنتشار أعمال العنف لمنع انتشار العنف المضاد من الجماهير** " [2].

مباشرة بعد صدور هذا البيان جرى إتصال أجراه أردغان بالرئيس السوري بشار الأسد بتاريخ السادس وعشرين من أفريل 2011، أعرب فيه وبصراحة عن مخاوف تركيا وعدم إرتياحها للأحداث الجارية في سوريا، طالبا منه التقدم في الإصلاحات ومعتبرا أن رفع حالة الطوارئ في البلاد خطوة غير كافية[3].

لم يقف الموقف التركي في هذا الحد فقط حيث أصبح جليا أن تركيا حضرت لما سمي بالخطة " ب " بعدما فشلت محاولات إقناع النظام السوري في المرحلة الأولى، فأستدعي السفير التركي في دمشق "عمر اونهون" في إطار التحضير لإجتماع لمجلس الأمن القومي التركي برئاسة الرئيس التركي عبد الله غول ، بهدف الإستعداد للتعامل مع السيناريوهات الأسوء المتوقع حدوثها مع التطورات المتسارعة للأحداث في سوريا[4].

---

[1] علي جلال معوض ,"الارتباك تحليل اولي لدور التركي في الثورات العربية ", **مجلة السياسة الدولية**, ع.186،(اكتوبر 2011), ص62.

[2] ناتالي تونش ," ابعاد الدور التركي في الشرق االوسط" , **مجلة السياسة الدولية** , ع. 182 ,(اكتوبر 2012), ص ص102-103

[3] علي جلال معوض ،**مرجع سابق**، ص 65.

[4] Daily sabah Turkey's position on the Syrian war p3. from past to present Get it from ", at : **https://www.dailysabah.com/op-ed/2018/01/16/turkeys-position-on-the-syrian-war-from-past-to-present** (12/07/2018)

خلصت الجلسة التي عقدها مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ الثامن وعشرون من أفريل 2011 برئاسة غول وبمشاركة كل من رئيس الوزراء رجب طيب اردغان، ووزير الخارجية احمد داود اوغلو ورئيس هيئة الأركان أيشيك كوشانر، ورئيس وكالة الإستخبارات التركية MIT هاكان فيدان والقائد العام للأمن الداخلي والدرك نجدت أوزل وسفير تركيا في دمشق إلى الموقف التالي:[1]

عبر المجلس عن بالغ اسفه وقلقه الشديد لإرتفاع عدد الضحايا في التضاهرات التي خرجت معارضة للنظام في الجارة سوريا، كما طالب المجلس السلطات السورية بالإسراع في تطبيق الإصلاحات الموعود بها والتي جاءت لتلبية تطلعات الشعب المشروعة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مع التشديد على ضرورة تطبيقها في أسرع وقت ممكن، كما شدد البيان على أهمية إتخاذ خطوات سريعة ومحددة لضمان الحقوق الأساسية والحريات والأمن، وتحقيق السلم الإجتماعي والإستقرار في سوريا.

كما خرج البيان بمجموعة توصيات منها إرسال وفد حكومي رفيع المستوى برئاسة رئيس وكالة الإستخبارات التركية هاكان فيدان وبرفقته وكيل هيئة التخطيط القومي كمان مدن اوغلو وعدد من الخبراء والمختصين على الفور إلى دمشق، بحيث يتكفل الوفد بنقل الرسالة التركية إلى القيادة السورية، والتي مفادها أن انقرة مستعدة مبدئيا لدعم الإصلاحات السورية، كما أن الوفد سيجتمع مع الرئيس السوري بشار الأسد للإطلاع على آخر المستجدات والتطورات التي تحصل في بلاده وتقييم موقفه من الأحداث.

كما يشرح وفد هيئة التخطيط برئاسة كمال اوغلو وعدد من الخبراء التجربة التركية في الإدارة للقيادة السورية، وشرح التجربة التركية في الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإدارة العامة ويساعد على إعداد خارطة طريق للتغيرات الديمقراطية المرتقبة بما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري حسب التصور التركي طبعا.

يمكن القول مما سبق أن مرحلة إعادة تقييم الوضع أدت إلى ترسيخ قناعات لدى السلطات التركية بأن الوضع في سوريا خطير ويزداد تعقيدا مع مرور الوقت، وأن المسألة لم تعد تخص سوريا وحدها، كذلك أن الخطوات الإصلاحية التي أعلن عنها غير كافية وغير مجدية ولا تلبي إحتياجات الشعب السوري إطلاقا.

[1] "Gonul tol, Turkey's precarious position in Syria p6.", at : **http://www.mei.edu/content/article/us-withdrawal-syria-spells-trouble-turkey date of publication 11/04/2018** (12/07/2018).

وأن عامل الوقت مهم جدا وبالتالي ضرورة إطلاق إصلاحات حقيقية واستعادة زمام المبادرة و منع الفوضى وإنتشار العنف في البلاد وكان الرئيس التركي عبد الله غول قد عبر عن ذلك صراحة حين قال " البعض لا يقبلون نهائيا بالتغيير هؤلاء ليس لديهم أمل في البقاء نهائيا آخرون يلعبون لكسب الوقت لكن الوقت سيفوتهم ويتفوق عليهم "[1]، كذلك إستمرار الوضع على ما هو عليه من دون تغيير سيؤدي إلى نتائج كارثية، وإحتمال أن يسقط الأسد بالطريقة نفسها التي أطاحت بها الإنتفاضات شعبية حكاما آخرين في المنطقة العربية هذا الموقف من القيادة السورية كان من المحددات الرئيسية للسلطة التركية وهي الرهان على سقوط الأسد وضرورة تغيير النضام لكن مع ضمان قيادة موالية لتركيا والحفاظ على سوريا موحدة.

ثالثا / مرحلة الضغط والتدخل:

عرفت هده المرحلة تحولا جذريا في الموقف التركي ليس من ناحية المعادلة المعتمدة منذ البداية والمتمثلة في حث الرئيس الأسد على الإستجابة للمطالب الشعبية المشروعة حسب التصور التركي وبإجراء تغييرات جذرية لتجاوز الأزمة بل في البحث عن الوسائل التي لا بد أن تدفع القيادة السورية الى تحقيق هذا التغيير.

قامت السلطات التركية بإرسال رسائل مباشرة لدمشق حول المخاوف التي سببها عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية الداخلية والخارجية، وفرض المزيد من العقوبات الغربية والتحذير من التداعيات الكارثية للاستمرار في السياسة الحالية، كما أن تركيا و لأول مرة إستضافت مؤتمر للجمعيات السورية وعدد من المعارضين السوريين.

ظهر لأول مرة الإنتقاد العلني والصريح لسياسة القمع التي يعتمدها الرئيس السوري حسب التصور التركي وتكذيبه لما يعطيه من روايات حول ما يجري من أحداث، ففي مقابلة تلفزيونية بتاريخ الثاني من ماي سنة 2011 حذر أردغان الرئيس الأسد من عواقب الإستمرار في عمليات قتل المدنيين أو التفكير في غرتكاب مجازر كما حدث سنة 1982 في أحداث مدينة حماة منبها إلى أن سوريا لن تنهض مرة أخرى إن وقع فيها مثل هذه الأعمال ولن تكون قادرة على حل مشاكلها، لأن مثل هده الأمور إن إستمرت وتصاعدت ستدفع المجتمع الدولي إلى التدخل وتشديد

[1] Daily sabah,**op,cit**.p4.

ضغوطه وإتخاد مواقف ردعية لإيقافها، وستكون تركيا مضطرة إلى القيام بما يجب القيام به وأن تنهض بمسؤولياتها الأخلاقية إتجاه الشعب السوري "[1].

وبتاريخ العاشر من ماي سنة 2011 صرح رئيس الحكومة التركية للقناة السابعة الإخبارية التركية والتابعة لحزب العدالة والتنمية مكذبا فيه الرواية الرسمية السورية لأول مرة وقال " لامندسين ولا عصابات مسلحة كما تقول دمشق، معلوماتنا بهذا الخصوص مختلفة تماما، من حق قوات الأمن أن تدافع عن نفسها لكن الذي يواجهها هو شعب غير مسلح عدد القتلى لحد الآن تجاوز الألف، ولا نريد ان نعيش مجازر حماة وحلبجة وحمص مرة أخرى، من الخطأ أن يقتل النظام شعبه"[2].

من خلال هذا التصريح أراد أردغان أن يرسل رسالة إلى القادة السوريين بأن الموقف التركي قد تغير، وأن هناك معطيات جديدة حيث كان هذا التصريح شديد اللهجة ويتجه نحو التصعيد ولقد تمحور الموقف التركي حول أربعة عناصر أساسية هي[3] :

- أن لا أحد يصدق الرواية الرسمية عن المؤامرات فلا تريد تركيا مزيدا من القتل لأنه سيزيد من الأعمال الإحتجاجية والعنف المضاد لأن الأمور ستتخرج عن السيطرة لامحالة.

- أن الأزمة السورية لم تعد تهم سوريا فقط بل أصبحت مسألة تخص تركيا كذلك، ولا بد للقيادة السورية أخذ ذلك بعين الإعتبار، وأن تطور الأحداث في سوريا سيؤديان إلى الإضرار بتركيا و إنفجار المنطقة ككل.

- إذا ما تم تدويل القضية في الأمم المتحدة وتحرك المجتمع الدولي من أجلها لا يمكن ان تقف تركيا مكتوفة الأيدي أمام واجبها الأخلاقي الإنساني خاصة اذا إستمرت سياسة القمع والقتل.

- رغم كل ما جرى فإن إنهاء الأزمة بطريقة سلمية عبر إدخال إصلاحات عميقة وواسعة النطاق مازال ممكنا لكن الفرصة لا تتكرر والوقت يمر بسرعة أمام القيادة السورية لتحقيق تمطالب الشعب السوري و ضمان تحول سلمي للسطلة.

- أن ما صرح به رجب طيب اردغان لا يعبر عن مواقفه الشخصية فقط، بل هو إنعكاس لكل مؤسسات صنع القرار في تركيا سواء الرئيس عبد الله غول في تلك الفترة او وزير خارجيته احمد

[1] Gonul tol,**op,cit**.p7.
[2] Daily sabah,**op,cit** p 4
[3] Francesco D'Alema , "The Evolution of Turkey's Syria Policy" , at : http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1728.pdf (14/07/2018).

داود أوغلو وكل حزب العدالة والتنمية كالمستشار "إبراهيم كالين" مرورا "بأرشاد هرمزلي" كبير مستشاري الرئيس عبد الله غول في قضايا الشرق الأوسط والعالم العربي و"عمر تشليكو مراد مرجان" أهم العقول المخططة للسياسة الخارجية في الحزب.

في خضم هذا التحول الكبير في الموقف التركي اعلنت المعارضة السورية على إطلاق مؤتمر كبير لمختلف أطيافها في أفريل 2011 مؤتمرا بعنوان " **لقاء إسطنبول من أجل سوريا** " شارك فيه أكثر من أربعون شخصية سورية بين إعلاميين ورجال أعمال ونشطاء حقوقيين من مختلف الأطياف والإنتماءات السياسية بالتعاون مع منضمات المجتمع المدني السوري بدعوة من مجموعة من الهيئات والمؤسسات المجمتعية التركية المنضوية تحت " **منبر اسطنبول للحوار السياسي** " وتتألف من نحو 400 منضمة مدنية تركية وورد في البيان الختامي للقاء ما يلي[1] :

- إجراء إصلاحات جذرية في سوريا.
- إنهاء نظام الحزب الواحد وإقامة نظام تعددية حزبية.
- الإفراج عن السجناء السياسيين والسماح بحرية التضاهر وحرية الصحافة.

ما يمكن قوله مما سبق أنه في ظل الوضع المتفاقم على الساحة السورية وتصاعد وتيرة العنف المتبادل بين السلطة والمعارضة طرأ هذا التحول في الموقف التركي من الأزمة السورية بسبب عدم إستجابة الرئيس السوري لما أسمته أنقرة النصائح التركية، بإجراء إصلاحات سياسية عاجلة كما سبق وذكرنا، وأدى تعنت القيادة السورية إلى إصطفاف الحكومة التركية الآن إلى جانب المحتجين لأنها كانت ترى أن هذا الإصطفاف من شأنه أن يسرع في إزالة نظام الأسد عن الحكم، حيث قامت حكومة أردغان بفتح الحدود وإنشاء المخيمات للاجئين السوريين الفارين من الأراضي السورية وقدمت مساعدات للاجئين وقامت ببناء المخيمات لهم.

وبمرور الوقت وقيام قوات الأمن السورية بحملة أمنية واسعة بمدينة حماة والمدن السورية الأخرى في نهاية جويلية2011 وإخفاق المجتمع الدولي في إستصدار قرار أممي يدين العمليات الأمنية

[1]" Julien Barnes Dacey Three views on turkey's syria intervention ", at : https://www.ecfr.eu/article/commentary_three_views_on_turkeys_syria_interventio (2018/01/25 -) .

بسبب الفيتو الروسي الصيني، حينها بدأت الحكومة التركية تشعر بالعجز والحرج لايسما أن هناك إتفاقا عاما على أن تركيا صاحبة الدور الأهم والمؤثر في الشأن السوري.

إقتصرت المواقف التركية على إنتهاج العمل السياسي والدبلماسي للتعامل مع التطورات الميدانية على الساحة السورية وتعقيداتها وفق تقديرات الحكومة التركية لطبيعة كل حالة ومتطلبات الموازنة بين الحرية والأمن والإستقرار فيها، على طبيعة التكوين الإثني للمجتمع السوري ودرجة إستجابة قيادات النظام السوري ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل، وتقدير حدود إمكانيات تركية وقدراتها إزاء كل حالة، من خلال كل هذه الإعتبارات الحساسة عززت تركيا من حضورها وموقعها القوي من الأزمة السورية في ضوء تصاعد وتيرة العنف وتدهور الأوضاع في سوريا وإزدياد عدد اللاجئين السوريين على الأراضي التركية إذ وصل عددهم إلى أكثر من 160.000 خلال سنة 2011 فقط [1].

إعتبرت تركيا نفسها ليست فقط دولة تدير الأزمة السورية بسبب القرب الجغرافي بل إعتبرت نفسها طرفا وجزءا من هذه الأزمة، وعليه إزداد الضغط على الطرف السوري في ضوء تزايد في الأصوات المنددة في الساحة الدولية خاصة الموقف الأمريكي والفرنسي حيث صرحت الحكومة التركية بأنه لا يمكن القبول بشرعية إستخدام القوة المسلحة وخاصة الثقيلة منها ضد مدنيين عزل حسب وصف الحكومة التركية[2]، ففي نفس السياق إتصل أردغان مع نظيره باراك أوباما وكان محتوى الاتصال قد دار حول بحث عملية الانتقال الى الديمقراطية في سوريا و ان سوريا ستكون أفضل من دون الأسد وأكد الطرفان على ضرورة تلبية مطالب الشعب السوري[3].

على هذا الأساس بدأ الحشد التركي لدعم التغيير في سوريا حيث صرح وزير الخارجية التركي داود أوغلو بتاريخ الثاني عشر أكتوبر 2012 بـ " نطالب نظام الأسد بوقف العمليات العسكرية التي تقتل المدنيين فورا وهذه كلمتنا الأخيرة التي نطالب فيها النظام السوري بوقف العنف ضد شعبه "[4]، وفي تصريح لرئيس الوزراء اردغان على ما سمي بمجزرة الحولة التي راح ضحيتها 114

---

[1] Julien Barnes Dacey,**op,cit**.

[2] محمد نور الدين، "تركيا والثورات العربية , كل شيء او لا شيء " **مجلة شؤون عربية**، ع. 149، (ربيع 2012) ، ص ص56-60.

[3] Julien Barnes Dacey,**op,cit.**

[4] "" تركيا لن تتحاور مع دمشق أبدا" ، في: https://issuu.com/mrkezcom/docs/quds_31_10_2012 (2018/01/25)

مدنيا " إن النظام يحاول كسب الوقت لإرتكاب المزيد من المذابح"[1]، على إثرها مباشرة تم طرد الدبلماسيين السوريين العاملين في السفارة السورية في انقرة احتجاجا على أعمال العنف المفرط التي حملت مسؤوليتها للنظام.

تصاعدت المواقف الدولية خاصة الأمريكية المعارضة لبقاء الأسد في السلطة وبررت ذلك بأن الأخير لم يعد يتحكم في الأوضاع في سوريا، بعد مقتل وزير الدفاع السوري العماد داود عبد الله ووزير الداخلية محمد الشعار ونائب رئيس الأركان آصف شوكت في تفجير إستهدف مكتب الأمن القومي في 18جويلية 2012[2].

أما على صعيد التحرك العسكري ضد سوريا أثر إسقاط الطائرة التركية من طرف القوات السورية بتاريخ 22 جوان 2012، على الموقف التركي حيث أمر رئيس الوزراء التركي البقاء في حالة تأهب قصوى وأن قواعد الاشتباك قد تغيرت [3]، حيث قامت تركيا بحشد قوات على الحدود مع سوريا، لكن هذا الحادث لم يسفر عن أي مواجهة مباشرة بل بقيت حالة الترقب والتأهب على الجانب التركي، بعدها قام حلف الناتو بنشر بطاريات باتريوت على الحدود لحماية تركيا بعد الطلب الملح من أنقرة وإحتمال إنشاء منطقة عازلة على الحدود حسب ما صرح به رئيس الوزراء رجب طيب أردغان آنذاك " نحن ندرس كل شيء يتعلق بالأزمة السورية ومن بينها المنطقة العازلة "[4].

وهكذا وجدت تركيا نفسها في سياستها التصعيدية والدعم اللامتناهي للجماعات المسلحة و إحتضانها للمعارضة، و ملف اللاجئين على أراضيها والذي إستخدم فيما بعد كورقة سياسية ضد الإتحاد الأوروبي، إن الأتراك وضعوا أنفسهم في تعاملهم مع الأزمة السورية في مأزق التهديد من دون وجود خطة واضحة حقيقية للعمل وفقها، خاصة فيما يتعلق بإقناع الأطراف الدولية ذات المصالح المتضاربة في سوريا وهذا ما وصفه أحد الباحثين " باهادير ديتشر " من مركز الدراسات

[1] "الخارجية التركية تطالب بتشكيل لجنة تحقيق في مجزرة الحولة "، في :
https://www.youm7.com/story/2012/6/3/%D8%A7%D (2018/01/25)

[2] " مقتل وزير الدفاع داوود راجحة وآصف شوكت صهر الرئيس الأسد"، في:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/07/120718_syria (2018/01/25)

[3] "سوريا تسقط طائرة تركية وانقرة تحذر من رد حاسم " ، في :
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE85M00B20120623 (2018/07/11).

[4] "تطبيق المنطقة العازلة مفتاح التحول في الازمة السورية "، في :
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-03-18-1.1613469 (2018/07/11).

الاستراتيجية الدولية* بقوله " أن السياسة التركية اليوم تضع من تغيير النظام في دمشق هدفا لها لكن جميع خيارات المسؤولين الأتراك في هذا الموضوع تبدو محدودة، فسوريا مهمة كثيرا لكثير من اللاعبين الدوليين المهمين والمؤثرين بقوة وكل لاعب من هؤلاء لديه مصالحه المتناقضة مع الآخر من الولايات المتحدة الأمريكية الى اسرائيل مرورا بروسيا وإيران وصولا إلى الصين " [1].

ما يمكن قوله كذلك أنه وعلى ضوء هذه المعطيات والحقائق أصبحت حكومة أردغان تدرك بشكل واضح أنها لا تستطيع التعامل مع الأزمة السورية إلا عن طريق تحقيق إجماع دولي يشكل غطاء لها في أي تحرك ستقوم به، لكن مشكلة التعامل التركي مع الأزمة السورية لا تقتصر على ذلك بل بمدى القدرة على التعامل مع الضغوط التي تواجهها على الصعيد الداخلي من طرف القوى المعارضة للمواقف التركية من الأزمة.

ولذا فإن المطالب التركية بضرورة التغيير في سوريا تصاعدت بعد إعتراف أكثر من مئة دولة بالإئتلاف الوطني المعارض الذي إنبثق عن مؤتمر المعارضة الذي إنعقد أواخر سنة 2012 بالدوحة، يتبين من خلال ما سبق كذلك أن الموقف التركي إتجاه الأزمة السورية هو ربط أي تسوية سياسية للأزمة ستكون بدون الرئيس بشار الاسد وعليه نطرح السؤال التالي هل تغير الموقف التركي أم بقي متمسكا بهذا الموقف ؟ .

من خلال تتبع مسار العلاقات السورية التركية والعوامل المتحكمة والمتدخلة فيها والتي سبق ذكرها في المباحث السابقة يظهر أنه من الطبيعي جدا أن يحصل تغير وتحول في الموقف التركي وأن

---

* مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية مركز أبحاث أمريكي شهير، مقره واشنطن. يقوم بإجراء دراسات سياسية وتحليلات حول القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في كافة أنحاء العالم، مع تركيز على القضايا ذات الارتباط بالعلاقات الدولية والتجارية والتكنولوجيا والطاقة والشؤون الجيو - استراتيجية. صنف المركز في المرتبة الأولى من بين مراكز الأبحاث الدولية لناحية اهتمامه بالمسائل الأمنية والدولية. ٌاسس المركز في العام 1962. أشهر الباحثين في المركز: هنري كسينجر وزبيجنيو برجنزكي ووليم كوهين وجيمس أل. جونز وجيمس أر. تشيسنجر وهارولد براون وجون ألترمان وأنطوني كوردسمان ورايموند دابيوس وأندرو كوتشنز وولتر لاكور وجيمس أندرو لويس.

[1] Meliha benli altunsik ,'The inflexibility of turkey's policy in syria 'IEMed. Mediterranean Yearbook 2016", at **: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2016/IEMed_MedYearbook_2016_keys_Turkey_Syrias_Policy_Benli_Altunisik.pdf** (17/07/2018).

يتجه نسق العلاقات من النجاح إلى الإخفاق الذريع بسبب الأزمة، حيث أن الازمة السورية أصبحت شأن داخلي تركي لأسباب عديدة منها:

أنه تبين أن الرئيس بشار الأسد لم ينفذ أيا من النصائح التركية وأن خياراته الإستراتيجية أصبحت أكثر وضوحا في الإتجاه نحو إعتماد الخيار الأمني لحسم الأوضاع في الداخل السوري كذلك أن تركيا تخوفت مما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سوريا وهي إنتشار الفوضى والخوف من أن يستغل الأكرد الأوضاع وأن يعتبروا الأزمة فرصة ذهبية لكي يتم تجسيد حكم ذاتي في الشمال السوري وهو ما يهدد أساسا الأمن القومي التركي، كذلك الضغوط الداخلية على السلطة التركية عجلت من الاندفاع التركي والتحول في الموقف الرسمي التركي ليصبح علنا داعما للمعارضة السورية ماليا واقتصاديا وإعلاميا وحتى عسكريا من أجل تغيير النظام وإسقاط الأسد.

أما الإجابة على السؤال حول ما اذا تغبر الموقف التركي حول ربط التسوية السياسية في سوريا بتنحي الأسد وألا مستقبل للأسد في سوريا ما بعد الأزمة نجيب عليه في الفصل الأخير الذي نكتشف مدى تغير الموقف التركي والذي كان أساسا نتيجة اعتبارات براغماتية ومصلحية تبين حقيقة السياسة التركية في تعاملها مع القضايا الإقليمية ومنها الأزمة السورية.

خلاصة الفصل

بعد عرض أبعاد السياسة الخارجية التركية وأهدافها وأسسها وتناول أهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات السورية التركية البينية والمتغيرات الإقليمية كذلك وتناول العلاقات السورية التركية قبل الأزمة وبعدها تناول تطور الموقف التركي من الأزمة السورية يتبين لنا أن سوريا تعتبر رقما مهما في حسابات الربح والخسارة الإستراتيجية لتركيا على مدار سنوات العلاقات بين البلدين خاصة بعد إعتلاء حزب العدالة والتنمية تحولا جذريا نحو التعاون المشترك بين البلدين لكن انقلبت هذه العلاقات التعاونية إلى حالة من العداء والقطيعة نتيجة انفجار الأزمة السورية في دلالة على ان قضية المياه و الجغرافيا والأقليات مازالت خلفية تتعامل بها انقرة مع الجارة سوريا لحد الآن

الفصل الرابع

الدور التركي في الأزمة السورية بين 2011- 2017 وتداعياته على تركيا داخليا وخارجيا

مقدمة الفصل

يتناول هذا الفصل الدور التركي في الأزمة السورية ولقد تم التركيز على الدور الإنساني لما له من اهمية كبيرة في ملف الأزمة السورية ككل حيث تم تناوله من جانبين الاول قضية اللاجئين و السياسة التركية تجاه هذا الملف وكيف تعاملت معه وتم تناول كل الإجراءات والقوانين والسياسات التي إنتهجتها تركيا في هذا الصدد، الجانب الآخر وهو مسألة المنطقة الامنة التي نادت بها انقرة طوال مدة الازمة وجانب اخر مهم كذلك هو علاقة الملف بالطرف الأوروبي والمعارؤضة التركية في الداخل كذلك تم تناول الدور العسكري وتم تناوله من جانبين كذلك الأول هو الدور غير المباشر وتم تفصيله جيدا ليستوعب الدور التركي المشبوه في دعم الجماعات المسلحة بالوثائق اما الدور المباشر فكان بالتطرق للتدخل العسكري المباشر في شمال سوريا لنختم الفصل بتداعيات هذا التدخل على المستوى الخارجي والداخلي ومطلب حول مستقبل الدور التركي في سوريا لنستشف على الأقل مكامن الخلل و العطب الذي أصاب السياسة الخارجية التركي خلال فترة الأزمة والتي تعتبر جزءا مهما من فترة الدراسة ككل.

المبحث الأول : الدور التركي في الأزمة السورية إنسانيا وعسكريا

يتناول هذا المبحث الدور التركي في الأزمة السورية من جانبين مهمين جدا الأول هو الجانب الإنساني والذي يعتبر ملفا معقدا وذي أبعاد إنسانية وأخرى إقتصادية وسياسية، حيث تم تناوله في المطلب الأول بالتفصيل والأرقام وتوظيح طريقة معالجة وإدارة تركيا لهذا الملف، أما المطلب الثاني فتناول الدور العسكري التركي في الأزمة والذي قسم إلى عنصرين أساسيين هما التدخل غير المباشر والذي تناول دور تركيا في دعم الفصائل المسلحة وتناول طبيعة علاقة السلطات التركية مع هذه الجماعات أما العنصر الثاني فكان الدور العسكري المباشر والذي تم من خلاله تناول التدخل العسكري التركي في سوريا و تحليل تدعياته وأهدافه وطبيعته.

المطلب الأول: الدور الإنساني التركي في الأزمة السورية

تبنت تركيا منذ بداية الأزمة السورية موقفا إيجابيا تجاه اللاجئين السوريين، حيث أن الأخيرة إحتلت المرتبة الأولى في عدد اللاجئين السوريين إذ إستقبلت أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ سوري منذ العام الأول للازمة، وقد طالبت بإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية لحماية وإيواء هؤلاء اللاجئين، وعليه لفهم طبيعة الملف الإنساني كان لابد من تناول قضية اللاجئين والدور التركي فيه ومعالجة مسألة المنقطة الآمنة التي طالبت بها تركيا منذ إندلاع الأزمة سنة 2011 وأهم مبرراتها والإنتقادات التي وجهت للسياسة التركية في إدارتها لهذا الملف من المعارضة التركية ودمشق والمجتمع الدولي خاصة الإتحاد الأوروبي.

حيث تعتبر هذه السياسة الإنسانية أحد الأدوات التي إستطاعت تركيا بها تنفيذ أجندتها تجاه الأزمة السورية، فتركيا هدفت إلى تحقيق شيئين رئيسين من خلال ملف اللاجئين الأول هو الإستفادة منهم إقتصاديا والثاني إستخدامهم كورقة ضغط وإبتزاز ضد الإتحاد الأوروبي سواء ما تعلق بالمساعدات المالية أو مواقف الإتحاد الإوروبي من تركيا في الكثير من الملفات.

أولا / اللاجئين السوريين في تركيا: بدأ تدفق اللاجئين السوريين على تركيا منذ شهر أفريل 2011 وقد أعلنت السلطات التركية إبتدءا من هذا التاريخ تطبيق سياسة "الباب المفتوح" لهؤلاء اللاجئين حيث جاء في الإعلان الأول في تركيا حول مسألة اللاجئين من منظمة أفاد AFAD التركية في جوان 2011 بان هناك 8535 من اللاجئين السوريين يعيشون في محافظة هاتاي، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا حسب إحصائيات منظمة أفاد في أوت 2012 إلى 78409 لاجيء[1]، ثم غيرت تركيا سياستها تجاه اللاجئين، حيث شهدت حركة لجوء واسعة مع الأشهر الأولى لإنطلاق الأحداث في مارس 2011 وحتى أواخر عام 2015، حين فرضت الحكومة التركية بعدها تأشيرات دخول على السوريين، في جانفي 2016 وسط إنتشار حالات الدخول إلى تركيا عن طريق التهريب عبر الحدود بين البلدين[2].

وحسب آخر إحصاءات الأمم المتحدة حول اللاجئين السوريين أكدت المنظمة أنهم يشكلون حوالي ثلث إجمالي اللاجئين في العالم، فتركيا تستضيف منهم أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ سوري، وحسب تقرير نشره معهد واشنطن الخاص بدراسات الشرق الأوسط عن إحصاءات صادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أن تركيا تستضيف ما نسبته 63.4% من اللاجئين السوريين، وأسهم اللاجئون السوريون في زيادة عدد سكان تركيا عام 2017 بنسبة 4.2%، وأضحى يقترب من 82 مليون نسمة[3]، ولفت التقرير إلى أن تدفق اللاجئين السوريين على تركيا بين عامي 2011-2017 يعد التحول الديموغرافي الأهم في هذا البلد منذ "التبادل السكاني" الذي جرى بين تركيا واليونان بين عامي 1923- 1924[4].

---

[1] "La réponse de la Turquie à la crise des réfugiés syriens et la voie à suivre" , at : **http://www.worldbank.org/en/country/turkey/publication/turkeys-response-to-the-syrian-refugee-crisis-and-the-road-ahead** (16/11/2018).

[2] 'It's against the law': Syrian refugees deported from Turkey back to war " ,at **:https://www.theguardian.com/global-development/2018/oct/16/syrian-refugees-deported-from-turkey-back-to-war** (16/11/2018).

[3] "اللاجؤون السوريون في تركيا بالارقام "، في : https://arabic.rt.com/world/965865- %D8 (27/10/18).

[4] "Turkey's Syrian Refugees: Defusing Metropolitan Tensions, **REPORT 248** " , AT : **https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/248-turkeys-syrian-refugees-defusing-metropolitan-tensions** (16/11/2018) .

وأوضحت إحصاءات الأمم المتحدة أن 1.926.987 من اللاجئين السوريين في تركيا هم من الذكور و1.627.085 من الإناث، ويوجد بينهم أكثر من مليون لاجئ دون سن العاشرة، وأشارت الأمم المتحدة إلى إختلاط الغالبية الساحقة من اللاجئين السوريين بالسكان الأتراك، فيما يتم إيواء 212.816 لاجئا في مخيمات[1].

ويعيش نحو 2.8 مليون لاجئ سوري في 12 محافظة تركية هي "بورصة، وغازي عنتاب وهاتاي، وإسطنبول، وإزمير، وكهرمان ماراس، وكيليس، وقونية، وماردين، ومرسين، وسانليورفا" وتظهر هذه الإحصاءات وجود التجمع الأكبر من اللاجئين السوريين في محافظة إسطنبول، وهؤلاء يمثلون 3.6% من إجمالي سكان المحافظة عام 2017 ويتجاوز عددهم نصف مليون لاجئ بالمقابل، تستضيف 8 محافظات تركية جنوبية نحو 57% من اللاجئين السوريين، فيما يشكل اللاجئون السوريون "19.3% من سكان سانليورفا، و21.2% من سكان هاتاي، و16.1% في غازي عنتاب، و10.4% من مرسين، ونسبة هائلة تبلغ 49% من سكان محافظة كيليس الصغيرة" وفي اخر إحصائية نشرتها وزارة الداخلية التركية في سبتمبر2017، أن عدد اللاجئين السوريين على الأراضي التركية تجاوز ثلاثة ملايين و200 ألف لاجئ وفق آخر البيانات[2] .

ومع أواخر سنة2011 منحت تركيا للاجئين السوريين الحماية وضمنت لهم عدم العودة القسرية، وأن لا يفرض عليهم مدة أو حد معين للبقاء في تركيا، بهده السياسة تلقت تركيا جوائز دولية عديدة بسبب الاستجابة السريعة لمتطلبات اللاجئين منذ نشوب الأزمة[3]، حيث يعتبر السوريين المجموعة الكبر من اللاجئين في تركيا، حيث أن ثلث اللاجئين السوريين المتواجدين في المنقطة يتواجدون في تركيا، ومع عدم وجود مؤشرات لإنهاء الأزمة يبقى مصير هؤلاء معلقا بين المكوث في تركيا أو الرجوع إلى مناطقهم الأصلية.

بذلت الحكومة التركية جهدا لتنظيم اللاجئين وإعداد برامج لصرف المساعدات، منها بطاقات الدعم المالي فحسب تصريح مدير خدمات المهاجرين واللاجئين في الهلال الأحمر التركي بتاريخ 03 ديسمبر 2016 "بيرم سلوي"، أنه " تم توزيع بطاقات الدعم المالي للاجئين السوريين في تركيا منذ جانفي"2017 كما أضاف " أن عملية استلام البطاقات للأشخاص الذين سيحصلون عليها

[1] La réponse de la Turquie à la crise des réfugiés syriens et la voie à suivre,**op cit**.
[2] 'It's against the law': Syrian refugees deported from Turkey back to war, **op cit.**
[3] Souad Ahmadoun, "Turkey"s Policy toward Syrian Refugees, Domestic Repercussions and the Need for International Support, Stiftung Wissenschaft und Politik", **German Institute for International and Security Affairs**,(November 2014), p,2.

ستتم عبر أفرع بنك "هالك"، موضحا أن الأولوية في الحصول على البطاقات لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأرامل وبحسب الوكالة فقد بدأ تقديم الطلبات للحصول على بطاقات الهلال الأحمر التركي بقيمة 100 ليرة تركية، أي نحو 30 دولارا أمريكيا شهريا للفرد الواحد، بدا توزيعها على مليون لاجئ في عموم البلاد و أوضح أنه "يمكن تقديم الطلبات للحصول على البطاقات، من خلال أوقاف التضامن والتكافل الاجتماعي ضمن 970 مركزا تابعا لوزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في عموم البلاد[1].

ويتم تقديم هذه البطاقات للسوريين خارج المخيمات إضافة إلى اللاجئين المسجلين لدى المديرية العامة للهجرة وذلك في إطار برنامج مساعدة الإندماج الإجتماعي للأجانب ويدار هذا البرنامج بتنسيق بين الهلال الأحمر ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وبتمويل بقيمة 348 مليون يورو مقدمة من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية"[2].

وبموجب نظام الحماية المؤقتة يضمن كل اللاجئين مكانا لهم في أحد المخيمات المتواجدة حاليا في تركيا حيث يحصلون على المأوى والغذاء والعلاج بشكل مجاني، حيث لم تحاول السلطات التركية وضع أي عراقيل أمام اللاجئين القادمين من سوريا على وجه التحديد، وقد سعت إلى تسهيل إجراءات دخولهم إلى أراضيها من خلال إلغاء تأشيرة الدخول، كما أن إجراءات تسجيل اللاجئين داخل الأراضي التركية تتم بكل سهوله لأن كافة المحافظات التركية الـ "81" تستقبلهم وتقوم بتسجيلهم للتخفيف من معاناتهم.

ويحصل اللاجئ السوري على كافة حقوقه التعليمية كونه يعيش وفقا لقانون الحماية المؤقتة الذي أقرته الحكومة التركية في أكتوبر 2014، والذي بموجبه يحصل على التعليم المدرسي بكافة مراحله وبشكل مجاني، كما يحق للاجئ السوري أن يستفيد من المنح الدراسية الجامعية التي تقدمها الجامعات التركية سنويا، الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للرعاية الصحية، حيث يحصل اللاجئ السوري على كافة حقوقه الطبية وبشكل مجاني، فالمشافي الحكومية التركية مفتوحه أمامه هذا

[1] مسلم االسيد علي، "معايير جديدة للمنحة المالية الشهرية المقدمة للاجئين السوريين في تركيا "، في : https://orient-news.net/ar/news_show/139319/0 (2018/10/30).

[2] أطا أفق سكر، "الاتحاد الأوروبي يموّل بطاقات الهلال الأحمر للسوريين حتى منتصف 2019 "،في : https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A_ (2018/10/30).

فضلا عن تلك الخطوات التي بذلتها وزارة الأسرة والشؤون الإجتماعية التركية من أجل توفير الخدمات النفسية والإجتماعية[1].

أما بالنسبة لما أنفقته تركيا على اللاجئين فتشير الإحصائيات التركية الرسمية إلى صرف أكثر من ثلاث ملايير دولار في الثلاث سنوات الأولى من عمر الأزمة، كل هذا كان في إطار دعم دولي محدود جدا وهو الأمر الذي إمتعضت منه تركيا كثيرا[2] ففي خطاب الرئيس التركي رجب طيب أردغان أمام الإجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2016 قال " إن تركيا أنفقت 25 مليار دولار على اللاجئين هذا الرقم أصاب الجميع بالدهشة، لأن الأتراك قيل لهم حتى الآن أن بلدهم أنفق 10 مليارات دولار على اللاجئين السوريين"[3].

في التاسع من جويلية 2015 صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن 6 مليارات دولار أنفقت على اللاجئين السوريين بين عامي 2011-2015 وفي الـ 5 من أكتوبر 2015 قال الرئيس التركي إن المبلغ كان 7.5 مليار دولار و تحدث رئيس هيئة الطوارئ والكوارث فؤاد أكتاي عن إنفاق 10 مليارات دولار في فيفري 2016[4].

إنتهز أردوغان فرصة ضهوره أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ليكشف عن الأموال الضخمة التي أنفقتها تركيا، وعدم كفاية المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقال أردوغان في خطابه إن مساعدات الأمم المتحدة بلغت 325 مليون دولار فقط، وأن الإتحاد الأوروبي لم يعط تركيا أي أموال، لكنه أنفق 178 مليون دولار فقط من خلال صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وقد عبر أردوغان عن امتعاضه بالقول "إن من وعدوا في الإتحاد الأوروبي بالمساهمة في جهودنا لم يفوا بوعودهم، وبالمثل لا زلنا نتوقع أن تفي الأمم المتحدة بوعدها، إن

[1] 'It's against the law': Syrian refugees deported from Turkey back to war, **op cit**.
[2] Soner Cagaptay," Turkey to Vote on Syria policy", **The Washington Institute, for Near East policy, Washington, United States**, (October 1, 2014), P,2-3.
[3] It's against the law': Syrian refugees deported from Turkey back to war, **op cit**.
[4] Okunan Haberler**,** "Turkey's spending on Syrian refugees reach $25bn, government officials say " , at : https://www.birgun.net/haber-detay/turkey-s-spending-on-syrian-refugees-reach-25bn-government-officials-say-152279.html (16/11/2018).

أعمال الدورة 71 للأمم المتحدة هي مناسبة مهمة لكي يعرف العالم أنه لا ينبغي أن تقف مساهمة المجتمع الدولي عند 525 مليون دولار"[1].

كما وضح أردوغان في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2016 أن النفقات الرسمية على اللاجئين ارتفعت من 10 مليارات دولار إلى 12.5 مليار دولار، ونظرا لأنه أدلى بتصريحه في العشرين من سبتمبر، فقد استخدم أرقاما عن المدة من نهاية أوت 2015 وحتى فيفري 2016، حين كانت النفقات قرابة 10 مليار دولار، وهو ما يعني أن الأشهر الستة من مارس إلى أوت 2016 شهدت ارتفاعا في النفقات بمقدار 2.5 مليار دولار وهذا يشير إلى أن المعدل الشهري للنفقات الرسمية بلغ 416 مليون دولار أي بانخفاض قدره 48 مليون دولار[2].

اللاجئين السوريين لم يكونوا حالة من العبئ المادي فقط في تركيا، بل إن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها تركيا كانت ترمي تحقيق اهداف بعيدة المدى منها ماله علاقة بالإقتصاد التركي في حد ذاته، حيث أن الملايين من السوريين يعتبرون قوة عاملة وإستهلاكية في نفس الوقت فإحتياجاتهم عززت الطلب المحلي وتسهم في الإنتاج المحلي والنمو، فبينما عملت الحكومة التركية على تعزيز الطلب الداخلي ويسرت السداد ببطاقات الائتمان.

نتج عنه زيادة كبيرة في مستوى إنفاق السوريين، وأصبح استهلاك اللاجئين منقذا للإقتصاد خاصة في سنوات 2015 و2016 عندما شهدت ركودا نسبيا، فالسوريين أنشأوا 4456 شركة في تركيا منذ عام 2011 تنشط هذه الشركات في السوق المحلية[3] وفي التصدير أيضا ومن دون هذه الشركات كان من المستحيل بالنسبة لتركيا مواجهة مشكلة إرتفاع فاتورة نفقات اللاجئين السوريين وهو ما خلق حركية اقتصادية داخل المدن التي يتواجدون فيها.

في عام 2011 مثلت الشركات التي تأسست في سوريا نحو 0.2% من قرابة 54 ألف شركة حديثة التأسيس في تركيا، ثم زاد رواد الأعمال السوريون من وجودهم في عام 2013، إذ شكلت الشركات السورية 1% من إجمالي الشركات حديثة التأسيس في تركيا، حتى بلغ ذروته في عام

[1] Okunan Haberler,**op.cit**.p 4.
[2] Zulfikar Dogan, "Ankara pressed to explain $30 billion refugee bill" , at : **http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/12/turkey-syria-did-ankara-spend-30-billion-on-refugees.html** (16/10/2018).
[3] Loc,cit.

2015، حين تخطى عدد الشركات السورية الجديدة 1600 شركة، ليصل بذلك إلى 2.4% من إجمالي الشركات حديثة التأسيس في تركيا[1].

وأصبحت منطقة جنوب شرق تركيا والمدن الغربية على وجه الخصوص محورا لرواد الأعمال السوريين وصارت مدينة إسطنبول باعتبارها أكبر مركز اقتصادي في البلاد الخيار الأبرز لنحو نصف الشركات السورية المؤسسة إذ بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة برأس مال سوري في اسطنبول 1838 شركة[2].

ومع ذلك فبالرغم من هذا العدد الهائل تراجعت حصة الشركات السورية التي تأسست حديثا بسبب النظام الإقتصادي الحيوي في إسطنبول، ولم تمثل سوى 3.2% من جميع الشركات المؤسسة حديثا هناك وعلى عكس ذلك فحتى بالرغم من أن الأعداد المطلقة للشركات السورية المؤسسة في جنوب شرق تركيا أقل من أعدادها المُطلَقة في إسطنبول، فإن أهميتها النسبية في جنوب شرق تركيا أعلى بكثير من أهميتها النسبية في إسطنبول فعلى سبيل المثال، كانت 13.1% من جميع الشركات المؤسسة بمدينة غازي عنتاب التي تعد مركز الصناعة والخدمات في تركيا لديها مساهمات سورية في عام 2015، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 15% في مدينة مرسين الميناائية التركية، و35% في كلس[3].(أنظر الخارطة رقم 4)

ثانيا / الإتفاق التركي الأوروبي حول اللاجئين السوريين :

في 18 مارس 2016 عقد إتفاق أقره قادة الاتحاد الأوروبي مع تركيا ودخل حيز التنفيذ بعد يومين من إقراره، حيث هدف هذا الإتفاق إلى معالجة مشكلة تدفق اللاجئين نحو أوروبا، ويقضي بإبعاد اللاجئين الجدد إلى تركيا، ويقر بالعمل على تسريع تسديد المساعدات لتركيا ومناقشة مسألة إلغاء تأشيرات دخول الأتراك إلى أوروبا وانضمام أنقرة إلى الإتحاد الأوروبي، وتم الإتفاق بعد لقاء جمع رئيس وزراء تركيا أحمد داود أوغلو ورئيس المجلس الأوروبي "دونالد تاسك"، حيث تم الاتفاق على ما يلي[4] :

---

[1] اللاجؤون السوريون يحفزون الاقتصاد التركي"،في:https://www.orient-news.net/ar/news_show (2018/10/30).

[2] صهيب المفوض ابراهيم ، "فعالية اللاجئين السوريين في الاقتصاد التركي"، في :
https://www.adwhit.com/%D8%AA%D8%B1%D9%83 (2018/10/30).

[3] **المكان نفسه.**

[4] "الاتفاق التركي الأوروبي يصدم بعقبات كبيرة " ، في : https://www.dw.com/ar/%D8%A7 (2018/10/30).

1- إعادة جميع اللاجئين الجدد الذين يصلون من تركيا إلى الجزر اليونانية إعتبارا من 20 مارس 2016 إلى تركيا، لوضع حد للرحلات الخطيرة عبر بحر إيجه والقضاء على عمل المهربين وإخضاع طلبات اللجوء للدراسة في الجزر اليونانية، أما الذين لا يقدمون طلب لجوء أو يتم التثبت من أن طلبهم لا يستند إلى أساس أو لا يمكن قبوله، فستتم إعادتهم إلى تركيا، على أن تتخذ تركيا واليونان التدابير الضرورية لذلك بمساعدة المفوضية العليا للاجئين والإتحاد الأوروبي، بما في ذلك وجود عناصر أتراك في الجزر اليونانية، وعناصر يونانيين في تركيا كما سيتكفل الاتحاد الأوروبي بنفقات إعادة اللاجئين.

2- مبدأ "واحد مقابل واحد": ففي مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا سيتم استقبال سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعطى الأولوية للذين لم يحاولوا الوصول بصورة "غير شرعية" إلى هناك وتم تحديد سقف قدره 72 ألف لاجئ، وفي حال الاقتراب من هذا السقف ستتم مراجعة الآلية، أما في حال تخطيه فسيتم وقفها.

3- تحرير تأشيرات الدخول: سيتم تسريع العمل على خريطة الطريق للسماح بإعفاء مواطني تركيا من تأشيرات الدخول إلى أوروبا في مهلة أقصاها نهاية جوان 2016، على أن تستوفي تركيا المعايير الثنين و سبعين.

4- مساعدة مالية: سيسرع الإتحاد بتسديد المساعدة الأوروبية لتركيا البالغة ثلاثة مليارات يورو لتحسين ظروف معيشة اللاجئين الذين يقدر عددهم بنحو 2.7 ملايين، وحين تصبح هذه الموارد على وشك النفاد سيقدم الاتحاد الأوروبي تمويلا إضافيا مماثلا بحلول نهاية عام 2018.

5- الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي: وافق الاتحاد الأوروبي وتركيا على فتح الفصل 33 (المسائل المالية) خلال الرئاسة الهولندية للاتحاد التي انتهت في شهر جوان 2017.

لكن الإتفاقية تعرضت إلى الكثير من الإنتقادات من أوساط حقوقية إذ أنها أدت إلى إحتجاز آلاف المهاجرين في الجزر اليونانية في ظروف ندد بها المدافعون عن حقوق اللاجئين، وقد أثار وجودهم توترا مع سكان الجزر، حيث انتقدت منظمة أطباء بلا حدود على لسان ممثلها في برلين " فشل الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من الناحية الإنسانية واتهم الحكومة الألمانية بالفشل مضيفا أن تلك الاتفاقية جاءت على حساب اللاجئين[1] ".

[1] "أطباء بلا حدود" **تطالب المجتمع الدولي بحل مشكلة اللاجئين"، في :**
http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/ **(** 2018/10/30).

حسب الأمم المتحدة يعيش في تركيا نحو ثلاثة ملايين لاجئ، بينما تقول تركيا أن الرقم ارتفع ليصل إلى 3.5 مليونا، وتهدد تركيا بين الحين والآخر بإلغاء الإتفاقية على خلفية "عدم دفع المبلغ المتفق عليه وعدم إلغاء التأشيرة المفروضة على المواطنين الأتراك الراغبين بالسفر إلى الإتحاد الأوروبي.

بموجب الإتفاقية وعد الإتحاد الأوروبي بدفع مبلغ 6 مليار دولار لتركيا، على أن تذهب تلك الأموال لدعم مشاريع يستفيد منها اللاجئون السوريون في تركيا، وتقول المفوضية الأوروبية أن الثلاث مليارات يورو المدفوعة، تم تمويل بها برنامج تعليم نصف مليون طفل، هذا في حين تقول أنقرة أنه لم يدفع لها حتى الآن أي في سنة 2016 إلا مليار و850 ألف يورو وأن تلك الأموال لا تذهب إلى خزينة الدولة التركية، ويقول الخبير في سياسة اللجوء التركي" باشاك يافكان" أن الكثير من المال المدفوع يذهب إلى المصاريف الإدارية لمنظمات المجتمع المدني الدولية العاملة في تركيا و على رعايا اللاجئين[1].

ثالثا / انتقادات المعارضة لسياسية اردغان اتجاه ملف اللاجئين:

لقد أثار ارتفاع إجمالي نفقات تركيا على ملف اللاجئين إلى 25 مليار دولار ردود أفعال في البلاد وجاءت إحدى الاعتراضات من أرطغرل أوزكوك، أحد كبار الكتاب في صحيفة حرييت اليومية التركية المعارضة الذي كتب "يؤخذ لكل لاجئ سوري يأتي إلى بلدنا 300 دولار من جيب كل مواطن تركي وبالمال الذي يأخذونه منا يضعون 8.000 دولار في جيب كل مواطن سوري يأتي إلينا، الشعب الألماني الذي لم ينفق حتى 1% من الأموال التي أنفقناها يطالب حكومته بأن تفسر النفقات على اللاجئين السوريين، أليس من حق المواطنين الأتراك أن يسألوا هذا السؤال البريء؟ لمذا أنفقنا هذه الأموال؟ أعرف الجواب: من أجل الإنسانية لمن ندين بهذا الدين الإنساني؟ هل هو دين الجوار والمشاعر الدافئة؟ أم أننا مدينون بهذه المآسي الإنسانية بسبب سياستنا الخاطئة؟".[2]

موقف المعارضة التركية كان قويا جدا حيث وخلال الحملة الإنتخابية الرئاسية التركية في 21 جوان 2018 اتفق المرشحون الثلاثة للرئاسة في تركيا "محرم إينجه" و "ميرال أكشينار" و "تامال

[1] الاتفاق التركي الأوروبي يصدم بعقبات كبيرة، **مرجع سابق**.

[2] Zulfikar Dogan, **op,cit**.

كاراموللا أوغلو"، على أن اللاجئين السوريين هم السبب في الكثير من المشاكل وأهمها الاقتصادية، التي تعاني منها البلاد[1].

فمرشح حزب "الشعب الجمهوري" محرم إينجه في حديثه لمناصريه أكد أنه سيتحدث اذا ما فاز فانه سيتحدث إلى الرئيس بشار الأسد ويعين سفيرا جديدا في دمشق، وسيسعى لحل كل المشاكل مع سوريا، بما يتيح عودة نحو 4 ملايين سوري إلى بلادهم على إعتبار أن وجودهم هو أحد أسباب الأزمة الإقتصادية في تركيا، التي صرفت حتى الآن 40 مليار دولار لتغطية ملف اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم[2].

أما ميرال أكشينار زعيمة حزب " الخير" فقد أكدت بدورها أنها ستعيد العلاقة مع دمشق، وتبحث معها موضوع اللاجئين، وذلك حتى يتسنى إعادة هؤلاء إلى بلادهم وتخصيص ما يتم صرفه على بناء المصانع ومعالجة أزمة البطالة وفي المقابل، لم يتطرق زعيم حزب " السعادة " الإسلامي إلى قضية المليارات، بل إكتفى بالحديث عن ضرورة المصالحة مع سوريا ومساعدة اللاجئين الموجودين في تركيا للعودة إلى بيوتهم والعيش هناك بأمان وسلام، واعتبر زعيم حزب "الشعب الجمهوري" كمال كليشدار أوغلو، في حديثه إلى ممثلي الجمعيات والروابط والإتحادات المهنية، أن "سياسة أردوغان في سوريا سببت الكثير من مشاكلنا الداخلية، كما أنها السبب في لجوء أربع ملايين سوري إلى تركيا"، مضيفا " أن الأموال التي صرفت كان بإمكان أردوغان إستخدامها لحل العديد من المشاكل الاقتصادية ذات الطابع الإنساني"[3].

رابعا / المطالبة التركية باقامة منطقة امنة في الشمال السوري لايواء اللاجئين: يعتبر الجوار الجغرافي والثقافي والديني بين البلدين والمصالح الإقتصادية والأمنية خاصة في المناطق الحدودية من بين أهم العوامل التي دفعت تركيا للإنخراط المباشر في الأزمة السورية في شقها الإنساني

[1] حسني محلي، "معارضو اردغان : اللاجؤون سبب المشاكل "، في: https://al-akhbar.com/World/ (2018/11/02).

[2] **المرجع نفسه** .

[3] "بعدما رفضت المعارضة.. القصة شبه الكاملة لاتفاق «المناطق الآمنة» في سوريا " ، في :
https://www.sasapost.com/astana-agreement-syria-safe-zones/ (2018/11/10).

حيث في سنة 2000 كان بإمكان العائلات بين طرفي الحدود القيام بزيارات متبادلة بكل سهولة و في سنة 2009 تم الغاء تأشيرة الدخول بإستثناء جواز السفر.

لكن مع إنفجار الأزمة السورية ومع انتشار المعارك وإشتداد الحرب بين المعارضة السورية والجيش السوري فيما بعد، زادت المخاوف التركية من أن يؤدي التصعيد إلى إغراق تركيا بالمزيد من اللاجئين السوريين خاصة في المناطق الحدودية وبالتالي إحداث عدم إستقرار في المدن الحدودية التركية تزامنا مع التضامن الشعبي التركي مع اللاجئين بشكل واسع وكبير.

وعليه جاءت المطالبات الرسمية التركية بإقامة منطقة آمنة في سوريا على لسان رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أغلو حيث قال " ان مطالبة تركيا باقامة منطقة آمنة ليس الهدف منها حماية تركيا بل حماية المدنيين الفارين من العنف والقصف والبراميل المتفجرة، داعيا إلى عدم الخلط بين منطقة الآمنة التي تطالب بها تركيا وبين المنطقة العازلة العسكرية* التي لم تطالب بها تركيا إطلاقا، وأن بلاده طالبت بها منذ البدايات الأولى للأزمة السورية وأنه لو تم الاستماع لتركيا وتم انشاؤها في وقتها المناسب لما وصلت إليه الأوضاع لما هي عليه الآن[1] ".

* هناك فرق في القانون الدولي بين وظيفة المناطق الآمنة والمناطق العازلة الاثنتين تتطلبان قرارا من مجلس الأمن، وتتطلبان فرض حظر جوي ووجود قوات على الأرض، **المنطقة الآمنة** تفرض لحماية مجموعة لا تستطيع حماية نفسها، ويتم فرضها بمقتضى قرار من مجلس الأمن، كما يتم تكليف دولة أو اثنتين بتنفيذ هذا القرار بالقوة، ويمنع تحليق أي طائرات عسكرية حول هذا المكان. وتهدف عملية إنشاء مناطق آمنة إلى توفير التدخل الإنساني من خلال ممرات آمنة لحماية المدنيين، من خلال قرار يصدر عن مجلس الأمن بناء على توصيات لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وهذه الظاهرة ليست جديدة في العلاقات الدولية، فقد قامت الأمم المتحدة بالتدخل في عدد من الدول بهدف التدخل لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان، وحماية الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية. **أما المنطقة العازلة** تُعرّف بأنّها مساحة من الأرض معزولة عن جوارها عسكرياً من البر والبحر والجو، أما قانونيا فتكون على الحدود بحيث يكون جزء منها في أراضيها والجزء الآخر في أراضي دولة أخرى، وبالتالي يحصل الاتفاق على حدود المنطقة العازلة من أجل حفظ الأمن على الحدود ومنع تسلل الإرهابيين ومنع التهريب، ومن الضروري أن يتوفر حظر جوي لحماية المنطقة العازلة، وهذا يتطلب موافقة مجلس الأمن فهي تعني أن تنسحب الجيوش بطريقة متزامنة، على أن تكون بينهما منطقة لا توجد بها دباباتأو أسلحة أو يصدر مجلس الأمن قراراً باعتبار المنطقة عازلة، لتبتعد الدول المتحاربة عن بعضها بمسافة عدة كيلومترات، وقد تُفرض من مجلس الأمن أو من تحالف دولي.

[1] Simon Tisdall ,"Syrian safe zone: US relents to Turkish demands after border crisis grows " , at : **https://www.theguardian.com/world/2015/jul/27/syrian-safe-zone-us-relents-to-turkish-demands-border-crisis-kurd-uk-military** (02/11/2018).

تتخوف تركيا من التبعات الأمنية لمسألة تدفق اللاجئين الكبير بعد إنفجار الأزمة السورية، فهذا القلق تغذيه الإحتمالات بعيدة المدى من تغلغل التطرف المرتبط باللاجئين، وعليه فإن أنقرة تخوفت كثيرا من أن ينقل اللاجؤون السوريون مشاكل بلدهم إلى الداخل التركي وهو ما حدث في الكثير من الأحداث والعمليات الإنتحارية داخل تركيا يستم تناولها في المبحث المقبل حول تداعيات الأمنية للتدخل التركي في الأزمة السورية.

فمن بين هده المشاكل التي كانت تتخوه منها تركيا والمرتبطة بتدفق المهاجرين هو الشبكات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وإحتمال تفاقم العنف الطائفي وإنتشار الفكر الجهادي وعليه فان تركيا[1] نظرت دائما إلى ان انشاء المنقطة الآمنة هو الذي سيساعد في موجهة هذه المخاطر والتخفيف منآثارها من خلال إعادة اللاجئين السوريين ثانية الى بلادهم.

على أساس هذه المخاوف سعت تركيا إلى محاولة إقامة ملاذات آمنة للاجئين في سوريا كوسيلة لإدراة أزمة اللاجئين، فالأخيرة تستضيف عددا كبيرا منهم والذي لن يعود أغلبهم إلى سوريا على المدى القصير والطويل، في الوقت الذي تفتك الحرب بمناطقهم، فحسب التصور التركي فإن المنطقة الآمنة هي الطريقة المثلى لمنع تدفق مزيد من اللاجئين نحوها (أنظر الخارطة رقم 2)

بالنسبة للموقف الرسمي السوري كان عن طريق رد من طرف وزارة الخارجية السورية حيث وضحت " رفضها رفضا قاطعا المحاولات التركية لإقامة منطقة آمنة على الأراضي السورية أو أي تدخل عدواني لقوات اجنبية فوق أراضيها "[2].

وهاجمت الخارجية السورية النظام التركي معتبرة أن "المحاولات التركية لإقامة منطقة "عازلة" على الأراضي السورية تشكل انتهاكا سافرا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون

[1] Soner Cagaptay , Andrew J. Tabler, "Turkey Calls for Safe Havens and No-Fly Zones in Syria: Five Things You Need to Know", **The Washington Institute for Near East Policy**, (October 10, 2014), p 1.

[2] Simon Tisdall,op,cit.p7.

الدولي، كما تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وضرورة تجفيف منابعه" [1].

في 28 من جويلية 2015 وافقت إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما على المطالب التركية بإقامة منطقة آمنة على مسافة 95 كلم على طول الحدود بين تركيا وسوريا، تبدأ من بلدة جرابلس إلى ماريا وبعمق حوالي 60 كلم، وتصل إلى مشارف مدينة حلب ثاني أكبر المدن السورية وحسب هذا الإتفاق الذي تم بين الرئيس التركي رجب طيب أردغان ونظيره الأمريكي الرئيس باراك اوباما أنه ستكون هناك ظربات للتحالف الغربي على معاقل داعش، وسيتم إبعاد قوات الجيش السوري لتكون المنطقة آمنة للاجئين العائدين من تركيا فيما بعد[2].

لكن الإدارة الأمريكية لم تجسد هذا الإتفاق، لأن تركيا لم تستطع أقناع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مثل هذه المناطق الآمنة في شمال سوريا لوجود إشكالية وخلافات في تحديدها بين الطرفين، حيث فهم التردد وعدم التحمس من إدارة أوباما بالتخوف من التصادم مع الروس ميدانيا وفهم الأمريكي من الإلحاح التركي هو محاولة فرض أمر واقع سيؤدي إلى تعقيد الوضع والخارطة الميدانية فيما بعد.

ما يمكن قوله مما سبق أن إدارة تركيا لملف اللاجئين السوريين كان له وجهان الأول إنساني و ظهر هذا خلال الخطابات الرسمية التركية من أن تركيا فتحت الباب على مصرعيه لإستقبال اللاجئين السوريين لكي تكسب ود المجتمع الدولي وتغطي على دعمها للفصائل المسلحة في سوريا وهو ما ينافي القوانين الدولية، أما الهدف الآخر هو إقامة منطقة آمنة وعازلة في شمال سوريا لفائدة اللاجئين لكن العكس هو ما حدث فهذه المطالبات كانت أمنية بحتة لكي يتم كبح جماح طموحات أكراد سوريا، وقطع الطريق أمامهم وخلق كنتونات موالية لتركيا في المناطق الشمالية

[1] Erin Cunningham ,"U.S, Turkey aim to create buffer zone on Syrian border. Nobody knows how" , at : **https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/us-said-it-will-create-a-safe-zone-on-syrian-border-but-nobody-knows-how -** (02/11/2018).

[2] Soner Cagaptay,**op,cit**.

بسوريا، تركيا لم تنجح وإنعكس عدد اللاجئين الكبير فيها على وضعها الإقتصادي و حتى الأمني كما سنتناول في المبحث الأخير.

المطلب الثاني: الدور العسكري التركي في الأزمة السورية (الدور غير المباشر والمباشر)

منذ بداية الأزمة السورية في مارس 2011 تبنت تركيا موقفا سياسيا معارضا للنظام في دمشق وتأخر التدخل العسكري على الأراضي السورية، وإكتفت فقط بتدريب الفصائل المسلحة بالإتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسمحت لقادة المعارضة بالتحرك بحرية داخل الأراضي التركية و إقامة مؤتمرات لهم، وكان أهمها هو مؤتمر " **أصدقاء سوريا** " الذي عقد على الأراضي التركية ولكن مع تطور الأحداث ومع سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على مناطق واسعة من الشمال السوري وإعلانها إقامة مناطق حكم ذاتي داخل الأراضي السورية تزامنا مع سيطرت تنظيم الدولة الإسلامية " داعش " على قطاعات واسعة من الأراضي السورية والمتاخمة للأراضي التركية تغير الموقف التركي إتجاه الأزمة في شقه العسكري.

إن الدور العسكري في سوريا تبرره أنقرة من منطلق المصلحة الوطنية العليا لتركيا هو أن هذا التدخل جاء حماية للمصالح الوطنية العليا وكرد فعل للأعمال القتالية التي ينفذها أكراد سوريا و التي تعتبرهم تركيا إمتدادا لمنظمة حزب العمال الكردستاني التركي PKK وتوسعهم غرب الفرات بعد معركة عين العرب التي خاضهوها ضد داعش.

لكن في المقابل تعتبر السلطات الرسمية في دمشق أن التدخل التركي له دور مشبوه، حيث تتهم دمشق أنقرة بتقديم المساعدة للمعارضة قبل إنفجار الأزمة في 2011 بإقامة معسكرات تدريب و إيواء المعارضين وقياداتهم في البلدات التركية الحدودية، وقدمت دمشق الكثير من الأدلة التي تثبت تورط تركيا في دعم الجماعات المسلحة وحتى المتطرفة منها النصرة وداعش، في هذا المطلب سنتناول الدور العسكري التركي غير المباشر والمباشر في الأزمة السورية وهل هذا التدخل يرجع إلى خدمة المصالح التركية الحيوية فقط أم لتصفية حسابات سياسية وطائفية مع النظام السوري أوخدمة لأجندة غربية في المنطقة في إطار التوازنات الإقليمية الجديدة ؟.

أولا / **الدور العسكري غير المباشر**: مع إنفجار الأزمة السورية مباشرة كان لتركيا دور هام في محاولة التأثير على القيادة السورية والضغط عليها من أجل المضي في إصلاحات سياسية وهو ما ميز تطور الموقف التركي من الأزمة، حيث أبدت تركيا النصح لدمشق بالإسراع في تنفيذ حزمات من الإصلاحات الضرورية و لكن ومع مرور الوقت تعقدت معه خيوط الأزمة ووجدت تركيا نفسها أمام تحديات إقليمية وأمنية كان لها الأثر في التحول الجوهري في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ولعب دور فعال فيها ولعل العامل العسكري كان حاسما في إدارة الأزمة السورية بما يخدم المصالح التركية والتموضع التركي الجيد في لعبة المصالح الإقليمية والأزمة السورية تحديدا.

رغم أن تركيا إنتهجت في سلوكها الخارجي محددا أساسيا وهو سياسة تصفير المشاكل مع جيرانها وكانت سوريا أحد أهم نماذج نجاح هذه السياسة، منذ إعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم سنة 2002، إلا أنه وبعد إنفجار الأزمة السورية أصبحت المنطقة مقسمة بين معارض للنظام في دمشق وبين مؤيد وحليف وأصبحت المنطقة تعيش حالة من الفوضى والتجاذبات بين القوى الإقليمية والدولية.

ووجدت أنقرة نفسها مضطرة للتعامل مع المتغيرات الجديدة، وأوجدت الأحداث المتسارعة ضرورة حيوية للتدخل لحماية المصالح التركية المركزية وبهذا لم تعد الأخيرة صديقة للجميع وعليه كان لابد من إختيار معادلة جديدة فحسمت تركيا أمرها وإختارت الوقوف إلى جانب المعارضة والمضي قدما لتقديم الدعم اللامشروط لها، خاصة العسكري منه وهو الشيء الذي عجل في عسكرة الحراك الشعبي في سوريا وإدخلها في أتون حرب أهلية طاحنة، لقد كان الدعم التركي لفصائل المعارضة عسكريا ولوجستيكيا له الكثير من الإعتبارات والمبررات والأسباب الجيوسياسية:

1 - السلوك السوري تجاه مشكلة الأكراد والذي جعل من صانع القرار التركي يبني صورة نمطية حول سلوك القيادة السورية من خلال التطورات التاريخية للعلاقات الثنائية السورية التركية، فإعتبر سلوكا عدائيا، وكانت تعتبر سوريا في دوائر القرار التركي دولة تسعى لتقويض أمن وإستقرار تركيا من خلال الدعم العسكري واللوجيسي الذي قدمته دمشق لحزب العمال الركدستاني PKK والذي كان يستخدم الأراضي السورية قاعدة خلفية للإنطلاق نحو عملياته في العمق التركي، وإنشاء

معسكرات في الجنوب اللبناني تحت رعاية سورية وفق الإتهامات التركية، كلها عوامل ساعدت على جعل تركيا تحاول رد الإعتبار والإنتقام من الجانب السوري عن طريق توفير كل أشكال الدعم للجماعات المسلحة المعارضة.

2 - إختلاف وجهات النظر بين الطرفين حول العلاقة التركية مع الكيان الإسرائيلي فسوريا تعتبر هذا التقارب تهديدا للأمن القومي العربي والسوري، وتعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية هي علاقات موجهة ضد أمن ومصالح سوريا، أما الجانب التركي يعتبرها علاقات بين دولتين جارتين و مهمتين على الصعيد الإقليمي، وأن إقامة علاقات ثنائية مع إسرائيل هو مسألة سيادية، ولا تضر بأمن أي دولة عربية أو سوريا تحديدا، و تبرر أنقرة هذا بالدور الذي لعبته كوسيط في عملية المفاوضات السورية الإسرائيلية حول الجولان المحتل، وأنها تسعى لإحلال السلام في الشرق الأوسط وإلى الوصول إلى صفر مشاكل مع كل دول الجوار عموما و سوريا بشكل خاص.

3 - طبيعة الحكومة والسلطة التركية ذات الإنتماء الإسلامي المحسوب على تنظيم الإخوان المسلمين العالمي، حيث كان هذا الإنتماء الدافع المذهبي نحو التضامن مع إخوان سوريا (السنة) وقدمت لهم أنقرة الدعم في كل المجالات، ولعل أهم دعم تلقاه إخوان سوريا هو الدعم العسكري لكي يكون لهم موطئ قدم جغرافي في سوريا، تكون منطلق للنفوذ التركي في سوريا مستقبلا.

فتركيا مازالت تؤمن بإمكانية وصول إخوان سوريا إلى السلطة في دمشق وأن يكون الإخوان المسلمون ورقة ضغط للتفاوض على حل سياسي مستقبلي، يضمن مشاركة الإخوان المسلمين في السلطة في إطار تفاهمات سياسية لإنهاء الأزمة، وتستخدم تركيا كذلك الفصائل المسلحة للإخوان المسلمين المسلحة لضرب طموحات الأكراد في الشمال السوري، ولعل أهم مثال يقدم هنا هي مفاوضات أستانا والتي لعبت فيها تركيا دور الضامن للجماعات المسلحة المعتدلة حسب الوصف التركي.

وهنا يجدر الإشارة إلى أنه يلتقي فكر الإخوان المسلمون مع حزب العدالة والتنمية في تركيا كون الأخير قيادات الصف الأول فيه تنمتنى لهذا التنظيم، ذلك أن الإخوان المسلمين في سوريا كانوا

ضد الحركة القومية العربية في سوريا، والتي أدت إلى إنفصال سوريا عن الدولة العثمانية سنة 1930[1]، يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا ذو عقيدة إخوانية، إذ يتشكل الحزب من أعضاء إنفصلوا عن حزب الفضيلة الإسلامي، الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان أحد أبرز مؤسسي حركة الإخوان المسلمين في تركيا، والذي تم حله من قبل السلطات التركية بقرار صدر عن المحكمة الدستورية التركية في 23 جوان 2001 حيث كانوا يمثلون التيار المجدد في حزب الفضيلة.

يطلق الكثير من الكتاب والخبراء في الشأن التركي على حزب العدالة والتنمية وسياساته الخارجية والداخلية لقب العثمانيين الجدد، هذا بإقرار من قادة وزعماء الحزب و لقد صرح في هذا السياق وزير الخارجية الأسبق "احمد داود اغلو" و أحد مهندسي السياسة الخارجية لتركيا بتاريخ 23 نوفمبر 2009 في لقاء له مع نواب الحزب " أن لدينا ميزانا آل الينا من الدولة العثمانية إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا ملزمين بالإهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا "[2]،حيث تعتبر تركيا نفسها وصية على دول الجوار ومنها سوريا فهي تبرر التدخل في الشأن السوري لحماية السنة في سوريا، وأن هناك حربا طائفية تستهدفهم وبالتالي تعتبر هذا التدخل واجبا أخلاقيا ودينيا وتاريخيا.

حيث سعى رجب طيب أردغان إلى إظهار الحالة التركية على أنها ريادية و متميزة على غرار النماذج العربية والشرق أوسطية الأخرى في نظام حكم حزب إسلامي ذي ملامح معتدلة وحقق إنجازات على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي وغيرها من المجالات، إلا أن العلمانيين التركيين ينتقدون بشدة سياسات أردغان الخارجية وحتى الداخلية فيما يخص الحريات والعلاقة مع الأكراد،و العلاقة مع دول الجوار.

فالممارسة السياسية لأردغان وحزبه إمتداد لفكر جماعة الإخوان المسلمين وتصوراتهم للحكم والسلطة والقضايا الإسلامية منها عالمية الحركة وضرورة مساندة الأحزاب الإخوانية الأخرى

[1] "أردوغان: تركيا امتداد للإمبراطورية العثمانية"، في : **https://arabic.rt.com/middle_east/926379** (2018/11/10).

[2] **المكان نفسه**.

ودعمها، وبالتالي كان مبررا وحافزا قويا لتركيا للإنخراط في الأزمة السورية ودعم المعارضة عسكريا واستخدام هذه الأدوات لإدارة الأزمة السورية بما يخدم تركيا اولا.

لقد تدخلت تركيا في الشأن السوري منذ بدأ الأزمة في شهر مارس 2011 وإختلف هذا التدخل عبر سنوات الأزمة كان هدف الرئيس لتركيا ليس فقط إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد فقط بل أيضا إنشاء " حزام أمني على طول الحدود الشمالية " ووضع من بين أهدافه مدينة حلب حيث قام بإرسال حلفاءه من المعارضة المسلحة من الأرياف الجنوبية لحلب للمشاركة في الهجوم الكبير على المدينة في جوان 2012 كونها تمثل الثقل" السني " والإقتصادي الصناعي، وفتحت تركيا حدودها لدخول كل من يريد الإلتحاق بالمعارضة المسلحة سواء " المعتدلين " منهم أو" المتطرفين " بعلم وموافقة الدول الغربية فرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

إختلف زخم ومستوى التدخل التركي غير المباشر عسكريا في الأزمة السورية، حيث كان مرتبطا بثلاث متغيرات وعوامل أساسية الأول الواقع الميداني السوري، والثاني المشهد السياسي الداخلي التركي أما الثالث الموقف الدولي من الأزمة.

تبرر تركيا تدخلها العسكري في الأزمة على أنه جاء متأخرا بالمقارنة بتوقيت تدخل حلفاء دمشق في الأزمة عسكريا وأنها إستنفذت كل السبل السلمية والدبلماسية وحاولت جاهدت حث الرئيس بشار الأسد للقيام بإصلاحات جذرية وحقيقية بإتجاه تحقيق مطالب الشعب السوري، لكن بعد ما باءت محاولاتها بالفشل وجدت نفسها مضطرة لتغيير موقفها وسلوكها إتجاه النظام في دمشق.

بدأ بمقاطعة الدولة السورية والمطالبة بتنحي الرئيس الأسد لكن الوقائع أثبتت العكس فالمتتبع لكرونولوجيا الأحداث الأولى للأزمة السورية ولتحول الموقف التركي يجد أن مدة النصح والارشاد للقيادة السورية من طرف تركيا لم تتجاوز الشهر فقط فالأحداث بدأت في 15 مارس 2011 وأول إجتماع للمعارضة السورية والذي رعته تركيا في إسطنبول عقد بتاريخ 26 افريل 2011، كذلك

تصريح " داوود اوغلو " في 15 اوت 2011 بأن " الحديث مع النظام السوري انتهى "[1] كان خاتمة التواصل السياسي مع دمشق، وبدأ التحول الى دعم المعارضة بشكل أكثر فعالية وتأثيرا وبدأت تركيا تنفذ إجراءاتها العقابية ضد دمشق فورا عندما لم تذعن الأخيرة للإملاءات التركية.

تجلت صور التدخل التركي في الأزمة السورية في عدة متغيرات خدمت كلها العمل العسكري حيث راهنت أنقرة على إسقاط دمشق والمجيء بمعارضة تتماشى والرؤى التركية في المنطقة :

- إتباع سياسة الباب المفتوح إتجاه اللاجئين السوريين بما فيهم المعارضين السياسيين و الملسحين.
- السماح للمعارضة بتأسيس مكتبها السياسي وأذرعه في تركيا مثل مكتب المجلس الوطني السوري والذي أصبح اسمه فيما بعد " الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية".
- شن حرب إعلامية ضد النظام السوري والعمل على تشويه صورة الرئيس السوري بشار الأسد، ومهاجمته في الخطابات السياسية وإستخدام كلمات (الشبيحة،النظام الدموي، إسقاط النظام، مجرم حرب...) .
- تكثيف الجهود التركية من أجل تجميع القوى الدولية لتدويل القضية السورية وفرض عقوبات أكبر على دمشق وعزل الرئيس السوري.
- دعم وتمويل المقاتلين وتدريبهم لمحاربة الجيش السوري النظامي، وتقديم الدعم المالي للمنشقين عن الجيش والمشاركة في غرفة العمليات الإستخباراتية (الموك) وفرعها الموجود في غازي عنتاب،من أجل إدارة الأزمة عسكريا من طرف المخابرات التركية وباقي المووليين الدوليين.
- إعتبار تركيا دولة ممر لشحنات الأسلحة والمقاتلين والمساعدات الغذائية والطبية المقدمة من الدول المانحة والداعمة للجماعات المسلحة.

[1] داود أوغلو، "نقلت للأسد رسائل تركية فقط.. ولسنا "موظفين" لدى قوى أجنبية " ، في : http://www.alriyadh.com/657974 (2018/11/10).

أ - دعم الجماعات المسلحة والجيش الحر:

دخلت تركيا على خط الأزمة السورية بشكل كبير ومؤثر عن طريق إنشاء معسكرات التدريب في منطقة الإسكندرونة لإيواء العناصر المسلحة، مع رفع وتيرة التصريحات السياسية التي دعت فيها إلى تنحي الأسد عن السلطة ووصفه بمجرم الحرب، فتركيا كانت تؤكد دائما على دعم المعارضة السورية بكافة الوسائل التي تحتاجها لتحقيق هذا الهدف، فكانت تدربهم وتعيد إدخالهم من جديد إلى العمق السوري لمواجهة الجيش النظامي، وقدمت أدلة كثيرة في هذا السياق تثبت تورط تركيا في دعم الجماعات المسلحة.

حيث كشف تقرير قامت به صحيفة " يورت " التركية بتاريخ 13 نوفمبر 2012 حول الدعم العسكري التركي للجماعات المسحلة في سوريا، وأفاد التقرير بوجود معسكرات تدريب للمسلحين المعارضين السوريين والأجانب في تركيا تمهيدا لإرسالهم إلى سوريا، حيث تواجد في هذه المعسكرات الآف من المسلحين الذين تلقوا تدريبات عسكرية على يد ضباط أتراك وإسرائليين وأمريكيين، ويحتوي المعسكر الذي يقع في قرية " قزلتشاه " التابعة لمدينة " يايلاداغ " الحدودية على مقاتلين سوريين ومن جنسيات مختلفة، كما أنه يقع في نقطة الصفر على الحدود التركية وإلى جانبه مخفر تركي يعمل على حماية هذا المعسكر ونفس الوقت يعتبر مخيم يدرب فيه المسلحون[1].

وتقوم السلطات التركية بإمداد المعسكرات بالذخيرة والمؤونة إضافة إلى دفع رواتب شهرية لكل مسلح، في نفس الوقت غادر الكثير من سكان القرية منازلهم خوفا من الوضع الأمني المتردي و من التدريبات التي تجري في المعسكر، كما أنه تتواجد في نفس المنطقة مابين سبعة الآف إلى ثمانية آلاف مسلح في معسكرات قريبة تعتبر منطلق للعمليات داخل المناطق السورية الشمالية[2].

[1] "معسكرات تدريب جديدة للارهابيين في سورية "، في : http://www.alalam.ir/news/_ (2018/11/30).

[2] صحيفة يورت التركية، " حكومة حزب_العدالة_والتنمية تخصص سيارات لنقل الإرهابيين الذين يعبرون الحدود بشكل علني وأمام أعين الجميع"، في : https://www.sana.sy/?tag (2018/11/30).

وأوضح أحد المواقع الإلكترونية التركية المعارض " كرتشك جوندام "عن " خورشيت جوناش" النائب عن حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض أن تركيا تقدم الدعم المالي للمسلحين مما أدى إلى إرتفاع النفقات الضمنية للحكومة التركية، وبلغت هده النفقات 870 مليون ليرة تركية في الأشهر التسعة الأولى للأزمة السورية فقط وهي ميزانية تتساوى مع ميزانية المخابرات التركية و ميزانية رئاسة الوزراء[1].

وفي 17أكتوبر 2014 أوردت صحيفة " ديلي حرييت " المعارضة تقريرا حول إتفاق بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على تدريب المقاتلين السوريين المعتدلين في الأراضي التركية بأساليب المحاكاة قبل تدريبهم على إستخدام ذخائر حقيقة " [2].

وذكرت الصحيفة أن مسؤولي كل من القيادة الأمريكية الأوروبية (EUCOM) والقيادة الأمريكية المركزية (CENTCOM) ومسؤولون كبار في الجيش التركي، وافقوا على بعض النقاط المتعلقة بتدريب مقاتلي المعارضة السورية المعتدلة في تركيا، وناقشوا التحركات المستقبلية ضد مقاتلي ما يسمى تنظيم "الدولة الإسلامية" وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت أن تركيا وافقت على إستضافة وتسليح وتدريب المعارضة السورية، وأن فريقا عسكريا أمريكيا سيزور تركيا لبحث الموضوع وهذا إبتداءا من تاريخ 10 اكتوبر 2014[3].

وصرحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك "سوزان رايس" معلقة على الموافقة التركية "هذا هو الإلتزام الجديد ونحن نرحب به جدا"، وقد جاءت تعليقاتها بعد إجتماعات دارت بين المبعوث الرئاسي الأميركي للتحالف الدولي "جون آلن" في أنقرة مع وزير الخارجية "مولود شاوش أوغلو" ووكيل الوزارة "فريدون سينرلي أوغلو"،[4] وبحسب الصحيفة فقد إتفق الطرفان على بدء تدريب المقاتلين السوريين المعتدلين بأسلحة محاكاة بسيطة وبعد إكمال التدريب بهذه الطريقة سيتم تدريب

[1] " تركيا تشارك في دعم المعارضة السورية بالسلاح ما أدى الى ارتفاع النفقات الضمنية لحكومة حزب العدالة والتنمية الى أرقام قياسية" ، في : http://www.ortas.gov.sy/index.php?d=13&id=107079 (2018/11/10).

[2] "كيف واين ستدرب تركيا مقاتلي المعارضة السورية"، في : https://www.alsouria.net/content/%D9%83%D9% (2018/11/30).

[3] **المرجع نفسه**.

[4] عمر تاسبينار،" اللعبة الأمريكية على الحبلين بين تركيا والكرد ستنتهي قريبا "، تر: محمود حرح، في: http://www.dcrs.sy/ (2018/12/02) .

المقاتلين على ذخائر حية على الأراضي التركية، وستتضمن التدريبات تحديد أهداف المواقع بواسطة الليزر والتدريب على المناورات وعلى أعمال التدمير والتدريب على استخدام المتفجرات وتنفيذ العمليات على المباني.

وقالت الصحيفة التركية أنه "عادة ما يتم تطبيق تدريب المحاكاة في ثكنات العميد" شهيت " والجنرال " بختيار آيدين" لقوات الدرك في محافظة " كير شهير"، لذا فعلى الأرجح أن يتم تدريب المقاتلين السوريين في هذه الثكنات بسبب تواجد المرافق هناك" التي هي عبارة عن وحدة تدريب عسكرية كاملة العتاد، وتستوعب إستضافة 1150 فردا وفيها 192 منصة خيم، وتتسع لـ 500 سرير للجنود، وفيها دار ضيافة تتسع لـ 120 شخصا من طواقم التدريب وفيها بناء فندقي يحوي 20 شقة[1].

وحسب تقرير أعدته صحيفة " نيويورك تايمز" الأمريكية فإن تركيا تستظيف معارضة مسلحة تشن تمردا ضد حكومة الرئيس السوري بشار الأسد وتقدم ملجأ وحماية للقادة ولعشرات الأعضاء من تشكيلات الجيش الحر، وتسمح لهم بتنسيق هجمات عبر الحدود من داخل مخيمات يحرسها الجيش التركي، كما إشتركت كل من تركيا مع السعودية وقطر بتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية والتمويل المالي لتحريض القيادات العسكرية والضباط للإنشقاق عن طريق الإغراءات المادية لهم[2].

وفي دليل على هذا الأمر وعلى دور تركيا في دعم الفصائل المسلحة السورية كشف " حمد بن جاسم "رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق في مقابلة مع قناة BBC البريطانية بتاريخ 19 ديسمبر 2016، أن بلاده قدمت الدعم للجماعات المسلحة في سوريا عبر تركيا وبالتنسيق مع القوات الأميركية وأطراف أخرى هي السعودية والأردن والإمارات وتركيا، لافتا إلى أن سوريا نجت من فخ كان يخطط له منذ عام 2007، أي بعد هزيمة إسرائيل في حربها على لبنان في عام 2006[3].

وأوضح أن الدعم العسكري الذي قدمته بلاده للجماعات المسلحة في سوريا كان يذهب إلى تركيا بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وكان كل شيء يرسل يتم توزيعه عن طريق القوات الأميركية

[1] **المكان نفسه.**

[2] نيويورك تايمز، "تركيا تحمي مسلحين ضد نظام الاسد"، في: https://www.alalamtv.net/news/800504/ (2018/12/02).

[3] "بلا قيود مع الشيخ حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر السابق "، في : http://bit.ly/BBCArabicNews (2018/12/02).

والأتراك والسعوديين، فكانت هنالك غرفة عمليات مشتركة في قاعدة انجيرليك الأميركية في تركيا تضم ضباط مخابرات من الولايات المتحدة الأميركية وتركيا والسعودية وقطر والإمارات والمغرب والأردن وإسرائيل وفرنسا وبريطانيا مهمتها تنسيق العمليات العسكرية القتالية في سوريا.

وأضاف قائلا أن ما أنفق على الحرب في سوريا من يوم انطلاقها إلى غاية سنة 2016 تجاوز 137 مليار دولار، مبينا أن أمراء التنظيمات المسلحة إستغلوا وفرة الأموال فأصبحوا من أصحاب الملايين وأن عمليات الإنشقاق في صفوف الجيش السوري كانت أغلبها تجري بإغراءات مالية فالعسكريون العاديون الذي ينشق منهم كان يحصل على 15 ألف دولار أميركي والضابط يحصل على 30 ألف دولار أميركي[1].

كما أشار إلى أن إنشقاق رئيس الوزراء السابق" رياض حجاب" تم بالتنسيق مع إبن خال رياض حجاب الذي يعيش في الأردن منذ زمن طويل وقد دفعت له السعودية مبلغ 50 مليون دولار أميركي، وكذلك إنشقاق قائد الحرس الجمهوري السابق في سوريا "مناف طلاس" تم بالتنسيق بين المخابرات الفرنسية وأخته التي تعيش في فرنسا منذ مدة والتي تحمل الجنسية الفرنسية "مديحة طلاس" أرملة رجل الأعمال السوري السعودي أكرم عجة[2].

كما أشار إلى أن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري أدى دورا كبيرا في الحرب السورية فقد كان له مكتب في مدينة غازي عنتاب التركية، يديره النائب اللبناني عقاب صقر، كما كان للأكراد العراقيين دور كبير في الحرب السورية وبالأخص مسعود البرزاني، وفي الأخير قال حمد بن جاسم لقد كان لنا دور كبير في تدمير مصر وليبيا وسوريا واليمن وجميعها كانت بأوامر أميركية.

تأسيس الجيش الحر والعلاقة مع التنضيمات المسلحة الأخرى: يتضح الدور التركي الرئيسي في تشكيل ما يسمى بالجيش السوري الحر، حيث قامت تركيا بتبني الضباط و العسكريين المنشقين عن الجيش السوري، وتولت تسليحهم وتدريبهم وإعدادهم حتى الإعلان عن إنشاء التنظيم يوم 29 جويلية 2011 من الأراضي التركية [3].

---

[1] حمد بن جاسم ،"يكشف اسعار المنشقين السوريين"، في : **http://katehon.com/ar/news/hmd-bn-jsm-ykshf-lyh-sr-lmnshqyn-lswryyn** (2018/12/02).

[2] **المكان نفسه**.

3 نور الشربجي ، علا منصور ، "الدور التركي في الأزمة السورية "، **دراسات سياسية مركز دمشق للأبحاث و الدراسات** ، (اكتوبر 2017)،ص 11 .

وتم تأسيس المجلس العسكري المؤقت للجيش السوري الحر في 14 نوفمبر 2011 كذراع تنظيمي للجيش السوري الحر الذي كان رياض الأسعد نفسه أعلن تأسيسه من تركيا، كان تأسيس هذا المجلس إطارا تنظيميا ليواكب تنامي العمل المسلح، وإستيعاب حالات الفرار من الجيش السوري النظامي لكن هذا التنظيم عانى الكثير من المشاكل.

كان أولها إنشقاق العميد " مصطفى الشيخ " في ديسمبر 2011، وإختلفت وجهات نظر قيادات التنظيم من التسوية السياسية للأزمة السورية، وكان آخر خلاف هو ما أعلنه العقيد" قاسم سعد الدين" في ماي 2012، على أن قيادات الداخل هي وحدها المخولة الحديث بإسم الجيش الحر " نحن نقود عمليات ونحن من يحرك الشارع ورياض الأسعد لا يمثل إلا نفسه "[1] كانت هذه إشارة واضحة لتركيا التي تدعم رياض الأسعد والذي كان يقود الجيش الحر من تركيا.

وتم إستخدام هذا التنظيم لمواجهة الجيش النظامي في الجغرافيا السورية، وإن كان هذا هو الهدف المسطر له من القيادة التركية، إلا أنه تم إستاخدامه لقتال داعش والأكراد ولم يكن له إعتراض لأن تمويله وتدريبه وحمايته كلها تركية، وما يربط التنظيم بتركيا كون تشكيلاته كلها تنتمي إلى الاخوان المسلمين.

كما أنشأت تركيا تحالفات قوية مع أحرار الشام التي تملك ما بين 15 الف إلى 20 الف مقاتل وحركة نور الدين زنكي 3000 مقاتل و السلطان مراد 2000 مقاتل وغيرهم من الفصائل المجهرية التي سمتهم تركيا قوات " درع الفرات " ولهم علاقة وطيدة مع كل التنضيمات الجهادية الإرهابية في سوريا كون الحدود التركية تعتبر ممر رئيسي لهم[2] .

كما يعتبر معسكر " أبايدين " للاجئين السوريين في منطقة الإسكندرونة كما ذكرت صحيفة " ميلليت التركية " قاعدة خلفية لعمليات قتالية للجيش الحر في العمق السوري، والذي يضم حوالي 500 إرهابي من مرتزقة الجيش الحر بينهم 30 قياديا مع عائلاتهم، ليصبح المجموع نحو خمسئة آلاف شخص في قاعدة التدريب، وصرح عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي محمد اديب اوغلو" أن هناك ثلاث معسكرات لتدريب المسلحين السوريين والأجانب في تركيا في " ابايدين

1 **المرجع نفسه** ، ص 12.

[2] نيويورك تايمز،" تركيا تؤوي مسلحين ومنشقين عن الجيش السوري وتسمح لهم بتنفيذ هجمات عبر الحدود ضد دمشق" ، في : https://www.alalamtv.net/news/802284 (2018/12/02).

وإصلاحية قرب غازي عنتاب ومنطقة كيليس وأوضح أن هناك العديد من المعسكرات السرية على الحدود التركية السورية "[1].

ومن بين الأدلة التي تثبت تورط تركيا بطريقة غير مباشرة في دعم الجماعات المسلحة بغطاء إنساني وتحت راية دعم اللاجئين السوريين على الحدود تصريح وزير الخارجية التركي " مولود تشاورش اوغلو" في ماي 2015 " أن بلاده إتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المبدأ على تقديم دعم جوي لبعض قوات المعارضة السورية المسلحة في حلب"[2]، وفي تصريح آخر للرئيس التركي رجب طيب أردغان، بعد الفشل في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة حضر جوي قال " إن أنقرة ستعمل مع قطر والسعودية من أجل فرض حضر جوي وإنشاء منطقة عازلة في سورية "، منه يتبين الهدف التركي لإقامة منطقة آمنة شمال سوريا ليس حماية اللاجئين بل عزل الجيوب التي يسيطر عليها مقاتلو سوريا الديمقراطية[3].

إن تحليل مضمون هذه التصريحات يوضح بما لا يدع شكا أن تركيا تقوم بالتدخل في الأزمة السورية بشكل مباشر، وتؤثر بشكل كبير على سير المعارك بين المعارضة والجيش النظامي، وأن ما إرتكبته الجماعات المسلحة من مجازر وإغتيالات وتصفيات هو بسبب تقوية تركيا لها تدريبا و تسليحا على مدى سنوات الأزمة كلها.

ولعل معركة كسب في 22 مارس 2014 و معركة إدلب في 24 مارس 2015، وجسر الشغور وسهل الغاب في 22 أفريل 2015، خير دليل على وحشية هذه التنضيمات وما تملكه من غطاء سياسي وإعلامي وعسكري تركي والدول الراعية لها دوليا وإقليميا.

وفي جوان 2017 صرح الجنرال التركي المتقاعد " نعيم بابور أوغلو " لموقع قناة " خبر تورك " التركي أن الولايات المتحدة الأمريكية والسلطات التركية وبعض دول الخليج كانت سببا في تفاقم الأزمة السورية وليبيا والعراق واليمن، وأن الدول الخليجية مازالت تتحالف مع النظام التركي لتقديم الدعم المستمر لكل الجماعات الإرهابية في سوريا، وإعتبر أن القاسم المشترك لكل الحركات

[1] نور الشربجي و علا منصور، **مرجع سابق** ،ص ص 12-14.
[2] مروان قبلان، **مرجع سابق** ،ص 43.
[3] **المكان** نفسه.

الإسلامية المسلحة مبني على هدف واحد وهو إسقاط الأنظمة الرسمية " كالقاعدة وداعش والنصرة وأنها تلتقي مع الجيش الحر في نفس الهدف وهي مدعومة من الإستخبارات الأمريكية و التركية[1].

وفي تقرير لصحيفة " ذي أمريكان كونسيرفاتيف " الأمريكية أن قطر وتركيا قدمتا دعما لا محدودا للجماعات الإرهابية خلال النزاع في سوريا وقد وجه هذا الدعم لجماعات مثل " تنظيم القاعدة بفرعه السوري جبهة النصرة "و" أحرار الشام" و" جيش الفتح " وغيرهما عبر توفيرهما أسلحة لتلك الجماعات متخذين جنوب تركيا على الحدود السورية مركزا للعمليات شارك فيها ضباط مخابرات أتراك رفيعي المستوى، وبناءا على هذا الدعم الذي قدمته كل من تركيا وقطر تمكنت هذه الجماعات من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي السورية خاصة في السنوات الأولى للأزمة، و أصبح تنظيم أحرار الشام الحليف الأول لتركيا بعدما فقد الجيش الحر أغلب عناصره و فرار الكثير من قياداته وتصفية آخرين ودخوله في صراع مرير مع الكثير من التنضيمات المتطرفة على مناطق النفوذ[2].

وفي تصريح أدلت به " ثويبة كنفاني" العضو في المعارضة المسلحة السورية المدعومة من تركيا لقناة BBC في الثامن من أوت 2012، والذي تحدثت فيه عن برامج التدريب والتسليح التركية التي خضعت لها مع مسلحي الجيش الحر في تركيا قبل بدأ نشاطهم المسلح " هناك برامج تدريب خاصة مقرها تركيا في معسكرات سرية يديرها الجيش التركي، الأتراك يساعدوننا... الكثير من الناس يتم تدريبهم في هذه المعسكرات، التدريب إحترافي بحيث لا يمكنك النوم إلا أربع ساعات في اليوم فقط ... علينا تسلق الجبال والتدريب على الأسلحة، إنه عمل شاق جدا "[3] .

يتظح جليا مما سبق أن هناك تنسيق عالي المستوى بين وكالة الإستخبارات المركزية الأميريكية مع المخابرات التركية في أضنة التركية والذي يدير الأوامر لمقر هيئة الرقابة والسماح لتنظيم القاعدة وفروعها بدعم قوات الجيش الحر عندما بدأ بالتراجع أمام تقدم الجيش السوري.

[1] نور الشربجي و علا منصور، **مرجع سابق** ،ص 17.

[2] سامي كليب ،" حصة لعبة الامم، سورية والجوار لعبة النار"، في:
https://www.youtube.com/watch?v=T13rNPnskak&app=desktop (2018/12/31).

[3] هي الثورة دور وتضحيات المرأة في الثورة السورية ، تقرير الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية رقم 41 ، تركيا،(2013)، ص14.

فتركيا تستخدم الجيش الحر وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة وجيش الإسلام وحركة نور الدين الزنكي وأحرار الشام كل هؤلاء تستخدمهم لمحاربة الجيش السوري والتنضيمات الكردية المسلحة في سوريا في الواقع جميع المليشيات المسلحة الأخرى تستخدمهم تركيا كمرتزقة، في النهاية المهم خدمة مصالحها الحيوية ومنع الأكراد من تحقيق أي إنتصار على الأرض.

1- **العلاقة مع التركمان:** منذ بداية الأزمة السورية لم تدخر تركيا أي جهد في إستخدام كل الأوراق المتاحة أمامها للتدخل وأداء دور فعال في الأزمة السورية، فبالإضافة الى حركة الإخوان المسلمين، وجدت تركيا ورقة التركمان المتواجدين في الشمال السوري لخلق ذريعة بإسم حماية الأقليات التركمانية ذات الأصول التركية.

بدأت السلطات التركية بدعم التركمان السوريين في عام 1994 عندما تأسست منظمة" **باير باك** " للحصول على الدعم المتبادل للتركمان في لواء الإسكندرون وتزامنت هذه المرحلة مع نمو الأفكار التي تدعو إلى الأمة التركية، وتنص على أن تركيا تعد نفسها رائدة لجميع الأمم الناطقة باللغة التركية، وزاد الدور التركي أكثر بعد إنفجار الأزمة السورية في سنة 2011 ومع بداية الحرب فر الكثير من التركمان نحو تركيا، ولعل أهم شخصية كان "علي اوزتركمان" الذي كان يشغل منصب مدع عام حيث إستقر في تركيا و بمساعدة من الأجهزة الأمنية التركية أسس حركة تركمان سوريا التي تكونت من 180 شخصية تركمانية[1].

تعتبر ورقة الأقليات محدد أساسي في سلوك تركيا إتجاه الأزمة السورية لتأمين الذرائع و ضمان إستمرار التدخل عسكريا في الساحة السورية إلا أن ورقة التركمان لم تستمر طويلا فتطورات الميدان السوري أثبتت العكس بعد سيطرت الجيش السوري على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها جماعات المسلحة التركمانية وغيرها، إن التركمان ليسو أتراكا فهم مواطنون سوريون وقسم كبير منهم لا يتواجد على الحدود السورية التركية، ويعيشون كمواطنين سوريين وليس لهم أي نشاط سياسي وهم بعيدون جدا عن الإنتماء العرقي.

[1] مهند الحاج علي، "تركيا وتركمانها"، في : https://carnegie-mec.org/diwan/74746 (2019/01/02).

كان أول تحرك تركي لتأسيس مجموعة مسلحة تركمانية بتشكيل لواء السلطان محمد الفاتح بقيادة "دوغان سليمان" والرائد "عاطف الكردي" كقائد عسكري للواء في أكتوبر 2012، ومن ثم تم تشكيل لواء المنتصر بالله بقيادة " فراس الباشا "، فيما بعد تم تشكيل لواء السلطان مراد بنفس العام بقيادة " يوسف صالح "من قرية قره كوي التي تقع شرق منطقة أعزاز وتبعد عنها بـ 25 كم، وأصبح يوسف صالح القائد العام للواء سلطان مراد بينما أصبح" فهمي عيسى" القائد العسكري للواء و يتبع هذا الفصيل بشكل مباشر لحزب العدالة والتنمية التركي AKP حيث تم تشكيل هذه الفصائل حسب مخطط وأوامر رسمية تركية[1].

في عام 2013 تألفت الهياكل العسكرية التركمانية من 12 مجموعة تحت إسم "لواء جبل التركمان" تحت قيادة محمد عوض الذي قاد المتشددين في محافظة اللاذقية، في حين قاد علي بشير القوات المسلحة التركمانية في حلب، يعتبر كل من فهمي عيسى ويوسف صالح مؤسسا لواء السلطان فاتح والسلطان مراد القيادة الفعلية لهذه الفصائل التركمانية، اللذان كانا يعملان سابقا في صناعة الأحذية، وتطورت علاقاتهما التجارية مع تركيا لتتحول فيما بعد إلى علاقة إستخباراتية فيما بعد[2].

ثم جرى دمج الفصائل الثلاثة السلطان محمد الفاتح و المنتصر بالله والسلطان مراد تحت مسمى أحفاد السلاطين (أي السلاطين العثمانيين)، أما عن أعداد عناصر هذه المجموعات فهو لا تتجاوز الألف عنصر (965) بينهم 18 ضابط و65 إداريا، و كان هؤلاء المقاتلون موزعين في مناطق (حندرات، شيخ نجار، بستان باشا، كرم الطراب الذي يقع جنوب شرق حلب، مطار حلب سليمان الحلبي ومناطق الشهباء) قبل أن يستعيد الجيش السوري حلب و قتل منهم الكثير وفر آخرون نحو تركيا[3].

ب - الدعم التركي للتنظيمات المدرجة على قائمة مجلس الأمن للإرهاب: إن الدور التركي العسكري في الأزمة السورية لم يتوقف فقط عند دعمه" للجيش الحر" و الذي صنف على أنه" معارضة معتدلة " بل تخطاه الى دعم فصائل متطرفة أخرى وهي كالتالي :

---

[1] نور الشربجي و علا منصور، **مرجع سابق** ،ص 17.

[2] "معلومات عن الفصائل التركمانية في شمال اللاذقية" ، في:
http://aljaml.sy/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88 (2019/01/03).

[3] **المكان نفسه.**

1- **لواء التوحيد**: يتألف من مجموعة كتائب والتي كانت تابعة للجيش السوري الحر وتوحدت فيما بينها و شكلت في 18 جويلية 2012 تحت قيادة " عبد القادر الصالح " حيث كان هذا التنظيم من أبرز التنضيمات التي قاتلت في مدينة حلب، وتحالف لواء التوحيد مع جبهة النصرة و أحرار الشام، و تلقى دعما لا محدودا من تركيا وقطر، خاصة مع الهجوم الذي شنه الجيش السوري على حلب لتحريرها وفك الحصار عن أحيائها الشرقية والتي حررها بشكل كامل في 22 ديسمبر 2016[1]، حيث تم دعم اللواء بصواريخ التاو المضادة للدبابات وأسحلة أخرى لقلب موازين المعركة وأطنان من المواد الغذائية والمؤونة التي تكفي لأشهر من القتال في دلالة على إصرار تركيا على إبقاء حلب بيد التنضيمات المسلحة.

وللواء التوحيد علاقة وطيدة بمسلحي النصرة حيث دخلت كتائب نور الدين زنكي حي صلاح الدين في حلب تحت راية " لواء التوحيد " وكانت " جبهة النصرة " قد تشكلت بشكل سري وشارك مقاتلوها تحت لواء التوحيد في معركة الإذاعة بحلب وتشكل معظمهم من من أخلي سبيلهم من سجن "صيدنايا" بموجب العفو الرئاسي العام في أوت 2011، في 21 ديسمبر 2012 تأكد أكثر مدى الإرتباط بين التنظمين، بعد ما صرح به قائد لواء التوحيد في سوريا "عبد القادر صالح "عندما وضعت الولايات المتحدة لجبهة النصرة على قائمة الإرهاب، قائلا إنه "لا إرهاب في سوريا إلا إرهاب بشار الأسد[2]".

خلال الهجوم الكبير للمسلحين على حلب سنة 2012 سيطر لواء التوحيد على الأحياء الممتدة بين حي صلاح الدين و الصاخور، وكانت مشاركة مسلحي النصرة مع لواء التوحيد المدعوم تركيا في معركة ثكنة هنانو في حلب في 10 سبتمبر 2012، وبعد شن الجيش السوري الهجوم الكبير لتحرير أحياء حلب مطلع عام 2015، إنسحب مسلحو التوحيد إلى أحياء حلب القديمة وقامو

[1] حمزة المصطفى، "جبهة النصرة لاهل الشام من التاسيس الى الانقسام "، **مجلة سياسات عربية** ،ع. 5 ، (نوفمبر 2013)، ص 66.

[2] فراس نموس، "لواء التوحيد بسوريا جبهة النصرة اخواننا "، في :

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews (2018/12/03).

بحرق أسواقها القديمة وإنسحبو فيما بعد الى الشمال السوري في إطار تفاهمات حول على إثرها المسلحون إلى إدلب[1].

كما ان لمسحلي لواء التوحيد علاقة وطيدة بالاخوان المسلمين حيث تلقوا دعما مطلقا كون عدد من قادته ينتمون للحركة رغم النفي المتكرر لقادة التنظيم بعدم انتمائهم للحركة، أما عن علاقة التنظيم بالسلفيين فكانت إتصالات القيادي في لواء التوحيد " حاجي مرة " بشيوخ السلفية الكوتيين كعضو مجلس الأمة الكويتي" وليد الطبطابائي"، وعليه يعتبر هدا التنظيم مثالا للتوفيق بين مجموعة مختلفة من التيارات الإسلامية[2].

ويفيد تقرير للباحث " رافائيل لوفيفر" نشر في معهد" كارنيجي للسلام " والذي نقل فيه عن ناشط إخواني شارك في تمويل المجموعات المسلحة قوله " لقد التقيت مع قياديين من لواء التوحيد في مرحلة معينة وأقروا بأنهم أخدوا معونات من الإخوان والسلفيين، هؤلاء لم يقيمو تحالفات بل كان همهم هو أنهم يأخذون الدعم من أي طرف كان "[3].

وفي مقال نشره الصحفي "مايكل ويس" في صحيفة "التلغراف" بتاريخ 13 نوفمبر 2012 قال" أخبرني مصدر من المتمردين في مدينة هاتاي أن تركيا لا تزود قادة التنظيم بالأسلحة الخفيفة فقط بل تدرب مقاتليه في إسطنبول من طرف المخابرات التركية التركية، وتشرف على تسليم شحنات كبيرة من أسلحة **AK-47** من قبل الجيش التركي إلى الحدود السورية، لا أحد يعرف من أين جاءت البنادق أساسا لكنهم لا يكترثون لذلك" [4].

2- **التركستان:** منذ بداية الأزمة شهدت سوريا دخول فصائل جديدة تقاتل لصالح المعارضة المسلحة ومنها حركة " تركستان الإسلامية " أو كما يطلقون على أنفسهم إسم " تنظيم تركستان

---

[1] صهيب عنجريني، "لواء التوحيد القصة الكاملة " ، في : http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=624743 (2018/12/03).

[2] حمزة مصطفى، **مرجع سابق**.

[3] مروان قبلان، "المعارضة المسلحة السورية وضوح الهدف وغياب الرؤية" ، **مجلة سياسات عربية** ،ع. 2 ،(ماي 2013)،ص 42.

[4] Michael Weiss, “Syrian rebels say Turkey is arming and training them”, at : **https://webbeta. archive.org/web/20160305014329/http:/blogs.telegraph.co.uk/news/michaelweiss/100159613/syrianrebels- say-turkey-is-arming-and-training-them/** (05/12/2018) .

الإسلامي " وتعرف هذه المنضمة بأنها منظمة " ايغورية " تم إدراجهم عام 2002 ضمن قائمة الإرهاب من قبل الأمم المتحدة[1] .

تم إستخدامهم من طرف تركيا كمرتزقة وقدمت لهم أنقرة جوازات سفر تركية كي يستخدموها للمرور بشكل قانوني عبر آسيا الوسطي وصولا إلى تركيا، حيث إعترف مسؤولو الهجرة في مطار أنقرة على أن هذه الجوازات هي جوازات سفر خاصة وستصادر منهم بإستثناء الصينيين الذين يسمح لهم المرور قانونيا للوصول لتركيا، وقد خططت تركيا كي يتم نقلهم من مطاراتها نحو الأراضي السورية عبر منطقة الحدود الواسعة في شمال إدلب.

وقد تم العمل على نقل هؤلاء الإرهابيين الإيغور إلى سوريا بضمانة من الحكومة التركية وخاصة المخابرات التركية التي وفرت لهم السلاح، حيث يحمل هؤلاء جوازات سفر تخولهم للتنقل في جميع انحاء العالم ووفقا لمدير مكتب "Nurali T " جاء أكثر من 50000 من الايغور الأتراك إلى تركيا بجوازات سفر مزورة من الصين عن طريق تايلاند وماليزيا حتى دخولهم إلى إسطنبول"[2] وتم استضافة المسلحين الذين دخلوا إلى تركيا بالجوازات المزورة في الفنادق أو دور الضيافة قبل أن يدخلوا سوريا عبر الحدود التي تخضع لسيطرة فصائل المعارضة.

كانت إدلب نقطة ساخنة في الأشهر الأولى من الأزمة السورية ولكن مع حلول صيف 2011 أصبحت المدينة شبه خالية من السكان الذين فروا إما لمخيمات اللاجئين التركية القريبة أو إلى مخيمات اللاجئين في اللاذقية، لتتحول إدلب إلى مقر لما يدعى بالجيش الحر وفصائل متطرفة أخرى منها الإيغور الذين إتخذو منها قاعدة خلفية لعملياتهم في ريف اللاذقية وقاعدة لعملياته.

الحزب الإسلامي لتركستان هي جماعة سياسية إسلامية متطرفة مكونة من القومية الايغورية زعيمهم هو" أمير عبد الحق التركستاني"، في عام 2011 كان هذا الحزب تابعا لتنظيم القاعدة ،حيث كان من أبرز قادة المعركة في إدلب من الحزب الإسلامي التركستانيمن بينهم أبو ريدة التركستاني وإبراهيم منصور، في عام 2013 إنضم الحزب الإسلامي التركستاني لجبهة النصرة

[1] مروان قبلان، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] "الحزب الاسلامي التركستاني بسوريا تقرير المرصد السوري لحقوق الانسان 08 اكتوبر 2018 " ، في : **http://www.syriahr.com/?s=%D8%A** (2018/12/07).

فحسب تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان "الشيشانيون الذين إنشقوا عن تنظيم داعش إستبدلوا بحزب التركستان الإسلامي الإيغور المتحالف مع تنظيم القاعدة"[1].

فوصول الحزب الإسلامي التركستاني إلى إدلب في سوريا كوحدات أسرية إحتاجت إلى ترتيبات معيشية خاصة،استغلتها المخابرات التركية جيدا، حيث إحتل مقاتلوه قرية كاملة في محافظة إدلب وهي قرية " الزنبقية " التابعة لمنطقة " دركوش "، والتي هي الآن موطن لأكثر من 3500 من الإيغوريين من مختلف الأعمار ومن الجنسين، فأسسوا مدارس خاصة بهم ليتعلم بها الأطفال القرآن الكريم والتدريب العسكري، كـ "جهاديين جدد"، حلمهم الوحيد هو البقاء في سوريا ومواصلة القتال[2].

3- **تنظيم " داعش "** : تنتهج تركيا سياسة براغماتية و تمارس إستراتيجية مزدوجة المعايير في تعاملها مع التنضيمات الإرهابية والمقاتلة في سوريا، ومن بين أهم الجماعات الناشطة في الأزمة السورية، يأتي أولا تنظيم الدولة الإسلامية " داعش " حيث تتهم تركيا بدعمها لهذا التنظيم، وقدمت ضدها دلائل كثيرة حول دورها المشبوه في التواصل معه ودعمه لوجيستيا، كانت هذه الإتهمات من المعارضة التركية نفسها، ومن قوى إقليمية كروسيا والإتحاد الأوروبي ومنضمات دولية حقوقية و حتى من طرف القواة الكردية الناشطة في الشمال السوري وسنعرض في هذا السياق أدلة مدعمة بالصور والوثائق.

فمن بين الأدلة التي قدمت ضد تركيا ما كشفته صحيفة " ايدينلك ديلي التركية " بتاريخ 22 جوان 2014، حول أن أنقرة هي أول من مول زعيم داعش أبا بكر البغداداي وكانت تستضيفه قبل أن ينتقل إلى العراق وإلى الموصل تحديدا ،فحسب الكاتب التركي" رأفت بالي" قام أحد رجال الأعمال الأتراك بالتبرع بمبلغ 150 ألف دولار سنة 2008 قبل تأسيس التنظيم في سنة 2013 بعد دمج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق مع جبهة النصرة ليصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش "[3] .

كما أكد تقرير الصحيفة أن السلطات التركية لم تبذل أي خطوات جادة لمنع أو تقييد حركة مقاتلي التنظيم المصنف ضمن الجماعات المتطرفة على طول الحدود السورية التركية، وحسب الصحيفة فإن عناصر التنظيم يتنقلون بكل سهولة بين المحافظات التركية، وأن التنظيم ينطلق في

[1] "دليل الفصائل المسلحة في سوريا من يقاتل من ؟ بدعم من من ؟ " ، في : https://www.sasapost.com/armed-groups-in-syria/ (2018/12/08).

[2] الحزب الاسلامي التركستاني بسوريا، **تقرير المرصد السوري لحقوق الانسان** ،ص 6.

[3] "صحيفة "ادينلك ديلي" تركية تكشف عن علاقة سرية بين المخابرات التركية وزعيم داعش ابو بكر البغدادي وبعلم المخابرات الاميركية " ، في : **https://nahrainnet.net/?p=4976** (2018/12/07).

العديد من عملياته القتالية ضد الجيش النظامي السوري ومقاتلي سوريا الديمقراطية الكردي دون أن تتحرك لمنعهم أو القبض عليهم أو دفعهم خارج الحدود التركية.

وأضافت الصحيفة أن مطارات "اسطنبول" و"غازي عنتاب" و"هاتاي" تعد جميعا نقاط عبور هامة للإرهابيين القادمين من الخارج نحو سوريا، وفي تقرير آخر نشرت صحيفة " زمان التركية " ما أسمته " كلاما صادما لنائب تركي عن داعش في تركيا " إذ قام" أرن أردم "النائب في البرلمان التركي عن حزب الشعب التركي الجمهوري بإنتقاد تجاهل أردغان لنشاط خلايا " داعش " في تركيا وذلك خلال كلمة ألقاها في البرلمان التركي في نهاية شهر جوان 2016، حيث أفاد هذا النائب أن المخابرات التركية تراقب 180 شخصا ينتمون إلى داعش ويقيمون في تركيا ولكن لا تلقي القبض عليهم[1].

كما تحدث النائب عن علاقة هيئة الإغاثة التركية IHH[*] المقربة من حزب العدالة والتنمية والتي يتم إستغلالها في التواصل مع أفراد التنظيم في كل من العراق وسوريا، بتقديم المساعدات الطبية والغذائية وحتى الأسحلة على أنها مساعدات إنسانية عبر الحدود مع سوريا والعراق[2].

وفي دليل آخر كذلك كشفت الكاتبة التركية حميدة بيغيت في كتابها "حزب العدالة والتنمية في سورية أحلام اردغان المنهارة " عن الدور التركي في النزاع السوري بقولها :

" أكبر حليف لأمريكا في خطة الهجوم على سوريا هو تركيا ولولا مساعدة تركيا لما امكن التقدم خطوة واحدة ذلك لأن لها حدودا برية مشتركة مع سوريا بطول 822 كم، وهي الدولة الوحدية التي تنفذ كل ما يمليه الغرب دون أي إعتراض، كون الأخيرة موعودة بحصة الأسد من خط أنابيب

[1] "اعتقال النائب السابق أرن أردم في تريكا بعد فضح علاقة اردغان بداعش"، في : http://www.dotmsr.com/news/196/12 (2018/12/07).

[*] مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية(IHH) هي جمعية خيرية تركية تعمل في 120 دولة، تأسست عام 1992 على إثر مأساة القرن التي حدثت في قلب أوروبا في عام 1992 في البوسنة، بغرض مساعدة المسلمين في البوسنة الذين تعرضوا لإبادة جماعية. وتحرصا) منذ تأسيسها وحتى اليوم على تقديم مختلف أنواع الدعم للمصابين والمحتاجين في شتى أنحاء الأرض سواء بسبب الحروب أو بسبب الاحتلال أو بسبب الكوارث الطبيعية، وتعطي الأولوية لتلك المناطق المتضررة من الحروب والمنكوبة من الظواهر الطبيعية والتي تعاني الفقر من مختلف دول العالم بغض النظر عن بلدانهم وأديانهم ومعتقداتهم وعرقهم ولغاتهم.لقيت المنظمة انتقادات لاذعة حول نشاطها المشبوه في سوريا اثر على سمعتها الاقليمية.

[2] اعتقال النائب السابق أرن أردم في تريكا بعد فضح علاقة اردغان بداعش، **مرجع سابق**.

ناباكو، ومن أجل هذا يفعل أردغان كل ما يستطيع لإسقاط الأسد وأن تصبح تركيا قوة اقليمية في الشرق الأوسط " [1].

كما أضافت الكاتبة أن المساعدات الإنسانية لمؤسسة الإغاثة التركية أنها " أكثر الجهات التي تدعم المجموعات المسلحة تحت تسمية " مساعدات انسانية " ذلك بسبب الدعم المفتوح الذي تتلقاه من الحكومة التركية وبفضل هذا الدعم الرسمي تمكنت المجموعات المسلحة من البقاء والصمود أكثر في سوريا لأكثر من ست سنوات من عمر الأزمة، حيث أن من يدعم المجموعات ماليا هي قطر والسعودية، ولكن من يقوم بإيصال المساعدات ونقل المقاتلين ويداوي الجرحى هو منظمة الإغاثة التركية ولولاها لما إستطاعت هذه المجموعات والتنضيمات البقاء وقت أطول "[2] .

وفي 12 ديسمبر 2017 أعلن الجهاز المكلف بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في وزارة الداخلية الفرنسية تحديد 150 إلى 200 جهة خفية في تركيا ولبنان تقوم بتمويل تنظيم "داعش" الإرهابي، حيث نقلت وكالة " فرانس برس " عن مدير الجهاز" برونو دال"، لدى تقديم تقرير لجهازه عن مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2016 قوله للصحافيين "عملنا على تحديد ما بين 150 و200 من جامعي الأموال هؤلاء الموجودون أساسا في تركيا ولبنان" بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السورية الرسمية" سانا" وكانت صحيفة "يورت" التركية كشفت في 15 من شهر أكتوبر 2017 أن جمعيات تابعة لتنظيم "داعش" الإرهابي لا تزال تنشط بشكل رسمي في تركيا تحت غطاء جمعيات إغاثة إنسانية[3].

وفي شهر سبتمبر 2014 وخلال إعلان الرئيس باراك أوباما إستراتيجيته للتصدي لتنظيم "داعش" في العراق وسوريا، بررت تركيا أسباب عدم مشاركتها في الحملة ضد داعش بعدم جدوى القضاء على داعش مع الإبقاء على الأسد، حيث إعتبرت أنقرة أن أي حرب على هذا التنظيم لن تنفع في حال بقي الأسد في سدة الحكم في دمشق.[4]

---

[1] حميدة بيغيت، "الدور التركي في سورية و إحتلال «داعش» للموصل"، في : https://syrianownews.com/index.php?p=35&id=1088 (2018/12/26).

[2] **المرجع نفسه**.

[3] "تعرفوا على 200 جهة خفية في تركيا و لبنان تمول داعش"، في : **https://arabic.sputniknews.com/world** (2018/12/23).

[4] "أنقرة لا فائدة من محاربة داعش مع الابقاء على الاسد"، في : **https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/201** (2018/12/23).

وكشف رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو سبب الخلاف إتجاه خطة الرئيس أوباما لحشد التحالف الدولي قائلا " كما أن أهداف أميركا واضحة وصريحة فإن سبب رفض تركيا المشاركة في العملية العسكرية واضح بالمقدار ذاته" وأضاف قائلا "حذرنا الجميع سابقا بمن فيهم واشنطن والأسد من أنه من دون إنهاء الأزمة في سوريا وعودة الإستقرار السياسي فإن المنطقة ستتحول إلى بركان غضب[1]".

الموقف الرسمي التركي من الحرب على تنظيم داعش دفع المعارضة التركية إلى إتهام الحكومة بالتورط في دعم الجماعات المسلحة وتسهيل عبورها إلى دول الجوار عبر الأراضي التركية و بحسب " نصرت سينيم " النائب عن حزب العمل في تركيا فإن الهدف الحقيقي والخفي وراء ما سمي محاربة داعش هو ضرب أمن وإستقرار سوريا وإضعاف المنطقة بأكملها، وحكومة أردغان تمثل ذراع الدول الغربية في المنطقة و تستهدف سياساتها ضرب أمن وإستقرار المنطقة و لقد فشلت في تحقيق أهدافها"[2].

كما كشفت جريدة " جمهورييت " التركية المعارضة عن تسجيلات هاتفية تدلل على تورط و ووجود علاقات بين ضباط أتراك وعناصر من تنظيم " داعش الإرهابي " عبر الحدود السورية حيث قامت الصحيفة بتسريب نص مكالمة ثماني مكالمات هاتفية ضمن دعوى قضائية جارية حول " داعش " في المحكمة الجنائية العليا الثالثة في العاصمة أنقرة وجرت المكالمات بين ضباط أتراك وأحد عناصر " داعش " البارزين وإسمه مصطفى دمير، الناشط قرب الحدود السورية التركية وبحسب الصحيفة فإن الإرهابي تلقى أموالا من المهربين على الحدود وتعاون مع ضباط أتراك [3] .

كما عثر مقاتلون تابعون للقوات الكردية الذين يقاتلون تنظيم داعش فى سوريا على وثائق تكشف تورط تركيا فى تسهيل دخول مادة السماد الذى يستخدم فى التفجيرات، لعناصر تنظيم داعش من معبر تل أبيض الحدودي، كما تثبت الوثيقة العلاقة القوية بين داعش وأحرار الشام التى تصنفها تركيا على أنها فصيل معتدل، وتشير إحدى الوثائق بأن الإحتياجات الخاصة لعناصر داعش تدخل من تركيا إلى تل أبيض عبر عنصر من داعش يدعى" أبو مسلم "ومهرب تركي يدخل

[1] وسام الامين، "لماذا تحول موقف تركيا وبدات الحرب ضد داعش "، في :
http://janoubia.com/2015/07/25/%D9%84%D (2018/12/23).

[2] "تركيا اردغان وتنظيم داعش العلاقات الغامضة "، في : **https ://www.skynewsarabia.com/middle-east/787413-%D8%AA%D** (2018/12/23).

[3] **المرجع نفسه** .

السماد إليهم، كما تشير إلى دفع داعش رشوة لحرس الحدود الأتراك لإدخال السماد المستخدم في عمليات التفجير للسماح بمروره من المعبر الحدودي في تل أبيض[1]. (أنظر الملحق رقم 2).

وفي السياق نفسه نشرت صحيفة " روناهي " وثائق تثبت العلاقة بين " تنظيم داعش " و الحكومة التركية وهي عبارة عن هويات وقعت بيد وحدات حماية الشعب " بعد تحريرها لمناطق الهول والشدادي في العراق و جوازات سفر أجنبية وتركية تثبت تورط تركيا في تسهيل نشاط مقاتلي داعش والذين يدخلون عبر الحدود السورية إلى العراق[2].

وفي تقرير نشرته صحيفة " إيدينلك التركية " مقابلة أحد قادة داعش وبعض المسلحين المنتمين للتنظيم بعد وصولهم إلى العاصمة أنقرة للعلاج في أحد المستشفيات الحكومية، وكشفت الصحيفة عن تلقي زعيم إحدى خلايا داعش في سوريا العلاج من مرض مزمن بمستشفيات أنقرة وأكد أن الكثيبر من العناصر المقاتلة من التنظيم في سورية تلقوا العلاج والدعم منذ بداية الأزمة السورية[3].

دخول عناصر داعش من تركيا الى مدينة تل أبيض السورية :

إعترافات بعض المقاتلين الذين ألقي القبض عليهم في المعارك التي خاضوها في مدينة تل أبيض أن هناك دعم تركي مباشر لهم عن طريق تقديم المعلومات والدعم اللوجستي من سلاح ولباس وتسهيلات سواء من البوابات الحدودية أو القرى الريفية الحدودية، إعتبارا أن الحدود التركية منفذهم الوحيد لشن هجمات على المدينة كما أثبتت هذه الإعترافات مدى قوة إرتباط الدولة التركية بتنظيم داعش.

بينما روى " معاذ عبدالله السبتي" الملقب بـ" أبو مقداد الزر" من مدينة دير الزور والذي إعتقل في تاريخ 28 من شهر فيفري لعام2016 في مدينة تل أبيض، كيفية دخول المقاتلين إلى مدينة تل أبيض من طرف الجيش التركي للحدود السورية وبأن هناك سوقا تجارية ضخمة في تركيا لنقل المواد الغذائية والألبسة، والذخيرة، ومواد البناء، والأدوات العسكرية، وجميع المستلزمات التي

[1] "الاكراد بنشرون وثائق تثبت تورط تركيا في ادخال متفجرات لـ داعش" ، في :
https://www.alalamtv.net/news/1858178/%D8%A7%D9%84 – (2018/12/25).

[2] "صحيفة روناهي تنشر الجزء الثاني من الوثائق التي تثبت العلاقة بين تركيا و داعش " ، في : **https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/rwnhy** (2018/12/23).

[3] نور الشربجي و علا منصور، **مرجع سابق** ،ص ص24.23

تحتاجها تنظيم داعش، وأيضا كانت تدخل سيارات مفخخة من تركيا عبر الريف الحدودي لتل أبيض بعد تسهيل السواتر الترابية بالجرافات التركية[1]..

في 29 فيفري عام 2017 تم إعتقال مجموعة من عناصر داعش من طرف وحدات حماية الشعب خلال الإشتباكات في مدينة تل أبيض وكان من بينهم "عبدالرحيم خالد إبراهيم"، الملقب بـ" أبور أسلم الغريب " والذي أفصح أثناء التحقيق معه عن علاقة داعش بالدولة التركية وأقر بأن التنظيم يعتبرها حليفة له، وكما تحدث عن طريقة دخول المقاتلين إلى المدينة، وتغاضي الجيش التركي أثناء عبورهم الحدود وعمليات شراء جميع المواد المتفجرة التي كانت أغلبها تصلهم من نهر الجلاب (أنظر الملحق رقم 3).

حررت وحدات حماية الشعب في الـ 15 من جوان 2015 مدينة تل أبيض " كري سبي"* من عناصر داعش، حيث كانت المدينة إحدى أهم معاقل التنظيم على الحدود مع تركيا وتحصل على الدعم والأسلحة والمواد المتفجرة عبر بوابتها الحدودية ونهر الجلاب.

وفي الـ 25 من شهر جويلية من عام 2015 حاول داعش التسلل بسيارات مفخخة وسيارات محملة بالأسلحة والذخائر التي قدمت من تركيا بريا، عبر القرى الشرقية الحدودية من تل أبيض "قرية كنيطرة" وغيرها من القرى الحدودية إلى المدينة من أجل تنفيذ عمليات فيها وذلك بالتنسيق مع بعض الخلايا النائمة لهم داخل المدينة، والذين كانوا يتلقون المعلومات من أجهزة الإستخبارات التركية، ولكن وحدات حماية الشعب أفشلت مخطط الهجوم وألقت القبض على 17 ارهابيا[2].

كما إستولت وحدات حماية الشعب الكردية على مجموعة من الأسلحة التي كانت معظمها صناعة حربية تركية:

سلاح بومبكشن عدد 5، سلاح بي كي سي، 5 مسدس خلبي، قاذف آر بي جي عدد 1، قناص عدد 1، كلاشينكوف عدد 1، قنابل يدوية الصنع عدد 5، قنبلة يدوية عدد 1، مخازن كلاشينكوف عدد 10، أعلام مرتزقة داعش عدد 300 صغير وعلم كبير، الكثير من خرائط مدينتي تل أبيض وكوباني، صاروخ حراري عدد 1، فوارغ صواريخ حرارية عدد 4، مدفع هاون عدد 1، قاعدة رشاش

[1] **المكان نفسه**.

[*] وهي التسمية التي يطلقها الاكراد على مدينة تل ابيض باللغة التركية

[2] حسين سرمك حسن، "بحث جامعي أمريكي يثبت تعاون تركيا مع تنظيم " داعش " الإرهابي"، في :

saymar.org/2016/07/15976.html (2018/12/30) .

دوشكا عدد 1، قذائف مدفع هاون عيار 60 مم عدد 6، لغم مضاد للمدرعات عدد 2 وضاغط وصاعق ألغام[1].

وحسب المعلومات التي أفاد بها أهالي مدينة تل أبيض فإن مقاتلي داعش كانوا يمنعون الأهالي من الخروج من منازلهم ليلا نهارا خلال فترة وصول الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة عبر النهر، حيث كان يتم إستلام هذه الذخائر عبر جسرين بما يعرفان " بجسر الجلاب وشريعان"[2].

وفي تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" والذي تقول فيه إن تركيا تدخل "سماد اليوريا" الذي يدخل في صناعة المتفجرات من تركيا إلى تل أبيض، وتشير إلى أن القيادات التركية نفت هذا الموضوع، كما تم العثور على وثيقة أخرى تشير إلى كيفية التنسيق بين مدينة غازي عنتاب في الطرف الآخر للحدود وكذلك مدينة جرابلس السورية وعليها أرقام هواتف من أجل التواصل مع الطرفين من مقاتلي داعش الذين يرغبون بالعبور من تركيا إلى سوريا وبالعكس[3].

كما قامت السلطات التركية بمنح تصاريح لعناصر من مختلف الجنسيات لتسهيل عبورهم إلى تركيا مما يؤكد وجود تنسيق بين داعش والسلطات التركية فى كيفية إدخال المرتزقة إلى داخل الأراضى التركية وكشفت وثيقة أخرى وجود تجارة مباشرة بين تركيا ومناطق سيطرة داعش والعلاقة المباشرة بين داعش وأحرار الشام، وهذه التجارة تتم عبر المعابر على الحدود[4].

فالوثيقة التى تم العثور عليها بحوزة المتطرفين هي عبارة عن بطاقة تجارة مخصصة للتجارة عبر معبر تل أبيض مكتوب عليها إسم الشخص التاجر وترقيم تركي، ولكن الملفت للإنتباه هو أن هذه البطاقة ممنوحة من أحرار الشام "المكتب الإداري" رغم أن مدينة تل أبيض كانت خاضعة لسيطرة

---

[1] "وثائق جديدة عن علاقة تركيا بداعش"، في : https://www.skynewsarabia.com/middle-east (2018/12/30).

[2] حسين سرمك، **مرجع سابق**.

[3] Rukmini Callimachi , " the isis files date of publication " , at :
https://www.nytimes.com/interactive/2018/04/04/world/middleeast/isis-documents-mosul-iraq.html
(30/12/2018).

[4] "رعاية تركيا لتنظيم داعش والإرهاب (وثائقي) قناة DW الالمانية " ، في :
https://www.youtube.com/watch?v=p_UB8TBTwV8 (2018/12/30).

داعش وهذا ما يؤكد وجود علاقة قوية بين داعش وأحرار الشام التي تصنفها تركيا والإئتلاف السوري على أنها معتدلة[1] .(أنظر الملحق رقم 4)

وفي تقرير قام بإعداده مجموعة باحثين من جامعة كولومبيا حول العلاقة بين تركيا وداعش توصل الباحثون إلى مجموعة من الدلائل كان من أهمها أن السلطات التركية قدمت لتنظيم داعش التعاون العسكري وشحنات كبيرة من الأسلحة والدعم اللوجيستي والمساعدة المالية والخدمات الطبية هذا التحقيق أجرته الجامعة برئاسة ديفيد فيليبس مدير برنامج بناء السلام والحقوق في معهد كولومبيا لدراسة حقوق الإنسان ومما جاء في التحقيق :

تزويد تركيا تنظيم داعش بالمعدات العسكرية ففي تصريح لأحد عناصر داعش لصحيفة واشنطن بوست في 12 جويلية 2014 " أن معظم المقاتلين الذين إنظموا إلينا في بداية الحرب جاءوا عبر تركيا وكذلك معداتنا و إمداداتنا "[2] ويذكر فيليبس أن أحد قادة تنظيم داعش في سوريا المدعو أبو محمد، تم تصويره وهو يتلقى العلاج في مستشفى تركيا في هاتاي في أفريل عام 2014 وأن عدد المقتالين الأتراك يمثلون 10 بالمئة من مقاتلي داعش[3].

وكشف رئيس حزب الشعب الجمهوري" كيليكدار أوغلو" في 12 جويلية 2014 عن وثائق تكشف دور السلطات التركية في تزويد الجماعات المتطرفة بالأسلحة، كما كشف عن محاضر مقابلات مع سائقي الشاحنات الذين سلموا الأسلحة إلى الارهابيين، والتي حينها إدعت الحكومة التركية أن الشاحنات كانت مخصصة للمساعدات الإنسانية للتركمان [4].

وفي 19 جانفي 2014 كشف نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري "بولنت تزكان" أنه تم إيقاف شاحنات للتفتيش و كانت محملة بالأسحلة في مطار سنبوجا في أنقرة وقاد السائقون الشاحنات نحو

---

[1] حسين سرمك حسن، **مرجع سابق**.

[2]" Turkey played part in Islamic State's success, commander says " , at : **http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-played-part-in-islamic-states-success-commander-says-70372** (28/12/2018).

[3] لورنت فيناتير، **مرجع سابق** ، ص 7.

[4] "لمدا يدعم حزب العدالة والتنمية تنظيم الدولة الاسلامية" ، في : https://alarab.co.uk/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7- (2018/12/29).

الحدود حيث كان من المفترض أن يتولى عملاء المخابرات التركية قيادتها إلى العمق السوري لإيصالها لمقاتلي داعش وباقي التنضيمات، حيث حاول عملاء المخابرات منع تفتيش الشحنة ولكن تم ايجاد صناديق مملوءة بصواريخ مضادة للدروع وأسلحة وذخائر[1].

كان هذا في مدينة هاتاي التركية حيث تم فتح تحقيق في القضية من طرف المدعي العام للمدينة، لكن تم منعه وعندما قدم شكوى جنائية ضد عرقلة سير العدالة من قبل وزير الداخلية التركي والمخابرات التركية أقيل من منصبه وقال محافظ هاتاي، في ذلك الوقت إن العملية كانت من أسرار الدولة[2].

وفي 29 جويلية2015 ذكرت شبكة " CNN TURK" أن منطقتي " دوزجي ودابازاري " في قلب إسطنبول اصبحت اماكن تجمع الإرهابيين كما أن هناك مواقع يتم فيها تدريب فيها مقاتلي داعش كما ان الكثير من الفيديوهات تبث على موقع داعش الدعائي التركي takvahaber.net وفقا للصحيفة كان بإمكان السلطات التركية إيقاف كل هذا النشاط الإعلامي والدعائي لو كانت تملك النية في ذلك، وفي 28 جويلية من نفس السنة تم تنظيم تجمع كبير لمؤيدي داعش داخل إسطنبول ولم تتحرك السلطات ساكنا[3].

وفي 14 أكتوبر 2014 حذر "كمال كيليدارواغلو" مسؤولي حزب العدالة والتنمية من مغبة توفير الأموال والتدريب للجماعات الإرهابية وصرح قائلا " ليس من الصواب تدريب الجماعات المسلحة على الأراضي التركية، أنتم تجلبون مقاتلين أجانب إلى تركيا وتضعون المال في جيوبهم والبنادق في أيديهم، وتطبلون منهم قتل المسلمين في سوريا، قلنا لهم توقفوا عن مساعدة داعش في سوريا "[4].

---

[1] Turkey played part in Islamic State's success, commander says, **op.cit**.

[2] **Ibidem**.

[3] حسين سرمك حسن، **مرجع سابق**.

[4] كليجدار أوغلو ، " معارض تركى يفضح غرام الأفاعى" بين أردوغان والبغدادى.. تعليمات داعش بتصفيته تؤكد اتصالات العدالة والتنمية" مع التنظيم الإرهابى.. وتقارير تكشف تاريخ التمويلات والتسليح والدعم اللوجيستى " في : https://www.youm7.com/story/2018/10/22 (2018/12/30).

وحسب مقال لصحيفة "راديكال" في 13 جويلية 2014 أصدر وزير الداخلية التركي "معمر غولر" توجيها جاء فيه التالي" بحسب مقتضيات مكاسبنا على المستوى الإقليمي سنساند ميليشيات النصرة ضد فرع حزب العمال الكردستاني الإرهابي، هاتاي هو موقع إستراتيجي لعبور المجاهدين من داخل حدودنا إلى سوريا وسيزداد الدعم اللوجيستي للجماعات الإسلامية، وسيجري تدريبهم وتأمين مرورهم ورعايتهم في المستشفيات في هاتاي وغيرها، المخابرات التركية ومديرية الشؤون الدينية ستنسق اقامة المقاتلين في المخيمات المعدة لهم خصيصا "[1].

وهذا يعتبر أكبر إعتراف من السلطات التركية الرسمية بتوجهها نحو دعم الجماعات المصنفة حسب الأمم المتحدة متطرفة وإرهابية نكاية في التنضيمات الكردية الناشطة في سوريا مبررة ذلك بأن هذه التنضيمات تمس بالأمن القومي التركي مباشرة وان على تركيا أن لا تدخر أي جهد مهما كان لمواجهتها.

وفي 25 اوت 2014 ذكرت صحيفة ديلي ميل أن العديد من المسلحين الأجانب إنظموا الى داعش في سوريا والعراق بعد مرورهم على تركيا، لكن الأخيرة لم تمنعهم ووضحت الصحيفة أن الطريق الذي يسلكه المقاتلون للوصول إلى جبهات القتال في سوريا والذين أصبحوا يسمون تركيا بوابة الجهاد، ويقوم جنود الجيش التركي إما بغض النظر عنهم وأن يقو موا بالسماح لهم بالمرور[2].

أما عن الرعاية الصحية فلقد صرح أحد قادة داعش لصحيفة واشنطن بوست في 12 أوت 2014 " إعتدنا ان يتلقى مقاتلونا العلاج في المستشفيات التركية "، وأفادت وكالة "جيهان" التركية أن ولاية " دنيزلي " غرب تركيا أكدت صحة الأنباء التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن تلقي أحد قادة تنظيم داعش ويدعى "أمرة" العلاج بمستشفى "باموق قلعة" الجامعي إثر إصابته في الإشتباكات مع تنظيم وحدات حماية الشعب الكردي في شمال سوريا [3]".

وكشفت مصادر مطلعة عن أن المدعو "إمره" من سكان بلدة "مالازجيرت" التابعة لمدينة "موش" الواقعة فى شرقى تركيا وكان فى زيارة لأقاربه بمدينة" دنيزلى"، شارك فى صفوف داعش لمدة ستة أشهر حتى أصيب فى المواجهات مع تنظيم وحدات حماية الشعب الكردى فى مدينة كوبانى

[1] حسين سرمك حسن، **مرجع سابق**.

[2] Rukmini Callimachi **, op,cit**.

[3] نور الشربجي وعلا منصور ، **مرجع سابق**، ص 25.

بشمالى سوريا وتشير المعلومات إلى أن "إمره" تلقى علاجه الأول فى أحد مستشفيات مدينة "هاطاى" بعد أن أصيب بجروح فى إنفجار قنبلة، وبعد ذلك إنتقل إلى مستشفى دنيزلى الجامعي فى 28 فيفري 2015 لإستكمال علاجه.[1]

في فضيحة جديدة لتركيا حصلت وكالة "سبوتنيك" على صور حصرية تفيد بأن المستشفى التركي "أرسين أرسلان"، في مدينة غازي عنتاب التركية، يقوم بعلاج الإرهابيين التابعين لتنظيم "داعش" الإرهابي وقال طبيب المستشفى، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، لمراسل "سبوتنيك" في تركيا أنه في صباح يوم 5 ماي نقل أربعة جرحى من الإرهابيين للمستشفى، موضحا أنه يتم تدفق عدد كبير من المسلحين للمستشفى للعلاج[2] (أنظر الملحق رقم 5).

منذ إنطلاق الأزمة السورية عام 2011 أصبحت تركيا بوابة عبور المقاتلين الأجانب نحو سوريا والعكس، فالتقارير والتحقيقات الإسقصائية كشفت في حينها معسكرات للجماعات المتطرفة تدار من داخل تركيا وعند الحدود السورية، تقارير أخرى وصور وكالات أنباء كشفت وصول مقاتلين أجانب من دول أوروبا وغيرها ينزلون في مطارات تركيا[3].

التقارير كشفت تحرك وتنقل المقاتلين الأجانب بحرية داخل تركيا في وسائل النقل ويحملون شعارات جهادية، وكشف التلفزيون الرسمي الألماني **(ARD)** في تقرير له أن هناك معسكر لداعش فى مدينة غازي عنتاب جنوبي تركيا لتدريب المسلحين ونقلهم فيما بعد إلى سوريا والعراق للقتال، مضيفا أن تركيا تعد أكبر سوق لداعش على الرغم من إنكار الحكومة التركية ذلك[4].

كما كشفت القناة الأولى الألمانية عن أن تنظيم داعش يمتلك مكتبا غير رسمي فى مدينة إسطنبول، وتنظم من خلاله عمليات دعم وإمداد داعش فى سوريا والعراق بالعناصر الأجنبية،و حددت مصادر المعلومات ثلاث مواقع تحتوي على معسكرات التدريب والتجنيد للجهاديين في تركيا، الموقع الأول يوجد في مدينة " كرمان " الذي يقع في وسط الأناضول بالقرب من إسطنبول والثاني في مدينة " أوزمانيا " الإستراتيجية بالقرب من القاعدة العسكرية التركية الأميركية المشتركة

---

[1] "قيادي في تنظيم داعش يعالج في أحد مستشفيات تركيا" ، في :
http://alwaght.com/ar/News/7106/%D9%82%D9%8A% (2018/12/30).

[2] "فضيحة بالصور تركيا تعالج الدواعش في مستشفيات داخل اراضيها "، في :
/https://arabic.sputniknews.com/world/ (2018/12/30).

[3] رعاية تركيا لتنظيم داعش والإرهاب (وثائقي) قناة DW الالمانية ، **مرجع سابق**.

[4] سامي كليب ، "هل انتهت المعارضة السورية بعد درعا ؟ " ، في :
http://www.almayadeen.net/programs/492486/%D9 (2018/12/31)

في "عدنان" ومنطقة وسط آسيا إلى ميناء "سيهان" التركية على البحر المتوسط بينما يقع الثالث في مدينة " سان ليلورفا أورفا " في جنوب غرب تركيا[1].

وذكر علي رضا شيشمك وهو نائب بالحزب الديمقراطي الإجتماعي الألماني عن مدينة هامبورج، وهو تركي الأصل أنه تم نقل العديد من المسلحين الجرحى من عناصر داعش من سوريا إلى المستشفيات التركية لتلقي العلاج، فضلا عن قيام تركيا بتوفير الدعم اللوجيستي لهذه المجموعات المسلحة، لكن في أعقاب الإنتقادات التي وجهت إلى تركيا بدعم الجماعات المتطرفة خلال عام 2016[2].

وغيرت بعض من سياستها ووقعت إتفاقات أمنية مع بعض دول أوروبا لمنع تدفق المقاتلين الأجانب، وكذلك منع عودتهم من سوريا إلى أوطانهم عبر تركيا هذا ما يجري وفق القنوات الدبلوماسية لكن على الأرض، التحقيقات كشفت غير ذلك، هناك توجه لدى تركيا لتوظيف مسألة المقاتلين الأجانب لصالحها في علاقاتها مع دول أوروبا وهذا ما أصبح مكشوفا.

أماعن الطرق التي يسلكها المقاتلون الأجانب من سوريا إلى تركيا كشفت صحيفة "الغارديان" البريطانية في شهر أفريل 2017، أن أعدادا كبيرة من مقاتلي تنظيم داعش يفرون من مناطق القتال في كل من سوريا والعراق عبر تركيا، وقد إستطاع مئات المقاتلين من التنظيم مغادرة الرقة صوب تركيا فأوروبا، وأضافت أن نحو 300عنصر سابق في تنظيم داعش، أجانب ومنحدرون من أوروبا وجدوا مأوى مؤقتا في ريف إدلب الشمالي الخاضع لسيطرة هيئة تحرير الشام المدعومة من تركيا وهم ينتظرون الفرصة المناسبة لعبور الحدود إلى تركيا[3].

كما إستخدم تنظيم داعش بلدة " الراعي السورية " كمحطة للتنجيد المقاتلين الأجانب ومع إنهيار التنظيم أصبحت بلدة الراعي السورية محطة العودة لمقاتلي داعش حيث يدفعون 300دولار إلى المهربين لقاء تهريبهم إلى تركيا، وكان المرصد السورى لحقوق الإنسان قد وثق خلال عام 2017

[1] "التلفزيون الالماني تركيا اكبر مركز تدريبي لتنظيم داعش الارهابي" ، في http://www.ypagency.net/12507 (2019/01/11).

[2] "نائب الماني يكشف الدور التركي في دعم مقاتلي داعش" ، في : https://arabic-media.com/articles/id/posts.php?title=German-channel-ISIS-training-camp-in-Gaziantep-Turkey (2019/01/11).

[3] حسني محلي، "الدور التركي في الازمة السورية في لقاء مع قناة الميادين حصة حوار الساعة" ،**في** : /www.almayadeen.net/episodes/907088 (2018/12/31).

فرار مئات العناصر من تنظيم داعش بينهم قياديون محليون إلى محافظة الحسكة، ومن ثم إختفوا هناك وشوهد بعضهم داخل الأراضي التركية، كما وثق فرار عناصر وقيادات من داعش من ريف حمص الشرقي إلى مناطق سيطرة فصائل متنمية الى "درع الفرات" بريف حلب الشمالي الشرقي، ومن ثم الإنتقال إلى الأراضي التركية عن طريق مهربين[1].

وفي 12 جويلية 2017 صرح " بريت ماكغورك " المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي لدى "التحالف الدولي" لمحاربة تنظيم داعش في سورية " أن تركيا شكلت ممرا لعبور مئات الأجانب بهدف الإنضمام إلى التنظيمات الإرهابية الخاضع لـ"هيئة تحرير الشام"[2].

وتعتبر مدينة " أزمير " التركية التي تبعد عن إسطنبول بـ 564 كيلومترا وتقع على بحر إيجه الممر الأكثر أمانا بسبب قربها من الجزر اليونانية وإنخفاض تكلفة السفر، مقارنة بالسفن التي تبحر من مدينة "مرسين" بإتجاه إيطاليا، وحاليا أزمير تعد هي الممر الأكثر شهرة، وتحولت الريحانية وغيرها من المدن التركية إلى محطات على الطريق لإنتقال المقاتلين الأجانب وتهريب الأسلحة عبر الحدود وأكدت صحيفة " ذا تايمز" فى تقرير صادر لها في شهر ديسمبر 2017" أن المئات من البريطانيين الذين التحقوا بتنظيم داعش المتطرف، مختبئون في تركيا وسط مخاوف غربية من عودتهم إلى أوروبا وشنهم هجمات إرهابية وهرب الآلاف من المتشددين بينهم 300 بريطاني متطرف، من مدينتي الموصل في العراق والرقة في سوريا"[3].

في 7 أكتوبر 2013 أعلنت Great Eastern Islamic Raiders Front وهي منظمة إسلامية مسلحة في تركيا تتبع عقائديا و تدين بالولاء إلى تنظيم داعش، وحسب أحد أعضاء حزب القضية الحرة و هو حزب سياسي أصولي سني كردي " إن المسؤولين الأتراك ينتقدون داعش و لكنهم يتعاطفون معه في الواقع"[4]، و يقول عضو مكتب حزب الوحدة العظمى، وهو حزب إسلامي وقومي متطرف " أن أعضاء حزب العدالة والتنمية على وشك إحتضان تنظيم داعش " [5].

---

[1] (قناة الميادين)، سامي كليب، **حصة لعبة الامم** ، "مستقبل الدور التركي في سورية والمنطقة "، (28 جوان 2016).

[2] "مسؤول امريكي يفضح دور تركيا في عبور الارهابيين الى سوريا " ، في : https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201707291025357310- (2018/12/31).

[3] مركز المزماة للدراسات والبحوث، " تركيا معسكر داعش الإرهابي"، في : http://almezmaah.com/2018/01/08 (2019/01/01).

[4] مسؤول امريكي يفضح دور تركيا في عبور الارهابيين الى سوريا، **مرجع سابق** .

[5] **المكان نفسه.**

ت / الدور التركي في الهجمات الكيميائية في سوريا:

أما عن الدور التركي في الهجمات الكيميائية التي حدثت بسوريا كشف الصحفى الأمريكى" سيمون هيرش "عن تورط تركيا فى الهجوم الكيميائى على مدينة الغوطة فى 21 أوت 2013 حيث صرح فى مقال بمجلة "لندن ريفيو أوف بوكس"، أن سر تراجع أوباما عن قرار الضربة يكمن في " بورتون داون" في مختبر الدفاع "والتشير"، حيث حصلت المخابرات البريطانية على عينة من غاز السارين المستخدم فى الهجوم على الغوطة يوم 21 أوت 2013، وقد أثبت التحليل أن الغاز المستخدم فى الهجوم لا يتطابق مع ذلك الموجود فى ترسانة الأسلحة الكيميائية التابعة للجيش السورى[1].

ويضيف الكتاب في مقاله أنه " كما أن مسؤول إستخباراتى أمريكى سابق كان متأكدا أن المعارضة السورية مستفيدة من الهجوم، حتى أنها سارعت لإعلان أن الجيش السوري إستخدم "غاز السارين" في الهجوم، قبل إجراء أي تحقيق أو تحليل و منها قفزت الصحافة الأمريكية والبيت الأبيض لترديد نفس إسم الغاز، ووفقا للمسؤول فإن كان هناك إعتقاد واسع بأن الأسد ليس بحاجة لإستخدام السارين فى ذلك الوقت لأنه كان يحقق انتصارا فى الحرب"[2].

حيث أنه منذ أشهر قبل الهجوم الكيميائي في الغوطة كان هناك قلق حاد بين كبار القادة العسكريين فى واشنطن وأجهزة الإستخبارات بشأن دور جيران سوريا فى الصراع بالداخل ولاسيما تركيا، إذ أنه من المعروف على نطاق واسع دعم رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان لجبهة النصرة، وغيرها من المتمردين الإسلاميين المناهضين للأسد[3]، ونقل عن مسؤول رفيع سابق بالمخابرات الأمريكية، على إطلاع بالأمر قوله: " نعلم أن البعض داخل الحكومة التركية يرغبون فى التخلص من الأسد من خلال هجوم بالسارين ليدفع أوباما نحو تنفيذ تهديده مع

---

[1] إنجي مهدي، سيمور هيرش، " يكشف تفاصيل المؤامرة الدولية على سوريا.. تقرير أمريكى سرى: المتمردون السوريون بدعم من تركيا شنوا هجمات كيميائية فى الغوطة وخان العسل.. واشنطن أسست "خط الجرزان لتهريب أسلحة إلى دمشق" ، في : https ://www.youm7.com/story/2014/4/9/ (2019 /01/07).

[2] **المكان نفسه** .

[3] إدريس علي، "ماتيس: امريكا قلقة من احتمال استخدام غاز السارين في سوريا"، في : https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1FM1W1 (2019/01/08).

تجاوز الخط الأحمر[1]".

ويؤكد هيرش أن هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي تعلم أن الإدعاءات العلنية التى تروجها الإدارة الأمريكية حول أن الجيش السوري هو الوحيد القادر على الوصول إلى السارين خاطئة فالإستخبارات الأمريكية والبريطانية على علم منذ ربيع 2013، أن بعض وحدات المتمردين تقوم بتطوير أسلحة كيميائية، وقد أصدرت الإستخبارات العسكرية الأمريكية فى 20 جوان 2013 تقريرا سريا للغاية، مقدم لنائب رئيس الوكالة "ديفيد شيد"، يفيد بأن جبهة النصرة تمتلك وحدة لتصنيع غاز السارين، وأن برنامجها هو أخطر مؤامرة منذ تفجيرات برجى التجارة فى 11 سبتمبر 2001[2].

ويضيف أن جبهة النصرة تقوم بتصنيع مخزونها من الأسلحة الكيميائية، بدعم من تركيا والمملكة العربية السعودية، وذلك وفقا للتقرير الإستخباراتى الأمريكى، حيث تسعى للحصول على عشرات الكيلو جرامات من غاز السارين، لكن يلفت هيرش إلى أن المتحدث بإسم الإستخبارات الوطنية نفى وجود مثل هذا التقرير، على الرغم من إعلان الشرطة المحلية التركية في ماي 2013 عن إعتقال عشرة من أعضاء جبهة النصرة جنوب تركيا لأنهم كانوا يحملون 2 كيلو جرام من السارين[3].

وفي هذه الأثناء كانت الصحافة التركية تعج بالتكهنات بشأن تستر حكومة أردوغان على مدى تورطها مع المتمردين، خاصة أن السفير التركى لدى موسكو، نفى خلال مؤتمر صحفى صيف 2013 ، القبض على أعضاء من جبهة النصر وزعم أن المواد المضبوطة مجرد مواد مضادة للتجمد [4].

---

[1] انجي مهدي، **مرجع سابق**، ص1.

[2] مروى محمد إبراهيم، "سيمور هيرش فى مقال يعاد الكشف عنه: أوباما وهيلارى مسئولان عن نقل غاز السارين من ليبيا إلى إرهابيى سوريا " ، في : http://www.ahram.org.eg/News/202231/26/587807/%D (2019/01/08).

[3] "Steven a cook ,Turkey Is Lying About Fighting ISIS " , at : **https://foreignpolicy.com//turkey-is-lying-about-fighting-isis** (2018/12/28).

[4] Ömer Taşpınar, "Turkey cannot effectively fight ISIS unless it makes peace with the Kurds" , at : **https://www.brookings.edu/opinions/turkey-cannot-effectively-fight-isis-unless-it-makes-peace-with-th.**

ووفقا للوثيقة الإستخباراتية الأمريكية فإن هيثم القصاب زعيم المجموعة المقبوض عليها والذى عرف نفسه على أنه عضو بجبهة النصرة، على علاقة مباشرة مع عبد الغنى، أمير فرع التصنيع العسكرى بالجماعة، وقد عمل القصاب معه موظف من شركة تصدير تركية تسمى " زيرف "، وهذا الموظف قدم عروض أسعار لشراء كميات كبيرة من نظائر السارين، حيث تضمنت خطة عبد الغنى تدريب القصاب وآخرين ثم عودتهم إلى سوريا لتدريب المزيد لبدء إنتاج واسع من السارين فى معمل غير معروف فى سوريا [1].

ويشير هيرش إلى أنه بعد سلسلة من الهجمات الكيميائية فى مارس وأفريل 2013 أرسلت الأمم المتحدة بعثة خاصة إلى سوريا حيث أكد أحد الأشخاص المقربين جدا من البعثة لـ"سيمور هيرش" أن هناك أدلة قوية على علاقة المعارضة السورية بالهجوم الأول الذى وقع يوم 19 مارس فى حي خان العسل بحلب، وفيما لم يكن من المخول لبعثة الأمم المتحدة تحديد المسؤول عن الهجوم، فإنه وفقا لهذا الشخص فإن من خلال لقاء المحققين الأمميين بشهود العيان والأطباء الذين عالجوا الضحايا، فلقد كان واضحا أن المعارضة المسلحة إستخدمت الغاز السام، لكن هذا لم يعلن أمام الرأى العام العالمى لأنه لا أحد يريد ذلك فى إشارة إلى القوى الدولية ذات المصلحة[2].

وكشف "هيرش" عن المدى الكامل لتعاون الولايات المتحدة مع تركيا والسعودية وقطر فى مساعدة المتمردين فى سوريا، وقال إن إدارة أوباما أسست ما تسميه وكالة الاستخبارات المركزية بـ"خط الجرذان"، وهى قناة خلفية للتسلل إلى سوريا، وتم تأسيس هذه القناة فى 2012 لتهريب الأسلحة والذخائر من ليبيا عبر جنوب تركيا ومنها إلى الحدود السورية[3]، حيث تتسلمها المعارضة ويضيف أن المستفيد الرئيسى من هذه الأسلحة كان الجهاديين الإسلاميين المتطرفين، الذين ينتمون بعضهم مباشرة لجبهة النصرة ولكنه يلفت إلى نفى رئيس وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع هذه الفكرة.

---

[1] سيمون هيرش ، "السعودية وتركيا زودتا جبهة النصرة في سوريا بغاز السارين " ، في :
http://www.almayadeen.net/news/politics/889144/% (2018/01/30).

[2] مروى محمد إبراهيم ، **مرجع سابق**.

[3] "عالم امريكي يفند ادعاءات واشنطن حول " كيماوي سوريا "، في :
https ://arabic.sputniknews.com/arab_world/2017041410234 (2019/01/07).

ويضيف إلى أنه فى جانفي 2013 وجه تقرير للكونجرس خاص بالهجوم على القنصلية الأمريكية فى بنغازى فى سبتمبر 2012، الذى أسفر عن مقتل السفير كريستوفر ستيفنز ،إنتقادات للخارجية الأمريكية لعدم توفير الأمن الكافى للقنصلية ولمجتمع الإستخبارات الأمريكى لعدم تنبيه الجيش الأمريكى بشأن وجود نقطة تابعة للـ CIA في المنطقة التى وقع بها الهجوم، وقد وجه الجمهوريون إتهامات لأوباما ووزير الخارجية السابقة هيلارى كلينتون بالتستر على أمر ما[1].

ويقول أنه وفقا لوثيقة سرية مرفقة مع التقرير الأمريكى الإستخباراتى، فإن إتفاق سري عقده الرئيس الأمريكي أوباما مع أردوغان أوائل 2012، يخص ما يوصف بـ"خط الجرذان "وينص الإتفاق على أنه بتمويل تركى وسعودى وقطري ودعم من الـ CIA و الإستخبارات البريطانية الخارجية MI6 يتم الحصول على أسلحة خاصة بترسانة القذافى إلى سوريا.

ورغم أن واشنطن أنهت دور الـ **CIA** فى عمليات نقل الأسلحة من ليبيا إلى سوريا بعد الهجوم على القنصلية فإنها أبقت على "خط الجرذان"*، ووفقا للمسؤول الإستخباراتى فإنه مع نهاية سنة 2012، كان هناك إعتقاد واسع داخل أروقة أجهزة الإستخبارات الأمريكية بأن الفصائل تخسر الحرب فى مواجهة الأسد، لكن رئيس الوزراء التركي كان فى حالة "سكر"على حد تعبير هيرش مصر على مواصلة الحرب ضد الأسد، وفى ربيع 2013 علمت الإستخبارات الأمريكية أن الحكومة التركية تعمل مباشرة مع جبهة النصرة وحلفائها على تطوير قدرات حرب كيميائية[2].

وفيما سأل أردوغان خلال لقائه بالرئيس أوباما يوم 16 ماي 2013 فى البيت الأبيض عما إذا كان يعتقد أن سوريا تخطت "الخط الأحمر" أقر الرئيس الأمريكى أنه لا توجد أدلة على إستخدام

[1] سيمون هيرش، **مرجع سابق** .

* هو شبكة توريد اسلحة الى المعارضين تقف وراءها أمريكا وتركيا والسعودية وقطر وهي ضمن صفقة سرية للغاية، وردت في تقرير صادر عن لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن الهجوم الذي شنه رجال الميليشيات الليبية على القنصلية الامريكية في بنغازي في 11 سبتمبر 2012 والذي قتل فيه السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز."، "تقتضي الصفقة المرفقة بعملية الوكالة الاستخبارات المركزية، بالتعاون مع الاستخبارات الخارجية البريطانية، إرسال أسلحة من ترسانات معمر القذافي الى تركيا ومن ثم توزيعها عبر الحدود الجنوبية التركية مع سوريا." و"تشير وثائق الصفقة الى اتفاق تم التوصل اليه في مطلع العام 2012 بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، والسعودية وقطر لتوفير التمويل وأنشئت شركات وهمية قيل انها أسترالية، وظفت جنود أمريكيين سابقين تولوا مهمة الحصول على الاسلحة ونقلها.

[2] إنجي مهدي ، **مرجع سابق** ،ص2.

نظام الأسد للأسلحة الكيميائية، ووفقا لخبير سياسي حضر اللقاء فإنه و خلال عشاء عمل أصر أردوغان على أن سوريا عبرت الخط الأحمر وأن أمريكا تحجم عن توجيه ضربة لها[1].

ما يمكن قوله هنا هو أن تركيا كان لها دور غير مباشر في تأمين خطوط العبور والإنخراط أمنيا في مخططات مع الإستخبارات الامريكية لإيجاد مبرر قوي لتوجيه ظربة عسكرية لسوريا على غرار ما قام به الأمريكيون خلال الغزو الأمريكي للعراق أي بايجاد حافز والذي هو ملف الكيماوي والإستجابة والتي هي توجيه ظربة جوية أو غزو بري يتم به إنهاء الجيش السوري وإسقاط النظام كليا لكن الخطط كلها باءت بالفشل مع إحجام الأمريكيين عن المضي قدما نحو هذه الخطة والتي كانت ستخدم الأتراك أكثر من الأمريكيين أنفسهم.

ث /الأدلة التي قدمتها روسيا حول دور تركيا في تهريب نفط سوريا بالتواطئ مع تنظيم داعش:

صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي أنه وفقا لإستطلاع الأقمار الصناعية الروسية، أن تنظيم "داعش" يقوم بنقل النفط المنتج في الأراضي التي يسيطر عليها في سوريا إلى تركيا[2]، ويأتي كشف الصحف الروسية في ظل تداعيات أزمة إسقاط الطائرة الحربية الروسية من طرف القوات التركية، وقالت المواقع الروسية أن ابنة الرئيس التركي سمية أردوغان قامت بتجهيز مستشفى بالقرب من الحدود السورية لعلاج الجرحى التابعين لتنظيم داعش.

ومن جانبها كشفت صحيفة "**ترود**" الروسية وجود علاقات تجارية تربط "بلال" إبن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مع تنظيم داعش الإرهابي، مشيرة إلى أن "بلال" يقف وراء حادث إستهداف الطائرة العسكرية الروسية وإستهدافها على الحدود السورية لتركية، وقالت الصحيفة في تقرير لها "ابن أردوغان وراء حادث إستهداف قاذفة القنابل الروسية سو 24 فوق الأراضي السورية"وأن

[1] ديفيد جريبير، "أدلة كثيرة تكشف تورط تركيا مع داعش خطاب اردغان المتناقض وتآمره على نفسه " في : https://arabic.sputniknews.com/analysis (2019/01/11).

[2] Ömer Taşpınar,op.cit.

الحقيقة هي أن بلال تربطه علاقات تجارية مع داعش[1] ".

في هذا الإطار نفت أنقرة كل الإتهامات الموجهة إليها نشرت قناة روسيا اليوم فيديو لتصريح أحد عناصر داعش المدعو" محمود غازي تتار" المعتقل لدى وحدات حماية الشعب الكردي أثناء إستجوابه أن النفط مصدر أساسي لدخل وتمويل التنظيم عبر بيعه لتركيا، في دليل آخر للتورط التركي في التجارة غير الشرعية والتي إعتبرتها السلطات السورية قرصنة من الطرف الجانب التركي وعملا إرهابيا .[2]

كما نشرت وزارة الدفاع الروسية مجموعة من صور الأقمار الإصطناعية قالت إنها تثبت تورط السلطات التركية في شراء النفط من تنظيم داعش المتشدد الذي يسيطر على مناطق في سوريا والعراق وأظهرت الصور صهاريج قالت موسكو إنها محملة بالنفط المهرب، وهي متوقفة على الحدود التركية السورية، في حين أوضحت صور أخرى المسار المفترض الذي تسلكه الشاحنات من أراضي داعش في سوريا إلى تركيا.

واتهم نائب وزير الدفاع الروسي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأسرته بالضلوع مباشرة في شراء النفط من داعش، وأكد مسؤولون بالوزارة أن لديهم أدلة تثبت أن تركيا هي المستهلك الأساسي لنفط داعش، مشيرين إلى صور الأقمار الإصطناعية التي تظهر الصهاريج والمسارات الثلاثة التي يمر من خلالها النفط إلى داخل تركيا[3].

كما نشرت وزارة الدفاع الروسية في 03 ديسمبر 2015 صورا أخرى تثبت تهريب النفط بكميات هائلة من مناطق سيطرة داعش فى سوريا إلى تركيا، مقابل توريدات الأسلحة والذخيرة، وأوضحت الدفاع الروسية فى مؤتمر صحفى أن عائدات تنظيم داعش الإرهابي من الإتجار غير الشرعى

[1] " وسائل الإعلام الروسية تتحدى أردوغان وتنشر صورا لنجله مع قيادات داعش.. صحف موسكو: تركيا تشترى النفط من التنظيم.. ونجل الرئيس التركى متورط مباشرة فى قطاع النفط بالسوق السوداء مع الإرهابيين"، في: https://www.youm7.com/story (2019/01/10).

[2] Steven a cook,**op.cit**.

[3] "موسكو تنشر صور "تورط" أردوغان بنفط داعش" ، في : https://www.skynewsarabia.com/middle-east (2019/01/11).

بالنفط كانت 3 ملايين دولار يوميا قبل بدء العملية العسكرية الروسية فى سوريا منذ شهرين، لكنها تراجعت فى الآونة الأخيرة إلى 1.5 مليون دولار[1]. (أنظر الملحق رقم 6)

وقال " أناتولى أنطونوف " نائب وزير الدفاع الروسي في مؤتمر صحفي " تعتبر العائدات من الإتجار بالنفط من أهم مصادر تمويل أنشطة الإرهابيين في سوريا، و تبلغ عائداتهم قرابة ملياري دولار سنويا، إذ يتم إنفاق هذه الأموال على تجنيد المرتزقة فى أنحاء العالم كافة وتسليحهم وتزويدهم بالمعدات وهذا هو السبب وراء حرص تنظيم "داعش" الإرهابى على حماية البنية التحتية للإنتاج النفطى اللصوصى فى سوريا والعراق[2]".

وكشف " أنطونوف " أن الغارات الروسية إستهدفت في أكتوبر 2015، 32 مركزا و11 معملا لتكرير النفط و23 محطة ضخ، بالإضافة إلى تدمير 1080 شاحنة كانت تقل النفط، وأدت إلى تراجع حجم تداول النفط فى الأراضى الخاضعة لسيطرة الإرهابيين إلى النصف[3]، وتابع أنه على الرغم من فعالية الغارات الروسية على منشآت إنتاج النفط التابعة للإرهابيين، إلا أنهم مازالوا يحصلون على مبالغ مالية كبيرة بالإضافة إلى الأسلحة والذخيرة ومساعدات مادية أخرى من تركيا.

من جانبه كشف " ميخائيل ميزينتسيف " رئيس المركز الوطنى لإدارة العمليات التابع لوزارة الدفاع أن قرابة ألفى إرهابى دخلوا سوريا من الأراضى التركية خلال شهر ديسمبر 2015 للإنضمام إلى صفوف تنظيمى "داعش" و"جبهة النصرة "، بالإضافة إلى إرسال ما يربو عن 120 طنا من الذخيرة ونحو 250 عربة[4].

بدوره ذكر" سيرجى رودسكوى" رئيس مديرية العمليات العامة التابعة لهيئة الأركان الروسية أن وزارة الدفاع حللت الصور التى تلتقطها الأقمار الصناعية الروسية وكشفت عن 3 مسارات رئيسية

---

[1] Steven a cook,**op.cit**.

[2] وسائل الإعلام الروسية تتحدى أردوغان وتنشر صورا لنجله مع قيادات داعش.. صحف موسكو: تركيا تشترى النفط من التنظيم.. ونجل الرئيس التركى متورط مباشرة فى قطاع النفط بالسوق السوداء مع الإرهابيين،**مرجع سابق**.

[3] أحمد جمعة ،" بعد كشف روسيا لعلاقة أردوغان بـ"داعش"..هل يقدم الرئيس التركى استقالته ؟..موسكو: عائدات التنظيم الإرهابى من الاتجار بالنفط المهرب 3 ملايين دولار يوميا.."أنقرة" تزعم :جميع الأدلة "مفبركة"(تحقيقات وملفات) " ، في : https://www.youm7.com/story/2015/12/3/%D8%A8%D8 (2019/01/11).

[4] **المكان نفسه**.

لتهريب النفط من سوريا والعراق إلى تركيا، وذكر أن المسار الغربى يؤدى إلى الموانئ التركية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، أما المسار الشمالى فنقطة الوصول النهائية عليه هى مصفاة "باتمان" فى تركيا، فيما يؤدى المسار الشرقى إلى مدينة جزيرة بن عمر التركية[1].

أما عن موقف المعارضة التركية فلقد طالب "آرين آردم" النائب في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية، بالكشف عن العلاقة التي تجمع بين صهر الرئيس التركي، وزير الطاقة بين 2015 الى جوان 2018 بيرات البيراق، وعمليات تهريب النفط من داعش الى داخل تركيا، وطالب النائب التركي بفتح تحقيق عن علاقة وزير الطاقة الجديد بصهاريج النفط التابعة لتنظيم" داعش" والتي قصفت بالقرب من الحدود التركية السورية[2].

وأكد أن لديه معلومات موثقة من مصادر مطلعة تفيد بأن الشاحنات، وعددها 500 شاحنة مملوكة لأسرة البيراق وتساءل قائلا: " هل تعتمد سياسة تركيا بشأن الطاقة على نفط "داعش" خاصة بعد تعيين صهر أردوغان وزيرا للطاقة؟ "[3].

وقال عضو البرلمان عن مدينة إسطنبول خلال تصريحات صحفية " أي مكان يتم قصفه من ممتلكات تنظيم داعش الإرهابي في الشرق الأوسط نجد أن تركيا متورطة فيه، فالصهاريج التي تم قصفها لأنها تابعة لـ"داعش" كان عليها اسم تركيا، فما هي حقيقة هذه الادعاءات التي تقول إن هذه الصهاريج ذهبت من تركيا إلى المناطق التي يسيطر عليها" داعش" في سوريا ونقلت النفط وعليه قام الروس بقصف هذه الصهاريج بعدما علموا أنها تابعة لداعش؟"[4] .

أما عن الموقف التركي من هذه الإتهامات تحدث الرئيس التركي عن إستعداده للتنحي إذا ثبتت مزاعم شراء تركيا للنفط من داعش وقال " لا نريد إلحاق مزيد من الضرر للعلاقات بين روسيا وتركيا ولكن لا يحق لأي طرف إهانة تركيا بزعم شرائها النفط من داعش"[5]، تزامن هذا التصريح مع إتهام نائب وزير الدفاع الروسى اناتولى انتونوف الرئيس التركى رجب طيب أردوغان وأسرته بـ"الضلوع" مباشرة فى تهريب النفط مع تنظيم داعش.

---

[1] أحمد جمعة، **مرجع سابق**.

[2] "نائب تركي يطالب بالكشف عن العلاقة بين صهر اردوغان وعمليات تهريب النفط من داعش" ، في : http://alwaght.com/ar/News/22626/%D9%86%D8%A7% (2019/01/11).

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المكان نفسه**.

[5] أحمد جمعة، **مرجع سابق**.

د / غرفة الموك والدور التركي الإستخباراتي فيها: الموك أو كما يطلق عليها البعض " الموم " غرفة عمليات عسكرية أمنية واحدة بإشراف عدد من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف السوري بقيادة أمريكية ولها قسمان الأول في أنقرة تركيا و الثاني في عمان الأردن، نشأت الغرفة سنة 2013 إلا أنها بدأت بالنشاط الفعلي في سنة 2014، بعد أن كانت أغلب دول " الموك تعمل وتنشط بشكل شبه فردي إنطلاقا من دول الجوار منذ الربيع الأخير من عام 2011 بالتزامن مع بدأ عسكرة الأحداث في سورية[1].

تمتلك غرفة الموك بنك معلومات و قواعد معلومات ميدانية تهدف إلى إدارة و ضبط العمليات العسكرية وفقا لبنك أهداف ومواعيد محددة مسبقا بحسب التطورات الميدانية والسياسية للأزمة السورية، كذلك تأمين أنواع وكميات محددة من الدعم العسكري واللوجيستي والمالي وتدريب الفصائل المقاتلة "المعتدلة "[2]، أي الفصائل الملتزمة والتي تقبل بشروط الدول الراعية لها لإدارة الحرب وإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في المنطقة عن طريق إستنزاف القواة النضامية السورية وتحقيق معادلة لا غالب ولا مغلوب.

رغم كثرت الدول الداعمة وإختلاف مصالحها وجهات نظرها من الصراع في سوريا وإغراق الجبهات بالمال والسلاح ونشوب حروب وتصفيات بين الجماعات المسلحة والنزوع نحو التحرر من قيادة الغرفة، إلا أن الدعم بقي تحت إدارة ورقابة وتنسيق واشنطن مع الأجهزة الأمنية في دول العبور تركيا والأردن، فواشنطن هي من يقرر نوع السلاح الدي لابد أن يتم دعم المعارضة به وهي من يرفض نوع و حجم الدعم الموجه للفصائل سواء كانت من الأسواق السوداء أو من مخازن الجيوش النضامية للدول الراعية لهم.

لغرفة الموك أهداف غير معلنة ولعل أهم هدف كان وراء تشكيلها هو حماية أمن اسرائيل عبر ضبط الجبهة الجنوبية حتى حدود العاصمة دمشق ومنع التسلل في المنطقة العازلة بين سوريا

[1] أتلانتيك كانسل، "ما دور غرفة الـ"موك" في انهيار الجبهة الجنوبية في سوريا؟"، في: https://www.baladi-news.com/ar/news/details (2019/01/12)

[2] غرف الموك و الموم " خفايا ادارة الصراع العسكري في سوريا " ، **مجلة الفسطاط** ، عدد 1 ،(نوفمبر 2017)، ص 11.

وإسرائيل في الجولان المحتل وضمان رقابة نشاط الجماعات المسلحة في الجبهة الجنوبية ومحاولة تركيا إقامة منطقة آمنة في الشمال السوري.

عن طريق الإستعانة بالفصائل الموالية لها لظرب تنظيم داعش والفصائل الكردية الأخرى ،أما الهدف الآخر هو فرض تسوية سياسية على السوريين من خلال توافق إقليمي لوقف القتال وإنهاء الأزمة يغير شكل سوريا كليا بعد تحقيق أهداف ما يتم تخطيط له في الجنوب والشمال السوري معا لكن العكس هو ما حدث .

هناك علاقة وطيدة بين الجبهة الجنوبية والشمالية والتناقض بين المصالح التركية والأردنية في إدارة عمل الجماعات المسحلة المقاتلة في سوريا، فالتقارب الأردني الروسي كان ضد مصالح الجماعات المسلحة كليا وتحولت الجبهة الجنوبية من مساحة حرب قاسية بين فصائل المعارضة والجيش السوري إلى مساحات إقتتال داخلي وحروب تصفية، هذا التحول جاء بعد التدخل الروسي المباشر في الحرب السورية "إن جيشي روسيا والأردن إتفقا على تنسيق العمليات العسكرية في سوريا من خلال آليه عمل في عمان"[1].

هذا الكلام جاء على لسان "سيرجي لافروف" في شهر أكتوبر 2015، خلال لقائه بنظيره الأردني ناصر الجودة، هذا الكلام أكده الجودة حينها بقوله "هناك قنوات تنسيق عميقة بين الأردن وروسيا حول سوريا"[2] لتبدأ بعد هذه اللقاءات والتصريحات الودية سلسلة عمليات إرهابية داخل المملكة الهاشمية كان آخرها الهجوم على نقطة حدودية قرب مخيم الرقبان على الحدود السورية.

بعد ذلك شرع الأردن في إغلاق الحدود تماما مع الجانب السوري حتى أنها منعت دخول جرحى المقاتلين إليه، وخفضت حجم المساعدات الإنسانية المتجهة إلى سوريا وينحصر إستمرار إدخال الذخائر والأسلحة عبر معبر تل شهاب الحدودي فقط[3]، وتحولت بعض الفصائل العسكرية في درعا لحماية الحدود الأردنية السورية، وبدأت عملية تصفية الفصائل التي تنتهج غير المنهج المتفق عليه بين الأردن والجانب الروسي.

---

[1] يوسف صداقي، "دور الموك في إنهيار المعارضة بالجنوب " ، في : http://www.achariricenter.org/moc-role-in-the-collapse-of-the-southern-opposition-ar/ (2019/01/12).

[2] أتلانتيك كانسل، **مرجع سابق**.

[3] "غرفة الموك تدعو الجماعات المسلحة الى دخول الاردن خلال 48 ساعة" ، في: http://www.almayadeen.net/news/politics/766617/%D8%BA%D (2019/01/12).

لم تقتصر آثار قرارات الموك على جبهة درعا فقط لكنها إمتدت إلى المنطقة الأهم سياسيا في ريف دمشق والتي تحيط بالعاصمة السورية حيث كانت العيون الروسية كلها على الشمال السوري والوسط، عندما رصدت الاستخبارات الروسية خلال شهر أوت 2015، خطة كان يعد لها السعوديون والأردنيون (عبر غرفة الموك) للقيام بهجوم واسع من الجنوب عبر درعا والقنيطرة لإسقاط دمشق يترافق مع تحرك كبير لجيش الاسلام بقيادة زهران علوش رجل السعودية الأول في سوريا والذي قتل فيما بعد في غارة جوية للجيش السوري، والذي كان يتخذ من الغوطة الشرقية مقرا رئيسيا له وتم إحباط الهجوم عن طريق هجمات جوية سورية روسية إستباقية عبر ظرب خطوط الإمداد الرئيسية للمسلحين[1].

لقد حاولت هذه الغرفة فك شيفرة الجيش السوري وتعطيل مهامه بحماية الحدود عبر الدعم العسكري والإستخباري للفصائل المسلحة العاملة في الجنوب، وكذلك في الشمال السوري، في أضنة التركية لدعم الجبهات شمال سوريا كما سبق و ذكرنا، والبتالي المقر الثاني في تركيا أصبح خارج الخدمة بعد تحرير الجيش السوري وحلفائه لمدينة "حلب" في ديسمبر 2016[2].

وفي 16 ديسمبر من نفس السنة تم تعطيل المركز الأول من خلال تحرير درعا بالكامل، هذا الإنجاز يحمل أهمية استراتيجية كبيرة وإنتصارا كبيرا للحكومة السورية بعد سبع سنوات من عمر الأزمة، في طياته الكثير من الحقائق والتداعيات العسكرية والسياسية،أما أسباب إنهيار المسلحين وداعميهم خاصة الفصائل المحسوبة على تركيا يمكننا تلخيصها بالتالي:

أولا: إستعادت مدينة حلب الذي قضى على مقر هذه الغرفة في الشمال وأنهى الوجود المسلح في حلب وفتح المجال لقضم المزيد من المناطق التي يسيطر عليها المسلحون والمتاخمة للعاصمة دمشق، ولعل أهمها ريف دمشق وبالضبط في منطقة الغوطة الشرقية، وتم تطهيرها في 31من شهر مارس 2018 وتمكنت قوات الجيش السوري من تحرير الغوطة الشرقية وبقيت المناطق بسرعة كبيرة، وتم تحرير مئات المواطنين والعسكريين، والمباشرة في إعادة تهيئة المدن ليعود السكان الى نشاطهم العادي[3].

تردد صدى هذا الإنجاز مجددا بين أروقة غرف العمليات التي يديرها المسلحون في باقي المناطق، خاصة بعد أن أبعد الجيش السوري أكبر خطر يهدد العاصمة دمشق، فكانت الوجهة

[1] يوسف صداقي، **مرجع سابق**.

[2] أتلانتيك كانسل، **مرجع سابق**.

[3] غرف الموك و الموم " خفايا ادارة الصراع العسكري في سوريا "**مرجع سابق**، ص،13.

الجديدة درعا والتي تملك أهميتها من كونها تملك حدودا مشتركة مع الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة فضلا عن حدودها مع الأردن، وخلال أسبوعين فقط تمكن الجيش السوري من تحرير هذه المحافظة بتاريخ 14من شهر جويلية 2018 والتي خرجت عن سلطة الدولة منذ بداية الأحداث في 2011.

ثانيا: فيما يتعلق بمعبر "نصيب" الحدودي وحركة التجارة مع دمشق والتي توقفت إثر سيطرة المسلحين على هذا المعبر برعاية أردنية ولكن الادرن أدرك أن بقاء المسلحين هناك سيساهم في زيادة نزيف الإقتصاد الأردني خاصة أن المسلحين غير قادرين على توفير حركة التبادل التجاري بين دمشق وعمان، وبالتالي كان لا بد من إعادة فتحه مجددا لمصلحة البلدين حيث قام المسلحون بغلق المعبر سنة 2015، ولكن بعد سيطرة الجيش السوري على المنطقة تم فتحه من جديد بتاريخ 15من شهر أكتوبر 2018 بعد غلق دام ثلاث سنوات، ويعتبر هذا إنجاز اقتصادي و سياسي لسوريا لفك عزلتها الاقليمية.

من ناحية أخرى تعتبر إستعادة مدينة حلب من طرف الجيش السوري نقطة تحول كبيرة فى الصراع حول سوريا وتركيا تدرك هذا، فالأخيرة لم يعد بإمكانها التأثير على التطورات في سوريا كما في السابق فتحييد حلب تحجيم للنفوذ التركي في سوريا، و خسارة المعارضة السورية المسلحة المدينة وإستعادة الدولة السورية لها يترتب عليه أربعة تحولات إستراتيجية على المصالح التركية وتعد بداية نهاية مشروع المعارضة السورية المسلحة والطموحات التركية في سوريا ويمكن إجمالها في ما يلي:

أولا: الحفاظ على مركزية الدولة السورية عبر حماية مدن الغرب السورى الكبيرة، دمشق، وحلب وحمص وحماه التى باتت كلها تقريبا بإستثناء جيوب صغيرة فى ريف حلب وريف حماة تحت سيطرة الحكومة السورية، فالأربع مدن هى قلب سوريا وتشكل أكثر من 50% من السكان، ومع طرد المعارضة من ضواحي دمشق، مثل داريا والمعضمية وقدسيا والهامة ومضايا، تكون جيوب المعارضة المسلحة محصورة الأن في الريف وخارج المدن الكبيرة، ومع إعتماد الجيش السوري وحلفائه الروس إستراتيجية تفريغ المناطق المحررة من الجماعات المسلحة إلى إدلب وتجميعهم فيها لتحجيم النفوذ التركي كليا في باقي المناطق.

ثانيا: قطع خطوط الإمداد الرئيسية للتنضيمات المتطرفة التى كانت تأتى من تركيا إلى حلب

فالتنظيمات المتطرفة لم تخسر مواقع على الأرض فقط، بل خسرت إمدادات لوجستية، وعمقا سكانيا، ومصادر تمويل، وشبكة معقدة من المراسلين الإعلاميين الذين كانوا يمدون وسائل الإعلام الدولية بالحصة الأكبر من المعلومات حول سوريا.

ثالثا: إجبار المسلحين على التوجه إلى إدلب والتمركز هناك، حيث تم فيما بعد العمل على المضي قدما في دعم الحل السياسي فيما سميت بتفاهمات أستانا حول مناطق منخفظة التوتر، ففى كل المعارك التى انتصرت فيها القوات السورية على المعارضة المسلحة، سمحت للمقاتلين بالمغادرة مع أسلحتهم الخفيفة إلى إدلب، وهم المقاتلين الفارين من حلب وحماه وريف دمشق وحتى الجبهة الجنوبية بدرعا.

رابعا: تقليص أشكال الدعم السياسى والدبلوماسى والعسكرى للتنظيمات المتطرفة إن لم يكن من حلفائها الاقليمين، فبالتأكيد من حلفائها الغربيين فخسارة حلب ترتبت عليه خسارة دعم مالى وعسكرى وسياسى كبير مع تفكك مشروع المعارضة السورية المسلحة أمام أعين داعميها ومموليها خاصة تركيا.

ما يمكن قوله مما سبق هو أن غرفة الموك لعبت دورا مهما في توجيه الفصائل المسلحة لضرب الجيش السوري ومحاولة تحقيق هدف إستراتيجي كبير وهو إسقاط العاصمة دمشق، لكن الجيش السوري بعد 2015، وهي السنة التي تدخلت فيها روسيا عسكريا لصالح النظام في دمشق أعاد التوازن لجبهات القتال، وإستعاد المدن الرئيسية وفقدت تركيا عمقا جغرافيا هاما وهو الجبهة الجبهة الجنوبية التي كان معولا عليها لإشغال الجيش السوري عن طريق تشتيت قواته للقتال في جبهتين متفرقتين، فهجوم درعا الكبير والذي أحبط قبل أن يبدأ وتحرير حلب كانتا من أهم الإنجازات التي جعلت تركيا تعيد حساباتها كليا ولعل أهم تغيير في السياسة التركية هو دخولها على خط التفاهمات السياسية كدولة ضامنة في إتفاقية أستانا للمناطق منخفضصة التصعيد ويعتبر هذا التحول إقرار غير مباشر لفشل المشاريع التركية في سوريا، وتركيا الآن تلعب فقط في حيز صغير جدا و تحاول ان تحافظ على الحد الأدنى لمصالحها لمواجهة الأكراد في سوريا.

فتركيا التى تعاني تباطؤا إقتصاديا وأزمات داخلية، تتراجع تدريجيا عن الإنغماس فى الملف السوري بفعل تحسن العلاقات مع روسيا والروابط مع إيران، وعليه عملت على تغيير حساباتها حول مكاسب وخسائر إستراتيجيتها فى سوريا، فسياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار فشلت و التي أصبحت صفر علاقات، جعل تركيا تعيد ترتيب أولوياتها في طريقة إدارتها النزاع في سوريا الى الإنفتاح على دعم الحل السياسي بمشاركة النظامم السوري وعلى رأسه التخلي عن أهم مطلب كانت تنادي به في بداية الأحداث ألى وهو تنحية الرئيس بشار الأسد و أصبحت متيقنة بعد كل ما سبق ذكره من تغييرات ميدانية وعسكرية وحتى سياسية أنه جزء من الحل وهطذا يعتبر تغيير جوهري في السياسة التركية بكل تأكيد.

بالإضافة إلى أن تركيا فقدت الكثير من حلفائها على الأرض السورية وهي الفصائل التي تم ذكرها سابقا، والتي كانت تنشط في مناطق عديدة في سوريا و لكن وبعد إستعادة الجش السوري المبادرة تفككت و تلاشت الكثير منها، ولعل أهمها الجيش الحر الذي لم يستطع الصمود أولا أمام الجيش السوري و ثانيا أمام الأكراد وتنظيم داعش، هذا ما دفع بتركيا إلى أن تأخذ بنفسها المبادرة لمنع تدهور الوضع الميداني شمالي سوريا و تدخل عسكريا لفرض أخر أوراقها.

ثانيا- التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا:

بعد سنوات من إنفجار الأزمة السورية إنتهجت تركيا سياسة دعم المعارضة السورية بطرق غير مباشرة وكان أهمها هو توفير الدعم العسكري، لكنها كانت تنفي كل مرة الإتهامات الموجهة لها بدعم وتمويل فصائل المعارضة، إلا أن الوقائع والدلائل التي قدمتها كل من سوريا وروسيا والعديد من المنضمات الدولية الأخرى والكثير من التقارير الصحفية أثبتت ضلوع تركيا في عمليات إمداد الجماعات بالأسلحة والذخيرة والتدريب والعلاج والتمويل مباشرة أو عن طريق فتح حدودها كدولة ممر لهذه المساعدات وعناصر الفصائل حتى المتطرفة منها والمصنفة على أنها إرهابية (كالنصرة والجبهة الشامية وداعش..) من أجل أن تحصل على مكاسب سياسية من خلال هذا الدعم تحمي مصالحها، وتواجه بهذه الجماعات خطر الأكراد في الشمال السوري وتحصل على مكاسب في إطار تفاهماتها مع الدول الراعية و لعل أهم ملف تضعه انقرة كأولية في الميدان السوري هو ملف

مكافحة الإرهاب الدولي وعلى رأسه مواجهة طموحات الأكراد في سوريا والثاني مواجهة تهديدات تنظيم داعش الذي ضرب العمق التركي في العديد من المرات.

فجاء التحرك بعد نفاذ صبر أنقرة وإحساسها بالخطر المحدق بأمنها القومي وتجسد في شكل تدخل عسكري مباشر في عملية "غصن الزيتون" و"درع الفرات" كخطوة إضطرارية متأخرة في وقتها قياسا إلى سرعة التطورات التي شهدها الشمال السوري المتاخم لحدود تركيا الجنوبية، والتي مثلت تهديدا حقيقيا للأمن القومي، ويعتبر صانعو القرار في أنقرة هذا التدخل على أنه خطوة دفاعية إستباقية لا بد منها لحماية وحدة وأمن تركيا على المدى البعيد، وذلك على الرغم من وجود مخاطر وتحديات عديدة رافقت العمليات العسكرية التركية.

في المقابل تعتقد أنقرة أنها تمتلك عوامل عديدة محفزة ومبررات مقنعة،الأول وجود تنظيمات إرهابية على الحدود التركية كالتنضيمات الكردية المحسوبة على حزب العمال الكردستاني والذي تعتبره تركيا منضمة إرهابية خالصة، بالإضافة إلى تنظيم داعش الإرهابي،والثاني وجود مصالح مشتركة وإرتباط فكري مع قوى المعارضة السورية المعتدلة ذات النفوذ الأكبر في الشمال السوري أما الثالث عدم وجود أفق لحل سياسي للأزمة السورية، و بالتالي جدت تركيا نفسها أمام معضلات جيوسياسية و أمنية حرجة جراء إستمرار الصراع في سوريا و عدم قدرة أحد أطراف الصراع على حسم المعركة لصالحه.

وكانت النتيجة هي تعرض تركيا لهجمات من التنضيمات الكردية المسلحة و تنظيم داعش و لمحاولات إيرانية وروسية لتحجيم الدور التركي في سوريا من جهة، ودور أمريكي يدعم خصوم تركيا دون مراعات لهواجزها الأمنية ومحاولة تقييد حركتها من خلال إدارة ظهرها لها في مسألة المطالبات التركية بإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا خالية من تنظيم داعش وقوات سوريا الديمقراطية الكردية من جهة أخرى[1]، هذا ما أدى بتركيا الى القيام بعمل مفاجيء ومباشر في سوريا حظي بدعم أمريكي محدود جدا و تعرض للكثير من الإنتقادات الداخلية والاقليمية.

تستند تركيا في تبريرها لتدخلها العسكري في سوريا على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على " أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا إعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة "[2]، إلى أن يتخذ مجلس

[1] أسامة أبو راشد، **التدخل العسكري التركي في سورية حصاد الفشل الامريكي** (الدوحة، قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2016)،ص2.

[2] فريدة حموم،" التدخل العسكري التركي في سوريا اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية " ،**مجلة اتجاهات سياسية** ، عدد.3 ،(مارس 2018)، ص3

الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي تمنح هده المادة حق الدفاع الشرعي عن النفس، والذي يبقى قائما للدولة التي يتعرض أمنها لإعتداء حقيقي أو وشيك الوقوع وكل ما يترتب عليها في هدا المقام هو إبلاغ مجلس الأمن بالتدابير التي إتخذتها إستعمالا لحق الدفاع عن النفس. [1]

تعتبر تركيا نفسها جزءا من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا حيث تستند في عملياتها العسكرية على مضمون الفقرة 5 من القرار 2249 لعام 2015 التي دعت جميع الدول الأعضاء إلى غتخاذ التدابير اللازمة على الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق وتكثيف وتنسيق جهودها الرامية إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم الدولة وجبهة النصرة و سائر الجماعات الإرهابية على النحو الذي يعينه مجلس الأمن وفقا للقانون الدولي[2].

إلى جانب وجود إتفاقية موقعة بين الحكومة السورية و الحكومة التركية منذ عام 1998 وهي اتفاقية " أضنة " الأمنية التي تنمح للجيش التركي بموجبها الحق في التوغل داخل الأراضي السورية لمكافحة الإرهاب الذي يستهدف الأمن القومي التركي في تلك الفترة والمتمثل في نشاط عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي كان ينشط بقوة داخل الأراضي السورية[3].

أ- المخاوف التركية من طموحات الأكراد شمالي سوريا :

لم تخف أنقرة قلقها الشديد من تدحرج كرة الثلج في الأزمة السورية وكان هاجس تفكك سورية وصعود القضية الكردية فيها حاضرا منذ بداية الأزمة، ولذلك حرصت أنقرة على دعم التوافق بين المجلس الوطني السوري (كممثل للمعارضة) مع المجلس الوطني الكردي، والذي يمثل عدة أحزاب كردية مدعومة من إقليم كردستان العراق ورئيسه مسعود برزاني،الذي يعتبر حليف أنقرة في مواجهة حزب العمال الكردستاني (PKK) وفرعه السوري (حزب الاتحاد الديمقراطيPYD)[4]، وبشكل مشابه لحالة انفصال المجلس الوطني السوري (والائتلاف الوطني فيما بعد) عن القوى على

[1] وحدة الرصد و التحليل ،"التدخل العسكري التركي شمال سوريا دوافع الضرورة ام استراتيجية" ، في : https://fikercenter.com/ (2019/01/16،).

[2] فريدة حموم ، **مرجع سابق** ،ص 5.

[3] " Turkey 'intensely' preparing for new operation in northern Syria : Minister " , at : **http ://www.hurriyetdailynews.com/turkey-intensely-preparing-for-new-operation-in-northern-syria-minister-139882** P 7 (16/01/2019).

[4] سعيد الحاج ، "المشروع الكردي في سوريا وخطوط تركيا الحمراء" ، في : https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2019/01/16).

الأرض، ظل المجلس الوطني الكردي بدون جناح عسكري، مما هيأ الفرصة للجناح العسكري لـ (PYD)وهي وحدات حماية الشعب الكردي(YPG) للسيطرة على المناطق ذات الغالبية الكردية في أجزاء من محافظة الحسكة، وكوباني وعفرين في محافظة حلب[1].

إزدادت شرعية وحدات حماية الشعب رسوخا مع هجوم تنظيم الدولة على مدينة "عين العرب كوباني" ذات الأغلبية الكردية، بعد أن تم تضخيم قضية التعاطف مع " كوباني " في الإعلام العالمي دون بقية المدن السورية لأهداف سياسية عنوانها حماية الأقليات، فيما بدى ذلك إستخداما لذريعة محاربة تنظيم داعش لفرض واقع متوافق مع خطط الإنفصال والتقسيم التي تحدثت عنها مختلف مراكز الدراسات الغربية، والتي تعني إعادة تشكيل المنطقة على الأسس العرقية والطائفية والمذهبية، والذي سيؤدي أيضا إلى استثمار سياسي للورقة الكردية ضد تركيا فيما بعد[2].

وبذريعة محاربة تنظيم الدولة تمكنت " وحدات الحماية الكردية " من تحقيق التواصل الجغرافي لكانتونها في الحسكة مع كانتونها في "كوباني" بعد السيطرة على مدينة تل أبيض، كنتيجة لذلك سيطرت وحدات الحماية في شهر جويلية من العام 2015 على أكثر من 400 كم من الحدود السورية التركية، يشمل ذلك كل الحدود في المنطقة الواقعة في شرق نهر الفرات والتي تمتد من الحسكة وحتى مدينة "جرابلس"، إضافة إلى مدينة عفرين ومحيطها في محافظة حلب[3].(انظر الخارطة رقم 5).

بهذه التطوات إمتدت سيطرة حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري إلى أجزاء كبيرة من الحدود التركية في كل من سوريا والعراق، مع وجود عسكري نسبي لحزب العمال داخل المحافظات الجنوبية الشرقية التركية، ذات الأغلبية الكردية المرتبطة بالحدود السورية والعراقية، الأمر الذي ساعد على تقوية حزب العمال الكردستاني عسكريا لوجود طرق الإمداد بالأسلحة، من خلال التهريب عبر الحدود الطويلة التي بات يسيطر عليها ال'كراد، بالتالي هيء هذا لحزب العمال أن يرفع من سقف مطالبه في أي مفاوضات مع الحكومة التركية.

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] "طموحات اكراد سوريا انسحاب من منبج و قتال بسنجار" ، في : https://www.skynewsarabia.com/middle-east (2019/01/16).

[3] سعيد الحاجة ، **مرجع سابق** ، ص 5.

ويبدو أن زخم تقدم وحدات الحماية في سوريا قد ساهم في تصلب مواقف حزب العمال الكردستاني في تركيا، مما دفعه لإعلان إستئناف العمل العسكري ضد السلطات التركية في أكتوبر من العام 2015، وبدا أن آخر خطوة يريدها حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) هي تحقيق الإتصال الجغرافي بين كانتونها في كوباني (والذي تم مسبقا إيصاله بكانتون الحسكة بكانتونها في عفرين، ويقتضي ذلك السيطرة على المنطقة الواقعة بين جرابلس وأعزاز والتي تقع غربي نهر الفرات.

بناء على ما ذكر أنجزت "وحدات الحماية" الكثير في ما يتعلق بمشروعها الانفصالي، وبقيت مسألة السيطرة على المنطقة الاستراتيجية الواقعة غرب الفرات كخطوة أخيرة لاستكمال تحقيق الاتصال الجغرافي بين كانتوناتها الثلاث، وهو الأمر الذي أعلنته أنقرة كخط أحمر، ولقد تحدثت كثيرا أنقرة عن مشروعها الذي يقتضي جعل المنطقة غربي نهر الفرات منطقة آمنة وخالية من الإرهاب، وتقصد أنقرة بالإرهاب كل أنواعه العابرة للحدود، المرتبطة بتنظيم الدولة أو بوحدات حماية الشعب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني[1].

لكن الإدارة الأمريكية وحلف الناتو لم يدعموا خيار أنقرة المتعلق بالمنطقة الآمنة، الأمر الذي جعل حسابات أنقرة تميل إلى ترجيح كفة عدم التورط في المستنقع السوري منفردة، مع تكثيف العمل من وراء الحدود على حماية الأمن القومي التركي ومنع وصول وحدات الحماية لمنطقة غرب الفرات.

ب- العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري:

1- عملية درع الفرات :

إنطلقت عملية "درع الفرات" فجر يوم 24 أوت 2016 لإستعادة مدينة جرابلس السورية الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات والمتاخمة للحدود التركية بريف حلب الشمالي من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، وتأمين المدن التركية الحدودية من نيران قصفه، وجرابلس هي آخر مدينة مهمة على الحدود التي يسيطر عليها التنظيم والذي دخلها في شهر أكتوبر 2014.

[1] أسامة ابو راشد ، **مرجع سابق**، ص 6.

ففي أكتوبر من العام 2015 سجل أول رد فعل مباشر من الجيش التركي ضد الأكراد الذين حاولوا عبور نهر الفرات، حيث قصفت الطائرات التركية زوارق تابعة لوحدات الحماية وهي تحاول عبور الفرات بإتجاه مدينة جرابلس، كانت هذه العملية أول إختبار لردات فعل أنقرة إتجاه آخر خطوطها الحمراء التي حددتها في الأزمة السورية[1].

تزامن ذلك من بدء أنقرة بالتدخل المباشر لدعم فصائل المعارضة بالضربات الجوية ضد تنظيم الدولة، ونجحت المعارضة مدعومة بالطيران التركي في تحرير قريتي دلحة وحرجلة في ريف حلب الشمالي (تقعان في المنطقة الاستراتيجية غرب الفرات)، في الوقت الذي أكد مسؤولون أتراك على أن الهدف النهائي من العملية هو إنشاء " المنطقة الآمنة" الممتدة من جرابلس إلى اعزاز بطول 90 كم وبعمق (30 – 40 كم)، والتي تضم البلدات ذات الأهمية الرئيسية في المنطقة (الباب ومنبج)[2].

لكن العملية توقفت تماما بعد إسقاط الطائرة الروسية من قبل سلاح الجو التركي، حيث نشرت روسيا مزيدا من الدفاعات الجوية قرب قواعدها في منطقة الساحل السوري، تضمن ذلك منظومة الدفاع الجوي الاستراتيجية الروسيةS-400، وهددت روسيا أنقرة بإسقاط طائراتها إن عادت إلى التحليق في الأجواء السورية، الأمر الذي حذا بالولايات المتحدة للطلب من أنقرة إيقاف طلعاتها الجوية منعا لزيادة التوتر بين الطرفين.

الجدير بالذكر أن العملية التركية في ذلك الوقت كانت قد إستبقت بإشارات تحذيرية ذات دلالة واضحة على شدة معارضة هذه الفكرة من كل من روسيا وحلف الناتو على حد السواء، حيث قام حلف الناتو بسحب منظومة صواريخ الباتريوت الدفاعية (MIM-104 Patriot) من تركيا وتزامن هذا مع نشر روسيا لـ 6 طائرات من طراز (31 – Meg) في مطار المزة العسكري قرب دمشق وربطت بعض المصادر الإعلامية التركية بين الحدثين في إشارة إلى توافق غربي روسي على إجهاض فكرة المنطقة الآمنة، حيث لا تمتلك طائرات (31 – Meg) أي ميزات إضافية في القصف الأرضي[3].

فيما تمتلك قدرات هجومية ضد الطائرات الأخرى (كالطائرات التركية التي يمكن أن تدعم قوات المعارضة ضد تنظيم الدولة لفرض المنطقة الآمنة) علاوة على ذلك، كان واضحا تركيز الدعم

[1] فريدة حموم،**مرجع سابق**، ص6.

[2] Turkey ‘intensely’ preparing for new operation in northern Syria ,**op,cit**.p9.

[3] **Ibidem**.

الجوي الروسي للقوات النظامية السورية التي تقدمت وفكت الحصار عن مطار كويرس العسكري القريب من المنطقة، ثم تابعت التقدم باتجاه مدينة الباب الهامة، والتي تقع ضمن المنطقة الآمنة التي حددتها تركيا في غرب الفرات[1].

فيما بعد اقتصرت المحاولات التركية لإحلال قوات المعارضة الموالية لها في المنطقة الإستراتيجية المذكورة (غرب الفرات) على دعمها بالقصف المدفعي دون الجوي نظرا لحظر الأجواء السورية على الطيران التركي بعد أزمة إسقاط الطائرة الروسية، وتمكنت قوات المعارضة مدعومة بالمدفعية التركية من تحرير بلدة الراعي الحدودية المهمة ومحيطها.

الأهداف الاستراتيجية لعملية درع الفرات :

بإستقراء ما سبق يتضح أن الهدف الإستراتيجي الأبرز من عملية (درع الفرات) هو منع "وحدات حماية الشعب" الانفصالية الكردية من استكمال مشروعها وفرض الأمر الواقع في الشمال السوري يتحقق ذلك الهدف من خلال تنظيف منطقة غرب الفرات من تنظيم الدولة الذي كان الذريعة لدى وحدات الحماية وداعميها الأمريكيين لإعطاء الصبغة الشرعية لسيطرة " وحدات الحماية الكردية " على الشمال السوري، تطهير المنطقة من تنظيم الدولة ومن وحدات الحماية و بدأ الصدام معها عسكريا في هذه المناطق و تم إحلال مكانها فصائل المعارضة المعتدلة والتي لن يشكل وجودها ذريعة لاستهدافها كما هو الحال مع تنظيم الدولة حسب الخطة التركية المرسومة.

يندرج تحت هذا الهدف الإستراتيجي العام أهداف أخرى تكتيكية، فلا شك بأن تطهير المنطقة من تنظيم داعش مع إقامة منطقة تعزله عن الأراضي التركية يساهم في تعزيز الأمن الداخلي التركي الذي إستهدفه تنظيم الدولة بالعديد من العمليات الإرهابية (كتفجير غازي عنتاب، تفجيرات مطار أتاتورك الإنتحارية، تفجير السلطان أحمد في إسطنبول)، فضلا على أن عزل تنظيم الدولة عن الحدود التركية يعني عزله عن آخر حدود له مع العالم، وقطع شريان إمداداته، وتقويض عمليات تهريب الأشخاص والبضائع والأموال إلى مناطق سيطرته من تركيا، الأمر الذي سيسهم في إضعاف تنظيم الدولة، وإن كان لا يمثل تهديدا استراتيجيا لوحدة البلاد وأمنها القومي بالقدر الذي يمثله تهديد حزب العمّال الكردستاني.

يتبين مما سبق بأن أنقرة قد تعلمت الدرس من محاولتها السابقة للتدخل عندما أرادت معاكسة السياسات الروسية والأمريكية في آن واحد، فالتدخل الحالي يأتي بضوء أخضر روسي بعد إعادة

[1] **Ibid**.p10.

تحسين العلاقات مع الروس، الأمر الذي يفسر السكوت الروسي عن التدخل التركي، و لربما يعد هذا من أهم عوامل النجاح، والذي يعني استخدام أنقرة لعلاقاتها وثقلها الإقليمي والدولي لشراء سكوت الدول عن تدخلها في سوريا بهدف حماية أمنها القومي، وبشكل مشابه، بدا أن الموقف الأمريكي يدعم تدخل أنقرة على الأقل علنا، في محاولة لإعادة إحياء علاقات متميزة مع أنقرة بعد توترها الشديد في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة، والامتعاض التركي من تملص واشنطن من تسليم "غولن".

وعلى الأرض تعتبر أنقرة نفسها تحضى بدعم وقبول محلي من السكان الذين يعتبرون التدخل التركي مشروعا باعتباره تدخل "الأخ الكبير" وفي المقابل يعربون عن سخطهم على قوات سوريا الديمقراطية معتبرين إياها قوات إحتلال، تحظى تركيا بسمعة طيبة لدى مختلف شرائح الشعب السوري وفصائل المعارضة، على المستوى الداخلي التركي يبدو أن السلطة تمتعت بتماسك وإنسجام أكبر في الرؤية والقرار بين الحكومة والجيش التركيين بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة وعمليات التطهير التي تبعته، الأمر الذي ساعد على نجاح العملية وفق التقديرات التركية.

على الرغم من عوامل النجاح المذكورة صابقا هناك العديد من المخاطر والتحديات التي واجهت عملية " درع الفرات "، يتلخص معظمها بالمخاوف التركية التقليدية التي شابت مناقشة عملية التدخل سابقا، والمتمثلة بالتورط والاستنزاف في المستنقع السوري، تزداد هذه الاحتمالات طردا مع إزدياد تغلغل الجيش التركي في العمق السوري، ويمكن التقليل من هذه المخاطر بزيادة الإعتماد على قوات فصائل المعارضة السورية ودعمها بشكل مكثف مع تقليل الاعتماد المباشر على القوات التركية.

من التحديات والمخاوف التركية أيضا أن يقوم خصومها بإتهامها بتنفيذ لمجازر بحق المدنيين إضافة إلى محاولات وصف فصائل المعارضة المدعومة من تركيا بالتطرف والإرهاب، وبكونها لا تضم كافة المجموعات العرقية الممثلة لمختلف أطياف الشعب السوري، على إعتبار أن قوات الجيش الحر في معظمها من العرب إلى جانب بعض التركمان دون وجود للأكراد، وهذا ما حدث فعلا حيث إتهمت الفصائل الكردية أنقرة بقتل المدنيين والقيام بعمليات تطهير عرقي للأكراد و العرب في مناطق تواجد الفصائل الموالية لأنقرة.

2- عملية غصن الزيتون:

مع حلول فجر الرابع والعشرين من شهر أوت من العام 2018 دخلت دبابات الجيش التركي إلى الأراضي السورية قرب مدينة جرابلس الحدودية، بهدف مساندة قوات مشتركة من مختلف فصائل المعارضة السورية في توغلت داخل الأراضي السورية إنطلاقا من الأراضي التركية ضد تنظيم داعش، معلنة بذلك بدأ أول عمليات التوغل البري في سوريا وأطلق على العملية " غصن الزيتون"[1] وذلك بعد أن إستطاعت قوات المعارضة وبدعم من الطيران والمدفعية التركية طرد تنظيم الدولة من بلدة الراعي الحدودية الإستراتيجية، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة خاصة كونها المنطقة التي تتم من خلالها عمليات التهريب المختلفة لصالح تنظيم الدولة من وإلى تركيا.

وخلال يوم واحد من التدخل التركي نجحت قوات المعارضة السورية في السيطرة على مدينة جرابلس الحدودية الإستراتيجية بعد إنسحاب مقاتلي تنظيم الدولة منها، ترافق ذلك مع تصريحات أمريكية لنائب الرئيس الأمريكي "جو بايدين" ووزير خارجيته "جون كيري" بوجوب إنسحاب وحدات حماية الشعب الكردية من منطقة غرب الفرات التي بدأ فيها التدخل التركي[2].

جاء رد وحدات الحماية سريعا عبر بيان لها يؤكد على أنهم كانوا قد إنسحبوا مسبقا منذ الخامس عشر من اوت من منبج والمنطقة في غرب الفرات بعد تسليمها إلى مجلس منبج العسكري (الذي تعتبره انقرة حليفا لوحدات الحماية وشريكا لها في ما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية)،إشتبكت قوات المعارضة المدعومة من تركيا مع قوات سوريا الديمقراطية أثناء توسعها في المنطقة جنوبا، وكانت الحصيلة مقتل جندي تركي وجرح آخرين بعد إستهداف دبابات تركية من قوات سوريا الديمقراطية، وتوعد " صالح مسلم " زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي تركيا بأنها سوف تغرق في المستنقع السوري[3].

ردت المدفعية والطائرات الحربية التركية بقصف مواقع "وحدات الحماية" قرب جرابلس، كما قصفت المدفعية والطائرات الحربية التركية مواقع هذه القوات في محيط مطار" منغ " وبلدة " تل رفعت" في ريف حلب الشمالي، في سابقة تعد الأولى من نوعها في إستخدام سلاح الجو ضد مسلحي "وحدات الحماية الكردية " بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية في سوريا، لاحقا تمكنت قوات

[1] "عملية غصن الزيتون التركية في سوريا "، في : https://arabic.sputniknews.com/infographics (2019/01/16).

[2] أسامة أبو راشد،**مرجع سابق** ،ص5.

[3] عملية غصن الزيتون التركية في سوريا، **مرجع سابق**.

المعارضة السورية المدعومة من تركيا من التقدم سريعا في موازاة الضفة الغربية لنهر الفرات وباتجاه مدينة منبج، لتغدو على بعد 15 كم من منبج التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

ويؤكد الرئيس التركي رجب طيب أردغان في كلمة له أمام البرلمان التركي سنة 2016 على أن الهدف من العمليات العسكرية كان " اقامة منطقة امنية خالية من المنظمات الإرهابية وبمساحة حوالي خمسة الاف كيلومتر فليست لتركيا أية نوايا توسعية في سوريا و إنما هدفها هو محاربة الإرهاب الدولي الذي يتخذ من شمال سوريا موقعا له لضرب أمن واستقرار تركيا والمنطقة ككل"[1].

يمكن إعتبار التدخل العسكري التركي (عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون) على أنه إجراء دفاعي اضطراري لحماية الأمن القومي التركي من الخطر الأكبر الذي يتهدد تركيا تاريخيا بعد قيام الجمهورية التركية، ألى وهو خطر تفتيت الأمة التركية وتقسيم أراضيها، وبقدر ما يعتبر هذا التدخل متأخرا نسبيا مقارنة مع التطورات السريعة التي جرت في الشمال السوري، فإنه يحمل مخاطر الإستنزاف الطويل للجيش التركي وإنهاكا للإقتصاد التركي، مع تزايد ضغوط المعارضة التركية داخليا، وترتبط فرص نجاح التدخل أيضا بمدى إستمرار نجاح الدبلوماسية التركية المعهودة بالبحث عن تصفير المشكلات في تحييد الخصوم والبناء على المشتركات بهدف تحقيق الأهداف المرحلية.

كذلك يمكن إعتبار تمكن القوات التركية إلى جانب الفصائل الحليفة لها من دخول مركز مدينة عفرين في الثامن عشر من مارس 2018 يأتي هذا الانجاز بعد العملية التي أطلقت عليها غصن الزيتون في العشرين من نوفمبر من سنة 2018 يعتبر ضربة قوية للفصائل الكردية ومشروعها السياسي في شمال سوريا، ونجاحها في مقاومة الضغوط الدولية لوقف العمليات البرية[2] حيث يعتبر إستمالة تركيا لكل من روسيا وإيران في تفاهمات استانا نجاحا للدبلوماسية التركية في إدارتها للنزاع السوري وتحقيق مكاسب رغم التحديات الجيوسياسية الكبيرة التي أفرزتها الحرب في سوريا (أنظر الخارطة رقم 6)

[1] Khalil Ashawi, " Turkey expanding military operation in northern Syria : Erdogan" ,at : **https://www.aljazeera.com/news/2018/12/turkey-expanding-military-operation-northern-syria-erdogan-181212123525008.html Date of view** (16/01/2019).

[2] أسامة أبو رشيد ، **مرجع سابق** ، ص 9.

كما نجحت تركيا في الترويج لنموذج مختلف في عملياتها البرية وخاصة عملية غضن الزيتون عن طريق تحقيق ثلاث مبادئ الأول إعادة الأمن للمناطق التي دخلتها قوات درع الفرات والثاني التعايش والأخر هو إعادة الإعمار والتنمية بهدف إزالة الصورة السلبية للحرب وتحسين صورة تركيا لدى الأهالي و سكان المدن وإيجاد حاضنة شعبية واسعة تؤيد التواجد العسكري التركي حيث تم إشراك جميع الأقليات في إدارة المدن والقرى وتنفيذ مخطط لإعادة إعمار المناطق وتنميتها وفتح المدارس وبرمجة حملات إغاثة وقوافل مساعدات إنسانية وتنفيذ زيارات لوفود رياضية وفنية للمناطق الحدودية التي تم إسترجاعها من تنيظم داعش وقوات سوريا الديمقراطية وتعتبر هذه السياسة إستمرار لمتغير القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية والتي تعتمد عليها تركيا في تحقيق مصالحها الخارجية.(أنظر الخارطة رقم 7)

ولكي تضمن تركيا إستمرار تواجد قواتها على الأراضي السورية أو توسعه لاحقا او إمكانية تكرار العمليات في مناطق أخرى، عملت على المضي قدما في تنفيذ إستراتيجية مرتكزة على ثلاث عوامل الأول تحقيق الإستقرار والتنمية في المناطق المسيطر عليها، الثاني ضمان تحقيق توافق مع الفاعلين الدوليين والمؤثرين مباشرة في المشهد السوري،أما الثالث توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق ذلك[1].

فحسب التصور التركي إستطاعت هذه الأخيرة تحقيق الإستقرار والتنمية عن طريق إيجاد توافق مجتمعي بين المكونات العرقية للمنطقة عن طريق إختيار مجالس بلدية تدير شؤونها المحلية، و قامت بربط مناطق التدخل العسكري في عمليتي غصن الزيتون ودرع الفرات بالإقتصاد التركي عن طريق تعميم التعامل بالليرة التركية و تحسين ظروف معيشة السكان، وتمكنت من إيجاد توافق مع القوى الإقليمية خاصة روسيا وإيران و دعم امريكي محتشم لعملياتها[2].

[1] عقيل سعيد محفوظ ، " ماذا تفعل تركيا في ادلب " ، في : http://www.almayadeen.net/articles/opinion/837700 (2019/01/17).

[2] Aaron Stein, **Reconciling U.S.-Turkish Interests in Northern Syria**(London : Council on foriegn relations , 2017).

حيث أقام الجيش التركي في أكتوبر 2017 مراكز مراقبة في محافظة إدلب السورية من أجل إنشاء منطقة لخفض التوتر* هدفها وقف المعارك في هذا القطاع الذي تسيطر عليه مجموعات متطرفة، بعد الإتفاق مع الجانب الروسي والإيراني في تفاهمات أستانا في 15 سبتمبر 2017، في هذا الإطار صرح " نور الدين جانيكلي" وزير الدفاع التركي" أن العمليات ستستمر في إدلب حتى وقف التهديدات القادمة من سوريا "[1] وفي منطقة خفظ التصعيد الرابعة في إدلب والتي تم إقرارها في محادثات أستانا السورية بجولتها السادسة بين الدول الضامنة لوقف إطلاق النار في سوريا (روسيا وايران وتركيا) (أنظر الخارطة رقم 8). (أنظر الملحق رقم 8).

ثالثا / الإنتقادات الموجهة للعمليات العسكرية التركية في سوريا:

أ - الموقف الرسمي السوري وحلفائه:

لقيت العمليات رفضا رسميا سوريا واضحا بإعطائه صفة الإحتلال الأجنبي ووصفت وزارة الخارجية السورية الإجتياح التركي لمدينة عفرين بأنه عمل غير مشروع ويتناقض مع مبادي الأمم المتحدة و القانون الدولي، مطالبة القوات التركية بالإنسحاب فورا من الأراضي السورية، وبعثت وزارة الخارجية السورية رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة والى رئيس مجلس الأمن الدولي تدين فيها التدخل و تطالب فيها بإتخاذ الإجراءات اللازمة لردع تركيا.

كما رفضت إيران التدخل التركي في شمالي سوريا منذ اليوم الأول وكان ذلك على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي طلب من نظيره التركي رجب طيب أردغان ومن العاصمة التركية أنقرة الإنسحاب من عفرين وتسليمها للجيش السوري النظامي لضمان إستقرار المنطقة[2].

يعتبر التدخل التركي في سوريا عسكريا انتهاكا لمبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فما يحدث في سوريا هي حرب أهلية مسلحة، و تركيا مساندة لأحد أطراف الأزمة مما يجعل تدخلها غير قانوني عكس التدخل الإيراني الروسي الذي كان مؤسسا بطلب رسمي من النظام الرسمي في دمشق، وعليه إعتبرت السلطات السورية هدا التدخل إعتداءا على سيادة سوريا ومهددا لوحدة

* مصطلح منطقة "**خفض التوتر**" يعني اتفاق الدول الضامنة وهي إيران وروسيا وتركيا منطقة تتوقف فيها الأعمال القتالية بين الأطراف المتحاربة ويحظر على المعارضة والحكومة استخدام أي نوع من السلاح فيها ويسمح للمدنيين بحرية الحركة منها وإليها ويتم فيها تقديم المساعدات الإنسانية لسكان هذه المنطقة والعمل على إعادة الخدمات العامة فيها.

[1] Aaron Stein,**op.cit.**

[2] "طهران تحذر من عواقب العملية العسكرية التركية في سوريا و تدعو للتنسيق مع دمشق "،في : https://arabic.rt.com/middle_east (2019/01/16)

أراضيها فالمادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول و القرار الاممي رقم: 2131 الصادر عن الجمعية العامة سنة 1965 يعلن عن " عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية إستقلالها وسيادتها " وعلى ضرورة إمتناع الدول عن استخدام القوة و حرمة الحدود الدولية أو تسوية المنازعات بالطرق غير السلمية واحترام حقوق الإنسان"[1].

ب- الإتهامات السورية بتتريك المناطق المسيطرة عليها في عملية عفرين:

إستنكر المبعوث الدائم لسوريا لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري قيام القوات التركية بالدخول سوريا بشكل غير شرعي، وبمحاولة "تتريك" المناطق التي سيطرت عليها هي وحلفائها، وقال أن "القوات التركية تقوم للأسف بتغيير معالم المناطق التي تسيطر عليها وما نسميه بتتريك المناطق التي تحتلها"، قائلا إن "تلك القوات فرضت التعامل بالليرة التركية في المناطق التي تسيطر عليها بدل الليرة السورية وتم رفع العلم التركي وتغيير المناهج الدراسية"[2].

وأكد أن القوات التركية التي دخلت إلى الأراضي السورية بشكل غير شرعي تقوم بتغيير معالم المناطق التي تنتشر فيها في شمال غرب سوريا، معتبرا ما يقوم به النظام التركي عدوانا وإحتلالا واضحين خلافا لالتزاماته في أستانا واتفاق سوتشي.

وعرض الجعفري خلال مؤتمر صحفي عقب إنتهاء محادثات استانا صورة قال إنها لجنود أتراك يغيرون اسم بلدة سورية شمال غربي سوريا من قسطل مقداد إلى سلجوق أوباصي، مطالبا"جميع القوات الأجنبية بالانسحاب فورا من الأراضي السورية[3]".

وأضاف الجعفري بأن مساعي التتريك في سوريا بدأت مع عملية "درع الفرات"، في المدارس السورية مع فرض اللغة التركية كمادة أساسية في مناهج التدريس، وتعيين المدرسين الأكثر ولاء

---

[1] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص9.

[2] " النص الكامل لحوار سبوتنيك مع بشار الجعفري حول العمليات العسكرية لتركيا في شمال سوريا " ، في : https://arabic.sputniknews.com/interview/201608241019976072/ (2019/01/17).

[3] سعيد عبد الرزاق، "تركيا تلحق مناطق «درع الفرات» جغرافيا ... ولغويا اللاجئون في المدارس الرسمية إجباريا " ، في : https://aawsat.com/home/article/ (2019/01/17).

لتركيا وتوجيه المنح الدراسية لإستكمال الدراسة الجامعية داخل تركيا على نفقتها للموالين لها أيضا عقب دخول هذه القوات سوريا منتصف 2016[1].

بعدها عممت وزارة التربية التركية جلاء مدرسيا (الوثيقة التي يحصل عليها الطلاب السوريون في نهاية العام) على المدارس المنتشرة في مناطق سيطرتها في "درع الفرات" شمال حلب والتي بلغت 100 مدرسة، يحمل العلم التركي من دون أي إشارة إلى اسم سوريا في كتاباته في جانفي 2018[2]، ما إعتبره الأهالي ممارسة مزيدا من التتريك بحق السوريين لا يقتصر على المنهج الدراسي، بعد أن تجلى في شتى مناحي الحياة بغية خلق واقع على المدى الطويل لضم تلك المناطق إلى تركيا مستقبلا(انظر الملحق رقم 08).

وفي شهر جانفي 2018 أعرب الكثير من الأهالي في الشمال السوري عن إنزعاجهم من تزايد "التوغل التركي" في شؤون بلداتهم، خاصة مع إرساء نقاط تفتيش للجيش التركي، في مناطق تسيطر عليها الجماعات الموالية لها، مع منح السلطات التركية "هوية نازح" للسوريين العائدين إلى عفرين[3].

وفي الخامس وعشرون من شهر نوفمبر 2017 قامت السلطات التركية بفتح مكتب رسمي للبريد التركي (PTT) في مدينة الباب،كما عملت على إدراج مدينة الباب ضمن البرنامج الخاص بالمواصلات التركية (KENT KART) المطبق داخل الأراضي التركية، ويعتبر برنامج (KENT KART) برنامج خاص بالمواصلات العامة وتعبئة بطاقات الركوب، فلدى فتح البرنامج لتعبئة الرصيد في بطاقة الركوب الخاصة بكل شخص، يطالب المستخدم بإختيار المحافظة التي تتبع لها بطاقة ركوبه، ليتبين أن نظام التعبئة الـ (ONLINE) قد أضاف مدينة الباب السورية إلى قائمة المدن التركية، وتأتي هذه الخطوة في ظل إزدياد الإتهامات الموجهة إلى تركيا حول

[1] **المكان نفسه.**

[2] " تتريك التعليم خطوة جديدة لضم مناطق سيطرة "درع الفرات" إلى تركيا مستقبلا "، في :
(2019/01/17) http://leznews.com/2018/01/17/%D8%AA%

[3] عقيل سعيد محفوظ، **مرجع سابق** .

سعيها إلى "تتريك" الجيب السوري الممتد من جرابلس شرقا وصولا إلى مدينة الباب وريفها عبر فصائل " درع الفرات " المدعومة منها[1].

لم يقتصر التتريك على البلدات العربية فقط، بل قامت القوات التركية مدعومة بالفصائل المسلحة، بتغيير أسماء قرى سورية بريف عفرين من أسماء كردية إلى أسماء تركية مثل تغيير إسم الساحة الرئيسة بعفرين إلى ساحة أتاتورك، ما أثار استياء أهالى القرى السورية بالمنطقة، خاصة بعد تهجير مئات الآلاف منهم، وسرقة منازلهم وممتلكاتهم والاستيلاء على المنازل والمزارع والسيارات ومتاجر والأراضي الزراعية[2].

وفي أكتوبر 2016 أصدر ما يسمى "المجلس المحلي للمعارضة" ويضم مجموعات مسلحة مدعومة من تركيا في مدينة أعزاز بريف حلب "تعميما"، يلزم السكان بإستخراج بطاقات هوية جديدة، لإستخدامها في الدوائر الرسمية بالمدينة متوعدا المتخلفين عن حيازتها بالعقاب[3].

وبحسب التعميم فإن البطاقات الجديدة لها رمز ونظام خاصان مرتبطان بدائرة النفوس في تركيا، مع إشارة إلى أن التجربة سيجري تعميمها في جميع المناطق التابعة للقوات المدعومة من تركيا، هذه الخطوة تعتبر محاولة إحداث تغير داخلي في هوية السكان المحليين في مناطق ريف حلب التي ما زالت تسيطر عليها بما ينذر بتشويه الهوية الوطنية السورية لسكان هذه المناطق رغما عنهم.

وتحدث عضو مجلس الشعب السوري عن محافظة حلب "أحمد مرعي"، على محاولات تغيير هويات السوريين العربية، بالقول "هناك مجموعات مسلحة، منها درع الفرات وغيرها

[1] "ادراج مدينة الباب السورية على برنامج المواصلات كإحدى المدن التركية"، في : http://www.rok-online.com/?p=9490 (2019/01/17).

[2] سعيد عبد الرزاق، **مرجع سابق**.

[3] عقيل سعيد محفوظ، **مرجع سابق** .

إرتبطت إرتباطا كبيرا بالمشروع التركي وتعمل كأدوات للنظام التركي منذ بداية الحرب على سوريا"[1].

وأضاف "أعتقد بأن هناك مشروعا كبيرا يمهد له النظام التركي فيما بعد ليدعي بأن هذه الأراضي هي تركية، وبالتالي ربما يعمل في المرحلة المقبلة أو يعتبرها ورقة تفاوض مع الحكومة السورية، ومن ثم يفرض شروطه بموجب هذه الإجراءات أو يذهب نحو إجراء إستفتاء وهو أمر خطير يناقض كل الإتفاقات ويعتدي على السيادة السورية ويعتبر بمثابة عدوان"[2].

ما يمكن قوله أخيرا هو أن الدور العسكري التركي كان محددا أساسيا في تفاقم الأزمة السورية فلولا هذا الدعم الكبير المباشر وغير المباشر لما إستطاعت الجماعات المسلحة أولا احتلال المناطق والمحافظات والمدن السورية، ثانيا لما إستطاعت الصمود طويلا فتركيا لعبت دورا سلبيا في عدم استقرار الوضع السوري ميدانيا وفتحت حدودها وقدمت الدعم المالي والإقتصادي و الإعلامي والسياسي لكل فصائل المعارضة المعتدلة منها والمتطرفة نكاية في دمشق ونكاية في التنضيمات الكردية، لكن هذا التدخل لم يكن مجانيا فلقد انعكس على تركيا دخليا و خارجيا.

فداخليا كان له تأثيرات أمنية وأخرى إقتصادية كبيرة على تركيا أما خارجيا فتأثرت صمعة تركيا وساءت علاقاتها مع القوى الإقليمة والغربية وتعرضت سياستها الخارجية للكثير من الخلل و العطب مما إستدعى إعادة تقييم شامل للوضع وإعادة رسم معالم المرحلة بما يتلاءم مع مستجدات االصراع في سوريا.

[1] (قناة sputnik) ، سياسة التتريك في مناطق الشمال السوري... الأهداف والتداعيات، ضيف الحلقة النائب في البرلمان السوري عن مدينة حلب " **احمد الراعي** " ، **حصة ماوراء الحدث** ، (2018/10/30).

[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث : تداعيات الدور التركي في الأزمة السورية على العلاقات مع القوى الكبرى.

يتناول هذا المبحث تداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية على علاقات أنقرة بالقوى الكبرى وتم إختيار قوتين مهمتين هما روسيا والولايات المتحدة الأمركية أما الإتحاد الأوروبي فلم يتم تناوله بالتفصيل على إعتبار أن نقطة التقاطع بين الطرفين كانت ملف اللاجئين الحساس وتم تناوله في مطلب الدور الإنساني لتركيا في الأزمة السورية، كما يتناول هذا المبحث لأهم التدعايات والحيثيات التي حكمت العلاقة بين القوى الكبرى مع تركيا فيما يخص الملف السوري لكي يمكن إستقراء على الأقل نتائج هذا التدخل على السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول : التداعيات على العلاقات مع روسيا :

يتناول هذا المطلب تأثر العلاقات الروسية التركية بسبب التدخل التركي في الأزمة السورية وتم تناول كل المتغيرات التي كان لها الأثر البالغ في توتر العلاقات والعوامل التي ساعدت على إنفراج العلاقات والتطبيع معها ومدى تأثير الأزمة السورية في نمط العلاقات أساسا.

أولا / تاريخية العلاقات :

إن العلاقات التركية الروسية ضاربة في التاريخ حيث خاضت الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية قرابة 17 حربا بين عامي 1568 و1917، ولقد عرفت العلاقات التركية الروسية خلال القرون الأربعة الماضية حروبا ونزاعات وتوترات كبيرة، نشأ عنها عداء كبير بين تركيا العثمانية وروسيا القيصرية بسبب الصراع على النفوذ، صراع عمقه تجاورهما الجغرافي[1].

روسيا التي كان يراودها حلم إستعادة أمجاد الماضي البيزنطي لم تكن لتنسى أن العثمانيين هم من إنتزعوا القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية "روما الثانية" في العام 1453

[1] معمر فيصل خولى،**العلاقات التركية الروسية: من ارث الماضى الى افاق المستقبل**(بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014) ،ص 55.

لذلك كان عداؤهم لتركيا العثمانية تحركه أطماع إمبراطورية وتغذيه دوافع دينية، إلى أن ورثت كل من روسيا الإتحادية والجمهورية التركية العلاقات التاريخية بخلافاتها وتقارباتها.

فمع نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت علاقة تركيا بروسيا نوعا من الإستقرار مع قيام نظام جديد في روسيا عقب الثورة البلشفية 1917، ونهاية الخلافة العثمانية وقيام الجمهورية التركية في 1923 بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، وإن عادت العلاقات متوترة خلال الحرب العالمية الثانية بسبب ما رأت روسيا فيه تقاربا تركيا مع ألمانيا النازية[1].

وتعمق التباعد أكثر مع إنضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي "الناتو" في 1952 والذي كان بمثابة تخندقا في المعسكر المقابل للسوفيت، الذين كانوا يقودون حلف وارسو في إطار الحرب الباردة وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي تباينت المواقف التركية والروسية بشأن قضايا إقليمية كثيرة على غرار مسألة إقليم ناغورنو كاراباخ والمسألة الجورجية والتقارب الروسي الإيراني المثير لقلق أنقرة[2].

ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في 2002 وإنتهاجه لسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار ومن ضمنها الدول المطلة على البحر الأسود كروسيا، طرأ تحسن ملحوظ على العلاقات الثنائية رغم وجود عدد من الخلافات الرئيسية بين الدولتين، اللتان تعدان قوتين مؤثرتين بحكم التاريخ والجغرافيا والنفوذ والإنخراط في الشؤون الدولية، إلا أن العلاقات بدأت تتخذ طابعا تقاربيا أكثر فأكثر منذ 2004 حيث بدأ البعد الاقتصادي وتحديدا في مجال الطاقة يلعب دورا مهما في التأسيس لعلاقات إستراتيجية تقود لتقارب سياسي[3].

إزدهرت العلاقات الإقتصادية بين تركيا وروسيا بشكل لافت حيث نجحت فيه بالتغطية على الخلافات السياسية، وتحولت روسيا إلى أهم شريك تجاري لتركيا متجاوزة في 2008 بذلك ألمانيا لاسيما في قطاع الطاقة، من جهة أخرى إحتلت السوق الروسية المرتبة الثالثة بالنسبة للصادرات التركية، حيث وصل حجم المعاملات الاقتصادية بين البلدين إلى 100 مليار دولار في سنة

[1] احمد نورى النعيمى، **العلاقات التركية الروسية دراسة فى الصراع والتعاون** (عمان ،الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع ،2011) ، ص21.

[2] لمى مضر الامارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)،ص 99.

[3] احمد نورى النعيمى العلاقات التركية الروسية دراسة فى الصراع والتعاون، **مرجع سابق**، ص 23.

2015، وكان هناك توجه من الطرفين نحو بناء أنبوب لنقل الغاز يمر عبر تركيا، إلا أن تركيا تراجعت في العام 2000 عن المضي في هذا المشروع والإنضمام للتعاون مع الغرب في مشروع نباكو الذي جرى إقراره من أجل نقل الطاقة من القوقاز إلى أوروبا عبر التراب التركي محاذيا لروسيا وإيران، وكان الرد الروسي بمشروع أنبوب الجنوب الذي ينقل الغاز لأوروبا عبر البحر الأسود[1].

إلتزمت تركيا الحياد قدر الإمكان عندما قامت القوات الروسية بإجتياح جورجيا في 2008، كما لم تقم بالمشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نهاية 2013، والتي لا تزال مستمرة إلى الآن[2]،وهذا في حسابات الروس يحسب للأتراك لكن رغم ذلك وقفت بعض الملفات حجر عثرة أمام التقدم في العلاقات.

منها ما هو مرتبط بتحالفات البلدين مثل تحالف تركيا مع الناتو ومع الولايات المتحدة وتحالف روسيا مع إيران والنظام السوري، ومنها ما هو متعلق بمواقف البلدين من القضايا التي تمس الطرف الآخر مثل الدعم الروسي لليونان فيما يتعلق بالمشكلة القبرصية، والموقف الروسي من العلاقات التركية الأرمينية، وكذلك الموقف التركي من الشيشان أو من الأزمات المنفجرة حاليا في كل من سوريا وأوكرانيا.

كما ذكرنا سابقا شهدت العلاقات الثنائية الروسية التركية في الفترة التي سبقت إنفجار الأزمة السورية تقاربا كبيرا وتحسنا ملحوظا على الرغم من إرث النزاع والمواجهة والتنافس على النفوذ منذ قرون، لقد شكلت الظروف الإقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية القرن الحالي فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة، فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين وتتبنيان إستراتيجية جديدة لإستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية.

حيث تطلب صعودهما وبخاصة الاقتصادي ضرورة تعزيز التعاون بينهما بسبب كثرة المصالح المتبادلة وتنوعها وبالفعل تسارع إنفتاح علاقات الدولتين تجاه بعضهما بعضا حتى توصلا إلى تأسيس " مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى" في عام 2012[3]، ثم القمة الروسية التركية

[1] نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط فى القرن الحادى والعشرين** (القاهرة : مركز الدراسات الاوروبية، 2010).ص124.

[2] معمر فيصل خولى،**مرجع سابق** ، ص 59.

[3] احمد عبدالله الطحلاوى، **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية** (القاهرة :المركز العربى للبحوث والدراسات ,2016)، ص 64.

التي عقدت ديسمبر 2014 التي عززت شراكتهما في مجالات إستراتيجية عديدة ومنها تطوير القدرات الفضائية التركية، وبناء مفاعلها النووي الأول وإعتمادها ناقلا وحيدا للغاز الروسي إلى أوروبا، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما [1].

تعتبر العلاقات الروسية التركية مثالا حيا للبراغماتية السياسية، حيث تختلف مواقف البلدين في الكثير من القضايا من دون أن تؤثر هده الخلافات في مجمل النسق العام للعلاقات، لكن هذه العلاقات أكثر ما يحكمها الجغرافيا وعدم الثقة وهي صور نمطية إكتسبت عبر فترات زمنية طويلة من العلاقات بين البلدين.

ثانيا / مجالات التعاون التركي الروسي:

هناك العديد من الأزمات المتلاحقة التي تواجه روسيا وأثقلت كاهلها الإقتصادي، خاصة بسبب العقوبات التي تفرضها المجموعة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عليها بسبب الأزمة في أوكرانيا كبدتها خسائر بلغت نحو 40 مليار دولار سنة 2016، حيث عبر عن هدا وزير المالية الروسى في تصريح له لقناة روسيا اليوم "إننا نخسر نحو 40 مليار دولار سنويا بسبب العقوبات كما نخسر من 90 إلى 100 مليار دولار أخرى بسبب تدني أسعار النفط بحوالي 30%"[2].

بالإضافة الى تراجع إحتياطيات النقد الأجنبي في روسيا نحو 428.6 مليار دولار في أكتوبر 2015 لتصل إلى 524.3 مليار دولار في نفس الشهر[3]،وتمنع العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا من وصول موسكو إلى أسواق المال الدولية والحصول على التقنيات المتطورة، تدفع هذه الأزمات روسيا إلى التركيز بشكل أكبر على التعاون الذى سيحقق لها نتائج مثمرة في مجال رئيسي وهو الإقتصاد، وهو المجال الذى تزداد فيه العلاقات بقوة بين البلدين، حيث تتطلع روسيا

[1] **المرجع نفسه** ، ص 65.

[2] "وزير سابق يقدر خسائر روسيا جراء العقوبات الغربية"، في: https://arabic.rt.com/business/881760-%D9%88%D8%% (2018/12/10).

[3] لمى مضر الامارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 278.

إلى تركيا كشريك إقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للإقتصاد الروسي[1].

أما بالنسبة لتركيا شكل إختلال توازن القوة الإقليمي غير التقليدى لمصلحة إيران و إسرائيل في المجال النووي وتقنيات الفضاء دافعا قويا لتركيا لتعزيز شراكتها مع روسيا، حيث تعتبر روسيا مصدر مهم و متاح لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الإصطناعية لتضييق هذه الفجوة، ففي 12 ماي من عام 2010 قام الرئيس الروسي دميتري مدفيديف بزيارة تركيا والتى أسفرت عن توقيع 17 إتفاقية منها إتفاقيات التعاون في مجال الطاقة و بناء محطة كهرذرية [2].

ووقع الطرفان أيضا إتفاقية التعاون حول بناء وتشغيل محطة كهروذرية في موقع اكويو قرب مدينة ميرسين التركية، وأكدت الإتفاقيات الموقعة في ديسمبر2012 على إستمرار هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته نحو20 مليار دولار، والذي سيساهم في خلق نواة جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقى التعليم في هذا المجال منذ عام2011[3].

تسعى تركيا لتصبح المركز الإقليمى لنقل الغاز الطبيعى والنفط من الدول النفطية الأساسية فى الشرق الى أوروبا، حيث تزود روسيا تركيا بأكثر من 70% من الغاز المستورد إلى تركيا[4] وقد بنت روسيا خط أنابيب خاص من أجل صادراتها من الغاز إلى تركيا، تحت البحر الأسود ويحمل إسم " بلو ستريم"، فيما بعد تم توقيع إتفاقيات مشتركة في مجال الطاقة أيضا، وبناء على هذه الإتفاقات ستتحول تركيا إلى بلد عبور رئيسي للغاز الروسي إلى أوروبا[5].

ويقوم البلدان بتفيذ مشروع مد "السيل التركي" للغاز الطبيعي بأربعة خطوط، أحدها بحجم ستة عشر مليار متر مربع، يمتد من روسيا إلى تركيا مباشرة عبر البحر الأسود، ما سيوفر في أسعار

---

[1] Tuncay Babali ,"the role of energy in turkey's relations with russia and iran", at :

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/120529_Babali_TurkeyEnergy.pdf (24/07/2018).

[2] **ibidem.**

[3] Ibid .p 6.

[4] Remi bourgeot, " Russia-turkey a relationships shaped by energy " , at : .

https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifriremibourgeotrussiaturkeyengmarch2013.pdf

[5] تامر بدوي "تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية"، في :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports (04/07/ 2018).

الغاز الروسي المورد إلى تركيا، والخطوط الأخرى بحجم خمسين مليار متر من تركيا إلى اليونان لتوصيل الغاز الروسي لأوربا والذي ستستفيد تركيا منه أيضًا إلى لعب دور الموزع وتوفير فرص العمل وجذب الأموال إليها[1].

كما وقعت روسيا وتركيا خلال زيارة مدفيديف كذلك على مذكرة للتعاون في مجال ضمان النقل الآمن للنفط في منطقة البحر الأسود، ويعطي الطرفان الأولوية لمشروع أنبوب النفط سامسون–جيهان الذي بدأ بناؤه في أواخر أفريل عام 2010 ويمر الخط من شمال تركيا إلى جنوبها إلتفافا على مضيقي البوسفور والدردنيل، وسينقل النفط الروسي من حوض البحر الأسود إلى الأسواق الأوروبية[2].

تشهد العلاقات الروسية التركية العديد من مجالات التعاون و التقارب بين البلدين وأن الطرفين يحرصان على تنمية علاقاتهما والحفاظ على مستوى معين من التقارب حماية لمصالحهما المتبادلة و يمثل الجانب الإقتصادي حجر الزاوية في مسار التقارب الروسى التركى، حيث تمثل تركيا سابع أكبر شريك تجاري لروسيا، وتسبق معظم أعضاء مجموعة "البريكس" لأكبر الأسواق النامية في العالم، كما أنها الوجهة الأولى للسياح الروس، وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا بالنسبة لشركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية.

تعتبر روسيا المورد الرئيسي لتركيا بالغاز الطبيعي حيث تعتمد الأخيرة على روسيا في نحو نصف وارداتها من الغاز الطبيعي, كما تعتمد تركيا على روسيا في نحو 12 بالمئة من الواردات النفطية أيضا ويقوم البلدان بمشروع مد "السيل التركي" للغاز الطبيعي بأربعة خطوط، أحدها بحجم 15.75 مليار متر مربع يمتد من روسيا إلى تركيا مباشرة عبر البحر الأسود، وهو ما سيوفر في أسعار الغاز الروسي المورد إلى تركيا، والخطوط الأخرى بحجم 50 مليار متر من تركيا إلى اليونان لتوصيل الغاز الروسي لأوروبا والذي ستستفيد تركيا منه أيضًا إلى لعب دور الموزع وتوفير فرص العمل وجذب الأموال إليها[3].

---

[1] **المكان نفسه**.

[2] محمود سمير الرنتيسي " العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي" ، **في** : http://studies.aljazeera.net/ar/profile/151008143528565.html (2018/07/24).

[3] عبيد القادر محمد علي " السيل التركي: مشروع يرفع آمال أنقرة، ويحولها إلى عقدة دولية لخطوط الطاقة " ، في : https://www.noonpost.org/content/14483 (2018/07/04).

ومن حسنات تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين هو أن تركيا تحصلت خلال زيارة بوتين سنة 2014 على إمتياز تخفيض سعر المتر المكعب من الغاز بنسبة 15% بداية من مطلع نوفمبر 2014، كما جرى حديث عن إمكانية زيادة نسبة التخفيض في سعر الغاز لتصل إلى 16% يشار هنا إلى أن روسيا تستخدم سلاح الغاز بشكل فعال خاصة بعد إلغائها مشروع السيل الجنوبي الهادف لنقل الغاز إلى عدة دول أوروبية مثل: بلغاريا والنمسا وصربيا والمجر وسلوفينيا عبر البحر السود بسبب الموقف الاوروبي بفرض عقوبات على روسيا[1].

كما شاركت تركيا بنجاح في المفاوضات حول بناء أنبوب غاز "ساوث ستريم" الذي يمتد من روسيا إلى أوروبا تحت البحر الأسود حيث تعتمد شركة "بوتاس" التركية على الغاز الروسي بواقع6 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا عام 2011، الموعد الذي انتهت معه الإتفاقية الموقعة بين البلدين منذ عام 1986، كما تم الإتفاق على توريد الغاز إلى تركيا على المدى البعيد حتى 2021 و2025[2].

وإمتد التعاون بين البلدين من التعاون في مجال الطاقة ليمتد مجال الطاقة النووية، حيث تكشف البيانات الواردة من البلدين عن اتجاه روسيا للمشاركة في بناء أول محطة نووية "أكاو" في تركيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة "مرسين" جنوب تركيا[3]، ووافقت روسيا على الإسهام في عملية بناء محطة للطاقة النووية والتي يقوم تصميمها على إنشاء 4 مفاعلات بقدرة 1.200 ميغاوات، ومن المقرر أن تدخل الخدمة في عام2019[4].

حيث أن تكلفة المشروع تقدر بحوالي20 مليار دولار ممولة بالكامل من قبل شركة تابعة لمجموعة "روساتوم"، الحكومية الروسية للطاقة النووية، مع إرسال الوقود المستنفد إلى روسيا لإعادة المعالجة، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل سبقه قيام شركتي"أتوم ستروي إكسبورت" الروسية و"أرغ" إنشاءات تجارة وصناعة" التركية في 11 ماي عام 2007، بتوقيع مذكرة تفاهم

[1] Nona Mikhelidze , Nicolò Sartori , " The Moscow-Ankara Energy Axis and the Future of EU-Turkey Relations ", at **: http://www.iai.it/sites/default/files/feuture_op_5.pdf** (24/07/2018).

[2] Remi bourgeot, **op. cit** ,p 21.

[3] أسماء حداد، "الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية"، في:

https://www.democraticac.de/?p=42446 (2018/07/25).

[4] Nona Mikhelidze , Nicolò Sartori, op. cit, p 7.

بينهما حول إقامة التعاون الإستراتيجي في تسويق تكنولوجيات السلع والمعدات والخدمات الخاصة بصناعة الطاقة الذرية في تركيا[1].

أما في المجال الإقتصادي وكما ذكرنا سابقا تعد تركيا شريكا إقتصاديا تقليديا لروسيا ففي المجال التجاري وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين وفق إحصاءات سنة 2015 إلى نحو 33 مليار دولار، وتصل الصادرات الروسية إلى نحو 80% من هذه القيمة وتعتبر تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا، وتتوقع أنقرة أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مائة مليار دولار بحلول عام ألفين وثلاثة وعشرين[2].

وتشغل تركيا المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لروسيا ومن أهم الصادرات الروسية إلى تركيا موارد الطاقة والمنتجات الحديدية والمواد الكيميائية، أما الواردات الروسية من تركيا فتشمل النسيج ومنتجاته والماكينات ووسائل النقل ومنتجات الصناعة الكيميائية والمواد الغذائية.

في المجال السياحي تعد روسيا من أهم الدول التي تعتمد تركيا على عدد سياحها الذين وصل عددهم عام 2014 إلى أربعة ملايين ونصف المليون سائح من أصل 36مليون سائح زارو تركيا خلال العام بنسبة حوالى 13% لتكون روسيا في المرتبة الثانية بعد السياح الألمان بحسب إحصاءات وزارة السياحة التركية[3].

كما تطورت العلاقات الإقتصادية في قطاع الإنشاءات حيث يعمل في روسيا حاليا أكثر من 150 شركة إنشائية تركية، أنجزت منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضى وحتى سنة 2015 نحو 800 مشروع، ويبلغ الحجم الإجمالي للصفقات المعقودة 26 مليار دولار، وكانت قد عقدت الشركات التركية في عام 2007 صفقات بمبلغ 4.3 مليار دولار[4].

كما شهدت العلاقات الدبلماسية الروسية التركية نشاطا كبيرا قبل الأزمة السورية حيث في سنة 2005 شارك الرئيس الروسي "بوتين" في مراسيم افتتاح خط أنابيب الغاز "السيل الأزرق" و كما شارك ايضا في القمة التاسعة لمنظمة التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود التي إنعقدت في مدينة سمسون التركية في عام 2007، زيارة الرئيس الروسي "دميتري مدفيديف" أنقرة في 12 ماي

---

[1] تامر بدوي، **مرجع سابق**.

[2] بشير عبدالفتاح, "روسيا وتركيا ضرورات الاقتصاد تبيح محظورات السياسة" , **تركيا برس** ، في : http://www.turkpress.co/node (2018/07/25).

[3] محمد سمير الرنتيسي، العلاقات الروسية التركية مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي ، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014121111183844925.html (2018/07/25).

[4] Vladimir Avatkov," NEW STAGE OF RUSSIA-TURKEY ECONOMIC RELATIONS " ,at : **http://russiancouncil.ru/common/upload/Russia-Turkey-Report28-en.pdf** (25/07/2018).

2010، وتم خلالها إنشاء مجلس للتعاون على مستوى قيادة البلدين سيقوم برسم إستراتيجية تطوير العلاقات بينهما وتنسيق تطبيق المشاريع الكبرى في مجال التعاون السياسي، والتجاري والاقتصادي، والثقافي، والإنساني، فضلا عن توقيع 17 اتفاقية، منها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة وبناء محطة كهرذرية وفي مجال الزراعة، وأيضا اتفاقية لإلغاء تأشيرات السفر بين البلدين[1].

أما من الجانب التركي فلقد زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان روسيا عدة مرات أبرزها كانت في 13 أوت عام 2008، حيث تقدم بمبادرة إنشاء "منطقة الإستقرار والتعاون في القوقاز" وقام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة لأنقرة في 6 أوت 2009، تم توقيع الطرفين خلالها عددا من الوثائق الرامية إلى تطوير التعاون بينهما في مجالات النفط والغاز والطاقة النووية، ومن بينها اتفاقية حول التعاون في المجال النووي، والبروتوكول الذي سمح بمد خط "السيل الجنوبي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر مياه تركيا الإقليمية في البحر الأسود، وبتنفيذ مشروع مد خط أنابيب الغاز "السيل الأزرق-2"، إضافة إلى بروتوكولين حول التعاون في مجال مد خط النفط " سامسون – جيهان" وإتفاقية حول بناء أول محطة كهرذرية على الأراضي التركية من قبل الخبراء الروس[2].

ما يمكن قوله مما سبق هو أنه على الرغم من التقارب التركي الروسي الذي عبرت عنه الزيارات الدبلماسية،ومتانة العلاقات الإقتصادية على مدى السنوات الماضية، قابله تباين واضح في وجهات النظر حول القضايا الأمنية ذات الإهتمام المشترك، منها ما هو على مستوى الإختلاف في النهج المتبع كالحالتين الايرانية والافغانية و قضية إقليم كرباخ و العلاقة الروسية مع الأكراد.منها ما يصل إلى مستوى التناقض التام مثل قضية إنشاء محطة رادار على الأراضي التركية لمنضومة الدرع الصاروخية التابعة لحلف الناتو والأزمة السورية والتي تعد أهم قضية خلافية تعكر بسببها صفو العلاقات بين البلدين.

[1] فتيحة محي الدين ، طه احمد ، "تطور العلاقات الروسية التركي 200-2016 المركز الديمقراطي العربي" في : https://democraticac.de/?p=34696 (2018/12/12).

[2] Vladimir Avatkov ,**op. cit**, p 8.

ثالثا / القضية السورية كأهم قضية خلافية بين البلدين:

تدخلت تركيا عندما إندلعت الإحتجاجات الأولى ضد السلطة في دمشق بسرعة كبيرة وحاولت انقرة إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام تعددي ديمقراطي يستجيب لمطالب الجماهير المنتفضة، لكن اقتراحاتها فشلت وأخفقت بعد أن إختارت القيادة السورية نسقا آخر وهو الحل الأمني، حينها تغير الموقف التركي وكانت على مستويين أساسيين الأول هو العمل على تنحية الرئيس بشار الأسد عن الحكم، والثاني تقديم كل انواع الدعم الدبلماسي والسياسي والعسكري للمعارضة السورية، لكي تتمكن فيما بعد من تنفيذ أجندتها الإقليمية.

أما الموقف الروسي من الأزمة السورية تمثل في شكل معاكس ومختلف عن الموقف والسياسة التركية حيث تمثل الموقف الروسي في نمطين أساسيين الأول الوقوف الى جانب السلطة في دمشق ورفظ تنحية الرئيس بشار الأسد نهائيا، والثاني تقديم كل أنواع الدعم الدبلماسي والسياسي والإقتصادي والعسكري من شأنه يبقي سلطته قوية ولكي تكون قادرة على التحكم فيما تبقى من الجغرافيا السورية وإستعادت زمام المبادرة من أجل إفشال المخططات الغربية الرامية إلى إسقاط نظام الأسد.

حيث إستخدمت روسيا حق النقض* عشر مرات في مجلس الأمن لإنقاض النظام في دمشق و تعتبر روسيا أن ما يحدث في سوريا حملة غربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية للانقضاض و الاقتطاع من مصالحها الاقليمية، وترى موسكو أن سقوط الأسد يعني أن مصالحها الحيوية في

* استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" 10 مرات ضد تحرك من مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا،الاول في 4 أكتوبر 2011 "الفيتو الأول" و الثاني 4 فيفري 2012 وفي 19 جويلية 2012 منع "الفيتو الثالث" وفي 22 ماي 2014 أوقفت روسيا بـ"الفيتو الرابع" 8 أكتوبر 2016 ،والفيتو الخامس في 5 ديسمبر 2016 و في 28 فبفري 2017 الفيتو السادس وفي 12 أفريل 2017 فيتو لعرقلة مشروع القرار الفرنسي الأمريكي البريطاني الذي اتهم السلطات في دمشق المسؤولية عن الهجوم الكيماوي المزعوم في خان شيخون 24 أكتوبر 2017 "الفيتو التاسع" ، وكانت الدول الأعضاء في مجلس الأمن قد شكلت اللجنة بالإجماع عام 2015 وجددت مهامها عام 2016 لسنة أخرى، والتي انتهت صلاحيات عملها في شهر نوفمبر2017. الفيتو العاشر 2017/11/16 احبط الروس مشروع قرار امريكي لتجديد تفويض لجنة التحقيق الدولية في سوريا .

البحر المتوسط والمنطقة عموما ستتعرض للخطر، خاصة أنه بسقوط سوريا ستفقد قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس السوري والقاعدة الجوية في حميميم وصفقات السلاح[1]،وهما المنفذان الحيويان لروسيا الوحيدين على البحر المتوسط.

كما أن روسيا تتخوف من إنتشار موجات التغيير إلى حدودها، وإلى الجمهوريات الإسلامية المدعومة تركيا، كذلك تعمل روسيا على الوقوف ضد السياسة الأمريكية والغربية لمنع وإفشال أي تقارب وتعاون مع تركيا سواء فيما يخص العلاقات الثنائية أو معالجة الملفات الساخنة كالأزمة السورية أساسا.

إن هذا التناقض في مواقف البلدين إتجاه الأزمة السورية تبعه إنتقادات شديدة اللهجة بين الدولتين، فقد إنتقد أردغان موقف روسيا من الأزمة السورية خلال مقابلة تلفزيونية مع قناة " ان تي في " التركية حين صرح قائلا " ان موقف روسيا تجاه الأزمة في سورية يسمح بإستمرار القتل هناك بلا هوادة، إن مصدر الرئيس لخيبة الأمل بشأن الأزمة السورية هو روسيا، فبدلا من أن تنتقد السلطة السورية تساند المذبحة فيها "[2].

في المقابل إنتقدت وزارة الخارجية الروسية قرار ما سمي مجموعة أصدقاء سوريا بتسليح المعارضة السورية بقولها " إن قرار المعارضين الدوليين للرئيس الأسد بتسليح المعارضة في سوريا سيعرقل المساعي الرامية إلى إيجاد حل سياسي سريع للصراع الدائر هناك " وقد إتضح عمق التناقض بين البلدين في المؤتمر الصحفي الذي عقد بين وزيري الخارجية في إسطنبول في 17 افريل 2013[3].

[1] عامر علي راضي العلاق،" ملامح جديدة في العلاقات التركية الروسية"، **مجلة دراسات دولية**، (2016)، ص 18.

[2] مدين علي ، رما سليم فارس،" تطور العلاقة السورية التركية خلال الفترة المتتدة بين (2000-2012) "، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية** ،م. 63، ع.4، (2014) ،ص 271.

[3] علي جلال معوض، **مرجع سابق** ،ص 27.

حيث أن وزير الخارجية لافروف لم يكن بحاجة إلى كلمات أكثر لإيضاح حجم التناقض بين الدولتين في من الأزمة السورية فقبل ثلاث أيام من لقاء مجموعة أصدقاء سوريا في إسطنبول في 20 أفريل 2013 إنتقد لافروف المجموعة بحدة ووصفها بأنها صديقة لقطاع واحد من المعارضة السورية فحسب، وبأن أعمالها ذات أثر سلبي على جهود إيجاد حل للأزمة السورية طبقا لإعلان جينيف الصادر في جوان 2012، والذي ينص على تأليف حكومة إنتقالية يختارها السوريون أنفسهم، إضافة الى ذلك أكد وزير الخارجية الروسي رفضه الجهد المبذول لتنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة وقال " إن محاولة عزل أحد طرفي الأزمة لا يخدم قضية الحوار بين الأطراف " وإنتقد أيضا الدول التي تدعم المعارضة السورية، مؤكدا أن ليس ثمة حل عسكري في سوريا كما إنتقد الجامعة العربية لمنحها الإطار الجامع للمعارضة السورية في الخارج [1].

بشكل عام عبرت تصريحات وزير الخارجية الروسي عن مواقف مناهضة للسياسة التركية تجاه سوريا في حين أن وزير الخارجية التركي جاويش اوغلو قال " أن دولته تبحث عن أرضية مشتركة لحل الأزمة السورية مؤكدا الحوار مع روسيا سيستمر، وأشار إلى أن إستمرار الأزمة يمثل عبئا كبيرا على تركيا التي تستظيف أكثر من ثلاثمئة الف لاجئ سوري، إضافة إلى التهديد الذي يمثله هذا على أمنها القومي، مؤكدا على أن حكومته لن تتردد في إتخاذ الإجراءات اللازمة والتي تراها ضرورية لحماية أمن بلده" ومن دون أن يوجه الكلام مباشرة لوزير الخارجية الروسي قال " سوريا تخص الشعب السوري لا أي دولة أخرى وسوريا ليست ملكية خاصة لبشار الأسد لا بد أن يسمح للمد الشيعي بتقرير مستقبله ونحن تركيا مستعدون لان ندعم بفاعلية الجهود لتحقيق الهدف "[2] .

يمكن القول مما سبق أنه على الرغم من محاولات روسيا المختلفة لإتهام تركيا بالمسؤولية عن العنف المضاد ضد السلطة في دمشق وعدم رضا تركيا عن تحركات روسيا الهادفة الى فك العزلة

[1] علي مراد كاظم ، حيدر حمزة مهدي ،" الفاعلون في الأزمة السورية الأزمة السورية نموذجا "، **مجلة الكلية الإسلامية** ،ع. 45، (2015)، ص 573 .

[2] كرم سعيد ،" تركيا نحو توجهات اكثر براغماتية "، **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 206 ، (اكتوبر 2016) ، ص 345.

عن النظام السوري قد لا يؤثر هذا التناقض في التقارب بينهما على المستوى الإستراتيجي وذلك للأسباب التالية :

تسعي تركيا من خلال روسيا إلى تعزيز فرصها في أن تصبح ممرا لتدفقات النفط الآتية من منابع النفط والغاز المهمة في آسيا الوسطى وبحر قزوين وروسيا وكازاخستان، حيث منذ تولي الرئيس بوتين السلطة في روسيا في مارس 2000 وتولي حزب العدالة والتنمية السلطة برئاسة اردغان للحكومة سنة 2002 توجهت العلاقات التركية الروسية نحو مرحلة اكثر واقعية من شانها ان تركز أساسا للتعاون بدلا من الصراع .

بالنسبة للطرف الروسي فلقد سعى أيضا الى توثيق التعاون مع الطرف التركي كون اأاخير متغير وفاعل مهم في منطقة الشرق الأوسط، ولها دور فاعل في كل الملفات الساخنة منها المسألة السورية كما أن تركيا تمتلك موقعا جيو سياسيا جد مهم، فهي مفتوحة على آوروبا والمنطقة العربية وآسيا الوسطى، حيث أن العلاقات الإيجابية بين تركيا وروسيا، تحقق لروسيا أهدافا إقتصادية و سياسية مهمة، فعلى المستوى السياسي يعتبر أي تقارب بين الطرفين عاملا لإحتواء الهيمنة الأمريكية في المنطقة و يعني تراجعا للنفوذ الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى والتي تعتبر الخاصرة الرخوة لروسيا.

أما على المستوى الإقتصادي فمن مصلحة روسيا المحافظة على علاقات إقتصادية جيدة مع تركيا كون الروسي يدرك جيدا أهمية الموقع التركي كممر إلزامي لأنابيب النفط والغاز الروسي الى القارة الاوروبية، خاصة بعد ان استبدلت بمكانة أكرانيا، لهده الأسباب وأخرى يدرك صانعي القرار في موسكو وأنقرة حجم الخلافات الثنائية بينهما وتدركان ضرورة معالجتها وتطويقها و تقزيمها و البحث دائما على التوافق والتقليل من درجات التوتر مما لا يؤثر على المصالح الإقتصادية الحيوية بين البلدين.

إن تركيا بالنسبة لروسيا المنفذ نحو البحر الأسود والبحر المتوسط ويعتبر شريان حياة بالنسبة لها بعدما رفضت تركيا أن تشارك الدول الغربية في فرضها لعقوبات على روسيا حيث تعتبر الشريك

الوسيط لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا بعد فشل المشاريع الأوروبية المشتركة وأهمها مشروع " دفق الجنوب ".

يدرك صانعو القرار في موسكو وعلى رأسهم الرئيس فلاديمير بوتين بأن قدرات تركيا محدودة في تغيير موازين القوى الدولية والإقليمية، إلا أنه في نفس الوقت يدرك جيدا مدى أهمية إستثمار الفجوة الراهنة في المواقف التركية الأمريكية والأوروبية لمصلحة روسيا للحيلولة دون إنضمام تركيا إلى الجهد الأمريكي لتطويق روسيا من خلال الدرع الصاروخي وملف رومانيا وأكرانيا وهو تضييق على مجالها الجيوسياسي الحيوي.

وإستغلال الخلافات الأمريكية التركية حول الملف السوري حيث أن الأمريكيين لم يستجيبوا للمتطلبات الحيوية التركية في الملف فيما يخص علاقة الأمريكيين بالأكراد وهو ما يمس مباشرة بالأمن القومي التركي، كما تعتبر العلاقات التركية الروسية رسالة مهمة إلى الغرب بمقدرة روسيا على إختراق الحلفاء الغربيين لخدمة المصالح الروسية الحيوية من جهة والإلتفاف على العقوبات والضغوط الغربية من جهة أخرى.

ترى موسكو أن أنقرة بعد المحاولة الانقلابية في 15 افريل 2016 اصبحت اكثر قابلية للشراكة والتعاون حيث أصبحت تركيا تؤمن الآن بالأمر الواقع في الملف السوري وحتى في العلاقة التركية مع غريمتها إيران والعراق وملفات توريد الغاز، تعتبر الأزمة السورية خط تلاقي وإختراق للصف الغربي من طرف روسيا عبر البوابة التركية على الرغم من التباعد الكبير في مواقف الطرفين من الأزمة، وحول إفشال الروس للمطلب التركي حول غقامة منطقة آمنة في الشمال السوري، قابله منح روسيا لتركيا صفة الشريك في حل الأزمة السورية والإستجابة للاحتياجات التركية فيما يخص العلاقة مع الاكراد ومنع إقامة كيان مستقل لهم في سوريا[1].

كما تدرك موسكو أن أنقرة هي الدولة الأكثر تأثيرا في المعارضة المسلحة السورية والأكثر قدرة على التأثير في الميدان السوري، بحكم الحدود الطويلة والمفتوحة والتي تمتد الى نحو 822 كلم، و

[1] علي مراد كاظم و حيدر حمزة مهدي، **مرجع سابق** ، ص 575.

علاقتها بالفصائل المسلحة والجيش السوري الحر، وإستخدامها هذا التأثير لمواجهة التيارات المتطرفة الأخرى كجبهة النصرة وداعش، وتفعيل المصالحات الوطنية عبر إقناع تركيا بالدخول في التفاهمات الأهلية في العديد من المناطق السورية لتخفيض حدة القتال وعودة الحياة الطبيعية و سلطة الدولة فيها.

لقد إستبدل الرئيسان أردغان وبوتين لغة الخلاف والتناقض إلى لغة التقارب عبر العديد من الإتصالات والزيارات، يمكن إجمال ثلاث أسباب لهذا التحول ولقد سبق ذكرها الأول هو الدعم الغربي وخاصة الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية، والعامل الاقتصادي والثالث هو التدخل العسكري الروسي في سوريا والذي جعل تركيا تستسلم للأمر الواقع الجديد وتغير الكثير من مواقفها من الأزمة السورية وفي مقدمتها المطالبة بتغيير النظام في دمشق والذي بذلت فيه كل ما تستطيع.

1- حدود التفاهمات الروسية التركية حول المسألة السورية :

أربك التدخل الروسي في سوريا مع مطلع عام 2015 السياسات التركية و أخلط كل الحسابات في أنقرة إذ ان وجود قوة عسكرية روسية في سوريا يعد تغيرا في الموازين الجيوسياسية لصالح الروس حيث أحبط هذا التواجد كل رهانات تركيا على إسقاط نظام الأسد، وأجهض بكل المقاييس أهداف تركيا في اقامة منطقة عازلة وآمنة في الشمال السوري وجعلها منطقة حظر طيران و حتى حظر بري امرا مستحيلا في ظل هذا المتغير االميداني.

إن تركيا عانت تراجعا وتدهورا في علاقاتها الخارجية مع أطراف كثيرة ما دفعها للاستدارة نحو روسيا، في ظل خيبة أمل في الشريك الأمريكي وادارة ظهرها و تعاونها مع ألذ أعداء تركيا و تقديم الدعم لهم و توسيع نفوذهم في الشمال السوري، جعل صناع القرار الأتراك يدركون أنه لا مفر من إتخاذ القرار العقلاني الحاسم الآن لحماية المصالح التركية وهو التوجه نحو موسكو والدخول في تفاهمات حقيقية، ويكون لها نتائج ميدانية على الميدان السوري خاصة بعد تفاهمات ما بعد معركة حلب التي غيرت المشهد الميداني في سوريا كليا.

بدأ الأتراك يبحثون عن حل يخرجهم من عنق الزجاجة فيما يخص كبح جماح وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا، بإيجاد دعم روسي وموافقة روسية على التوغل في الشمال السوري لكن بخطوط إشتباك وفق التصور الروسي وبما يحفظ الحد الأدنى من المصالح التركية وهي ردع

الأكراد نحو شرق الفرات والتحظير لعملية عسكرية حاسمة ورادعة بعدما نفذ صبر الأتراك من مطالبتهم الأمريكين بوقف الدعم وضرورة أن يتم إخلاء مناطق غرب الفرات وتسليمها للجيش السوري في إطار تفاهمات مع موسكو والقيادة السورية.

لقد إتضح التغيير في السياسة التركية اتجاه الازمة السورية من خلال الإقتراب من الروس وإعتبارهم شريكا في حل الأزمة وهو تحول دراماتيكي كان من خلال التصريحات والزيارات الرسمية للقادة الأتراك حيث صرح وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو لوكالة "سبوتنيك" الروسية للأنباء قال" إن إيجاد حل دائم للأزمة السورية لا يمكن أن يتحقق بدون مساهمة من روسيا"، داعيا إلى تعاون صادق على الصعيد الدولي للحيلولة دون تأزم الأوضاع بشكل أكبر في سوريا[1].

جاء ذلك في تصريح أدلى به جاويش أوغلو وأشار خلاله إلى أن روسيا تعد بلدا صديقا لتركيا في المنطقة، مشددا على أن الحكومة الروسية لن تجد صديقا موثوقا أكثر من نظيرتها التركية وفي معرض رده على سؤال حول آلية التعاون التي سيجري تشكيلها بين تركيا وروسيا في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في سوريا، أعرب جاويش أوغلو عن أسفه حيال تفاقم الأوضاع في سوريا بشكل متزايد، لافتا إلى ضرورة التعاون لحل الأزمة والحيلولة دون مقتل المدنيين، كما شدد على أن المنظمات الإرهابية تشكل خطرا كبيرا على تركيا وروسيا وأنه ينبغي مكافحتها بشكل جدي لمنع انتشارها حول العالم، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن "روسيا وتركيا متفقتان على وحدة الأراضي السورية.[2]

كان هذا خلال زيارة أردغان لروسيا يوم 9 مارس 2016 لتطوير التفاهمات حول الملف السوري والحصول على ضوء أخضر روسي للبدىء في عملية درع الفرات وتوسيعها إلى مناطق أخرى والحد من نفوذ الوحدات الكردية المدعومة من واشنطن في الشمال السوري ومحاولة الإندماج أكثر

[1] جاويش أوغلو، " حل الأزمة السورية بدون مساهمة روسية "، في :
./http://www.shaam.org:8080/news/international-news (2018/07/28).

[2] "بوتين وأردغان التقارب مستمر" ، في : https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/ -.html (2018/08/05).

في تفاهمات أستانا ومحاولة إنجاح إتفاق إطلاق النار في مدينة منبج وإخراج المقاتلين الأكراد منها[1].

إن أولوية تركيا في سوريا هي حماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي الذي بات مهددا بعد إقامة حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي كنتونات كردية في الشمال السوري، مدعوما من الولايات المتحدة الامركية، وبالتالي تعتبر التنازلات التي قدمتها أنقرة لموسكو كانت على حساب الجماعات السورية المسلحة التي لم تستطع أن تحافظ على قوتها في الميدان في ظل زخم العمليات العسكرية للجيش السوري وحلفائه والغطاء الجوي الروسي الكثيف، وفي ظل تشرذم عرى التحالف الدولي ضد سوريا.

ومن بين التفاهمات هو عملية درع الفرات لم يكن ممكنا لولا التفاهم الذي حصل بين أردغان وبوتين مقابل تخلي الأتراك عن المجموعات المسلحة في معركة حلب وسحب أكبر عدد منهم نحو جرابلس ومحافظة إدلب فلقد أراد كل طرف إستخدام الطرف اللآخر لتحقيق أهدافه تجاه المسالة السورية [2].

حيث هدفت موسكو من سياسة الجزرة مع تركيا إلى محاولة ضبط الحدود مع سوريا والتعاون معها من أجل محاصرة الفصائل المسلحة والإنسحاب من الكثير من المناطق وأهمها ما حصل بعد هزيمتمه في معركة حلب، فيما راهنت أنقرة من ناحية أخرى على أن التقارب الإقتصادي والسياسي مع موسكو قد يدفع الأخيرة للتجاوب مع سياساتها حول المسألة السورية والمتمثلة في منع تمدد نفوذ الأكراد وإرغامهم على الإنسحاب شرق الفرات، والإتفاق مع الروس حول تسليم المناطق الكردية للجيش النظامي السوري وعودة الحياة الطبيعية فيها.

إن الروس كانو جادين في منح الأتراك مجالا محدودا في عملية درع الفرات وان تقف العمليات عند مدينة الباب كخط اشتباك اول مع الجيش السوري، وإستهداف نقطة عسكرية تركية قتل على إثرها أربعة جنود اتراك قيل إثر غارة للطائرات الروسية إعتربت رسالة روسية للأتراك أن هناك خطوطا حمراء لا يمكن تجوازها في الجغرافيا السورية، والأتراك يدركون جيدا ان عامل الوقت مهم جدا في كبح جماح الأكراد و العمل للحؤول دون ولادة كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية والإستثمار جيدا في عملية درع الفرات لتأمين نفوذ لها في سوريا.

---

[1] "أردوغان يلتقي بوتين في روسيا في مسعى "لإعادة الحوار والعلاقات" بين البلدين"، في :

http://www.france24.com/ar/20160809-أردوغان-بوتين-دبلوماسية-تركيا-روسيا-زيارة-علاقات (2018/07/28).

[2] جاويش أوغلو: حل الأزمة السورية بدون مساهمة روسية أمر غير ممكن ، **مرجع سابق** .

إن الوضع العسكري في سوريا وخاصة حول مدينة منبج كان من أهم المواضيع التي نوقشت بين الرئيس بوتين وأردغان، حول مسألة مشاركة قوات سوريا الديمقراطية في عملية تحرير الرقة من ايدي داعش و حول التنسيق الروسي الأمركي الميداني، وهل يصب في المصلحة التركية أم لا وبالتالي أصبح المشهد أكثر تعقيدا في التفاهمات الروسية التركية حول المسألة السورية، ففي تصريح لنائب رئيس الوزراء التركي "نعمان قورتولموش" في مؤتمر صحفي بتركيا بتاريخ 10 مارس 2017 قال" على روسيا والولايات المتحدة الأمركية أن تقررا هل ستفضلان بين 3 الى 5 ألاف مسلح من تنظيم الإتحاد الديمقراطي على الدولة التركية ذات 80 مليون نسمة و تملك أقوى جيش في المنطقة "[1].

وتعتبر تفاهمات أستانا دليلا واضحا على الرضوخ التركي للأمر الواقع و دلالة قاطعة على فشل كل سياساتها في سوريا، الرامية الى اسقاط رأس النظام في دمشق وأصبحت الآن وبعد التدخل الروسي العسكري سنة 2015 أمام مشهد جديد وخياراتها لم تعد تسمح لها بالمناورة أكثر بل أصبح التوجه التركي الآن هو نحو الحفاظ على أقل المكاسب الممكنة والحفاظ على ماء الوجه إن صح التعبير.

كان ذهاب الأتراك للتفاهم مع الروس حتمية وضرورة إستراتيجية قبل أن يكون خيارا من بين الخيارات، فالأمريكيون أدارو ظهرهم لأنقرة في تحالفهم مع عدوهم اللدود قوات سوريا الديمقراطية وبالتالي دخل الأتراك في تفاهمات أستانا بورقة واحدة وهي لعب دور الضامن للجماعات المسلحة فيما يخص مناطق منخفة التوتر المنبثقة عنها في إطار التسويات الأمنية.

وتعتبر ادلب آخر معقل وآخر منطقة نفوذ تركية بعدما نجح الجيش السوري في السيطرة على مناطق واسعة فقدها خلال السنوات السابقة، وبها تم عمليا القضاء على غرفة الموك التي تعتبر تركيا أحد مؤسسيها، وأصبحت محافظة إدلب قضية دولية بعدما تم غدراجها في تفاهمات أستانا كمنطقة تخفيظ التصعيد، وكورقة تفاوض بين كل من تركيا وروسيا ومعها إيران.

لكن سيطرت جبهة النصرة الإرهابية على معظم المحافظة أربك وأحرج الأتراك وأدخلها في نفق مظلم وحرج كبير، خاصة أن أنقرة باشرت معركة ضد وحدات الحماية الكردية لطردها من المناطق

[1] "كورتولموش ينتقد وضع جنود روس شعار حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا "، في:
http://www.turkpress.co/node/31877 (2018/08/05).

التي سيطرت عليها شرق الفرات ومنها مناطق شبها وعفرين ووتل رفعت في ريف حلب الشمالي لكي يتم تطهيرها من الأكراد.

تطالب أنقرة بضمان الحفاظ على نفوذها في إدلب في حين تدرك جيدا موسكو أهميتها لحماية الساحل السوري لأنها جغرافيا تلاسق محافظة اللاذقية مباشرة، وتتوجس أنقرة من مطامع وحدات حماية الشعب الكردي من مد نفوذها إلى إدلب مدعوما من التحالف الدولي لمكافحة داعش، ما يعني بكل بساطة ولادة كيان كردي على إمتداد الحدود السورية الكردية بإطلالة على البحر المتوسط، حيث أن الروس أكدوا على لسان المسؤولين العسكريين والسياسيين في موسكو أن الروس لا يقدمون الدعم العسكري للأكراد عكس ما يقدمه لهم الأمريكيون من دعم[1] .

إن أي تغيير على الخارطة في إدلب سيترك تغييرا جسيما على المصالح التركية، وأكبر تخوف لأنقرة أن يستطيع الأمريكيون محاصرتها وتحييدها في مواجهة شريط حدودي تسيطر عليه وحدات الحماية الكردية والذي تعتبره تركيا إمتدادا لحزب العمال الكردستاني، ويدين بذلك بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تحتاج أنقرة الى موسكو لإلجام الخطط الامريكية، خوفا من أن تقع بين فكي كماشة إما أن تسلم بالضغوط الروسية وتفقد نفوذها الجديد في الشمال السوري أو ترضخ للأمر الواقع المفروض أمريكيا وهو أصعب خيار.

في أواخر العام 2015 وإثر بدأ العمليات العسكرية الروسية في سوريا تم عقد إتفاق إطار بين" سيرغي لافروف" والامريكي " جون كيري " حول شرق وغرب الفرات فيما يخص انتشار قوات حماية الشعب الكردية إلا ان الامريكيين لم يطبقو الاتفاق كما طبقه الروس، فلقد إخترق الامريكيون الاتفاق في الطبقة والحسكة وتل رفعت ومنبج في رجيف حلب الشمالي[2]، وأصبحت كل من انقرة وموسكو متيقنتين من أن الأمريكي يريد فقط كسب الوقت والحفاظ على موطئ قدم له في شمال سوريا.

لكن إثر حادثة إسقاط قاذفة "سوخوي 24" في 24 نوفمبر 2015 من قبل سلاح الجو التركي كادت أن تعصف بالعلاقات الثنائية وتذهب بها إلى مهب الريح، حيث أثبتت التصريحات الروسية الرسمية الأولى عن غضب شديد وإمتعاض كبير، حيث إعتبرها الرئيس فلاديمير بوتين في أول رد

[1] جاويش أوغلو، **مرجع سابق**.
[2] "الاتفاق الروسي الامريكي بارقة امل دونها شياطين"، في : https://arabic.rt.com/news/812299 (2018/08/05).

فعل له على هذا الحادث على أنها "طعنة في الظهر من أعوان الإرهابيين"[1]، لكن الرد التركي آنذاك كان اتهاما إلى روسيا باختراق مجالها الجوي، بينما كانت موسكو تصر على أن الطائرة كانت تحلق ضمن المجال الجوي السوري ووجه بوتين إنتقادات لاذعة إلى القيادة التركية محملا إياها المسؤولية الكاملة، ومطالبا بالإعتذار عن واقعة إسقاط الطائرة الحربية.

وبين ليلة وضحاها تحولت تركيا في الخطاب الإعلامي والرسمي الروسي من أحد أهم الشركاء إلى "دولة داعمة للإرهاب" تشتري النفط من تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وإتهم بلال نجل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالضلوع في هذه الأعمال، وكان يتم تقديم صوره مع رجال ملتحين على أنها دليل على صلته بالتنظيم الإرهابي[2].

ومنذ ذلك الحين مرت العلاقات بين البلدين بمجموعة من المحطات بدأت بتطبيق موسكو عقوبات إقتصادية على أنقرة، تمثلت في حظر الرحلات السياحية إلى المنتجعات التركية، وحظر إستيراد المنتجات الزراعية التركية، ومنع الشركات التركية من العمل في مجالي السياحة والبناء وحظر توظيف الأتراك في روسيا، كما تم تعليق المفاوضات حول تحقيق مشروع "السيل التركي" لنقل الغاز ومحطة "أك كويو" النووية.

وعلى الصعيد السياسي فرضت روسيا على الأتراك نظام تأشيرات الدخول بينما إمتنعت تركيا عن المعاملة بالمثل بما يتعلق بسفر المواطنين الروس، وفي تصريحات شديدة اللهجة أعلن بوتين في رسالته السنوية إلى الجمعية الفيدرالية الروسية في ديسمبر 2015، "أن تركيا ستندم على إسقاط القاذفة الروسية، وأن الرد الروسي لن يقتصر على حظر إستيراد الطماطم وبعض الإجراءات الإقتصادية"[3].

إتجهت موسكو إلي التصعيد حيث أصدر الرئيس بوتين مرسوما تضمن مجموعة من الإجراءات الإقتصادية، حيث تم حظر إستيراد عدد من السلع والبضائع التركية، وإيقاف العمليات التجارية

---

[1] "العلاقات الروسية التركية في أفضل حال بعد عام على اغتيال السفير"، في :

http://elaph.com/Web/News/2017/12/1182229.html (2017/08/05) .

[2] بلال،" اردغان اتهامات بالفساد و شراء نفط داعش"، في: https://www.skynewsarabia.com/world/798238 ((2017/08/05

[3] Ishaan Tharoor, "The assassination of Russia's ambassador in Turkey creates a crisis for Erdogan" ,at : **https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/12/19/the-assassination-of-russias-ambassador-in-turkey-creates-a-crisis-for-erdogan/?noredirect=on&utm_term** (05/08/2017).

والإقتصادية المرتبطة بذلك، ومنع الشركات التركية من ممارسة أي نشاط داخل روسيا، ومنع إستخدام الأيدي العاملة التركية، وإيقاف العمل بنظام الإعفاء من تأشيرات الدخول مع تركيا، بدءا من مطلع 2016، وكذلك وقف رحلات الطيران التجاري (شارتر) مع تركيا، وحظر الرحلات السياحية الروسية لتركيا، وتشديد الرقابة علي تلك القادمة من تركيا[1].

أما على الصعيد العسكري فقامت وزارة الدفاع الروسية بقطع كل الإتصالات العسكرية بين الجانبين وأوقفت الخط الساخن بينهما، وسحبت ممثل أسطولها الحربي في تركيا الذي ينسق عمل أسطول البحر الأسود، ووضعت الطراد "موسكو" المزود بمنظومة صواريخ "فورت" المضادة للطائرات المماثلة لمنظومة "إس-300" في ساحل اللاذقية[2].

وأعلنت روسيا عن نشر نظام الدفاع الجوي الأحدث في العالم حاليا، والمعروف باسم "إس 400"، في مطار حميميم العسكري بريف اللاذقية بسورية في رسالة روسية، مفادها أنها لن تتواني عن الرد بالمثل ضد أي طائرة تركية قد تخترق الأجواء السورية، ويعني ذلك أن روسيا قد فرضت عمليا حظرا جويا أو "جدارا ناريا" علي الطائرات غير المرغوب بها في دائرة نصف قطرها 400 كيلومتر، ومركزها في مطار حميميم وبالتالي، يشمل هذا الإجراء كامل الأجواء السورية بإستثناء مناطق محدودة في الشرق والجنوب، وأجواء كامل لبنان وشرق البحر المتوسط وقبرص ومناطق شمال إسرائيل وجنوب تركيا[3].

إلا أن اللهجة العدائية حيال تركيا بدأت بالتراجع في العام 2016، وبدأ تطبيع تدريجي للعلاقات الإقتصادية، خصوصا بعد قرار روسيا في ماي من نفس العام، إعفاء مجموعة إضافية من شركات البناء التركية من حظر توظيف الأتراك وأسفر إعتذار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نهاية جوان2015 عن إتفاق البلدين على التطبيع الكامل للعلاقات[4].

وبعد أسابيع على إعتذار أردوغان شهدت تركيا محاولة إنقلاب فاشلة سرعت من وتيرة استعادة العلاقات بين روسيا وتركيا، في ظل إقدام القيادة التركية على إجراءات حازمة واعتقالات لم يرحب

---

[1] Ishaan Tharoor, **op, cit**.

[2] **Ibidem**.

[3] "روسيا تنشر مجموعة جديدة من منضومة ا س 400 في سوريا"، في : **/http://www.alalam.ir/news/2021503** (2018/07/31).

[4] Ishaan Tharoor, **op, cit**.

الغرب بها، حيث عقد بوتين وأردوغان ثلاثة لقاءات منذ ذلك الحين أسفر آخرها في إسطنبول بتاريخ 28 ديرسمبر 2017، عن التوقيع على الإتفاقية الحكومية لبناء خط أنابيب الغاز "السيل التركي"، علما أن أنقرة هي ثاني أكبر زبون للغاز الروسي بعد ألمانيا وبدأت المنتوجات الغذائية التركية بالعودة إلى الأسواق الروسية، وخلال شهر فقط على إستئناف رحلات الطيران الروسي تمكنت تركيا من العودة كالوجهة الأولى للسياحة الخارجية الروسية في موسم الخريف وتتمثل المفارقة الرمزية الأكبر في أنه بعد حادثة الطائرة الروسية، نشرت روسيا منظومة صواريخ "إس400" للدفاع الجوي، التي تعتبر الأحدث في العالم في قاعدة حميميم في اللاذقية[1].

أما بالنسبة لعملية إغتيال السفير الروسي أندريه كارلوف الذي أردته ثماني رصاصات قتيلا في التاسع عشر من ديسمبر من سنة 2016، أثناء مراسيم إفتتاح معرض للصور بعنوان "روسيا من لينينغراد إلى كامتشاتكا بعيون المسافر" وقالت السلطات التركية آنذاك أن الهجوم شنه رجل الشرطة مولود ألطن طاش" الذي قضت عليه قوات الأمن التركية بالمكان ذاته[2].

لكن العلاقات الثنائية لم تتأذى بل تعززت وهذا ما أكدته موسكو وأنقرة بوضوح على أن اغتيال السفير الروسي في أنقرة لن يؤثر على علاقات البلدين، بل على العكس قد يعززها في سوريا كما قالت تركيا وفي ضرب الإرهاب كما قالت روسيا، كذلك أكد الجانبان على أن هدف "العمل الإجرامي" هو ضرب التعاون التركي الروسي خاصة في الموضوع السوري، وشددا على أن هدف الإرهاب لن يتحقق[3].

من جهة أخرى ومع تتبع مسار التصريحات الرسمية بين البلدين يتضح جليا ان الجانبان يؤدكان دائما على مسألة مكافحة الإرهاب، ليس فقط في سوريا بل لابد أن يمتد إلى الجوار بما في ذلك خطر الإرهاب الذي تشكو منه تركيا وروسيا في الداخل، ويستدعي هذا الأمر تعاونا إستخباراتيا،

[1] إينا أسالخانوفا، "بوتين: حادثة اغتيال السفير الروسي استفزاز يستهدف علاقاتنا الطيبة مع تركيا والتسوية في سوريا"، في : https://arabic.rt.com/news/855160 (2018/07/31).

[2] "اغتيال السفير الروسي في تركيا.. السرديات والتداعيات"، في :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/ (2018/07/30).

[3] باسل الحاج جاسم،" أردوغان - بوتين: لقاء تاريخي تتصدره سورية والعلاقة مع الغرب"، في :
http://www.turkpress.co/node/24631 (2018/07/30).

توفر تركيا بموجبه لروسيا كل ما لديها من معلومات عن آلاف الإرهابيين الذين مروا عبر أراضيها إلى سوريا والعراق، لكن ذلك يتطلب إرادة سياسية قوية من جانب أردوغان وثقة بين موسكو وأنقرة ربما لم ترق بعد إلى هذا المستوى.

على الرغم من أن منصب السفير الروسي لدى تركيا ظل شاغرا لأكثر من نصف عام، إلا أن بوتين قرر تعيين رئيس مركز معالجة الأزمات التابع لوزارة الخارجية الروسية أليكسي يرخوف والذي سبق له أن عمل قنصلا عاما روسيا في إسطنبول، سفيرا جديدا لبلاده في أنقرة يوم 19 جوان2017، ولقد عبر يرخوف قبيل توجهه إلى أنقرة عن وجهة النظر الروسية في مستقبل العلاقات بين البلدين " أن روسيا وتركيا شريكتان وصديقتان وجارتان، مؤكدا أن هناك رؤى مشتركة وتفاهما في الملف السوري"[1].

شكلت محاولة الإنقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في 15 جوان 2016 محطة مفصلية في مسيرة العلاقات الروسية التركية، لتشهد إنطلاقة جديدة في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، بعد أشهر معدودة من وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القيادة التركية بـ"أعوان الإرهاب" وتوجيه تركيا إتهامات إلى روسيا باختراق مجالها الجوي عند حادثة إسقاط قاذفة "سوخوي-24" الروسية في 24 نوفمبر 2015.

وخلال عام فقط على إعتذار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن واقعة إسقاط الطائرة الحربية ومع محاولة الانقلاب لم يتمكن البلدان من تطبيع العلاقات التجارية فحسب، بل شرعا في تحقيق مشاريع عملاقة مثل "السيل التركي" لنقل الغاز الروسي عبر قاع البحر الأسود، وينسقان مواقفهما في الملف السوري، حتى إنهما اتفقا على توريد منظومات صواريخ "اس 400" الروسية للدفاع الجوي إلى تركيا على الرغم من عضويتها في حلف الأطلسي.

إن محاولة الإنقلاب تزامنت مع إستئناف الاتصالات الثنائية وبدء تطبيع العلاقات الروسية التركية بعد إحتواء أزمة إسقاط الطائرة الحربية روسيا كانت من أول الدول التي أعربت عن دعمها

[1]"روسيا تعين أليكسي يرخوف» سفيرا جديدا لدى أنقرة"، في : http://www.almezannews.com/29674(2018/07/30).

للحكومة التركية، وما كان لأنقرة أن تتجاهل ذلك في المقابل، حدث هذا الإنقلاب من خلال دعم خارجي تحديدا من الأجهزة الإستخباراتية الغربية وهو الأمر الذي أثر سلبا على علاقات أنقرة مع بروكسل وواشنطن.

كذلك في نفس توقيت الإنقلاب بدأت مرحلة من التعاون الأميركي مع قوات سوريا الديمقراطية المشكلة نواتها من الوحدات الكردية، ليتضح تماما من تدعمه الولايات المتحدة في المواجهة بين تركيا والأكراد وأصبح ذلك عاملا إضافيا للتقارب الروسي التركي.

وحول علاقات تركيا مع بروكسل الإتحاد الأوروبي يتأنى كثيرا في النظر في قضايا مشاركة أنقرة في الاتحاد الأوروبي وقضاياه لتتجه تركيا نحو التقارب مع المنظمات الأوراسية التي تضم روسيا والصين وبلدان ما يعرف بالعالم التركي التي استنكرت محاولة الإنقلاب، هذه العوامل دفعت بأنقرة للإسراع في إستعادة علاقاتها مع موسكو وتطويرها وتعميقها إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية.

وفور وقوع محاولة الإنقلاب دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى "تسوية كافة المشكلات في إطار دستوري بينما سارع بوتين لإجراء إتصال هاتفي مع أردوغان، مؤكدا له "رفض روسيا القاطع للأعمال غير الدستورية والعنف في حياة الدولة" من جانبه إختار الرئيس التركي مدينة سانت بطرسبورغ العاصمة الشمالية الروسية وجهة لأول زيارة خارجية له بعد الانقلاب الفاشل[1].

وتم أول لقاء مع بوتين منذ حادثة إسقاط الطائرة ومنذ ذلك الحين عقد بوتين وأردوغان عددا من اللقاءات الثنائية بين موسكو وإسطنبول وعلى هامش قمم دولية، أسفرت عن إستئناف المشاريع الكبرى، ورفع القيود عن معظم الإمدادات الزراعية التركية إلى السوق الروسية، والتنسيق السياسي والعسكري في سوريا، وخلال تلك الفترة لم تتأثر عملية تطبيع العلاقات حتى بصدمة إغتيال السفير الروسي لدى تركيا، أندريه كارلوف في نهاية عام 2016[2].

---

[1] "هل يؤثر الانقلاب في تركيا على سير عملية روسيا بسورية؟؟ ، في : https://watanipress.com/old (2018/07/31).

[2] إينا أسالخانوفا، **مرجع سابق**.

يمكن القول أن القيادة التركية إستخلصت مجموعة من الدروس من الأزمة مع روسيا الأول هو منع تسلل ممثلي المصالح الغربية إلى جهات الدولة، حيث أن العسكريين الأتراك كانوا مستعدين لجر بلادهم إلى مغامرة تلبية لرغبة اللاعبين الغربيين، وبشكل أساسي الولايات المتحدة الدرس الثاني هو الخسائر الإقتصادية التي لحقت بتركيا، إذ لم يكن للإقتصاد التركي أن يتحمل موسما آخر من دون سياح روس وعلاقات اقتصادية جيدة مع روسيا، وما كان لتركيا أن تحقق طموحاتها في أن تصبح مركزا إقليميا لعبور الغاز من دون مشروع السيل التركي مع روسيا، كما أن تركيا أدركت أن آلية التعاون في العلاقات مع روسيا يجب أن تكون شاملة ومتبادلة المنفعة وليست منفصلة إلى شقين سياسي واقتصادي.

المطلب الثاني: التداعيات على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر العلاقات التركية الأمريكية ذات ميزة فريدة فهي علاقات تمت في مراحل تاريخية متأخرة بالمقارنة بعلاقات تركيا الإقليمية والدولية ككل، حيث إنتهت إلى أن تكون أهم العلاقات الإستراتيجية ليس فقط التي تؤثر في حاضر ومستقبل تركيا بل وفي المنطقة ككل.

فالعلاقات التركية الأمريكية علاقات بين قوة اقليمية وقوة عضمى في النظام الدولي وتتشعب هده العلاقات لتشمل قضايا مختلفة بعضها يقع عند المستويات الثنائية والبعض الآخر يقع عند المستويات الاقليمية وآخر يقع عند المستويات الدولية والحلقة التي تربط بين كل هؤلاء هو حلف الناتو.

إن طبيعة مسار العلاقات التركية الأمريكية يطرح العديد من الإشكالات والتعقيدات بإعتبار الدولتين حاضرتين بقوة في قضايا الشرق الأوسط خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم و التعاطي الأمريكي مع هذا التغير ومنه يمكن تتبع مسار هده العلاقات ومعرفة الى اين يمكن أن تصل علاقاتهما في ظل التوتر الشديد في علاقاتهما الثنائية بسبب القضايا الخلافية بين الطرفين في المدة الممتدة بين 2002 إلى غاية 2017 والأزمة السورية أحد أهم هذه القضايا.

العديد من القضايا والأحداث أثرت على العلاقات التركية الأمريكية منها الربيع العربي و بعده المحاولة الإنقلابية الفاشلة في تركيا وتليه العلاقة الأمريكية المتيزة بالأكراد والتي تعتبرها تركيا إنقلابا على التحالف الإستراتيجي بين الدولتين ومحاولة أمريكية لضرب إستقرار تركيا، هذه الملفات وغيرها جعلت من العلاقات الثنائية شهدت مدا وجزرا ، جعل أنقرة تبحث عن بدائل أخرى لحماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

أولا / تاريخية العلاقات التركية الأمريكية :

يرجع تاريخ العلاقات الامريكية التركية الى الوقت الذي وصلت فيه الأخيرة إلى منطقة الشرق الأوسط وإعتبارها منطقة إستراتيجية وحيوية للمصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وبعدها الحرب الباردة، ففي تلك الفترة إعتبرت تركيا الإتحاد السوفييتي والشيوعية عدوا، فكانت وجهت تركيا إتجاه الغرب وتوطدت علاقاتها به، مستندة في ذلك الى مباديء وتوجهات كمال أتاتورك عند تأسيس الدولة التركية الحديثة،بإعتبار تركيا جزء تركي أوروبي ومتفاعل مع الحضارة الغربية، وهو ما ختم بإنضمام تركيا الى حلف الناتو عام 1952، وتوسع علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى اصبحت تركيا واحدة من أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا والقوقاز وإعتبارها دولة حاجز من الخطر الشيوعي. وإستمر الحال حتى عام 1989 رغم ما صاحب العلاقات الإستراتيجيةبين البلدين من توترات كأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 والأزمة القبرصية عام 1963- ،1964 وعام 1973 حيث خلال هذه المرحلة بدأت ملامح نهاية الحرب الباردة وبدأ تراجع مكانة تركيا التقليدية لدى الولايات المتحدة الامريكية لصالح دول أخرى كإسرائيل والسعودية ومصر[1].

بعد إنتهاء فصول الحرب الباردة بدات مظاهر تحول سريع في العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين حيث إنفتحت على تعاون كبير في ما يخص قضايا العراق والقضية الكردية، وإتجاه تركيا للإنفتاح على منطقة الشرق الأوسط، والإنخراط عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وإستمر التحول في الدور التركي وصولا إلى التحول الكبير في سنة 2001 عندما صعد المحافضون الجدد إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دعموا وصول حزب العدالة والتنمية كنموذج حكم إسلامي معتدل عام 2002 وهو الوقت نفسه الذي وقعت فيه تركيا على بنود إتفاقية كوبنهانج التي تنص على شروط الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وعليه حدث إنفتاح ثنائي في العلاقات بين البلدين على الشرق الأوسط بدا منذ عام 2002 ولينتهي عام 2011 مع أحداث الأزمة السورية[2].

خلال هذه المرحلة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الترويج لمشروعها بالدعوة إلى إصلاح الشرق الأوسط، وهو ما جعل الولايات المتحدة تتصادم مع عدد من حلفائها في حربها على

[1] مثنى فائق العبيدي، **العلاقات الامريكية – التركية بعد احداث 11 أيلول 2001 وأثرها على القضايا العربية** (الاردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ،2016)، ص ص 115-116.

[2] صفاء خليفة ، **امريكات و التدخل في شؤون الدول مرحلة ما بعد الحرب الباردة** (القاهرة : دار العين للنشر، 2010) ،ص 158.

الإرهاب آنذاك ومنهم تركيا، عندما أعلنت أن العراق جزء من محور الشر في نوفمبر 2002 وإتجهت نحو التحضير لعملية غزو للعراق، في هذا الوقت بالذات كانت تركيا تعاني من مشكلات داخلية فإقتصاديا عانت من مشكلات إقتصادية خانقة كالتضخم وإرتفاع معدلات البطالة والمديونية وسياسيا كانت تعيش مرحلة انتقالية نحو تصاعد التيار الإسلامي المعتدل وتراجع لدور العسكر في الحياة السياسية، وهو الأمر الذي كانت تعمل عليه تركيا لكي تضمن إنضمامها للإتحاد الأوروبي وفق شروط إتفاقية كوبنغاهن.

أما إقليميا فلقد كانت المنطقة في غليان شعبي غير مسبوق كأنها مستعدة لأي تغيير ممكن أن يحسن من أوضاعها الإجتماعية والإقتصاديبة وحتى السياسية أما دوليا فلقد كان الإتحاد الأوروبي تعرضت تركيا لضغط كبير على الجيش والتيارات العلمانية من أجل القبول بتنائج الإنتخابات في عام 2002 في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تدير ملف العراق، حيث إستطاعت فيما بعد أن تحصل على دعم تركي في عام 2003 [1].

لكن المفاجأة كانت برفض البرلمان التركي لإستخدام الأراضي التركية لأي عمل أمريكي ضد العراق، لكن الخلاف تم تجاوزه خلال مؤتمر إسطنبول الأطلسي مطلع جوان 2004 ومنحت تركيا إسم الدولة النموذج للتعايش بين الإسلام المعتدل والديمقراطية والعلمانية والتحالف الوثيق مع الغرب وتوجه السياسية الخارجية التركية نحو سياسة تصفير المشكلات التي نظر لها وزير الخارجية آنداك أحمد داوود اوغلو[2]، والتي نجح فيها في خفظ الخلافات مع دول الجوار الاقليمي و حتى الدول الكبرى لكن الى غاية سنة 2011 مع بدأ أحداث الربيع العربي و خصوصوا مع انفجار الوضع في سوريا.

لقد أصبحت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية حليفا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وذلك من خلال توجه العلاقات بين البلدين للتفاعل مع الكثير من الأحداث منها دخول تركيا كوسيط في مفاوضات تسوية الملفين السوري واللبناني مع إسرائيل بين سنوات 2004 و 2008 كما دخلت تركيا على خط مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في بناء الشرق الاوسط

[1] مثنى فائق العبيدي، **مرجع سابق** ، ص 123.

[2] "قمة الناتو باسطنبول تختم اعمالها بتاريخ 2004/04/29" ، في:

https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1436800&language=ar ، (2018/09/11)

الكبير، ثم تنفيذ جزء من مشروع الفوضى الخلاقة الذي إنتهى بأحداث ما عرف بالربيع العربي 2010 -2011[1].

لكن خلال هذه الفترة كانت أكثر القضايا الخلافية في العلاقات بين البلدين الكثير من الملفات أولها الملف الكردي والتعامل مع الاكراد، فتركيا وجدت نفسها عام 1990 في مواجهة الإنفتاح على أكراد العراق وتقبل التحول الحاصل في قضيتهم دوليا، حتى أصبحت تركيا الممر الذي يعبر الأكراد عن أنفسهم للعالم، وفي سنة 2003 إشترطت تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية عدم تأسيس دولة كردية في العراق، بمقابل أن تنفتح أنقرة على إقليم كردستان العراق خاصة في المجال الإقتصادي الذي شهد تطورا كبيرا بعد سنة 2002[2].

أما الملف الثاني فكان العلاقة مع إسرائيل حيث إرتفع سقف الخلاف التركي الإسرائيلي بسبب الحرب على غزة وتأزم الوضع أكثر إثر الإعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي سنة 2009، وتم تخفيض التمثيل الدبلماسي وتجميد العلاقات العسكرية بين البلدين، إلا أن التدخل الأمريكي تمكن من تحجيم الخلاف وتم على إثره تطبيع العلاقات بعد الإعتذار الإسرائيلي عن الحادثة.

أما الملف الثالث فكان علاقة تركيا مع إيران و روسيا وهو ما برز في مظاهر انفتاح تركي واسع خاصة في المجال الإقتصادي التجاري و توقيع إتفاقية التجهيز بالغاز الإيراني لتركيا، حيث إعتبرت تركيا أهم شريك تجاري لإيران كما لعبت تركيا دورا مهما في الوساطة بين إيران والمجموعة الغربية خلال ازمة البرنامج النووي الإيراني، كل هذا أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية من كون حليفها المميز يلعب أدوارا جديدة وأعتبرت الإدارة الأمريكية أن تركيا تضر بالمصالح الأمريكية وإعتبرت أنقرة ذلك مسألة تخص تركيا وحدها فقط .

ثانيا / طبيعة العلاقات بين البلدين خلال أحداث الربيع العربي:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تشهد عدم إستقرار على الأصعدة السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية وحتى الثقافية، حيث شهدت تواتر العديد من الحضارات كان آخرها الإمبراطورية العثمانية، إلا أن القوى الأوروبية هي من رسم الخارطة الحديثة للمنطقة بموجب

[1] Flanagan J, Berannan s.(2008). "Turkey' Shifting Dynamics: Implications for us-turkey relations",**center for strategic and international studies** (CSIS), (June 2008), P2.

[2] احمد يوسف احمد واخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا (** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004) ،ص 245.

إتفالقيات سايس بيكو 1916، وبعدها بدأ تشكل ملامح الدول العربية الحديثة ووضعت الحدود على أسس سياسية وليست قومية أو دينية أو لغوية وقامت الدول الغربية بدعم النظم التسلطية فيها مهما كانت طبيعتها.

هذه الإعتبارات وأخرى تعاملت معها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث إحدى عشر سبتمبر 2001 بصيغة الدعوة الى تطبيق الديمقراطية وتشجيع قيامها في البلدان العربية، إلا انه وبعد الغزو الأمريكي للعراق والرفض الرسمي العربي للمشاريع الأمريكية إنتهجت الأخيرة مشروعا أكثر تطرفا وهو الفوضى الخلاقة[1].

أي دفع المنطقة إلى صراع ينتهي بفرض عملية الإصلاح من الخارج و تسقط به أسس الدولة الوطنية لتنشأ قوى شعبوية غير منظمة تحمل راية الطائفية والهوية الضيقة وهو ما انتهى إلى انفجار الأوضاع، و لاشتداد موجات الإحتجاج الشعبي بين عامي 2009 و2010 لتنتهي بسقوط العديد من الأنظمة العربية بشكل دراماتيكي، رغم أن هده الأنظمة كانت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وطبقت سياساتها حرفيا من خلال التغريب والإنفتاح الاقتصادي لبلدانها أما الحالة الأكثر وضوحا وفشلا هي الحالة السورية التي إنفجرت سنة 2011 ومازالت مشتعلة لحد الآن [2].

خلال هذه المرحلة كانت تركيا تدعو إلى ضرورة أن تجري الأنظمة العربية إصلاحات من الداخل، مع توجه نحو دعم الحركات والأحزاب الإسلامية أهمها حركة الإخوان المسلمين في كل من سوريا ومصر وليبيا وحتى تونس، ودعت تركيا سوريا طوال النصف الأول من سنة 2011 أي سنة إندلاع الإحتجاجات إلى إجراء إصلاحات[3]، وهذا ما تناولناه بالتفصيل في مواقف السلطة التركية من الأحداث في سوريا سابقا، حيث كانت تدعو إلى إجراء اصلاحات جوهرية تمنع من تفاقم الوضع وتحد من إنتشار الإضطرابات وتمنع العنف من التزايد.

لكن تركيا سرعان ما غيرت مواقفها لتنسجم تماما مع المواقف الأمريكية، وتحولت سياسة تصفير المشكلات التي اتبعتها خلال الفترة الممتدة بين 2002 إلى غاية 2011 وإرتفعت معها حدة الخلافات مع جيرانها العرب العراق وسوريا ولبنان ودول إقليمية كمصر، في وقت كانت فيه

[1] Menon R, Wimbush, S." Is The United States Losing Turkey?", **Hudson Institue**, (25 March 2007), p3.

[2] محمد السيد سليم ،الادوار التركية الجديدة في الوطن العربي والنموذج الاستراتيجي في العرب وتركيا ورهانات المستقبل ،**مرجع سابق** ،ص 469.

[3] محمد نور الدين، تركيا والربيع العربي صعود العثمانية الجديدة وسقوطها ، **مرجع سابق** ، ص 223.

الولايات المتحدة الأمريكية تظهر سلوكين متناقضين تماما واحد تدعم به الحركات الإحتجاجية و يعمل على نشر الفوضى والعنف، وآخر يدعو الى محاربة الارهاب والجماعات المتطرفة [1].

ما يمكن قوله من خلال تتبع نقاط التداخل في السياسة التركية والأمريكية إتجاه أحداث الربيع العربي يبين جليا أن الدولتين إلتقتا في وجوب إحداث تغيير جذري في نظم الحكم العربية وأرادت تركيا أن تكون هناك نظم سياسية تدين لها بالولاء ايديولوجيا من خلال دعمها للإخوان المسلمين و تقديم الدعم الاقتصادي لهم وحتى العسكري من خلال عسكرة الحراك الشعبي في سوريا وفتح الحدود أمام الجماعات المسلحة المعارضة لحكم الرئيس بشار الأسد.

وهو ما يهيء لتركيا ان تلعب دورا مركزيا ومحوريا في منطقة الشرق الأوسط وأن تظهر بمظهر المنقذ للشعوب العربية، إلا أن نقاط الخلاف الرئيسية تمثلت في توسع حجم الإضطراب وتأثر تركيا بموجات النزوح للاجئين السوريين حيث بلغت نحو 1.7 مليون لاجيء داخل تركيا سنة 2013 و من العراق أكثر من 400 الف لاجيء[2].

كما أن السياسة التركية التي عملت على تقديم كل انواع الدعم العسكري واللوجيستي اخرج الكثير من الجماعات المعتدلة حسب الوصف التركي من فلك الجماعات المسلحة المعتدلة، الى جماعات اكثر تطرفا كجبهة النصرة وداعش، وهو ماهدد الأمن القومي التركي وما تعرضت له انقرة من تفجيرات داخل مدنها الكبرى لخير دليل على إرتباطها بالوضع السوري وارتداد التدخل التركي في الأزمة على تركيا نفسها.

ثالثا : الخلافات الأمريكية التركية اثر انقلاب جويلية 2016 والملف الكردي في سوريا :

لقد شهدت تركيا خلال هده المدة أحداثا كثيرة أثرت على توجهاتها و علاقاتها مع الولايات المتحدة الامركية كان أهمها المحاولة الإنقلابية في جويلية 2016،على إعتبار أن المتهم الرئيس لتدبير الإنقلاب الفاشل هي حركة "عبد الله غولن" والتي يستقر زعيمها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعينات القرن الماضي[3]، حيث تعتبر هذه الحركة نقطة خلاف بين البلدين، فلقد

[1] نضال بيطاري،" العلاقات الأمريكية-التركية في سوريا "،في :

(https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-kurdish-question-revisited .(2018/09/13

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**،ص 241.

[3] نظال بيطاري ، **مرجع سابق**.

شكلت هده الحركة مشكلة حقيقية بالنسبة لأدرغان وتهديدا، كونها تنتشر في أغلب تركيا بنشاطات سرية في شتى المجالات التعليمية والإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية وتحضى حسب السلطات التركية بدعم أمريكي كبير.

فكانت هي محور الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة بالذات يضاف الى ذلك الدعم الأمريكي لأكراد سوريا والسماح لهم بالتوسع في الشمال السوري بشكل كبير وسريع هذا ادى الى نوع من الاحباط لدى تركيا والإحساس بخذلان الولايات المتحدة الأمريكية لها و الإضرار بالمصالح التركية في سوريا، ذلك من خلال عدم التحمس للطلب التركي بإقامة منطقة عازلة

وحضر جوي والضغط على الأكراد للإنسحاب إلى شرق الفرات، أما نقطة الخلاف الأخرى هي التقارب التركي الروسي الذي أخذ منحى جدي نحو تعزيز العلاقات خاصة في المجال العسكري وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة وجعل الهوة تتباعد بين البلدين[1].

الأمر الأخر هو إستخدام الإنقلابيين قاعدة انجرليك العسكرية والتي كانت تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الانقلاب لم ينجح وتم إفشاله في هذا الوقت بالذات سارعت روسيا إلى دعم سلطة أردغان وملأ الفراغ الحاصل في علاقات واشنطن بأنقرة، ولقد ظهر هذا جليا في الإمتعاض التركي الرسمي من خلال تصريحات أدرغان في أول خروج له للإعلام بعد العملية الإنقلابية " بأن المدبر للإنقلاب هو فتح الله غولن وأن أكثر الدول المرتبطة بالإنقلاب هي الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر الوحدات العسكرية المشاركة هي وحدات بحرية وجوية لها صلات مع الولايات المتحدة الامريكية وقاعدة انجرليك كانت نقطة الإنطلاق الرئيسية"،[2] حيث يظهر هذا التصريح لغة شديدة و صريحة من طرف أردغان للأمريكيين وإتهامهم بتدبير الإنقلاب بشكل غير مباشر.

بعد العملية الإنقلابية الفاشلة إتبعت تركيا مجموعة من السياسات كان من أهمها العمل على الحصول على الدعم الشعبي الكامل الرافض للعملية الإنقلابية وزيادة شعبية أردغان وهذا ما تم

[1] شفيع بومنجيل، "السياسة الامريكية في المنطقة العربية من العصا والجزرة الى فن تحريك العرائس"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلماسية تونس، في : http://www.csds-center.com/old/archives/10278 (2018/09/17).

[2] " مراسلات وزارة الخارجية التركية وتصريحات اردغان الرسمية خلال فترة الانقلاب 2016 " في :

https://wikileaks.org/akp-emails/ Search the AKP email database (2018/09/17).

بالفعل، كما قامت تركيا بتقديم طلب للولايات المتحدة الأمريكية بتسليم فتح الله غولن من خلال مذكرة تطالبها بتسليمه أو طرده من أراضيها، من ناحية أخرى عملت تركيا على الانفتاح على روسيا وإيران من أجل إجراء مراجعات للسياسات والإستراتيجيات التركية على المستوى الإقليمي وتقليل درجة التوتر وتكثيف التنسيق مع هذه الأطراف فيما يخص تسوية الأزمة السورية.

ما يمكن قوله كذلك أن المحاولة الإنقلابية جعلت تركيا تعيد مراجعة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي قابله تطوير في العلاقات مع روسيا، حيث أن الخلافات الأمريكية التركية ظهرت بشكل كبير خلال مرحلة الإنقلاب الفاشل، رغم الزيارات المتعددة للمسؤولين الأمريكين على رأسهم " جون بايدن " الذي زار تركيا في 25 من شهر أوت 2016 وسبقته زيارة الجنرال "جوزيف دانفورد" رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي إلى تركيا في مستهل شهر أوت 2016 وإلتقائهما بمسؤولين أتراك إلا أن هذه الزيارات لم تزل البرود و الفتور الذي أصاب العلاقات بين البلدين أثناء حضورهما قمة العشرين في الصين في 4 و5 من سبتمبر 2016 حيث لم يلتقي الرئيسان، في نفس الوقت كانت تركيا تقعد لقاءات ثنائية وتنسيقية مع روسيا على مرأى من الأمريكيين[1].

أما بالنسبة لملف الأكراد في سوريا فلقد كان بالنسبة للأتراك نقطة خلاف كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما شكل الإعتماد على القوى الكردية المحدد الأساسي الذي رسم ملامح الحرب الأمريكية ضد تنظيم داعش، وورقة ضغط على تركيا تم إستخدامها بعد التدخل التركي في معركة غصن الزيتون، وقد شكل هذا الإعتماد فيما بعد العامل الأساسي للخلاف مع الحكومة التركية التي رفضت أن تكون قوات سوريا الديمقراطية (قسد) رأس الحربة في تحرير مدينة الرقة السورية.

لقد فقدت تركيا تماما الثقة بالسياسة الأمريكية بعد أن رفضت قوات سوريا الديمقراطية التراجع من منبج إلى شرقي نهر الفرات كما وعد الرئيس أوباما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان[2]، وهو ما جعل الأتراك يتصرفون وفق ما تمليه مصالحهم الوطنية، وهو التدخل في الشمال السوري من خلال عمليات محدودة لإسترجاع منبج ومدن حيوية أخرى لقطع أي اتصال بين مدينة منبج وعين

[1] طارق فهمي، "مسارات ازمة العلاقات التركية الامريكية "، في : https://al-ain.com/article/turkey-usa-relations (2018/09/17).

[2] ليلى الهيشري ، "رسوخ الدور الاقليمي التركي ومواجهة الرهانات الامريكية "، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، تونس،(2017) ،ص6.

العرب كوباني و ضرب أي مخطط لتكوين كيان كردي شمال سوريا، وكانت عملية غضن الزيتون هي رأس الحربة في ذلك بالتعاون مع قوة موالية لتركيا تحت قيادة الجيش السوري الحر وعقد تفاهمات مع موسكو في مؤتمر أستانا وتحديد مناطق خفظ الصعيد والتي شملت مناطق تواجد النقاط العسكرية التركية والمقدر عددها بأربعة عشرة نقطة.

لم تتغير السياسة الأمريكية تجاه الأكراد في سوريا كثيرا بعد تولي إدارة الرئيس ترامب الحكم، إذ أن الرئيس المنتخب كان واضحا خلال حملته الإنتخابية آنذاك، بأن سياسته في الحرب ضد الإرهاب وداعش سيكون عمادها الأكراد وقواتهم التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما حدث فعلا حيث قامت الأخيرة بتقديم 150 شاحنة عسكرية محملة بالعتاد الثقيل لقوات سوريا الديمقراطية[1] .

كما واتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة بدعم الإرهاب من خلال إرسالها كميات كبيرة من الأسلحة إلى شمال سوريا، حيث ينفذ الجيش التركي عمليات عسكرية ضد الأكراد وأوضح أردوغان في مقابلة بثتها قناة "NTV" التركية، أن الولايات المتحدة أرسلت 5 آلاف شاحنة أسلحة وألفين شحنة جوية تحمل أسلحة إلى شمال سوريا بذريعة مكافحة تنظيم داعش الإرهابي[2].

وأشار إلى أن الولايات المتحدة أقامت 20 قاعدة عسكرية في الشمال السوري متسائلا: "ضد من هذه القواعد" ودعى أردوغان واشنطن إلى مراجعة تصرفاتها، إذا كانت تريد عودة القس أميركي المسجون في تركيا للإشتباه بصلته بالإنقلاب الفاشل في 2016، وربط أردوغان في السابق مصير برانسون بمصير رجل الدين فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشل[3].

في الوقت نفسه تعتبر تركيا نفسها قادرة على أن تحبط دعائم أي حل في سوريا لا يتوافق مع ما تراه تركيا تهديدا لأمنها القومي،إذ تمتلك تركيا في سوريا حلفاء بخلفيات أيديولوجية ورؤى لا تتقاطع مع طموحات حزب الإتحاد الديمقراطي بإنشاء " كردستان سوريا " وهو ما ذكرناه سابقا كالجيش الحر و فصائح أخرى كالتركمان، وأنها تملك القدرة على الالتفاف على السياسة الامريكية بالتحالف مع قوى دولية اخرى تعطي لتركيا ضمانات تحمي مصالحها.

[1] **المكان نفسه.**

[2] "اردغان : الولايات المتحدة تهدد الامن التركي"، في : https://www.alalam.ir/news (2018/09/17).

[3] **المكان نفسه.**

حاولت الولايات المتحدة في العديد من المرات حل أزمة التدخل الكردي من خلال إيجاد حلفاء عرب سنة لتضمينهم في الحرب ضد "داعش"، إلا أن أدوات و و سائل الإختيار التي إتبعتها الإدارة الأمريكية لم تلائم التطلعات التركية التي تحتفظ لنفسها بتحالفات قوية مع قوى عربية وسنية في سوريا، و بنت الحكومة التركية نظاما من الحكم في " جرابلس " حاولت جعله نموذجا للتجربة التركية كمقاربة لإقامة منطقة عازلة في الشمال السوري[1].

يبدو واضحا أنه لا يمكن تجاهل المصالح التركية في سوريا ولا تجاهل معاييرها في أمنها القومي، بنفس الدرجة التي لا تستطيع فيها تركيا تجاهل الدور الأمريكي في المنطقة والمعايير الأمريكية في تحديد مصالحها وما يهدد أمنها القومي في المنطقة، وبأن عدم التنسيق التركي الأميركي من شأنه أن يضر بمصالح البلدين معا.

في 16 مارس 2016 عقد المجلس الوطني الكردي والذي جمع 150 ممثلا عن الأكراد والأشوريين والعشائر العربية حول إقامة حكم ذاتي في شمال سوريا على مساحة 400 كلم التي يسيطر عليها الأكراد ومعهم عفرين، تحت اسم " فيدرالية سوريا" لكن الموقف الأمريكي كان رافضا لأي حكم ذاتي للأكراد وألا يخرج عن إتفاقات جنيف وعن إرادة الشعب السوري، وكان رد فعل الأتراك كذلك رافضا بقوة حيث صرح اردغان بان " الأسلحة الأمريكية والروسية المقدمة لقوات سوريا الديمقراطية ستصبح بيد حزب العمال الكردستاني لا محالة" [2].

لقد أصبح أكراد سوريا مدركين للدور التركي ولصعوبة تخطي هذا الدور في حال تعارض المشروع الكردي مع المصالح التركية بالدرجة نفسها، وهذا يعنى أن الإقليم يجب أن يكون مستعدا لبناء علاقات مع تركيا على غرار العلاقات التركية مع كردستان العراق في حالة التمكن من إقامته في ظل التسويات مع الروس والأمريكيين.

بعد كل هذه الخلافات حول الدعم الأمريكي للأكراد في سوريا حدث إنفراج محدود في شهر جوان2017، حيث أعلنت تركيا والولايات المتحدة عن وصولهما لإتفاق حول تطبيق خارطة طريق لتعزيز السلم في مدينة منبج السورية الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية منذ عام 2016 بعد طرد تنظيم الدولة منها وجاء هذا الإتفاق التركي الأمريكي ضمن مساعي الولايات

[1] "فيدرالية اكراد سوريا بين الطموح والواقع" ، في: https://www.skynewsarabia.com/middle- (2018/09/17).

[2] "اردغان يصف المتمردين بـ الكفار ويدين دعم واشنطن لهم"، في : https://www.france24.com/ar (2018/09/17).

المتحدة لإرضاء تركيا حليفتها الإستراتيجية بعد فترة طويلة من توتر العلاقات بشكل كبير بين الطرفين، و هو ما سيؤثر سلبا على العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأكراد في سوريا الذين لا يزالون يقاتلون تنظيم الدولة في ريف مدينة دير الزور، وكذلك يحكمون مناطق كثيرة تم انتزاعها من تنظيم "داعش" وأهمها الرقة ومناطق أخرى كثيرة في شرق الفرات.

عقب الإعلان عن الإتفاق بوقت قليل ظهرت مواقف من قبل قيادات سياسية كردية أعلنت عن نيتها التفاوض مع النظام السوري، وهو ما حدث فعلا في زيارة لوفد كردي رفيع المستوى إلى دمشق في شهر أوت 2018 كردة فعل على خارطة الطريق التركية الأمريكية ومنها تصريحات لصالح مسلم الرئيس السابق لحزب الإتحاد الديمقراطي لوكالة الأنباء الألمانية قال فيها "إذا توافقت مصالحنا مع الأميركيين فسنسير معهم وإذا توافقت مع الروس فسنسير معهم، وإذا توافقت مع الأسد فسنسير معه "[1]، وأبدى مسلم تأسفه على قيام الولايات المتحدة بعقد إتفاق حول منبج مع تركيا.

جاءت هذه التصريحات لتعلن الإستياء الكردي من خارطة الطريق في منبج، ولكن من الملاحظ أن هذه التصريحات جاءت من شخصيات سياسية فقط حتى الآن وهم عادة أقل تأثيرا من القيادات العسكرية التي ما زالت تنسق بشكل كبير مع الولايات المتحدة في قتالها ضد تنظيم "داعش".

ومع ذلك قد تدفع الأحداث الأخيرة في تركيا القوى الكردية السورية للتعاون مع إيران وسوريا على الرغم من التداعيات الواضحة لهذا الخيار، كما قد تؤدى الحملة التركية في الشمال السوري على معاقل قوات سوريا الديمقراطية إلى زيادة التنسيق بينهم وبين الإيرانيين الذين عادة ما يدعمون حزب العمال الكردستاني الحليف الأول لقوات " قسد" في حربه ضد تركيا وخاصة خلال الأحداث الجارية في سوريا منذ عام 2011.

وقد يؤدي تعاونهم إلى تقديم تنازلات للإيرانيين في سوريا ومن شأن ذلك إن حدث أن يضر بمصالح الولايات المتحدة وحليفها الإسرائيلي، ويقوي موقع القوات السورية وحليفتيه روسيا وإيران في مناطق شرق الفرات، خاصة إذا تمكن النظام السوري والإيرانيون من التواصل بأريحية مع العشائر العربية في الرقة وريف دير الزور والحسكة.

[1] صالح مسلم، "مستعدون للتحالف مع الأسد لـ"تحرير" الشمال السوري"، في : https://horrya.net/archives/70466 (2018/09/13).

والتي أصبحت تفكر جديا بالعودة لحضن النظام السوري بعد التقدم العسكري الذي حققه الجيش السوري في مناطق ريف دمشق وحمص وأيضا بعد العملية التركية في عفرين، حيث أصبح هذا الخيار أكثر إغراء خاصة بعد إطلاق خارطة طريق منبج التي زعزعت ثقة العشائر العربية بحلفاء الولايات المتحدة، وربما تسمح للنظام السوري بإعادة تعبئة قاعدته الشعبية التي خسرها.

كما ينبغي على قوات سوريا الديمقراطية وقياداتها من الأكراد الإبتعاد عن تأثير قيادات حزب العمال الكردستاني على قرارهم بما يخص سوريا، فإستيراد الخلاف التركي الكردي من " قنديل " إلى سوريا لن يضيف سوى التعقيد في قضية أكراد سوريا وشرق الفرات عموما، ولا سيما بعد فوز أردوغان بالإنتخابات الرئاسية الأخيرة 2018 والتي عقبها إزدياد الضغط التركي على الولايات المتحدة وحلفائها بخصوص من تسميهم أنقرة أنهم فرع لحزب العمال الكردستاني في سوريا[1].

إن أي تنسيق بين الأكراد وروسيا سيضعف من النفوذ الأمريكي في سوريا عموما، وهي تعي جيدا أن عليها أن ترسل رسائل تطمينيه مفادها بأنها لن تتخلى عنهم، الأكراد حلفاء مخلصون للولايات المتحدة في سوريا، وبإمكانها الإستفادة منهم لحماية مصالحها في سوريا عموما وشرق الفرات خصوصا، لا سيما وأنهم بحاجة لقوة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لتحمي مصالحهم.

كما تدرك الولايات المتحدة الخطر الذي يمثله التقارب الكردي من دمشق وموسكو بعد قيام قيادات كردية سياسية وعسكرية بالضغط للوصول لإتفاق مع النظام في مناطق القامشلي والحسكة وحتى ريف دير الزور ومدينة الرقة، خاصة و أنه مازال هناك عدد من القيادات الكردية تربطهم علاقات جيدة ووثيقة مع النظام السوري وإيران وروسيا.

ما يمكن قوله أن العلاقات الأمريكية التركية في ظل الأزمة السورية يحكمها مساران اثنان الأول يتعلق بالمصالح الأمريكية نفسها في المنطقة والتي تبقيها للضغط على تركيا وهي فتح الله غولن و الأكراد أما المسالة الثانية فهي تتعلق بالمصالح التركية نفسها والتي لا يمكن لتركيا أن تتنازل عنها وهي ملف الأكراد و الحاجة التركية للأمريكيين نفسهم لكي تضطلع الأخيرة بأدوار إقليمية أكثر قوة والعلاقة مع روسيا التي تثير حفيظة الأمريكيين.

كلا المساران يقودان إلى التناقض وإلى نتائج متقاطعة ويخدم التوتر في العلاقات بين الدولتين، لكن مزاوجة المسألتين تؤدي حتما إما إلى ضرورة أن ترضخ تركيا للمصالح الأمريكية والحفاظ

[1] فيدرالية اكراد سوريا بين الطموح والواقع، **مرجع سابق**.

على إستقرار النظام السياسي في تركيا لان المحاولة الانقلابية وحسب محللين تعتبر كإنذار غير مباشر للأتراك بان يرجعوا إلى بين الطاعة الأمريكي، أما الثانية وهي أن تحمي تركيا مصالحها الحيوية والقومية وأن تدفع نحو تأزيم العلاقة مع الأمريكيين وتعزيز وتمتين العلاقات مع الروس للاستفادة من أي تسوية مستقبلية في سوريا تضمن المصالح التركية على الأقل في تسوية الملف الكردي في شمالي سوريا.

المبحث الثالث : تداعيات الدور التركي في الأزمة السورية على العلاقات مع القوى الإقليمية

يتناول هذا المبحث تأثير الازمة السورية على العلاقات بين تركيا والقوى الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية ولقد إخترنا العراق وإيران كونهما الدولتين مؤثرين في الأزمة فبالنسبة للعراق تحمل خصوصيتها بالقرب الجغرافي لكل من سوريا وتركيا وإيران وتأثير الصراع في سوريا على أمنها القومى، أما إيران فتعتبر قوة إقليمية مؤثرة ولاعب مهم في الأزمة السورية ويناقش المبحث طبيعة هده العلاقات وأهم تاثيرات التدخل التركي في الأزمة السورية عليها.

المطلب الأول: التداعيات على العلاقات مع العراق

يعتبر العراق وتركيا بلدان جاران تربطهما علاقات تاريخية ثقافية واقتصادية، حيث سعى البلدان منذ الاعتراف التركي بالعراق عام 1927 الى تعزيز علاقاتهما الثنائية، انطلاقا من مصالحهما المشتركة لا سيما وان هذين البلدين تربطهما حدود برية مشتركة وقضايا حساسة مشتركة كالمياه والاكراد و التركمان و النفط، العلاقات التركية العراقية مرت بمراحل حساسة اتسمت في العهدين الملكي والجمهوري بعلاقات ودية و متطورة ولا سيما خلال العهد الملكي عندما عقد الحلف العراقي التركي عام 1955 وتطور الى حلف بغداد[1].

وإستمر هذا التطور في العهد الجمهوري خلال حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم وعلى كافة الأصدعة السياسية والإقتصادية والأمنية، إلا أن هده العلاقات أصابها التوتر والإختلاف بعد غزو الكويت عام 1990، وتبني تركيا موقفا معاديا للعراق طول المدة الممتدة من عام 1991 حتى سقوط النظام العراقي سنة 2003[2].

إذ حدثت إنعطافة إيجابية في العلاقات العراقية التركية نتيجة لإحتلال العراق من قبل دولة حليفة لتركيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وصعود حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردغان الأمر الذي مهد لتطوير العلاقات بين البلدين أفقيا وعموديا، لكن في سنة 2011 وبعد إنفجار

[1] عوني عبد الرحمان السبعاوي ، **العلاقات العراقية التركية** 1932-1958 ، (الموصل: (ب د ن)، 1976)، ص ص 27-28.

[2] عزيز جبر شيال و زينب عبد الله مكناش، **العلاقات التركية العراقية الواقع والتحديات**، (جامعة المستنصرية العراق، كلية العلوم السياسية ،2016) ، ص 4.

الأزمة السورية عادت العلاقات مرة أخرى إلى التدهور بعد التدخل العسكري التركي في محافظة الأنبار والمطالبة التركية بإسترجاع مدينة الموصل.

لفهم طبيعة العلاقة بين البلدين لا بد من تناول أهم الثوابت في السياسة التركية تجاه العراق دأبت الحكومة التركية على تأكيدها منذ عام 2003، لا سيما ما يتعلق منها بالأمن الجيوسياسي والأمن الإقتصادي للبلاد، وتشير إلى أن المرحلة الماضية من العلاقات التركية العراقية رسمت خطوطها العريضة الخلافات مع حكومة المالكي وحول سياسته الطائفية حسب وجهة النظر التركية و الموقف من الأزمة السورية و العلاقة مع إقليم كردستان العراق.

أولا / ثوابت السياسة التركية اتجاه العراق: ترتكز السياسة الخارجية لتركيا إتجاه العراق على ركيزتين أساسيتين هما الأمن الجيوسياسي و الأمن الإقتصادي، فهذه الثوابت لها إرتباط حيوي مباشر بأمن تركيا وبالعمق الجيوسياسي لها خاصة في الشمال العراقي وغربه، فمنذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كانت تركيا تؤكد على هذه الركائز في أي تعامل مع العراق وهي :

1-وحدة التراب العراقي (الامن الجيوسياسي) : تعتبر أنقرة مسألة الحفاظ على وحدة العراق ثابتا ومحددا للأمن القومي للبلاد، ذلك أن تقسيمه سيؤدي لا محالة الى انتشار نزعات انفصالية في المنطقة و لا تستثنى تركيا منه، خاصة اذا كان هذا التقسيم والإنقسام على طول الخط الكردي في المنطقة ككل[1].

تركيا تفضل بقاء العراق موحدا وتعمل على أن لا يتفتت إلى كنتونات ودويلات على أساس عرقي أو طائفي، فتركيا مع بقاء السيادة العراقية كوسيلة لإحتواء التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها في حالة التقسيم، كما أن لتركيا مصالح إقتصادية واضحة في إعادة توحيد العراق مما يمكنها من التعامل مع كل المحافظات العراقية في مجالي التجارة و الإستثمار.

2- منع اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق : تعتبر القضية الكردية و طريقة التعامل التركي معها من الثوابت والمحددات المهمة في السياسة الخارجية التركية، فالأخيرة ترفض إقامة أي دولة مستقلة للأكراد سواء في العراق أو سوريا او تركيا ذاتها، حيث يشكل الأكراد ما بين ثمانية إلى إنثي عشر مليون نسمة من مجموع سكان تركيا، و يتمركز نصفهم في جنوب شرق الأناضول

[1] علي حسين باكير، "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية" ، **مجلة دراسات سياسية**، ع. 60 ، (2015)، ص 142.

والنسب الأخرى تقطن في المدن الكبرى كإسطنبول و أنقرة وثمانية ملاين أخرى في الأقاليم الكردية في العراق وإيران و سوريا .

لا تعترف تركيا بوجود أقلية كردية بل تعتبرهم مواطنين أتراك حيث أن التعامل التركي مع هذه القضية مشبعة بالخلفيات التاريخية المهمة كانت شرارة انطلاقها اتفاقية سيفر1920* ونتيجة لذلك رفضت تركيا وبشدة طلبات الأكراد لمنحهم الحكم الذاتي خوفا من أن يؤدي هذا المطلب إلى إنفصال الأقاليم الكردية في تركيا وبالتالي تهديد وحدة الدولة التركية ككل.

أما فيما يتعلق بأكراد العراق تخشى تركيا من أن إقامة دولة مستقلة لهم رسميا مما سيدفع بأكراد تركيا وسوريا للإقتداء باكراد العراق والسعي إلى تحقيق الإنفصال، أو على الأقل إقامة حكم ذاتي مادام هذا اصبح واقعا في إقليم كردستان العراق، وبالتالي ترى أنقرة أن أي إعلان لإستقلال إقليم أكراد العراق سيكون سببا في إندلاع حرب إقليمية، وهذا بسبب تواجد الكثير من الحشود العسكرية التركية في شمال العراق.

إن الهاجز الأكبر لدى تركيا يكمن في وجود كتلة كردية كبيرة على الجانب الآخر للحدود في شمال العراق والقلق التركي من أكراد العراق ينبع من عاملين أساسيين:

الأول: أن المنطقة الجغرافية لأكراد العراق محاذية لتركيا وتشكل إمتدادا للمنطقة الجغرافية لأكراد تركيا.

الثاني: أن إكراد العراق قطعوا شوطا كبيرا في سبيل تحقيق هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية وخاصة بعد منح الإقليم حكما ذاتيا وترسخت هذه الهوية المستقلة بأبعاد سياسية وإقتصادية وحتى عسكرية أمنية بعد حرب الخليج الثانية.

وتتمحور السياسة الخارجية التركية اتجاه اكراد العراق في التالي:

- العمل على تصفية حزب العمال الكردستاني وحرمانه من إيجاد أي ملاذ له في شمال العراق(جبال قنديل)، و الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي بشكل الى

* معاهدة سيفر وتسمى أيضا معاهدة الصلح قبلت بها تركيا العثمانية في 10 أغسطس/آب عام 1920 عقب الحرب العالمية الأولى بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء لكنها لم تبرم على الإطلاق بل إن الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تولت الحكم في تركيا في 29 أكتوبر/تشرين الأول عام 1923 رفضت ما جاء في هذه المعاهدة، واعتبرت أن بنودها تمثل ظلما وإجحافا بالدولة التركية، وذلك لأنها أجبرت على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها، وقد نصت هذه المعاهدة على: منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.

تهديد الامن القومي التركي ووحدة أراضيها، هذه السياسة اكدتها تصريحات اردغان ولعل أهمها كان في 9 من جانفي 2007 والذي اكد فيه على دعم وحدة العراق ورفض التقسيم وضرورة إيجاد توازن بين أطياف المكونات السياسية العراقية وضرورة تحكم الحكومة االمركزية في الإقتصاد العراقي خاصة النفط العراقي[1].

ولتنفيذ هذه السياسة إنتهجت تركيا مجموعة إجراءات إتجاه علاقتها بالإقليم كان أهمها:

- فتح باب الحوار مع اكراد العراق من خلال دعوة جلال الطالباني لزيارة تركيا في شهر فيفري 2008 وتم عقد لقاء مع "مراد اوزجلك" المبعوث التركي الخاص ولقاء مع احمد داوود اوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء اقليم كردستان العراق[2].

- التهديد بإستخدام القوة العسكرية حيث هددت تركيا أكراد العراق أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضد أي تحرك يهدد أمن تركيا، والقيام بعمليات إستباقية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، ولعل الحملة العسكرية التي قام بها الجيش التركي في اكتوبر 2008 خير دليل على ذلك[3].

- إحتفاظ تركيا بقواعد عسكرية في شمال العراق خاصة القاعدة الموجودة في مدينة دهوك وبامريني وغيرها من المناطق وتضم وحدات خاصة ووحدات مدرعة و مهابط هليكوبتر و مدفعية لتكون خط الدفاع الأول و تسمح لتركيا بالتحرك والتعامل مع أي تهديد محتمل لحدودها.

- التهديد بفرض عقوبات إقتصادية على الإقليم حيث تعد تركيا الشريان البري الوحدي الذي يتنفس منه الاقليم وتعتبر الاستثمرات والشركات التركية العاملة هناك والتي تقدر باكثر من 300 شركة و ما تبيعه تركيا من مشتقات الوقود إلى الإقليم و الاهم هو انبوب النفط الرابط بين مدينة كركوك و ميناء جيهان التركي وتأتي هذه السياسة التركية إتجاه إقليم كردستان العراق إنطلاقا من مبدأ تصفير المشكلات الذي إنتهجته تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية لكن بعد إنفجار الأزمة السورية تغيرت الكثير من المعطيات في العلاقة مع الإقليم وحتى مع البلد الأم العراق وتغيرت الحال من تصفير المشكلات إلى الكثير من المشكلات مع العراق.

---

[1] دني ايمان، **البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017) ،ص 128.

[2] حسين حافظ وهيب، "العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية – العراقية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م. 6، ع.01 ، (2017) ، ص 178.

[3] دني ايمان، **مرجع سابق**، ص 131.

3- حماية الأقلية التركمانية في العراق: تعتبر الورقة العرقية الإثنية والطائفية أحد المرتكزات المهمة في السياسة التركية إتجاه العراق فوجود أقلية تركمانية في محافظة كركوك والذي يقارب عددهم المليون وأربعمئة ألف نسمة[1]، حيث شكلت هذه الأقلية ورقة ضغط للتدخل في الشؤون العراقية وخاصة مدينة كركوك وصولا لجبال حمرين، كما شجعت حالة الإنفلات الأمني في الداخل العراقي تركيا للمراهنة على الأقلية التركمانية لتكون ورقة ضغط وابتزاز تستخدمها تركيا للضغط على السلطة العراقية وقت ما دعت اليه الحاجة.

4- مواجهة النفوذ الإيراني في العراق: تدرك انقرة يقينا مخاطر الدور الذي تلعبه ايران بشكل كبير لتعزيز نفوذها الاقليمي في العراق، فالأخيرة تملك الإمكانات اللازمة و الخطة المناسبة لذلك فهي تعتبر نطاقا جيوسياسيا مهما للأمنها قومي العربي من الجهة الشرقية، وحزاما عازلا لتركيا غربا.

لقد تزايد النفوذ الإيراني بعد الغزو الأميركي للعراق ومجيء سلطة حاكمة في بغداد موالية لإيران وتتمنى لها طائفيا وتخدم أجندتها و تؤيد كل الملفات التي تديرها طهران في المنطقة ومن أهمها الموقف من الأزمة السورية[2]، حيث شهدت المنطقة العربية تسارعا دراماتيكيا بعد طي ملف المباحثات النووية الغربية مع طهران، وما يمكن أن تفزره من تغييرات على المشهد الإقليمي للمنطقة، وبالتالي ينبع الخوف التركي من أن تتضرر المصالح التركية في العراق ولعل أهمها النفط ومسألة الأقليات وقضية الأكراد والدور الإيراني في الصراع الطائفي في العراق.

5- الحفاظ على إستقرار العراق : إن إستقرار العراق بالنسبة لأنقرة مكسب إستراتيجي وذلك له تداعيات سياسية وإقتصادية وعلى صعيد الإستثمار وأمن الطاقة، وذلك نظرا إلى ما يملكه الطرفان من مقومات تساعد على تحقيق التكامل.

ثانيا / الموصل كعمق استراتيجي لتركيا وهمزة وصل مع سوريا:

تقرأ تركيا جيدا المشهد السياسي والأمني العراقي سواء في مرحلة مابعد نهاية الحرب على داعش أو حتى خلالها، فالخلافات التي برزت قبل معركة الموصل و حتى أثناء المعركة و ما بعدها بين مكونات الداخل العراقي من جهة وبين القوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى، لا يعني زوالها بعد إنتهاء مرحلة ما بعد داعش، بل العكس تماما فثمة الكثير من مساحات التنافس وخطوط المواجهة

[1] حسين حافظ وهيب، **مرجع سابق**، ص 180.
[2] علي حسين باكير،**مرجع سابق** ،ص 145.

حول العديد من النقاط المهمة منها مرحلة ملأ الفراغ، وعليه كان السؤال المطروح آنذاك من سيملأ الفراغ الأمني والسياسي في محافظة الموصل داخليا وحتى قليميا؟ ومن هي القوة التي ستحكم العراق في المستقبل ومدى توافقها من توجهات تركيا والى أي مدى يمكن لتركيا أن تحافظ على مصالحها؟.

تعتبر معركة الموصل ونتائجها التي تمخضت عنها نقطة جد هامة في الخيارات التركية إتجاه العراق فيما يخص تبعات الأزمة السورية، فلم تفوت تركيا أي من الأزمات التي حدثت وتحدث بشأن مدينة الموصل، ولا تفوت فرصة إلا وتلوح بالأحقية التاريخية لها بهذه المدينة العراقية بعد ان اضطرت تركيا للتنازل عن الموصل للعراق بسبب الضغوط البريطانية، التي دفعت بتركيا الى التوقيع على معاهدة لوزان عام 1923، ولان المناخ الدولي الذي كان سائدا انذاك كان سببا في تخليها عن الموصل إلا أن تركيا ظلت تحلم بإستعادتها مع كركوك كلما كانت الظروف الدولية مناسبة لذلك[1].

وعليه بقيت تركيا تثير مسألة الأحقية التاريخية لها في مدينة الموصل وكركوك مع كل توتر وكلا الازمة تعيشها المدينة، فالموصل وكركوك غنيتان بالنفط هذا شكل حافزا قويا ظل يسيطر على تفكير صناع القرار الأتراك إضافة إلى العامل التاريخي كمبرر للتدخل في شؤون المدينة وظلت تركيا تتابع كل التطورات التي تعيشها الموصول وكركوك، كون الاخيرة تعيش فيها اقلية تركمانية.

على هذا الأساس لم تتوانى تركيا عن التدخل بقواتها المسلحة فيما يخص المعارك التي دارت في كركوك ومشاركة قوات البيشمرقة فيها، ولم تفوت الفرصة للتهديد بالتدخل العسكري في حالة دخول الأكراد العراقيين إلى الموصل وكركوك، والتحذير من وقوع الأقلية التركمانية تحت سيطرة الأكراد كذلك الأمر نفسه يخص معسكر بعشيقة الأستراتيجي ومستقبل إدارته ومستقبل محافظة الموصل والحصول على أفظلية لها عبر التواجد والمشاركة في العمليات وإمكانية التواجد العسكري المباشر[2].

إن خيارات انقرة سوف لن تخرج عن هذا الإطار خصوصا وأن تركيا وخلال فترة الثمانينات وحتى عشية إندلاع معركة الموصل و بموجب الإتفاقات العديدة التي عقدتها مع الحكومة المركزية تمتلك حرية الدخول الى شمال العراق لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، إلا أن عدم

[1] مولاهم مريم، **البعد الاوروبي في السياسة الخارجية التركية اتجاته الشرق الاوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة باتنة 1، كلية العلوم السياسية، 2018/2017) ، ص 264.

[2] حسين حافظ وهيب، **مرجع سابق**، ص 185.

مشاركة تركيا في الحرب الأخيرة في العراق أدى إلى منع الولايات المتحدة الأمريكية دخول الجيش التركي إلى شمال العراق من دون تنسيق معها وبالتالي وجد الأتراك أنفسهم خارج شمال العراق و خسر حرية المناورة والحركة، مع إبقاء أعداد من القوات التركية قادرة على التحرك بحرية في مناطق عراقية محاذية للحدود مع تركيا.

تمثل الموصل ذلك العمق الإستراتيجي وعاملا للتوازن الجيوبوليتيكي مع بعض الدول الإقليمية حيث يوضع موقع الموصل الجغرافي مدى أهميتها ليس فقط من ناحية مساحتها أو حجم سكانها أو مواردها، وإنما موقعها الحيوي الذي تتشاطره مع مساحتين جيوبوليتيكيتين في المنطقة هما تركيا وسوريا وهذا يعكس قيمتها وأهميتها باعتبارها مركزا مهما جغرافيا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا.

هذه الأهمية التي تحضى بها مدينة الموصل جعلت منها هدفا رئيسيا للقوى الإقليمية التي تطمح إلى إستغلال مزاياها من أجل توسيع نفوذها بما في ذلك القوة التركية التي ترى فيها مركزا لتحقيق التوازن الجيوبوليتيكي مع الدول الإقليمية، كإيران التي تحاول فرض تفوقها على الأرض من خلال قوات الحشد الشعبي ذات الأغلبية الشيعية والتي وصلت إلى الحدود السورية وإلتقت بطلائع الجيش السوري في الثامن من نوفمبر 2017 بعدما قضت على معاقل داعش في المدينة[1].

حيث إعتبر هذا الإنجاز ضربة للمصالح التركية، وجدارا يقف أمام طموحات تركيا في المدينة،و بالتالي تركيا بحثت عن خيارات بديلة ما بعد معركة الموصل وأن تبحث كل المحددات والعراقيل في الداخل العراقي وحتى الإقليمية والدولية ويمكن أن نلخص مستويات التعامل التركي مع مشهد ما بعد معركة الموصل إلى ثلاث معطيات مهمة :

المتغير الدولي: وهو موقف القوى الدولية المؤثرة والفاعلة حاليا في دعم أو تقويض الخيارات التركية، ومدى حاجة تركيا للتنسيق مع هذه القوى وخاصة الولايات المتحدة وروسيا فبالرغم من الإنسحاب الأمريكي من العراق2011، وتغير الإستراتيجية الأمريكية والتحول من التدخل المباشر إلى إستراتيجية الناي بالنفس و إستخدام أدوات تحت وطنية للتأثير ولعب دور مؤثر في أزمات و ملفات المنطقة والعراق أحدها[2]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تسمح باي تدخل او نفوذ تركي مباشر ومنفرد في العراق، هذا ما يدفع تركيا في هذا المعطى الدولي البحث عن شركاء آخرين كروسيا من أجل إيجاد خيارات وتفاهمات تخدم المصالح التركية على الأقل وتحافظ عليها.

[1] شيماء معروف فرحان ، "خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية"، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع. 46 ،(2017).ص 15.

[2] مولاهم مريم ، **مرجع سابق** ، ص 298.

المعطى الاقليمي: إقليميا تعتبر إيران القوة الإقليمية أكثر تأثيرا وحضورا ومنافسة للمصالح التركية في المنقطة عموما وفي العراق خصوصا، إذ أن العلاقات التركية الإيرانية قديمة قدم تأسيس الدولتين وشهدت علاقاتهما فترات من المد والجزر، فمنذ مجيء حزب العدالة والتمنية إلى السلطة سنة 2002 أخذت هذه العلاقات تسير في منحى جديد ومميز جدا كان له إنعكاسات سياسية و إقتصادية وحتى أمنية على البلدين[1]، إلا أن هذا التعاون لم يكن يخلو من التنافس والخلاف حول بعض الملفات الإقليمية المشتركة والحساسة وتخص مصالح كلا البلدين في المنطقة والتانفس بينهما لأخذ الريادة الإقليمية و بسط النفوذ فيها ولعل احد هذه المناطق واملفات العراق.

حيث تتخوف تركيا من تعاظم الدور الإيراني في العراق على حساب الدور التركي خاصة بعد إمضاء الإتفاق النووي وإحتمال خروج ايران من عزلتها الإقتصادية والسياسية، وتحول سياسة الغرب من الحصار والإحتواء الى سياسية الحوار والشراكة هذا كله أعطى حافزا كبيرا لإعادة التأكيد على أهمية الدور التركي إقليميا ومحاولة فرض وجودها وحضورها في المنطقة لتحقيق الأهداف التالية :

- محاولة قطع الطريق أمام أكراد العراق وأكراد سوريا وبالتالي ضمان عدم تأثيرهم على اكراد تركيا فيما بعد.

- الدخول على خط التحالف الإيراني الروسي السوري والتشويش عليه من خلال خلط الأوراق في العراق وسوريا على حد السواء وهو مانجحت فيه تركيا،عندما فرضت نفسها كلاعب مهم في الأزمة السورية ومعركة الموصل، كما أن العلاقات الإيرانية التركية خلال فترة الأزمة السورية شهدت توترا كبيرا نظرا للدور الذي لعبته ايران في سوريا وتلعبه في العراق وبسط نفوذها كليا على الجوانب الدينية والامنية العسكرية وحتى الإقتصادية والسياسية.

- منع قوات الحشد الشعبي من إستفادة وصوله إلى الحدود السورية عن طريق دعم فلول داعش عبر الحدود والتشويش على وحدات الجيش السوري في محافظة دير الزور.

[1] شيماء معروف فرحان، **مرجع سابق** ، ص 17.

المعطى الداخلي: إن التدخل التركي في العراق خلق بيئة معارضة للسياسة التركية فيها وللسياسية التركية في سوريا على حد السواء، حيث شنت المعارضة التركية حملة واسعة ضد سياسة اردغان والخروج في مضاهرات واسعة وإنتهت بالإنقلاب الفاشل في الخامس عشر من جوان 2016[1].

ما يمكن قوله أن كل هذه المعطيات وضعتها تركيا في حساباتها كون الحالة العراقية ملتصقة تماما بالحالة السورية، فالموقف العراقي من تركيا واضح برفضها التدخل في سوريا ورافض للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، فتركيا بسياستها التدخلية في شؤون دول الجوار أفرزت حالة من الفوضى وإرتدت هذه السياسات سلبا على الوضع الداخلي التركي أمنيا وحتى إقتصاديا .

كما لا ننسى الدور الأمريكي الذي عاد بقوة في عهد الرئيس دونالد ترامب فهو يصر على إعادة هيبة الجيش الأمريكي أمام النفوذ الروسي والإيراني، كما أن تركيا تعتبر نفسها أحد أطراف التحالف الدولي ضد داعش و الحرب على الإرهاب (حزب العمال الكردستاني) ويعطيها الحق في الإنتشار العسكري لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا بناءا على دعوة مجلس الأمن لها في سنة 2005.

وتتحجج تركيا كذلك بإتفاقية أنقرة 1926 التي تعطيها الحق في مواجهة أي حركة انفصالية في دول الجوار و القيام بعمل عسكري لحماية حدودها وفقا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة والدي يتيح للدول استخدام القوة لمحاربة الإرهاب وحق الدفاع المشروع لحماية الحدود[2].

ثالثا / العلاقات التركية العراقية في عهد حكومتي المالكي والعبادي:

عرفت العلاقات التركية العراقية في عهد حكومات كل من العبادي و المالكي حالة من الهدوء و الصخب في نفس الوقت بسبب تداعيات الأزمة السورية، حيث كان أولها الموقف العراقي من الأزمة السورية والثاني السياسة الطائفية للحكومتين والثالث هو تأثير سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية داعش على الموصل وما كان له من أثر مباشر على المصالح الإقتصادية التركية المباشرة.

1- سياسة الحكومات العراقية: مع بداية عام 2010 مثل إياد علاوي رمزا عراقيا للتوافق الداخلي والإقليمي حيث دعمته تركيا بقوة، وعلى الرغم من أن قائمته فازت في الإنتخابات حيث كان من

---

[1] كمال كليجدار أوغلو، "الأسد ربح الحرب وعلى اردغان التفاوض معه"، في:

https://arabic.rt.com/world/968802 (2018/09/ 2018) .

[2] عوني عبد الرحمان السبعاوي، **مرجع سابق**، ص 25.

المفروض أن ينصب كرئيس الوزراء، إلا أن التدخل الإيراني والأمريكي حال دون ذلك وتم الإطاحة به وجئ بالمالكي خلفا له[1]، وتمت على أثره عملية تصفية للقادة السياسيين السنة بعد رحيل القوات الأمريكية من العراق مباشرة وتم محاكمة نائب رئيس الجمهورية طائق الهاشمي بتهمة تشكيل جماعة إرهابية، ونائبه صالح المطلق عن طريق حجب الثقة عنه ووزير المالية رافع العيساوي والذي طالب المالكي باعتقاله[2].

أمام كل هذه التطورات الدراماتيكية المتسارعة أثار الموقف التركي الرافض لهذه الممارسات غضب المالكي و إنعكس سلبا على العلاقات بين البلدين، حيث طالبت تركيا بتنحية المالكي لكي يتجنب العراق حربا أهلية سيتبب فيها إذا استمرت سياسته على هذا النحو.

2- **العلاقة مع اقليم كرسدتان العراق:** من أهم تداعيات سياسة رئيس الوزراء المالكي هو العلاقة المتوترة مع إقليم كردستان العراق حيث أدت إلى دفع الإقليم نهج سياسات أكثر إستقلالية و إنفتحت على تركيا حيث تعتبر الأخيرة شريان الحياة الوحيد لها شمالا و إعتبر الأتراك هذا فرصة لتطبيع العلاقات مع الإقليم حيث كان التقارب الإقتصادي سببا في تطبيع العلاقات السياسية بين الطرفين وبالتالي كانت سياسة المالكي فرصة لتركيا لكي تتقارب أكثر مع الأكراد العراقيين لقطع الطريق أمام حزب العمال الكردستاني وغلق كل الطرق أمامه خلال هذه المرحلة[3].

3- **الموقف العراقي من الأزمة السورية:** عند إنفجار الأزمة السورية في مارس 2011 إتجه الرئيس بشار الأسد نحو التكتل مع حلفائه الإقليميين و لعل أبرزهم إيران وهو ما جر بشكل آلي العراق إلى فلك هذا التحالف نظرا للإنتماء الطائفي بين السلطة في بغداد وبين توجهات ايران الخارجية[4]، وأصبحت حكومة المالكي في صف النظام الرسمي في دمشق ورأى المالكي أن موقف و سياسة تركيا خطر على أمن العراق، ونتائج معركة الموصل ماهي إلا دليل على هذا الإتجاه

[1] هنري باركي ،"تقرير معهد السلام الامريكي رقم 141 جوان 2005 تركيا و العراق اخطار و امكانات الجوار"، في : www.usip.org (2018/09/29).

[2] **المرجع نفسه**، ص 13.

[3]" Turkey's Erdogan, iraq abadi to discuss iraqi referendum SEPTEMBER 17, 2017" ,AT : **HTTPS://WWW.REUTERS.COM/ARTICLE/US-IRAQ-REFERENDUM-TURKEY/TURKEYS-ERDOGAN-IRAQS-ABADI-TO-DISCUSS-IRAQI-KURDISH-REFERENDUM-IDUSKCN1BS085**, (29/09/2018)

[4] Athanasios Manis, « Normalisation in Ankara-Baghdad Relations: A New Era? MERI Middle East Research Institute », at : **http://www.meri-k.org/publication/normalisation-in-the-ankara-baghdad-relations-a-new-era/** (29/09/2018).

الذي سلكته حكومات العراق في ما تسميه الحرب على الإرهاب ومواجهة التدخلات التركية في الشإن الداخلي للعراق.

حيث كانت الحكومة العراقية تندد بالتصريحات التركية التي كانت تتهم السلطات العراقية الرسمية بإنها حكومات طائفية وتهمش السنة وتمارس عليهم كل أنواع الإقصاء في كل المجالات وأن على السلطة في بغداد أن تبتعد عن هذه السياسات لأنها تظر بالعلاقة مع تركيا، وأن تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي خطر يمكن أن يحدق بالطائفة السنية في العراق وخاصة في مدينة الموصل .

4- **تاثير مجيء حكومة العبادي على العلاقات مع تركيا:** مع مجيء حكومة العبادي خلفا لحكومة المالكي في الأسبوع الثاني من شهر سبتمر 2014 رأت تركيا في هذا التغير فرصة لغقامة علاقات أكثر توازنا و إنفتاحا، و تعاطت بإيجابية مع رئيس الوزراء الجديد وأبدت موافقتها للوقوف إلى جانب العراق وتقديم يد المساعدة، حيث جاءت زيارة وزير الخارجية العراقي الجعفري لتركيا في الثامن من نوفمبر 2014 لتعطي دفعة قوية لبعث العلاقات من جديد مبنية على حسن الجوار والتعاون المشترك[1] .

بالنسبة للطرف التركي كان تولي العبادي السلطة فرصة لتجاوز كل الخلافات بين البلدين و حتى مع حكومة أربيل، مع الالحاح تركي على تغيير نمط التعامل مع القادة السياسيين السنة وان تخفف بغداد تبعيتها الكبيرة لواشنطن وطهران، كما أعرب الجانب العراقي على أن تكون النية التركية فرصة لتجاوز كل الصعوبات خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع اقليم كردستان العراق.

كل هده المعطيات الأولية مهدت لزيارة تاريخية قام بها رئيس الوزراء التركي آنذاك داود اغلو لبغداد في 20 من نوفمبر 2014 والتي تعتبر الزيارة الأولى لمسؤول تركي إلى بغداد منذ أربع سنوات وتم الإتفاق على التالي[2] :

- مناقشة كل الملفات التي تهم البلدين والتي لاتزال عالقة.
- فتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية.
- تعزيز التعاون الأمني والإستخباراتي بخصوص مكافحة الارهاب.

[1] حسن احمديان، "تريكا والعراق كلفة الخيارات الإستراتيجية"، في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2018/09/29).

[2] Athanasios Manis, **op,cit**.p13.

- تعزيز التعاون الإقتصادي و الاتفاق على تقديم الدعم التركي للإقتصاد العراقي من خلال تعزيز الإستثمارات التركية المباشرة في العراق.

بالموازات مع ذلك توصلت الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان العراق لأول مرة إلى إتفاق يخص عائدات النفط وهو الأمر الذي طالما شجعت عليه أنقرة الطرفين حيث وافقت حكومة بغداد على تحويل 500 مليون دولار للإقليم في شهر نوفمبر2015 ووافقت الأخيرة على تخصيص 150 الف برميل نفط يوميا للحكومة العراقية في شهر ديسمبر من نفس السنة وتم تطبيق الإتفاق بداية عام 2016[1].

ما يمكن قوله مما سبق حول طبيعة العلاقات التركية العراقية هو أن أهم متغير يتحكم في العلاقة بين البلدين مع تأثيرات الأزمة السورية هو مدى إستقلالية القرار السياسي للعراق عن الأطراف الإقليمية والدولية كإيران والولايات المتحدة الأمريكية، فكلما كانت بغداد أكثر استقلالية في رسم سياساتها الخارجية، كانت العلاقات مع تركيا أكثر إيجابية وعمقا، والعكس فكلما كانت سياسات وتوجهات بغداد أكثر إرتباطا بالأجندة الخارجية أثرت سلبا على طبيعة العلاقات ولعل الأزمة السورية أكثر العوامل تأثيرا بالإضافة إلى الملف الكردي اللذان يمثلان محددان يمسان مباشرة بالأمن القومي التركي.

يملك كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية نفوذ واسع في العراق، حيث أن هذا النفوذ يحدد طبيعة علاقة بغداد بالأطراف الخارجية الأخرى سواء مع تركيا أو قوى اخرى، يمكن القول كذلك ان للبلدين مصلحة في التقارب بين أنقرة وبغداد، فبالنسبة لطهران تريد إحتواء أنقرة في الملف السوري وإلهائها عن الملف الخليجي، أما بالنسبة لواشنطن فهي ترى في هذا التقارب فرصة لتشتيت أنقرة على جبهات عديدة تصبح بحاجة اكبر للتعاون مع الجانب الأمريكي و بالتالي تقديم تنازلات اكثر لها في المستقبل.

[1] Iraq-Turkey relations ‘very important’ amid economic woes: Baghdad, at : **http://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/** (15.08.2018).

المطلب الثاني: التداعيات على العلاقات مع إيران

تعتبر كل من تركيا وإيران أحد أبرز القوى الإقليمية الأكثر تأثيرا في منطقة الشرق الأوسط خصوصا والمنطقة العربية عموما، وتأثيرهما في قضايا المنطقة واضح جدا، حيث تمتلك هذين القوتين روابط دينية وتاريخية تشترك بها مع الدول العربية مما يجعل من حضورهما أمرا حتميا فضلا عن الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، كونها منقطة جذب للمصالح والمطامع الدولية والإقيليمية، وعليه برزت أهمية تواجد هذين الدولتين بقوة في كل القضايا العربية.

لكن على ضوء المتغيرات التي حصلت في المنطقة بعد سنة 2011 ومع إنفجار الأزمة السورية بالخصوص شهدت العلاقات التركية الإيرانية نوعا من التنافس تارة والتنافر تارة أخرى ومن هنا برزت نقاط الإلتقاء والإختلاف في توجهات الدولتين، سواء في المجال الإقتصادي أو السياسي والإستراتيجي والأمني، وعليه لفهم طبيعة هذه العلاقات لابد من إبراز نقاط الإختلاف والإتفاق إنطلاقا من أدوارهما في المنقطة من ناحية ومن خلال مصالحهما الوطنية المعرفة من ناحية اخرى.

تمتلك كل من تركيا وإيران القدرة على التأثير في مجريات الأحداث وقدرة كبيرة على إدارة الملفات الحساسة في المنقطة، خاصة في الدول التي شهدت تغييرا وأحداثا دراماتيكية حساسة وسوريا نموذج حي لهذه التغييرات، ونتيجة للمؤثرات الدولية الكبيرة التي دفعت نحو إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، حاولت الدولتان إيجاد إطار للتعاون والتفاهم وتقريب وجهات النظر حول القضايا المشتركة في كل المجالات، خدمة لمصالحهما والبدأ في مرحلة جديدة من التعاون بعيدا عن التصادم الذي لا يخدم الطرفان .

في إطار كل التجاذبات الدولية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتي تشكل خطرا كبيرا على مصالح الدولتين كان لابد على الدولتين أن تنتهج سياسة عقلانية، فبعد كل خلاف سياسي كانت المصالح الإقتصادية تعيد دفة العلاقات إلى المسار الصحيح، وكان ضروريا كذلك على صانعي القرار في البلدين النظر إلى النقاط التعاون والإتفاق أكثر من نقاط الخلاف التي تطفو بين الفينة والأخرى على السطح، وإقتناعهما بأن التعامل مع الخلافات لابد أن يكون عاملا لتعزيز التعاون أكثر.

أولا / تاريخية العلاقات التركية الإيرانية: منذ قيام الثورة الإيرانية سنة 1979 إعترفت تركيا بالسلطة الجديدة في إيران، لكن الأخيرة ما فتأت أن إنتقدت الحكم العلماني في تركيا وبعد الحرب

العراقية الإيرانية بين 1980-1988 وما شهدته إيران من خسائر فادحة في الإقتصاد، سعت إيران إلى تطوير علاقاتها بتركيا بغرض تحسين إقتصادها المتهالك[1].

كان لإنتخاب هاشمي رفسنجاني رئسيا للدولة في إيران دور كبير في تحسين العلاقات الثنائية وبعد تفكك الإتحاد السوفييتي، كان القلق الإيراني كبيرا بشأن التغلغل التركي في جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، ومع هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية سنة 1991 سعت الدولتان الى تعزيز علاقاتهما بسبب الفراغ الإستراتيجي الذي خلفه العراق، حيث تم توقيع إتفاقية أمنية بينهما عام 1992 لمراقبة الحدود المشتركة إلا ان هذا الإتفاق لم يحقق المطلوب منه، حيث كانت إيران تتهم تركيا بدعم مجاهدي خلق وتركيا بدورها كانت تتهم إيران بدعم حزب العمال الكردستاني[2].

عند تولي نجم الدين إربكان السلطة في تركيا سنة 1996 تطورت العلاقات كثيرا على الرغم من الإمتعاض الإمريكي من هذا التقارب، خاصة بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس التركي عام 1996 لإيران، وذلك لإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى تعمل على عزل إيران، إلا أن الرئيس التركي أربكان انذاك صرح قائلا " ان بلاده لن تسمح لطرف ثالث بالتدخل في الإتجاه المتنامي للتعاون التركي الإيراني " وناقشت الزيارة مجموعة ملفات هامة منها إحترام سيادة كل من الدولتين وعدم التدخل في شؤونهما الخاصة، توقيع اتفاقية تزويد تركيا بالغاز الايراني لمدة 33 عاما [3].

وفي سنة 1997 إستلم خاتمي السلطة في إيران وإستمرت العلاقات في التطور على كل المستويات، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إعتبرت تركيا التوجه الأمريكي لإحتلال العراق خطرا على أمنها القومي، مما دفع نحو تعزيز العلاقات بين الطرفين[4] .

ما يمكن قوله أن طبيعة العلاقات بين الطرفين خلال هذه الفترة حكمها نوع من الشد و جذب كون تركيا حكمتها علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وهذا ما كان عامل إرتياب وخوف لدى الإيرانيين وكان سببا في تدهور العلاقات في مراحل، أما العامل الآخر وهو

[1] فراقد داود سلمان ، "العلاقات التركية الايرانية "، **مجلة دراسات ايرانية** ، ع. 15، (مارس 2013)، ص 3.

[2] اميرة اسماعيل العبيدي، "العلاقات التركية الايرانية 1945-1996 "، **مجلة دراسات اقليمية** ، ع. 4،(ديسمبر 2005) ،ص 266.

[3] فراقد داود سلمان، **مرجع سابق** ، ص 7.

[4] رواء زكي، يونس الطويل ، "مستقبل العلاقات الايرانية التركية 1923-2007" ، **مجلة مركز الدراسات الاقليمية** ،ع. 10،(2015) ،ص 101.

المصالح المشتركة بلين الطرفين كانت عاملا قويا لتعزيز العلاقات ومحاولة تجاوز الخلافات الثنائية كلما سمحت الفرصة لذلك.

ثانيا / العلاقات التركية الإيرانية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية:

عند تسلم رجب طيب أردغان السلطة في تركيا سنة 2002 تطورت العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية .

وضع حزب العدالة والتنمية مجموعة مرتكزات ومبادئ لسياسة تركيا الخارجية، حيث كان أهم مبدأ هو تصفير المشكلات مع دول الجوار وإيران أحدها، والمبدأ الاخر هو إتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد و العمل على التوفيق بين الحريات العامة والأمن وتطوير أداوت الدبلماسية التركية لخدمة الدور الإقليمي لتركيا، والإنتقال من السياسة المحدودة الى سياسة تمتاز بالحركية والمرونة و التواصل مع كل القوى الإقليمية والدولية.

زادت أهمية العلاقات التركية الإيرانية بعد الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 حيث قام رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب اردغان بزيارة تاريخية لإيران في مارس سنة 2003 و تزامنت هذه الزيارة مع الغزو الأمريكي للعراق و ناقشت الزيارة ملفات حساسة، كالوضع في العراق في ظل العمليات العسكرية الأمريكية، تأكيد الطرفين على منع أي محاولة لتأسيس دولة كردية في شمال العراق العمل على تعزيز العلاقات الإقتصادية بين البدلين بما يحقق المنفعة للطرفين[1].

ساعدت الكثير من الأحداث من حالة التقارب بين تركيا وإيران وجدانيا كان أهمها الرفض التركي للعدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006، و المشادة الكلامية التي وقعت بين رجب طيب اردغان وشيمون بيراز حول الحرب على غزة في مؤتمر دافوس سنة 2009[2]، أما الحدث الأكثر تأثيرا وأهمية، هو الموقف التركي من الملف النووي الإيراني حيث لعبت تركيا دور الوسيط بين إيران و القوى الغربية وإستمرت الجهود التركية لحل الأزمة حيث عملت على التواصل مع القيادات الإيرانية لدفعها نحو تخفيف حدة التوتر مع المجموعة الغربية، ولم تكتفي تركيا بهذا فقط بل دعمت إيران

[1] إسراء كعود الشريف ،"الموقفان التركي والايراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط "، **مجلة كلية البنات للتربية** ،م.1، ع. 27 ،(2016) ،ص 58.

[2] اسامة محمد ابو نحل ، سامي محمد الاخرس ، **المواقف الاقليمية من العدوان الاسرائيلي على غزة (2008- 2014) مصر وتركيا نموذجا رؤية سياسية تحليلية** ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن (التحولات الموضوعية للقضية الفلسطينية بعد اوسلو)،(الجامعة الاسلامية غزة، كلية الإداب ،2014/10/04) ، ص 26.

في الأمم المتحدة من خلال معارضتها للقرار الاممي رقم 1929 عام 2010 و الذي ينص على فرض مزيد من العقوبات على ايران[1].

على الرغم مما شدهته العلاقات الثنائية من تحسن و تطور و تبادل للزيارات الرسمية وعلى أعلى مستوى بين البلدين، إلا أن إندلاع الحراك الشعبي في العديد من الدول العربية عام 2011 أخرجت الكثير من التناقضات في وجهات النظر إلى السطح، حيث إختلف البلدان في وجهات النظر وتباينت مواقفهما من هذه الأحداث خاصة الملف السوري، ألا أن العلاقات الدبلماسية بين الطرفين إستمرت[2] .

في هذه الفترة شهدت العلاقات بين البلدين تبادل زيارات مهمة حيث زار رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردغان إيران في 28 و 29 من نوفمبر 2014 وإلتقى بالرئيس الإيراني حسن روحاني، وتم مناقشة العديد من القضايا الاقليمية، كما وقع رئيس الوزراء التركي مع الرئيس روحاني البيان السياسي المشترك حول إنشاء مجلس تعاون عال بين البلدين [3].

كما قام الرئيس الإيراني حسن روحاني بزيارة رسمية غلى تركيا في العاشر من جوان 2014 وإلتقى بالرئيس التركي عبد الله غول، واكد الطرفان على ضرورة إيجاد حل للأزمة السورية وإعادة الإستقرار إلى سوريا، والتأكيد على عدم السماح بتقسيم الجغرافيا السورية[4]، كما قام الرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردغان بزيارة لإيران في أفريل 2015 وكان سبب الزيارة هو التدخل السعودي في اليمن ومحاولة التوصل إلى صيغة لوقف الحرب، كما تم الإتفاق على توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية، وملف أمن الحدود والتعاون المعلوماتي في مكافحة الارهاب [5].

ما يمكن قوله هنا هو أن العلاقات السياسية بين البلدين شهدت تطورا مستمرا على الرغم من الخلافات العديدة حول القضايا الإقليمية الساخنة وأهمها الأزمة السورية، إلا أن الطرفان أدركوا أن

---

[1] علي حسين باكير،" محددات الموقف التركي من الملف النووي وانعكاساته"،في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports (14 /2018/10).

[2] إسراء شريف الكعود، "الموقفان التركي والايراني من التحولات السياسية في الشرق الاوسط"، **مجلة كلية التربية للبنات**، م. 1، ع. 27، (2016) ،ص 60.

[3] "أردغان يزور ايران لتحسين العلاقات بعد الخلاف حول سوريا"، في https://www.al-masdar.net/%D8% / (2018/10/14).

[4] إسراء كعود الشريف، **مرجع سابق**، ص 61.

[5] **المرجع نفسه** ،ص 62.

لا مفر من الحوار والإتفاق على أن المصلحة المشتركة هي الحل لتجاوز تبعات عدم إستقرار المنطقة الذي سيؤثر على أمن البلدين إن لم يتم تدارك وإحتواء التوتر في المنطقة.

كان للصراع في المنطقة تأثير كبير على العلاقات الإقتصادية بين تركيا وإيران بسبب مواقف كلا الدولتين من الملفات الساخنة وعلى راسها القضية السورية، ذلك لما للدولتين من دور كبير في إدارة الصراع في هذه الأزمة على كل الأصعدة، إلا أن القوتين الإقليميتين الأكبر في المنطقة إنتهجت إستراتيجية تحييد الخلافات.

حيث كان لزيارة اردغان لايران سنة 2015 تأثير كبير على العلاقات الثنائيبة و كان من بين نتائجها توقيع إتفاقيات إقتصادية حيث إتفق الطرفان على تعزيز التعاون الإقتصادي المشترك وتعزيز التعاون في القطاع الخاص وإدخال إتفاقية التجارة التفضيلية حيز التنفيذ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة 2014 أكثر من 14 مليار دولار وإرتفع الى 20 مليار دولار سنة 2015[1].

هذا التطور الإقتصادي الملحوظ كان نتيجة إنتهاج البلدين دبلماسية تحييد الخلافات السياسية والتركيز على الجوانب الإقتصادية، ولقد عولت طهران على تركيا لرفع العقوبات عنها إقتصاديا وبالتالي السماح للنفط والغاز الإيرانيين بالتصدير نحو تركيا بأسعار تفضيلية، وهذا ما سعت اليه تركيا بعد ما سيطرت داعش على خطوط النفط في الأنبار وإنخفظت كميات النفط العراقي المار من تلك المناطق[2] .

إن زيارة أردغان سنة 2015 ركزت أساسا على الجانب الإقتصادي ومناقشة ملف الإتفاقيات الإقتصادية وأسعار الغاز الإيراني المصدر إلى تركيا، ولم يتحدث الطرفان عن أي ملف سياسي بل تم التأكيد على رفع حجم التبادل التجاري والعمل على حل الخلافات الدبلماسية، كما أكد أردغان على ضرورة رفع العقوبات على طهران مما سيسمح بإنتعاش التجارة البينية وهو ما يعود على البلدين بالفائدة وخاصة المناطق الحدودية.

أفرزت زيارة رجب طيب أردغان مجموعة من النتائج الإيجابية إقتصاديا كان من أهمها[3] :

[1] "وصول اردغان الى طهران والتجارة وسوريا على راس جدول الاعمال"،في: http://www.masrawy.com/News/News_PublicAffairs/details (2018/10/14).

[2] " ايران وتركيا تتفقان على تعميق العلاقات التجارية "في : http://www.turkpress.co/node/40257 (2018/10/14).

[3] عدنان عبد الرزاق ، "تركيا وايران الاقتصاد حاضر بقوة رغم الازمة السورية"،في : https://www.alaraby.co.uk/economy/ (2018/10/14).

- التأكيد على حرية نقل البضائع و النشاط الصناعي و تشجيع الإستثمار الخاص والإعتماد على التوازن التجاري بين تركيا ودول الخليج.

- الإتفاق على ضرورة تعزيز التعاون وتثمين الجوار الجغرافي لصالح التجارة البينية خاصة التجارة البرية، وهو ما يعزز القدرة التنافسية ويخلق حركية تجارية بين البلدين.

ما يمكن قوله أن كل من تركيا وإيران تسعيان إلى إنتهاج سياسة دبلماسية هادئة وعقلانية يتم فيها تحييد الخلافات السياسية وتعزيز منطق المصالح الإقتصادية بين البلدين لأن تأثير أزمات المنطقة يؤثر في كلا البلدين بإعتبار القرب الجغرافي للبلدين من هذه الأزمات، ولعل إنعكاسات الأزمة السورية كان له أثر كبير، بالنسبة لتركيا التي خسرت الكثير من الأسواق في بعض بلدان الربيع العربي كليبيا ومصر والعراق وسوريا، فهي تريد من خلال تعزيز علاقاتها مع إيران إيجاد البديل الحيوي، أما بالنسبة لإيران فهي تعتبر تركيا بوابة لفك الحصار والعقوبات الغربية عنها و منفذا لإنتعاش إقتصادها المنهك من سنوات العقوبات، وبالتالي فعلاقات البلدين تتجه نحو المزيد من البراغماتية والمصلحية اقتصاديا مع تحييد الخلافات السياسية في الوقت الراهن على الاقل وهو الامر الذي لا تشتهيه الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل معا.

ثالثا : الموقف التركي والإيراني من الازمة السورية : شهدت سوريا أحداث الربيع العربي وتأثرت بشكل كبير بهذه الموجة، حيث شهدت حركات إحتجاج ضد النظام سنة 2011، وكانت تربط بين دمشق وأنقرة علاقات جد متميزة منذ وصول حزب العدالة و التنمية سنة 2002، وكان الموقف التركي من الحراك الشعبي في سوريا يعتبر الأحداث منذ البداية مسألة تخص تركيا وهذا ما صرح به رجب طيب اردغان بقوله " تعتبر تركيا أن ما يجري في سوريا مسألة تمسها مباشرة وهذا لأن سوريا دولة مجاورة، وهي حدود تمتد على مسافة 850 كلم ".[1]

ثم إحتضنت تركيا المعارضة السورية وفتحت الحدود أمام اللاجئين السوريين للدخول الى تركيا وطالب اردغان الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي عن السلطة ووصفه بمجرم حرب،وقدمت تركيا كل أنواع الدعم للمعارضة السورية ماليا وإعلاميا وإقتصاديا وعسكريا وأصبحت لاعبا مهما في الأزمة السورية وضامنا فيما بعد في مفاوضات جينيف وبعدها تفاهمات استانا.

أما بالنسبة لإيران الحليف القوي لسوريا تمتلك علاقات متينة مع سوريا وتعتبر من بين الدول الداعمة لدمشق بقوة في أزمتها، وترتبط مع سوريا بإتفاقيات إستراتيجية عسكرية وأخرى إقتصاديةو

[1] عارف محمد خلف البياتي، **مرجع سابق** ، ص 199.

تملك خصوصية طائفية من خلال تواجد المزارات الدينية في سوريا، وإعتبرت إيران أن الأزمة السورية هي أزمة داخلية لا يحق لأي طرف التدخل فيها.

فمنذ إندلاع الأحداث سنة 2011 إعتبرت إيران أن هذه الأحداث ماهي إلا مؤامرة خارجية تعمل على كسر محور المقاومة، ومنذ إندلاع حركة الإحتجاجات عملت طهران على تقديم كل أنواع الدعم لدمشق، وماصرح به المرشد الإيراني علي خامنئي" من أن إيران ستدافع عن سوريا لأنها تقاوم الصهيونية و تقف حجرة في وجه الخطط الأمريكية في المنقطة "[1] وهو خير دليل على الموقف الثابت لإيران إتجاه الأزمة السورية.

ما يمكن قوله هو أن هناك تعارض واضح في موقف الدولتين من الأحداث الجارية في سوريا والتناقض الواضح في سلوك ودور كل من الدولتين، على الرغم من العلاقات الإقتصادية القوية التي تربطهما، إلا أنه اشتهرت العلاقة بين تركيا وإيران بالتنافسية التي يضج مضاجعها العديد من الملفات بين الدولتين الإقليميتين الكبيرتين، ويعد الملف الأكثر تأثيرا في هذه العلاقة، هو ملف سوريا والعراق، إذ خلق تناقضا واضحا في الرؤى والمصالح و المواقف، ففي سوريا كما ذكرنا سابقا دعمت إيران النظام السوري بكل قوتها بينما اختارت تركيا دعم المعارضة السورية بكل قوتها أيضا.

إلا أنه وخلال سنة 2017 إنفجرت أزمة دبلوماسية بين تركيا وإيران، وإن كان سببها الظاهر هو تصريحات أدلى بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته مولود جاويش أوغلو تتحدث عن سعي إيران لما سمي التوسع الفارسي ونشر التشيع في سوريا والعراق، ومحاولة تقويض أمن الدول الخليجية، إلا أن عوامل عدة طرأت على المشهد الإقليمي هي من تسببت في تأزم العلاقة بين الطرفين، منها وصول الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب " إلى سدة الحكم وإعلانه التخوف من التغلغل الإيراني في المنطقة[2].

كما لعب التقارب التركي الخليجي في هذه الفترة دورا في تأزم العلاقات، فصعود الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز لسدة الحكم، خلق تيارا داخل الأسرة الحاكمة في السعودية لا يعارض التقارب مع تركيا في محاولة للسير على نهج التوافق الضروري والمرحلي خاصة في ملف الأزمتين

[1] إسراء كعود الشريف، **مرجع سابق** ، ص 86.

[2] احمد عزيز،" التصعيد التركي ضد ايران خطوة محسوبة ام مغامرة تدمر المنطقة"، في : http://www.noonpost.org/content/16792 (2018/10/16).

السورية واليمنية[1]، كما شهدت العلاقات التركية القطرية تجانس وتناغم في رؤية القضايا الإقليمية حيال العديد من الأزمات والقضايا التي تشهدها المنطقة.

كما أدي تنامي التنافس بين إيران وتركيا لكسب ود روسيا دوره في توتير العلاقة بين الطرفين، حيث أعلنت إيران بوضوح تخوفها من هيمنة أنقرة على المشهد الأمني في سوريا، وكانت عمليات درع الفرات التي قامت بها القوات التركية في الشمال السوري المحطة الأبرز في التخوف الإيراني ولذلك حاولت إيران أكثر من مرة إفشال مساعي تركيا وروسيا في اجتماعات أستانة.

لكن حدث إنعطاف مهم للغاية مع زيارة رئيس أركان الجيش الإيراني محمد باقري إلى تركيا في 15 من شهر أوت 2017 محطة مهمة في علاقة التقارب بين الطرفين، حيث تعتبر الزيارة الأولى من نوعها بعد ثورة 1979 و التي يقوم بها مسؤول عسكري إيراني بهذا المستوى إلى أنقرة، ليتضح فيها قدر كبير من التنسيق الأمني والعسكري بين الدولتين، خاصة إزاء الملفين الكردي والسوري[2].

يمكن القول أن تركيا أصبحت معنية بالإنضمام إلى القوة الإقليمية الجديدة التي تضم الصين وروسيا وإيران، فقد أدركت أن توافقها مع إيران بخصوص ملفات سوريا والعراق يخلق حالة اصطفاف إقليمية جديدة في المنطقة تعود على مصالحها بالفائدة، لذلك أصبح التقارب التركي الإيراني تقارب ازداد مع الوقت بفضل التهديد المشترك من حزب العمال الكردستاني والتعاون التكتيكي بينهما مع روسيا في تفاهمات أستانا بخصوص حل الازمة السورية.

رابعا/ ملف أكراد سوريا: ترتبط تركيا بسوريا بحدود يبلغ طولها 822 كيلومتر، ومنها يطل ما تعتبره أنقرة " الخطر كردي " الذي يعمل على خلق كيان مستقل على أنقاض الوضع السوري وترى أنقرة أن أبرز أحزاب سوريا "حزب الإتحاد الديمقراطي" الكردي، مرتبط بعدوها حزب العمال الكردستاني، ومنها أيضا الوجود الإيراني والتنضيمات الشيعية التي تتحرك على الأراضي السورية وبرغم التقارب بين الدولتين، فإن التعاون بينهما ربما يعجز عن إحداث تغيير أو تأثير في وضعية الأكراد بشمال سوريا في ظل علاقتهم المتينة بواشنطن واعتبارهم جناحا عسكريا بريا للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

[1] **المرجع نفسه** .

[2] عامر علي راضي العلاق، **مرجع سابق**، ص 34.

إن أقصى ما يمكن أن تفعله إيران لأجل تركيا في مواجهة أكراد سوريا هو الإيعاز لقوات الجيش السوري بالدخول في مناوشات مع قوات سوريا الديمقراطية، كما سبق وحدث في دير الزور والحسكة أما غير ذلك، فالتعاون بين البلدين في سوريا يظهر بشكل أكبر في تنسيق مواقفهما حول مناطق خفض التوتر في ظل رغبة تركيا بإبقاء قدم لها في إدلب.

لا يستبعد أن تسعى الدولتان بالفعل إلى تكوين تحالفات إقليمية ودولية تعمل على فرض الأمر الواقع ومنع التوجهات الإنفصالية لدى أكراد العراق وهي التحالفات التي يمكن أن تضم كلا من الصين وروسيا، مع أن الأخيرة لم تعلن موقفا ضد إستقلال كردستان وعلقت بتصريحات غير واضحة حول الإستفتاء.

إن التقارب بين تركيا وإيران سيكون بطبيعة الحال على حساب المصالح العربية خاصة الخليجية منها، والتي ترى أن السياسيات الإيرانية ليست إلا تعبيرا عن مشروع طائفي توسعي يستهدف مد النفوذ وبسط السيطرة والهيمنة على البلدان العربية السنية.

تنظر كل من تركيا وإيران لقضية الأكراد في كل من سوريا والعراق بحساسية شديدة، تركيا بموقفها الواضح والمعلن دائما ترفض تأسيس أي كيان سياسي يحكمه حزب الإتحاد الديمقراطي وأذرعه العسكرية في سوريا، وإيران بالطبع تجمعها المخاوف المشتركة مع تركيا[1]، كما رفضت كل من إيران وتركيا الإستفتاء في إقليم كردستان العراق، بل تجاوز هذا الرفض إلى حد التهديد بعمل مشترك بينهما للتصدي لأي محاولة لإستقلال أي كيان كردي، فالدولتان تتوقعان أن يفضي إستقلال الإقليم لدفع أكراد البلدين على المضي في طريق الغستقلال عن الدولة الأم.

إن التقارب الإيراني التركي يدفعه خطر الأكراد الداهم على الأمن القومي للبلدين، فتركيبة إيران السكانية متنوعة قوميا، والفرس الذين يحكمون البلاد لا يشكلون إلا 30% من إجمالي سكان إيران[2]، وأي تأجيج للملف الكردي في العراق أو سوريا، سيصعد من وتيرة مطالب الشعوب والقوميات غير الفارسية في إيران في الإستقلال أو الحكم الذاتي.

[1] إيثار أنور محمد البياتي، "الدوائر الثلاثة للمجال الحيوي الايراني"، **مجلة جامعة كربلاء العلمية** ،م. 13 ،ع. 3،(2015) ،ص 228.

[2] إسراء شريف الكعود، **مرجع سابق**،ص63.

أما من الجانب الآخر يتواجد في تركيا نسبة كبيرة من الأكراد الذين يطالبون بحقوق سياسية وتصل المطالب حتى بالمطالبة بالإنفصال عن تركيا، أنقرة وطهران تحاول إنشاء محور للحفاظ على مصالحها ونفوذها مقابل المحور المصري السعودي الإماراتي الصاعد في الإقليم هذا بالإضافة إلى التنافس والصراع بين القوى العظمى للسيطرة على الشرق الأوسط.

ما يمكن قوله هنا هو أن البلدان يسعيان جديا إلى احتواء الأزمة السورية، وتعزيز إستمرار التعاون بينهما، في تبادل الزيارات الثنائية وتعزيز العلاقات إقتصاديا، والتنسيق السياسي في بعض القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة، إلا أنه من المتوقع أن تبقى الأسباب الرئيسية المتعلقة بالنفوذ، تثير المشاكل بينهما طرديا، مع تطور إمكانيات البلدين الصاعدين ورغبتهما في توسيع نفوذهما في ظل محيط عربي هش تمزقه الحروب والإستقطابات الإقليمية.

كما للعامل الدولي تأثير على التقارب والتنافر بين الدولتين، حيث أن القوى الدولية لا تفضل صعود أي منهما، بالإضافة إلى مرونة السياسة التركية وقدرتها على الموائمة بين علاقتها مع دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية من جهة وإيران من جهة أخرى، مع تأكيد إستمرار تباين موقف الدولتين من قضايا المنطقة وتناقض مصالحهما والتنافس على النفوذ سيستمر مستقبلا.

إن مستقبل العلاقات بين البلدين يسير نحو التعاون في المجالات الاقتصادية و السياسية والأمنية، إلا أن هذا التقارب لا يلغي حالة التنافس بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز[1]، وما أعلنه الرئيس الإيراني حسن روحاني عند لقائه مع نظيره التركي رجب طيب أردغان في افريل 2015، خلال زيارة الأخير لطهران حيث أعلن أن كل من تركيا وإيران متفقتان على ضرورة وقف العنف في سوريا، كما إتفق الجانبان عبر الاتفاق الذي أبرم بين وزيري خارجية البلدين الإيراني محمد جواد ظريف، والتركي مولود جاويش اوغلو خلال مشاوراتهما في طهران على ضرورة مكافحة الإرهاب ومنع تسلل الإرهابيين إلى سورية[2].

كما لعب إعتلاء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في سنة 2002 دافعا قويا لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين وخصوصا توجهات الحزب في سياسته الخارجية التي كانت

[1] إيثار أنور محمد البياتي، **مرجع سابق** ، ص 235.

[2] "زيارة اردغان لطهران فصل جديد في العلاقات الايرانية التركية "، في: **https://ar.mehrnews.com/news9** (2018/10/16).

قائمة على مبدا تصفير المشكلات وإعتماد سياسة الإنفتاح الإقتصادي مع دول الجوار، من خلال تعزيز التبادل التجاري والإقتصادي والذي شهد مع طهران نموا مطردا ومستمرا.

لم ترقى العلاقات بين البلدين إلى مستوى التوافق الإستراتيجي بل بقيت في مستوى المتغير الإقتصادي والسياسي حيث لعب الدور التركي في دعم الموقف الإيراني عاملا ودافعا إيجابيا لتحسين هذه العلاقات .

رغم هذا التحسن في العلاقات بين البلدين بقيت هناك نقاط خلافية عديدة بين البلدين في بعض القضايا الإقليمية ولم تخرج هذه الخلافات إلى مستوى الخلاف الحاد كما عبر عن ذلك مساعد وزير خارجية إيران عباس عراقجي في مؤتمر صحفي عقده في طهران يوم 22 جويلية 2015 "إن العلاقات بين البلدين لن تتأثر طالما أنها تمتلك أبعادا إقتصادية و سياسية وتاريخية وثقافية ودينية وستستمر بقوة رغم الخلافات الإقليمية "[1].

إن إختلاف وجهات النظر بين البلدين من المشهد السوري له علاقة كبيرة بالمحاور الإستراتيجية والصراع في المنطقة ككل، حيث أن الدولتان تدركان أن مصالحهما باتت متوقفة على كيفية إنهاء الأزمة السورية، والعمل على تحييد الخلافات الطائفية وإحتواء التوترات المتجددة، والعمل على تدارك الخلافات والعمل على تعزيز مستويات التبادل التجاري وحل الأزمات بالطرق الدبلماسية والحوار، رغم الخلافات التي تقع بين الفينة والأخرى حول علاقة تركيا بإسرائيل ودعم الأخيرة لعاصفة الحزم في اليمن.

من الواضح أن الدولتان ملتزمتان بإطار التعاون والتعامل مع نقاط الإتفاق و العمل على تحييد نقاط الخلاف، والسعي إلى رسم خط مسار جديد ومرحلة جديدة مفعمة بالمصالح وتعزيز دبلماسية الإحتواء، وعدم تفويت فرص المنفعة الإقتصادية المتبادلة والمصالح المشتركة في منقطة الشرق الاوسط، لا سيما أنها منطقة نفوذهما الحيوية وعلى الدولتنان أن تملآ الفراغ الإستراتيجي الموجود فيها.

[1] عباس عراقجي،" علاقاتنا مع تركيا عميقة ولن تتضرر "، في : https://ar.mehrnews.com/tag/ (2018/10/16).

المبحث الرابع : التداعيات الإقتصادية والأمنية للدور التركي في الأزمة السورية على تركيا.

بعدما تم التطرق في المبحثين السابقين لتداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية على علاقات تركيا مع القوى الدولية والإقليمية،كذلك عرفت تركيا تداعيات خطيرة مستها في جوانب حساسة للغاية، حيث تناول هذا المبحث التداعيات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية للتدخل التركي في الأزمة السورية، كما يتناول كذلك مستقبل هذا الدور حيث حاولنا خلاله تبيان الآثار الإقتصادية التي لحقت بالإقتصاد التركي وأاثرت على أدائه داخليا وحتى على الجانب الإجتماعي كما تناول التداعيات الأمنية من خلال تناول مسألة الإرهاب والتطرف وتأثيرها على الإستقرار داخل تركيا وأخيرا تم تناول مستقبل الدور التركي في الأزمة السورية لما له من أثر على السياسة الخارجية لتركيا ومستقبل دورها الإقليمي.

المطلب الأول: التداعيات الإقتصادية والإجتماعية

يتناول هذا المطلب التداعيات الإقتصادية والإجتماعية للتدخل التركي في الأزمة السورية على الإقتصاد الكلي التركي، ويحاول وصف وتحليل حقيقة ما لحق بالإقتصاد التركي من خلل خلال فترة الأزمة السورية والتي هي جزء من فترة الدراسة 2011 الى غاية 2017.

لقد كان النزاع السوري مصدر قلق دولي منذ بدايته نظرا لأبعاده السياسية والإنسانية وخاصة الدول التي تتقاسم حدود برية طويلة مع سوريا، وقد شهدت تركيا آثار نتائج هذا الصراع مباشرة خاصة فيما يتعلق بالإقتصاد، حيث أثر الصراع في سوريا على تركيا من خلال مجالات متعددة من حيث إنعكاسات التدخل التركي في الأزمة السورية أو من حيث الصراع السوري بحد ذاته وتأثيره على الإقتصاد التركي وعلى العمالة والبطالة والإنفاق العام حيث تضهر الأرقام و الإحصائيات حجم تضرر الإقتصاد التركي بشكل عام ومدى تأثير الأزمة على المدن الحدودية مباشرة.

عندما تصبح الصراعات السياسية عنيفة تتعطل معها ميكانيزمات الحياة اليومية حيث لا تشكل تهديدا مباشرا وشيكا للرفاه المادي والنفسي للناس في المناطق المتضررة فحسب بل تعرقل أيضا أداء إقتصاد الدول أو مناطق الصراع من خلال تدمير البنية التحتية، والإنخفاض السريع في

مستوى التجارة والإستثمار الأجنبي وفقدان الوظائف، وتتسبب هذه الإضطرابات أيضا في عدم إضطلاع البلد أو المنطقة المنكوبة بالصراع بدورها الاقتصادي وفي هذه الحالة تنقل آثار إنقطاع النظام الإقتصادي في بلد النزاع إلى بلدان أخرى لها علاقات إقتصادية مع البلدان المنكوبة بالصراعات[1].

فعدم الإستقرار الإقليمي هو عامل خارجي سلبي لجميع البلدان المجاورة في منطقة ما وله تأثير سلبي على الأداء الإقتصادي عن طريق تعطيل التجارة وزيادة الإنفاق الدفاعي، وبالتالي تزايد المخاطر على النمو الإقتصادي عن طريق خفض حصة الحكومة من الإنفاق على التعليم والصحة وباقي القطاعات.

وقد تؤدي زيادة الإنفاق العسكري أيضا إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مباشر عن طريق مزاحمة الإستثمارات الرأسمالية الإنتاجية من قبل الحكومة[2] ومع ذلك فإن هذه التأثيرات تبدو أكثر حدة من جانب البلدان أو المناطق المجاورة لمناطق الصراع نتيجة للقرب الجغرافي، كما هو الحال بالنسبة لتركيا الجار لسوريا، وتمثلت أهم آثار الصراع السوري على الإقتصاد التركي في التالي :

أولا / التأثيرات على الصادرات التركية :

تظهر الآثار التجارية لأي صراع بشكل مباشر أو غير مباشر حيث أفرز الصراع في سوريا حالة من الإنكماش الواضح لحجم تجارة تركيا مع البلدان المجاورة، مما أدى إلى انخفاض مستوى الرفاهية في كل من تركيا وسوريا وإنخفاض في دخل المنتجين من الجانبين والذين يشاركون في

[1] Ades, A , H.B. Chua, "Thy Neighbor's Curse: Regional Instability and Economic Growth". **Journal of Economic Growth, 2**, (1997) , pp. 279,282.

[2] Abu-Ghunmi, C. Larkin , "The economic opportunity costs for countries located in crisis zones: Evidence from the Middle East" ,**Research in International Business and Finance**, 36, (2016), p 532.

التجارة البينية[1]، حيث أن الإقتصاديات التي ترتبط بعلاقات تجارية مع البلدان المتنازعة تتكبد تكاليف مالية مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى إرتفاع في أسعار الصادرات بسبب زيادة تكاليف النقل الناجمة عن إعادة توجيه الصادرات إلى مناطق أكثر إستقرار.(أنظر الجدول)

الجدول 1: الصادرات التركية إلى سوريا 2000-2016

السنة	القيمة الإجمالية للصادرات القيمة(ألف دولار أمريكي)	القيمة الإجمالية للصادرات (السنة، القيمة الإجمالية للواردات)	إجمالي حجم التجارة (ألف دولار أمريكي)
2000	184.267	545.240	729.507
2001	281.141	463.476	744.617
2002	266.772	314.770	581.542
2003	410.755	261.193	671.948
2004	394.783	247.551	642.334
2005	551.627	142.585	694.212
2006	609.417	187.250	796.667
2007	797.766	259.282	1.057.048
2008	1.115.013	323.697	1.438.710
2009	1.421.637	221.454	1.643.091
2010	1.844.605	452.493	2.297.098
2011	1.609.861	336.646	1.946.507
2012	497.960	67.448	565.408
2013	1.024.473	84.909	1.109.382
2014	1.800.962	115.499	1.916.461
2015	1.522.032	51.506	1.573.538
2016	1.322.339	65.389	1.387.728

مصدر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية للمعهد التركي للإحصاءات http://www.tuik.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

[1] IRC (International Rescue Committee),*Economic Impact of Syrian Refugees Existing Research Review& Key Takeaways*. Policy Brief. January 1, 2016. at: https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf.

من خلال الجدول يبدو أنه بعد تطبيع العلاقات بين البلدين أدى إلى تطور العلاقات الإقتصادية بينهما بشكل سريع، بالتوازي مع المناخ السياسي الإيجابي بين البلدين الجارين خلال سنة 2000[1]، يمكن تفسير العلاقات التجارية بينهما في ثلاث فترات الأولى هي فترة " النزاع " في فترة ما قبل عام 2000 حيث ساد توتر سياسي كبير ورافقه حجم تبادل تجاري منخفض، ثم تلتها فترة "التطبيع" بين عامي 2000 و2010 والتي فرضها التعاون السياسي الإستراتيجي بين البلدين بعد عقد إتفاقية أضنة التاريخية، وأدت إلى توقيع إتفاقيات تجارية كثيرة أدت إلى زيادة حجم التجارة، أما المرحلة الثالثة فهي بعد عام2010 والتي تدهورت فيها العلاقات التجارية حيث إنخفض حجم التجارة بشكل كبير حتى عام 2012، ثم إصطدم بالإتجاه التصاعدي ويستند بشكل رئيسي على الصادرات من تركيا مع تصاعد العنف في عام 2012 إنخفضت الصادرات التركية إلى سوريا بشكل حاد[2].

ومع ذلك فإن الصادرات من تركيا إلى سوريا إرتدت في عام 2014 هذه الزيادة جاءت نتيجة لصادرات الشركات التي أنشأها اللاجئون السوريون في تركيا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المعارضة للنظام السوري، ينطوي هذا الموقف على تحويل الدخل من الشركات وخاصة من تلك الموجودة في المحافظات الجنوبية التركية التي تقع مع الحدود السورية التي تشارك في التجارة الحدودية مع سوريا إلى المؤسسات المنشأة حديثا من قبل اللاجئين في تركيا.

وهكذا غير تدفق اللاجئين أنماط الإنتاج المحلية السابقة وخلق نمطا جديدا يكتسب فيه المنتجون السوريون أهمية كمستثمرين جدد، ومع ذلك فإن هذه الشركات ليست إستثمارات كبيرة فهي في

[1] Akgündüz, Y. E., M. van den Berg, and W. Hassink *The Impact of Refugee Crises on Host Labor Markets: The Case of the Syrian Refugee Crisis in Turkey*. **IZA Discussion Paper** ,No: 8841, (February, 2015).

[2] Alpaslan, İ.B*Suriye Krizi Türkiye Ekonomisini Nasıl Etkiler?[How does the Syrian Crisis affect the Turkish Economy?]*, **TEPAV** (Turkish Economic Policy Research Foundation), N201148,(August 2012).

الغالب شركات صغيرة ومتوسطة الحجم يتمحور طبيعة نشاطها في الأطعمة والمنسوجات في غالب الأحيان[1].

تعد التجارة الحدودية اليومية مصدرا هاما للدخل بالإضافة إلى إيجاد أسواق جديدة من قبل الشركات القائمة، حيث إستفاد جميع أصحاب المشاريع في المدن الحدودية ممن هم على دراية بثقافة ممارسة النشاطات التجارية في سوريا خلال تطبيع العلاقات في عام 2000[2].

ومع ذلك فإن إقتصاديات هذه المناطق تضررت بشدة بسبب الأزمة السورية ونتيجة علاقاتها الوثيقة مع الجانب التركي، ومع ذلك زاد النشاط التجاري بعد عام 2013 نتيجة لزيادة نشاط العمل الإنساني في المناطق الحدودية أين تقوم الحكومة التركية ومنظمات الإغاثة الأجنبية بشراء مواد المساعدات الإنسانية المرسلة إلى سوريا من الشركات المحلية في المناطق الحدودية[3].

بالإضافة إلى كل ما سبق يبدو أن هناك تأثير آخر على التجارة التركية ألى وهو إنخفاض الصادرات بسبب زيادة تكلفة النقل البري، حيث وقبل إنفجار الأزمة شكلت سوريا الممر البري الرئيسي للصادرات التركية إلى شبه الجزيرة العربية لكن بعد الأزمة أجبرت أعمال العنف والإعتداءات على شركات النقل التركية المصدرين على تغيير المسارات، أو إختيار وسائل نقل بديلة أخرى أكثر أمنا ولكنها أكثر تكلفة[4].

[1]ORSAM (Center for Middle Eastern Strategic Studies) and TESEV (Turkish Economic and Social Studies Foundation), (2015). *Effects of the Syrian Refugees on Turkey*. **ORSAM AND TESEV Report** No. 195. Ankara, January 2015.

[2] Akgündüz, Y. E., M. van den Berg, and W. Hassink **,op.cit**.

[3]Altundeğer, N, M. Yılmaz, "İç Savaştan Bölgesel İstikrarsızlığa: Suriye Krizinin Türkiye'ye Faturası [From Civil War to Instability: The Impact of Syrian Crisis on Turkey]", **Suleyman Demirel University the Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences**, 21 (1), (2016) ,pp. 289-291

[4]Öztürk, B., " Avrupa Birliği'nin İran ve Suriye Politikasının Türkiye'ye Etkisi [The Impact of the European Union's Iran and Syria Policies on Turkey]", **Ortadoğu Analiz**, 4(48), (2012), pp. 49-52 .

أدى هذا الوضع إلى خسائر ومشاكل مالية لشركات النقل البرية التركية خاصة أولئك الذين يستخدمون الإئتمانات البنكية حيث يتطلب تغيير المسارات تغيير الأسواق ونمط العمليات والتوثيق وهي مكلفة من حيث الوقت والمال[1].

ثانيا / آثار على سوق العمل:

إن الإنكماش في عائدات الشركات التجارية وإنخفاض في الشركات التركية العاملة في التجارة مع سوريا، لها أيضا آثار خطيرة على سوق العمل التركي فالتأثير الأكثر مباشرة على سوق العمل ناتج عن تدفق اللاجئين السوريين تركيا هي البلد المضيف الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين في العالم مع أكثر من 3.2 مليون لاجئ مسجل يعيشون في البلاد إعتبارا من أفريل 2017، أي ما يقارب 3 ملايين من هؤلاء اللاجئين هم من السوريين الفارين من النزاع في بلادهم[2].

ويقدر أن 90٪ من هؤلاء اللاجئين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين موزعة على 81 مقاطعة إدارية في تركيا، يعيش عدد من اللاجئين في إسطنبول لاجئ482.443 ومقاطعات شانلورفا الحدودية 421.914 لاجيء، هاتاي لاجئ 386.264، غازي عنتاب 330.325 لاجئ كيليس 125.507لاجئ وماردين 94.784لاجيء في 11 ماي 2017[3] .

ومع إستمرار النزاع بدأ اللاجئون في الهجرة إلى المحافظات الغربية الأكثر نشاطا وإستقرارا مع المزيد من فرص العمل من أجل البقاء على قيد الحياة حيث تستضيف مناطق حضرية صناعية في أضنة 157.402 لاجيء ومرسين 149.203لاجيء وإزمير 110.126 لاجئ وبورصة 110.149 لاجئ [4].

[1] Alpaslan, **op.cit**.
[2] EC (European Commission), *Turkey: Refugee crisis*. European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO) Factsheet, April 2017. at: http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf. (2019/01/28)

[3] **Ibidem**.
[4] GİGM (Republic of Turkey Ministry of Interior Directorate General of Migration Management), (2017). « Migration Statistics for Refugees under Temporary Protection », at : http://www.goc.gov.tr/icerik3/gecici-koruma_363_378_4713 (2019/01/29)

وضع اللاجئين السوريين هو موضوع ساخن بين كل من تركيا والإتحاد الأوروبي حيث سلطت وسائل الإعلام الضوء على البعد الإنساني لحالة اللاجئين منذ الأيام الأولى للصراع، فبينما تستضيف تركيا ثلاثة ملايين سوري من الصعب تجاهل أنه لا يوجد تأثير للسوريين على سوق العمل التركي[1]، وكأي إقتصاد ناشئ آخر فإن سوق العمل التركي يضاف له اللاجئين السوريين يخلق مشاكل لسوق العمل على المستويين الوطني والمحلي معا، ومع ذلك وبما أن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين يعملون بشكل غير رسمي فمن الصعب للغاية تكوين فكرة عن التأثيرات الإجمالية للتدفق في سوق العمل التركي.

يتمركز معظم اللاجئين السوريين في المحافظات الجنوبية والجنوبية الشرقية المجاورة أو القريبة جغرافيا من سوريا، حيث أدى هذا العدد الهائل منهم إلى إرتفاع البطالة في هذه المقاطعات بسبب إرتفاع عدد اللاجئين، حيث أن معدلات البطالة في المقاطعات الجنوبية من هاتاي، كهرمان مرعش، عثمانية أضنة ومرسين تزايدت النسب منذ عام 2011 [2].

ووضع هذا الوضع ضغوطا كبيرة على إقتصادات هذه المدن التي كانت معدلات البطالة فيها مرتفعة أصلا، حيث يعتبر العمال الزراعيين الموسميين الذين يسافرون من المقاطعات الجنوبية الشرقية الأناضولية للعمل الزراعي في مواسم الحصاد هم الأكثر تضررا، حيث يوجد عدد كبير من السوريين غير المهرة الذين هم على إستعداد للقيام بنفس الوظائف بأجور منخفضة[3]، بسبب تدفق العمالة غير الماهرة فإن العمالة التركية غير الماهرة وغير المتعلمة وخاصة النساء تزدحم في سوق الوظائف غير الرسمية خاصة في القطاع الزراعي.

[1] Kızıl,C,**op.cit.**

[2] İçduygu, A.,*Turkey*,"Labour Market Integration and Social Inclusion of Refugees. European Parliament Directorate General for Internal Policies ", **Policy Department A: Economic and Scientific Policy**, , IP/A/EMPL/2016-13 ,(December 2016), P..328.

[3] Hayata Destek İnsani Yardım Derneği (Support to Life Humanitarian Aid Association), (2014). *Mevsimlik Gezici Tarım İşçiliği Araştırma Raporu [Seasonal Migrating Agricultural Labor Research Report.*

كما أدى تزايد عدد اللاجئين السوريين كذلك إلى زيادة في البطالة بالنسبة للعمال الأتراك غير الرسميين وخاصة للفئات المحرومة، والذي أوجد أيضا زيادة طفيفة في التوظيف الرسمي، وقد يكون سببها النشاط الإجتماعي والإنساني المكثف في المنطقة، وبالتوازي مع إرتفاع معدلات البطالة في القطاع غير الرسمي تم ملاحظة انخفاض في مشاركة القوى العاملة خاصة النساء[1].

بيد أن الزيادة في العمالة الرسمية هي تطور مرغوب للإقتصاد التركي لطالما كانت العمالة غير المسجلة مشكلة هيكلية لسوق العمل التركي، ووفقا لأحدث الإحصاءات الصادرة عن (TURKSTAT TUIK)، فإن 5,32٪ من العاملين يعملون بدون ضمان إجتماعي، هؤلاء الذين عملوا سابقا في الوظائف غير الرسمية يبحثون الآن عن وظائف رسمية[2].

هذا الوضع للأسف يزيد من إحتمال إستغلال اللاجئين السوريين مما يؤدي إلى مزيد من الفقر بين عائلات اللاجئين وتحاول العديد من أسر اللاجئين الحصول على موارد محدودة تمكنوا من جلبها معهم، ثم إن التدفق الهائل للاجئين في مناطق معينة زاد من أسعار الإحتياجات الأساسية مثل المأوى والطعام وكنتيجة سلبية فإن عمالة الأطفال في المقاطعات ذات العدد الكبير من اللاجئين تتزايد مع أطفال عائلات اللاجئين الذين يعملون في وظائف غير رسمية مثل جمع النفايات لإعادة التدوير مقابل أجور يومية منخفضة للغاية من أجل المساهمة في البقاء على قيد الحياة و لأسرهم[3].

إن إضفاء الطابع الرسمي على وضع اللاجئين السوريين من أجل توفير فرص عمل أكثر أمنا وبالتالي يحميهم من الإستغلال، مسألة مهمة في جدول أعمال الحكومة التركية حيث صدر في " جانفي 2016 " اللوائح المتعلقة بتصاريح عمل الأجانب في إطار الحماية المؤقتة" لا يمكن

[1] GİGM (Republic of Turkey Ministry of Interior Directorate General of Migration Management),**op.cit**

[2] سونر جاغابتاي، " الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة "، في :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-war-affecting-turkey-in-unexpected-ways (2019/01/29)

[3] IRC (International Rescue Committee),Economic Impact of Syrian Refugees Existing Research Review& Key Takeaways. Policy Brief.**op,cit.**

للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة العمل بشكل مستقل أو لا يمكن توظيفهم بدون تصريح عمل قانوني[1].

يمكن للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة أن يتقدموا بطلب إلى وزارة العمل للحصول على تصريح عمل بعد 6 أشهر من تاريخ تسجيلهم "تحت الحماية المؤقتة"، كما يقوم صاحب العمل الذي يريد توظيف السوريين بتقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل عبر الإنترنت كما يمكن تقديم الطلبات من قبل اللاجئين أنفسهم ويسمى بتصريح عمل مستقل، في مكان العمل المطلوب للحصول على تصريح عمل.

لايمكن أن يتجاوز عدد اللاجئين العاملين تحت الحماية المؤقتة 10٪ من المواطنين الأتراك المستخدمين، إذا ثبت من قبل صاحب العمل أنه لا يوجد مواطنين أتراك مؤهلين في المحافظة يمكنهم أداء نفس الوظيفة التي يعمل بها العمال الأجانب لا يجوز تطبيق هذه الحصة[2].

ومع ذلك يتم إعفاء اللاجئين العاملين في وظائف زراعية غير رسمية أو موسمية من الحصول على تصريح عمل وأفضل توجيه في هذا النظام هو أنه لا يمكن دفع أجور تحت الحماية المؤقتة للأجانب تحت الحد الأدنى للأجور وبهذه الطريقة، فإن العمل والإستغلال غير القانونيين للاجئين السوريين تم منعه وزيادة المداخيل إلى المستوى الأدنى للأجور سيساهم في الحد من الفقر بين اللاجئين[3].

كما أن هناك عدد متزايد من رجال الأعمال اللاجئين الذين يملكون أعمالهم الخاصة على الرغم من أن هذه الشركات عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنها تخلق فرص عمل لكل من رجال الأعمال وغيرهم من اللاجئين، وفقا لإحصاءات وزارة الاقتصاد التركية فقد إرتفع عدد الشركات التي أنشأها السوريون من 2827 في جوان 2015 إلى 3679 في نهاية ديسمبر

[1] سونر جاغابتاي،**مرجع سابق**.

[2] Kızıl, C.,"Turkey's Policy on Employment of Syrian Refugees and its Impact on the Turkish Labour Market", **Turkish Migration 2016 Selected Papers**, I. eds , pp. 164-170.

[3] سونر جاغابتاي،مرجع سابق.

2016، وهذا الإتجاه المتزايد مستمر حيث توجد 5654 شركة أسسها رواد أعمال سوريون في 31 ديسمبر 2016[1].

ثالثا / آثار على الإستهلاك :

ساهمت الشركات التي أنشأها السوريون أيضا في إستعادة الصادرات التركية حيث أنها تتنافس أيضا مع المصدرين الأتراك وجميع الشركات التركية الأخرى، حيث ومع إرتفاع عدد اللاجئين السوريين يميل اللاجئون إلى تفضيل الشركات السورية ومن ثم فإن المداخيل العالية التي تتمتع بها الشركات التركية، ولا سيما أصحاب المتاجر الصغيرة في بداية النزاع في سوريا يجري نقلها إلى مؤسسات مملوكة للاجئين كما تعمل هذه الشركات على إحداث تغييرات في الإقتصاديات الحضرية حيث إنتشرت في الشوارع التركية الشركات السورية كما تغيرت أذواق المستهلكين الأتراك في المدن وتزايد الطلب على المأكولات والمنتجات الغذائية التقليدية السورية.

عدد اللاجئين هو عامل آخر يساهم في زيادة الإستهلاك وخاصة في المحافظات الحدودية على الرغم من أن الإقتصاديات الإقليمية في الحدود تعاني من صعوبات بسبب الوضع الأمني المتردي إلا أن عددا كبيرا من اللاجئين يعاني من إرتفاع الطلب على جميع السلع، لا سيما الغذاء والمأوى علاوة على ذلك فإن زيادة النشاط الإنساني من داخل تركيا وخارجها هو عامل آخر لزيادة إستهلاك السلع والخدمات المتخصصة[2].

من ناحية أخرى فإن الإرتفاع في أسعار الغذاء والإيجارات يعوض الآثار التحفيزية لعدد كبير من اللاجئين وخاصة في المحافظات الحدودية وقد خلق تدفق اللاجئين شحا في سوق العقارات المستأجرة على الرغم من أن الشقق والمنازل في غازي عنتاب وكيليس وهاتاي وأضنة يفضلها معظم اللاجئين ذوي مستوى الدخل المتوسط[3].

[1] Ministry of Economy of Republic of Turkey, (2017). Foreign Direct Investment Statistics , at *:* http://www.ekonomi.gov.tr/portal/faces/home(2019/01/30).

[2] Altundeğer, N. and M. Yılmaz,**op,cit**.p.296.

[3] Orsam ,Tesev.op,cit.p 203.

عندما يتم التمييز حسب وضع عمل اللاجئين فإن أسعار المستهلكين في القطاعات غير الرسمية كثيفة العمالة آخذت في الانخفاض، بينما ظلت الأسعار دون تغيير في القطاعات الرسمية كثيفة العمالة وإنخفضت أسعار المستوى العام للمستهلكين حوالي2.5٪، إن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين هم من العمال الريفيين وغير المهرة يسعون إلى إقامة أرخص في هذه المقاطعات ويزيدون أسعار تأجير العقارات التي تطلبها منخفضة الدخل[1].

هذا الوضع لا يضغط فقط على العائلات التركية ذات الدخل المنخفض ولكنه يخلق أيضا مشاكل في التنمية الحضرية والإقليمية بسبب زيادة المستأجرين الأتراك وفي عملية تشييد المباني غير القانونية والطوابق الإضافية مع توقعات إيرادات إيجار أكثر، يميل البناءون غير القانونيين أيضا إلى الهروب من الضرائب العامة والمحلية مما يضع أيضا عبئا على ميزانيات الإدارات المحلية والبلديات التركية.

رابعا / الآثار على الإنفاق العام

بالإضافة إلى التهرب من الضرائب هناك تكاليف إضافية مباشرة لتجهيز مخيمات اللاجئين وإمدادها والحفاظ على أمن الحدود والتكاليف غير المباشرة لزيادة تكاليف الشرطة في المدن التي تتركز فيها تجمعات اللاجئين، فظلا عن عدم وجود بيانات واضحة عن النفقات على جميع جوانب اللاجئين.

فهيئة إدارة الكوارث والطوارئ أنفقت حوالي5.1 مليار دولار أمريكي حتى 2016 والتكاليف الشهرية لمراكز اللاجئين التي أنشئت من قبل الدولة (الخيام- مدن الحاويات) هي 70 مليون ليرة تركية(حوالي 20 مليون دولار أمريكي) و تدفع الحكومة التركية 100 ليرة تركية(حوالي 28 دولارا أمريكيا) لكل لاجئ شهريا لجميع اللاجئين المسجلين في" **برنامج التكيف الاجتماعي**" لتلبية الحاجات الأساسية تقدم 3.1 ملايين لاجئ بطلب لهذا البرنامج حتى الآن، وبدأ 600 ألف من هؤلاء اللاجئين في الحصول على دفعات شهرية قدرها 100 ليرة تركية[2].

[1] Abu-Ghunmi, C. Larkin.**op.cit**.p549.
[2] EC (European Commission,**Op,Cit**.

أما بالنسبة للنفقات العسكرية بسبب زيادة النشاط على الحدود والتهديد من قبل المجموعات الإرهابية، فقد زاد الإنفاق العسكري التركي بنحو 2.1 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و 2013[1]، يصعب تمييز أي جزء من هذه الزيادات ناجم عن الصراع السوري بما أن تركيا كذلك تحارب الأكراد في نفس الوقت.

هناك أيضا تكاليف غير مباشرة بسبب العوامل الخارجية السلبية لإستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين في المستشفيات المنتشرة في المناطق الحدودية التي لديها كثافة متزايدة بسبب اللاجئين وبما أن ميزانيات البلديات محددة حسب عدد السكان فإن الزيادة السريعة في عدد السكان في المدن المفضلة للاجئين هي خلق مشاكل تتعلق بالتلوث وتقديم الخدمات العمومية[2].

كدولة جار لسوريا شهدت تركيا آثار الصراع السوري بشكل أكثر حدة بسبب التدفق الضخم للاجئين، حيث أحدث ضغطا هائلا على سوق العمالة منخفضة الأجر فالغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في تركيا هم أفراد منخفضوا المهارات، ومن الريفيين، وكان على تركيا توفير مراكز اللاجئين والمساعدات المالية حيث أن هؤلاء اللاجئين كلفوا تركيا ما يقرب من 2 مليار دولار سنويا[3].

التجارة مع سوريا توقفت وتزايدت أسعار السلع والإيجارات للفئات ذات الدخل المنخفض، و انتعشت أسواق العقارات مع تزايد عدد اللاجئين وتزايد الطلب علي المنازل والشقق، كل هذه التطورات خلقت معارضة في المجتمع التركي، حيث أصبح ينظر إلى اللاجئين السوريين كسبب رئيسي للبطالة وتضخم الأسعار وزيادة الجريمة في المدن التركية.

ومع ذلك حدثت تطورات إيجابية حيث أدى ازدحام العمالة السورية في الأسواق ذات الأجور المنخفضة إلى زيادة معدلات الإلتحاق بالمدارس، كما زادت الشركات المملوكة للسوريين من نسب الإستثمار الأجنبي المباشر والنشاط الإقتصادي في المناطق الحضرية، إلا أنه ورغم كل هذا فإن

[1] SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute), (2017). *SIPRI Military Expenditure Database.* Available at: https://www.sipri.org/databases/milex.

[2] EC,European Commission,**Op.Cit**

[3] Ibidem.

العديد من هذه الشركات عبارة عن متاجر صغيرة، وورشات نسيج و عائداتها من الضرائب منخفض جدا.

كما بدأت تظهر ثقافة جديدة تتطور في بعض المناطق الحضرية لا سيما من خلال ارتياد المواطنين الأتراك المطاعم السورية وبعض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعرف بطبيعة الحال كيفية إدارة الأعمال في سوريا وتحافظ على الطرق التجارية بين البلدين وتحاول إبقاءها مفتوحة، ولكن لا يزال من غير الواضح عدد الشركات التي تعمل مع الشركاء الأتراك وعدد الوظائف التي يقومون بإنشائها ونتيجة لذلك يشير هذا الموقف إلى تحويل ثروة من التجار الأتراك إلى التجار السوريين[1].

ما يمكن قوله مما سبق هو أن الصراع العنيف في سوريا والذي إنفجر نتيجة تداعيات الربيع العربي،غير الأجندات السياسية لبعض الدول قامت بتدويل الأزمة السورية وإعادة إحياء الخصومات القديمة بين الدولتين، أما من الناحية الإقتصادية أدى الصراع إلى تضرر التجارة وتغير ظروف سوق العمل وإحداث تغيرات في أنماط الإستهلاك والإنتاج وزيادة الإنفاق العام في تركيا.

إن العالم ما زال يعاني من نتائج الربيع العربي هذه الظاهرة متعددة الأوجه والإقتصاد هو واحد من هذه الأبعاد على الرغم من أن الربيع العربي لم يكن له تأثير مباشر على تركيا إلا أن أحد نتائجه الثانوية وهو الصراع السوري خلق مشاكل كبيرة لتركيا.

حيث يبدو جليا أنه كلما إستمر الصراع، كلما حدثت تغيرات أكبر في الحياة الإقتصادية والإجتماعية في تركيا بشكل رئيسي من خلال التغييرات في سوق العمل، كما أنه من الصعب للغاية تقدير آثار النزاع المتواصل في سوريا على المدى الطويل، إلا أن هناك شيء واحدا واضح أن شيئا سلبيا حدث للمجتمع التركي خاصة في المناطق المحادية والقريبة من مناطق التوتر قد يكون له عواقب سلبية بعيدة المدى للدول الأخرى.

[1] Ministry of Economy of Republic of Turkey**.op.cit**.

كما أن للنزاع في سوريا تداعيات أخرى متعلقة بالعلاقات الإقتصادية مع دول الجوار تأثرت خاصة مع العراق الدول العربية الأخرى، وقوى إقليمية أخرى كروسيا سنة 2016 لكن ما يمكن الوقوف عنده هو أن تركيا فقدت وعاءا تجاريا وسوقا إقتصاديا هاما مع سوريا بسبب تدخلها السلبي في الأزمة السورية ومواقفها من الثورات العربية التي إنعكست سلبا على التجارة والإقتصاد التركي.

لعب عامل الجوار الجغرافي بين البلدين عاملا لإنتشار تداعيات الأزمة السورية في الداخل التركي ولعل تدفق اللاجئين السوريين لعب دورا مهما في ماشهدته تركيا من تداعيات مست الكثير من المدن الحدودية وحتى في الداخل التركي.

فشل السلطات التركية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين كان سببا في التداعيات السلبية التي لحقت باقتصاد المدن الحدودية التركية وغيرها من المناطق وعليه ضروري جدا أن تعيد تركيا النظر في سياساتها الخارجية والعمل على تطبيع علاقاتها مع الدول العربية وتصحيح كل الأخطاء التي إرتكبتها خلال فترة الربيع العربي لكي تتجاوز على الأقل التأثيرات السلبية على الإقتصاد التركي كما يبدو أنه كلما إستمر الصراع كلما حدثت تغيرات أكبر في الحياة الإقتصادية والاجتماعية في تركيا بشكل رئيسي .

المطلب الثاني : التداعيات السياسية والأمنية:

يتناول هذا المطلب التداعيات السياسية والأمنية للتدخل التركي في الأزمة السورية والتي أظرت بسياسة حزب العدالة والتنمية على المستوى الداخلية وحتى الخارجي.

أولا / التداعيات السياسية والإستراتيجية (على مستوى إدارة الأزمة السورية) لعل من بين أهم التداعيات والإنعكاسات السلبية للتدخل التركي في الأزمة السورية هو تأثر السياسة والإستراتيجية التركية داخليا وفي المنقطة للخلل والعطب وتدحرج كرة الثلج إلى الداخل التركي، وتأثر الوضع الأمني في تركيا ومعه السياسي داخل البيت الواحد (حزب العدالة والتنمية)، وعلى مستوى أداء السياسة الخارجية للبلد ككل، وعليه يمكن تقديم تحليل للتداعيات الأمنية والإستراتيجية ومدى تأثيرها على المشهد التركي داخليا وخارجيا في شقه الأمني والإستراتيجية.

من أهم خصائص نظرية العمق الإستراتيجي هو سياسة تصفير المشكلات حيث كانت مقاربة مبنية على فكرة أن تركيا بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع جميع جيرانها من خلال إنقاذ نفسها من الإعتقاد بأنها محاصرة بإستمرار من قبل الأعداء وردود الفعل الدفاعية وتطويرها، وهذا مثل ثورة حقيقية في السياسة الخارجية التركية، وبالنظر إلى أنه قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كانت علاقات تركيا مع البلدان المجاورة باردة ومتوترة، كان الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو خلق منطقة إستقرار حول تركيا.

بعد تطبيق هذه السياسة تبنت حكومات حزب العدالة والتنمية بين عام 2002 إلى 2011 مقاربة ليبرالية تجاه جوارها الإقليمي حيث إستند هذا النهج على سياسات الحدود المفتوحة التي جسدتها عملية تحرير التأشيرات وعقد الإجتماعات الوزارية المشتركة والحوار الثقافي والتواصل مع المجتمع المدني مع دول الجوار ومن بينهم سوريا،.

في هذا الإطار كان تطور العلاقات مع سوريا قضية مثيرة للإهتمام حيث وقبل صعود حزب العدالة والتنمية عانت العلاقات التركية السورية من القلق إزاء القضايا الأمنية المشتركة، فخلال الحرب الباردة كانت العلاقات بين أنقرة ودمشق غير ودية، وشملت عوائق الخلاف والنزاع حول المطالب الإقليمية السورية في أحقية لواء الاسكندرونة، ومشاريع البنية التحتية التركية على نهري دجلة والفرات التي أثرت على واقع الزراعة في سوريا.

وكذا مواقفهم المتباينة حول النظام الدولي الثنائي القطبية، كما تم تناوله في الفصل الثالث حول القضايا الخلافية بين البلدين، فتركيا كانت متوجهة بقوة نحو المعسكر الغربي في حين كان التوجه السوري نحو الإتحاد السوفيتي علاوة على ذلك، دعمت سوريا حزب العمال الكردستاني الذي يحارب من أجل الحكم الذاتي للمناطق الكردية في تركيا، مما سمح لمقاتلي هذا الحزب بإستخدام الأراضي السورية كقاعدة خلفية لشن هجماته ضد تركيا.

أما بالنسبة لتركيا مثلت سوريا بوابة للعالم العربي إقتصاديا وسياسيا وحتى ثقافيا وهكذا كان تحرير التأشيرات مفيدا لمشروع الأكثر طموحا عبر إنشاء منطقة تجارة حرة بين تركيا وسوريا ولبنان والأردن، كانت هذه أهم مبادرة إقليمية في تاريخ الجمهورية التركية.

ولولا الأزمة السورية كان من الممكن أن تكون هذه أكبر عملية تكامل إقتصادي في الشرق الأوسط تحت رعاية تركيا، بالنسبة لسوريا لم يكن تحسين العلاقات مع تركيا مفيدا فقط من الناحية الإقتصادية، بل كذلك ساعدها على الخروج من العزلة الدبلوماسية التي أعقبت المزاعم بأن سوريا كانت متورطة في إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 14 فيفري 2005 وعلاوة على ذلك فإن العلاقات الجيدة مع تركيا كان يمكن أن تساعد سوريا على تحسين علاقاتها مع الغرب[1].

مع تزايد أعمال العنف في سوريا غيرت تركيا نهجها بشكل مثير حيث بدأت الحكومة التركية بإستضافة وتسليح المعارضة السورية ولا سيما الإخوان المسلمين، فقطعت العلاقات مع دمشق ودعت إلى تغيير النظام، كان هذا التحول الإستراتيجي مؤلما جدا لدمشق وأنقرة على حد السواء لكن الإندفاع التركي لم يكن محسوبا ولم تحسن أنقرة قراءة الوضع الجديد جيدا.

إعتقدت أنه من الأفضل الوقوف مع المعارضة معتمدة على إفتراض أن النظام سوف ينهار سريعا، وإقتربت تركيا من الدول السنية في المنطقة (المملكة العربية السعودية وقطر) والدول الغربية الأكثر نشاطا في المنطقة (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) ولكنها في هذه العملية أبعدت إيران وروسيا اللتين دعمت النظام السوري.

ومع مرور سنوات الأزمة أصبح من الواضح أن كل الرهانات التركية لم تؤتي ثمارها سواء الرهان على المعارضة سياسيا وعسكريا أو من ناحية رهانها على حلفائها الغربيين الذين خذلوا أنقرة في ملف اللاجئين والمنطقة الآمنة، حيث ساءت العلاقة مع الإتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة

[1] Francesco D'Alema , "The Evolution of Turkey's Syria Policy". **Istituto affari internazionali ,WORKING PAPERS ,** N17/28 , (October 2017),p03.

الأمريكية التي لم تستجب لمطالب أنقرة حول إقامة المنطقة الآمنة، في الجهة المقابلة لعب دعم إيران وروسيا دورا مهما في إستعادة الجيش السوري أجزاء من الأراضي التي خسرها في سنوات الأزمة الأولى من المعارضة المسلحة، وفقدت تركيا بذلك عمقها الإستراتجي الذي كانت تراهن عليه في سوريا.

الصراع في سوريا لا يزال يشكل الكثير من الخطر على تركيا فبالإضافة إلى المعارك و المواجهات المسلحة على حدودها ساهمت عوامل أخرى في الإضرار بمصالح تركيا، منها ظهور الجماعات الجهادية في المنطقة ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتي سيطرت في السنوات الأولى للصراع على مساحات واسعة من الجغرافيا السورية وصلت حتى الحدود المتاخمة لتركيا، وتمدد مناطق سيطرة الأكراد في الشمال السوري.

لقد فشلت تركيا في توفير إستجابة ملائمة لهذه الأزمة حيث أصبحت في نهاية المطاف نقطة عبور لما يسمى " المقاتلين الأجانب " أي المسلحين الذين ذهبوا إلى سوريا والعراق للإنضمام إلى داعش، والذي أثر سلبا على سمعة أنقرة ليس فقط في نظر حلفائها الغربيين ولكن أيضا عند الرأي العام العربي والعالمي، وبالفعل فإن إستراتيجية تركيا التي شملت أيضا دعم العناصر المتطرفة من المعارضة السورية بمختلف إنتماءاتها وتوجهاتها ضد الرئيس السوري بشار الأسد.

مما دفعت الكثيرين إلى وصف أنقرة بـ "غير مسؤولة " السياسة التركية تجاه الأزمة السورية تطرح التساؤل حول ما هو هدف تركيا السياسي بالضبط في الحرب السورية ؟ وأين هي المصالح التي حققتها ؟ الإجابة هي العكس تماما تركيا نالت فقط المتاعب والإخفاق فكل ما تم بناؤه وإقامته من علاقات مع دول الجوار هدم في لحظة فارقة من حياة المنطقة كلل، كان قد سقط بعد أول لحظة تدخل تركي غير محسوب العواقب في سوريا.

من بين المآخذ على تركيا كذلك هو علاقتها المشبوهة بالجماعات المسلحة الناشطة في الصراع الدائر في سوريا فعند إستيلاء تنظيم داعش على الموصل دخلت تركيا في علاقات غامضة مع الجماعات المتطرفة فإتهمت أنقرة بتزويد داعش بالأسلحة والتدريب والسماح له بحرية الحركة عبر

حدودها ومنحه السيطرة على نقاط عبور هامة، والتورط معه في بيع النفط الخام السوري عبر أراضيها.

الأمر الآخر والذي أرق تركيا هو تعزيز نطاق تواجد وسيطرة الميليشيات الكردية في سوريا "وحدات حماية الشعب الكردي" والذي شكل كارثة إستراتيجية أخرى لتركيا حيث أن وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني والذين يتمتعون كذلك بدعم الولايات المتحدة أثبتوا أنهم القوة المسلحة الأكثر كفاءة في محاربة داعش في سوريا، وهذا ما أخلط أوراق تركيا كليا.

قبل الأزمة السورية تبنى حزب العدالة والتنمية نهجا توفيقيا تجاه المطالب الكردية للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي، بما في ذلك منح الحقوق اللغوية كما سعت إلى التفاوض على سلام دائم مع حزب العمال الكردستاني وتم تحقيق وقف إطلاق النار في نهاية المطاف والمعروف أن عملية السلام بدأت في 2013 لكنها فشلت في عام 2015 وعادت تركيا إلى نقطة الصفر بسبب تداعيات تدخلها في سوريا.

فخلال المرحلة الأولى من الأزمة السورية تبنت تركيا موقفا معتدلا تجاه حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD) الحزب الكردي السوري، والذي نشأت منه ميليشيات حماية الشعب وسمحت أنقرة لزعيم حزب الإتحاد الديمقراطي وأفراده بالعمل على الأراضي التركية وحافظوا على حوار مع المجموعة.

وفي الوقت نفسه إستخدم أردوغان علاقته الشخصية مع مسعود بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان الإقليمية الشمالية لمنع حزب الإتحاد الديمقراطي من السيطرة الكاملة على شمال شرق سوريا وافقت أنقرة أولا على تأسيس المجلس الوطني الكردستاني كمنافس لحزب الإتحاد الديمقراطي والتابعة لحزب برزاني الديمقراطي الكردستاني (KDP)، ثم دعمت جهود بارزاني نفسه للتفاوض على إتفاق تقاسم السلطة بين المجلس الوطني الكردستاني والحزب الكردي السوري في جويلية

.[1]2012

أما سياسيا كان الداخل التركي على صفيح ساخن وبالضبط داخل أروقة حزب العدالة والتنمية لم يكن الإتفاق في حد ذاته يمثل مشكلة بالنسبة للرئيس أردوغان على الرغم من أن رفع قيود التأشيرات تضمن إصلاح قانون مكافحة الإرهاب في تركيا، وهي خطوة لم يكن مستعدا لإتخاذها ومع ذلك فإن الحقيقة تعتبر نجاحا لداود أوغلو وعليه بدأ كرئيس الوزراء آنذاك الممثل الحقيقي لتركيا، أدى هذا إلى تفاقم التوترات السابقة بين الرئيس ورئيس الوزراء، خلال فترة رئاسة داود أوغلو ظهر صراع داخلي داخل الحزب بين جناح موال لأردوغان، داعم لخطة الزعيم أردغان لتحويل تركيا إلى جمهورية رئاسية وجناح أكثر إعتدالا يعتقد أن داود أوغلو كان مقربا منه حذر من زيادة تركيز السلطة في يد أردوغان[2].

إنتهى النزاع مع النصر الكامل لأردوغان في أواخر أفريل 2016، حيث صوتت اللجنة التنفيذية المركزية لحزب العدالة والتنمية لتجريد زعيم الحزب دافت أوغلو رسميا من سلطة تعيين المديرين التنفيذيين في المحافظات[3]هذا قاد الحكومة إلى طريق مسدود بعد إجتماع بين أردوغان وداود أوغلو، أعلن فيه أن حزب العدالة والتنمية سيعقد مؤتمرا إستثنائيا في أواخر ماي 2016 وأن داود أوغلو لن يرشح نفسه لمنصب رئيس الحزب في وقت لاحق، قدم داود أوغلو إستقالته كليا من رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء، من خلال إستقالته أرسل أردوغان رسالة واضحة إلى الغرب وكذلك إلى منافسيه الداخليين، أن هيأة رئاسة الجمهورية هي اللاعب الرئيسي في السياسة التركية بشكل غير مفاجئ، إستطاع أردوغان أن يفرض إختياره، وعين بينالي يلدرم كقائد حزبي جديد ورئيس

[1] Holland-McCowan, J, "War of Shadows: How Turkey's Conflict with the PKK Shapes the Syrian Civil War and Iraqi Kurdistan " , at : **http://icsr.info/wpcontent/ uploads/2017/08/ICSR-Report-War-of-Shadows-How-Turkeys-Conflictwith-the-PKK-Shapes-the-Syrian-Civil-War-and-Iraqi-Kurdistan.pdf** (08/02/2019).

[2] Ibidem.

[3] Francesco D'Alema,**op,cit**.p.5

للوزراء، وإنتهى بإستفتاء شعبي يوم 16 افريل 2017 وكانت النتائج 51.41 بالمئة مؤيدة للتعديلات الدستورية و 48.59 معارضة[1].

كانت هذه هي الخلفية التي قادت إلى محاولة الإنقلاب في تركيا في 15 جويلية 2016 حيث كان الفاعل فصيلا ضمن القوات المسلحة التركية التي أطلقت على نفسها إسم "مجلس السلام في الداخل" حيث فشل الإنقلاب بعد تدخل عدد كبير من أنصار حزب العدالة والتنمية والشرطة، وجزء كبير من الجيش ضد الإنقلابيين، ومن الأمور الحاسمة أيضا حقيقة أن حزبين معارضين رئيسيين هما حزب الشعب الجمهوري الكمالي وحزب الحركة القومية الرئيسي أدانوا الإنقلاب وإعتبروه غير قانوني.

أدى فشل الإنقلاب إلى ثلاث عواقب ذات صلة الأولى إتهم أردوغان فتح الله غولن وحركته بتدبير التمرد كان غولن يدافع عن أجندة إسلامية ذات توجه ليبرالي والذي كان حليفا في البداية لأردوغان الذي هيأ له إمكانية الإعتماد على شبكته الواسعة من الأتباع داخل الدولة والمجتمع المدني في تركيا بعد خروجهما في عام 2013[2]، أصبح أردوغان وغولن عدوين لدودين، ونتيجة لذلك كانت الخطوة التالية لأردوغان هي الشروع في عمليات تطهير ضخمة من الغولنكيين الذين أطلقت الحكومة إسمهم على المشاركين في محاولة تشكيل دولة موازية في مسؤسسات البلاد إدارة وقضاء وشرطة وجيش وأوساط أكاديمية.

وأخيرا إغتنم أردوغان الفرصة للدفع باتجاه الإصلاح الدستوري الذي حول تركيا إلى جمهورية رئاسية تمت الموافقة على هذا التحول في نهاية المطاف في استفتاء دستوري مثير للجدل في 16 أفريل 2017 والذي أنهى الجدل لصالح أردغان بتغيير النظام البرلماني إلى رئاسي ليصبح رأس الحربة في صناعة القرار الخارجي لتركيا بدون منازع.

[1] "حيثيات دخول تركيا النظام الرئاسي"، في: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2019/02/08).

[2] أمين محمد حبلا، "أردغان وغولن ... معركة الدولة والتنظيم"،في :
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews (2019/02/08).

كان لهذه التطورات الداخلية أثر كبير على السياسة الخارجية التركية لثلاثة أسباب على الأقل فالأول أنه مع إستقالة داود أوغلو المهندس الرئيسي لمبدأ صفر مشاكل مع الجيران فقدت السياسة الخارجية التركية زخمها المثالي خاصة فيما يخص علاقاتها مع دول الجوار، الثاني أدى نمو سلطة أردوغان إلى تغذية المواقف التركية المعادية للكرد التي تم تبنيها بعد إستئناف العمليات القتالية في ديار بكر والذهاب بعيدا إلى العمق السوري لمحاربة الأكراد[1].

كانت السياسة تجاه القضية الكردية واحدة من نقاط الإحتكاك الرئيسية بين أردوغان وداود أوغلو حيث حسم أوغلو الأمر لصالح إستئناف محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني الذي عارضه أردغان بقوة، أما الثالث هو تأثير ردود الفعل الدولية في أعقاب الإنقلاب الفاشل على علاقات تركيا مع الدول الأخرى لا سيما مع القوى الغربية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي[2].

أما العوامل الخارجية أبرزها كان تعزيز حزب الإتحاد الديمقراطي لموقعه في شمال سوريا وتزايد هجمات داعش على الأراضي التركية، أدت هذه التطورات إلى إحداث تغيير في السياسة الخارجية التركية، من المهم أيضا النظر في السيناريو الجيوسياسي الأوسع في سوريا حيث أسفرت مشاركة روسيا المباشرة في هذا الصراع عن قلب توازن القوى، مع دعم الجبهة الموالية للنظام السوري والتي تشمل إيران أيضا[3].

كما إستفاد الأسد من تردد الرئيس الأمريكي باراك أوباما وبعده الرئيس دونالد ترامب في إشراك الولايات المتحدة بشكل أكبر في الشرق الأوسط والإنقسامات داخل الدول العربية السنية، فبعد الإنقلاب الذي قاده السيسي في مصر والذي أطاح بالرئيس محمد مرسي وجد أنصار هذا الأخير أي تركيا وقطر أنفسهم متورطين في مواجهة مريرة مع الحكومة المصرية الجديدة، بدعم من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

[1] Francesco D'Alema ,**op. cit**, P 09.

[2] Holland-McCowan,**op.Cit**.

حيث كان للصدع الذي حدث بين أنقرة الدوحة والرياض وأبو ظبي والقاهرة عواقب كبيرة على تركيا، وعلى المشهد الإقليمي وأحد الأمثلة ذات الصلة هو الحصار على قطر، أما في سوريا أدى هذا إلى تقويض قدرة قوى المعارضة على إنشاء جبهة موحدة ضد النظام السوري،علاوة على ذلك توجهت حكومة السيسي نحو دعم للأسد وهذا نظرا لوجود الإخوان المسلمين بين صفوف المعارضة في سوريا.

في هذا السياق وجدت تركيا نفسها معزولة إقليميا، وعليه حاول أردوغان تدارك الأمر عن طريق توجيه الرؤية التركية للصراع السوري نحو موقف أكثر براغماتية، ووضع فكرة إزالة الأسد جانبا، وعليه فقد توقفت أنقرة عن إستخدام خطاب تغيير النظام والتوجه نحو المشاركة أكثر في القتال ضد داعش والميليشيات الكردية ووافقت على المشاركة في المحادثات مع روسيا وإيران لإيجاد حل للنزاع، بعبارة أخرى عدلت تركيا أولوياتها الإستراتيجية، معترفة بأن إزالة الأسد لا ينبغي إعتبارها هدفا رئيسيا في سياق يشكل فيه داعش تهديدا خطيرا، كما تشهد على ذلك موجة الهجمات الإرهابية التي وقعت في الأراضي التركية في السنوات الأخيرة أي بعد 2011.

ويعتبر تعزيز مكاسب حزب الإتحاد الديمقراطي في شمال سوريا بمثابة تهديد لسلامة تركيا الإقليمية والذي يعتبر فرعا لحزب العمال الكردستاني، يرى أردوغان أن النزعة الإنفصالية الكردية هي الأولوية ومع ذلك يقر بأن سلوك تركيا السلبي فيما يتعلق بصعود داعش قد عزز موقف حزب الإتحاد الديمقراطي في سوريا، لذلك هناك حاجة إلى جهد أقوى تجاه تنظيم داعش من أجل الحد من تأثير قوات سوريا الديمقراطية[1].

إتخذت تركيا الخطوات اللازمة لتحسين علاقاتها مع اللاعبين الخارجيين الرئيسيين وواصلت عملية التطبيع مع إسرائيل، وقللت من التوتر مع إيران وإعتذرت لروسيا عن إسقاط "سوخوي 24" في حين أن العلاقات مع هذه البلدان قد تحسنت، لكنها تدهورت مع أوروبا حيث كانت المفوضية

[1] Holland-McCowan,**op.cit**.

الأوروبية مترددة في السماح بالسفر بدون تأشيرة للمواطنين الأتراك مشيرة إلى أن تركيا تستخدم ملف اللاجئين لإبتزاز الدول الأوروبية[1].

سمح التقارب مع موسكو وطهران أنقرة بالتعامل مع داعش وقوات سوريا الديمقراطية في نفس الوقت، ففي صيف 2016 بدأت تركيا عملية واسعة النطاق في شمال سوريا في المنطقة الواقعة بين نهر الفرات إلى الشرق والمنطقة المحيطة بأعزاز من الغرب، سمح هذا التقارب لتركيا كذلك من إيجاد هامش مناورة والتخفيف من التداعيات الإستراتيجية الخطيرة عليها خاصة فيما يخص التعامل مع تحرك أكراد سوريا عسكريا وما قد يشكله هذا من تهديد لأمن تركيا القومي.

ما يمكن قوله مما سبق هو أن سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية فشلت ولم تحقق أهدافها التي كانت مسطرة منذ إنفجار الأزمة، فتركيا تواجه اليوم العديد من التحديات لإستقرارها الداخلي في حين أن الصراع الجيوسياسي الذي تغذيه الحرب في سوريا تعتبر تركيا واحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية فيه ولكن ليس المسيطرة فيه، لذلك إضطرت تركيا للحد من نطاق أهدافها على المدى المتوسط والدخول في تفاهمات مع القوى الإقليمية والدولية الموجودة في اعتراف صريح منها بتغير قواعد الاشتباك في سوريا.

هاجز وقلق أنقرة الأساسي هو منع صعود إقليم مستقل للأكراد أو ذا حكم ذاتي في سوريا تحت رعاية حزب الإتحاد الديمقراطي، والتخوف كذلك من إحتمال أن يوفر هذا الكيان الجديد الدعم اللوجستي لأنشطة حزب العمال الكردستاني في تركيا، من أجل تحقيق هذا الهدف أنقرة ضروري أن تنفتح على دمشق وأن تتعاون مع إيران على إعتبار أن كلاهما مهتم أيضا بتحجيم دور حزب العمال الكردستاني وحزب الإتحاد الديمقراطي في المنطقة، خاصة مع ما شهده أنقرة من محاولة تمرير الإستفتاء لإستقلال كردستان العراق سيدفعها إلى إعادة النظر في علاقاتها مع حكومة الإقليم، فمن شأن كردستان العراق المستقلة أن يشكل تهديدا لمصالح تركيا حيث أنها ستمهد الطريق أمام الإنفصال الكردي عبر المنطقة بأسرها.

[1] Francesco D'Alema, **op. cit** ,P 15.

إن التداعيات الوخيمة التي عصفت بتركيا والإرتدادات السياسية والجيوسياسية على مستوى الداخل التركي وما شهده حزب العدالة من تجاذبات داخلية وصراع أردغان مع المعارضة ومواجهته للرأي العام التركي والإنتقادات الموجهة لسياسته في سوريا، التي عادت على تركيا بعواقب وخيمة أضرت بصورتها في الساحة الدولية خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني داخل تركيا في حد ذاتها.

ثانيا / التداعيات الأمنية: كما سبق وذكرنا أنه من بين تداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية على المستوى الإستراتيجي والسياسي الداخلي التركي وحتى تقييم السياسة الخارجية التركية على الإجمال كان للعامل الأمني تأثير كبير على واقع المشهد الداخلي والخارجي لتركيا، فهذه التداعيات كان لها الأثر المباشر في السياسة التركية وماشهدته من تحديات ومن بين هذه الآثار ما يلي :

1- تنامي مسألة الإرهاب والجريمة المنظمة :

إن تداعيات الصراع الدائر لحد الآن في سوريا كان له أوجه عديدة منها عمليات التزوير والتهريب والسوق السوداء التي نشطت مع الحدود وتفاقم ظاهرة تهريب المحروقات والبنزين والعملات الصعبة وإنتشار موجة إنتقال وتهريب المقاتلين الأجانب، وما أفرزته من إنفلات أمني مع ما منحته تركيا لهؤلاء كما سبق وذكرنا من مساعدات في مطلب التدخل العسكري التركي في سوريا والتفجيرات التي قام بها تنظيم داعش والفصال الكردية داخل تركيا.

وفقا لوزارة الجمارك والتجارة التركية فقد تم تقدير قيمة السلع المضبوطة على الحدود مع سوريا في عام 2014 بأكثر من 600 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50٪ تقريبا مقارنة بأرقام عام 2013، ومن نشاطات التهريب كذلك تشمل الجريمة المنظمة في تركيا غسيل الأموال وتهريب المخدرات والبنزين والتبغ من سوريا والعراق إلى تركيا وسجلت معظمها زيادة في السنوات القليلة الماضية بسبب موجات الهجرة التي تسهل النقل غير المشروع للمواد والسلع والأشخاص عبرالشريط الحدودي[1].

[1] "UNHCR.(2017).Turkey",at : https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCRTurkeyFactSheet-October2017.pdf ,(08/02/2019).

كذلك التزوير الذي يتعلق أكثر باللاجئين السوريين الذين يجلبون العملة الأمريكية والتركية المزيفة إلى تركيا، خاصة في المناطق الجنوبية، ففي فيفري 2015 سجلت تركيا أكبر عملية لمكافحة الدولار المزيفة في غضون عشر سنوات والتي حصلت على 11 مليون دولار من الأموال المزورة[1].

2- **تنامي ظاهرة تهريب المحروقات والبنزين**: حيث تكتشف السلطات التركية بإنتظام خطوط الأنابيب المبنية حديثا التي يستخدمها المهربون لنقل البنزين من سوريا إلى تركيا، فهمي تعتبر تجارة مربحة بسبب الضرائب المرتفعة على الوقود في تركيا، والتي تفتح السوق السوداء للواردات غير القانونية من البنزين من سوريا إلى تركيا، فمقاتلي داعش يزودون السوق السوداء التركية بغاز ونفط غير قانوني من المناطق السورية التي يسيطرون عليها، لتمويل أنشطتهم وبناء العديد من خطوط الأنابيب في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، والتي تؤدي في معظمها إلى مناطق كيليس وأورفاه وغازي عنتاب وهاكاري وهاتاي، ففي عام 2014 فقط تمت مصادرة 50 مليون لتر من البنزين غير القانوني من قبل السلطات التركية[2].

ومع ذلك فإن الجريمة المنظمة في تركيا لا تتعلق فقط بالمواد المذكورة أعلاه والمواد المتعلقة بالحرب ولكنها تشمل العديد من السلع الأخرى ذات الإستهلاك الواسع حيث أن الصراع في سوريا أغلق تماما تجارة الأراضي بين البلدين في محافظتي حلب وهاتاي، كما أشار حكمت جينجن رئيس غرفة التجارة والصناعة في أنطاكيا في عام 2008 " بلغت صادراتنا من هاتاي إلى سوريا 123 مليون دولار سنة 2008 وبلغت قيمتها 186 مليون دولار في عام 2009، و 250 مليون دولار في عام 2010، و150 مليون دولار في عام 2011، ولكن تقارب الصفر في عام 2012 كانت سوريا أيضا طريقا لعبور الصادرات التركية إلى دول الخليج قبل الأزمة"[3].

في الوقت الحاضر تفضل تركيا إستخدام طريق بحري بإستخدام العبارات من ميناء إسكندرون إلى مصر أو عبر قناة السويس إلى المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر هذا أكثر أمانا من

[1] Ibidem.
[2] Global terrorisism index 2018.p.7.
[3] "الغرف التجارية في تركيا "، في: https://www.mci.gov.sa/attache/turkey (2019/02/09).

النقل عبر سوريا من الطبيعي أن يؤدي إغلاق طرق التجارة البرية الرسمية إلى إنشاء قنوات غير قانونية وزيادة أنشطة الجريمة المنظمة في المنطقة[1].

3- تنامي عدد الهجمات الإرهابية :

تشكل المخاوف من إمتداد الصراع من حيث تسلل المقاتلين الأجانب إلى الأراضي التركية أو تطرف السكان المحليين عاملا آخر، تظهر الإحصائيات المتعلقة بالإرهاب في تركيا زيادة كبيرة في عدد الهجمات الإرهابية في تركيا في عام 2012 ثم في 2015 و 2016 ومع ذلك فهي لا ترتبط فقط بأنشطة مقاتلي داعش أو المتطرفين السوريين الذين يأتون في موجات الهجرة من سوريا إلى تركيا [2].

ولكن أيضا مع تطور العلاقات العدائية بين حزب العمال الكردي وتركيا ففي عام 2011 إزداد عدد الهجمات في أعقاب إنهيار المحادثات السرية بين الأكراد والحكومة في أنقرة، كانت الأرقام منخفضة بين عامي 2013 و 2015، لكنها إرتفعت مرة أخرى بعد أن تم التخلي عن وقف إطلاق النار بين الطرفين في شهر جويلية 2015،[3]وبالتالي لا يمكن الربط بين زيادة الهجمات الإرهابية في تركيا فقط وبشكل حصري مع الصراع في سوريا والإرهاب لا يمكن أن يكون التعامل مع هذين المتغيرين كعامل حاسم ووحيد.

لم يتم تصنيف تركيا في السابق في الدول العشرة الأكثر تأثرا بالإرهاب وقد تدهورت الحالة بصورة مطردة من 27 درجة في عام 2014 إلى 14 في عام 2015،أما في سنة 2018 فإحتلت تركيا المرتبة 12 عالميا، وهذا مؤشر خطير جدا، حيث تمثل 2.6 في المائة من جميع الوفيات العالمية و 3.3 في المائة من جميع الهجمات الإرهابية في العالم، أنظر الشكل [4].

الشكل رقم 01 : عدد الهجمات الإرهابية (مع الوفيات) في تركيا (2003-2017)

[1] Global terrorisism index 2018 ,p79.
[2] Barbora Olejárová , "The Great Wall of Turkey: From „The Open-Door Policy" to Building Fortress?" ,Pogranicze. **Polish Borderlands Studies**, vol. 6, no. 2, p 126.
[3] Holland-McCowan, J.**op.cit.**
[4] Global terrorisism index 2018.p81.

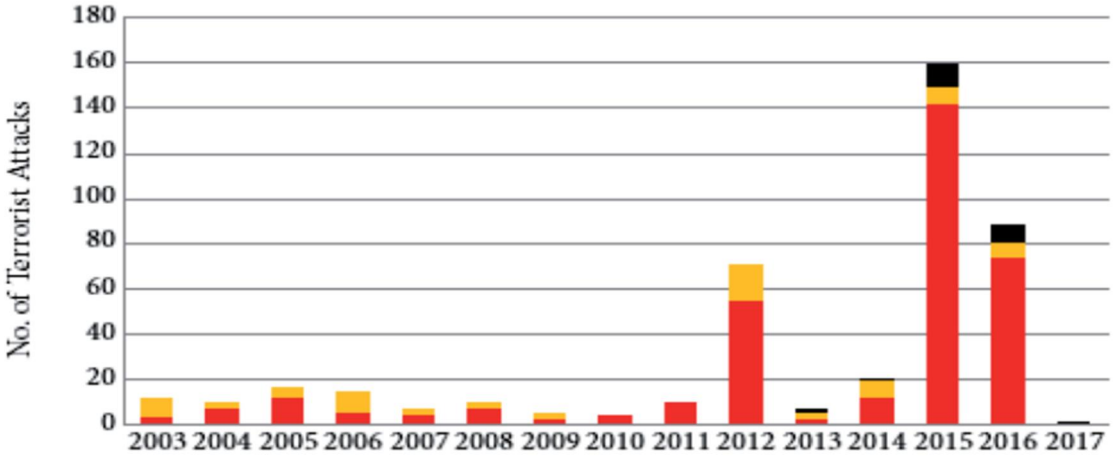

المصدر : www.economicsandpeace.org

يوضح الشكل البياني تضاعف عدد الوفيات من جراء العمليات الإرهابية تقريبا من عام 2015 إلى عام 2016 وزاد إلى 658 حالة وفاة، وتتناقض هذه الزيادة الحادة في الوفيات بشكل صارخ مع الفترة من 2000 إلى 2014 عندما كان متوسط عدد الوفيات في تركيا 15 حالة فقط كل عام من الإرهاب[1].

ومن بين العوامل التي دفعت هذه الزيادة جزئيا هو حدوث الصدامات الناجمة عن الصراع الدائر في سوريا وتزايد أجواء عدم الإستقرار داخل تركيا، لا سيما داخل المناطق التي تسكنها أغلبية كردية وقد أدى هذا إلى زيادة في الهجمات الإرهابية من مصدرين رئيسيين: الفصائل الكردية وتنظيم داعش وكذلك يضاف له التوترات السياسية الداخلية المتزايدة.

والجماعتان الكرديتان الرئيسيتان تتمثلان في حزب العمال الكردستاني PKK وصقور حرية كردستان TAK، حيث كانت كلتا المجموعتين مسؤولة عن الهجمات التي حدثت في عام 2016، حيث قتل 132 شخصا، ومع ذلك لا يزال حزب العمال الكردستاني المجموعة المسيطرة وكان مسؤولا عن ثلاثة أرباع القتلى من قبل القوميين الأكراد في تركيا منذ عام 2014، بشكل عام الوفيات بسبب القوميين الأكراد، وقد إزداد عدد الوفيات من 13 في عام 2014 إلى 174 عام

[1] **Ibidem** , P 30.

2015، وفي عام 2016 تضاعف عدد الوفيات إلى 399 حالة وهو ما يمثل 61 في المائة من وفيات الإرهاب[1].

المصدر الرئيسي الآخر للإرهاب في تركيا هو هجمات تنظيم داعش، حيث كان التنظيم مسؤولا عن 25 في المائة من الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام 2016 والتسبب في 162 حالة وفاة، تعزى هذه الهجمات إلى الآثار المتدفقة للنزاع المستمر في سوريا، و قد سجلت تركيا أكبر هجومين نفذتهما داعش في عام 2016، كانا التفجير الإنتحاري لمطار أتاتورك في شهر جوان من نفس السنة، والذي أسفر عن مقتل 48 شخصا، والتفجير الإنتحاري في حفل زفاف في غازي عنتاب، والذي أسفر أيضا عن مقتل 48 شخصا[2].

يمكن القول مما سبق أن التداعيات الأمنية على تركيا تمثلت في متغيرت إثنين الأول هو هجمات داعش والثاني هجماعت الفصائل الكردية، وحسب الإحصائيات المذكورة فإن مؤشرات التوتر إرتفعت بعد سنة 2011 سنة إنفجار الأزمة السورية وتعاضمت مع فشل تركيا في إنهاء حالة التوتر مع الأكراد وعدم التوصل الى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار والوصول إلى حل لتفكيك الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني PKK كان سببه هو سياسة أردغان الفاشلة في تعامله مع أحداث كوباني والتي رفعت من منسوب التأييد الكردي الداخلي لقضية هذه المدينة التي حاصرها داعش خلال أولى سنوات الأزمة، الأمر الآخر بالنسبة لداعش تفاقم خطره وتزايد عدد هجماته بسبب الدعم اللامحدود الذي لقيه التنظيم من طرف المخابرات التركية جعله ينقلب على السلطات التركية فيما بعد وبالتالي تركيا أصبحت وجهت غير آمنة نسبيا وأثر هذا كذلك على الإتصاد التركي والسياحة على حد السواء، كان لزاما على القيادة التركية تصحيح كل الأخطاء التي إرتكبتها في سوريا لتحجيم هذه الأخطار والتهديدات مستقبلا.

[1] **Ibidem**.p29.
[2] **Ibidem**.

المطلب الثالث : مستقبل الدور التركي في سوريا

يتناول هذا المطلب محاولة قراءة مستقبل الدور التركي وفق المعطيات الميدانية والسياسية والإستراتيجية التي تم تناولها سابقا ومن خلال أدوات التي إستخدمتها تركيا لإدارة الأزمة السورية للوصول في الأخير على الأهل للمشهد الحقيقي الذي تعيشه السياسة الخارجدية التركية الآن و لمعرفة إلى أين يتجه هذا الدور هل سيتمر هل سيتراجع أم هل سيبقى على نفس النهج؟.

ما يمكن قوله حول مستقبل الدور التركي في سوريا يطرح تساؤلات كثيرة متعلقة بتركيا كفاعل مؤثر في الأزمة السورية ومتعلق أيضا بالمتغيرات الدولية المؤثرة في الدور التركي في حد ذاته حيث وفي ظل هذه العوامل المتداخلة والمتضاربة يطرح التساؤل هل سيستمر رجب طيب أردغان في سياساته الراهنة في سوريا أم سيغيرها؟ وهل المعارضة والجيش التركي صارا مضمونين بالنسبة له بعدما ذهب صوب النظام الرآسي؟ هذا من ناحية.

من ناحية أخرى لماذا لا ينظر إلى سياسة تركيا الحالية إتجاه الأزمة السورية على أنها واقعية وأن من حق تركيا أن تدافع عن مصالحها وعن نفسها ضد ما يهدد أمنها؟ وبالتالي تركيا اليوم هي بين فكي كماشة بين تحديات تهدد مصير ما حققته في سوريا وبين تراجع نفوذها الكبير لصالح ما حققه النظام السوري وتيقن القوى الإقليمية والدولية أن الرئيس السوري هو وحلفاؤه أهم معادلة في الصراع الدائر الآن في سوريا.

لا شك أن تركيا منذ بدء الأزمة في سوريا وهي تشهد تحولات غير مسبوقة في تاريخها ومن ينظر الآن إلى المشهد العام في تركيا داخليا وخارجيا وفي علاقاتها الخارجية ويقارنه مع ما كان عشية بدء الأزمة في سوريا، لا يمكن أن يصدق يوما ما أن تركيا قد إنقلبت وتحولت من مشهد كانت فيه دولة تحضى بالقبول إلى مشهد مغاير تماما.

حيث حطم أردغان ما حققه هو بنفسه بعد عام 2002 صفر مشكلات أمنية على الحدود مع سوريا ثم تلى ذلك ما سمي بصفر مشكلات لكنه بعد 2011 إنقلب كل شيء إلى صفر أمن و صفر علاقات مع سوريا.

وصلت السياسية الخارجية التركية بعد سنوات من تدخلها في الأزمة السورية تحديدا إلى موقع لم يكن نتيجة قصور في التفكير حول عدم توقع تداعيات الأزمة على تركيا داخليا وخارجيا، بل نتيجة تقصير في معرفة حقائق المنطقة وخصوصا سوريا، فتركيا غابت تسعين عاما عن المنطقة بعد خروج آخر جندي عثماني عام 1918.

وعندما أرادت أن تعود من جديد كطرف فعال في المنطقة عادت كما لو أنه لم تمض هذه العقود التسعة، ولكن كان كل شيء قد تغير فالديموغرافيا تغيرت والمفاهيم والخرائط والتوازنات و حتى التحالفات وبالتالي أرادت أن تعود إلى منطقة لم تعد تعرفها بخلاف ما كان يظهره أحمد داوود أوغلو بإعتباره المفكر البنيوي المركزي لحزب العدالة والتنمية.

لذلك عندما إنفجرت الأزمة في سوريا لم يكن أحد يتوقع أن تنتهي في هذه اللحظة إلى النتائج التي هي عليها الآن، فكيف يمكن أن يكون الأمر بعد سنوات أخرى وعمر الأزمة اليوم سبع سنوات، ولعل أهم عامل حاسم في التدخل التركي في الأزمة السورية وما ألحقه من إشتباك في المصالح والرؤى والتحالفات وأثر على مستقبل الدور والمصالح التركية في سوريا بشكل كبير هو الملف الكردي.

وبالتالي كان الإنفجار في الداخل التركي مع الأكراد سببه ما يجري في الساحة السورية فهذا الملف يعتبر عاملا مزمنا في السياسة الخارجية التركية ومحددا مركزيا لمصلحتها الوطنية، هذا الملف كان قد إتخذ منحى أخطر بكثير من قبل وكان أيضا عاملا لإنفجار العلاقات مع الخارج مع سوريا ومع إيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد إنفجار الأزمة السورية.

البعد الكردي في الأزمة السورية أو حتى البعد الكردي من موقف تركيا مما يجري في سوريا هو موضوع حساس يظهر بتجليات مختلفة فأردغان منذ أول لحظات الأزمة السورية كان يشير إلى كرد سوريا بوصفهم مصدر تهديد للأمن القومي لتركيا ويربطهم بالمسألة الكردية في تركيا.

هناك ترابط أكيد بين كرد سوريا وكرد تركيا وهذا أمر طبيعي وهو سبب في تدخل تركيا في سوريا ثم أن المشكلة الحقيقية لتركيا هي في إعتبار أن الوضع السوري هو مسألة داخلية في تركيا، فكرد

سوريا ليس لديهم أجندة خاصة بتركيا دائما، وعلى العكس من ذلك كان "صالح مسلم" يتواصل في مسألة المرور بين الكانتونات الكردية مع الجانب التركي، وأكراد سوريا تعاونوا مع تركيا أيضا في نقل قبر "سليمان الشاه" تحت حراسة "وحدات حماية الشعب الكردي"، رغم النفي التركي لهذا الامر[1].

إن مستقبل الدور التركي في الأزمة السورية مرهون بما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من ضمانات لتركيا حول عدم السماح للأكراد من إقامة دولة في شمال سوريا أو حكم ذاتي مستقل و بالتالي في مسار العلاقات التركية الأميركية، من المفترض أن تكون واشنطن وأنقرة حليفين قديمين، وأن تستجيب واشنطن لهذا المطلب وهذه المسألة ترجمت على الأرض من خلال رفض واشنطن إقامة أي حكم ذاتي للأكراد شمال سوريا وترجم كذلك في التعامل بين البلدين مع أكثر من قضية وأكثر من أزمة إقليمية ودولية.

فالتوتر الذي جرى بين واشنطن وأنقرة في التعامل مع الملف السوري أو قراءة المسألة الكردية في جزء من الملف السوري لم تستمر طويلا لأن أنقرة تراهن على ترامب الآن الذي يعتمد سياسة مختلفة عن إدارة اوباما، ومع إعلانه النية لسحب قواته من سوريا وقيام أنقرة بالإفراج على القس الأمريكي دلالة على هذا الإنفراج، فتركيا لم تستطع الإستمرار في مواجهة الرغبة الأمريكية في دعم الأكراد و الأمريكي لم يستمر في إغاضة التركي لكن مسألة المنطقة العازلة بقيت عالقة لحد الآن.

كذلك مصالح تركيا الحساسة في سوريا فيما يخص الملف الكردي لن تمر إلا بضوء أخضر روسي، فيما يخص العلاقات الروسية الكردية علاقات يمكن أن القول عنها إستراتيجية لا تتأثر كثيرا بالسياسات البراغماتية التي إنتهجها الرئيس الروسي بوتين في العلاقة مع تركيا حيث فصل الإقتصاد عن الخلافات حول موضوعات سياسية مثل سوريا وغيرها[2].

[1] "Turkey making itself at home in Syria**", Al-Monitor**, at: **http://www.al-monitor.com/pulse/originals//turkeysyria- ankara-set-up-state-structure-northern-parts.html** (04/01/2019).

[2] Metin Gurcan, "Ankara's offer to Moscow: Give us Afrin for Idlib", **Al-Monitor**, at: **http://www.al-monitor. com/pulse/originals/turkey-russia-offer-moscow-idlib-in-return-for-afrin.html** ,(08/02/2019).

ما من شك أن الوضع في سوريا كان نقطة خلاف مركزية بين موسكو وأنقرة وإزداد هذا الأمر تعقيدا في هذه العلاقات مع الدخول الروسي العسكري المباشر في سوريا، ثم إنفجر الوضع بشكل كامل وإنكسر مع إسقاط الطائرة الروسية، لكنه شهد عودة قوية بعد تطبيع العلاقات والدخول في تفاهمات أستانا، ثم إن الروس والأتراك يدركون أهمية كل طرف بالنسبة للأخر سواء في مستقبل الملف السوري آو الملف الكردي كزء منه أو في قضايا أخرى حساسة كملف الطاقة[1].

إن مستقبل الدور التركي في الأزمة السورية كذلك ظهرت ملامحه الأخيرة بعدالإنتهاء من معركة حلب سنة2016، حيث كانت تركيا تراهن عليها في بداية الأحداث على أن تكون بنغازي سوريا وبالتالي ينطلق منها للإطاحة بالعاصمة دمشق وبالنظام خلال أسابيع أو أشهر، مرت سبع سنوات ولم يتغير شيء، بل أكثر من ذلك بقي الرئيس السوري بشار الأسد في مكانه ونظامه والقوى التي معه وتمددوا وتوسعوا إستعاد المبادرة الميدانية من جديد وبقوة ويتجه نحو وضع خطط لإعادة الإعمار من جديد، بينما تركيا بدأت من مجال جغرافي يمتد على كامل الحدود التركية مع سوريا وإنتهت إلى مجال جغرافي محدود جدا شمال سوريا يمتد في المئة كيلومتر بين جرابلس وأعزاز.

من المهم كذلك هنا هو فهم أن هناك فرق كبير بين أن تتدخل تركيا في سوريا وبين أن تتدخل كل دول العالم في سوريا، تدخل تركيا يعني نسبة كبيرة جدا من التأثير في الأزمة السورية وهذا ما حدث فعلا، أما إذا لم تتدخل تركيا مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وبقيت على موقف الحياد أو إتخاذ موقف مؤيد للنظام السوري على الأقل نسبة كبيرة من الضرر وتداعيات الأزمة السورية لما كان موجودا، لهذا سبب التدخل التركي مختلف عن غيره ومؤثر عن غيره كذلك.

لهذا السبب طالبت تركيا بمنطقة آمنة على طول الحدود السورية التركية ولكن بسبب الواقع الميداني والتطور الذي طال المسألة الكردية بالتعاون طبعا مع الولايات المتحدة الأميركية، كانت تعلم أنقرة ومن ورائها أردغان أن هذا الأمر صعب تحقيقه خاصة بعد أن فقدت تركيا أهم مدينة في سوريا وهي حلب، والتي كانت تعتبر بيت القصيد في المشروع التركي في سوريا[2].

لقد بدأ فشل المشروع التركي كذلك في سوريا عندما إسترد الجيش السوري حلب فرهان تركيا على المدينة كان كبيرا جدا، فتركيا كانت تدرك جيدا أن المدينة مسألة أساسية لدى القيادة السورية

[1] Faysal Itani and Aaron Stein, "Turkey's Syria Predicament", **The Atlantic Council**, at: **http://www.atlanticcouncil. org/publications/issue-briefs/turkey-s-syria-predicament** ,(08/02/2019).

[2] Metin Gurcan,**op,cit.**

وحلفائها، وكل فاعل في السياسة السورية كان يدرك ويعرف أهمية مدينة حلب بالنسبة لمستقبل الوضع السوري ككل ويعرف أن سقوطها يعني تغيير المشهد ونهاية اللعبة والمعركة ككل[1].

مؤشر أخر هو أن مستقبل المشهد التركي ينذر مستقبلا بخطر كبير على إستقرار تركيا الداخلي ففي الفترة التي إنتشرت فيها الإتهامات للدعم التركي للفصائل الإرهابية والمقاتلة في سوريا وما تم نشره من أدلة وصور وتقارير كما سبق وتم ذكره في المطالب السابقة حول الدور العسكري في الأزمة السورية.

هذا داخليا أما على المستوى الدولي كانت تقارير المنظمات الدولية تتحدث حول مسألة تجفيف منابع الإرهاب وذكروا أشكال الإتجار بالبشر وسرقة آثار مدينة حلب ومعاملها ومسألة سرقة النفط سرقة الأعضاء البشرية والتي تباع في تركيا للأسواق العالمية، هناك أيضا أشكال من الدعم التي ظهرت من خلال كل مؤتمرات المجموعات المسلحة في الوقت الذي ذهب فيه السوريون إلى "جنيف"، إستقبلت تركيا كل قادة المجموعات المسلحة وأقامت لهم مؤتمرات من أجل توحيد المجموعات المسلحة لكنها فشلت فشلا ذريعا[2].

إن ما قدمته تركيا للفصائل المسلحة الناشطة في سوريا أضر بصورة تركيا وبوضعها الأمني الداخلي حتى المعارضة الموالية لتركيا كانت تفصح عما تقدمه تركيا لها من دعم، تدخل تركيا العسكري كان لمنع الكرد من عبور غرب الفرات ومن أجل أن تكون هناك منطقة آمنة، منطقة مناسبة لعمل جبهة النصرة وأحرار الشام وغيرها من التنضيمات الإرهابية، تركيا هي راعي رسمي في الجانب العسكري للجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا.

لم تستطع تركيا الإجابة على الكثير من الأسئلة التي طرحتها المعارضة بعد فشلها في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها في سوريا حول نمط التدخل وإتجاهه إلى أين يفضي في الموضوع السوري ما مآله في منظور تركيا إلى أين سيصل في النهاية؟، ثم إن مستقبل المعارضة السياسية والعسكرية السورية والتي تدعمها تركيا ضبابي كونها نقطة مهمة جدا لمستقبل تركيا في سوريا وحلفائها.

[1] Faysal Itani and Aaron Stein,**op,cit**
[2] Ibidem.

فهذه المعارضة لا تملك وزنا نوعيا في المجال السياسي الداخلي السوري، ليس لها وجود في المعنى السياسي، أنقرة ومعها الرياض تقيمان فاصلا بين جسم عسكري مثل "أحرار الشام" و"جبهة فتح الشام (النصرة سابقا) وصولا إلى "داعش" وبين هذه التشكيلات التي تسمى معارضة معتدلة[1] فهي لا تملك قوة إجتماعية في الداخل السوري وهذا ما جعلها فريسة سهلة في يد الجيش السوري وحلفائه.

ثم إن حتى حلفاء تركيا إنقلبوا عليها ولم يتماشوا مع أهدافها في سوريا فها هو جون كيري وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ألقى محاضرة في جامعة "أوكسفورد"، قال " بأن الأزمة السورية بدأت في مكان ووصلنا جميعا مع سوريا إلى مكان آخر تحدث عن ست حروب، ستة أنماط من الحروب الموجودة في سوريا منها أن تركيا ليست آتية من أجل أن تدعم السوريين بل تريد أن تواجه إيران والأكراد في مكان، والسعودية آتية لمواجهة إيران كذلك "[2]، هذه التقاطعات الموجودة هي التي تجعل الكثير من الأطراف المتورطة في الأزمة السورية على حساب السوريين سواء معارضة أو النظام في دمشق على حد السواء.

في ظل هذه التناقضات والتحديات والمشاكل والتداعيات التي إرتدت على تركيا تباعا سواء على مستوى الداخل التركي أو على مستوى جسد سياستها الخارجية يمكن القول التالي :

أن تركيا تحتاج الى أن تكون لها سياسة خارجية جديدة هذه مسألة باتت محسومة طالما أن الأتراك الآن غيروا شكل النظام السياسي فأصبح اليوم دستور جديد ونظام سياسي جديد، حيث أن هذا التغيير كان لابد أن يرافقه تجديد أو تغيير أساسي في السياسة الخارجية التركية المعتمدة حاليا. لأن هناك مسألة ثوابت ومتغيرات في المصطلحات السياسية بالنسبة للدول في السياسات الخارجية الآن، فالمشكلة التركية هي أن الثوابت في الكثير من الملفات تعرضت إلى ضرر مباشر وإلى إستهداف مباشر، وحتى من الداخل توجد أخطاء مباشرة في التعامل مع هذه الملفات التي نعرفها بالثوابت في السياسة الخارجية التركية والمقصود هنا الملف الكردي.

أما الشيء الأخر هي الرسائل الواردة من القيادات السياسية التركية كلها تفتح الباب أمام سيناريو التغيير في سياسة تركيا الخارجية، فالمسألة ليست مسألة فقط الملف السوري أو ملف إيراني أو

[1] Faysal Itani and Aaron Stein,**op,cit.**

[2] Tim Manhoff, "Turkey's Foreign Policy Towards Syria, From Neo-Ottoman Adventurism to Neo-Ottoman Realpolitik" ,(october 2017).

ملف عراقي أو دول الجوار، المسألة بشكل عام هي أن تركيا صعدت كثيرا في السنوات الأخيرة إقتصاديا، ودخلت كلاعب أساسي إلى جانب لاعبين كبار وتريد أن تنتقل من مرحلة دولة متوسطة الى مرحلة اللعب مع الكبار، هذه المسألة أيضا ينبغي حمايتها، ومن أجل ذلك لا بد من أن تكون هناك قراءة جديدة في السياسة الخارجية التركية.

هذا التوجه يطرح مشكلة أهم من ذلك أنه هل ستسمح وهل ستوافق القوى الأخرى على هذا الدور، هذه هي النقطة العالقة الآن وهي مشكلة أساسية في السياسة الخارجية التركية، في أن للأطراف الأخرى حسابات الطرف الآخر والتي لا تؤخذ جيدا، لا تدرس جيدا بعين الإعتبار، وهذا أكبر تحدي تواجهه تركيا الآن كيف توازن بين هذه المصالح وكيف ستتصرف مع هذه التناقضات كيف ستقرأ الوضع الجيوسياسي اليوم و تمارس سلوكا عقلانيا يتلاءم مع المرحلة الجديدة.

أمر آخر هو أن أكبر أخطاء السياسة الخارجية في تركيا أنها إعتبرت الشأن السوري شأنا تركيا داخليا وحول إمكانية أن تقبل تركيا بأن تعتبر سوريا أن قمع الأكراد في تركيا هو شأن سوري داخلي وبالتالي تحتضن حزب "العمال الكردستاني" وتدعمه حدث هذا سابقا لكن ليس بنفس ما تمارسه تركيا اليوم مع المعارضة السورية من هنا بدأ الخطأ التركي بالنسبة للداخل السوري.

بعد ذلك هذا لا يعني أن تكون تركيا مع طرف ضد آخر بل أن تكون تركيا هي طرف في هذه الأحداث وبالسلاح والمال والتهريب وما إلى ذلك، هذه هي الخطوات التي كانت قد إنتهجتها تركيا في بداية الأزمة السورية، فبمجرد أن يقول بن علي يلدريم أن الحرب السورية هي حرب عبثية هذا يعني أن السياسة التركية الخارجية في سوريا أفلست لأن تركيا ما كانت تريده من التدخل في سوريا[1]،وهو أسقاط النظام أو في أكثر الأحوال تريد أن تقوم بتسوية بين النظام وبين المعارضة، لا النظام سقط ولا التسوية حصلت، بل أكثر من ذلك أكبر دليل على وجود خطأ في التدخل التركي في سوريا أن النتائج التي إرتدت على تركيا اليوم هي نتائج كارثية على تركيا قبل أن تكون على "سوريا" أو أي بلد آخر.

أمر أخر مهم هو الخلافات التي حدثت داخل البيت الواحد لحزب العدالة والتنمية حيث طرحت تساؤلات كثيرة بين الأتراك حول لمذا إنسحب أحمد داوود أوغلو من الحياة السياسية التركية؟ لماذا إبتعد مع أنه مع أردوغان بالشراكة والتضامن هم عرابوا السياسة الخارجية التركية إعتقد الكثيرون أن مع إبتعاد أوغلو ستتغير تركيا خارجيا لكن حدث العكس تماما فإبتعاد أحمد داوود أُغلو لا يعني

[1] "مجددا تصريحات تركية ملتبسة حول سوريا"، في : https://www.skynewsarabia.com/middle-east/85707 (2019/02/20).

هذا أن السياسة الخارجية ستتغير، لأن أردوغان لا يزال هو رأس الحربة في هذه السياسة وهو يتبناها بقوة [1].

لقد كان تحييد أو عزل أحمد داوود أوغلو هو جزء من مشروع رجب طيب أردوغان الرئاسي والذي نجح فيه، فالخلاف كان حول نقطة أو مشروع التحول إلى النظام الرآسي والزعامة في تركيا وليس حول الوضع في سوريا أو محتوى إدارة الأزمة من طرف تركيا.

إن حكومة الرئيس أردوغان هي حكومة براغماتية يهمها سوى تحقيق مصالحها وهذا أمر منطقي من دولة تمتلك محددات للعب دور موازن إقليمي ودور ريادي في وجه النفوذ الإيراني المنافس لها في ظل بحثها عن مكانتها، وأن تنتزع إعترافا من القوى الأخرى بمكانتها الإقليمية وأن يعترف الآخرون بمجالها الحيوي وأن تراعي باقي القوى إحتياجاتها ومخاوفها وهواجزها الأمنية وخطوطها الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها.

ما تبقى لتركيا في سوريا دافع عنه اردغان عندما تحدث بنبرة عالية وحازمة حول إعطائه لمهلة أشهر فقط للمجتمع الدولي إذا لم يقم منطقة آمنة وعازلة في شمال سوريا فإن الجيش التركي هو من سيقوم بهذا الأمر[2]، في دلالة قوية على أن تركيا لن تتنازل عن هذا المبدأ الذي تعتبره كما وسبق ذكره اقل ما يمكن آن تناله أنقرة من ضمانات لها بما يتصل بمستقبل الصراع في سوريا.

وبالتالي يظهر أن نية التدخل والعدوان والتواجد طويلا في سوريا من طرف تركيا باتت واضحة جدا، وتوضح أن مستقبل التسوية السلمية للنزاع في سوريا مازالت طويلة وبالتالي إذا أرادت تركيا أن تتعافى من إرتدادات تدخلها في سوريا يجب أن تتعامل مع سوريا كدولة جار ذات سيادة وأن تعمل على إعادة تطبيع علاقاتها مع دمشق لتكون علاقات مبنية على أسس الإحترام المتبادل والحوار لحل كل الخلافات العالقة ومبدأ تقاسم المنافع والمخاطر ويعود الأمن والإستقرار لسوريا وللمنطقة ككل.

[1] Metin Gurcan,**op,cit.**

[2] "هل ينشىء اردغان منطقة امنة شمالي سوريا "،في: https://arabic.rt.com/prg/telecast/999395- (2019/02/20).

خلاصة الفصل

بعد ما تم تناوله في مباحث الفصل حول الدور التركي في الأزمة السورية إنسانيا وعسكريا وما تبعه من تداعيات على تركيا داخليا وتأثر الأوضاع الأمنية وتدهورها وتداعيات على الإقتصاد التركي تباعا وخارجيا على أداء السياسة الخارجية لتركيا وعلى علاقتها بالقوى الإقليمية والدولية و تناول أهم الأحداث التي شهدتها تركيا خلال الأزمة يجعلنا نقول بما لا يدع مجالا للشك أن تركيا مارست كل أنواع الإيذاء تجاه سوريا وعملت جاهدت على ظرب مقوماتها لكن هذا المشروع فشل وتراجعت معه الخطط التركية تباعا، ووجدت تركيا نفسها تعود لنقطة الصفر.

الخـاتمـة

الخـاتمـــة

إنطلقت هذه الدراسة من أجل الإجابة على التساؤلات البحثية الأساس التي إنبثقت عنها والتي تم على أساسها تقسيم الدراسة إلى الشكل الذي تم تناول الموضوع بموجبه، والتي يظهر من خلالها ما توصل إليه الباحث من نتائج وبالإضافة إلى نتائج أخرى لا تقل أهمية عن الإجابة على الأسئلة البحثية، حيث أن المسيرة البحثية بحد ذاتها تضيف أشياء جديدة قد تكون مجهولة أو غائبة عن ذهن الباحث، والتي تأتي لاحقا نتيجة تراكم المعلومات وتوسع القرارات حول مشكلة البحث المطروحة.

ووفقا لخطة الدراسة والإشكالية والتساؤلات والفرضيات العلمية المطروحة فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية:

- عكست السياسة الخارجية لحزب العادلة والتنمية خلال فترة الدراسة مرحلتين الأولى مرحلة النجاح تمتد بين 2002 إلى 2011 تميزت بأنها أعطت بعدا حضاريا تمثل في أن السياسة الخارجية القوية إنما هي امتداد لسياسة داخلية مثمرة حيث أن نخبة العدالة والتنمية قامت بتمهيد داخلي لهده السياسة الخارجية ومن ثم كان العمل ابتداء من بناء لحمة وطنية بين كافة مكونات المجتمع التركي من الداخل إلى الخارج، فتصفير المشكلات مع الخارج يتسق مع سياسة داخلية تتجه صوب تصفير المشكلات الداخلية خاصة مع ملف الأقليات، كما أن إعادة بناء الاقتصاد الداخلي هو ما مكن تركيا من توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دوائر جوارها الحضاري، فضلا عن تبني حكومات حزب العدالة والتنمية برامج إصلاح اقتصادي قامت على تبني آليات السوق و خصخصة بعض القطاعات و الشركات الوطنية و سياسات الطاقة وارتبطت هذه الفعالية في جانب منها بوجود حكومة أغلبية مما قلل من العقبات أمام الأداء الحركي التركي في مراحل سابقة سادتها الحكومات الائتلافية السابقة.

المرحلة الثانية إعتبر اختبارا لفشل السياسات السابقة لتركيا تجاه جوارها الحضاري فبعد التدخل في سوريا سنة 2011 تحولت سياسية تصفير مشكلات إلى صفر علاقات وإعتبرت إستنزافا لرصيد ما تم انجازه في السنوات السابقة سياسيا وإقتصاديا وجيوسياسيا وحتى مكانة تركيا الإقليمة.

- تميزت رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية الخارجية بأنها تملك رؤية إستراتيجية وعميقة خلال الفترة الممتدة بين 2002-2011 حيث هيئت الأدوات المؤهلة لسياسة خارجية متعددة الأوجه وفي الوقت ذاته متوازنة من خلال أدوات إقتصادية وثقافية فعالة وإدراك لدور المجتمع المدني وهو ما أنتج عنه درجة أكبر من الإستقلالية الداخلية في مواجهة المؤسسات العلمانية (الجيش) وخارجية (القوى الدولية).

مكنت هذه السياسات من إعادة صياغة الجوار التركي من مجرد" **جوار جغرافي** " لا يولد سوى الصراعات والإضطرابات التي توشك على إندلاع حروب الى" **جوار حضاري** " مستقر، فبعدما كانت أن كانت تركيا محاطة بالأعداء أصبحت محاطة بالأصدقاء وتحولت مناطق الحدود من بؤر توتر إلى مناطق نشاط وتفاعل إيجابي هذا ما أحدث تغير في مفاهيم الأمن والمصلحة

حتى أنه في بداية سنة 2010 صرح اوغلو " أن السياسة التركية تخطت مرحلة " تصفير المشاكل " مع الجيران ودخلت مرحلة التعاون والإندماج الشمال معهم " إذ يلاحظ خلال فترة الممتدة بين 2002 الى 2011 أن خطاب مسؤولي حزب العادلة والتنمية تؤكد على الطابع التعاوني لسياساتها الخارجية فيشير " غول " في خطاباته إلى دور تركيا في تنويع مسارات نقل الطاقة من الشرق الى الغرب بأنه ساهم في مشروعات تشكل وفقا للتصور التركي ممرا للسلام في أوراسيا حيث ستساعد على تحقيق الإستقرار والرخاء في المنطقة.

قدمت تركيا عبر تحركاتها السياسية والإقتصادية والثقافية نموذجا مختلفا للإقليمية الجديدة وهذا على نحو لا يتصادم مع متطلبات العولمة ولكنه يستطيع التحرك بإستقلالية في إطار يستفيد مما تقدمه من فرص ويتعامل مع التحديات بعقلانية في الفترة الممتدة بين 2002 الى 2011 .

- تميزت السياسة التركية تجاه سوريا خلال فترة الدراسة بمرحلتين أساسيتين، الأولى بدأت عام 2002 إلى غاية مطلع شهر مارس 2011 تاريخ إنفجار الأزمة السورية تميزت خلاله هذه السياسة بالتقدم والتطور في مختلف المجالات وصولا إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي بين البلدين بتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بينهما عام 2009 وما تعكسه هذه الخطوة من حالة التقدم ومتانة العلاقات بين الطرفين خلال تلك الفترة، أما الثانية فتبدأ منذ مطلع عام 2011 إلى غاية نهاية مدة الدراسة 2017 وإتسمت بالتأزم والخلاف والقطيعة في العلاقات بين البلدين نتيجة إندلاع الأحداث في سوريا والموقف التركي منها والتي أدت إلى وصول العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة إلى درجات خطيرة عادت بالعلاقات السورية التركية إلى ما قبل سنة 2000 وتحديدا قبل الإتفاق السوري التركي سنة 1998 بخصوص المسألة الكردية والتي سميت بإتفاق اضنة آنذاك والذي على أثره بدأ التحول في العلاقات الثنائية من حافة الهاوية والتوتر إلى حالة من التعاون والتحالف بين البلدين .
- تحتوي العلاقات التركية السورية بصورة عامة على محددات متغيرات داخلية تدفع نحو الإختلاف والتباعد وأكثر منها تجاه التعاون والتقارب، فباستثناء العامل الإقتصادي فإن جميع العوامل والمحددات الداخلية الأخرى تدفع تجاه التباعد والتنافر أكثر من التقارب بين البلدين، أما بالنسبة لعوامل البيئة الخارجية أي علاقات تركيا مع الجوار الإقليمي والدولي فإنها وان كانت قد مثلت عائقا أمام تقدم العلاقات التركية السورية بشكل عام خلال تاريخ العلاقات بين البلدين، إلا أن بعضها مثلت عاملا إيجابيا في دفع العلاقات بين البلدين نحو التقارب أوائل فترة الدراسة إلا أنه بشكل عام فإن محددات البيئة الخارجية هي الأخرى لم ترقى إلى مستوى الحماية والتحصين بعد إنفجار الأزمة السورية من التوتر والقطيعة والعداء بسبب التجاذبات الإقليمة والدولية وموفق هذه البيئة من الأزمة في سوريا وتأثر تركيا بها.
- لعب التغير في القيادات السياسية الحاكمة في تركيا خلال فترة الدراسة بدءا من سنة 2002 وما تبعه من إعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة دورا في التقدم الذي شهدته علاقة تركيا بسوريا خلال فترة الدراسة حتى عام 2011 حيث أدى التوافق في المصالح

والرؤى بين الدولتين إلى تجاوز العديد من القضايا الخلافية وسعى صناع القرار الخارجي في تركيا إلى تطوير هذه العلاقات بما يخدم مصالح البلدين خلال تلك الفترة.

- عكست السياسة الخارجية التركية بعدا حضاريا تمثل في أن بناء سياسة خارجية قوية إنما هو إمتداد لسياسة داخلية مثمرة، فنخبة العدالة والتنمية قامت بتمهيد داخلي لهذه السياسة الخارجية ومن ثمة كان العمل إبتداءا على بناء لحمة وطنية بين كافة مكونات المجتمع التركي من الداخل إلى الخارج، فتصفير المشكلات مع الخارج يتسق مع سياسة داخلية تتجه صوب تصفير المشكلات الداخلية خاصة مع مسألة الأقليات، كما أن إعادة بناء الإقتصاد الداخلي هو ما مكن تركيا من توثيق علاقاتها الإقتصادية مع دوائر جوارها الحضاري، فضلا عن تبني تلك الحكومة برامج إصلاح إقتصادي مبنية على آليات إقتصاد السوق وخصخصة بعض الشركات الوطنية المهمة وإعادة تنظيم سياسات الطاقة التركية وإرتبطت هذه الفعالية بوجود إستقرار سياسي وحكومي
- لعب العامل الديني والمذهبي والإيديولوجي بشكل سلبي على طبيعة العلاقات بين البلدين بشكل كبير خلال فترة الأزمة السورية وتطوراتها حيث أدى إستغلال وتوظيف العامل الديني من قبل صناع القرار في الحكومة التركية خلال هذه الفترة بين 2011 إلى غاية 2017 فترة نهاية الدراسة سواء من خلال محاولة كسب الرأي العام العربي والإسلامي نتيجة التعاطف الكبير مع الأحداث الحاصلة في سوريا أو حتى من خلال محاولة كسب الرأي العام التركي نفسه، وإستغلال هذا المتغير في الحملات الإنتخابية لعام 2011 والإستفتاء الرئاسي سنة 2017 لكسب أصوات العديد من الناخبين الأتراك، وأيضا من خلال الربط بين خصومه السياسيين وبصفة خاصة قيادات حزب الشعب الجمهوري المعارض وبين النظام السياسي في سوريا عبر التلويح بالرابط الديني المذهبي للطرفين الأمر الذي أدى إلى زيادة التباعد والتوتر في العلاقات بين البلدين بصورة كبيرة خلال تلك الفترة وبالأخص الذي أدى إلى حالة من الإنقسام الطائفي المذهبي الذي باتت تعيشه سوريا والمنقطة بشكل واضح.
- مثلت المسألة الكردية محددا رئيسيا وقيمة مركزية في السلوك الخارجي التركي تجاه الجوار الإقليمي والدولي بشكل عام وسوريا بشكل خاص فخلال فترة فترة الدراسة كانت عاملا

حفز التعاون الثنائي بين سوريا وتركيا فمنذ إتفاق اضنة 1998 وبصورة أكبر بعد إعتقال عبد الله أوجلان وما تلاه من تطورات إقليمية بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003 إلى جعل القضية الكردية إحدى العوامل الرئيسية في التقارب الذي شهدته العلاقات بين البلدين خلال فترة بين 2002 إلى 2011، حيث كان يؤكد الطرفان على أهمية العمل على منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق والعمل سوية على مواجهة التحدي التهديد الكردي لأمن وإستقرار البلدين ووحدة أراضيهما، حيث أن المكاسب السياسية والإقتصادية والعسكرية التي حققها أكراد العراق عقب الغزو الأمريكي للعراق إنعكست سلبا على الداخل التركي وأدت إلى حدوث إضطرابات في المناطق ذات الأغلبية الكردية في كل من تركيا وسوريا على حد السواء، وبالتالي فان توافق الرؤى بين البلدين كان سمة واضحة خلال هذه الفترة الى غاية 2011، لكن بعد إنفجار الأزمة السورية وإندلاع الأحداث عاد الملف الكردي من جديد إلى السطح وأصبح عاملا محفزا للتدخل التركي العسكري في الشمال السوري لمنع أي انجاز للأكراد يمكنهم من إقامة حكم ذاتي أو إقامة كنتونات تكون نوات دولة كردية في شمال سوريا.

- على عكس التصور التركي والأهداف التي وضعت من طرف صناع القرار التركي للتعامل مع الأوضاع الجديدة عقب إندلاع موجات الحراك الشعبي في بعض من الدول العربية كان للحالة السورية بصورة خاصة آثأرا سلبية وخطيرة جدا على تركيا في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والأمنية وغيرها حيث أدت تطورات الأوضاع الإقليمية وبالأخص عقب تطورات الأزمة السورية الى إيقاف حالة النشاط والزخم والتقدم والصعود المتنامي الذي شهدته السياسة الخارجية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، وما تبعها من نجاحات و داخليا و خارجيا ادت الى جعل تركيا الدولة " **النموذج** " ورفعت من " **المكانة** " و " **الدور** " و التاثير التركي الناعم في المنطقة وعلى نطاق واسع وبفترات قياسية جدا، من جانب اخر فقد ادت تطورات أوضاع الأزمة السورية إلى إستحالة قيام مشروع التكامل الإقتصادي الإقليمي الذي تبنته حكومة العدالة والتنمية كهدف أساس في إستراتيجيها الإقليمية كخطوة لتحقيق حالة السلام و الإستقرار في المنطقة الأمر الذي كان من المفروض أن يعزز مكانة تركيا في المنطقة بإعتبارها الدولة الرائدة وراعية المشروع،

فالدور التركي في الأزمة السورية بعد 2011 تراجع وتقهقر و إضمحل وإنتكست السياسة الخارجية التركية ودخلت في أزمة حادة نتيجة الخيارات غير العقلانية التي إنتهجتها تركيا حيال الأزمة السورية.

- أدى الموقف والدور التركي في الأزمة السورية إلى تدمير مبدأ سياسة " **تصفير المشاكل مع دول الجوار** " التي تعتبر الركيزة الأساس التي إنطلقت منها السياسة الخارجية التركية في مجالها الإقليمي وعمقها الإستراتيجي والتي أدت إلى تنمية العلاقات التركية مع كافة دول الجوار وفي مختلف المجالات، الأمر الذي انعكس بدوره على صورة تركيا ومكانتها في المنطقة بشكل كبير عقد نجاح تلك السياسة، وحققت وراءها تركيا مكاسب سياسية والاقتصادية كبيرة جدا، عززت موقعها وصورتها كدولة نموذج في منطقة الشرق الأوسط حيث أدى التناقض في المواقف التركية والإيرانية إلى تدهور العلاقات مع هده القوى الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية والمنطقة فضلا على القطيعة مع سوريا الأمر الذي أدى إلى تدهور خطير في العلاقات التركية مع دول الجوار الجنوبية لتركيا والتي تعتبر بوابة تركيا ومنفذها الرئيس إلى المنطقة العربية والإسلامية المنطقة التي حققت فيها تركيا مكاسب هائلة ساعدت في رفع مكانتها ورصيدها سواء في مجالها الإقليمي أو حتى في سياستها العالمية في تعاملها مع القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي عبر إظهار تركيا عنصر فاعل ومؤثر في كافة قضايا وشؤون الشرق الأوسط أما دوليا فتأثرت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الموقف الأمريكي و شهدت العلاقات الكثير من المطبات والفتور والحدة عقب الإنقلاب الفاشل في تركيا و نتيجة عدم تلبية الولايات المتحدة الأمريكية للإحتياجات الأمنية التركية فيما يخص المنطقة الآمنة في شمال سوريا و ملف دعم الأمريكيين للفصائل الكردية أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي كان الخلاف بسبب ملف اللاجئين السورين و حول الاتهامات الأوروبية لتركيا بتسييس هذا الملف وإبتزاز الإتحاد الأوروبي بإعتبار تركيا دولة عبور وما عانته اليونان من ضغوط إقتصادية كانت بسبب موجات المهاجرين، كما ساءت العلاقات التركية الروسية خلال الأزمة السورية بعد إسقاط الطائرة الروسية من الجيش التركي وبعده اغتيال السفير رغم أنها تحسنت إلا أن هذا التحسن كان بسبب فقط تفاهمات براغماتية بين البلدين

لتسوية الأزمة السورية، كما ساءت علاقات تركيا مع مصر بسبب الموقف التركي من ما وصفته تركيا آنذاك الإنقلاب ضد الرئيس مرسي.

- تعتبر محددات السياسة الخارجية المحرك الأساسي في رسم وتحديد خيارات السياسة الخارجية للدولة وبالتالي في علاقاتها بالدول الأخرى فبشكل عام يمكن إعتبار المحددات بمثابة البوصلة أو الموجه الذي يحدد الإتجاهات والمواقف من القضايا وفي حالة السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية خلال فترة الدراسة 2002- 2017 فالمحددات الداخلية والخارجية تعتبر المتغير المستقل المؤثر على طبيعة الدور التركي في الأزمة السورية ومنه تأتي أهمية القضايا من حيث التأثير فيها والتناقض في المصالح السياسية بين البلدين ونمط إدراك النخبة التركية والصور النمطية التي رسمها صانعو القرار التركي على سوريا على مدى سنوات من العلاقات بين البلدين .

وبالتالي فإن المحددات هي العامل الأكثر تأثيرا أو العامل الحاسم في رسم وتحديد شكل وطبيعة الدور التركي اتجاه الازمة السورية سنة 2011 و في السنوات التي تلتها تباعا وفي طبيعة العلاقات بين البلدين خلال سنوات 2002 إلى 2011 الأمر الذي يفسر بدوره التغيير في السياسات والمواقف من قبل أحد الاطراف تجاه بعض القضايا أو تجاه أطراف أخرى مع ثبات في القيادة السياسية في البلدين وتغير في الظروف المحيطة.

- لعبت المصلحة الوطنية الدور الحاسم في تحديد شكل وطبيعة السياسة الخارجية لتركيا تجاه عمقها الإستراتيجي ودول الجوار وبالأخص سوريا حيث أدى توافق المصالح بين البلدين أوائل فترة الدراسة إلى تجواز فترات طويلة من العداء والتوتر بين البلدين والتوجه نحو تنمية العلاقات بينهما في كافة المجالات وصولا إلى مستوى التحالف الإستراتيجي على الرغم من عدم التوصل إلى حلول نهائية فيما يخص بعض القضايا ذات التاثير السلبي على علاقة البلدين كقضية لواء الإسكندرونة ومسألة المياه والعلاقات التركية الإسرائيلية والتركية الغربية.

فمن خلال تتبع مرتكزات السياسة الخارجية التركية خلال الفترة من 2002 الى 2011 نجد ان تركيا تجاوزت في علاقتها مع سوريا القضايا الخلافية المزمنة ونجد أن الرغبة لدى صناع القرار في أنقرة كانوا مصممين على تحقيق التوافق بين البدلين وتجاوز

العقبات، فعندما حدث التوافق بين مصالح البلدين أصبحت العلاقات التركية الإسرائيلية عامل للتقارب بين البلدين وليس خلاف نظرا للدور الذي لعبته تركيا في الوساطة بين سوريا واسرائيل في مفاوضات السلام حول الجولان المحتل تفادي الحديث عن ملف المياه والإسكندرونة بمقابل تعزيز العلاقات الإقتصادية البراغماتية بين البلدين .

- أن تركيا لعبت دورا مهما في فك العزلة السياسية والإقتصادية عن دمشق خلال فترة الأولى للدراسة وخففت من الضغوط الغربية ومن حدة العقوبات الامريكية عليها، لكن بعد سنة 2011 وإنفجار الأزمة السورية تغيرت السياسة التركية جذريا وإنقلبت رأسا على عقب فتراجعت العلاقات بشكل متسارع الى درجة " **القطيعة النهائية** " والعداء من جديدة وإنتكست على كل المجالات بسبب الموقف التركي من الأزمة السورية وتبنيه للمعارضة السورية وتقديم الدعم لها سياسيا و عسكريا وماليا وإعلاميا و تطور إلى حد التدخل العسكري المباشر في شمال سوريا لحماية ما تعتبره تركيا تهديدا لأمنها ووحدة أراضيها في إطار حربها ضد حزب العمال الكردستاني وأذرعه في سوريا " قوات سوريا الديمقراطية ".

كما أن الملاحظ درجت تأثير السياسة التركية في المنقطة كبير جدا، أما فيما يخص سوريا نجد أن تركيا كانت هي العامل المحرك لتحسين العلاقات بما تملكه من أمكانيات وقوة اقتصادية و سياسية و دبلماسية أستطاعت أن تبني جسور التعاون والتوافق في المرحلة الأولى وحتى بعد إنفجار الازمة كذلك كانت هي المحرك والفاعل المؤثر من خلال تبني نهج عدائي تجاه النظام في دمشق وإستخدمت تلك المحددات التي كانت داعما للتعاون فأصبحت داعما للتنافر والخلاف وتهديد الأمن القومي السوري بالتدخل في الشان السوري سياسيا واقتصاديا وعسكريا وحتى مذهبيا على الداخل السوري بحجة متطلبات الامن التركي تارة وبحجة حماية الأقليات التركية والسنة في سوريا تارة اخرى.

- من خلال تحليل السياسة الإقليمية والدولية لحزب العدالة والتنمية خلال فترة الدراسة يتبين ان هناك تناقض كبير بين الأقوال والخطابات من جانب والأفعال والسياسات الخارجية للحزب المطبقة على أرض الواقع من جهة أخرى فدائما يستخدم الحزب وقادته الخطاب المناهض والمعادي للغرب وإسرائيل من أجل كسب الراي العام العربي والإسلامي ولكن على أرض الواقع لاتترجم الأقوال إلى أفعال حقيقية فالحكومة التركية منذ 2002 لم تقطع

علاقاتها مع الكيان الصهيوني أبدا بل توترت فقط العلاقات رغم أن حكومة الدعالة والتنمية هددت بإلغاء كل الإتفاقيات بين البلدين خلال حرب غزة لكن لم يحدث بل إستمرت العلاقات خاصة في شقها العسكري فلم تتضرر وتم عقد الكثير من الصفقات وتم تعزيز التنسيق الأمني بعد إنفجار الأزمة السورية وبالتالي يعتبر إنتقاد تركيا لسياسات اسرائيل لاغراض دعائية والحملات الإنتخابية.

من جهة اخرى رغم الرفض التركي للغزو الأمريكي للعراق فإنها كانت الممر الرئيس للإمدادات والدعم العسكري للجيش الأمريكي هناك وايضا لم تنقطع زيارات المسؤولين الأتراك الى واشنطن وتم التوقيع على عدد من الوثائق والاتفاقيات وتم التوقيع على اتفاقية نصب الرادار الأمريكي الخاص بالدراع الصاروخي لقوات الناتو سنة 2011 والتي تشترك مع منضومة القبة الحديدية في إسرائيل رغم النفي التركي لهذا الأمر، كما أن الخطاب التركي والإتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بعدم الإنقلاب الفاشل كان منافقا حيث تم تحسين العلاقات مع واشنطن لاحقا، لأن تركيا تدرك جيدا مدى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وخاصة فيما يخص ملف الأكراد وإقتصاديا ولعل العقوبات الأمريكية خير دليل على ذلك .

- إن المتتبع للموقف التركي من الأزمة السورية بين 2011 إلى غاية 2017 فترة الدراسة لهذه المرحلة من عمر العلاقات بين البلدين، يمكن وصفه بالبرغماتي والمنافق سياسيا فتركيا تبنت مطالب المعارضة وطالبت من النظام في دمشق إقامة إصلاحات سياسية عاجلة ومن جهة أخرى كانت تدعم الفصائل المسلحة بالتدريب والتمويل على التوازي، وهيئت معسكرات تدريب وحشدت آلتها العسكرية لدعم من كانت تعتقد أنقرة أنهم حلفاء لها في سوريا وإستقبلت ملايين اللاجئين لكي تبدو تركيا دولة تحمي حقوق الإنسان و أنها ساهمت في تخفيف حدة الأزمة السورية لكن الأمر كان العكس فاللاجؤون السوريون إستخدمتهم تركيا كورقة ضغط وإبتزاز في وجه الإتحاد الأوروبي، تركيا تبنت موقفا متشددا وهو المطالبة بإسقاط الأسد وأنه لا مستقبل لسوريا بوجود الأسد لكن هذا الموقف تغير جذريا مع تطورات الأوضاع في سوريا منذ التدخل الروسي في الأزمة عسكريا سنة 2015 و ما تبعه من تغير على الميدان السوري بعد تحرير حلب وتراجع الفصائل المحسوبة على

انقرة في جبهات القتال، وسيطرت قوات الجيش النطامي السوري على أغلب المدن الكبيرة (دمشق حلب حماة درعا حمص والتي كانت مهد ورمز للثورة السورية) وبالتالي أصبحت تركيا تدرك أنه لا مخرج من الازمة بدون الرئيس السوري بشار الأسد وفتحت مجالا للحوار مع دمشق بطريقة غير مباشرة عن طريق التفاوض مع الحليف الروسي والإيراني من خلال تفاهمات استانا للحفاظ على المصالح ومتطلبات تركيا الأمنية في شمال سوريا لمواجهة تهديد الأكراد، في ضل خيبة أمل في الحليف الأمريكي.

- يمكن تقييم السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية من خلال مبادئ التي وضعها احمد داوود اغلو لها والتي إحتوت على خمس مبادئ أساسية :

- مبدأ تحقيق التوازن بين الأمن والديمقراطية منذ 2002 إلى غاية 2011 حافظت تركيا على تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض الأمن حيث أن تهديد الخطر الإرهابي كان تحديا لتركيا فهو يدعو الى تقييد الحريات من أجل تحقيق الأمن لكن الأخيرة إستطاعت حماية الحريات في ظل هذه الظروف لكنها بعد إنفجار الأزمة السورية وماشهدته تركيا من غليان داخلي معارض لسياساتها في سوريا ونقض الإتفاق مع الفصائل الكردية المسلحة عاد التوتر وبعد الإنقلاب الفاشل أطلقت السلطات التركية يدها لتقييد الحريات ووجهت لها إنتقادات كبيرة لها من طرف الإتحاد الأوروبي والقوى الغربية في هذا المجال وبالتالي عادت تركيا الى نقطة الصفر.
- الدبلماسية المتناغمة شهدت تطورات مهمة جدا في الفترة الممتدة بين 2002 الى غاية 2011 حيث شهدت الدبلماسية التركية نشاطا كبيرا فغستظافت المؤتمرات والقمم كقمة حلف الناتو و قمة المؤتمر الإسلامي وإستضافتها معظم المنتديات العالمية وأصبحت تركيا عضوا مراقبا في الإتحاد الافاريقي وإتفاقية دول جوار العراق سنة 2007 مع جامعة الدول العربية كلها كانت إنجازات هامة أدمجت تركيا في المنطقة والعالم ككل لكنها شهدت انتكاسة كبيرة بعد الأزمة السورية فهي استضافت مؤتمرات المعارضة السورية وأصبحت طرفا في النزاع ولم تلعب دور الوسيط وبالتالي كان له إنعكاس سلبي على مصداقية الدبلماسية التركية فلم تشهد تركيا أي نشاط دبلماسي كبير منذ سنة 2011.

- التدخل التركي في سوريا أفرز بوضوح حجم التنافس الدولي على المنطقة الذين يسعون الى تحقيق أهداف سياسية ومكاسب أمنية وجيوسياسية ومكاسب إقتصادية فضلا عن النفوذ الثقافي فالمنطقة العربية بتنافس عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واروبا والصين وروسيا وإيران وفي الجوار الحضاري التركي يتنافس كل من روسيا وإيران بشكل اساسي ورغم نجاح تركيا في ترميم علاقاتها مع هذين الدولتين إلا أن هذا لا يعني تحييدهم نهائيا .

- معارضة داخلية للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية نتيجة مشكلة الهوية وتعدد الرؤى حولها في تركيا ومشكلة تنظيم فتح الله غولن كلها تحديات تقف أمام تركيا .

- اما عن مستقبل السياسة الخارجية التركية عقب ثورات الربيع العربي وخاصة الوضع في سوريا تجاه عمقها الإستراتجيي وجوارها فإن أحد أهم العوامل التي من شأنها التاثير في هذه السياسية هي ما حمله الربيع العربي من تغيرات على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية حيث كان الموقف التركي من أكثر المواقف الدولية والإقليمية مساندة للثورات العربية إن لم يكن أكثرها حيث أن بعض الدول العربية والتي كانت تتحفظ على إقامة علاقات مع تركيا كانت تعتقد وتتوقع تركيا أنها بمساندتها لهده القوى الجديدة من شأنه يحدث تغيرا في توجهات السياسية الخارجية لانظمة مابعد الربيع العربي برزت هده المؤشرات عقب ثورة 25 يناير 2011 بمصر ومجيء الرئيس مرسي الذي تبنى الإنفتاح على تركيا حيث كانت أول زيارة لشخصية أجنبية لمصر قام بها " عبد الله غول " كون النخبة التي حكمت مصر خلال فترة حكم مرسي تنتمي الى جماعة الإخوان المسلمين كما أدى وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم في تونس والذي كان بمثابة إشارات لنجاح ما خططت له تركيا في المنطقة العربية عبر ايجاد انظمة سياسية تدين بالولاء لتركيا .

- يمكن القول أن مناخا كهذا كان من شأنه تقديم فرصة للسياسة الخارجية التركية أكثر فعالية في جوارها العربي ككل حيث أن الإنفتاح الذي كان متوقعا لنظم ما بعد الثورات كان بحاجة الى مساندة تركية مباشرة وغير مباشرة عبر المساهمة في تجسير العلاقة بين الجوار العربي و الإيراني كما من شان تركيا لعب لإستعادة العلاقات المفقودة مع عمقها الإسلامي لكن لم يحدث أي من هذا، حيث أن التدخل التركي في الأزمة السورية وما تبعه

من توتر وعداء بين الدولتين كذلك الأزمة في العلاقات المصرية التركية عقب إنقلاب الرئيس السيسي في 3 جوان2013 فضلا عن تراجع الدور التركي في الملف النووي الإيراني كما أن الكثير من الخبراء يصنفون الموقف التركي من الثورات العربية على أنه موقف مذهبي خالص، حيث كشفت تصريحات القادة الأتراك وكتاباتهم اهتمام بتاسيس علاقات مع دول الجوار عن طريق إقامة علاقات مع شعوب هذه الدول حيث يقول أغلو في هذا السياق يقول " أن السياسة الخارجية لبلاده تتجاوز حسابات الضيقة الى تعميق العلاقات مع " **شعوب** " الجوار انطلاقا من المشترك الثقافي ".

- حاول صناع القرار ومنظروا السياسة الخارجية لتركيا وعلى رأسهم أوغلو إستدراك ما تعرضت له السياسة التركية بعد عام 2011 بإنشاء نظرية جديدة للسياسة الخارجية التركية " **الدولة الحكيمة** " في ضوء تصاعد حدة الأزمات في المنطقة حيث يعتقد أن مستقبل السياسة الخارجية التركية وفق رؤية طويلة المدى على المستوى الإقليمي العمل على بناء نظم تمثل المطالب المشروعة للشعوب لتصبح ذات قيم ديمقراطية والإعتماد المتبادل يلتف حولها الجميع، أما عالميا المطلوب الإستمرار العمل على تأسيس نظام عالمي جديد يتسم بالحوار والتعددية السياسية والمساواة والعدالة الإقتصادية وبالتالي يتبين أن تركيا لم تغير من توجهاتها الخارجية تجاه دول الجوار والقضايا المطروحة رغم مالحق بمبادئها من فشل ذريع في سوريا والمنقطة.
- هناك تناقض في السياسة التركية تجاه المنقطة فهي من ناحية تصر على أن لا يكون هناك تدخل أجنبي في مسيرة عملية التغيير التي تقودها الشعوب فهي من تملك سلطة القرار و المستقبل وأن من يقوم بهذا التحول الطبيعي قوى حقيقية على أرض الواقع قوى تمثل إرادة الشعوب لكن من ناحية أخرى وعلى العكس تماما فتركيا تتدخل في شؤون هذه الدول وتدعم قوى معارضة ليس سياسيا فقط بل حتى عسكريا وسوريا نموذج لهذا التدخل الفاضح لتركيا وشتت النسيج الإجتماعي السوري وأصبح لها موطىء قدم في سوريا وساهمت في إطالة أمد الأزمة.
- مبدأ تصفير المشكلات مبدأ يحمل إزدواجية في المعايير فحسب قول اوغلو " يهدف الى القضاء على التهديدات الخارجية فإذا كنا نشعر كل يوم بتهديد من جهات محلية أو أجنبية

أو كنت تشعر أنك غير آمن فستفكر في كيفية مواجهة هذا التهديد من الأفضل أن يكون لك رؤية بدلا من مواجه الأزمة، ولذلك في جميع الدول الشقيقة ينبغي على الحكومات الجديدة أن تحاول الحفاظ على التوازن بين الأمن والحرية " حسب تصوره يعتقد ان الثوار والذين تدعمهم تركيا هم من سيكون على راس هذه الانظمة الجديدة كلن العكس ما حدث الأمر الآخر هو مبدأ تصفير المشكلات يحتفظ بمبدأ آخر هو العمل على ظرب أي تهديد يشكل خطرا على أمن تركيا وبالتالي يبقى هدا العامل يحمل صفة القوة والإكراه دائما، ويعطي الشرعية لإستخدام القوة بذريعة تهديد الأمن وهو ما فعلته تركيا في سوريا خلال الأزمة.

- أن الدور التركي الإقليمي يعتبر سلوكا مركبا وتميز بوجهين الأول على شكل سلوك إنطلق من المبادرة وتم بشكل جماعي من خلال إقامة علاقات إقتصادية تعاونية وسياسية مع دول الجوار وأهمها سوريا أما الثاني هو سلوك إنطلق كرد فعل على الأوضاع الجديدة في الشرق الأوسط وتم بشكل منفرد تدخلها في الأزمة السورية .
- أن أكبر أخطاء السياسة الخارجية في تركيا أنها إعتبرت الشأن السوري شأنا تركيا داخليا وحول إمكانية أن تقبل تركيا بأن تعتبر سوريا أن قمع الأكراد في تركيا هو شأن سوري داخلي وبالتالي تحتضن حزب "العمال الكردستاني" وتدعمه، رغم أن هذا حدث سابقا لكن ليس بنفس ما تمارسه تركيا اليوم مع المعارضة السورية، من هنا بدأ الخطأ التركي بالنسبة للداخل السوري.
- أن التوجه الإقليمي التركي يطرح مشكلة حول هل ستسمح وهل ستوافق القوى الأخرى على هذا الدور، هذه هي النقطة العالقة الآن وهي مشكلة أساسية في السياسة الخارجية التركية، في أن للأطراف الأخرى حسابات والتي لا تؤخذها أنقرة بعين الإعتباروا تدرس جيدا ، وهذا أكبر تحدي تواجهه تركيا حول كيف ستوازن بين هذه المصالح وكيف ستتصرف مع هذه التناقضات كيف ستقرأ الوضع الجيوسياسي اليوم وتمارس سلوكا عقلانيا يتلاءم مع المرحلة الجديدة.
- أما الشيء الأخر هي الرسائل الواردة من القيادات السياسية التركية الآن كلها تفتح الباب أمام سيناريو التغيير في سياسة تركيا الخارجية، فالمسألة ليست مسألة فقط الملف السوري

أو ملف إيراني أو ملف عراقي أو دول الجوار، المسألة بشكل عام هي أن تركيا صعدت كثيرا في السنوات الأخيرة إقتصاديا، ودخلت كلاعب أساسي إلى جانب لاعبين كبار وتريد أن تنتقل من مرحلة دولة متوسطة الى مرحلة تريد فيها أن تلعب مع الكبار، هذه المسألة أيضا ينبغي حمايتها، ومن أجل ذلك لا بد من أن تكون هناك قراءة جديدة في السياسة الخارجية التركية.

- إن حكومة الرئيس أردوغان هي حكومة براغماتية يهمها سوى تحقيق مصالحها وهذا أمر منطقي من دولة تمتلك محددات للعب دور موازن إقليمي ودور ريادي في وجه النفوذ الإيراني المنافس لها في ظل بحثها عن مكانتها، وأن تنتزع إعترافا من القوى الأخرى بمكانتها الإقليمية وأن يعترف الآخرون بمجالها الحيوي وأن تراعي باقي القوى إحتياجاتها ومخاوفها وهواجزها الأمنية وخطوطها الحمراء التي لا ينبغي للآخرين تجاوزها.
- أخيرا يعتبر موضوع السياسة الخارجية التركية ودور تركيا في الأزمة السورية موضوعا متجددا و حيويا ومغيرا يتطلب الإهتمام الدائم والبحث المتواصل من قبل المتخصصين نظرا لكون تركيا من الدول المؤثرة في المنطقة وأن لدور تركيا في المنطقة والأزمة السورية بشكل خاص فضلا عن إنعكسات مهمة وخطيرة على المنطقة بشكل عام وعلى سوريا بشكل خاص فهو يحتاج إلى تناول مستمر حسب التطوارات الإقليمية والدولية وما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا مستقبلا أيضا في حالة تولي حزب سياسي ذي توجهات سياسية مختلفة عن توجهات حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا وغيرها من التطورات التي قد تطرأ مستقبلا وتؤثر في طبيعة العلاقات بين البلدين والتي قد تثير لنا بعض التساؤلات المهمة والتي يتطلب الإجابة عليها بصورة علمية وموضوعية دقيقة :
- ماهو شكل الدور التركي في حالة إنتصار النظام في دمشق والقضاء نهائيا على المعارضة المسلحة والسياسية وتمكنه من حسم المعركة نهائيا مع خصومه ؟
- ما هو تأثير تولي حزب ذي توجهات علمانية معارضة لتوجهات حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا على الدور التركي الإقليمي وعلى الأزمة السورية ؟

- ماهو تأثير إحتمال عودة المؤسسة العسكرية التركية إلى الحياة السياسية وصنع القرار الخارجي كما في السابق على طبيعة الدور الخارجي التركي وطبيعة الدور التركي في الأزمة السورية ؟

قائمة المراجع

I - باللغة العربية

أ- **الكتب**

1 ابراهيم خليل، **الاسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة،** (بغداد: مركز الدراسات الاقليمية ، ط3، 2006)

2 ابراهيم محمد طال ، **السياسة الخارجية التركية و اثرها على الامن الوطني العراقي بعد عام 2003** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ،2010)

3 أبو راشد أسامة ، **التدخل العسكري التركي في سورية حصاد الفشل الامريكي** (الدوحة، قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2016)

4 احمد يوسف احمد، واخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004)

5 إدريس محمد السعيد ،**تحليل النظم الإقليمية** (القاهرة:مركز الدراسات السياسية، 2002)

6 اراس بولنت ، واخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** (الاردن : مركز دراسات الشرق الاوسط: ط :1 2012)

7 اكسيارليس ايفانجلينا ، **الاسلام الساسي والدولة العلمانية في تركيا " الديمقراطية والاصلاح و حزب العدالة والتنمية** ، تر: علا احمد صلاح، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2016)

8 أكشي محرم ، **تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز : تأمين لجسور الطاقة في تركيا تحديات الداخل و الخارج** ، تحرير: محمد عبد العاصي ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات بيروت الدار العربية للعلوم ، 2009)

9 النعيمي نوري أحمد ، **الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا** (القاهرة : دار القلم، ط1، 2011)

10 إلياس فراس محمد ، **تحليل السياسة الخارجية التركية " وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**" (عمان: دار الكادميون للنشر ، ط1 ،2016)

11 الإمارة لمى مضر ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)

12 انجاليك خليل ، **تاريخ لدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**، تر: محمد الارناؤوط ،(بيروت: دار المد الاسلامي، ط1، 2002)

13 اوزتونا يلماز ، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلطان،(اسطنبول: منشورات مؤسسة فيصل، المجلد الاول، 1988)

14 آي روتبرغ روبرت ، كابلان سيث ،كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة ، تر: حازم نهار ،((ب.ب.ن): المركز السوري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2014)

15 باكير علي حسين، واخرون، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج (بيروت : الدار العربيه للعلوم والنشر، ط1، 2010)

16 بديوي محمد طه ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت: دار النهضة العربية ، 1972)

17 بني المرجة موفق ، صحوة الرجل المريض السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية (الكويت: مؤسسة صقر الخيج للنشر ، ط1، 1984)

18 بوفر أندريه ، المدخل إلى الأستراتيجية العسكرية، ترجمة: أكرم ديري، (بيروت : المؤسسة العربية ، 1977)

19 بيرتس فولكر ، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الاسد، تر :عبد الكريم محفوظ ،(واشنطن : المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2012)

20 بيريتس فولكر ،الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، تر: عبد الكريم محفوظ، (بيروت، لبنان : رياض الريس للكتب والنشر ،2012)

21 بيليس جون ، ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ، تر: مركز الخليج للأبحاث (أبوظبي : مركز الخليج

22 بيليس جون ، سميث ستيف ،عولمة السياسة العالمية تر: مركز الخليج للأبحاث(أبوظبي :الإمارات مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2004)

23 تاج الدين احمد ، الاكراد تاريخ شعب ... وقضية وطن (مصر:الدار الثقافية للنشر الاسكندرية ، ط1، 2000)

24 ثلجي محمد ، أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، في: محمد عبدالعاطي: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (د ب ن : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2010)

25 الجابري محمد العابد ،الهوية العولمة..المصالح القومية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)

26 الجاسور ناظم عبد الواحد ، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دليل عمل الدبلوماسي ، والبعثات الدبلوماسية (عمان الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2001)

27 الجاسور ناظم عبد الواحد ، مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2008)

28 جباره تيسير ، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924)، (فلسطين:دار الماصيون جامعة القدس المفتوحة، 2015)

29 جرجس فواز ، داعش إلى اين ؟ جهاديو ما بعد القاعدة، تر : محمد شيا، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016)

30 الجميل سيار ، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والاتراك (المركز العربي للابحاث والدراسات، ط1 ، 2015)

31 الجميل سيار ، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 ،2015)

32 الجميلي قاسم ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا 1923-1928 (بغداد: دار الحكمة، 1985)

33 الجهماني يوسف ، العلويون في تركيا (بيروت، لبنان: دار الكنوز الأدبية ، 2002)

34 الجهماني يوسف ، تركيا والشرش الاوسط ، سوريا المياه اسرائيل (دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والخدمات الاعلامية، ط 2،2009)

35 الحروب خالد ،التيار الاسلامي والعلمنة السياسية : التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، (جامعة بيرزيت : معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية ، ط1، 2008)

36 حسين خليل ، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا (بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2011)

37 حمدان محمد ، القوى الناعمة وأدارة الصراع عن بعد (بيروت:دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ،ط 1 ،2013)

38 خليفة صفاء ، امريكات و التدخل في شؤون الدول مرحلة ما بعد الحرب الباردة (القاهرة : دار العين للنشر، 2010)

39 خليل مازن ابراهيم ، مشروع انابيب السلام و ازمة العلاقات السورية التركية (بغداد: دار المعالم للنشر والتوزيع ،2012)

40 الخماش رنا عبد العزيز ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، افريل 2016)

41 الخماش رنا عبد العزيز ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016)

42 خولى معمر فيصل ،العلاقات التركية الروسية: من ارث الماضى الى افاق المستقبل(بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014)

43 الداقوقي إبراهيم ، أكراد تركيا (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003)

44 دان تيم ، و اخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع تر: ديما الخضرا، (بيروت لبنان: المركز العربي لابحاث و دراسة السياسات ، 2016)،

45 دبليولش ديفيد ، أسد دمشق الجديد بشار الأسد وسورية الحديثة، تر : حسام الدين خضور ،(دمشق، سوريا : دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع ،2015)

46 درويش فوزي ، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين (القاهرة : دار الإمام للكتاب ، 2010)

47 الدهشان نائل ، القضية الكردية (د ب ن : معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية ، 2009)

48 دورتي جيمس ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، تر:وليد عبد الحي: (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، و النشر و التوزيع، 1958)

49 دورتي جيمس ، بالسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،تر: وليد عبد الحي، (الكويت :كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)

50 دورتي جيمس ، ر بلسغراف وبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر :وليد عبد الحي ،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط 1، 1985)

51 دوناتي كارولين ،الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة تر : لما العزب ،(بيروت، لبنان :رياض الريس للكتب، 2012)

52 رزق هدى ، العدالة والتنمية بعد 12 عاما النموذج التركي الجديد ، (بيروت: دار المعارف، 2009)

53 رزق يونان لبيب ، العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين " في احمد عبد الرحيم مصطفى و آخرون ، العلاقات العربية التركية من منظور عربي - ج 1 (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991)

54 رضا هلال، السيف والهلال : تركيا من اتاتورك الى اربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي (القاهرة: دار الشروق ، ط1، 1999)

55 الرفعاي معين محمد ، اشكالية الدولة الاسلامية تصور الحركات الاسلامية المعاصرة (لبنان:دار بيسان، ط 1 ، 2017)

56 الرمضاني مازن ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية (بغداد : مطبعة دار الحكمة ، 1993)

57 الرمضاني مازن أسماعيل ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، (بغداد: مطبعة دار الحكمة ، 1991)

58 روبرت جيوفر ، ادوارد اليستري ، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر: عبد الحليم الجلبي (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط.1، 1999)

59 زرقة محمد علي ، قضية لواء الاسكندرونة: وثائق وشروح-ج1 (بيروت: دار العروبة، 1994،)

60 الزعتري احمد خالد ، العلاقات التركية الاسرائيلية 2002-2016 (بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)

61 زكي فاضل ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية،(بغداد:مطبعة شفيق، 1975)

62 سالم احمد علي ، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية (قطر :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات 2016)

63 سالم بول ، لبنان والازمة السورية تداعيات ومخاطر ، سلسلة اوراق كارنيجي (بيروت، لبنان : مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 2012)

64 السبعاوي عوني عبد الرحمان ، العلاقات العراقية التركية 1932-1958 ، (الموصل: (ب د ن)، 1976)

65 سري الدين عايدة العلي ، دول المثلث بين فكي كماشة التركية الاسرائيلية (بيروت: دار الفكر العربي، 1997)

66 سري الدين عايدة العلي ، دول المثلث" سوريا العراق إيران " بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية (بيروت : دار الفكر العربي ، ط1 ،1997)

67 سليم محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة : دار الجليل، ط 2 ، 2001)

68 سليم محمد سيد ، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي في الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر ، بحوث ومناقشات(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1،2011)

69 سميث كارن اي ، لايت مارغوريت ، الأخلاق والسياسة الخارجية تر : فاضل جتكر، (الرياض :مكتبة للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، 2000)

70 سنيسوي سليمان ، التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية (قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014)

71 سنيسوي سليمان ، التطورات الأخيرة و المشهد الجيوسياسي وجهة نظر تركية "في " التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية (بيروت : المركز العربي و دراسة السياسات ،ط 1، 2014)

72 سيف الدين بيار مصطفى ، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2009)

73 سينيلار ميشيل ، المكيافلية وداعي المصلحة العليا، تر أسامة الحاج ، (بيروت :مجد المؤسسة الجامعية ، 2009)

74 الشاذلي محمود ثابت ، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299-1923 (القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1989)

75 شعبان بثينة ، حافة الهاوية وثيقة وطن الرواية التاريخية لمباحثات الأسد و هنري كيسنجر(لبنان : دار بيسان، 2017)

76 شعبان بثينة ،عشرة اعوام مع حافظ الاسد 1990-2000 (بيروت، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 7 ، 2016)

77 شلبي محمد ، السياسة الخارجية للدول الصغرى: الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي (عمان، الاردن :دار كنوز المعرفة العلمية ،2008)

78 شيال عزيز جبر ، مكناش زينب عبد الله ، العلاقات التركية العراقية الواقع والتحديات، (جامعة المستنصرية العراق، كلية العلوم السياسية ،2016)

79 الشيخ نورهان ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط فى القرن الحادى والعشرين (القاهرة : مركز الدراسات الاوروبية، 2010)

80 شيلينج توماس ، إستراتيجية الصراع ، تر: نزهت طيب ،أكرم حمدان ، (بيروت : الدائرة العربية للعلوم ناشوون ، ط 1 ، 2010)

81 صالح منال ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997 (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، ط1، 2012)

82 صالحة سمير ، الاهداف و المصالح التركية في النظام العربي في " التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية (بيروت : المركز العربي و دراسة السياسات، ط ،1 2014)

83 صباغ مازن ، دمشق انقرة /اسطمبول حلب لقاء حضاري وتفاعل بين الثقافة والتاريخ والاقتصاد(دمشق : تشرين للنشر والتوزيع، 2005)

84 الصلابي علي محمد محمد ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط (بور سعيد، مصر: دار الاسلامية للنشر والتوزيع ، ط1، 2001)،

85 طارق جليل عبد الجليل، العسكر و الدستور من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر (مصر: دار النهضة ،ط 2 ، 2013)

86 الطائي صالح عباس ،المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي، (بغداد : مطـبعة الكتاب ، ط1، 2014)

87 الطحان مصطفى محمد : تركيا عرفت .. من السلطان .. الى مجم الدين اربكان (1842-2006)، الجزء2 (د.ب.ن : د م ن، 2006)

88 الطحان مصطفى محمد ، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان 1824-2006 ،ج2 (الكويت:دار الامام، 2007)

89 الطحلاوى احمد عبدالله ، استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية (القاهرة :المركز العربى للبحوث والدراسات ,2016)

90 طشطوش هايل عبد المولي ، مقدمة في العلاقات الدولية ، (ط 1 عمان – الأردن ، جامعة اليرموك، 2010)

91 طه عبد الحليم طه، انهيار الاتحاد السوفييت وتأثيراته على الوطن العربي (القاهرة : مركز دراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 1994)

92 عبد الحكيم منصور ، تركيا من الخلافة الى الحداثة من اتاتورك الى اردغان (مصر: دار الكتاب العربي، ط1، 2012)

93 عبد الحكيم منصور ، عبد الحميد الثاني المفترى عليه (القاهرة: دار الشروق، 2111)

94 عبد الحي وليد ، النظام الاقليمي العربي، استراتيجية الاختراق و اعادة التشكيل في التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية (بيروت : المركز العربي و دراسة السياسات، ط ،1 ،2014)

95 عبد الحيوليد ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية،(الجزائر :مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط 1، 1994)

96 عبد الرحمن تهاني شوقي ، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938 (القاهرة: دار العالم العربي، 2011)

97 عبد العاطي محمد ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، 2009)

98 عبد الفتاح فكرت نامق ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953 – 1958) ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1971)

99 عبد الله جلال ، معوض صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية (د ب ن : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1998)

100 عبد المنعم ممدوح ، تركيا والبحث عن الذات ،(مصر: مؤسسة الاهرام للنشر، ط1، 2012)

101 العبيدي مثنى فائق ، العلاقات الامريكية – التركية بعد احداث 11 أيلول 2001 وأثرها على القضايا العربية (الاردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ،2016)

102 العبيدي مثنى فائق ، العلاقات الامريكية التركية بعد احداث 11 ايلول 2001 واثرها على القضايا العربية (عمان ،الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2016)

103 العبيدي مثنى فائق مرعي ، العلاقات الامريكية التركية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 واثرها على القضايا العربية (القاهرة :جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2012)

104 العبيكان،ط 1، 2005)

105 عدوان اركان ابراهيم ، تطور العلاقات التركية السورية في التفرة بين عام 2000 حتى عام 2012 دراسة للمحددات والقضايا (القاهرة : دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2015)

106 العزاوي قيس جواد ، الدولة العثمانية : قراءة جديدة لعوامل الانحطاط (بيروت: الدار العربية للعلوم ، ط 2 ، 2003)

107 العطية احمد عدنان ، أزمة الاسكندرونة وعصبة الأمم (دمشق : الأهالي للطبع والنشر والتوزيع ،ط1، 2000)

108 عقيل محفوظ ، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتماالت المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2009)

109 علوش عادل ، جذور التاريخ العثماني الصفوي (1500-1555) (مصر:دار ابن الهيثم، 2012)

110 عودة جهاد ، النظام الدولي نظريات وإشكاليات (القاهرة :دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)

111 عودة جهاد ، النظام الدولي نظريات وإشكاليات (القاهرة :دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)

112 عوض عبد العزيز محمد ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914)،(القاهرة : دار المعارف، ط1، ب س ن)

113 عيسى خليل حامد محمود ، القضية الكردية في تركيا (د ب ن : مكتبة مدبولي، 2002)

114 غانم إبراهيم البيومي ، تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد، في: محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (د ب ن :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)

115 غول محمد زاهد ، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم (بيروت : مركز انماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)

116 فاعور ملكاوي عصام ، تركيا والخيارات الاستراتيجيه المتاحه، بحث مقدم في الملتقى العلمي : الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدوليه ،(الخرطوم: جامعه نايف العربيه للعلوم الامنية، 2013)

117 فايسباخ موريال ميراك ، واكيم جمال ، السياسة الخارجية االتركية تجاه القوى العضمى والبلاد العربية منذ العام 2002(بيروت لبنان: شكرة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2014)

118 فرج أنور محمد ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دا رسة نقدية معاصرة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2008)

119 فرج أنور محمد ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية معاصرة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2008)

120 فهمي عبد القادر محمد ، المدخل إلى دراسة الأستراتيجية (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ،ط ،1 2004)

121 قادر مثنى امين ، قضايا الأقليات وتأثيراه في العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا) (العراق : مركز كردستان للدراسات، ط 1،2003)

122 قاسملو عبد الرحمان ، كردستان ايران ، تر: غزال يشيل اوغلو ، (دمشق: دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع ،ط 1 ، 1999)

123 قدورة عماد ، تركيا ومسألة التدخل العكسري بين الضغوط والقيود ، سلسلة تحليل سياسات (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات ، 2013)

124 قراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي (مركز الامارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، ط1 ،2009)،

125 قرم جورج ، انفجار المشرق العربي من تاميم قناة السويس الى غزو العراق 1956-2006، تر: محمد علي مقلد،(بيروت، لبنان : دار الفرابي، 2006)

126 قرني بهجت ، السياسة الخارجية للدول العربية، تر:جابر سعيد عوض،(لقاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،،1994)

127 قناة الجزيرة القطرية، أسعد طه ، الصراع على نفط بحر قزوين ، قناة الجزيرة ، قطر ،(1999/8/26)

128 كارتور روبرت ، السياسة الدولية المعاصرة، تر: أحمد ظاهر (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989)

129 كانتور روبرت ، السياسة الدولية المعاصرة ، تر: احمد ظاهر ،(الأردن ، عمان : مركز الكتب الأردني ، 1989)

130 كرامر هانز ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد : التحدي الماثل امام كل من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية، تر: فاضل جكتر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001)

131 كليب سامي ، الاسد بين الرحيل و التدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق االسرية (بيروت لبنان : دار الفرابي ، ط 3، 2016)

132 كواترات دونالد ، الدولة العثمانية 1700-1922 ، تر: ايمن الارضازي(ب .ب.ن : دار العبيكان، ط 1 ،2009)

133 كورو احمد ، سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة اسلامية : هل يمكن ان يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا اسلاميا ، (الدوحة : مركز بروكنز، فيفري 2013)

134 الكيالني شمس الدين ، المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)

135 كيسنجر هنري ، النظام العالمي ،تر : فاضل جتكر، (بيروت، لبنان : دار الكتاب العربي ، 2015)،

136 لارابي اف ستيفن ، لا او ليس، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، تر : محمود احمد عزت البياتي (بغداد: دار بيت الحكمة، 2010)

137 لارابي أف.ستيفن ، لا او ليسر ، سياسية تركيا الخارجية في عصر الشك و الغموض، تر :محمود احمد، عزت البياتي، (بغداد: بيت الحكمة العراقي ،2013)

138 لارابي أف.ستيفن ، لا او ليسر ، سياسية تركيا الخارجية في عصر الشك و الغموض :تر محمود احمد عزت البياتي ،(بغداد : بيت الحكمة العراقي ،2013)

139 اللاوندي سعيد ، امريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة (مصر : نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2 ،2004)

140 لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)

141 لويد جنسن ،تفسير السياسة الخارجية،تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989)

142 ليفريت فلانيت ، وراثة سورية " اختبار بشار بالنار (دمشق: الدار العربية للعلوم ، 2005)

143 المجذوب طارق ، نور الدين محمد ، العرب و تركيا تحديات الحاضر و ورهاناتا المستقبل " تاثير المياه في العلاقات بين تركيا و جوارها العربي (قطر : المركز العربي لابحاث و دراسة السياسات ،ط 2، 2015)

144 محفوظ عقيل ،سوريا وتركيا: نقطة تحول ام رهان تاريخي (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012)

145 محفوظ عقيل سعيد ، السياسة الخارجية التركية الاستمرار – التغيير (بيروت : المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،ط 1، 2012)

146 محفوظ عقيل سعيد ، تركيا والاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012)

147 محفوظ عقيل سعيد ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، 2008)

148 محمد الطحان مصطفى ، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان ج2 (الكويت : د د ن ، 2007)

149 محمد ظيف الله محمد المطيري، مشكلتا الموصل والاسكندرونة والعلاقات العربية التركية (القاهرة : الشركة العصرية للطباعة ،ط 1، 2003)

150 محمود رستم ، احتمال القاء حزب العمال الكردستاني سلاحه تقييم حالة (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011)

151 المراكبي السيد عبد المنعم ، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (دراسة حالة الاكراد 1988-1996) (القاهرة : معهد البحوث العربية ، 2001)

152 مصباح عامر ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث السعودية دراسة حالة المملكة العربية السعودية(الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع ،2007)

153 المصري خالد موسى ، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية (سوريا :دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)

154 معوض جلال ، مشكلة مياه الفرات ، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية" (القاهرة : دار الفكر للنشر والتوزيع ،2000)

155 معوض جلال الدين ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998)

156 مقلد أسماعيل صبري ، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ،(بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2 ، 1985)

157 مقلد إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: ذات السلاسل،1985)

158 مقلد اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع(اسيوط :المكتبة الاكاديمية ، ط1، 2004)

159 ملكاوي عصام فاعور ، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، (الرياض: كلية العلوم الاستراتيجية، 2016)

160 منذر محمد ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة (بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، عدد 36 ، ط2 ،2012)

161 مهنا محمد نصر ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير (الإسكندرية : المكتبة الجامعية ،2000)،

162 ميخائيل ليز بترغ ، فالح عبد الجبار ، هاشم داود، الاسلام السياسي بين الكرد في كتاب الاثنية والدولة، تر عبد الله النعيمي، (بيروت : الفرات للنشر والتوزيع ، 2006)

163 ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)

164 النايف حسام ، لواء الاسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة (دمشق ،سوريا : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2013)

165 نبيل حيدري ،تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945(دمشق سورية: صبرا للطباعة والنشر، ط،1 1986)

166 نصر الدين إبراهيم ، واخرون ، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير (بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)

167 نعمه كاظم هاشم ، في السياسة المقارنة المداخل النظرية (طرابلس لبنان: تاله للطباعة والنشر ، 1998)

168 النعيمى احمد نورى ، العلاقات التركية الروسية دراسة فى الصراع والتعاون (عمان ،الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع ،2011)

169 النعيمي أحمد نوري ، السياسة الخارجية ، (بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009)

170 النعيمي احمد نوري ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، (عمان: دار زهران للنشر، 2013)

171 النعيمي احمد نوري ، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني (الاردن: دار الجنان، ط1، 2011)

172 النعيمي امحمد نوري ، اليهود والدولة العثمانية (بيروت:مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 1996)

173 نور الدين محمد ، الدور التركي تجاه المحيط العربي أوراق عربية (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013)

174 نور الدين محمد ، الدور التركي في المحيط العربي : اوراق عربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012)

175 نور الدين محمد ، السياسة الخارجية اسس و مرتكزات في محمد عبد العاطي (تحرير) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم والنشر، 2010)

176 نور الدين محمد ، تركيا : الصيغة والدور (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، 2008)

177 نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت : مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1998)

178 نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)

179 نور الدين محمد ، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط 1 ، 1997)

180 نور الدين محمد ، حجاب و حراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر و التوزيع، ط1، 2001)

181 نور الدين، الاقليات العرقية والدينية في تركيا (دب ن: ددن، د س ن)،

182 نوفل ميشال ، عودة تركيا الى الشرق،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)

183 هاشمي مرتضى ، حقوق النفط والغاز في بحر قزوين والنزاع الإيراني الأذربيجاني (بيروت : دار ابن الهيثم ، ط 1، 2004)

184 هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد التحدي الماثل امام كل من اوروبا والولايات المتحدة، تر: فاضل جنكر،(السعودية : مكتبة العبيكان،2001)

185 ورغي جلال ، الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010)

186 وهاب علي ، الصراع الدولي على الشرق الاوسط التآمر الامريكي الصهيوني (بيروت، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 2013)

187 يافو محمد حقان ، الاسلاميون والسياسة التركية دراسة في الهوية السياسية الاسلامية في تركيا، تر : فهد حسنين،(بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2016)

188 يوسف عماد ، الصباغ آروى ، مستقبل السياسات الدولية اتجاه الشرق الأوسط (عمان ، الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط1 ،1996)

189 يوسف عماد ، تركيا : استراتيجية طموحة وسياسات مقيدة (ابوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015)

ب - المجلات العلمية والدوريات

1- احمد صافيناز محمد ," الانقسامات المركبة: الدور المتغير للمعارضة في ادارة الازمة السورية ," **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 189 ، (جويلية 2012)

2- احمد يوسف احمد ، مدخل الى قراءة اجمالية في المشهد العربي في مستقبل التغيير في الوطن العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية** ،(نوفمبر 2016)

3- ادريس محمد السعيد ، "تركيا والامن في الخليج " اوراق الشرق الاوسط" ، **المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط** ، ع 43 ، (2009)

4- إسماعيل نهاد ، "النزاعات الدولية تُعرقل إنتاج نفط بحر قزوين" ، **صحيفة الشرق الأوسط** ، ع. 9574 13،(فبراير 2005)

5- أوغلو يلماز أنصار ، "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية"، **ستا للدراسات والأبحاث**،ع. 3 ، (خريف2013)

6- باكير علي حسين ، "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية" ، **مجلة دراسات سياسية**، ع. 60 ، (2015)

7- باكير علي حسين ، "معوقات التغيير : السياسة الايرانية تجاه الازمة السورية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 196، (افريل 2014)

8- البياتي إيثار أنور محمد ، "الدوائر الثلاثة للمجال الحيوي الايراني"، **مجلة جامعة كربلاء العلمية** ،م. 13 ،ع. 3،(2015)

9- تسبينار عمير ، عرض ايمان احمد عبد الحليم ، "من العثمانية الى الايديولوجية : الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسيسة تركيا اتجاه سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 1233.

10- التميمي ناصر ،" نفط بحر قزوين"، **صحيفة الشرق الأوسط** ،ع. 9251 27 ،(مارس 2004) .

11- توتش ناتالي ," ابعاد الدور التركي في الشرق االوسط" , مجلة السياسة الدولية , ع. 182 , (اكتوبر 2012),

12- ثابت احمد ، "مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد"، السياسة الدولية، عدد 171، (جانفي 2008)

13- الجابري ستار جبار ،"العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي"، مجلة دراسات دولية ،ع.33 ،(2007)

14- حسين عبد الستار سلمان ، "مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب GAP) الجوانب الفنية" ، مجلة دراسات اجتماعية ، ع .7 ،(2008)

15- حموم فريدة ،" التدخل العسكري التركي في سوريا اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية " ،مجلة اتجاهات سياسية ، عدد.3 ،(مارس 2018)

16- حميدان عدنان ، الجراد خلف ، "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي" دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. 22 ،ع. 2، (2006)

17- حنفي عبد العظيم محمود " العلاقات الامريكية التركية " ، السياسة الدولية ، ع. 153، (ديسمبر 2003)

18- الخماش رنا عبد العزيز ،"النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014 "، مركز دراسات الوحدة العربية، (افريل 2016)

19- داوود اوغلو احمد ، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة" ، مجلة رؤية تركية ،ع. 75 ، (2012)

20- دلي خورشيد ،"السلام الكردي التركي ، بين الممكن والمستحيل"، مجلة الحياة الاسلامية ، ع. 160(جوان 2015)

21- الدليمي سعدون جوير ، "الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية السورية (وجهة نظر عراقية)" ، مجلة آراء حول حرب الخليج ، ع. 07 ، (مارس 2005)

22- دياب احمد، " حوافز اقتصادية مرحلة جديدة من العلاقات التركية السورية "،مجلة السياسة الدولية ،ع. 191 ، (جانفي 2013)

23- الديب محمد نور ،" الاسلاميون في تركيا ومشروع التغيير "، شؤون الاوسط ، ع. 127 ،(2007)

24- زكي رواء ، الطويل يونس ، "مستقبل العلاقات الايرانية التركية 1923-2007" ، مجلة مركز الدراسات الاقليمية ،ع. 10،(2015)

25- سعد الدين عزت ،" بين التوسع الارهابي والتمدد الايراني : السياسة الروسية وامن الشرق الاوسط " السياسة الدولية " ،مجلة القاهرة ، ع. 201 ،(جويلية 2015)

26- سعيد كرم ، " تركيا نحو توجهات خارجية اكثر براغماتية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 206،(اكتوبر 2016)

27- سعيد كرم ،" تركيا نحو توجهات اكثر براغماتية "، مجلة السياسة الدولية ، ع. 206 ، (اكتوبر 2016)

28- سلمان فراقد داود ، "العلاقات التركية الايرانية "، مجلة دراسات ايرانية ، ع. 15، (مارس 2013)

29- سليم محمد السيد ،" ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، السياسة الدولية، عدد 164، (جوان 2002)

30- سنو عبد الرؤوف ،" العلاقات الروسية العثمانية سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة" ، مجلة تاريخ العرب والعالم،ع. 73 ،(1974)

31- الشربجي نور ، منصور علا ، "الدور التركي في الأزمة السورية "، دراسات سياسية مركز دمشق للأبحاث و الدراسات ، (اكتوبر 2017)

32- الشريف إسراء كعود ،"الموقفان التركي والايراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط "، مجلة كلية البنات للتربية ،م.1، ع. 27 ،(2016)

33- الشيخ نورهان ، "الخوف من التغيير محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري"، مجلة السياسة الدولية ، ع. 190 ، (اكتوبر 2012)

34- طرقجي مصطفى ، " مقدمات لتطوير العلاقات العربية التركية "، شؤون الشرق الاوسط ، (شتاء 2001)

35- عبد الحافظ حسني ، "الصراع الإقليمي والدولي على نفط بحر قزوين" ، مجلة حماة الوطن، ع. 67 ،(مارس2002)

36- عبد العالي بدر ، "اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، السياسة الدولية، ع 153، (جويلية 2003)

37- العبيدي اميرة اسماعيل ، "العلاقات التركية الايرانية 1945-1996 "، مجلة دراسات اقليمية ، ع. 4،(ديسمبر 2005)

38- العبيدي حسون جاسم ، "حرب المياه" ، مجلة سلسلة بحوث استراتيجية ، ع .2 ، (افريل 2008)

39- عتريس طلال ، "نتائج وتداعيات احتلال العراق على إيران ، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا"، مجلة المستقبل العربي ، ع. 302 ،(أفريل 2004)

40- العلاق عامر علي راضي ،" ملامح جديدة في العلاقات التركية الروسية"، مجلة دراسات دولية، (2016)

41- علام مصطفى شفيق ، "صعود القطب الاقليمي التركي بين مقتربات التحديث والتبعية (التقرير الاستراتيجي السنوي) "، مجلة البيان ، ع. 14،(2017)

42- علي مدين ، فارس رما سليم ،" تطور العلاقة السورية التركية خلال الفترة المتتدة بين (2000-2012) "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية ،م. 63، ع.4، (2014)

43- غفور عبد الجبار قادر ، الصحوة الاسلامية تهدد علمانية اتاتورك في تركيا، المجلة السياسية الكويتية ، ع6683.(1987)

44- فرحان شيماء معروف ، "خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية"، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع. 46 ،(2017).

45- فيلالا أنا ، "محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاع: رؤية تركية "، ستا للدراسات والأبحاث،ع .3 ،(خريف2013)

46- القاوقجي فوزي ، واخرون ، "ثلاث وثائق عن الاسكندرونة لم تنشر من قبل "، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات ،ع. 73، (سبتمبر 2009)

47- قبلان مروان ، "المعارضة المسلحة السورية وضوح الهدف وغياب الرؤية" ، مجلة سياسات عربية ،ع. 2 ،(ماي 2013)،

48- كاظم ألهام محمود ، دور يهود الدونمة في انهيار الدولة العثمانية ، مجلة كلية التربية الاسلامية، ع.7(ماي 2012)

49- كاظم علي مراد ، مهدي حيدر حمزة ،" الفاعلون في الازمة الدولية المعاصرة " الازمة السورية أنموذجا " ،مركز الدراسات الاستراتيجية ، ع. 45 ،(2018)

50- كاظم علي مراد ، مهدي حيدر حمزة ،" الفاعلون في الأزمة السورية الأزمة السورية نموذجا "، مجلة الكلية الإسلامية ،ع. 45، (2015)

51- كشك اشرف محمد ، "معظلة متجددة امن الخليج في الرؤية الايرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، ع. 196 ،(افريل 2014)

52- الكعود إسراء شريف ، "الموقفان التركي والايراني من التحولات السياسية في الشرق الاوسط"، مجلة كلية التربية للبنات، م. 1، ع. 27، (2016)

53- كوثراني وجيه ، "التنظيمات العثمانية والدستور بواكير الفكر الدستوري" ، مجلة تبي ،ع 3، (شتاء 2013)

54- اللباد مصطفى ، " هل اصبحت الادوار الاقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية " ، شؤون عربية ،ع. 135 .(خريف 2008)

55- لطفي منال ، تركيا من اتاتورك الى اردغان (الحلقة السابعة) الاستثناء التركي، جريدة الشرق الاوسط الدولية، 27 اكتوبر 2007 ،العدد 10560.

56- مبروك شريف شعبان ، " ايران وتركيا علاقات متباينة مع دول حوض النيل "، مجلة السياسة الدولية ، م. 45، ع. 181 ،(جوان 2010)

57- المحجوب عبد الحليم ، "معادلات متشابكة : المسالة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة"، مجلة السياسة الدولية ، ع. 190 ،(اكتوبر 2012)

58- محمد أحمد سلمان ، " النظام السياسي في تركيا من النظام البرلمان إلى النظام الرئاسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 62 ،(2018).

59- محمد عارف ، البياتي خلف ،" السياسة التركية حيال الأزمة السورية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م. 5 ،ع. 17،(جوان 2013)

60- المسلط سعد عبد العزيز ، "المشروع السياسي لحزب العدالة والاتنمية في تركيا "،مجلة الدراسات الاقليمية ،العدد 12،(2012)

61- المشيداني مؤيد محمود حمد ، رمضان سموان رشيد ، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،م5 ،ع 16 (افريل 2013)

62- المصطفى حمزة ، "جبهة النصرة لاهل الشام من التاسيس الى الانقسام "، مجلة سياسات عربية ،ع. 5 ، (نوفمبر 2013)

63- معوض علي جلال ,"الارتباك تحليل اولي لدور التركي في الثورات العربية ", مجلة السياسة الدولية , ع. 186 ،(اكتوبر 2011),

64- مفتي مالك ، "الجراة والحذر في سياسة تركيا الخارجية"، سلسلة دراسات عالمية،ابوظبي: مركز الامرات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ع.27 ،(1999)

65- نور الدين محمد ، "الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، في: تركي الدخيل، الأقليات الدينية والإثنية" ،مركز المسار للدراسات والبحوث،(فيفري 2013)

66- نور الدين محمد ،"موقف تركيا من المسألة الكردية تحول تاريخي وربيع ساخن "، مجلة الشرق الأوسط، ع.7 ،(1995)

67- نور الدين محمد, "تركيا والثورات العربية , كل شيء او لا شيء ", مجلة شؤون عربية , ع. 149، (ربيع 2012)

68- نورهان الشيخ ، المصلحة الوطنية :طغيان الواقعية تراجع المثالية في العلاقات الدولية"، ع .49 ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،(2008)

69- نيكانين جوهانا ،" الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية "، ستا للدراسات والأبحاث، ع،3، (خريف2013)

70- هلال على الدين ، قرني بهجت ،" في تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي : مسح للادبيات واطار مقترح"، مجلة المفكر الاستراتيجي العربي ،ع 42 (أفريل 1992)

71- الهيشري ليلى ، "رسوخ الدور الاقليمي التركي ومواجهة الرهانات الامريكية "، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تونس،(2017)

72- و الموم غرف الموك " خفايا ادارة الصراع العسكري في سوريا " ، مجلة الفسطاط ، عدد 1 ،(نوفمبر 2017)

73- ودكا جاكوب ، كوسميس سارة ، " الاتحاد الأوروبي في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب"، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث،ع. 1، (ربيع 2014)

74- وهيب حسين حافظ ، "العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية – العراقية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 6، ع.01 ، (2017)

75- يلمز أوكتاي ، "قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية "، مجلة سياسات عربية ،ع. 15(جويلية 2015)

76- يونس رواء زكي ، "التركيب القومي والديني دراسة تحليلية" ، مجلة دراسات اجتماعية ،ع. 5 ،(ربيع 2000).

ج - الرسائل و المحاضرات الجامعية

1. ايمان دني ، **البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017)
2. بن محمد هيلة بنت سعد ، **دور اليهود في اسقاط الدولة العثمانية** رسالة ماجيستار غير منشورة، (جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية السعودية، 2001)،
3. حبيب كمال السعيد ، **الاسلام والاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة حالة الرفاه (1983-1997)** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : 2006)
4. سالم احمد سليمان ، الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"** ، مذكرة الماجستير غير منشورة ، (جامعة الشرق الأوسط الاردن، قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم، 2014)،

5. السيد سارة حسن ، **العلمانية والاحزاب السياسية الاسلامية في تركيا : دراسة حالة حزب العدالة والتنمية (2001-2007)**، رسالة ماجيستار غير منشورة، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012)،

6. شلبي محمد ،**اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**(محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة بسكرة ،

7. العوفي محمد عبد الرزاق ، **الصراع الصفوي العثماني في عصر الشاه عباس الاول**(1587 م-1629م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، (تخصص تاريخ حديث ومعاصر، 2013)،

8. محمد احمد سالم ، **موقف كل من تركيا وايران من حركات التغيير والثوارات الشعبية في الوطن العربي** ، رسالة ماجيستار، (جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات السياسية 2013)

9. محمد حازم صدام ، **العلاقات التركية المصرية** ، رسالة ماجيستار،(جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2013)، ص 32.

10. مريم مولاهم ، **البعد الاوروبي في السياسة الخارجية التركية اتجاته الشرق الاوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة باتنة 1، كلية العلوم السياسية، 2018/2017)

11. نايف الوليد ضيف الله ، العلاقات الخليجية التركية : دراسة في تاثير المحددات الاقليمية والدولية في الفترة من (2001-2009)، رسالة ماجيستار غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012)

12. نصر ابو حمدي اكرم ، اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الاقليمي العربي ، رساله ماجيستار غير منشورة (، جامعة مؤته الاردن :عمادة الدراسات العليا، 2007)

د - المطبوعات الرسمية

1 - دستور الجمهورية التركية (1982 المعدل في 2011)

هـ - المؤتمرات

- ابو نحل اسامة محمد ، سامي محمد الاخرس ، **المواقف الاقليمية من العدوان الاسرائيلي على غزة (2008- 2014) مصر وتركيا نموذجا رؤية سياسية تحليلية** ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن (التحولات الموضوعية للقضية الفلسطينية بعد اوسلو)،(الجامعة الاسلامية غزة، كلية الإداب ،2014/10/04)

و - التقارير

1- الحزب الاسلامي التركستاني بسوريا، **تقرير المرصد السوري لحقوق الانسان**

2- هي الثورة : دور وتضحيات المرأة في الثورة السورية ، **تقرير الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية رقم 41** ، تركيا،(2013)

ز - الحصص التلفزيونية و الاذاعية :

1. (قناة sputnik) ، سياسة التتريك في مناطق الشمال السوري... الأهداف والتداعيات، ضيف الحلقة النائب في البرلمان السوري عن مدينة حلب " احمد الراعي " ، حصة ماوراء الحدث ، (2018/10/30).
2. (قناة الجزيرة)، محمد كريشان ، "حوار مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردغان " ، (2008/4/17)
3. (قناة دريم 2 المصرية)، منى الشاذلي، "مقابلة لرجب طيب اردغان "، (2011/9/13)
4. (قناة الميادين)،" وثائقي حرب الغاز والنفط " الجزء الاول ،(2014/11/20)
5. (قناة الميادين)، سامي كليب، حصة لعبة الامم ، "مستقبل الدور التركي في سورية والمنطقة "، (28 جوان 2016)

ج - المواقع الالكترونية

1. " اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني"، في:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/ أوجه (2018/06/06).
2. " الموارد المائية السورية: مشكلة المياه قاسية هذا العام"، في : http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=162569 (201/06/08).

3. " النص الكامل لحوار سبوتنيك مع بشار الجعفري حول العمليات العسكرية لتركيا في شمال سوريا " ، في :
) /https://arabic.sputniknews.com/interview/201608241019976072 (
.(2019/01/17
4. " ايران وتركيا تتفقان على تعميق العلاقات التجارية "في :
.(2018/10/14 (http://www.turkpress.co/node/40257
5. " تتريك التعليم خطوة جديدة لضم مناطق سيطرة "درع الفرات" إلى تركيا مستقبلا "، في :
(2019/01/17 (http://leznews.com/2018/01/17/%D8%AA%
6. " تركيا تشارك في دعم المعارضة السورية بالسلاح ما أدى الى ارتفاع النفقات الضمنية لحكومة حزب العدالة والتنمية الى أرقام قياسية" ، في :
.(2018/11/10 (http://www.ortas.gov.sy/index.php?d=13&id=107079
7. " تركيا لن تتحاور مع دمشق أبدا 12" ، في :
(2018/01/25) https://issuu.com/mrkezcom/docs/quds_31_10_2012
8. " تقارب تركي إيراني سوري..إسهام العدالة والتنمية في التواصل مع العمق الإسلامي" ، في :
.(2018/06/13 (https://www.maghress.com/attajdid/17354
9. " حزب العمال الكردستاني يعلق انسحاب قواته من تركيا اتهم سلطات أنقرة بعدم القيام بأي خطوة ولكنه سيلتزم بالهدنة "، في : https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/حزب-العمال-الكردستاني-يعلق-انسحاب-قواته-من-تركيا.html (2017/07/10).
10. " مراسلات وزارة الخارجية التركية وتصريحات اردغان الرسمية خلال فترة الانقلاب 2016 " في : https://wikileaks.org/akp-emails/ Search the AKP email database
.(2018/09/17)
11. " وسائل الإعلام الروسية تتحدى أردوغان وتنشر صورا لنجله مع قيادات داعش.. صحف موسكو: تركيا تشترى النفط من التنظيم.. ونجل الرئيس التركى متورط مباشرة فى قطاع النفط بالسوق السوداء مع الإرهابيين"، في: https://www.youm7.com/story (
.(2019/01/10

12. "ادراج مدينة الباب السورية على برنامج المواصلات كإحدى المدن التركية"، في : http://www.rok-online.com/?p=9490 (2019/01/17).

13. "اردغان : الولايات المتحدة تهدد الامن التركي"، في : https://www.alalam.ir/news (2018/09/17).

14. "أردغان يزور ايران لتحسين العلاقات بعد الخلاف حول سوريا"، في https://www.al-masdar.net/%D8% / (2018/10/14)

15. "اردغان يصف المتمردين بـ الكفار ويدين دعم واشنطن لهم"، في : https://www.france24.com/ar(2018/09/17).

16. "أردوغان يلتقي بوتين في روسيا في مسعى "لإعادة الحوار والعلاقات" بين البلدين"، في : http://www.france24.com/ar/20160809-أردوغان-بوتين-دبلوماسية-تركيا-روسيا-زيارة-علاقات (2018/07/28).

17. "أطباء بلا حدود" تطالب المجتمع الدولي بحل مشكلة اللاجئين"، في : http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/ (2018/10/30).

18. "إطلالة عامة على العلاقات السورية العراقية تقارير" ، في : http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/ (2007/8/22).

19. "اعتقال 11 نائبا كرديا بتركيا للاشتباه بقضايا إرهاب"، في : https://www.aljazeera.net/news/international (2017/06/22).

20. "اعتقال النائب السابق أرن أردم في تريكا بعد فضح علاقة اردغان بداعش"، في : http://www.dotmsr.com/news/196/12 (2018/12/07).

21. "اغتيال السفير الروسي في تركيا.. السرديات والتداعيات"، في : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2018/07/30).

22. "الاتفاق التركي الأوروبي يصدم بعقبات كبيرة " ، في : https://www.dw.com/ar/%D8%A7 (2018/10/30).

23. "الاتفاق الروسي الامريكي بارقة امل دونها شياطين"، في : https://arabic.rt.com/news/812299 (2018/08/05).

24. "الاقتصاد التركي سنة 2017 بالارقام"، في:
https://www.damasturk.com/blog/turkish-economy (2018/04/03).

25. "الأقلية العلوية في تركيا تطلب الإعتراف الرسمي بدور عبادتها"، في :
https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84 (2017/07/11)

26. "الاكراد بنشرون وثائق تثبت تورط تركيا في ادخال متفجرات لـ داعش" ، في :
https://www.alalamtv.net/news/1858178/%D8%A7%D9%84 – (2018/12/25).

27. "الانفاق العسكري لعام 2016" ، في :
https://arabic.cnn.com/business/2017/04/24/sipri-trends-world-military-expenditure (19/6/ 2017).

28. "البرلمان التركي يوافق على رفع الحصانة على 138 نائبا في البرلمان التركي"،
https://arabic.rt.com/news/82400 (2017/06/22).

29. "التلفزيون الالماني تركيا اكبر مركز تدريبي لتنظيم داعش الارهابي" ، في
http://www.ypagency.net/12507 (2019/01/11).

30. "الجيش التركي يحتل المرتبة التاسعة في ترتيب اقزى جيوش العالم" ،في:
https://www.turkpress.co/node/55092 (2018/02/15).

31. "الحركة القومية" يخسر نحو نصف مقاعده في البرلمان التركي"، في :
http://www.huffpostarabi.com/2015/11/02/story_n_8450092.html (2017/06/24).

32. "الخارجية التركية تطالب بتشكيل لجنة تحقيق في مجزرة الحولة"، في :
https://www.youm7.com/story/2012/6/3/%D8%A7%D (2018/01/25)

33. "الزيارة التاريخية للسيد الرئيس بشار الأسد إلى تركيا 2004" ، في : http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article& (2018/06/13).

34. "السلطات التركية تعتقل رئيسي حزب الشعوب الديمقراطي بتهم التحريض على الارهاب"، في: http://www.bbc.com/arabic/world-37868320 (2017/06/22).

35. "العلاقات الروسية التركية في أفضل حال بعد عام على اغتيال السفير"، في : http://elaph.com/Web/News/2017/12/1182229.html (2017/08/05) .

36. "الغرف التجارية في تركيا "، في: https://www.mci.gov.sa/attache/turkey (2019/02/09).

37. "اللاجؤون السوريون في تركيا بالارقام "، في : https://arabic.rt.com/world/965865-%D8 (27/10/18).

38. "اللاجؤون السوريون يحفزون الاقتصاد التركي" ، في : https://www.orient-news.net/ar/news_show (2018/10/30).

39. "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية الدول الاكثر انفاقا عسكريا 2014 "، في: https://sdarabia.com/?p=21690 (2015/01/25)

40. "الموقع الرسمي للبنك الدولي the warld banc "،في : http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=TR (2018/10/22).

41. "إنجازات كبيرة حققناها في مجال التعليم "،في : https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/38784/egitim-alaninda-buyuk-bir-devrim-gerceklestirdik (2017/06/16)

42. "انفوغرافيا : تفاصيل الجيش التركي بالارقام"، في : http://www.turkey-post.net/p-39759 (17.06.2017)

43. "أنقرة لا فائدة من محاربة داعش مع الابقاء على الاسد"، في : https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/201 (2018/12/23).

44. "بعدما رفضت المعارضة.. القصة شبه الكاملة لاتفاق «المناطق الآمنة» في سوريا " ، في : https://www.sasapost.com/astana-agreement-syria-safe-zones/ (2018/11/10).

45. "بلا قيود مع الشيخ حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر السابق "، في : http://bit.ly/BBCArabicNews (2018/12/02).

46. "بوتين وأردغان التقارب مستمر" ، في : https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/ -.html (2018/08/05).

47. "تركيا اردغان وتنظيم داعش العلاقات الغامضة "، في : https ://www.skynewsarabia.com/middle-east/787413-%D8%AA%D (2018/12/23).

48. "تصنيف البنك الدولي للإقتصاد التركي"، في : https://data.albankaldawli.org/country/turkey (2017/06/19)

49. "تطبيق المنطقة العازلة مفتاح التحول في الازمة السورية "، في : https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-03-18-1.1613469 (2018/07/11).

50. "تعرفوا على 200 جهة خفية في تركيا و لبنان تمول داعش"، في : https://arabic.sputniknews.com/world (2018/12/23).

51. "حجم التبلادل التجاري بين تركيا و الدول العربية"، في https://www.first-istanbul.com/%D8%AD (2017/07/20).

52. "حزب الشعوب الديمقراطي اعتقال قادة الحزب وصمة عار في التاريخ السياسي لتركيا"، في : http://www.almanar.com.lb/959473، (2017/06/22).

53. "حزب الشعوب الديمقراطي التركي.. توجهه الفكري وأهدافه السياسية " ، في : https://orient-news.net/ar/news_show/150245/0/%D8%AD% (2017/05/22)

54. "حزب الشعوب الديمقراطي يجمد نشاطه بالبرلمان" ،في : http://www.bbc.com/arabic/world-37888492 (2016/11/06).

55. "حيثيات دخول تركيا النظام الرئاسي"، في: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2019/02/08).

56. "خارطة الاحزاب السياسية في تركيا "،في : http://www.trtarabic.tv/ (2017/06/22)

57. "دائرة الاحصاء التركية"، في : http://www.turkpress.co/node/17901 (20/ 2016/10)

58. "دليل الفصائل المسلحة في سوريا من يقاتل من ؟ بدعم من من ؟ " ، في : https://www.sasapost.com/armed-groups-in-syria/ (2018/12/08).

59. "رجب طيب اردغان ، تركيا امة جديدة لا غنى عنها "، في : http://almasdaronline.com/article/14093 (2018/06/06).

60. "روسيا تعين أليكسي يرخوف» سفيرا جديدا لدى أنقرة"، في : http://www.almezannews.com/29674(2018/07/30).

61. "روسيا تنشر مجموعة جديدة من منضومة ا س 400 في سوريا"، في : http://www.alalam.ir/news/2021503/

62. "زيارة اردغان لطهران فصل جديد في العلاقات الايرانية التركية "، في: https://ar.mehrnews.com/news9 (2018/10/16).

63. "ستة أسباب لإيقاف حرب تركيا على حزب العمّال الكردستاني" ، في : http://www monitor.com/pulse/ar/originals/2015/09/turkey-kurds-pkk-daglica-war-be-sustained-bloody (2017/07/10).

64. "سوريا تسقط طائرة تركية وانقرة تحذر من رد حاسم " ، في : https://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE85M00B20120623 (2018/07/11).

65. "صحيفة "ادينلك ديلي" تركية تكشف عن علاقة سرية بين المخابرات التركية وزعيم داعش ابو بكر البغدادي وبعلم المخابرات الاميركية " ، في : https://nahrainnet.net/?p=4976 (2018/12/07).

66. "صحيفة روناهي تنشر الجزء الثاني من الوثائق التي تثبت العلاقة بين تركيا و داعش " ، في : https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/rwnhy (2018/12/23).

67. "طموحات اكراد سوريا انسحاب من منبج و قتال بسنجار" ، في :
https://www.skynewsarabia.com/middle-east (2019/01/16).

68. "عالم امريكي يفند ادعاءات واشنطن حول " كيماوي سوريا "، في :
https ://arabic.sputniknews.com/arab_world/2017041410234-كيماوي-سوريا-عالم/ (2019/01/07).

69. "عملية غصن الزيتون التركية في سوريا "، في :
https://arabic.sputniknews.com/infographics (2019/01/16).

70. "فضيحة بالصور تركيا تعالج الدواعش في مستشفيات داخل اراضيها "، في :
https://arabic.sputniknews.com/world/ (2018/12/30).

71. "فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التركية"، في :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2395000/2395023.stm (2017/06/20)

72. "فوز غير حاسم لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية 2015"، في:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/7/ (2017/06/22).

73. "فيدرالية اكراد سوريا بين الطموح والواقع" ، في:
https://www.skynewsarabia.com/middle- (2018/09/17).

74. "قمة الناتو باسطنبول تختم اعمالها بتاريخ 2004/04/29" ، في:
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1436800&language=ar ، (2018/09/11)

75. "قيادي في تنظيم داعش يعالج في أحد مستشفيات تركيا" ، في :
http://alwaght.com/ar/News/7106/%D9%82%D9%8A% (2018/12/30).

76. "كورتولموش ينتقد وضع جنود روس شعار حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا "، في:
http://www.turkpress.co/node/31877 (2018/08/05).

77. "كيف واين ستدرب تركيا مقاتلي المعارضة السورية"، في :
https://www.alsouria.net/content/%D9%83%D9% (2018/11/30).

78. "لمدا يدعم حزب العدالة والتنمية تنظيم الدولة الاسلامية" ، في :
https://alarab.co.uk/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7- (2018/12/29).

79. "ماذا قال أردوغان حتى فقد أصوات العلويين " ، في :
http://southlb.com/2015/03/05/49010/ (2017/07/11)

80. "مجددا تصريحات تركية ملتبسة حول سوريا"، في :
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/85707 (2019/02/20).

81. "مسؤول امريكي يفضح دور تركيا في عبور الارهابيين الى سوريا " ، في :
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201707291025357310- (2018/12/31).

82. "معسكرات تدريب جديدة للارهابيين في سورية "، في : http://www.alalam.ir/news/
(2018/11/30).

83. "معلومات عن الفصائل التركمانية في شمال اللاذقية" ، في:
http://aljaml.sy/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88 (2019/01/03).

84. "مقتل وزير الدفاع داوود راجحة وآصف شوكت صهر الرئيس الأسد"، في :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/07/120718_syria
(2018/01/25)

85. "موسكو تنشر صور "تورط" أردوغان بنفط داعش" ، في :
https://www.skynewsarabia.com/middle-east (2019/01/11).

86. "موقع وزارة الخارجية التركية"، في : http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa (2018/07/08).

87. "نائب الماني يكشف الدور التركي في دعم مقاتلي داعش" ، في : https://arabic-media.com/articles/id/posts.php?title=German-channel-ISIS-training-camp-in-Gaziantep-Turkey (2019/01/11).

88. "نائب تركي يطالب بالكشف عن العلاقة بين صهر اردوغان وعمليات تهريب النفط من داعش" ، في : http://alwaght.com/ar/News/22626/%D9%86%D8%A7% (2019/01/11).

89. "نعم نحن العثمانيون الجدد "،في: http ;//www.islamonline.net/ (2015/11/21).

90. "نيويورك تايمز، "تركيا تحمي مسلحين ضد نظام الاسد"، في: https://www.alalamtv.net/news/800504/ (2018/12/02).

91. "هل ينشىء اردغان منطقة امنة شمالي سوريا "،في: https://arabic.rt.com/prg/telecast/999395- (2019/02/20).

92. "هل يؤثر الانقلاب في تركيا على سير عملية روسيا بسورية؟؟ ، في : https://watanipress.com/old (2018/07/31).

93. "وثائق جديدة عن علاقة تركيا بداعش"، في : https://www.skynewsarabia.com/middle-east (2018/12/30).

94. "وثائقي الميادين- حرب الغاز- الجزء الأول"، تاريخ البث 2014/11/20 ، في : https://www.youtube.com/watch?v=uabcE_zSZxE (2017/07/20).

95. "وزير سابق يقدر خسائر روسيا جراء العقوبات الغربية"، في: https://arabic.rt.com/business/881760-%D9%88%D8% (2018/12/10).

96. "وصول اردغان الى طهران والتجارة وسوريا على راس جدول الاعمال"،في: http://www.masrawy.com/News/News_PublicAffairs/details (2018/10/14).

97. "الحزب الاسلامي التركستاني بسوريا تقرير المرصد السوري لحقوق الانسان 08 اكتوبر 2018 " ، في : http://www.syriahr.com/?s=%D8%A (2018/12/07).

98. "الصناعة العسكرية التركية طموحات وتحديات"، في: http://www.turkey-post.net/p-167754 (2017/06/17).

99. "رعاية تركيا لتنظيم داعش والإرهاب (وثائقي) قناة DW الالمانية " ، في : https://www.youtube.com/watch?v=p_UB8TBTwV8 (2018/12/30).

100. "طهران تحذر من عواقب العملية العسكرية التركية في سوريا و تدعو للتنسيق مع دمشق "،في : https://arabic.rt.com/middle_east (2019/01/16)

101. "غرفة الموك تدعو الجماعات المسلحة الى دخول الاردن خلال 48 ساعة" ، في: http://www.almayadeen.net/news/politics/766617/%D8%BA%D (2019/01/12).

102. ابراهيم صهيب المفوض ، "فعالية اللاجئين السوريين في الاقتصاد التركي"، في : https://www.adwhit.com/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D (2018/10/30).

103. إبراهيم مروى محمد ، "سيمور هيرش فى مقال يعاد الكشف عنه: أوباما وهيلارى مسئولان عن نقل غاز السارين من ليبيا إلى إرهابيى سوريا " ، في : http://www.ahram.org.eg/News/202231/26/587807/%D (2019/01/08).

104. إبراهيم مروى محمد ، "سيمور هيرش فى مقال يعاد الكشف عنه: أوباما وهيلارى مسئولان عن نقل غاز السارين من ليبيا إلى إرهابيى سوريا " ، في : http://www.ahram.org.eg/News/202231/26/587807/%D (2019/01/08).

105. احمد المصري، "اتحاد الغرف التركية: ماركة صنع في تركيا أصبحت عالمية 2017/09/20" ،في : http://www.elfagr.org/2446381 (2017/06/02).

106. احمديان حسن ، "تريكا والعراق كلفة الخيارات الإستراتيجية"، في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2018/09/29).

107. إدريس عبد الله حامد ، الصراع حول المياه الدولية في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية دراسة تطبيقية علي نهر النيل و دلجة والفرات، في : http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2010-topic (2018/06/06).

108. أردوغان: تركيا امتداد للإمبراطورية العثمانية"، في :
https://arabic.rt.com/middle_east/926379 (2018/11/10).

109. أسالخانوفا إينا ، "بوتين: حادثة اغتيال السفير الروسي استفزاز يستهدف علاقاتنا الطيبة مع تركيا والتسوية في سوريا"، في : https://arabic.rt.com/news/855160 (2018/07/31).

110. اكيول كيرسات ، "هل حقّق حزب العدالة والتنمية النجاح في 15 سنة من الحكم " ، في :
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/08/turkey-economy-heading-t (2017/07/19).

111. الامين وسام ، "لماذا تحول موقف تركيا وبدات الحرب ضد داعش "، في :
http://janoubia.com/2015/07/25/%D9%84%D (2018/12/23).

112. أوغلو جاويش ، " حل الأزمة السورية بدون مساهمة روسية "، في :
./http://www.shaam.org:8080/news/international-news (2018/07/28).

113. اوغلو حصارجي ،" 50 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين تركيا و الدول العربية"، في :
http://www.turkpress.co/node/45649 (2017/07/20).

114. أوغلو داود ،" نقلت للأسد رسائل تركية فقط.. ولسنا "موظفين" لدى قوى أجنبية تركيا تتوقع الاصلاح في سوريا خلال 15 يوماً والجيش غادر حماة" ، في :
http://www.alriyadh.com/657974 (2018/07/08).

115. أوغلو كليجدار ، " معارض تركى يفضح غرام الأفاعى" بين أردوغان والبغدادى.. تعليمات داعش بتصفيته تؤكد اتصالات العدالة والتنمية" مع "التنظيم الإرهابى.. وتقارير تكشف تاريخ التمويلات والتسليح والدعم اللوجيستى " في :
https://www.youm7.com/story/2018/10/22 (2018/12/30).

116. أوغلو كمال كليجدار ، "الأسد ربح الحرب وعلى اردغان التفاوض معه"، في:
https://arabic.rt.com/world/968802 (2018 /09/ 2018) .

117. اوغلو محمد قدوا فندي ،" مجلس الامن القومي التركي"، تاريخ نشر المقال ،في : http://www.turkpress.co/node/2403 (2017/06/28).

118. باركي هنري ،"تقرير معهد السلام الامريكي رقم 141 جوان 2005 تركيا و العراق اخطار و امكانات الجوار"، في : www.usip.org (2018/09/29).

119. باكير علي حسين ،" محددات الموقف التركي من الملف النووي وانعكاساته"،في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports (14 /10/ 2018).

120. بدوي تامر، "تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية"، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports (04/07/ 2018).

121. بلال،" اردغان اتهامات بالفساد و شراء نفط داعش"، في: https://www.skynewsarabia.com/world/798238 (2017/08/05)

122. بن جاسم حمد ،"يكشف اسعار المنشقين السوريين"، في : http://katehon.com/ar/news/hmd-bn-jsm-ykshf-lyh-sr-lmnshqyn-lswryyn (2018/12/02).

123. بن صالح وسيمة ، "حزب الشعوب الديمقراطي"، في : http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/12 (2017/06/22).

124. بن صالح وسيمة، " تركيا . صراع التاريخ والسياسة "، في : https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/6/30/ (2017/07/11)

125. بومنجيل شفيع ، "السياسة الامريكية في المنطقة العربية من العصا والجزرة الى فن تحريك العرائس"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية- تونس، في : http://www.csds-center.com/old/archives/10278 (2018/09/17).

126. بيطاري نضال ،" العلاقات الأمريكية-التركية في سوريا "،في : https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-kurdish-question-revisited (2018/09/13).

127. بيغيت حميدة ، "الدور التركي في سورية و إحتلال «داعش» للموصل"، في : https://syrianownews.com/index.php?p=35&id=1088 (2018/12/26).

128. تاسبينار عمر ،" اللعبة الأمريكية على الحبلين بين تركيا والكرد ستنتهي قريبا "، تر: محمود حرح، في: http://www.dcrs.sy/ (2018/12/02)

129. تامر بدوي، "تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.ht ml (2017/07/19).

130. جاسم باسل الحاج ،" أردوغان - بوتين: لقاء تاريخي تتصدره سورية والعلاقة مع الغرب"، في : http://www.turkpress.co/node/24631 (2018/07/30).

131. جاغابتاي سونر ، " الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة"، في : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-war-affecting-turkey-in-unexpected-ways (2019/01/29).

132. جاغايتاي سونر،" المد العلوي يقترب من البرلمان التركي"، في : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy- analysis/view/an-alevi-tide-headed-for-turkeys-parliament (11 /2017/07)

133. جريبير ديفيد ، "أدلة كثيرة تكشف تورط تركيا مع داعش خطاب اردغان المتناقض وتآمره على نفسه " في : https://arabic.sputniknews.com/analysis (2019/01/11).

134. جمال سماعيل ، "اتفاقية أضنة وميثاق الأمم المتحدة... مسوغات قانونية تركية تشرع التدخل العسكري في سوريا"، في : http://www.alquds.co.uk/?p=867454 (2018/06/21).

135. جمعة أحمد ،" بعد كشف روسيا لعلاقة أردوغان بـ"داعش"..هل يقدم الرئيس التركى استقالته ؟..موسكو: عائدات التنظيم الإرهابى من الاتجار بالنفط المهرب 3 ملايين دولار يوميا.."أنقرة" تزعم :جميع الأدلة "مفبركة"(تحقيقات وملفات) " ، في : https://www.youm7.com/story/2015/12/3/%D8%A8%D8 (2019/01/11).

136. چاغاپتاي سونر ، "السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية: التسمية الخاطئة لمصطلح "العثمانية الجديدة"، في : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-akps-foreign-policy-the-misnomer-of-neo-ottomanism ، (2017/07/19).

137. چاغاپتاي سونر ،" سوريا وتركيا: البُعد الخاص بـ حزب العمال الكردستاني"،في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syria-and-turkey-the-pkk-dimension (2018/06/12).

138. الحاج سعيد ، "المشروع الكردي في سوريا وخطوط تركيا الحمراء" ، في : https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2019/01/16).

139. الحاج سعيد ،"التحول للنظام الرئاسي في تركيا .. تحديات وسيناريوهات"، في : https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/13/ (2019/01/02)

140. حبلا أمين محمد ، "أردغان وغولن ... معركة الدولة والتنظيم"،في : https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews (2019/02/08).

141. حداد أسماء ، "الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية"، في: https://www.democraticac.de/?p=42446 (2018/07/25).

142. حداد حامد عبيد ، "المشاريع المائية التركية في حوض دجلة والفرات الاهداف والنوايا" ، في : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=24996 (2018/06/08).

143. حسين سرمك حسن، "بحث جامعي أمريكي يثبت تعاون تركيا مع تنظيم " داعش " الإرهابي"، في : saymar.org/2016/07/15976.html (2018/12/30) .

144. حمريشي محمد ، "هل انهارت عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني" ، في: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130909_turkey_pkk_peace_collapsing (2017/107/10).

145. الخوري معمر فيص ، المسألة الكردية ومن الإنكار إلى الإعتراف" ، في : http://rawabetcenter.com/archives/106 (2017/07/10)

146. خولي معمر فيصل ، "المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف "،في : http://rawabetcenter.com/archives/106 (2018/06/12).

147. داود أوغلو، "نقلت للأسد رسائل تركية فقط.. ولسنا "موظفين" لدى قوى أجنبية " ، في : http://www.alriyadh.com/657974 (2018/11/10).

148. دستور الجمهورية التركية من سنة 1982 حتى تعديلات 2011 ، في : https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar (2017/06/28).

149. الدلفي كامل ، "الازمة السورية افتقار الموقف الرسمي العراقي لقراءة المتغيرات"، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322448 (2018/06/24).

150. ديلي صباح، "اردغان يدعو اتحاد الغرف التجارية والبورصات التركية الى تبني انتاج السيارات المحلية" ، في: https://www.dailysabah.com/arabic/economy/2017/05/24/erdogan-high-interest-rates-are-tool-for-exploitation (2017/06/24).

151. الرنتيسي محمد سمير ، العلاقات الروسية التركية مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي ، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014121111183844925.html (2018/07/25).

152. الرنتيسي محمود سمير " العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي" ، في : http://studies.aljazeera.net/ar/profile/151008143528565.html (2018/07/24).

153. السبيني عزيزة ، "النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية"، في: http://www.almayadeen.net/books (2017/06/19).

154. سكر أطا أفق ، "الاتحاد الأوروبي يموّل بطاقات الهلال الأحمر للسوريين حتى منتصف 2019 "،في :https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A (2018/10/30).

155. سميحة ناصر، "عدد الجيش التركي"، في: http://mawdoo3.com/عدد_الجيش_التركي(16.06.2017).

156. الشامي شبلي ،نحو استراتيجية مائية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، في : http://www.mafhoum.com/syr/articles/chami/chami.htm (2018/06/08).

157. شعيبي عماد فوزي ، "النفط و الغاز الحرب الخفية ،حصة ندوة الاسبوع قناة الميادين" ، تاريخ البث 2018/02/23 ، في : http://www.almayadeen.net/episodes/861117 (2018/04/15).

158. صحيفة يورت التركية، " حكومة حزب_العدالة_والتنمية تخصص سيارات لنقل الإرهابيين الذين يعبرون الحدود بشكل علني وأمام أعين الجميع"، في : https://www.sana.sy/?tag (2018/11/30).

159. صداقي يوسف ، "دور الموك في إنهيار المعارضة بالجنوب " ، في : http://www.achariricenter.org/moc-role-in-the-collapse-of-the-southern-opposition-ar/ (2019/01/12).

160. عبد الرزاق سعيد ، "تركيا تلحق مناطق «درع الفرات» جغرافيا ... ولغويا اللاجئون في المدارس الرسمية إجباريا " ، في : https://aawsat.com/home/article/ (2019/01/17).

161. عبد القادر محمد ، السياسة الخارجية التركية بعد فوز اردغان بين الثبات والتغيير،في: http://www.siyassa.org.eg/News/4885.aspx (2018/06/05)

162. عبدالفتاح بشير, "روسيا وتركيا ضرورات الاقتصاد تبيح محظورات السياسة" , تركيا برس ، في : http://www.turkpress.co/node (2018/07/25).

163. عدنان عبد الرزاق ، "تركيا وايران الاقتصاد حاضر بقوة رغم الازمة السورية"،في : https://www.alaraby.co.uk/economy/ (2018/10/14).

164. عراقجي عباس ،" علاقاتنا مع تركيا عميقة ولن تتضرر "، في : https://ar.mehrnews.com/tag/ (2018/10/16).

165. عرفات محمود ، "حول مجلس الأمن القومي التركي "، في :
http://ar.mideastyouth.com/?p=9701 (2017/06/28).

166. عزيز احمد ،" التصعيد التركي ضد ايران خطوة محسوبة ام مغامرة تدمر المنطقة"، في :
http://www.noonpost.org/content/16792 (2018/10/16).

167. العلاف ابراهيم خليل ، "خارطة الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة "،في :
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/34756.html
(2017/06/09)

168. علي إدريس ، "ماتيس: امريكا قلقة من احتمال استخدام غاز السارين في سوريا"، في :
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1FM1W1 (
2019/01/08).

169. علي حسين باكير،" محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية " ، في : https://www.arab48.com/أخبار-عربية-ودولية/.

170. علي عبيد القادر محمد " السيل التركي: مشروع يرفع آمال أنقرة، ويحولها إلى عقدة دولية لخطوط الطاقة " ، في : https://www.noonpost.org/content/14483 (
2018/07/04).

171. علي مسلم االسيد ، "معايير جديدة للمنحة المالية الشهرية المقدمة للاجئين السوريين في تركيا "، في : https://orient-news.net/ar/news_show/139319/0 (2018/10/30).

172. علي مهند الحاج ، "تركيا وتركمانها"، في : https://carnegie-mec.org/diwan/74746
(2019/01/02).

173. عليان محمود عليان، "المياه العربية من النيل إلى الفرات :التحديات والأخطار المحيطة"، مجلة المستقبل العربي ، في :
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_425_3lian_
mahmoud_3lian.pdf (2018/06/06).

174. عنجريني صهيب ، "لواء التوحيد القصة الكاملة " ، في :
http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=624743 (2018/12/03).

175. فهمي طارق ، "مسارات ازمة العلاقات التركية الامريكية "، في : https://al-ain.com/article/turkey-usa-relations (2018/09/17).

176. فيناتير لورنت ،" التقييم الأمني في شمال إفريقيا ، مسح الأسلحة الصغيرة، في : http://www.smallarmssurvey.org/sana (2018/12/29).

177. كانسل أتلانتيك ، "ما دور غرفة الـ"موك" في انهيار الجبهة الجنوبية في سوريا؟"، في : https://www.baladi-news.com/ar/news/details/10721/ (2019/01/12).

178. كليب سامي ، "هل انتهت المعارضة السورية بعد درعا ؟ " ، في : http://www.almayadeen.net/programs/492486/%D9 (2018/12/31)

179. كليب سامي ،" حصة لعبة الامم، سورية والجوار لعبة النار"، في: https://www.youtube.com/watch?v=T13rNPnskak&app=desktop (2018/12/31).

180. ماركوس إليزا ، "هل تستطيع تركيا صنع السلام مع الأكراد"، في: https://alghad.com/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D 2017/10/07

181. محفوظ عقيل سعيد ، " ماذا تفعل تركيا في ادلب " ، في : http://www.almayadeen.net/articles/opinion/837700 (2019/01/17).

182. محلي حسني ، "معارضو اردغان : اللاجؤون سبب المشاكل "، في: https://al-akhbar.com/World/252531?fbclid=Iw

183. محلي حسني ، "الدور التركي في الازمة السورية في لقاء مع قناة الميادين حصة حوار الساعة" ،في : www.almayadeen.net/episodes/907088/ (2018/12/31).

184. محي الدين فتيحة ، احمد طه ، "تطور العلاقات الروسية التركي 200-2016 المركز الديمقراطي العربي" في : https://democraticac.de/?p=34696 (2018/12/12).

185. مركز الجزيرة للدراسات ، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، تقدير موقف"، في : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/20132289337283483.htm (2017/07/10).

186. مركز المزماة للدراسات والبحوث، " تركيا معسكر داعش الإرهابي"، في : http://almezmaah.com/2018/01/08 (2019/01/01).

187. مسلم صالح ، "مستعدون للتحالف مع الأسد لـ"تحرير" الشمال السوري"، في : https://horrya.net/archives/70466(2018/09/13).

188. معايطة أمين ، "التقسيم الاداري و أهم المدن في تركيا"، في : http://www.mondeadm.com/التقسيم-الاداري-و-أهم-المدن-في-تركيا.html (2017/06/29).

189. مهدي إنجي ، هيرش سيمور ، " يكشف تفاصيل المؤامرة الدولية على سوريا.. تقرير أمريكى سرى: المتمردون السوريون بدعم من تركيا شنوا هجمات كيميائية فى الغوطة وخان العسل.. واشنطن أسست "خط الجرزان لتهريب أسلحة إلى دمشق" ، في : https ://www.youm7.com/story/2014/4/9/ (2019 /01/07).

190. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، في : http://www.mfa.gov.tr/medeniyetler-ittifaki-girisimi-ar.ar.mfa (2017/07/19).

191. الموقع الرسمي، في: https://www.wto.org (2017/06/05).

192. نتائج الانتخابات النيابية للدورة 25، في: https://www.turkpress.co/node/9240 (21 /2018/07).

193. نعيم صالحي، "تطور الصناعات العسكرية يثير إهتمام الإسرائيليين"، في : https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/5/30/%D8%AA%D8%B (2017/06/17)

194. نموس فراس ، "لواء التوحيد بسوريا جبهة النصرة اخواننا "، في : https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews (2018/12/03).

195. نيويورك تايمز،" تركيا تؤوي مسلحين ومنشقين عن الجيش السوري وتسمح لهم بتنفيذ هجمات عبر الحدود ضد دمشق" ، في : https://www.alalamtv.net/news/802284 (2018/12/02).

196. هيرش سيمون ، "السعودية وتركيا زودتا جبهة النصرة في سوريا بغاز السارين " ، في : http://www.almayadeen.net/news/politics/889144/%D8% .(2018/01/30)

197. وثائقي الميادين - حرب الغاز (الجزء الثاني) – تاريخ البث 2014-12-04 ، في : https://www.youtube.com/watch?v=RCz4KwXgiwk (2017/07/19) .

198. وحدة الرصد و التحليل ،"التدخل العسكري التركي شمال سوريا دوافع الضرورة ام استراتيجية" ، في : https://fikercenter.com/ (2019/01/16،).

199. وكالة الانباء الكويتية، "الانتخابات البرلمانية التركية والمشهد السياسي الجديد"،في : http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=24457r) .(2017/06/22

200. الياسري صافي ، "مشروع (GAP) التركي نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة" ، في : http://www.alshirazi.com/world/article/89.htm (2018/06/08).

201. يلدز غوني، " الأزمة السورية تهدد السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني "، في: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/09/140929_turkey_pkk_pe ace_risk (2017/07/10)

II – باللغة الاجنبية

A- BOOKS

1. Aaron Stein, **Reconciling U.S.-Turkish Interests in Northern Syria**(London : Council on foriegn relations , 2017).
2. Aron Raymond, **Paix et Guerre entre les Nations**, (Paris: Calmann Lévy, 1984)
3. Biddle Bruce , Thomas Edwin, **role theory : concepts and research** (New York London,Sydney:willy and soons,1966)
4. Bilgin Pinar, “Turkey’s ‘geopolitics dogma”. In St efano Guzzini (ed), **The Return of Geopolitics in Europe? Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises** (Cambridge: Cambridge University Press, 2012)

5. Bowie Norman E, Robert L.Simon ,**The Individual And The Political Order :An Introduction To Social And Political Philosophy** (USA : Rowman & Littelefield ,1st ed ,2008)
6. Brunk Gregory G . , Donald Secrest, Loward Tamiashiro**, Understanding attitudes about war :modeling moral judgments** (Pittsburgh: University Of Pittsburgh Press ,1996)
7. Buzan Barry , Wæver Ole, **Regions and Powers -The Structure of International Security** (New York: Cambridge Studies International Relations,2003)
8. Buzan Barry,**Security,the State the New Word Order, in:d.Lipschutz(ed**),**On Security** (New York: Columbia University press, 1998)
9. Campbell Steven. J, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making** (USA: Departement of Government in International Studies of Southern California International Studies Association, February1999)
10. Celik Aliye pekin , Elizabeth laura , **Turkey : current and future political, economic and security trends** (calagary: AB canadian defense and foreibn Affairs institute, 2012)
11. Davutoglu Ahmet ,**Strategik Derin lik , turkiye'nin Uluslarasi Konumu(Strategic Depth ; turkey's international position)** (istanbul : Kure Yayinlari,2001)
12. Doran , C.F, **system in crisis** (Cambridge : Cambridge university press.1991)
13. Frankel Benjamin, **Realism: Restatements and Renewal** (Grand Britain: Frank Cass and Company , 1st ed , 1996)
14. Frankel Joseph , **contemporary international theory and the behavior states** (London: Oxford university press.1973)
15. Frel Daniel , sichesrheitder**, weltpolitik** , (veriagw. Kohihammet , Stuttgart , 1977)
16. Frost Mervyn, **Ethics in International Relations: A Constitutive Theory** (New York: Cambridge University Press , 1st ed , 1996)
17. Hans Morgenthau, "Another Great Debate :The National Interest Of The United States" ,**The American Political Science Review** ,vol. 46 , No. 4 (December 1952)

18. Hinnebusch Raymond , Tür Özlem, **Turkey-Syria Relations Between Enmity and Amity**(England, Ashgate, 2013)
19. Holsti K. J. , **International politics Aframe work for AninLgis**. (New York. Prentice –Hall , 6th ed, 1972)
20. Holt K.j. i **, the dividing discipline : hegemony and diversity in international Theory** (London ,1985)
21. John Mearsheimer , **The Tragedy of Great Power Politics** (New York: W.W North and CO,2001)
22. Kanat Kilic Bugra, **" Understanding changes in the foreign policy of nation : the turkish case and the transformation of turkish foreing policy" In Kilic Bugra Kanat kadir Ustun and Nuh Yilmaz (eds) History . polisy in Turkey** (Ankara : SETA publications ; 2011)
23. Kemal h , toynbee karpat arnold, **the ottoman state and its place in the world history** (EJ.Brill leiden , 1974)
24. Kenneth Waltz , **Theory of International Politics**, (New York: Random House, 1979)
25. Kızıl Cihan, **Turkey's Policy on Employment of Syrian Refugees and its Impact on the Turkish Labour Market, in Turkish Migration Selected Papers**, Eroglu,D, Cohen, J.H. and Sirkeci, (London: Transnational Press London , I eds , 2016)
26. Krahmann Elke , **Security : Collective Good or Commodity ؟ relation** (2008)
27. Krotz Ulrich, **National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared , (**Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000)
28. lrisn marian, frank Elue, **U. S. foreign policy**, (New York chieago san franseiseco Atinta, 1995)
29. Marleku Alfred, "National Interest and Foreign Policy: The Case of Kosovo", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 4, No. 3 (September 2013)
30. Miskel James F, "National interests Grand Purposes or Catchphrases?", **Naval War College Review ,**Vol.55 , No. 4 (Autumn 2002)
31. Morgenthaw Hans**, politics among nation** (New York: Affred Knopf, 1978)

32. Murad Ismayilov , Norman A. Graham, **Turkish-Azerbaijani Relations: One Nation—Two States?** (London and New York: Routledge, 2016)
33. Navari Cornelia , "Hans Morgenthau and the National Interest", **Ethics & International Affairs**, vol.30, no. 1 (2016)
34. Navari Cornelia, Hans Morgenthau and the National Interest, **Ethics & International Affairs**, vol.30, no. 1 ,(2016)
35. Özdağ Muzaffer **,Türkiye ve Türk Dünyası Jeopolitiği Üzerine** [On the Geopolitics of Turkey and the Turkic World] (Ankara: ASAM, 2001)
36. Özdağ Muzaffer, **Türk Dünyası Jeopolitiği, Cilt I-IV** [The Geopolitics of the Turkic World, Vols. I–IV](Ankara: ASAM, 2003)
37. Özdağ Muzaffer, **Türk Dünyası ve Doğu Türkistan Jeopolitiği Üzerine** [Onthe Geopolitics of the Turkic World and Eastern Turkestan](İstanbul: DoğuTürkistan Vakfı Yayınları, 2000)
38. Ozturk Osman metin, **ordu ve politika , Gundogan yayinlan** ,(ankara:1993)
39. Pham J.Peter ,**What Is In The National Interest ? Hans Morgenthau's**
40. Raporu Calism , **rapor Koordinasyonu ve yayuma hazirlik** (ankara : tusaid , 2013)
Realist vision and American foreign policy (USA : NCAFP, 2008).
41. Reus-Smit Christian, **Construtivism, "in Scott Burchill et al (Eds), Theories of International Relations** (New York :Polgrave, 2nd.Edn., 2001)
42. Soyupak Kemal, kuvvetleti kara**,Cumhuriyet donemi turkiye ansiklopedisi**,c.16 (ankara: a.g.e.s.)
43. Starr Frederick , Cirnell svant E ,**the baku-tbilisi-ceyhan pipeline : Oil window to the West** (washington : central Asia-Caucasus institute ,2005)
44. Stolberg Alan G**, Crafting National Interests In The 21st Centry In : The U.S. Army War College Guide to National Security Issues, ed. J. Boone Bartholomees** (USA:Strategic Studies Institute, 2012)
45. Suvarierol Semin, "The Cyprus Obstacle on Turkey's Road to Membership in the European Union". In Ali Carkoglu and Barry Rubin (eds), **Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration and International Dynamics** (London: Frank Cass, 200)

46. Wohlforth William, **Realism and Foreign Policy,** in Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunne (eds.), **Foreign Policy -Theories- Actors- Cases**, (Oxford: Oxford University Press, 2008)
47. yavuz M. Hakan, **The emergence of a new Turkey ; Democracy and the AK Parti** (Utah ; the utah university press, 2006).
48. Yazıcık Hanefi , **PKK Terrorism in Turkey** ,(Department of Political Sciences and International Relations, Faculty of Economics and Administration Sciences, Bandırma Onyedi Eylül University, Balıkesir, Turkey)

B- Journals and periodicals

1. " Turkey and the PKK ", **Savingthe peace process Europe**, Report N°234, (6 November 2014),
2. "Turkey's Foreign Policy Towards Syria, From Neo-Ottoman Adventurism to Neo-Ottoman Realpolitik" ,(october 2017).
3. Abdullah Akayuz , "political economy of turky : in search of stability amid domestic and global crisis " , **center on the united states and europe et brookings**,(march 2009) .
4. Abu-Ghunmi, Larkin. C, "The economic opportunity costs for countries located in crisis zones: Evidence from the Middle East" ,**Research in International Business and Finance**,n 36, (2016)
5. Ades, A , Chua H.B, "Thy Neighbor's Curse: Regional Instability and Economic Growth". **Journal of Economic Growth, n2**, (1997)
6. Ahmadoun Souad, "Turkey‟s Policy toward Syrian Refugees, Domestic Repercussions and the Need for International Support, Stiftung Wissenschaft und Politik", **German Institute for International and Security Affairs**,(November 2014)
7. Akgündüz, Y. E., M. den Berg van, W. Hassink , "The Impact of Refugee Crises on Host Labor Markets: The Case of the Syrian Refugee Crisis in Turkey", **IZA Discussion Paper,** No8841,(February, 2015)
8. Alpaslan, İ.B ,"Suriye Krizi Türkiye Ekonomisini Nasıl Etkiler?[How does the Syrian Crisis affect the Turkish Economy?]″, **TEPAV (Turkish Economic Policy Research Foundation)**, N .201148, (August 2012)
9. Altundeğer, N, M. Yılmaz, "İç Savaştan Bölgesel İstikrarsızlığa: Suriye Krizinin Türkiye'ye Faturası [From Civil War to Instability:

The Impact of Syrian Crisis on Turkey]", **Suleyman Demirel University the Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences**, 21 (1), (2016).

10. Altundeğer, N. , Yılmaz. M, "İç Savaştan Bölgesel İstikrarsızlığa: Suriye Krizinin Türkiye'ye Faturası [From Civil War to Instability: The Impact of Syrian Crisis on Turkey**]", the Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences** (Suleyman Demirel University),Vol.21, No.1, (2016)
11. Aron Raymond, «A propos de la théorie politique», **Revue française de science politique**, Volume 12, Numéro 1, (1962)
12. Avci Gamze ," the nationalist movement party's Euroscepticism ; party ideology Meets Strategy ", **south european society and politics** .vol,16,no.3,(september 2011)
13. Betul Urhan and seydi Celik ,« Perceptions of "National Security" in Turkey and Their Impacts on the Labor Movement and Trade Union Activities » **european journal of turkish studies.**
14. Bilgin Hesert Dikici, "Forieng policy orientation of turkey's pro-islamist parties : A comparative study of the AKO and refah**", turkey's studies**, Vol , 9, No.3, (2008)
15. Cagapatay Soner, "The november 2002 elections and turkey's political Era", **Meria**, Vol 6, no 4. '(December 2002).
16. Cagaptay Soner , Andrew J. Tabler, "Turkey Calls for Safe Havens and No-Fly Zones in Syria: Five Things You Need to Know", **The Washington Institute for Near East Policy**, (October 10, 2014)
17. Cagaptay Soner," Turkey to Vote on Syria policy", **The Washington Institute, for Near East policy, Washington, United States**, (October 1, 2014)
18. Celik Omer**,** "the effeciency of turkish foreign policy", **turkish policy Quartely**,vol 9 , no 4.
19. Ciddi Sinan, "the republican people's party and the 2007 generak election : politics of peroetual decline MLK**", turkish studies** , vol 9 , no ,3 (september 2008)
20. Cingi aydin, " CHP : Aparty on the road to social Democracy ", **international policy analysis (friedrich ebert stiftung)** , (jun 2011)
21. Cridit agricol S.A2011, "turkey beyween growth and development " , in Eclarager emergents group economic research.

22. D'Alema Francesco , "The Evolution of Turkey's Syria Policy". **Istituto affari internazionali ,WORKING PAPERS** 17/28 , (October 2017)

23. Demiraip Seda**,"** The Moderation in political Islam in Turky : the case of the justice and development party", **the public purpose**, Vol. 2 .

24. Dickey Christopher," Asad and Allies : Irreconcilable Differences " , **Foreign Affairs**, Vol .66,No 1 ,(Fall 1988)

25. Erol Taymaz, yilmaz kamil, " integration with the global economy**". background paper prepared for the commission on growth and devlopmen**t ,(2007).

26. Flanagan J, Berannan s.(2008). "Turkey' Shifting Dynamics: Implications for us-turkey relations",**center for strategic and international studies** (CSIS), (June 2008)

27. Fuller Graham. E," The new Turkish republic ; turky as a pivotal stae in the Muslim World ", **USIP press Books**,(december 2007)

28. Global terrorisism index 2018 (Measuring the impact of terrorism,institute for economics and peace A Center of execllence of the u.s. department of homeland security led by the university of maryland).

29. Hakyemez Serra,"Turkey's Failed Peace Process with the Kurds: A Different Explanation Recent " ,**Middle East Briefs**, No. 111, (June 2017).

30. Hayata Destek İnsani Yardım Derneği (Support to Life Humanitarian Aid Association), "Mevsimlik Gezici Tarım İşçiliği Araştırma Raporu" ,**Seasonal Migrating Agricultural Labor Research Report**, (2014).

31. Hentz James J, -"International Relations Theory - Communitarianism, and U.S. Grand Strategy: Whither Africa?", **American Behavioral Scientist**, (2005)

32. Holsti Kal. J, « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy »**, International Studies Quarterly** 14, no.3,(November1970)

33. İçduygu, A, "Turkey: Labour Market Integration and Social Inclusion of Refugees", **Policy Department A: Economic and Scientific Policy**, Study for the EMPL Committee, IP/A/EMPL/2016-13 ,(December 2016)

34. İçduygu, A.,*Turkey*,"Labour Market Integration and Social Inclusion of Refugees. European Parliament Directorate General for Internal Policies ", **Policy Department A: Economic and Scientific Policy**, , IP/A/EMPL/2016-13 ,(December 2016).
35. Karakas Cemal , "turkey ; Islam and Laicism Between the interests of State, politics , and society, germany **", peace research institute frankfurt (PRIF),**No,78.(2007)
36. kemal Dirvis, "returning from the brink : turky's effort at systemic change and structural reform " ,**conference on devlepoment challenges in the 1990s : leading policymakers speak from experience ,(**2003).
37. Kızıl, C,"Turkey's Policy on Employment of Syrian Refugees and its Impact on the Turkish Labour Market", **Turkish Migration 2016 Selected Papers**, I. eds .
38. kocabiyik Huseyin , " 12 eylul 'den 12 harizan'a siyasi partiler milliyetci harket partisi MHP ", **seta siyaset ekonomi ve toplum arastirmalari** Vakfi , no . 39,(may 2011)
39. leffler Melvyn .p ," strategy ; diplomacy , and the Gold war ; the united states , turkey ,and **NATO1999paris"** ,(1945-1954)
40. Levent aydin , rustem yanar ," is it vaible an economic integration among CNETAC countries evidance from gravity equation ", **international journal of economics and managment science** , vol 1 , no 4 .
41. Mcesweeney Bill, «Identity and security: Barry Buzan and the Copenhagen school», **Review of International Studies,** n22,(1996)
42. Menon R, Wimbush, S." Is The United States Losing Turkey?", **Hudson Institue**, (25 March 2007)
43. nader Habibi , walker joshua , " What is driving turkey reegagemnet with the arab world ؟ " ,**crown center for middle east studies - brandeis university** , (2011)
44. neziroglu Irfan, kocaman habip , gokcimen semra, " Turkiye buyuk Mlillet meclisi, yasama el kitabi" , **baski tbmm basmevi**, ,ss16, (eylul 2011).
45. Nicholas Danforth **,** " ideology and pragramatism in Turkish Foreign pomlicy ; From Ataturk to the AKP"**, Turkish policy Quarterly**, Vol 7 ,No 3 ,(Fall 2008)

46. nicholas Danforth, ” ideology and pragmatism in foriegn policy M from ataturk to the akp” , **turkisk policy Quarterly**,vol,7,No, 3,(2008)

47. Olejárová Barbora , "The Great Wall of Turkey: From „The Open-Door Policy” to Building Fortress?" ,Pogranicze. **Polish Borderlands Studies**, vol. 6, no. 2.

48. Olson Robert, " turkey-Iran relation ,2000-2001 the caspain , azerbaijan and the kurd " , **Middle East policy**,vol 9, no 2 ,(june 2002)

49. Onar Nora Fisher , "Neo Ottomanism ; historical Legacies and Turkey Forieng Policy"**, Edam centre Economics and Foriegn policy studies**,(october2009)

50. ORSAM , TESEV, " Effects of the Syrian Refugees on Turkey" , **Center for Middle Eastern Strategic Studies**, Report No. 195, (January 2015)

51. Ozcan Yurter, "Turkey as a nato partener : realtiy vs, rhtoric turkish policy in washington", **DC, U, S**,Vol.10 ,No.3,(2011)

52. Öztürk, B Avrupa Birliği’nin İran ve Suriye Politikasının Türkiye’ye Etkisi [The Impact of the European Union’s Iran and Syria Policies on Turkey], *Ortadoğu Analiz*, 4(48), (2012)

53. Öztürk, B., " Avrupa Birliği’nin İran ve Suriye Politikasının Türkiye’ye Etkisi [The Impact of the European Union’s Iran and Syria Policies on Turkey]", **Ortadoğu Analiz**, 4(48), (2012).

C- Raports

54. Republic of turkey , ministery pf industry and trade 2010 "**turkish industrial strategy document 2011-2014**(towards EUMembership)

55. Salih Cale, Turkey, " The kurds and the fight against Islamic state" , **European council on foreign relations** , ECFR/141, (September 2015)

56. sarp Kalkan , dinccag aysegul , "A comparative assessment of the growth figures, economic policy research foundation of turkey " ,**policy note** ,N201126, (2011)

57. taspinar Omar, "the rise of turkish gaullism : getting turkish-american relations right ", **inght turkey**, vol .13/no.1, (2011)

58. Taspinar Omer ," turkey’s strategie vision syria, the washington Quarterly",**Center for strategie and international Studies** ,(summer 2012)

59. Tocci Nathalie, "A trilareal EU-US turkey strategy for the nelghbourhood : the urgency of now a/working papers", **instuto affrin international**, n.1208,(march 2012)
60. Umit Izmen , kamil yalmiz ," **turky's récent Trade and forieng direct investment performance** " , **university economic research forum working paper series**,no09/02.
61. United nations conference on trade and development UNCTAD,2011 workd investment report, geneva.
62. United nations devlopment programme , 2010 turkey country evalutaion, assessment of devlopment results.
63. Vukovich Milovan, Carlson lisa **,** international Water Conflict and cooperation the rome of power relations among riparains, **international journal of humanities and social sciensce** ,vol. 2, no .11, (june 2012)
64. William Chislett," the cost for the EU of losing turkey **", real institutoelcano working paper**, n 2/2011,(2011)
65. World bank , 2012."Doing busniness report" washington DC.
66. World economic forum 2011-2012 global cometitiveness report Geneva.
67. World Economic Organization , report by the secretariat, turkey, **trade policy review**, report by the secretariat, turkey ,(2012)
68. Yanık Lerna .K, The Metamorphosis of Metaphors of Vision: "Bridging" Turkey's Location, Roleand Identity After the End of the Cold War", **Geopolitics**, Vol. 14, No. 3 (2009).

D- Websites

1. "The 15 countries with the highest military spending worldwide in 2017 (in billion U.S. dollars)", at: **https://www.statista.com/statistics/262742/countries-with-the-highest-military-spending**(20/03/2018
2. "Turkey Military Strength" ,at : **https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=turkey** (05/06/2017
3. Puri Samir," Struggling to move from military stalemate to negotiations" ,at :

http://www.iiss.org/en/publications/adelphi/by%20year/2016-d199/fighting-and-negotiating-with-armed-groups-f961/ap459-04-chapter-2-9af8 (19/06/2017)

4. Akkoyunlu Karabekir," turkey military" , at : **http://www.iiss.org/en/publications/adelphi/by%20year/2007-d5f5/military-reform-and-democratisation--turkish-and-indonesian-experiences-at-the-turn-of-the-millenni-b060/ap392-04-chapter-2-bf15** ,(19/06/2017)

5. "Legal and Political Structure" ,at **: http://www.invest.gov.tr/en-US/turkey/factsandfigures/Pages/LegalAndPoliticalStructure.aspx** (28/06/2017).

6. **"** Gencer Özcan, National Security Council**"**, **http://www.bilgi.edu.tr/tr/rehber/kisi/gencer-ozcan** (28/06/2017).

7. " National Security Council",at : https://www.mgk.gov.tr/en/ (28/06/2017).

8. " National Security Council turkey",at**:** **https://www.britannica.com/topic/National-Security-Council-Turkish-government** (28/06/2017)

9. The party programme of the AKP. https ,at; **//www.akparti.org.tr/english/indes.htm.**(25/2015).

10. " People democratic party foreign qffairs commission information file on violence in turkey 11 september 2015", at: **https://hdpenglish.files.wordpress.com/2015/09/information-file-on-crisis-in-turkey-en.pdf** (22/06/2015).

11. Tisdall's Simon ,"**Erdogan's draconain new law de molishes turkey's EU ambitions the** guardian ", at : ; **https://www.theguardian.com/world/2016/jun/08/erdogans-draconian-new-law-demolish-turkeys-eu-ambitions** (22/06/2017).

12. Audintasbas Asli ," Trouble onthe tracks ; averting the turkey –EU 'train wreck" ,at : **http://www.ecfr.eu/publications/summary/trouble_on_the_tracks_averting_the** (22/06/2017).

13. Shaheen Kareem , **"**Turkey arrests pro-Kurdish party leaders amid claims of internet shutdown **", at** :

https://www.theguardian.com/world/2016/nov/04/turkey-arrests-pro-kurdish-party-leaders-mps/**,(22/06/2017).**

14. "Ioannis n grigoraidis the peoples democratic party (hpd) and the 2015 election ",at : **http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14683849.2015.1136086?src=recsys&journalCode=ftur20/** (23.06/2017).

15. " Global Trade Information – trad analysis tool", at **:** **https://10times.com/musiad-international-fair** (24/06/2017).

16. " MUSIAD INTERNATIONAL FAIR 2018" , at : **http://www.eventseye.com/fairs/f-musiad-international-fair-14814-1.html** (24/06/2017).

17. "World Bank Report on EU-TURKEY Customs union" , at : https:**//www.flandersinvestmentandtrade.com/export/sites/trade/files/news/621140416112647/621140416112647_1.pdf** (24/06/2017)

18. Saeed Seevan," The Kurdish National Movement in Turkey: From the PKK to the KCK" , at : **https://ore.exeter.ac.uk/repository/bitstream/handle/10871/16936/SaeedS.pdf;sequence=1** (12/07/2017).

19. *Fulton Will, Holliday Joseph, Sam Wyer, "Iranian strategy in syria",at :* **http://www.understandingwar.org/report/iranian-strategy-syria** (23/06/2018).

20. Tabrizi Aniseh Bassiri , Pantucci Raffaello , "Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict ",at : **https://rusi.org/sites/default/files/201608_op_understanding_irans_role_in_the_syrian_conflict_0.pdf** (24/06/2018.).

21. DAGHER Sam, " What Iran Is Really Up To in Syria" , at **:** **https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/02/iran-hezbollah-united-front-syria/553274/ (23/06/2018).**

22. "Daily sabah Turkey's position on the Syrian war p3. from past to present Get it from ", at : **https://www.dailysabah.com/op-ed/2018/01/16/turkeys-position-on-the-syrian-war-from-past-to-present Date of entry** (12/07/2018).
23. "Gonul tol Turkey's precarious position in Syria p6.", at : **http://www.mei.edu/content/article/us-withdrawal-syria-spells-trouble-turkey date of publication 11/04/2018** (12/07/2018).

24. D'Alema Francesco , "The Evolution of Turkey's Syria Policy" , at : http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1728.pdf (14/07/2018).
25. Dacey Julien Barnes ," Three views on turkey's syria intervention ",
at :**https://www.ecfr.eu/article/commentary_three_views_on_turkeys_syria_interventio (2018/01/25)**
26. Altunsik Meliha benli ,'The inflexibility of turkey's policy in syria 'IEMed. Mediterranean Yearbook 2016", at : **http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2016/IEMed_MedYearbook_2016_keys_Turkey_Syrias_Policy_Benli_Altunisik.pdf (17/07/2018).**
27. "La réponse de la Turquie à la crise des réfugiés syriens et la voie à suivre" , at : **http://www.worldbank.org/en/country/turkey/publication/turkeys-response-to-the-syrian-refugee-crisis-and-the-road-ahead** (16/11/2018).
28. 'It's against the law': Syrian refugees deported from Turkey back to war " ,at **:https://www.theguardian.com/global-development/2018/oct/16/syrian-refugees-deported-from-turkey-back-to-war** (16/11/2018).
29. "Turkey's Syrian Refugees: Defusing Metropolitan Tensions, **REPORT 248** " , AT : **https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/248-turkeys-syrian-refugees-defusing-metropolitan-tensions (16/11/2018**) .
30. **Haberler Okunan,** "Turkey's spending on Syrian refugees reach $25bn, government officials say " , at : **https://www.birgun.net/haber-**

detay/turkey-s-spending-on-syrian-refugees-reach-25bn-government-officials-say-152279.html (16/11/2018).

31. Dogan Zulfikar , "Ankara pressed to explain $30 billion refugee bill" , at **:** **http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/12/turkey-syria-did-ankara-spend-30-billion-on-refugees.html** (16/11/2018).

32. Simon Tisdall ,"Syrian safe zone: US relents to Turkish demands after border crisis grows " , at : **https://www.theguardian.com/world/2015/jul/27/syrian-safe-zone-us-relents-to-turkish-demands-border-crisis-kurd-uk-military** (02/11/2018).

33. Cunningham Erin ,"U.S, Turkey aim to create buffer zone on Syrian border. Nobody knows how" , at : **https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/us-said-it-will-create-a-safe-zone-on-syrian-border-but-nobody-knows-how -** (02/11/2018).

34. Weiss Michael, “Syrian rebels say Turkey is arming and training them”, at : **https://webbeta. archive.org/web/20160305014329/http:/blogs.telegraph.co.uk/news/michaelweiss/100159613/syrianrebels- say-turkey-is-arming-and-training-them/** (05/12/2018) .

35. Callimachi Rukmini, " the isis files date of publication " , at : **https://www.nytimes.com/interactive/2018/04/04/world/middleeast/isis-documents-mosul-iraq.html** (30/12/2018).

36. "Turkey played part in Islamic State's success, commander says " , at : http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-played-part-in-islamic-states-success-commander-says-70372 (28/12/2018).

37. "Steven a cook ,Turkey Is Lying About Fighting ISIS " , at : **https://foreignpolicy.com//turkey-is-lying-about-fighting-isis** (2018/12/28).

38. Taşpınar Ömer , "Turkey cannot effectively fight ISIS unless it makes peace with the Kurds" , at : **https://www.brookings.edu/opinions/turkey-cannot-effectively-fight-isis-unless-it-makes-peace-with-th.**

39. **"**Turkey ‘intensely’ preparing for new operation in northern Syria : Minister " , at **:** **http ://www.hurriyetdailynews.com/turkey-intensely-preparing-for-new-operation-in-northern-syria-minister-139882** **(16/01/2019).**

40. Ashawi Khalil, " Turkey expanding military operation in northern Syria : Erdogan" ,at : **https://www.aljazeera.com/news/2018/12/turkey-expanding-military-operation-northern-syria-erdogan-181212123525008.html Date of view** (16/01/2019).

41. Babali Tuncay ,"the role of energy in turkey’s relations with russia and iran", at :**https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/120529_Babali_TurkeyEnergy.pdf** (24/07/2018).

42. Bourgeot Remi, " Russia-turkey a relationships shaped by energy " ,(march 2013), at : **https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifriremibourgeotrussiaturkeyengmarch2013.pdf**

43. Mikhelidze Nona , Sartori Nicolò , " The Moscow-Ankara Energy Axis and the Future of EU-Turkey Relations ", at **:** **http://www.iai.it/sites/default/files/feuture_op_5.pdf** (24/07/2018).

44. Avatkov Vladimir," NEW STAGE OF RUSSIA-TURKEY ECONOMIC RELATIONS " ,at : **http://russiancouncil.ru/common/upload/Russia-Turkey-Report28-en.pdf** (25/07/2018).

45. Tharoor Ishaan , "The assassination of Russia’s ambassador in Turkey creates a crisis for Erdogan" ,at : **https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/12/19/the-assassination-of-russias-ambassador-in-turkey-creates-a-crisis-for-erdogan/?noredirect=on&utm_term** (05/08/2017).

46. " Turkey’s Erdogan, iraq abadi to discuss iraqi referendum SEPTEMBER 17, 2017" ,AT : **HTTPS://WWW.REUTERS.COM/ARTICLE/US-IRAQ-REFERENDUM-TURKEY/TURKEYS-ERDOGAN-IRAQS-ABADI-TO-DISCUSS-IRAQI-KURDISH-REFERENDUM-IDUSKCN1BS085**, (29/09/2018)

47. Manis Athanasios **,** « Normalisation in Ankara-Baghdad Relations: A New Era? MERI Middle East Research Institute », at :

48. ***h*ttp://www.meri-k.org/publication/normalisation-in-the-ankara-baghdad-relations-a-new-era/** (29/09/2018).

49. IRC (International Rescue Committee),"Economic Impact of Syrian Refugees Existing Research Review& Key Takeaways. Policy Brief". at:
https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf.

50. EC (European Commission), "Turkey: Refugee crisis. European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO) Factsheet, April 2017". at:
http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf (2019/01/28).

51. GİGM (Republic of Turkey Ministry of Interior Directorate General of Migration Management), "Migration Statistics for Refugees under Temporary Protection (2017)". At :
http://www.goc.gov.tr/icerik3/gecici-koruma_363_378_4713 (2019/01/29) .

52. " Ministry of Economy of Republic of Turkey, (2017). Foreign Direct Investment Statistics ",
at :**http://www.ekonomi.gov.tr/portal/faces/home.** (2019/01/30).

53. " SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute (2017)", at: **https://www.sipri.org/databases/milex.**

54. "UNHCR.(2017).Turkey",at :
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCRTurkeyFactSheet-October2017.pdf ,(08/02/2019).

55. "Turkey making itself at home in Syria**", Al-Monitor**, at:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals//turkeysyria- ankara-set-up-state-structure-northern-parts.html (04/01/2019).

56. Gurcan Metin, "Ankara's offer to Moscow: Give us Afrin for Idlib", **Al-Monitor**, at: **http://www.al-monitor. com/pulse/originals/turkey-russia-offer-moscow-idlib-in-return-for-afrin.html** ,(08/02/2019).

57. Itani Faysal , Stein Aaron, "Turkey's Syria Predicament", **The Atlantic Council**, at: **http://www.atlanticcouncil. org/publications/issue-briefs/turkey-s-syria-predicament** ,(08/02/2019).

58. Iraq-Turkey relations 'very important' amid economic woes: Baghdad, at : http://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/ (15.08.2018).

59. Justice and devlelopment party (AKP), at : **https://www.akparti.org.tr/english/akparti/2023-political-vision (** 25/06/2017).

60. McCowan Holland- J, "War of Shadows: How Turkey's Conflict with the PKK Shapes the Syrian Civil War and Kurdistan " Iraqi, at : **http://icsr.info/wpcontent/ uploads/2017/08/ICSR-Report-War-of-Shadows-How-Turkeys-Conflictwith-the-PKK-Shapes-the-Syrian-Civil-War-and-Iraqi-Kurdistan.pdf** (08/02/2019).

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) جدول يوضح الجماعات الاثنية الموجودة في تركيا

الجماعات الإثنية	التيار الرئيسي	الموقع / التمركز	العدد/ف بالآلاف م بالملايين
الأرمن	ارثودوكس، كاثوليك، بروتستنانت	اسطنبول	50 الى 90 ف
يونانيون	ارثودوكس	اسطنبول / جزيرتان غرب الدردنيل	
سريان	سريان كلدانيون	اسطنبول وقرب ماردين و مديات	3500 ف
بلقانيون يوماك	سنة و علويين	المقاطعات الغربية و ايديرين	25 ف
سنة عرب	سنه	اورفة و ماردين وسرت واسكندرونة	750 ف
علويون عرب	علويون	اسكندرونة	200 ف
مسيحيون عرب	ارثودوكس	اسكندرونة	10 ف
جورجيون	ارثدوكس	مقاطعة ارتيفين شمال شرق البلاد	10 ف
جورجيون	سنه	مقاطعة ارتيفين شمال شرق البلاد	80 ف
أذريون	شيعه	شمال شرق شرق البلاد حول كارس واودوهان	75 ف
الزاز	علويون و سنه	وارتفين	150 ف
اللاز	سنة	تونجلي (ديرسيم) و ديار بكر	3 م
البورك	علويون	شمال شرق ومنطقة البحر الاسود	150 ف
نهتاجي	علويون	جبال طرطوس	70 ف
الغجر	سفارديم	الجزء الاوروبي من تركيا ، تراس	***
يهود	سنة وعلويون	اسطنبول وازمير وانقرة و أضنة	500 ف
اكراد	سنة وعلويون	جنوب الشرق وفي أنحاء تركيا	25 ف
		جنوب شرق وفي متختلف انحاء تركيا	بين 14-15 م

قائمة الجداول

المصدر: Nigar Karmimova Minorities in Turkey (stokholm swedish of Institute Of International Affairs 2015.

الجدول رقم (2) جدول يوضح نسب مساهمة القطاعات في القتصاد التركي

القطاع	نسبة مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	نسبة المساهمة في قوة العمل (بالمئة)
الزراعة	8.3	22.9
الصناعة	19.2	25.3
الخدمات	59.9	51.8
اخرى	12.5	-

المصدر : https ://www.wto.org احصائيات 2015

الجدول رقم (3) الاتفاقيات الثنائية للتجارة بين تركيا ومجموعة دول الجوار ودول اخرى

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
الكيان الاسرائيلي المحتل	1996	1997
مقدونيا	1999	2000
كرواتيا	2002	2003
البوسنة والهرسك	2002	2003
فسلطين	2004	2005
تونس	2004	2005
المغرب	2004	2006
سوريا	2004	2007
مصر	2005	2007
البانيا	2006	2008
مونتنيجرو	2006	2010

صربيا	2009	2010
جورجيا	2007	2008
شيلي	2009	2011
الاردن	2009	2011
لبنان	2010	- -
موريشيس	2011	- -

المصدر : https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp359_e.htm

الجدول رقم (4) تركيا كممر للطاقة خطوط نقل البترول والغاز التي تعمل سنة 2017

العدد	الخط
1	Baku-tbilisi-Ceyhan(BTC) oil pipeline
2	Soth Caucasus (baku-tblisi-ezuzum.BTE) gaz pipeline
3	Tabriz-ankara gas pipeline
4	Blue steram gas pipeline
5	Interconnector Turkey-greece(ITG) gas pipline
6	Kirkuk-Ceyhan oil pipeline
7	Weatern gas pipeline

المصدر : https://www.enerji.gov.tr/en-US/Pages/Natural-Gas-Pipelines-2017 and-Projects

الجدول رقم (5) اهم مؤشرات الاقتصاد التركي مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة اقليميا عام 2010

الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	متوسط دخل الفرد دولار امريكي	البطالة	الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الناتج المحلي الاجمالي	استثمار اجنبي مباشر للداخل / الناتج الاجمالي المحلي	الصادرات السلعية / الناتج المحلي الاجمالي	عجز الحساب الجاري / الناتج الاجمالي الاجمالي	القيمة الحالية للدين الخارجي	الاحتياطات الدولية تشمل الذهب

تركيا	73	9	10.093	14	14	20	1	21	-6.5	40	86
سوريا	20	3	2.893	18	8	19	2	35	1-	8	21
العراق	32	1	2.565	غير متاح	غير متاح	غير متاح	2	غير متاح	27	غير متاح	51
مصر	81	5	2.698	14	9	19	3	21	2-	15	37
الاردن	6	3	4.560	6-	13	15	6	45	5-	26	14
بلغاريا	8	-	6.325	23	7	25	5	58	2-	95	17
رومانيا	21	1	7.538	25	7	31	2	23	4-	58	48
جورجيا	4	6	2.620	2	14	20	7	35	11-	56	2
ادربيجان	9	5	5.722	52	6	17	1	55	29	9	6
ارمينيا	3	2	3.031	9	29	33	6	21	15-	46	2
روسيا	142	4	10.440	31	8	23	3	30	5	25	479

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي 2010

https://data.albankaldawli.org/ world développement indicateurs

قائمة الخرائط

قائمة الخرائط

الخريطة رقم 1: خط أنابيب الغاز بلو ستريم وأنبوب الغاز ساوث ستريم قيد الإنشاء

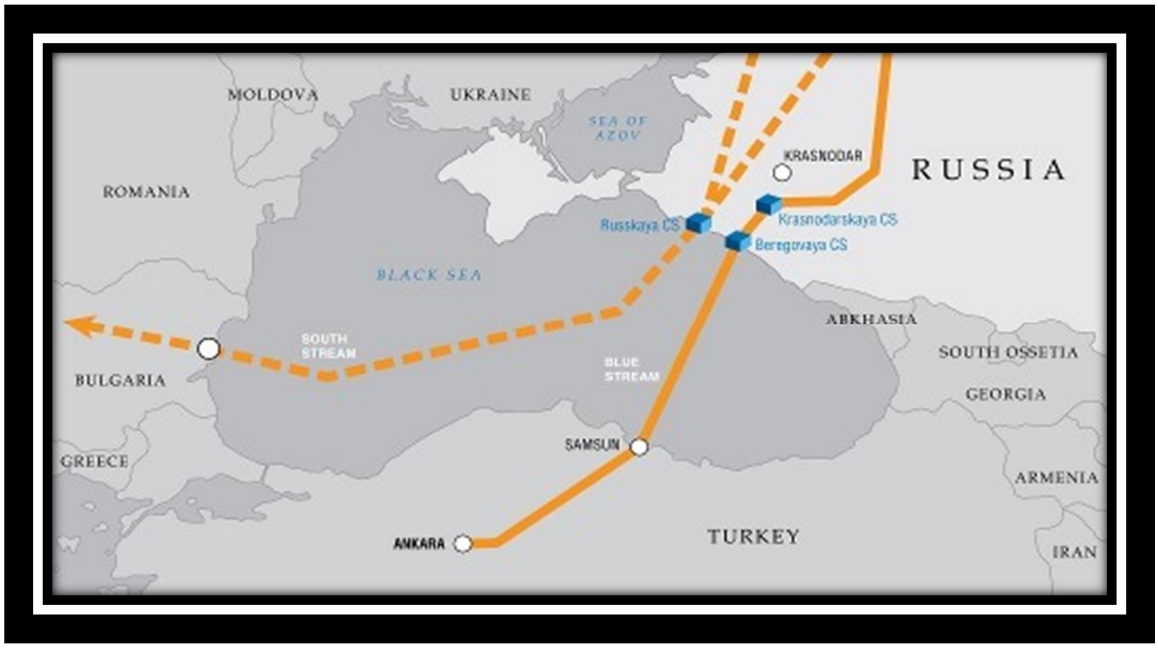

http://www.gazprom.com/press/news/2014/october/article202536

المصدر/

خريطة رقم 2: خريطة عبور خطوط نقل الغاز من حقل شاه دينيز عبر تركيا إلى أوروبا

المصدر:

http://www.gazprom.com/press/news/2014/october/article202536

الخارطة رقم: 3 خريطة لواء الإسكندرونة

متحصل عليه من الرابط :http://greatmiddleeastgate.com

خارطة رقم 4 : عدد الشركات السورية المؤسسة في تركيا بين عامي 2011 و2015

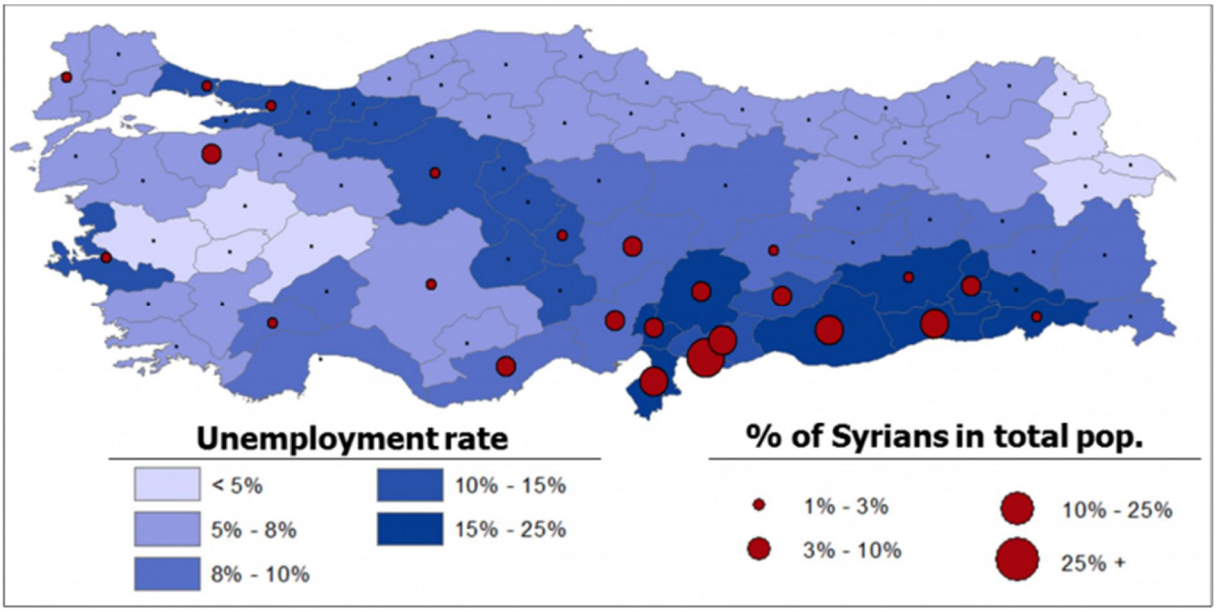

المصدر: قاعدة بيانات الإتحاد التركي للغرف التجارية والبورصة وإحصاءات مؤسسة البحوث الاقتصادية السياسية التركية.

الخارطة رقم : 5 توضح مناطق السيطرة بين قوى الصراع السوري 2018

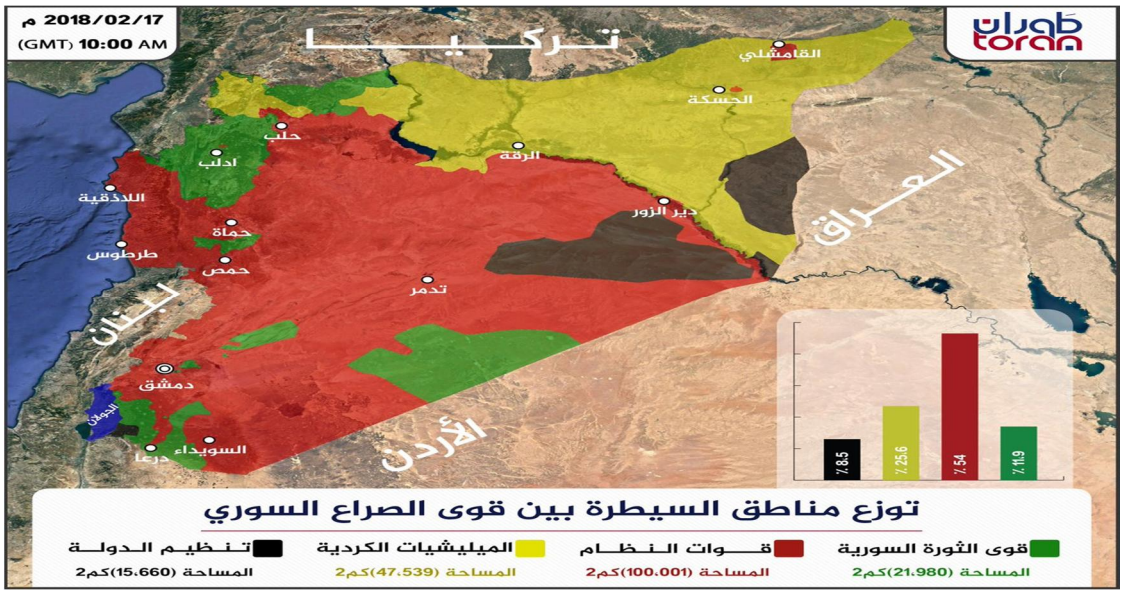

المصدر : https://twitter.com/hanimostfa1

خارطة رقم : 6 خارطة توضح المنطقة الآمنة التي طالبت بها تركيا في شمال سوريا

قائمة الخرائط

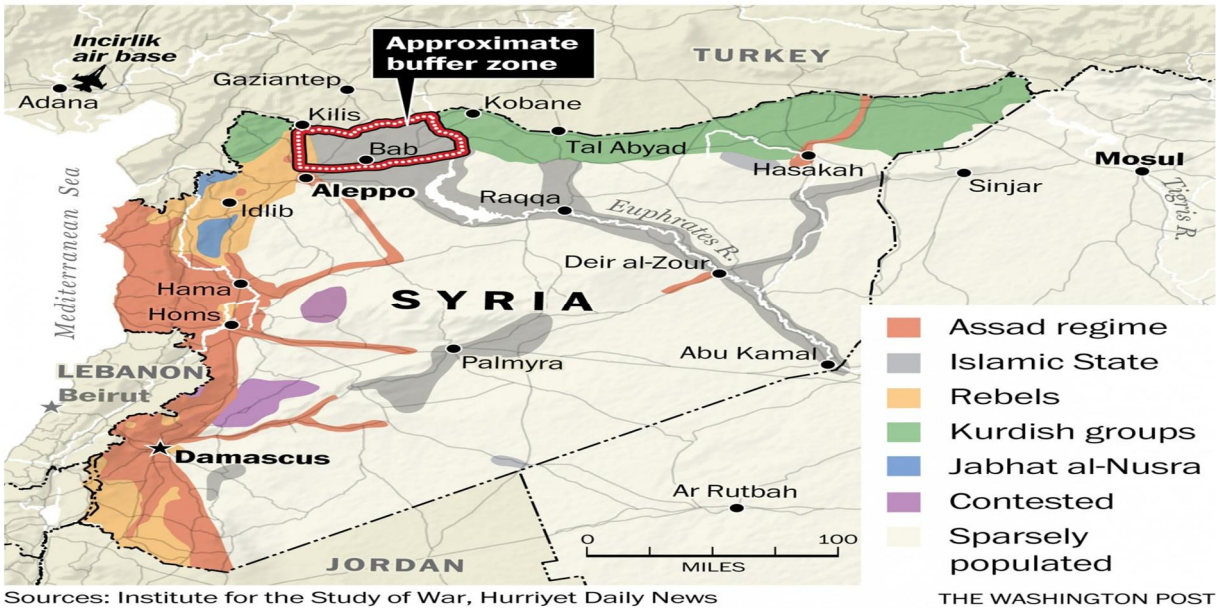

المصدر : https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/us-said-2018/10/30 it-will-create-a-safe-zone-on-syrian

الخارطة رقم : 7 توضح نتائج عملية غصن الزيتون

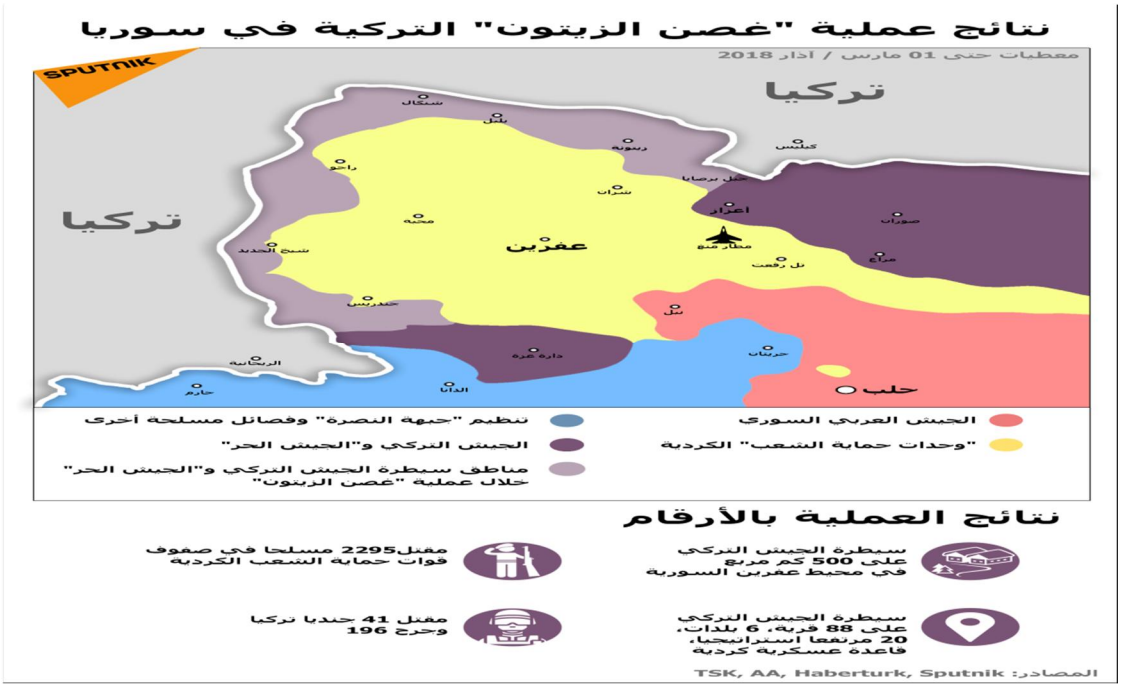

المصدر: https://arabic.sputniknews.com/infographics

قائمة الخرائط

الخارطة رقم: 8 توضح نقاط المراقبة التركية بعد اتفاق استانا لمناطق خفض التصعيد بمحافظة ادلب :

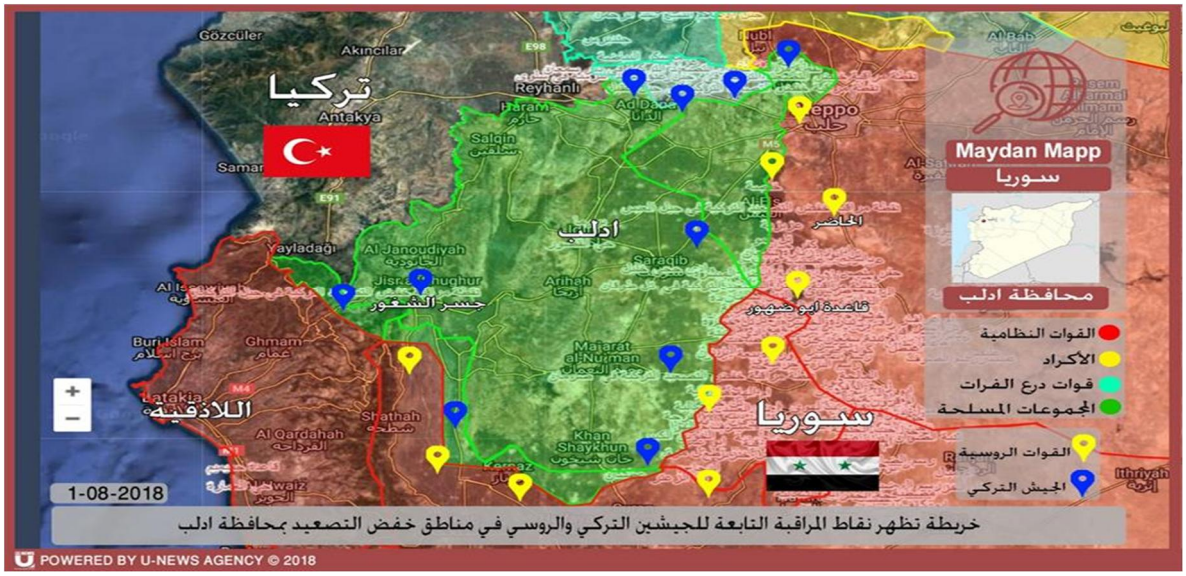

المصدر : https://www.u-news.net/ar/news

قائمة الرموز

قائمة الرموز

وحدات حماية الشعب الكردية

حزب العدالة والتنمية

جهاز الإستخبارات الوطني

قوات الدرك

حزب الحركة القومية

حزب الشعوب الديمقراطي

وزارة الدفاع التركية

البرلمان التركي

قائمة

الملاحق

الملحق رقم : 01

المصدر : سامي كليب **الاسد بين الرحيل و التدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية** ط 3 دار الفرابي لبنان 2016 ص 122-140

محضر جلسة الرئيس السوري بشار الأسد مع كولن باول 3 ماي 2003

فبعد تبادل عبارات المجاملة والحديث عن رحلة باول إلى إسبانيا وألبانيا ثم دمشق وبيروت قال باول " أود القول إنني راغب في مناقشة خارطة الطريق بغية تحقيق تسوية شاملة وهذا ما أوضحناه سابقا حتى بالنسبة إلى سوريا ولبنان أيضا لذلك من المهم أن تشارك سوريا في هذا الموضوع "

ثم دار الحديث بين الأسد وباول على النحو التالي :

الأسد : لقد سمعت بهذا من خلال سفارتكم لكن هل تم تغيير أي شيء أساسي هل هناك تغييرات جوهرية ؟

باول : لا مازالت الوثيقة على حالها وهي الوثيقة التي تم الاتفاق فيها على إنهاء العمل في شهر أكتوبر أعتقد أن العناصر مازالت نفسها وستساعد كل الأطراف على إيجاد آلية مشتركة فيما بينهم لكنها لم تتغير

الاسد : كيف هو الوضع الآن في العراق ؟

باول : بالنسبة إلى الوضع في العراق كانت هناك عمليات عسكرية ناجحة للغاية حيث إستغرب الكثير من الناس وسألوا لمذا انهار الجيش العراقي بهده السرعة ؟ هناك العديد من الأسباب احد هذه الأسباب هو ان الجيش العراقي وٴلم يكن جيدا كما كانت السلطة ربما ثانيا إنهيار القيادة بشكل مبكر ولا أعرف أين هو صدام حسين هل هو حي أم ميت ؟ لكن منذ البدايات المبكرة من الحرب لم يعد صدام حسين قادرا على السيطرة على قواته وقد اجبرناه على الاختباء وربما

لم يعد على قيد الحياة، لكننا نرى على مدى الأيام أنه لا توجد سيطرة مركزية أو أمر من القيادة وبدت القوات التي إشتركت في المعارك لا نعرف من الجيش النظامي أو من الحرس الجمهوري، انها لا تعرف من يقف خلفها من القيادة وبذلك الجنود يخسرون ايمانهم بقيادتهم ... النقطة الأخرى التي ارغب في التحدث بشأنها وطبعا قد بحثناها مسبقا وأعلم أن جميع الوفود التي اتت الى هنا قد طرحتها معكم سيدي الرئيس، هذه النقطة تتعلق " **بحزب الله** " طبعا مازال لدينا بعض الاشارات التي تدل على أن دعم حزب الله مستمر من خلال شحن بعض المواد الى حزب الله عبر سوريا ، ونريد ان نطلب منكم مجددا وقف هدا النوع من النشاطات، نحن لدينا طرقنا لمراقبة بحذر شديد ومعرفة كيفية تحرك هذه الشاحنات وكنا طبعا قد ناقشنا هذا الامر مسبقا حيث ناقشت الولايات المتحدة الامريكية اهمية عدم التسبب باي دمار أو اضطرابات على طول الحدود الشمالية في اسرائيل وبصراحة الأفضل ان يكون هناك وقف للعمليات العسكرية ووفقا لاتفاق سابق يجب ان تتحرك القوات المسلحة اللبنانية باتجاه جنوب البلاد وأن تأخذ مواقعها هناك وهذا ما نأمله.

الأسد : أحب أن أبدأ بالأمور الكبيرة لكي ننتقل باتجاه التفاصيل طبعا العلاقة مع امريكا كقوى عضمى هي علاقة نهم كل الدول لديكم مصالح فيؤ هذا العالم ولكن لدينا مصالح في منطقتنا من الطبيعي ان تتحقق مصالحكم لكن ان تتحقق مصالحنا في الوقت نفسه، وانا اضع بعض الاسئلة وقد طرحت جزءا منها أمام بعض أعضاء الكونغرس، كيف يمكن ان ننجح في مواضيع مكافحة الارهاب ولا ننجح في التنسيق في مواضيع أخرى ؟ لو كانت سوريا ضد الولايات المتحدة الامريكية لما تعاونت في موضوع الإرهاب ولما انقذت حياة امريكيين في العام الماضي ان البعض في الإدارة لأمريكية لديكم يقولون أن سوريا ساعدت على إنقاذ حياة أمريكيين و كافحت القاعدة لكنها تدعم الإرهاب هذا متناقض.

أنتم تعرفون موقفنا ضد الحرب فهو موقف واضح اعتقد ان الجواب بالنسبة الى السؤال الاول هو ماذا حققت سوريا من خلال تعاونها في الحرب على الإرهاب ؟ لم تحقق شيئا والرسائل التي ترسل الى سوريا هي رسائل غير مقبولة يجب اولا فهم هذا البلد وثانيا فهم مصالح هذا البلد.

... أما موضوع السلام فنحن الدولة الوحيدة التي لم تغير موقفها منذ مؤتمر مدريد حتى اليوم بالنسبة للسلام ولم ندخل في متهاهات لها علاقة باشخاص لكن في الوقت نفسه نحن لا نستطيع أن نرى أي موضوع بشكل إيجابي إلا إذا كان يمر عبر قضيتنا الأساسية وهي الجولان...بدون الجولان لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط طرح موضوع الجولان كما قلت هو الموضوع الاساسي ومن خلاله كل التفاصيل الأخرى يصبح حلها أمرا سهلا.

نحن نريد أن تعود انت شخصيا بنتائج ايجابية في هذه الزيارة لأننا نعرف أن هذا الشيء هو الذي يواجه التيارات الأخرى أعني أنه لا توجد مشكلة في إقناعك بكثير من المواضيع فانت تستطيع أن تفهمها لكن كيف تستخدم هذا الشئ بشكل إيجابي داخل الإدارة ككل في مختلف مؤسساتها ؟ اذا انطلقنا من شيئين :

1- ان تقدم الوايات المتحدة الأمريكية عرضا بالنسبة إلى موضوع السلام على الإتجاه السوري اللبناني طبعا أعني متابعة محادثات السلام بالمبادئ نفسها وكذلك مؤتمر مدرير وقرارات مجلس الأمن.
2- النقطة الثانية هي عدم وجود الثقة حتى الآن بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون تجربتنا الاخيرة في مكافحة الإرهاب أحد العوامل التي أثيرت الى حد كبير في هذا الشيء وكذلك الضمانات التي قدمت لسوريا في موضوع عملية السلام ولم ينفذ منها شيء حتى الآن وأما العودة إلى موضوع المكاتب بما انك ذكرتها ...

باول: بالنسبة إلى المكاتب يجب إغلاقها وعدم السماح لهم بفتح المكاتب نفسها تحت أسماء جديدة وفي أماكن جديدة يجب إغلاق هذه المكاتب التي خلقت مشاكل للجميع، واذا اردتم القيام بعمل ملموس في هذا الخصوص فذلك سيعني الكثير الكثير ليس بالنسبة إلى الدوائر السياسية في إدارتنا والعاصمة فحسب بل سيكون له تاثيره المعتبر في عملية السلام في الشرق الاوسط وشخصيا أعتقد ان ذلك سيدفع رئيس الوزراق شارون ليقول لشعبه أن الأمور في طور التغيير لذلك لا تقللوا من تأثير هذه القضية.

... أتمنى أن تدركوا أن كثيرين سألوني عن زيارتي إلى سوريا وهل سافرض هذا أو ذلك المطلب وكانت إجابتي على الدوام أن هناك ثنائية نناقشها معا وأنني ذاهب إلى دمشق لاجراء مناقشة استراتيجية مع السوريين ولا نقل آراءهم إلى إدارتي وكمنا تعلمون سيادة الرئيس سيكون هناك من يراقبني الان في واشنطن تماما مثلما حدث قبل ثلاث سنوات ودعونا نكون صريحين هنا عندما زرتكم هنا وتحدثنا عن موضوع النفط التابعة للأمم المتحدة ولم ننجح علق الكثيرون " ياباول لقد ذهبت الى سوريا ول تفعل شيئا " ومهما كان قراركم بشأن المكاتب فلن اسرع الى الخارج لإعلانه وكلما كنتم سريعين بإتخاذ اجراءات كانت مهمتي اسهل في الدفاع عن قضيتي وعندها يمكننا ايجاد طريقة لتحدث عن ستوية شاملة.

الأسد: دعنا نعد الى موضوع النفط طبعا في اللقاء انتم طلبتم شيئا ونحن طلبنا شيئا في المقابل وهو ان يكون عملا تفضيليا واتفقنا على التعاون في هذا الموضوع وقلنا يومها نريد ان نعامل كما تعامل تركيا في ذلك الوقت وليس من عادتنا في سوريا أن نقول كلاما لا نعنيه نحن صريحون فلا أحد يفهم كيف إستمررنا في موقفنا ضد الحرب والنظام العراقي يسقط وهو كان امرا واضحا للجميع لكننا كنا صريحين مع انفسنا هكذا نرى نحن ضد الحرب هذه الصراحة نفسها موجودة الان مع شعبنا ونحن هكذا نتعامل بصراحة وشفافية وسأكون صريحا نعكم ايضا اذا لم يطرح موضوع السلام فلن ناخذ أي خطوات هذا بشكل وأضح لان ليس هدفي ان اربح داخل الطبقة السياسية الامريكية وأخسر سوريا بكل تأكيد، الآن لا نستطيع طرد القيادات الفلسطينية نستطيع أن نتعامل مع ضهورهم العلامي لكننا لن نطردهم وأعتقد بانك تفهم هذا الجانب .

باول: حسنا لا يتمكنون الآن من الظهور عبر القنوات التلفزيونية لكن طالما أنهم هنا ولديهم الإمكانية للوصول الى مساندهم ومع الناس الذين تربطهم بهم علاقة سيكون على الدوام إيمان بأنهم سيقومون بعدم النشاطات التي من شانها زعزعة استقرار إسرائيل وعندها لن أتمكن من إثبات خلاف ذلك.

الأسد: دعنا ناخذ على سبيل المثال خالد مشعل وهو أحد القياديين إذا أردتم ان تتحدثوا عن خريطة طريق فانتم تريدونه ولا تستطيعون ان تسيروا من دون هذه الشخصيات.

باول : أرسلوه إلى البقاع وإلى أي مكان آخر ... لا أدري

الأسد: لا نستطيع أن نطردهم، فبإعتقادنا أنه عندما تريد ان تخرج شخصا يجب أن تعيده إلى وطنه، ونحن نريد اليوم قبل الغد أن يعودوا إلى فلسطين وهم يريدون ذلك ،أما أن نطرد شخصا إلى مكان في العالم فهذا كلام مرفوض، أنا أرى العكس أرى أن الحوار معهم سيؤدي إلى نتائج ايجابية أرى أن تفكروا في هذه النقطة.

باول: سوف ننظر بهذه النقطة لكني أود فقط أن أؤكد لكم أن قضية هذه المكاتب وهؤلاء الناس ونشاطهم لها أهمية كبيرة في الأوساط السياسية وإغلاقها امتحان لمدى رغبة سوريا في إقامة علاقة مع الولايات المتحدة أما إذا ما استمرت هذه المكاتب وهؤلاء الأشخاص في إظهار المقاومة لعملية السلام وإجهاض خريطة الطريق فسيكون أثر ذلك سيئا جدا ليس داخل الإدارة فقط بل داخل الكونغرس أيضا.

الأسد : إطلاق عملية السلام هو الجواب

باول : الرئيس بوش راقب عملية وضع خريطة طريق

الأسد : ليس مع سوريا

باول : ماقلته على الدوام ان خريطة الطريق هي الطريق الى الأمام بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين وهي مجرد جزء من حل شامل يجب أن يتضمن سوريا .

الأسد : لكن ليس هناك حيز في خريطة الطريق يذكر سوريا

باول : نحن نسعى لأن نطوي صفحة ونبدأ صفحة جديدة بالنسبة الى العلاقات الأمريكية السورية لكننا في الوقت نفسه نتطلع للحصول على أجوبة منكم وسنتابع إتصالاتنا وحواراتنا...ال

الملحق رقم 02 حول دعم تركيا لتنظيم داعش بالمتفجرات والأسمدة وتلقي رشاوي.

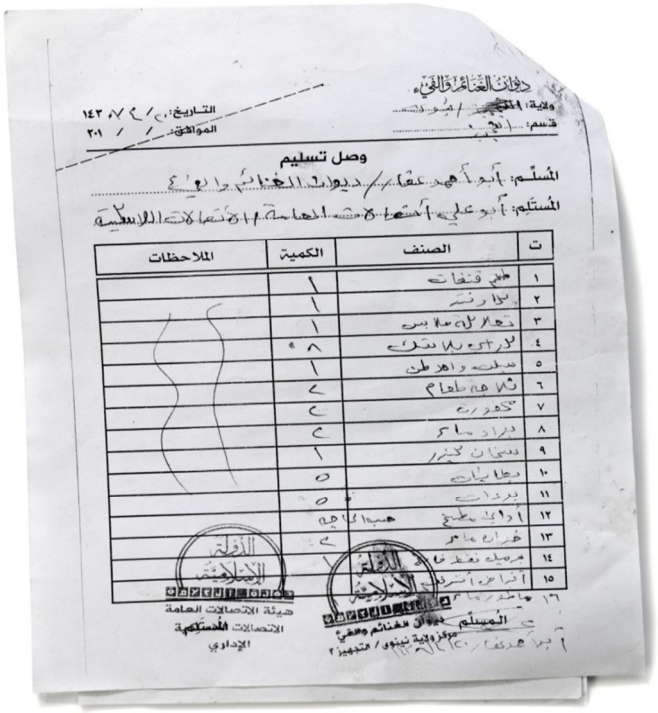

وصل تسليم

ت	الصنف	الكمية	الملاحظات
١	طلي قنفات	١	
٢	بطارية	١	
٣	تجهيزات ملابس	١	
٤	كراكيه بلاستك	٨	
٥	سدادات واهر طن	١	
٦	ثلاجة طعام	٢	
٧	تكييف	٢	
٨	براد ماء	٢	
٩	دسكان كبير	١	
١٠	دهانات	٥	
١١	بردات	٥	
١٢	أدوية طبية	هباكيات	
١٣	خراطيم	٢	
١٤	مرسيك نقطة	٢	
١٥	أغراض أسرية		
١٦			

تقرير عن سبب منع دخول السماد من البوابة

- تدخل الاغراض عن طريق ابو مسلم ومهرب تركي اشترى البوابة لمدة شهر تقريبا من أجل تدخيل السماد.
- كانوا يشترون طن السماد(٥٤٠دولار) وبعد فترة نزل السعر الى(٥١٥دولار) عن طريق نفس التجار الاتراك الذين اشتروا البوابة.
- الدولة تشتري السماد واصل داخل البوابة السورية.
- دخل رجل مدني (تاجر) صاحب مطعم الساطة ومحمد البلو تواصلوا مع الاخوة في التجهيز بالرقة على اساس تدخيل الطن الواحد واصل للبوابة السورية بسعر (٤٨٠دولار)
- أشتروا (١٢٥طن) سماد وقالوا سوف يدخل كل يوم ٢٠٠طن وبعد شراء السماد قاموا برميه عند مدخل البوابة التركية
- لم يستطيعوا أدخال ال(١٢٥طن) لمدة اسبوع لانهم لم يدفعوا رشوة للاتراك ولأنه أصبح بينهم وبين التجار القديمين بغض وحساسية.
- أتت الصحافة الامريكية وقامت بتصوير السماد على الباب التركي وبعدها أغلق الطريق الى الأن ولم يفتح بعد.
- تكلمت الصحافة الامريكية ان تركيا تدخل مواد تفجيرية للدولة الاسلامية.
- تركيا نفت هذا الكلام على لسان وزير الخارجية ونفى والي أورفا ايضا هذا الكلام.
- صحيفة نيويورك تايمز قالت ان سماد اليوريا يأتي من تركيا الى الدولة لصناعة المتفجرات.
- من بداية العمل تكلم ابو مسلم مع ابو العبد العراقي ان الاسمدة اذا كانت بسعر رخيص يقف الطريق لان صاحب السعر الرخيص لايدفع رشوة للبوابة وصاحب السعر العالي يدفع رشوة.

الدولة الإسلامية
هيئة البحرد - مكتب الرقة
أمني تل أبيض

قائمــة المــلاحق

الدولة الإسلامية
ديوان الزراعة و الثروة الحيوانية
مركز ولاية نينوى - الايجارات
لا اله الا الله
الله
الرسول
محمد
رقم العقد: 00061
التاريخ: 143 7/2/23
الموافق: 201 5/12/5
عقد إيجار مؤقت
صاحب العقار السابق: ... حالة العقار: ...
صاحب العقار الحالي: ديوان الزراعة - مركز ولاية نينوى
المستأجر: ... رقم الهاتف: ... عمله: ...
نوع العقار: ... رقم العقار: ... مساحة العقار: ...
العنوان: ... اقرب نقطة دالة: ...
مبلغ الايجار رقما: ... كتابة: ...
كيفية تاديته: ...
مدة الايجار من: ٢٠١٥/١٢/٥ الى: ٢٠١٦/٧/١٦
الغرض من استئجار العقار: ...
الملاحظات: ...
الشروط الخاصة بالعقد
١- على المستخدم ان يحافظ على العقار كونه ملكا لبيت مال المسلمين.
٢- لا يجوز للمستخدم ان يسلم العقار لغيره كونه ذمة عليه
٣- نظافة العقار والحفاظ عليه
٤- عدم احداث اي تغيير بالعقار الا بعد موافقة ديوان الزراعة.
٥- الالتزام بالمدة المقررة للعقد
اسم مستأجر العقار: ...
٢٠١٥/١٢/٥
مركز ولاية نينوى / قسم الايجارات
شعبة العقد
البطاقة الشخصية
00867165
جمهورية العراق
وزارة الداخلية
مديرية الجنسية العامة

قائمــة المــلاحق

الملحق رقم : 03

إعترافات معتقل من " داعش " لدى وحدات حماية الشعب الكردية :

1- حدثنا قائدنا خلال تدريبنا في المخيم في ماي 2015 عن أن المجموعة تبيع النفط لتركيا وحسب قوله، فإن الأموال العائدة من بيع النفط لتركيا ساعدت داعش على حل جميع الصعوبات المالية وهم يقومون كل يوم بتوجيه الصهاريج إلى تركيا مملوئة بالنفط والمازوت والبنزين. إن المصدر الرئيس لداعش هو الاتجار بالنفط، ويكفي احتياطي النفط لديهم لفترة طويلة. وتحدث القائد عن أن المجموعة تكسب أموالا كثيرة من تجارتها مع تركيا. وقال أيضا بأن النفط يباع بوساطة عدد من رجال الأعمال والتجار، ولكنه لم يذكر أسماءهم. ويحصل داعش كذلك على الكثير من المنتجات من تركيا والدول العربية.

2- سألوا كل واحد منا قبل البدء بالتدريب هل يريد أن يصبح شهيدا؟ أنا قد رفضت. وهذا السؤال يطرح على كل القادمين الجدد. والذين يوافقون يحصلون خلال 6 أشهر على تحضير ديني خاص. وباعتباري رفضت كانت مدة تعليمي وتدريبي 70 يوما، لقد تعلمنا من الكتب التركية. وخلال التدريب كان عدد من الأشخاص يأتون من تركيا لامتحاننا. لم يكونوا ملتحين ولكنهم كانوا من أعضاء تنظيم داعش.

3- وقال لنا قادتنا في معسكر التدريب بأن داعش لا ينوي الهجوم على تركيا. وحسبما فهمت خلال فترة تدريبي، فإنه يقاتل في صفوف داعش أكثر من ألف تركي.

4- قالوا لنا خلال فترة التحضير في معسكر التدريب بأن داعش هو التنظيم المؤمن الوحيد الذي يؤسس الدولة الإسلامية في كل العالم، وسرعان ما ستتحول جميع الدول إلى خلافة واحدة لداعش.

5- أسرتني وحدات حماية الشعب الكردية في مدينة تل أبيض في الخامس عشر من يونيو/حزيران عام 2015. فقد أخبرتْ قيادة تنظيم داعش بوصول الوحدات الكردية إلى المدينة وأمرتنا بالانسحاب منها. وتسنّى لأربع مئة مقاتل إجماليا الهروب من العناصر الكوردية. فبعد تلقّي الأمر بالانسحاب صعدتْ مجموعتنا المتألفة من 70 شخصا شاحنة تتجه إلى أقرب قرية حيث كنّا ننتظر خلال نصف ساعة تقريبا. لكن المجموعات الأخرى من المقاتلين كانت متمركزة هناك في ذلك الوقت، وعندما حان الوقت لمغادرة تلك القرية تبيّن أن عدد الشاحنات غير كاف، الأمر الذي أدّى إلى بقاء 12 شخصا في القرية وأنا

من بينهم. وقد أودت غارات التحالف بحياة 6 من مقاتلينا. فأنا لم أتجرأ على الهروب من القرية. لذلك قررت ارتداء ملابس مدنية والانتظار حتى حلول الصباح. كنت أظن أنني سوف أتمكن من الهروب إلى الرقة غير أن الأكراد قد استولوا على جميع المواقع في حين بدأ سكان القرية يعودون إلى بيوتهم، وعندما خرجت من القرية قبض علي الجنود الأكراد فاستسلمت.

6- إنني نادم على انضمامي إلى صفوف داعش لكن ذلك ليس له أي معنى الآن، وفي حال تم إستبدالي فسيقتلني مقاتلو التنظيم بسبب ما وشيت به عنهم، وإذا عدنا إلى تركيا سيتمّ الزجّ بي في السجن بتهمة الانضمام إلى داعش، أرجو ألا يكرر أحد أخطائي، أعيدوا تفكيركم قبل أن يفوتكم الأوان.

المصدر : https://arabic.rt.com/news قناة روسيا اليوم التقرير بتاريخ 2016/01/02

تاريخ الاطلاع 2018/12/13.

الملحق رقم : 04

بطاقة بترقيم تركي للعبور تحمل صفة تاجر لأحد عناصر داعش

الملحق رقم 5

صور لجرحى مقاتلي تنظيم داعش يعالجون في مشافي تركية

المصدر الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الروسية sputnik

تاريخ النشر 2016/05/13 https://arabic.sputniknews.com/world/

ملحق رقم : 06

صور تهريب النفط السوري عبر شاحنات تركية نحو تركيا :

صور الصهاريج و خطوط التهريب من سوريا نحو تركيا

المصدر : https://arabic.rt.com/news/802422- تاريخ النشر 2015/12/02

تاريخ الاطلاع على الرابط 2018/12/03

خارطة توضح خطوط تهريب النفط من الحقول السورية والعراقية نحو تركيا

قائمــة المــلاحق

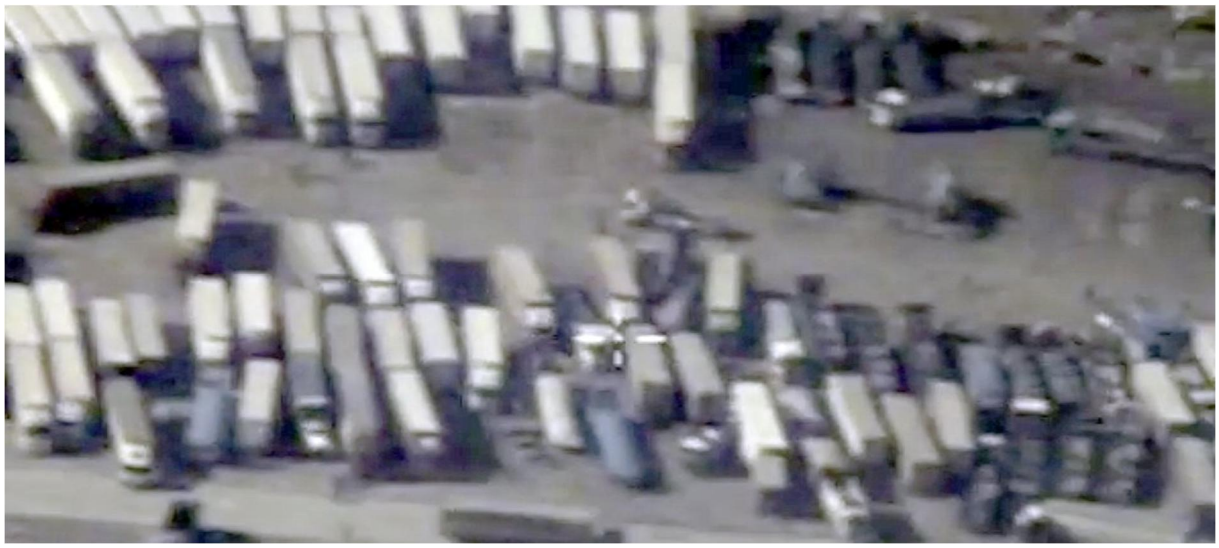

REUTERS

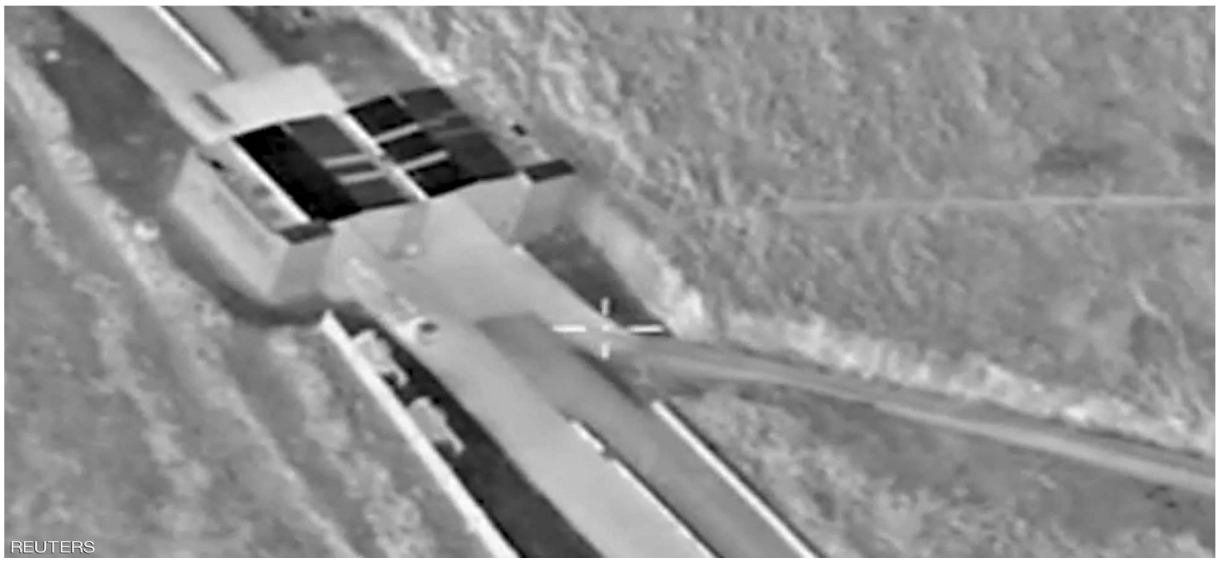
REUTERS

الملحق رقم : 07

نص اتفاقية خفض التصعيد بين تركيا وروسيا 2018/09/17

الترجمة الحرفية لنص الإتفاق التركي الروسي حول إدلب باللغة العربية:

مذكرة تفاهم حول إستقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد بإدلب الجمهورية التركية والإتحاد الروسي، بصفتهما ضامنين لمراعاة نظام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية واسترشادا بمذكرة التفاهم القاضية بإنشاء مناطق خفض التصعيد في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 4 ماي 2017، والترتيبات التي تم تحقيقها في عملية أستانا، ومن أجل إستقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد بإدلب في أقرب وقت ممكن، اتفقت الدولتان على ما يلي:

1. سيتم الحفاظ على منطقة خفض التصعيد بإدلب، وسيتم تعزيز مواقع المراقبة التركية وتستمر في عملها.

2. سيتخذ الاتحاد الروسي جميع التدابير اللازمة لضمان منع العمليات العسكرية والهجمات على إدلب، ولضمان الحفاظ على الوضع الراهن (القائم لدى هذا توقيع الاتفاق).

3. سيتم إنشاء منطقة منزوعة السلاح، بعمق يتراوح بين 15 و 20 كم في منطقة خفض التصعيد.

4. سيتم تحديد الخطوط الدقيقة للمنطقة منزوعة السلاح من خلال مزيد من المشاورات اللاحقة.

5. ستتم إزالة جميع الجماعات الإرهابية المتطرفة من المنطقة منزوعة السلاح بحلول 15 أكتوبر (2018).

6. سيتم سحب جميع الدبابات، راجمات الصواريخ، المدفعية، ومدافع الهاون، التي تنتمي إلى الأطراف المتنازعة من المنطقة منزوعة السلاح بحلول 10 أكتوبر .2018

7. ستقوم القوات المسلحة التركية والشرطة العسكرية التابعة للقوات الروسية بتسيير دوريات منسقة، ومراقبة حدود المنطقة منزوعة السلاح بواسطة طيارات بدون طيار (مسيرة)، بغية ضمان حرية حركة السكان المحليين والسلع واستئناف العلاقات التجارية والاقتصادية.

8. سيتم استئناف المرور على الطرق M4 (حلب – اللاذقية) و M5 (حلب – حماة) بحلول نهاية عام .2018

9 . سيتم اتخاذ تدابير فعالة لضمان استقرار نظام وقف إطلاق النار ضمن منطقة خفض التصعيد بإدلب. وفي هذا الصدد، سيتم تعزيز مهام مركز التنسيق المشترك بين إيران وروسيا وتركيا.

10. جدد الجانبان عزمهما على محاربة الإرهاب في سوريا بكل أشكاله ومظاهره.

حررت في سوتشي في 17 سبتمبر 2018 على نسختين، باللغتين الإنجليزية والروسية، كلاهما على حد سواء تتمتعان بالقوة القانونية المتساوية.

المصدر : https://www.raialyoum.com/index.php صحيفة الرأي اليوم

نص الإتفاق التركي الروسي حول إدلب النسخة الإنجليزية :

Memorandum on Stabilization of the Situation in the Idlib De-escalation Area

The Republic of Turkey and the Russian Federation, as guarantors of the observance of the ceasefire regime in the Syrian Arab Republic.

-guided by memorandum on creation of de-escalation areas in the Syrian Arab Republic as of May 4, 2017 and arrangements achieved in the Astana Process.

-in order to stabilize the situation in the Idlib de-escalation area as soon as possible Have agreed on the following:

-1The Idlib de-escalation area will be preserved and Turkish observation posts will be fortified and continue to function.

-2The Russian Federation will take all necessary measures to ensure that military operations and attacks on Idlib will be avoided and the existing status quo will be maintained .

-3A demilitarized zone, 15-20 kms deep in the de-escalation area will be established .

-4The delineation of exact lines of the demilitarized zone will be determined through further consultations.

-5All radical terrorist groups will be removed from the demilitarized zone October 15.

-6All tanks, MLRS, artillery and mortars belonging to conflicting parties will be withdrawn from the demilitarized zone by October 10, 2018.

-7Turkish Armed Forces and the military police of the Armed Forces of the Russian Federation will conduct coordinated patrols and monitoring with UAVs along the boundaries of the demilitarized zone.

With a view to ensuring free movement of local residents and goods and restoring trade and economic relations.

-8Transit traffic on the routes M4 (Aleppo-Latakia) and M5 (Aleppo-Hama) will be restored by the end of 2018.

-9Effective measures will be taken for ensuring sustainable ceasefire regime within the Idlib de-escalation area. In this regard, the functions of the Joint Iranian-Russian-Turkish Coordination Center will be enhanced.

-10The two sides reiterated their determination to combat terrorism in Syria in all forms and manifestations.

Done in Sochi on September, 17, 2018 in two copies, both in English and Russian having equal legal force.

Signatures:

For the Republic of Turkey

For the Russian Federation

الملحق رقم : 08

صورة دفتر الجلاء التركي المقدمة لتلاميذ مناطق غرب الفرات

المصدر : http://leznews.com/2018/01/17/

جدول توضيحي لتنظيم الطالب حسب المعدل					
نظام العشري نظام المرحلة (الإبتدائية) 10 LUK SİSTEM			نظام النسبة المئوية نظام المرحلة(الإعدادية والثانوية) 100LÜK SİSTEM		
ZAYIF	0-4	ضعيف	ضعيف	0-44	ZAYIF
GEÇER	4,5	ناجح	ناجح	45-54	GEÇER
ORTA	5-6	وسط	وسط	55-69	ORTA
İYİ	7-8	جيد	جيد	70-84	İYİ
PEK İYİ	8,5-10	جيد جدا	جيد جدا	85-100	PEKİYİ
جدول توضيح لمكافأة الطالب حسب معدله			جدول توضيح لمكافأة الطالب حسب معدله		
TEŞEKKÜR	7-8	شهادة شكر	شهادة شكر	70-84	TEŞEKKÜR
TAKDİR	8,5-10	شهادة تقدير	شهادة تقدير	85-90	TAKDİR

الملخص

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية / تركيا / حزب العدالة والتنمية / الدور / الأزمة السورية

تناولت الدراسة إشكالية طبيعة السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة بين 2017/2002 وكيف تأثرت هذه السياسة بالدور التركي في الأزمة السورية حيث هذفت الدراسة إلى محاولة رصد وتحليل طبيعة السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية عن طريق تناول أهم محدداتها ومبادئها، والتعرف على واقع تعاطيها مع بيئتها الخارجية التي تتميز بالحركية والإستقطاب الشديد ومعرفة خصوصية المجال الحيوي الذي تتحرك فيه كذلك التعرف على أولوياتها في عمقها الجيو سياسي، والأسس التي تتحرك من خلالها أدواتها في ظل المتغيرات الإقليمية التي طرأت على المنطقة بعد 2011،كذلك إبراز أهمية الدور الإقليمي التركي من خلال الدور الذي لعبته في إدارة الأزمة السورية وفق تصورات المصلحة التركية الوطنية ومحاولة فهم السلوك الخارجي التركي في تعاطيه مع التحديات الأمنية الجديدة التي فرضتها الأزمة السورية وتبيان أهم الإنعكاسات التي أثرت على مكانة تركيا الإقليمية وعلى سياستها الخارجية في تعاملها مع الأزمة السورية لمعرفة مكامن الخلل فيها.

توصلت الدراسة في الأخيرة إلى أن السياسة الخارجية لتركيا إعتمدت على النسق الفكري والحضاري لنخب الحزب وتأثرت توجهات تركيا بها، لكن حافظ الحزب على الأسس التي بنيت عليها تركيا الحديثة المتمثلة في القومية والعلمانية ومزجها بالعمق التاريخي والحضاري لتركيا، كذلك توصلت الدراسة إلى إعتبار أن السياسة الخارجية لتركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية سياسة نموذجية وناجحة على كل الأصعدة لكن إلى غاية سنة 2011 أين شهدت هذه السياسة ترجعا وخللا على المستوى الداخلي والخارجي وما شهدته تركيا من تداعيات سلبية نتيجة دورها السلبي في الأزمة السورية خير دليل على ذلك.

Abstract

The study examined the nature of the Turkish foreign policy under the rule of the Justice and Development Party between 2002 and 2017 and how this policy was affected by the Turkish role in the Syrian Crisis. The study attempted to observe and analyze this nature by addressing its most important determinants and principles, identifying the reality of dealing with its external environment which is characterized by mobility and intense polarization, knowing the peculiarity of the dynamic zone in which it moves, and identifying its priorities in its geo-political depth as well its foundations in the light of the regional variables that have occurred in the region after 2011. Moreover, the study aimed at highlighting the importance of the Turkish regional role played in managing the Syrian Crisis according to the perceptions of the Turkish national interest, trying to understand the Turkish exterior behavior in dealing with the new security challenges imposed by the Syrian Crisis, and showing the most important reflections that affected Turkey's regional status and its foreign policy in dealing with the this crisis in order to identify the imbalances. The study concluded that Turkey's foreign policy depended on the intellectual and cultural structure of the party's elite and influenced Turkey's orientations. However, the party preserved the foundations on which modern Turkey is based, namely: nationalism and secularism, and blended them with the historical and cultural depth of Turkey. The study also found that the Turkish foreign policy under the rule of the Justice and Development Party is a successful and a perfect one at all levels until 2011. However, after this year, this policy has witnessed a return and an imbalance at the internal and external levels. The negative repercussions that Turkey has experienced as a result of its negative role in the Syrian Crisis are the best proof of that.

Keywords: Foreign policy; Turkey; Justice and Development Party; role; Syrian Cr

فهرس المحتويات

	العنــوان	الصفحة
الشكر	/	/
الإهداء	/	/
مقدمة	/	أ - ف
الفصل الأول	**الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**	19
المبحث الأول	الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية	20
المطلب الأول	مفهوم السياسة الخارجية	20
المطلب الثاني	أهداف السياسة الخارجية	23
المطلب الثالث	وسائل تنفيذ السياسة الخارجية	26
المبحث الثاني	تفسيرات النظرية الواقعية للسياسة الخارجية	32
المطلب الأول	الإفتراضات التي تقوم عليها الواقعية التقليدية	32
المطلب الثاني	*الواقعية الجديدة وتغير المفاهيم* التقليدية	48
المبحث الثالث	تفسير نظرية الدور للسياسة الخارجية	54
المطلب الأول	مفهوم نظرية الدور	54
المطلب الثاني	أدوار السياسة الخارجية	58
المطلب الثالث	مسار السياسة الخارجية (إدراك وأداء الدور)	62
الفصل الثاني	**محددات السياسة الخارجية التركية والعوامل المؤثرة فيها**	68
المبحث الأول	المكانة الإستراتيجية لتركيا كدولة محورية إقليميا	69
المطلب الأول	الموقع الجيواستراتيجي لتركيا	69
المطلب الثاني	القدرات الإقتصادية والبشرية لتركيا	74
المطلب الثالث	القدرات العسكرية لتركيا	91
المبحث الثاني	المحددات الفكرية والإيديولوجية لتركيا	103
المطلب الأول	الإنتماء الإسلامي العثماني	103
المطلب الثاني	الميراث الكمالي الأتاتوركي	119

المبحث الثالث	محددات البيئة الداخلية في تركيا	130
المطلب الأول	طبيعة النظام السياسي التركي	131
المطلب الثاني	حزب العدالة والتنمية	146
المطلب الثالث	أحزاب المعارضة في تركيا	171
المطلب الرابع	جماعات المصالح في تركيا	181
المبحث الرابع	المسألة الكردية والأقليات في تركيا	187
المطلب الأول	المسألة الكردية	187
المطلب الثاني	الأقليات في تركيا	208
المبحث الخامس	العمق الجيوسياسي لتركيا	215
المطلب الأول	العمق الأوراسي لتركيا	215
المطلب الثاني	العمق الشرق الأوسطي	231
الفصل الثالث	**أبعاد السياسة الخارجية التركية بعد 2002 وعقدة العلاقات التركية السورية**	240
المبحث الأول	مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية	242
المطلب الأول	عوامل تصاعد الدور التركي في المنطقة العربية	242
المطلب الثاني	تركيا الرؤية وتصورات الدور والمصلحة	245
المطلب الثالث	نظرية تصفير المشكلات	249
المطلب الرابع	مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية	255
المبحث الثاني	القضايا الخلافية في العلاقات التركية السورية	261
المطلب الأول	قضية المياه في العلاقات التركية السورية	262
المطلب الثاني	المتغير الكردي في العلاقات التركية السورية	275
المطلب الثالث	قضية لواء الاسكندرونة (الجغرافيا والحدود)	292
المبحث الثالث	المحددات الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات السورية التركية	302
المطلب الأول	المحدد العراقي	302
المطلب الثاني	المحدد الإيراني	308

المطلب الثالث	المحدد الأمريكي	315
المبحث الرابع	المواقف التركية من الأزمة السورية والردود السورية	323
المطلب الأول	العلاقات السورية التركية من النجاح إلى الإخفاق (1998-2011)	323
المطلب الثاني	تطور الموقف التركي من الأزمة السورية (من النصح إلى القطيعة)	327
الفصل الرابع	**الدور التركي في الأزمة السورية بين 2011- 2017 وتداعياته على تركيا داخليا وخارجيا**	341
المبحث الأول	الدور التركي في الأزمة السورية إنسانيا وعسكريا	343
المطلب الأول	الدور الإنساني (ملف اللاجئين والمنطقة الآمنة)	343
المطلب الثاني	الدور العسكري (غير المباشر والمباشر)	356
المبحث الثاني	تداعيات الدور التركي في الأزمة السورية على العلاقات مع القوى الكبرى	416
المطلب الأول	التداعيات على العلاقات مع روسيا	416
المطلب الثاني	التداعيات على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية	440
المبحث الثالث	تداعيات الدور التركي في الأزمة السورية على العلاقات مع القوى الإقليمية	453
المطلب الأول	التداعيات على العلاقات مع العراق	453
المطلب الثاني	التداعيات على العلاقات مع إيران	465
المبحث الرابع	التداعيات الإقتصادية والأمنية للتدخل التركي في الأزمة السورية على تركيا	476
المطلب الأول	التداعيات الإقتصادية والإجتماعية	476
المطلب الثاني	التداعيات الأمنية والسياسية	489
المطلب الثالث	مستقبل الدور التركي في سوريا	504
الخاتمة	/	514
قائمة المراجع	/	529
قائمة الجداول	/	589
قائمة الخرائط	/	594
قائمة الرموز	/	600
قائمة الملاحق	/	602
الملخص	/	626
فهرس المحتويات	/	628